

[illegible]

باب الثامن والأربعون في القضاء بما سمع	٢٢٧	فصل في السمع في القضاء	٢٢٧
فصل في ما لا يسمع فيه وما جعل قضاؤه مما لا يعمل	٢٢٨	فصل في الرضا بعد الموت	٢٢٨
فصل في الاختيار والتدبير والاعتدال في ملك	٢٢٨	فصل في من سب الله تعالى أو رسوله أو أحد	٢٢٨
باب التاسع والأربعون في القضاء بما لحاظا	٢٢٨	فصل في من سب أزواجه أو أحدهن	٢٢٨
فصل في وضع الحطب على الحائط المشترك	٢٢٩	فصل في عقوبة الساحر والخداع والرياء	٢٢٩
فصل في الحائط المشترك لو تم دم أو خيف عليه	٢٢٩	فصل في عقوبة العائن	٢٢٩
باب الخمسون في القضاء بكافة الكفر	٢٢٩	فصل في العقوبة بالسجن وذكر حقيقة ومهم	٢٢٩
باب الحادي والخمسون في القضاء بما يظهر	٢٢٩	فصل في من لا يجلس وفي غير ما يجلس فيه وفي	٢٢٩
من قرأت الأحوال والأمارات وحكم الفراسة	٢٢٩	معاملة القاضي مع المجرمين وفي مسائل الملازمة	٢٢٩
والدليل على ذلك من الكتاب والسنة وعمل	٢٢٩	فصل في الملازمة	٢٢٩
سائر الأمة	٢٢٩	فصل في بيان المشروع من الجبس	٢٢٩
فصل في ذكر الفراسة والمنع من الحكم بها	٢٣٠	فصل التضمن	٢٣٠
القسم الثالث من كتاب القضاء	٢٣٠	فصل في الصانع التي لا تضمن ما أتى على أيديهم	٢٣٠
بالسياسة الشرعية ويشتمل على فصول	٢٣٠	فصل في ضمان الراعي	٢٣٠
الفصل الأول في الدلالة على مشروعية ذلك من	٢٣٠	فصل في ضمان القصار	٢٣٠
الكتاب والسنة	٢٣٠	فصل في ضمان النجاسات والبزاع	٢٣٠
الفصل الثاني في أحكام هذا الباب	٢٣٠	فصل في ضمان المصانع	٢٣٠
الفصل الثالث في الدعوى بالتهمة والعدوان	٢٣٠	فصل في ضمان الملاح	٢٣٠
فصل في بيع الظالم مال نفسه عند المصادرة	٢٣٠	فصل في ضمان الاسكاف	٢٣٠
فصل في الجنايات وهي على قسمين	٢٣٠	فصل في ضمان الخياط والنساج	٢٣٠
القسم الأول في القتل	٢٣٠	فصل في ضمان الحداد	٢٣٠
القسم الثاني في الجراح والامراض والمنافع	٢٣٠	فصل في ضمان الجاني	٢٣٠
فصل في الجناية على العقل وهو الشرب	٢٣٠	فصل في ضمان الركب والقائد والسائق وهم	٢٣٠
فصل في عقوبة السرقة	٢٣٠	أشبههم	٢٣٠
فصل في الزنا	٢٣٠	فصل في ضمان ما أفسدت المواشي	٢٣٠
فصل في ضمة الزنا	٢٣٠	فصل في الجناية على الدواب	٢٣٠
فصل كيف يقام الحد	٢٣٠	فصل في ضمان ما يجره الرجل في الطريق	٢٣٠
فصل في القذف	٢٣٠	فصل في الحائط المائل إلى الطريق	٢٣٠
فصل فيمن له المطالبة بالحد	٢٣٠	فصل في القضاء بتقي الضرر	٢٣٠
فصل في الحراة وعقوبة الحار بين وقطاع	٢٣٠		٢٣٠
الطريق	٢٣٠		٢٣٠
فصل في عقوبة قطاع الطريق	٢٣٠		٢٣٠

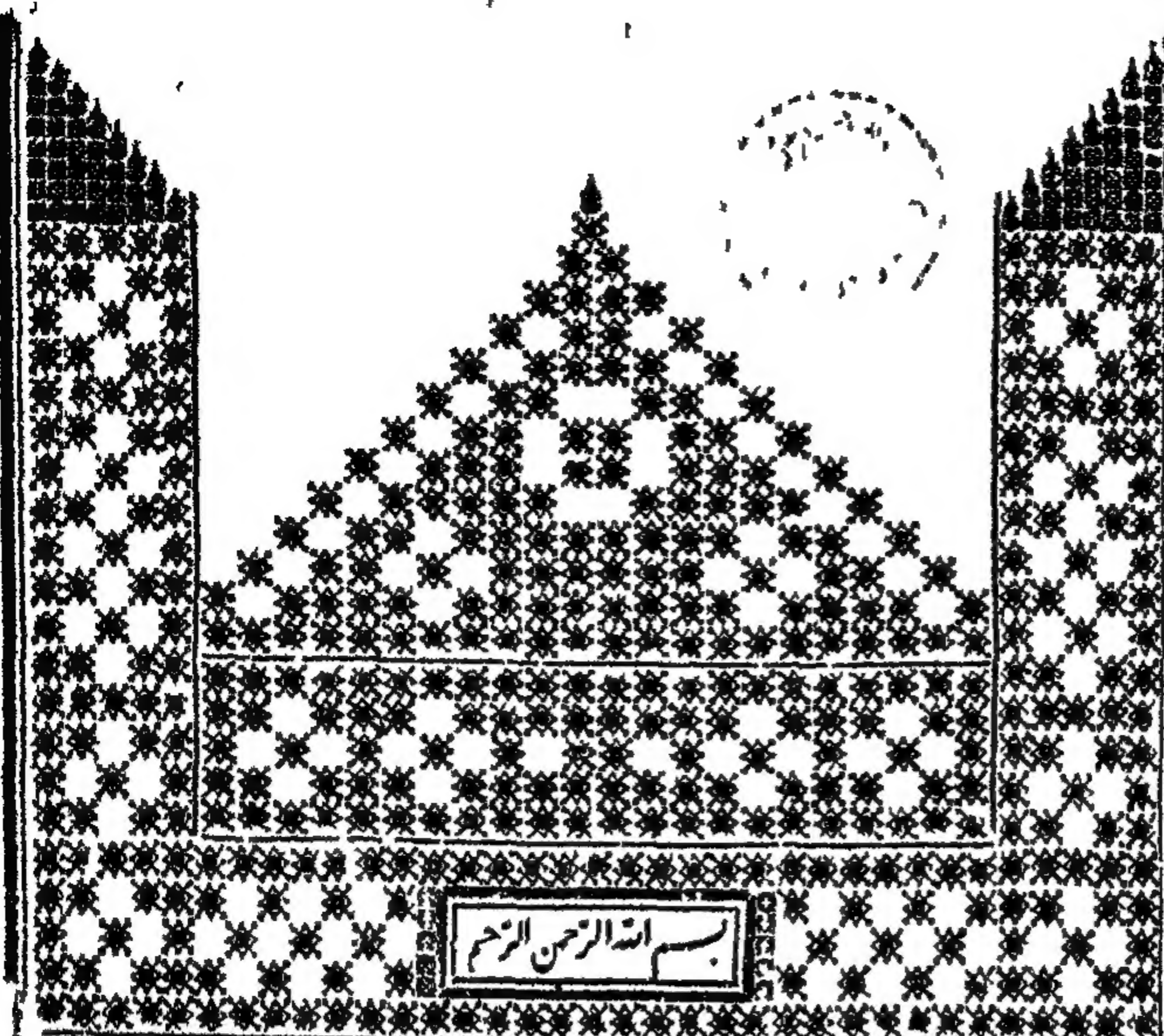
كتاب معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من
الأحكام للشيخ الإمام علاء الدين أبي الحسن
علي بن خليل الطرابلسي الحنفي
قاضى القدس الشريف
عليه صاحب الرجة
والرشوان

وبها منه كتاب لسان الأحكام في معرفة الأحكام تأليف الشيخ
الإمام أبي الوائس و إبراهيم بن أبي العباس محمد بن أبي القاسم محمد بن
أبي الوليد محمد بن أبي القاسم محمد بن أبي القاسم محمد بن أبي القاسم
تعالى بذكره وكرمه

في كشف القانون لسان الأحكام في معرفة الأحكام لأبي الوائس
إبراهيم بن محمد المعروف بابن الشحنة الحنفي تولى سنة ٨٨٢
أوله الحمد لله العادل في حكمه الخالق في قضاء حاج ورتبة على
ثلاثين فصلاً كما هي في المعاملات والأقضية وأراد نظامه ولم يوفق له
ولم يتم الأصل بل وقف في الفصل الحادى والعشرين في الكراهية
ثم ان بعض الأفاضل من العلماء كتب بكماله إلى غمام الأئمة
وهو برهان الدين إبراهيم الحنفي العدوى أوله الحمد لله المنصف
بالكمال الخ اه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الحمد لله) العادل في حكمه
القاضي بين عباده بعلمه
(أحمد) على ما حكم وتضي
واشكره على ما أبرم وأمضى
(وأشهد) أن لا إله إلا الله
ومحمد لا شريك له الذي
من فوق عابه كعاه (وأشهد)
أن محمد عبده ورسوله
الذي اختاره على جميع
خلقته وأصله صلى الله
عليه وسلم وآله وأصحابه
الثقات النقا صالحة
بما قالها في الدنيا والآخرة
جميع ما ينهيه (وبعد)
فلما ابتليت بالقضا وحري
الحكم ومضى أحييت
أجمع مختسرا في الأحكام
مختصا من كتب ساداتنا
إمامنا العلامة كرافيه
ما يكثر وفوضه بين الأمام
على وجه الاتقان والأحكام
ليكون عوناً للعالم على
فصل القضايا والأحكام
(ورتبته) على ثلاثين فصلاً
(الفصل) الأول في آداب
القضاء وما يتعلق به
(الفصل) الثاني في أنواع
الدعوى والبيانات (الفصل)
الثالث في الشهادات
(الفصل) الرابع في الوكالة
والصكوك والمساواة
(الفصل) الخامس في الصلح
(الفصل) السادس في الإقرار
(الفصل) السابع في الودعة
(الفصل) الثامن في العارية
(الفصل) التاسع في أنواع



بسم الله الرحمن الرحيم

نبارك الذي أبدع الموجودات بتدبره وسنخ أنواع المواقف بعظمته وميز كلامه من العالمين بجليلته
أحمد على ما وجب من لوجه القديس وحزل من اشراق الضياء الحسي وأودع مصباح القوة العقلية في
مشكاة القوة النظرية وكلها بالزجاجة الشريفة البالغة التي يكاد زيتها يضي ويجهلها نوراً على نور كما أنها
الكتب الدري متوقفة من شجرة مباركة علوية لا شرفية ولا غربية وأسأله أن يهديني إلى خير طريقه
وأعظم كلاً وأعظمهم اشراقاً وجلالاً مجدلاً بدار الروح الأمين وعلى من ارتضى من أصحابه أجمعين (أما
بعد) فإن الله تعالى أكل بنيه محمد صلى الله عليه وسلم دينه القويم وهدى به من شاء إلى الصراط المستقيم
وأسس شرعه المظهر على أحسن القرائن وأجمل القواعد وشيد بالقوى والعدل وجاب المصالح ودبر
المفاسد وأيده بالأدلة الموضحة للهدى وأسبغ به الرشد على أسال الحق لأربابه وسما بالسياسة الجارية
على سنن الحق ومصابه ولذلك قال سبحانه وتعالى ونفث كنزك صدقاً وعدلاً لا يبدل لكلماته فالمراد
بالكلمات القرآن العظيم عند دلائله وحججه وأوامره ونواهيه وأحكامه وإشارته ونذاريته وأمناله
وقال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم الآية ولما كان علم القضاء من أجل العلوم قدراً وأعزها مكاناً
وأثرفها ذكرراً لأنه مقام على ومصب نبوي به الدماء تصب ونسفع والابصاع تحرم وتنكح والاموال
يثبت ملكها ويساب والمعاملات يعلم ما يجوز فيها ويحرم ويكره وينسب وكانت طرق العلم به خفية
المشارب مخوفة الواقب والجميع التي تفصل بين الأحكام مهامهم يحارفيها القضاة وتفسر فيها الخطا كان
الاعناء بغير أصوله وتحرير فصوله من أجل ما صرفته العناية وجدت عناية في البداية والنهاية
وإيس علم القضاء كغيره من العلوم قال بعض المجتهدين ولم يكن بديهة النبي عليه الصلاة والسلام أعلم بالقضاء
من أبي بكر بن عبد الرحمن كان قاضياً لعمر بن عبد العزيز وكان قد أخذ شيئاً من علم القضاء من أبان بن عثمان
وأخذ ذلك أبان من أبيه عثمان بن عفان والد أبي علي بن عبد الله الذي كان من كبار علماء القضاة من أئمة
وداود بن سليمان ادبكم في الحرف اذ نهشت بيه فتم القوم وكالحكمهم شاهدهم ففهمنا هاهنا سليمان وكلا

في كل سنة ثلاثين سوطا ومحمد رحمه الله تعالى امتنع فقتل وجلس فامطر فقتل (وقال) صلى الله عليه وسلم من جعل على القضاء تسكينا لم يغير سكنه الا شبعه من ذلك الان السكين يعمل في الظاهر والباطن اما القتل بغير سكن فهو القتل بطريق الخلق والغم وانه يؤثر في الباطن دون الظاهر والقضاء كذلك لا يؤثر في الظاهر لان ظاهره ريبا وحشمة لكن يؤثر في الباطن فانه سبب الهلاك فسيبه لهذا كذا في المحققات (وقال) عليه السلام من طلب الولاية وكل اليها ومن لم يطلبها فان الله تعالى يرسل اليه ملكين فيسدانه (وقال) عليه السلام القضاء ثلاثة فاضيان في النار وقاض في الجنة الحديث (ومعنى) ذلك كله التحذير عن طلب القضاء والدخول فيه الا انه قد دخل في القضاء قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون هذا كله اذا كان في البلدة (٤) قوم يصلحون للقضاء اما اذا لم يكن من يصلح للقضاء فانه يدخل واذا كان في البلدة قوم يصلحون فاذا امتنع واحد

منهم لا يأثم واذا لم يكن وامتنع يأتهم ولو كان في البلدة قوم يصلحون فامتنعوا جميعا وكان السلطان لا يسمع انكسومات بنفسه ياتون لانه اضيق لا يحكم الله تعالى (وفي) النبي وعند الشافعي رحمه الله اذا كان القاضي فقيرا او قصده استعمال الاحكام لمركبة يجوز له ان يطلب القضاء (قال) ابو حنيفة رحمه الله لا يترك القاضي على القضاء الاسنة واحدة لانه متى اشتغل بذلك نسي العلم فقع الخلل في الحكم يجوز للسلطان ان يعزل القاضي برتبة وبعير يمتنع بقول السلطان للقاضي ما عزلك لفساد فلك واسكن اخشى عليك ان تنسى العلم فادرس العلم ثم عد اليه حتى تقلد ثانيا (و) لا يسلم على القاضي في مجلس قضائه لانه انما جلس لفصل الخصومات لالذ

يحكم به من الاقوال والروايات وبيان ما لا ينفذ فيه حكم الحاكم ونقض القاضي احكام نفسه ونقضه احكام غيره وبيان ما لا يفيد من احكام القاضي وبيان ما لا يعتبر من ادعائه اذا عزل او مات وحكم الكسوف من القضاء وجمع السلطان الفقهاء لا نظري في حكم القاضي والنظر في قيام المحكوم عليه بر دفع الحكم عنه (الركن الثالث) المقضي له (الركن الرابع) المقضي فيه وفيه ذكر الاحكام التي يتنازع فيها القاضي وما ليس له النظر فيه وحكم الشيء المتداعي فيه يكون خارجا عن المهر (الركن الخامس) المقضي عليه وفيه انواع المقضي عليهم والحكم على الغائب الذي يتعدى الى غيره وحيلة اثبات الدين على الغائب والتصرف في اموال الغائب (الركن السادس) في كيفية القضاء ويشتمل على ثمانية اقسام (القسم الاول) في معرفة تصرفات الحكم وفيه فصول (اولها) في تقريرات الحكم على الوقائع وما هو منها حكم وما ليس بحكم (وثانيها) في بيان الفرق بين تصرفات الحكم التي هي حكم لا يجوز زعمها او التي ليست بحكم ويجوز زعمها (وثالثها) في بيان المواضع التي يدخلها الحكم استقلال الانصاف (ورابعها) الفرق بين الفاظ الحكم التي جرت بها عادة الحكم في التسجيلات في قولهم يسجل بثبوت الحكم وبثبوت وقولهم يسجل بثبوت الحكم وبثبوت وجوبه وبيان الفروق التي بين الحكم بالهبة والحكم بالموجب وبيان ما يجتمع فيه الحكم بالهبة والحكم بالموجب وقولهم يسجل بثبوت الحكم وبثبوت وقولهم يسجل بالحكم بثبوت وقول الحكم بثبت عند قيام البينة بكذا وكذا او ثبت عندى الاقرار وقولهم يسجل بثبوت الحكم وبثبوت ما قامت به البينة وقولهم يسجل بثبوت بمانيت عند وقولهم يسجل بثبوت الحكم وبثبوت ما يدل عليه اختلاف هذه التسجيلات (وخامسها) الفرق بين الثبوت والحكم (وسادسها) في تنفيذ القاضي حكم نفسه وتنفيذ حكم غيره وما يمنع تنفيذه (وسابعها) ما يدل على الحكم من قول او فعل وبيان انقسام الحكم الى كونه تارة يكون نهرا يمتنع الصدق والكذب وتارة لا يمتنع ذلك (وثامنها) ذكر تنبيهات في التسجيل وما يذنب في القاضي ان يمتنع من التسجيل به والاشهاد به على نفسه وما ينبغي ان ينهه عليه في الاجمال (القسم الثاني) في بيان المدعى من المدعى عليه (القسم الثالث) في ذكر الدعاوى واقسامها وفيه فصول (الاول) في الدعوى الصحيحة ونمطها وكيفية تصحيح الدعوى (الفصل الثاني) في تقسيم الدعاوى الى سبعة (الفصل الثالث) في تقسيم المدعى عليهم الى اربعة انواع (الفصل الرابع) في تقسيم المدعى لهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع وهم انواع (الفصل الخامس) في التنبيه على احكام تتوقف سماع الدعوى به على اثبات فصول (الفصل السادس) في حكم الوكالة على الدعوى (القسم الرابع) في حكم الجواب عن الدعوى واقسامه (القسم الخامس) في ذكر كرايين وصفاتها والتعليق فيها او ضمن نوجه عليه اعيان ومن لا تتوجه رما لا يستغاف

يسلمون في مجلسه على سلم عليهم الصحيح انه ان سلموا على الناس يسلم عليهم (و) بكرة القاضي ان يفتي فيه في مجلس القضاء وفي غيره اختلاف الشايخ قيل بكرة لان الخصوم يدخلون عليه بالحيل الباطلة وهذا يشمل اليأس وغيره وقيل يفتي في العبادات ولا يفتي في المعاملات كذا في المحيط (وفي) المحققات واذا انحصم الى القاضي اخوة او بنوا عمهم ينبغي له ان يدافعهم قليلا ولا يجمل بالقضاء بينهم لعلهم يصلحون لان القضاء وان وقع بحق فربما يقع سبب العداوة بينهم كذا ذكره وهذا لا يختص بالافاق بل ينبغي ان يفعل ذلك ايضا اذا وقعت الخصومة بين الاجانب لان من القضاء يورث التمسك به فربما يمكن انتهى (قال) - لال الدين او الهامد ما من يرد والله تعالى في كتاب التسجيلات يجوز للقاضي اخذ الابوة على كسبه التسجيلات والمخاض وعسيرها من الوثائق بمقدار ارجح المثل وذلك لان

السلام واما الامناء الذين هم في مجلسه على سلم عليهم الصحيح انه ان سلموا على الناس يسلم عليهم (و) بكرة القاضي ان يفتي فيه في مجلس القضاء وفي غيره اختلاف الشايخ قيل بكرة لان الخصوم يدخلون عليه بالحيل الباطلة وهذا يشمل اليأس وغيره وقيل يفتي في العبادات ولا يفتي في المعاملات كذا في المحيط (وفي) المحققات واذا انحصم الى القاضي اخوة او بنوا عمهم ينبغي له ان يدافعهم قليلا ولا يجمل بالقضاء بينهم لعلهم يصلحون لان القضاء وان وقع بحق فربما يقع سبب العداوة بينهم كذا ذكره وهذا لا يختص بالافاق بل ينبغي ان يفعل ذلك ايضا اذا وقعت الخصومة بين الاجانب لان من القضاء يورث التمسك به فربما يمكن انتهى (قال) - لال الدين او الهامد ما من يرد والله تعالى في كتاب التسجيلات يجوز للقاضي اخذ الابوة على كسبه التسجيلات والمخاض وعسيرها من الوثائق بمقدار ارجح المثل وذلك لان

القاضي انما يجب عليه القضاء وانما الحق الى مسقطه سبب اما الكتاب فزيادة على عمله لانه من غير ان يكون له مال
 شيئا على كتابة جواب الفتوى وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة باليد ومنه ان الكتاب من غير ان يكون له مال
 القيل والقال وصيانة لسانه الوجه عن الابتذال (مسألة) لا يصير الرجل أهلا للفتوى ما لم يكن سوابه أكثر من سبعة مائة ثلاث مائة مائة
 ثلث والمعلوب في مقابلة الغالب ساقا كذا في المتعلقة (و) في الباب ستار قال الفقيه كان بعضهم يكره الفتوى لما ورد في النبي صلى
 عليه وسلم أنه قال أجروكم على النار أجروكم على الفتوى (و) لا ينبغي ان يكون المفتي جبارا فظافا لظلال يكون متواضعا (مسألة) ان
 المشل في أخذ الاجرة على كتابة النماص والسجلات والوثائق في كل ألف درهم خمسة دراهم الى العشرة والاصح انه يرجع في الاجرة الى مقدار
 طول الكتابة وقصرها وصعوبة شأونها وسهولتها أما أخذ القاضي الاجرة على الانسكة (٥) التي يماثرها مثل نكاح الع

والارامل الا انه لا يولى
 لا يعمل له أخذ ثمن على ذلك
 كذا في كتاب السجلا
 (وفي) الفدية ويأخذ في
 بصب انسا ما حق يقسم
 الناس بسين يدي القاضي
 ويقبهم ويقعد الشهور
 ويقبهم ويرجون اما
 الادب وبسبب من
 المجلس والجلوس ايضا وان
 يأخذ من المذبح شيئا لا
 يعمل له باتحاد الشهور
 الترتيب وغيره ليعكر
 لا يأخذ أكثر من درهم
 (و) للوكلاء ان يأخذوا
 ممن يعملون له من المذبح
 والسدس عليهم وانكر
 لا يأخذوا السدس من
 أكثر من درهمين والرجاله
 يأخذون أجورهم من
 بسم الله وهم المذبحون
 لكنهم يأخذون في المص
 نصف درهم الى درهم
 واذا خرجوا الى الرمايق
 لا يأخذون لكل درهم
 أكثر من ثلاثة دراهم

فيه (القسم السادس) في ذكر البيئات وفيه فصول (الاول) في تعريف حقيقة البيئة وموضعها (الاول)
 (الاصل الثاني) في أقسام مستند علم الشاهد (الفصل الثالث) في عدد الشهادتين وكيفية ما يجب
 فيه (الفصل الرابع) في صفات الشاهد وذكر موافق قبول الشهادة (الفصل الخامس) فيما ينبغي
 للشهود ان يتنبهوا له في تحمل الشهادة وأدائها وما يحترزون من الوقوع في الاحكام المتعلقة بكتاب
 الوثائق (الفصل السادس) فيما ينبغي للقاضي ان يتنبه له في أداء الشهادتين منه وفي الاشهاد عليه في
 التعجيلات (الفصل السابع) في صفة أداء الشهادة وما يحترز في ذلك وما لا يحترز من الاغلاط ويتمام
 هذه الفصول انتهى القسم الاول من الكتاب وهو قسم المقدمات (القسم الثاني من الكتاب) في ذكر
 انواع البيئات وما يقوم مقامها مما تفصل به الاحكام وهي احدى وخسون بابا (الباب الاول) في القضاء
 بأربعة شهود (الباب الثاني) في القضاء بشاهدين لا يجزئ غيرها (الباب الثالث) في القضاء
 بشاهدين أو بشاهد واحد (الباب الرابع) في القضاء بالبيئة التامة مع عين القاضي ويسمى عين
 الاستبراء (الباب الخامس) في القضاء بينة المدعي بعد فصل القضاء بين المدعي عليه (الباب السادس)
 في القضاء بقول رجل بانفراده (الباب السابع) في القضاء بقول امرأة بانفرادها (الباب الثامن)
 في القضاء بالسكول عن المين وعن حضور مجلس الحاكم وبيان المواضع التي يجب فيها الجابة دعوة الحاكم
 وما لا يجب فيه الجابة (الباب التاسع) في القضاء بينة المتزوج على دى اليراث اذا أقامها البيئة وفي تاريخ
 المدعى والشهادة (الباب العاشر) في القضاء بالتحالف من الجهتين (الباب الحادي عشر) في
 القضاء بأيمان الامان (الباب الثاني عشر) في القضاء بشهادة بعض أصحاب الحق (الباب الثالث
 عشر) في القضاء بالشهادات المختلفة والاختلاف بين الله عري وانعاده (الباب الرابع عشر) في
 القضاء بشهادة السماع (الباب الخامس عشر) في القضاء بالشهادة على الشهادة (الباب السادس
 عشر) في القضاء بشهادة الابداد (الباب السابع عشر) في القضاء بشهادة الاستغفال (الباب الثامن
 عشر) في القضاء بالشهادة بغلبة الظن (الباب التاسع عشر) في القضاء بشهادة النفي (الباب
 العشرون) في القضاء بالشهادة التي توجب سكا ولا توجب الحق المدعى به (الباب الحادي والعشرون)
 في القضاء بالشهادة المجهولة والواقعة التي ينهها غيرهم (الباب الثاني والعشرون) في القضاء بشهادة غير
 العدول للضرورة (الباب الثالث والعشرون) في القضاء بكتاب القاضي الى القاضي (الباب الرابع
 والعشرون) في القضاء بمسافة القاضي للقاضي (الباب الخامس والعشرون) في القضاء بغير القاضي
 ونفوذ قوله (الباب السادس والعشرون) في القضاء بالصالح بين الخصمين (الباب السابع والعشرون)

أربعة هكذا وضعه العلماء الاتقياء الكبار وهي أجور أمثالهم (و) أجرة الكاتب على من يكتب له الكتاب وأجرة البراب على العاصي (و) لاذ
 بهت أمثالهم بدل فالحصل على المدعى كالمصيفة (قال عت) مائة الرجالة على المدعى في الابتداء فاداد نتج فعلى المدعى عليه وكان هذا
 استحسان مال اليه للرجوع ان يكون على المدعى في الحاي (المركة) بأخذ الاجرة من المدعى (و) كذا المبعوث للتبديل (فتوى)
 في ولايته ثم أشهد على قضاة في غير ولايته لا يصح الاشهاد انتهى كلامه (روى) ان داود عاب اسلام لما أسرى ففعل القضاء فترأى
 الساسنة من السماع فاذا تقدم اليه الخصمان فالحق منهما تنزل الساسنة والمباطل منهما مائة مائة مائة الساسنة فترأى كان يجب ذلك ان
 اجتال بعض الناس وذلك ان يتردد في الدعوى عند المدعى والساير وكان يتجسس على المدعى والساير فترأى كان يجب ذلك ان

[illegible]

فذهب على من دخل في حمة القضاء بئس الجهد في القيام بالحق والعدل فقد مال بعض أئمة المذهب القضاء
 بحمة ومن دخل فيه فقد ابتلى إصغاب لانه عرض نفسه للهلاكة اذ التماس على من ابتلى به صبر واذك قال صلى
 الله عليه وسلم من ولي القضاء فقد ذبح غير سكين وفي رواية ابن أبي ذئب فقد ذبح بالسكين وقال أبو قلابة مثل
 القاضي العالم كالمساج في البحر فكم هسي أن يسبح حتى يغرق قال بعض الأئمة وشعار المتقين البعد عن هذا
 والهرب منه وقد ركب جماعة ممن يقتدى بهم من الأئمة المشايخ في التباعد عن هذا وصبروا على الأذى وانظر
 الرخصة أي حنيفة رحمه الله تعالى في الامتناع منه وصبره على الأذى حتى يتخلص وكذا غيره من الأئمة وقد
 جرد أبو قلابة إلى مصر لما طالب القضاء فلقبه أبوب فأشار إليه بالترغيب فيه وقال له لو ثبت لنا ثأر أعظمنا
 فقال له أبو قلابة الغريق في البحر إلى متى يسبح وكلام أبي قلابة هذا ومن تقدمه وما أشبه ذلك من التهديد
 والتحريض على التهاون في حق من علم في نفسه الضعف وعدم الاستقلال بما يجب عليه وكذلك من يرى نفسه
 أهلاً للقضاء والناس لا يرونه أهلاً لذلك وقد قال بعض العلماء لا خير فمن يرى نفسه أهلاً لشي لا يراه الناس
 أهلاً لذلك والمراد بالناس العلماء فهرب من كان بهذه الصفة عن القضاء واجب وطالبه سلامة نفسه أمر لازم
 وما علم أن طالب القضاء والحرص عليه حسرة وندامة في عرصات القيامة وروى عن النبي عليه الصلاة
 والسلام أنه قال من حرص على الامارة وتكون حسرة وندامة يوم القيامة فعمت المرضغة وبشت الفاطمة
 فمن طالب القضاء وأراد وحرص عليه وكل إليه وخيف عليه فيه الهلاك ومن لم يسأله وامتنع به وهو كاره له
 شاق على نفسه فيه أعانة الله عليه وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال من طلب القضاء واستعان عليه
 وكل إليه ومن لم يطلبه ولا استعان عليه أنزل الله ملكاً يسدده وقال صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن لا تسأل
 الامارة فانك ان توثعاعن غير مسئلة تعن هاهنا وان توثعاعن مسئلة فوكل الهاهنا أما تحصيل القضاء بالرشوة قال
 في الخلاصة ومن أخذ بالقضاء برشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضياً ولو نضى لا ينفذ حكمه وبه يفتي الإمام لو قال
 برشوة أخذها هو أو قوم عالماً به لم يحز تقليده كقضائه برشوة وقال في النوازل من أخذ بالقضاء برشوة أو
 بشفعاء فهو حكمه لو رفع حكمه إلى قاض آخر يحضيه لو وافق رأيه والأبطاله من أخذ برشوة لا ينفذ حكمه ولا
 حاجة إلى نقضه ومن أخذ بشفعاء فهو بمن تقادم بحق القاضي لو ارتضى وحكمه نفذ حكمه فيما لم يرتش لا فيما
 ارتشى من المحيما قال في نوادر ابن رستم نفسه فيها ما قال بعض المشايخ يعال فيها ما بالاول أخذ شمس الأئمة
 السرحدسي ولو ارتشى ولده أو بعض أعوانه فلو كان بامرهم ورضاه فهو كارتشائه فقضاؤه مردود ولو كان بلا
 علمه نفذ حكمه وعلى المرتشى رد ما قبض ولو ارتشى نقض أو قضى ثم ارتشى أو ارتشى ابنه أو من لا تقبل
 شهادته لم ينفذ حكمه لانه عامل لنظمه أو لابنه ولو ارتشى فبعث إلى الشافعي أو إلى آخر الحكم بينهم لم ينفذ

[illegible]

في ادائه مطالبه بحفظ الحقوق وحرياته الاحكام على وفق الشرع لان في تحصيل القيام بفرص الكفاية
 (الوجه الثاني) ان يكون قهرا ولا عيالا فيجوز له السعي في تحصيله لئلا يستغلطوا كذا ان كان يقصده
 دفع ضرر عن نفسه فيباح له ايضا (الوجه الثالث) اذا كان هناك علم في حاله عن الناس فارد الامام ان
 يشهر بالولاية القضاء عليه لطلب الجاهل ويظن الاستدأ وكان هو عامل الذي لا يعرفه الايام ولا الناس
 فاورد السعي في القضاء عليه عرفا مرموعا عليه فيجب له تحصيل ذلك والمخول فيه مع هذه النية قال بعضهم
 وقد يستحب ان لم يشهد عليه ولكنه يرى انه اثم ضربه وانفع للمسلمين من آخر ولاه وهو ممن يستحق التولية
 ولكنه يقصر عن هذا (الوجه الرابع) ان يكون سعيه في طلب القضاء لتحصيل الجاه والاستماع على الناس
 فهذا يكره له السعي ولو قيل انه يحرم كان وجهه ظاهر القوله تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون
 علوا في الارض ولا تسادا والعاقبة للمتقين ويكره ايضا ان كان غنيا عن أخذ الرزق على القضاء وكان
 سعيه والاحتياج ان يشهر نفسه وعلمه بالقضاء (الوجه الخامس) ان يسعى في طلب القضاء وهو جاهل ليس
 له اهلية بالقضاء أو يسعى فيه وهو من اهل العلم لكنه متاثر بغيره فبفسقه أو كان قهرا بالولاية الانتقام
 من أعدائه أو قبول الرشوة من الخصوم وما أشبه ذلك من المقاصد فهذا يحرم عليه السعي في القضاء
 (الباب الثالث في ولاية القضاء وما يستفاد من النظر في الاحكام وما ليس
 للقاضي التفريق ومنها باب الولاية التي تفيد أهلية القضاء أو شيئا منها) *

من الطين (وفي) شرح رحمه الله تعالى انه باع العمامة (ولو) افلس المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضى المبيع لثمن (وعند)
الامام رحمه الله تعالى لا يبيع العقار والعروض (وقال) عصام لا يبيع العقار اجماعا والخلاف في المنقول (وقيل) يبيع العقار عندهما
وهو الاصح (وفي) شرح القدوري في المال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار ولا العروض وان ظهر بالتأخير وله عليه دراهم فبيع وايتان
(وفي) شرح الطحاوى انه لا يأخذ (وفي) الصغرى انه يأخذ (قال) المديون ابيع عرضي وأوفي ديني أجله القاضى ثلاثة أيام ولا يحبس ولو
كان له عقار يحبس عليه ويقتضى الدين ولو كان بمن قاي (واذا) وجد المديون من يقرضه ليقضى به دينه فلم يفعل فهو ظالم وان أراد
الدائن إطلاقه بلا حضورا قاضى له ذلك (فان) كان أمر المديون ظاهرا عند الناس فاقضى يقبل بيعة الاعسار ويخليه قبل المدقة التي
تذكرها (وان) كان أمره مشككا هل يقبل البيعة قبل الحبس فبيعه وايتان اختار الامام الفضل القبول وعامة المشايخ عدم القبول

دفع الدرع وكذا المنيع دفع
 الدرع فمما سدا هو المختار
 (في الدار والحي) ر - ل
 الذي على رجل سليمان
 البشير والذراع والمروص
 والضياع وانكر الذي عليه
 كروار والمخلف بالقاضي
 يصح الكل ويحلفه عينا
 واحد (وفي المنيع) هذا
 اذا حلف فان كل من اليمين
 ولم يحلف ففي القاضي
 بالسكول في أول مرة وهو
 المذهب حتى لو قضى بالسكول
 مرة بعد قضاؤه في الصحيح الا
 ان الحصاص قال ينبغي
 للقاضي ان يقول له اني
 آخض عليك اليمين ثلاث
 مرات فان غلبت والا قضيت
 عليك (وفي السكاف) وفي
 المنذر بالثلاث في مرض
 اليمين لازم في المروى عن أبي
 يوسف ومحمد وبه قال أحمد
 ولكن الجمهور على ان
 المعرض نسلانا بطريق
 الاحتياط وبه قال مالك
 والشافعي (وذكر) في
 الخطأ وله قال المذعي عليه بعد

ما نكل عن الدين ثلاث مرات
لا يقضى بالنكول ولكن ترد
الصلح (وذكر) في الجامع الم
على وجه الصلح (وفي الذخيرة)
(وفي ظاهر الرواية عن أصحاب
لوطوفه ذلك في الدين المؤجل
فروحي يريد أن يغيب نقد بالنقد

* (فصل) * السلطان لو قدر بجلا قضاء فردة هل له أن يقبله بعد ان قلده مشافهة ليس له أن يقبل
 بعد رده ولو قلده مغايبة فلو بعث اليه منشوره أو رسوله فردة فله قبوله بعده ما لم يعلم السلطان رده كوكيل
 أو موصى له برسالة فلوردا فلها ما قبوله ما لم يعلم الموكل والموصى القاضي قال عزات بنسى أو آخر حيث ينسى
 عن القضاء أو كتب به الى السلطان ينزل اذا علم لا قبله كوكيل وقبل لا ينزل القاضي لو عزل نفسه
 * (فصل) * ويجوز تعليق القضاء والامارة وكذا يجوز اضافته بما الى المستقبل وكذا يجوز
 تأجيل القضاء برمان بان قال أنت قاضى هذه البلدة هذا الشهر أو هذا اليوم ويصير قاضيا بعد ذلك
 وكذا يجوز تعييده مكان سنى لو قيد القاضي امانة فائمه بجميعه عين يتقيد به ويجوز استثناء
 سماع بعض الخصومات أو سماع خصومة رجل بهينه ولا يصير قاضيا فى المستثنى ولو قال لا تسمع خصومة فلان
 حتى أراجع من سطرى لم يحزه سماعه حتى يرجع من جامع الفصولين
 * (الباب الخامس فى أركان القضاء) *

وهي ستة القاضي والمقضي به والمقضي عليه وكيفية القضاء * الركن الاول في شروط القضاء
وأدب القاضي واستقلاله وذ * كرا التحكيم ويشتمل على فصول * الاول في الاوصاف المشترطة في صحة ولاية
القاضي وما هو غير شرط واذا اراد الامام تولية أحد اجتهاد نفسه والمسلمين ولا يحايي ولا يقصد بالتولية
الاجرة الله تعالى فقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ما من أمير أمر أميراً واستقضى قاضياً
محاياة الا كان عليه نصف مما كتسب من الاثم وان أمره أو استقضاه نصيحة للمسلمين كان شريكه فيما عمل
من طاعة الله ولم يكن عليه شيء مما عمل من معصية الله ولينظر رجلا من أهل الدين والفضل والورع والعلم كما

فما نكّل عن اليمين ثلاث مرات أما أحلف يحلفه قبل القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يحلفه (وعند الشافعي رحمه الله تعالى فعل لا يقضي بالنكول ولكن ترد اليمين على المدعي وهو مذهب مالك وأحمد رحمه الله تعالى (وفي) الحيط ويجوز رد اليمين على المدعي على وجه الصلح (وذكر) في الجامع الصغير أن الصلح عن اليمين جائز حتى لا يكون له أن يستحلفه على ذلك أبدا فلما جاز الصلح جاز أيضا رد اليمين إلى المدعي على وجه الصلح (وفي الذخيرة) رد جن له على آخر ألف درهم مؤجلا فطلب رب الدين من المديون كفيلًا فالقاضي لا يجبره على إعطاء السكفيل (وفي) ظاهر الرأى يفتن أصحابنا رحمه الله أن له أن يطالبه بإعطاء السكفيل وإن كان الدين مؤجلا (ولو) طلب المشتري من البائع كفيلًا بالدرك لو ظهر له ذلك ففي الدين المؤجل أولى (وفي المنتقى) قال رب الدين مدني يريد السطره التكفيل وإن كان الدين مؤجلا (وفي البرزاي) قالت زوجتي يريد أن يغيب نفقته بالنفقة كفيلًا لا يجيبها إلّاكم إلى ذلك لأنهم لم يجيب بعده عليه واستحسن الإمام الثاني رحمه الله تعالى أخذ السكفيل

(وقيل) ادب القاضي ان الحكم على الصغير يجوز (وقيل) ينبغي ان تكون هذه المسئلة على رواية (والأقضي) على وكيل الغائب أو على
 ومضى اليه على الغائب وعلى المستولى يقضي على الوكيل والوصي ويكتب في السجل انه قضى على الغائب وعلى الميت بحضور وكيله
 وحضره وصيه لان هذا في الأصل قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان عن أصحابنا (وكان) ظهر الدين المرعي في القاضي في القضاء
 على الغائب بعدم النفاذ (وفي الروايات) ادان القاضي بالبينون غائب المقضي عليه وله مال عند الناس لا يدفع الى المقضي له حتى يحضر الغائب (وكذا)
 ذكر في اجناس الناطق وزاد الا في ذمة المرأة والاولاد الصغار والوالدين (ولو) ان رجلا جاء الى القاضي وقال ان هذه الدابة ودرهنة عندي
 وقد غاب المالك ولم يترك النقة فترى (١٦) بالانفاق عليها لا يرجع بالنقة عليه أو قال التفتت هذه الدابة أو رددت هذا الا بق من مسيرة

سفر والمالك غائب فطلب منه
 ان يقضي بالنقة حتى يرجع
 على المالك فان القاضي
 يسأل منه ان ينهات أقامها
 قضي بالدين على الغائب فاذا
 حضر برجع عليه (وفي
 عدم ادنى) واد اقل المريم
 لما قال ان لم أفسك ماله
 اليوم فامر أنه كذا تراى
 الخائب وشي المطالب ان
 لا يهاجر الى يوم فمات هو في
 يوم فأنشأ القاضي القصة
 فيه بغير الغائب كذا
 وأمر الوكيل بقض المال
 من المطالب حتى يرفقه
 المال ويحكم به حكم آخر
 وان أبى يوسف قال لا يجوز
 كذا ذكر في آخر الاقضية
 وهذا أولهم وان شئنا قول
 أبي يوسف بالذكر (وذكر)
 الاطعي ان القاضي يسب
 كذا عن الغائب وبعث
 ما ولا يجرى المطالب (قال)
 الناطق وعليه الى
 (وذكر) رضى الدين في
 فتاويه ادعى اني يدور
 دارا اسطار المجلس القاضي

الاحكام وعليها استدانة الاسلام وقد ذكرها كثير من العلماء وصدروا بها كتبهم وهذه الرسالة
 أصل فيما تضمنته من فصول القضاء وهي بسم الله الرحمن الرحيم من عمر أمير المؤمنين الى أبي موسى الأشعري
 سلام عليك فاني أحمد الله الذي لا اله الا هو اما بعد فان القضاء فرضه محكمة مستبعدة وافهم اذا أدلى اليك
 وانفذاذا تبين لك فانه لا ينفع تسكلم بحق لا فله سوية بين الناس في وجهك وبجاء لا وعدك حتى لا يأس
 الضعيف من عدك ولا يطمع الشريف في حيلك والبيئة على المرعي واليهين على من أسكر واليه جاز بين
 المسلمين الا لم أحل حراما أو حرم حلالا لا يمنع قضاء قصبة بالامس ثم راحت فيه نفسك وعديت فيه
 رشك أن تراجع الحق ومراجعة خبير من الباطل والتمادي فيه والفهم المهم فيها يلج في
 صدورك مما لا يبلغ في الكتاب والسنة اعرف الامثال والاشكال ومس الامور عند ذلك واعمد الى أحبها الى
 الله وأحبها بالحق فيما ترى اجعل لادعي حقا غائبا أو بينة أجلا بقتي اليه فان أحضر بينة أخذت بحقه
 والا وحدث عليه القضاء فان ذلك أجل للعبي رأيت في انه ذروا المساكين مدول بهم على بعض الامجاد
 في حد أو جرح يا عليه شهادة زور أو طعنى ولاه أو سب فان الله تعالى تولى مسككم السرار ووردكم الحكم بالبينات
 والايان راءا والحق والضجر والتأدي بالناس والتكرار له وم عند الخوفا في سواطن الحق التي
 يوجب الله بها الاجر ويحسن به الدخول من يعل ما بينه وبين الله ولي على نفسه بكمية الله ما بينه وبين الناس
 ومن ترين للناس بعد ما يعلم الله منه شأنه الله فاطمئنت بواب الله في عاجل رزقه وخراجه ورجنه والسلام
 (فصل فيما يلزمه في خاصة نفسه) واعلم انه يجب على من ولي القضاء أن يعالج نفسه على آداب الشرع
 وحفظ المروعة وعلا الهمة ويتوقى ما يثنيه في دينه ومروءته وحقه أو يحطه في نصبه وهمة فانه أهل لأن
 يسار اليه ويقتدى به وليس يسه في ذلك ما يسع في رة فالهون البمدس وفتة ونفوس الخاصة على الاتسداء
 بهديه وقوفة ولا ينبغي له بعد الحصول في هذا المنصب سواه وصل اليه بغيره في موطر ح نفسه عليه أو امتحن
 به وعرض عليه أن يهد في طلب الخط الانطس والسنة الاصح فريحا حله على ذلك استخار نفسه لكونه
 من لا يستحق المنصب أو زهد في أهل مصره ويأسه من استصلاحهم واستبعاد ما يرجو من علاج أمرهم
 وأمره أيضا لباران عموم الطراد وقلة الالتفات الى الحار فانه ان لم يسع في استصلاح أهل مصره فقد أسلم
 نفسه وألقى بيته الى النار كما هو من تدارك الله تعالى عباده بالرحمة قبله ذلك الى أن يمضي على ما مضى
 عليه أهل زمانه ولا يبالى بأي شئ وقع فيه لا اعتقاده في حاله وهذا أشد من مصيبة اقضاء وأدهى من كل
 ما يتوقع من البلاء لما أخذ نفسه بالمجاهدة وبسعى في استصواب التبرير وطلبه ويستطيع الناس بالرهبة
 والغبوة يشدها بهم في الحق فان الله تعالى يجعل له في ولايته وجيع أموره فريحا ونحر حار لا يجعل له

فأذكر المدعي عليه ان يكون في يده جاء الذي شاهد من شهدا ان هذا العن كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ نسمة
 هل تسمح وهل يعجز المدعي عليه على احضارهم ذمة اليه أم لا كانت واقعة الغتري ينبغي ان تقبل لانه أثبت به في الزمان الماضي ولم يثبت
 تجريب من يده وقد روى الشافعي في ذلك اليه فثبت البدن ما لم يوجد المزبل (قال) ثمس الاثبات الخواص ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره
 في الماضي كالصخرة من الطام والقطيع من الغنم والقاضي يسب بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان كان لا يتم ما له الحضور
 وكان مأذونا بالامتناع لا يبعث شيئا من ذلك الموضع وهو بطير ما اذا كان القاضي يحل في داره ووقت الدعوى في جيل لا يسب به ما
 دارة فانه يخرج الى ما يدارة أو ما يسب به حتى يخرج لبشير اليه الشهود وحضرنا (وفي القدروري) اذا كان المدعي به شيئا يندرج فيه
 كالس فالحكم كهم بما لم يرا في شاة حتم وان شاهدت أيتها (قال) حرم الاسلام على الزدوي واذا كانت القيمة مائة فليس له ان

أقام البيعة حشدهم من آل الواحد من الورثة ينتصب نفعاً فيما يثبت الميث على الميت وأما حصص الباقي فأنزلها في يده فكلما حضر واحد منهم أخذ حصته منها ولا يكلف إعادة البيعة على أنها كانت لا يبرأ من البيعة حتى يبرأ من الميت (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يدفع إلى المدعي حصته منها أو ينتزع الباقي من يد المدعي عليه ويجعل على يد رجل عدل حتى يحضر من بقي من الورثة وأجروا على أن المدعي عليه لو كان قد دفع إلى الورث الحاضر نصيبه والباقي يترك في يد المدعي (إذا) حضر رجل واحد دار في يد رجل أنتم الاربعة مات وتركها ميراثه وأقام على ذلك يدنسه ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوهم ولكن قالوا تركها ميراث الورثة فإنه لا تقبل هذه الشهادة ولا يدفع اليه شيء حتى يقيم بيعة على عدد الورثة لأنهم (١٨) لما شهدوا على عدد الورثة لا يصير نصيب هذا الواحد معلوماً وأعضاءه غير المأموم منه نذر (وههنا)

ثلاث فصول الأول هو هذا (والثاني) لو شهد الشهود أنه ابنه وورثه ولا يعلم له وارثاً غيره فإن القاضي يقضي بجميع أسركته من غير تلوم (الثالث) إذا شهدوا ابن فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يفسحوا في شهادتهم لا يعرف له وارثاً غيره فإن القاضي ينعيم في ذلك زماناً على قدر ما يرى فإن حضر وارث غيره فمسمى الدار بينهم وإن لم يحضر مع الدار إليه وحده ياتى به كفاً لا يندفع إليه ثمن أبو حنيفة لا يأخذ منه كفاً (وقال) أبو يوسف ومحمد يأخذ منه كفاً لا يبرأ قال أغنا يدفع إلى الورث الذي سخر به جميع المال بعد التلوم إذا كان عدد الورثة ممن لا يجب به غيره كالأب والابن إذا كان ممن يجب بغيره كالأب والابن والابن والابن والابن لا يدفع إليه المال وأما إذا كان ممن لا يجب بغيره ولكن يختلف نصيبه كالزوجة والزوج فأنزلها في يده فكلما حضر واحد منهم أخذ حصته منها ولا يكلف إعادة البيعة على أنها كانت لا يبرأ من البيعة حتى يبرأ من الميت (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يدفع إلى المدعي حصته منها أو ينتزع الباقي من يد المدعي عليه ويجعل على يد رجل عدل حتى يحضر من بقي من الورثة وأجروا على أن المدعي عليه لو كان قد دفع إلى الورث الحاضر نصيبه والباقي يترك في يد المدعي (إذا) حضر رجل واحد دار في يد رجل أنتم الاربعة مات وتركها ميراثه وأقام على ذلك يدنسه ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوهم ولكن قالوا تركها ميراث الورثة فإنه لا تقبل هذه الشهادة ولا يدفع اليه شيء حتى يقيم بيعة على عدد الورثة لأنهم (١٨) لما شهدوا على عدد الورثة لا يصير نصيب هذا الواحد معلوماً وأعضاءه غير المأموم منه نذر (وههنا)

(ومنها) أنه لا ينبغي له أن يأتي إلى أحد من الناس إلا الذي ولاه وحده لأن من دونه رعية (ومنها) أنه ينبغي له أن يجتنب بطانة السوء لأن أكثر القضاة إنما يأتون عليهم من ذلك ومن يلى بذلك عرفه (ومنها) أن يختار له كاتباً يكتب له ويكتب ما يقع في مجلسه بين الخصوم ولا يجعل كاتب الحكيم ميباً ولا عبداً ولا مدبراً ولا مكاتباً ولا شهوداً في قضاة ولا ذماً وقد ذكر بعضهم في أوصافه أربعة وهي الدالة والحق والرائي والرافعة وإن لم يكن على باب الحكم الشرح فلا بد أن يكون عالماً بالحكام الكتابة وقال بعض - هم أن يكون كاتبه عدلاً فقهياً يكتب بين يديه ثم ينظر هرقه وظاهر كلام المتقدمين أن ذلك على وجه الاستحباب ويقتضيه ما يكتب لآله أنقى للتميمه والقول لا لأنه ربما يخدع بالرشوة بهز يد أو ينفذ فيهم فيما يكتب فيؤدي إلى إبطال حقوق الناس ويكتب ما جرى في مجلسه من الدعوى والانسكار ويقام البيعة لا يستأجل أن يقع الاختلاف فيما جرى قبل القضاء فتمس الحاجة إلى أن تراجع حصة إليه فيكتب بحضور الخصمين لكي لا يتم تخبر ويقر أما كتب على الشاهد من فإن كان فيه خلاف أخبره ثم ينظر فيه اتقاه من كان كجاري ونوع خطه أسهل الخاطب فهذا عندى بذلك (ومنها) أنه ينبغي له أن يختار من سواه إذا اختارهم إليه من لا يكلم بالعربية ولا يفهم العربية فليترجم عنه ثقة لمأمون بالإنسان أحسن أن يبايعه أن يكون عدلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد والشامي لا يجوز لأرباب الأورج أن يأتوا فكذلك العداء ورسول القاضي إلى العدل الواحد يكفي عندهما من المحبطين (ومنها) أنه ينبغي له أن يستدعي أهل الدين والأمانة والعدالة والزهادة ليستعين بهم على ما هو بسبيله ويقوى بهم على التوصل على ما يشرب به ويخففوا عنه فيما يحتاج إلى الاستعانة فيه من النظر في الوصايا والأموال والقبضات وأموال الأيتام وغير ذلك مما ينظر فيه (ومنها) أنه يجب أن يكون أهله في ذى الصالحين فإنه يستدل على البراءة بما جبهه غلامه ويأمرهم بالرق واللين في غير شرف ولا تقهير فلا بد للقاضي من أحوال يكونون حوله ليزجروا من ينبغي رجوعه من المنعاجين ينبغي أن يخفف عنهم ما لا يطاع وقد كان الحسن رضي الله عنه يكره على الأهلة اتخاذ الأعراف والمساكين في قضاءه وشي عليه ما يقع من الناس عنده قال لا بد لأمانته من وزعتوان استغنى عن الأهل وإن أصلاً كان أحد من نال بعضهم ولا يكون العيون إلا ثقة وأمر بالأنه قد يطالع الخصوم على ما لا ينفى أن يطالع عليه أحد الخصمين وقد يرشى على المنع والادب وقد يخاف منه على النسوان إذا احتجبن إلى خصام فكل من يسر عينه القاضي على قضائه وشورته لا يكون إلا مقصراً

(مصل) ما إذا رزق الأعراف من يوسعهم فمع الخ الناس ورنم المدعي عليه وعد. ير ذلك من حقوز الناس يكون من بيت المال كالحكم في أوزاق القضاء ولا ينبغي للقاضي أن يجعل لهم شيئاً من أموال المساكين

وأما إذا كان ممن لا يجب بغيره ولكن يختلف نصيبه كالزوجة والزوج فأنزلها في يده فكلما حضر واحد منهم أخذ حصته منها ولا يكلف إعادة البيعة على أنها كانت لا يبرأ من البيعة حتى يبرأ من الميت (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يدفع إلى المدعي حصته منها أو ينتزع الباقي من يد المدعي عليه ويجعل على يد رجل عدل حتى يحضر من بقي من الورثة وأجروا على أن المدعي عليه لو كان قد دفع إلى الورث الحاضر نصيبه والباقي يترك في يد المدعي (إذا) حضر رجل واحد دار في يد رجل أنتم الاربعة مات وتركها ميراثه وأقام على ذلك يدنسه ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوهم ولكن قالوا تركها ميراث الورثة فإنه لا تقبل هذه الشهادة ولا يدفع اليه شيء حتى يقيم بيعة على عدد الورثة لأنهم (١٨) لما شهدوا على عدد الورثة لا يصير نصيب هذا الواحد معلوماً وأعضاءه غير المأموم منه نذر (وههنا)

في هذه المسئلة أو ينقل أحكامه من ذلك من حار المستأ كائن وانما يحاسب الله بها العبدون الذين يحتاج الى
 قتلهم وشهادتهم (ومنها) انه لا يرى أن لا حد عند من لا مثل أن يدعوا شخصان من قبل التزكية والخراج
 والشهادة والكشف (ومنها) انه لا ينبغي أن يفتى بأذنه للناس في الناس فيقع على نفسه بذلك شرعاً عليها
 وتفسد عقيدته في أهل الفضل البراءة بما قيل فيهم عنده (ومنها) انه ينبغي له أن يتخذ من يخبره بما يقول الناس
 في أحكامه وأخلاقه وسيرته وشهوده ما إذا أخبره بشئ يخص عنه فان في ذلك قوة على أمره

(الفصل الثالث) فيما يتعلق بمسألة ومكانه وذلك أمور منها أن يجلس للحكم في المسجد مستقبلاً
 القبلة لان الخلفاء الراشدين كانوا يجلسون في المسجد لفضل الخصرمان ولان القضاء في المسجد أنفي للتميم
 من القاضي وأسهل للناس الدخول عليه فاجدر أن لا يجيب عنه أحد وأما المشرى فالخاصة في اعتقاده لا على
 ظاهر يده فلا يصيب الأرض منه شئ والخائض مسئلة فالظاهر أن لا يجوز من دخول المسجد في حالة الخيض
 وتغير أنما حائض فإذا أخبرت القاضي لا يكلفها دخول المسجد لكن يخرج إليها أو يأتي إلى باب المسجد فينظر
 في خصوصتها ككل وقعت الخصومة في الدابة فانه لا يمكن إحضارها إلى المسجد لكن يخرج القاضي لسماع
 الدعوى والشهادة من الشهود والاشارة إليها فكذا هذا وقال أبو حنيفة رحمه الله ينبغي للقاضي أن يجلس
 للحكم في المسجد الجامع لان في الخصوم الغرابة وأهل البلدة والمسجد الجامع أشهر المواضع ولا يخفى ذلك
 على أحد ولا بأس أن يجلس في بيته ويأذن للناس ولا يمنع أحد من الدخول عليه ويجلس معهم كان
 يجلس معهم في المسجد لانه لو جلس وحده تمكن فيه تهمة الميل وإذا دخل القاضي المسجد هل يسلم على الناس
 قبل أن يسلم فلا بأس وإن ترك وسعه اشقى الهيئة وتكثر الحشمة وبهذا جرى الرسم ان الولاء والأمراء إذا
 دخلوا لا يسلمون لتبقي الهيئة وتكثر الحشمة وإلى هذا مال الخصاص وقيل عليه أن يسلم ولا يسعه الترك وهكذا
 الوالي والأمير إذا دخل عليه أن يسلم لانه سنة ولا يسعه ترك السنة للعمل فاما إذا جلس ناحية من المسجد
 للفصل والحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه انظر المحيط

(فصل) وأما مسكنه فينبغي أن يكون وسطا بالمدى موضع لا يشق على الناس القصد إليه ومنها أن
 لا يجلس على حال نشوب من جوع أو غضب أو هم لان الغضب يسرع مع الجوع والفهم يتأخر مع
 الشبع والقلب يشتغل مع الهم فمما عرض له ذلك لم يجلس للقضاء وان عرض في المجلس انصرف ومنها أنه
 لا ينبغي أن يسرع القيام تشاغلا بما يريد أن يؤثر من جوانبه فان عرض له حاجة فلا بأس أن يقوم ومنها
 انه لا يقضى ما شبه بالانه يفرق رأيه ويحل فهمه وينبغي أن يكون جلوسه مترعاً في مجلس الأحكام ولا بأس
 متكئاً لان الاتكاء يزيد في الفهم ومنها انه لا يتضاخن في مجلسه ويلزم العيوس من غير غضب ويمنع من

أن يحلف نادى عليه من ذلك
 لان الاتقاء عن اليمين صلح
 على الانكار وبعد الصلح
 على الانكار لا تسمع دعوى
 المدعي فيما وقع الصلح منه
 (ادعي) على آخر ما لا يانكر
 وأراد المدعي استخلافه فقال
 المدعي عليه ان المدعي قد
 حلفني على هذه الدعوى
 عند قاضي ياد كذا وأنكر
 المدعي ذلك فقام المدعي
 عليه يده على ذلك نقبل
 وإن لم يكن له بينة وأراد
 حلف المدعي له ذلك لانه
 يدعي ايقاعه فيه في اليمين
 (ولو) ادعى المدعي عليه انه
 أبرأني من هذه الدعوى
 وقال للقاضي حاقه انه لم يكن
 أبرأني من هذا لا يحلفه
 القاضي لان المدعي بالدعوى
 استحق الجواب على المدعي
 عليه والجواب اما بالقرار
 أو بالانكار وقوله أبرأني
 من هذه الدعوى ليس بقرار
 ولا انكار فلا يكون سموعاً
 من المدعي عليه ويقال له أجب

خصمك ثم ادع عليه ما شئت (وهذا) بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه الالف فانه يحلف لان دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوب دفع
 المال والاقرار بجواب ودعوى البراءة سقط فيرتب عليه الاستخلاف (ومن) المشايخ من قال الصلح انه يحلف المدعي على هذه الدعوى وهي
 دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف المدعي على دعوى التحليف واليه مال شمس الاتباع الخواني وعليه أكثر جماعة زماننا (وفي الفينة) ادعي
 المدون الاتصال فأنكر المدعي ولا يثبت له قطاب عنه فقال المدعي اجعل حق في الختم ثم استخافني فله ذلك في زماننا اه (إذا) أقر الواهب ان
 الموهوب له قبض الموهوب في المجلس أو بعد يومه ثم قال بعد ذلك انه لم يقبض وكنت أقررت به كاذباً وسأل القاضي أن يحلف الموهوب له
 بالله لقد قبضه عن هذه الهبة التي يدعي بها فأنه لا يحلف لان التحليف انما يرتب على دعوى صحيحة والدعوى لم تصح ههنا لكان التناقض
 (وهي) قول أبي يوسف بخلافه بالله لقد قبضته يحكم الهبة التي تدعيها (وهي) هذا الخلاف إذا اشترى شيئاً وأقر المشتري بقبض المشتري ثم ادعى

أما في بعض ما طلب من القاضي أن يحلف بالله لا يشهد على المشتري بهذا الشيء الذي يشتريه (وإن كان المشتري قد اشتريه بالفعل) وأما البائع فيحلف على أنه لم يقبضه أو أراد تحليف المشتري (ورب) الدين إذا أقر بقبض الدين وأشهد عليه ثم أنكر القبض بخلاف المدعيون (والأقر) على نفسه بدين لرجل ثم أنكر الدين وقال لا شيء له على وأما أقر رثه بذلك كذا وبأطالب عين المقره السكل لي هذا التلاوة أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول المعتاد فيما بين الناس أن البائع يقر بقبض الثمن والمشتري بقبض الشيء للشهادة وإن لم يكن قبض منه حقيقة (وكذلك) المعتاد فيما بين الناس أن المستقرض يكتب أولاً خط الإقرار ويشهد عليه قبل قبض المال ولو كان التناقض ما تعلم من جهة الدعوى والاستلاف لم يثبت حقوق الناس (قال) أبو يوسف رحمه الله تعالى أربعة أشياء (٢١) يستخلف القاضي الخ لم يثبت أن

بالب المدعي ذلك (أحد ما)

الشفعيع إذا طالب من

لقاضي أن يقضي له بالطلوع

بخلفه بالله لا بد طاعت

الشفعة حين علمت بالشراء

وإن لم يملك الماشي يرى ذلك

وهو قول ابن أبي ليلى

(وعند) أبو حنيفة وعنده

رحمه الله تعالى لا يستأجر

القاضي (الثاني) البكر إذا

بلغت راحاتون الفرقه في

وطابت النظر يرق من

القاضي يستأجرها بالله

لقد راحاتون الفرقه حين

باعت وان لم يدعه الروح

(والثالث) الماشي إذا

أراد الرد بالبيع عاينه

القاضي أنه لم يرض بالمبيع

ولا عرض له على البيع

منذ رأته (والرابع) المراه

إذا ما لت من القاضيات أن

يفرض لها الخففة في حال

الزواج الدائم بمثلها بالله

ما أعطاك لتقتل حين خرج

(ويجب) أن تكون مسكنة

النفقة في قولهم بدين

(أدعي) الذمعة بالحوار

رفع الصوت عنده ومنها أنه لا يتشاغل بالحديث في مجلس قضاؤه إذا أراد ذلك اجتماع نفسه وإذا وجد

المرء قد بقي من مجلسه يدخل بيته أو يدفع الناس عنه ومنها أنه لا يصح كثر من القضاء جدا حتى يأخذ

الناس والضجر فانه إذا عرض له ذلك أحدث ما لا يصلح ويجلس طرق النهار ما استطاع

(الفصل الرابع في سيرته في الأحكام) ويلزمه في ذلك أن أهل المذهب لا يقضي القاضي حتى

لا يثبت أن قد فهم فلما أن يظن أنه قد فهم ويخافه أن لا يكون قد فهم لما يبعد من الحيرة فلا ينبغي أن يقضي

بينهما وهو بعد ذلك ومنها أن القضية إذا كانت مشككة فيكشف عن حقيقتها في الباطن ويسمى بذلك

على الوصول إلى الحق ومنها لا يقضي القاضي في مسائل الخصومات لأهل بلده لا يجترأ الحكم بما لم يطلع وأما في

غيرها فلا بأس ومنها أنهم قالوا لا يقضي القاضي إلا بعشرة أهل العلم وتورثهم لأن الله تعالى يقول

لنبي وشاورهم في الأمر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم يستفتي عن مشاؤونهم ولكنه أراد

أن يصير سنة للحكام قال بعضهم إلا أن يخاف المضرة في جلاوسهم ويستغل قلوبهم وبالحدودهم حتى يكون

ذلك نقصا في فهمه فأجيب أن لا يحاسنوا إليه وقال بعض الفضلاء لا ينبغي للقاضي أن يكون معه في

مجلسه من يشغله عن النظر كأنه أهل فقه أو غيرهم ولا يركن إذا ارتفع عن مجلس القضاء شاور ومنها أنه إذا

أشكل على القاضي أمر تركه وقال بعضهم لا بأس أن يأمر به بالصلح والواقد يشك على القاضي كلام

الخصمين وهذا مانع له من التصور فيما مرهما بالأعانة حتى يفهمهما وقد يفهمهما ويشك على وجه

الحكم وهذا هو معنى قواهم إذا أشكل على القاضي أمر تركه ولا يجعل له الإقدام على الحكم باتفاق ثم

للقاضي حجة أن يرشد هما لصلح قالوا الأقرب أن كان ذلك قاض غيرهما إليه لا احتساب أن لا يشك

عليهما الحكم وإن لم يكن في البلدة غيره أمرهما بالصلح أن كان من الأحكام المالية في غيرها التي يتأني فيها

الصلح وإذا أشكل على القاضي وجه الحق أمرهم بالصلح فإن بين وجه الحكم ولا يعود إلى السلم وتقع

به وإن خشى من تقادم الأمر بانقضاء الحكم بين الخصمين أو كان من أهل الفسئل أو بينهما رحم أقامهما

وأمرهما بالصلح وقد أقام بعض قضاة العدل من الصدر الأول رجلين من ساحلي جيرانه من بني به وهما

استرا على أنفسهما ولا تسالاه إلى ركا وقال عمر بن الخطاب ردوا القضاء بين ذوي الأرحام حتى يصلحوا

فإن فصل القضاء يورث الصنائع قال بعضهم إنما يجوز للقاضي أن يأمر بالصلح إذا اتفقت الجان بين

الخصمين غير أن أحدهما يكون الحن يمتنع من الآخر أو تكون الدعوى في أمور رسته وتصادمت

وتشابهت وأما إذا تبين لهما حكم ووضع العالم من المظالم لم يسمع من الله الأفضل القضاء ومنها أنه إذا طال

الخصم في أمر وكثر التشبيب فيه فلا بأس للقاضي أن يعزق بينهم إذا وجد ذلك تعارب أمرهم واستحسن

فقال القاضي للمدعي عليه ما إذا قررت نية المدعي من هذه الأدلة لا يبي هذا القول مع فقره لا يسهل لأن الدار في يد واليد دلي الملك كالأمر

على نفسه مع (فإن) قال الشفعيع لاقصى حلفه بالله ما أملكها فانه لا يحل له أن يقر بالملك على نفسه لا يصح ولا يبرر الاستلاف

وعدم من جبهه الحيل والمارج في المحسومات (وإن) أراد الشفعيع أن يقيم البيعة على الشراء كل الأب شفعي أو يسمع اليه عليه لا بأس

تأتم مقام الابن ولو كان الابن كغيره كان خصمه ما كرهه (وإن) أراد القالة فحق على المدعي أن لا يشهد بدين المدعي

تلا فاما ما وثقه بل اليد على عتق الامه وطلاق المرأة بيمينه من غير الدعوى ولا يحل له على عتق المدعي بيمينه بدون الدعوى بالاتحاد

بخلف على عتق الامه وطلاق المرأة بدون الدعوى أشار في آخر كتابه فقضى أن يحلف به كذا ذكر في مرجع الفروع (وذكر) في

الإثبات السرعي أنه لا يحلف بتألي عتق الفتى (وذكر) في إتيان الامه بيمينه في أقام البعد انه سرعي قال في البداية والنهاية (وذكر) في

حق الدفع (أقام) المدعى البيعة وطلب القاضى من المدعى عليه دفعه فجزه عنه يقضى القاضى بغير لا يؤخر (قال) أبو حامد وسد الله تعالى يقضى والقاضى ظلم في تأخير الحكم (وقال) الكرايسى تأخير القضاة واثبت الحق ظلم (أق) يدفع جميع وقضى القاضى بطلان دعوى المدعى ثم أعاد الدعوى منه فاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى إعادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم به اذا ثبت ذلك بالبيعة اه كازم الغنية (المدون) اذا حلف ان لا دين عليه ثم أقام المدعى بيعة على الله بن محمد لا يظهر كذبه في الحلف لان البيعة من حيث الظاهر لا يظهر كذبه في عينه (وهند) أبي يوسف يظهر كذبه في عينه (ولا) عين في الحديث وسواء كان حدها هو خالص حق الله تعالى نحو حر الزنا وشرب الخمر وحدث السرقة أو كان دأرا بين حق الله تعالى وحق السيد نحو حداثه حتى ان من ادعى على (١٣) آخراته فذمه وأنكر القاضى لا دين عليه فيه (وأما) في السرقة فان السارق

ألفقت اليك ولم أجمع منك فان فعل نظره وقيل لا يسوى بينهما لقوله عليه السلام لا تساوروه في المجلس واستحسن بعض أشباحي تمييز رتبة المسلم على الذي له به عابه السلام أن يساوى بين المسلم والذي في المجلس وذكر أن عابا رضى الله عنه خاصم يهوديا عنده القاضي شريح فجلس على رضى الله عنه في صدر المجلس وجلس شريح والذي دونه وقال على لولا أن النبي عليه السلام نهى عن مساواتهم في المجلس باستمعه قال بعضهم وأرى ان يجلسا جباين يديه ويتقدم المسلم بالنسي البشير والى هر اذهب بعض العلماء المتقدمين ولا ينبغي للقاضي أن يدخل بيعة أحد الخصمين دون صاحبه لاني مجلس قضائه ولا في دولته ولا وحده ولا في جماعة من وان كان الذي بينه وبينه خاصا حتى يقضى خصموه تهما الا أن يجلس خارجا على مجلسه الذي يجلس الانصار به وبه في غير مجلس قضائه فلا بأس أن يجلس أحد الخصمين معه ان شاء ولا ينبغي أن ينفذ أحد الخصمين أو يتخلو معه أو يقف معه فان ذلك مما يدل عليه سوء الثاني ولا ينبغي أن يبيت أحد الخصمين في ذبيبة الآخر الا أن يظهر له اللد من الخصم اعجاب أولا يعرف وجهه من سوء الماري فلا بأس ان يسأله عن ذلك ليعرف حقيقة أمره او متبائنه لا يلقن أحد الخصمين لانه متى أعلن أحد الخصمين الصف الآخر فيجزع من الادلاء بيمينته ومنها أن يحكم بين الخصوم الاول فالاول وان يقدم المسافر من واخر من رمن له من يمينه يحشى نواته فان كان يشق عليه مسرفة الاول فالاول عليه يأمر من يكتب أسماءهم على ترتيبه ولهم فيه الاول فالاول انظر الجريد قال بعض الاثقة وادانته ببدأ بالاسبق فالاسبق فقد قال به قدر أعقاب الشامي ازال يقدم في خصامه مع واحد فقط لاني سائر مطالب مع خصمه قال ودر اعزى عابا طرفه فان سبق بيمينته سائر الخصمين نثر غم من طالب أحدهما ثم أراد ان يحاكم الآخر وذلك بما لا يلود ولا يضر الجماعة الذين به فانه قد يمكن من ذلك كالحاكم الاول وطال خصامه معه فانه ليس من حق الذين بعده أن ينعوه ويربما كان خصام الاخير كخصام واحد من الاولين فانه لا يرد أحد الخصمين صاحبه على ما يدعيه الزهري الجواب بالامرار والانكار فان اتع من ابواب فبأنى كلام عابا به ومنه ما اذا سمع أحد الخصمين صاحبه زجرا فاذا أصرح الله به بيمينته شل قوله له باطل يا جاور ويحوز ذلك بيمينته وضرب في مثل هذا الا أن يكون طنه من ذي مروية يماه ومنه ما اذا قال الخصم للمساعد شهادتي على بالرد ومصر أداه بكل بقدر مالهما وان كان اعما حتى أت الذي شهد على نه باطل لم يعاقب بيمينته انه باطل نفس الاسر لكرهه أدعى الذي المشهود به ولهم لا دلالة على الاداء بخود ذلك وكذلك يردب أحد الخصمين اذا أساء على الشهر ودأى القوي أو عرض لهم بما يرضونهم أو بما يجاوزونهم أن بأسرا من ادعاء شهود الاداء لشهادته على باله كوت وأن لا يتعرضا له - وود تبرع ولا يبيت فان معاد ذلك أو فله أحد الخصمين يدعى أدب بيمينته القاتل

يستأنف لا يجلس المال اذا أراد المالك أو ذالمال دون القناع ويقال له حيث تدع ذكر السرقة اذا ادع تناول مالك يكون لك عابا - اليمين (وق) القصاص في المجلس والاطراف يستأنف الا أن في المال رفعه يقضى بالقصاص من ادعى سرقة في الله تعالى رعتهم ما يقضى بالمال وفي الناس لا يتبع بالسكران عند أبي حمزة وجه الله تعالى لا يمكن يجرى حتى مرأى جازم وهند ١٠ قصي بالله يا (ادع) عابا آخر به قال ابي اسد اكرامه يارنا من أراد ان يبريه أوله من أرباب

فأبى خان لو وجب يمين على الآخر من بيمينته بيمينته ان يقول انما من عابا عهد الله وبياتته كان كرايم كذا فادعوا بيمينته بيمينته بالاولا يقول له بالله ان كان كذا وكذا لا لو اثار برأ به نعم في حد الذي يصير مقر بانته ولا يكون حالها (رجل) ادعى اليه وكيل العايب بيمينته الدين أو ابا برهن على الوكالة والمال فقلت وان أقر بالو كالة وأبى المال لا يصير منه مما ولا تعجل المسند على المال لانه لم يقر كونه من بيمينته باقرار المالك لانه ليس بيمينته في الطلبات اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستأنف على الوكالة لان التجانب زجرا على دعوى حدية ولم توجب له دم بيمينته الوكالة (وذ) كرايم بالحد اذ ابا يحلف على ال كالة والا فلا يصح (وق) الما (وق) المطلوب اذا كان مبرور أو امرأه يبعث من سنة انهم (وقال) الامام وسد الله تعالى لا يبعث من عابا بالدير المؤجل بيمينته الدائن الى القاضى قبل ان يرحله اليه لك الروم حتى يبعثه اليه ارجح كرايم اني لا بدى اتلا حقه لا أسببه وادعوا القاضى ان يبعثه اليه من القاضى

الدائن وبغير طلبه (ولو) قال تركت الدين الا على ان يكون ابراهم وعمل على ترك المالك في الحال (وذكر) في حوائج الاكمل والا على فتاوى صاعد رجل كتب على نفسه بمال معلوم ونحوه معلوم بين الفجار وأهل البلاد ثم مات فباعه غيره بمطالب المسالك من الورثة ورضى خطا مات بحيث عرف الناس من طه حكم بذلك في تركه وقد جرت العادة بين الناس بمثل هذه (وفي جامع) الفتاوى ولو قال تركت حتى من الميراث أو تركت منه ومن حصتي لا يصح وهو على - قبل ان الارث جبري لا يصح تركه (قال) المدعي المدعى عليه بعد ان خصومة ووجبت تركه لا يكون ابراهم قبل ذلك بخلاف ما اذا قال المدعي عليه ابرئني مما لك على أو هب لي فقال وهبت أو تركت أو أبرأت نلر وجهه يخرج الجواب (قال) من كان في عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى هو على دعواه وقال أبو يوسف رحمه الله (٢٥) تعالى هو على دعواه في العين

القائمة لافي الدين (أبراه) من الدعوى ثم ادعى عليه بالو كالة أو الوصاية حسن غيره صاع (وفي العمادي) رجل ادعى على أنتم مالا فأناكر فقال المدعى انه كتب لي بذلك خطا فأناكر المدعي عليه أن يكون خطه فأمره القاضي أن يكتب على بيضاء فكتب وكان بين الطرفين مشاجرة فظاهره دالة على انه - بخط كاتبه وأسد لا يقضي عليه بالمال المدعى به لان هذا لا يكون أهلي مالا لو قال قد اخطى وأنا كاتبه ولكن ليس على هذا المال فهو نال له القول قوله ولا شيء على غيره قال السيد الامام فامر الدين وذكركم رحمه الله تعالى في كتاب العتلاة ولا كتب الطلاق على الرم في هذا ثم قال لم توف به الطلاق لا يصرف مكان الاقراو (وفي فتاوى) اللؤلؤي رجل ادعى على رجل دارا أو عبدا

وأمره ان يقر بانلر وج عماد وجب عليه باقراره ونهاية يستحب للقاضي أن يراقب أحوال الخصوم عند الاداء بالجمع ودعوى الحقوق فان توسم في أحد الخصمين انه أبطل شبهة أو انتم به دعوى الباطل الآن حتى في الظاهر متجهة وكتاب الحق الذي بيده موافق لظاهر دعواه وذاتية طائف القاضي في الفحص والبحث عن حقيقة ما توهم فيه فان الناس اليوم كثرت مخادعتهم وانهم لم يكتشفوا له ما يقدره في دعواه حسن أن يثبت المدعى عليه بالمرحلة ان رأى ذلك وجهه ويخبره الله سبحانه وتعالى ويذكره قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بالباطل فان تأكلوا أموالكم بالباطل فأنقض الحكم على ظاهره وان تزايدت عنده بسبب الفحص عن ذلك شبهة فافضو بولي الكشف ويردده الابام ونحوها ولا يجعل في الحكم مع قوة الشبهة ولا يدر في ذلك محسب قدوته حتى يبين له حقيقة الامر في تلك الدعوى أو تنفي عنه الشبهة ومنها ينبغي للقاضي مردفلة الخصمين وتقريره ما بان من خاصم في باطل فانه خائض في سخط الله ومن حالف ليطاع مال أخيه يجر فاحذر فليثبت ما قد مر من انار وبعنا استهوا أيضا انكار وى من شرح أنه كان يقول ان شهد عندنا انما يقضى على هذا المسلم أنه سبب هادس كما وان - وتوكم من النار فاقبال الله والزارونه أنه ينبغي أن يدر هل اذن الدين ولا يدرهم في تفرقوا فيه سرجههم وربما أدى الى خسر صاحب الحق في ترك دفعه أو بعضه بالامانة من لا يدركه - الماشقة قال بعض أسياننا وهذا رأيت من القضاء يا سر أول - لوسه بادخال البينة فويسع منها حال وقد قال من - من عنى باله - لم كاذب من دلان - من امضى بالضرورة وكان يقول ان الجبل بعده أسمر من نقل البيدة يعني الى مجاس الح - كم قادا - هم و فرجم و بسماهم رسأ لهم عن شهادتهم فان كانت تامة فيه - ما وان كانت تامة منه أأهم من يقبضوا وان كانت بخمسة سالهم عن تفسيرها وان كانت غير عا - لا تعرض عنها اراء اجيالا وأعلم المدعى بأنه يات بسببها ان لا يسمع الدعوى في الاشياء المأهولة الصغيرة التي لا يتشاج العقل فيها كقتر سمه قومته الله يجب على القاضي اذا حضر عنده الخصم ان يسأل المدعى عن دعواه وبفهمها عن اقال كانت دعوى لا يجب فيها على المدعى عليه حق اعلم بذلك ولا يسأل المدعى عليه عن شيء ونصره - ابار ورجع منه ران من من دعواه ما فيه بيان - طالبه أمره بنسائه وان أنى باشكل أمره ببيانه فاذا سمعت الدعوى سأل الطالب عنها فان أقرأ وانكر فنفار في ذلك وان أمهم جوابه أمره بتفسيره حتى يرتفع الاشكال عنه وتبين ذلك منه ان كان فيه طول والنبس وان كان أمرا مرييا لم يتج الى تقييد ولا بدع - الحكم أسد - بالخصوم بذلك قال في شرح التمر بدعاب كانت دعواه هي لا بسأل المدعى عليه عن جوابه في التماس - على سأل المدعى - بذلك لا يكره - بمجاله - وفي الاسفحسان أسأل لا - المال أن هبب - المجاس تمنعه ويكاف بالجواب لا أو نعم وقد ذكر أن محمد بن

(٤ - من الخصم) ثم قال المدعى المدعى عليه أقرأ أن من هذه الدار أو في دعواه في هذه الدار فهذا كتاب باطل - في لو ادعى بعد ذلك تسامع ولو أقام البينة قبل بخلاف ما اذا قال برئت لا تقبل بيننا بذلك وكذلك اذا قال أبرأ من هذا العيب أو خرجت عنه فلا ير له أن يدعى بعد ذلك لان قوله أبرأ من هذا العيب لا يوجب في ذلك بخلافه قوله برئت لانه أضاف البراءة الى نفسه بل ما لا يكون هو برئنا (نوع في الاختلاف) (اذا) اختلفت المنبأ بان في قدر الشئ أو المبيع بأن ادعى المشتري عناد ادعى الزاع أكثره أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثره فلا يجوز ما أن يكون لاحدهما زيادة أو ما بينهما أو لا يثبت له ولا لا أحدهما (وان) كان لاحدهما ان قضى لمن قامت بيته لانه نرد دعواه ما حقه (وان) أقام البينة غالب في الماشقة للزيادة أولى لان البينة شرحت لانه (وان) لا يمكن امة اول لا أحدهما مستقلا لا - ترى اما أن يرد - بالمدعى - في السام - الا في هذا الزاع -

إنما البيع بالدينار المشتري من المبيع والإفصاح بالبائع لأن الغرض من بيع المبيع هو دفع ثمنه بالدينار
 لم يرضوا بالتخلف القاصي كل واحد منهما ما له في دعوى الآخر ويبدأ به من المشتري في المبيع ثم إذا حذف أحدهما يستخلف الآخر فإن نكل
 أحدهما ثبتت دعوى الآخر لأن النكول بذل أو إقرار ثم إذا تم الفاضل ينسخ المبيع بنفس الخالف أو يدفع القاضي فقد اختلفوا فيه قال
 بعضهم ينسخ المبيع بنفس الخالف وقال بعضهم لا ينسخ إلا بقض القاضي عند طلبهما أو طلب أحدهما وهو الصحيح هذا الكلام في ما إذا
 اختلفا في المبيع وحده أو في الثمن وحده وأما إذا اختلفا في المبيع والثمن جميعاً بان قال البائع بعث هذا العبد بأني درهم وقال المشتري
 بل اثنتي عشرة درهم (٢٦) فإن لم يكن له ما دل لا أحدهما ينسخ الفاضل وتقامع المبيع على ما بيناه وان كان لأحدهما ما يدفع

قامت بيته أولى لما يذاهوان
أقام كل واحد منهم أئينة على
ما يذعه فيه البائع أولى في
الذين لانها أكره اثباتا
وبينة المشسرى أولى في
المبيع لانها أكره اثباتا
(وان) اتفقا في الجبل
أولى شريطة الخيار أو استيفاء
بعض الثمن من كان القول
المسكوع عليه (وفي)
المسوط عرف بين هذا وبين
الاجل في السلم فان هناك
القول قول من يدس الاجل
من قبل أن يذاهوا الاجل
ويشترط هذا الحنفى على
ما يبيح في باب اذ كرهنا
ذكر في المبيع (اذا
احتله) المتبايعان في دور
الثلث بعد قبض المبيع
وهذا كره لامة الفاضل
أبـ بنـيطة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى في القول
به لانه شترى مع يسوقا
نقد والشاوي رحمه الله
يته السان وبنوع المبيع
على دية الهالك وعلى
الخلاف اذا سوح المبيع عن

أبان لما ولي قضاء البصرة وهو من عامر الشافعي رحمه الله تسدده أخوان كتمانين توكلان في أبواب القضاة
فادعى أحدهما على الآخر بشئ فقال القاضي لا تخراجيه فقال له المدعى عليه ومن أذن لك أن تستدعي
مني الجواب فقال له المدعى لم أذن لك في ذلك فرجم القاضي فقال له أما أردنا أن نملك مكانا من العلم قال بهن
العلماء وهذه تائشة ليس تحتها كبير فائدة لأن المفهوم من جهة الآخر ادعوا هذا المال أن استشار
الخصم والدعوى عليه نعيه عن الزناق بسؤال القاضي والإصل أنه لا يجب على القاضي استعمال ما عند
المدعى عليه دون إذن من المدعى الكن العادة في مثل هذه ذاتقوم مقام سؤال القاضي وهو ذاهو النافعة من
مذهب العلماء وهذا ما يقوى وجه الاستدعاء الذي ذكرته من التجريد وإن لاقى أن يسأل به وإن لم
يقبل أرى للقاضي له في الجواب كذا فاء بشأه حاله ولم أن ذلك سراد المدعى وإن لم ينطق به ومنها
أن العريم إذا ادعى غريمه فلم يجب عليه وحرمه أن كان له رافا تعيب ندد القاضي عليه في الطلب وأجرة
الرسول على المالاب بان تنيب الما لوب رتبة له دفالا لجرة عليه قال قوم لا يارم السدعي عليه شئ والمرح
عندهم الاول وقال بعضهم من استهان بدمعة حلالا آدم ولم يجب مبر باديا
(الفصل السابع في آية لاف القاضي) وادامس الامام القاضي عن الامم تخلاف لم يكن له ان
بسمخاف ران أدن له فيسما سة ائمة على مضمضى الاذن ولا يستلف الفاسغى ادا مرض أو سافر الا باذن
الخليفة لان الخليفة افة انما قوض التصرف اليه برأيه لا برأى غيره ولا يملك ان يستألف الا باذنه كالوكيل
بالبيع لا يملك أن يوكل غيره الا باذن موكله وكذلك الخليفة اذا أمر القاضي أن يستألف فله ان يعكهم فامر
رجلا لا يحكم بين الناس باذنه قصى ليستألف لم يكن أمره الامام بذلك لم يحرم اقاما مان أجاز القاضي وقضاه
فانه لم يقد قضا وعوضه زفر لا يعوز وهذا به على ان الوكيل اذا وكل غيره بالتصرف ولم يكن ما ذوابه
فتصرف الوكيل الثاني جار عندنا فانه لا يملك ايازه فده صرف هذا التصرف رأى الاول فصار كأن
الاول تصرف بنفسه

(فصل) دلو اسحق فسمي دا أديمي الأرمني أي نبينا ونافذ في الخليفة فأجاز القاسي لا يجوز لأنه لو أجاز
 سعادته ولا يجوز في القاسي أول لأنه من على الشهادة ولو أن امرأتها قضيت في حكمه يأنى إجازتها كما هو
 الا في الحدود وادعاء القاسي في الله تعالى الشهادة
 (فصل) دلو أسرارنا أن يسمع من المهرم ويأخذ منه الدية ويكتب الاقرار
 ولا يقطع. كما قال القاسي وجعلنا قريش بذلك لا يجوز ذلك لأن الخليفة لو أسرارنا أن يسمع الدية
 واليه يقر كتب الاقرار ولا يحكم بل يرجع الامر الى الخليفة في يقضي به الخليفة كان صحيحا كذلك في ق.

رد به البت (ادا) اشترى عبداً بدينه فباعه بدينه رقبته ما تم مات أحدهما راحتهما
 بشرتهما البت بدينه وقال المانع اشترى بدينه بدينه قال أبو حنيفة بقرحة الله تعالى لا يتخالفان إلا أن
 لهما مال في المدينة فان واذا لم يمس البائع بترك حصة الهالك لا يحال له ويكفي القول قول المشتري مع يمينه
 وقال يتخالفان في الحى ويعصم البت قد فى الحى والغول لا شئ ترى بدينه الهالك من اليمين مع يمينه (وقال)
 ما صار بدين الحى ونجاة الهالك (وقى المانع) ادا وقع اللفظ لزيد في متاع لبيب ولا ياب لوا ما ان يكون الاختلاف
 اما ان يكون من وزنه ما بعد وزنه اما ان يكون في حال زيادة أو نقصان ما وبت الا تحريم كان الاختلاف
 في حال وزنه ما كان وانما يكون في زيادة أو نقصان في حال قيام السكك ما سلك المولى كالماله

والله سبحانه والى ذلك القول فيه قول الزوج مع غيره لان الظاهر شاهدته وما يصلح للامانة كالمسافر والمفتنة والمغفل ونحوه انما يتناول به
 الامر اذ مع المين لان الظاهر شاهدته (قال) الامام الترمذي رحمه الله تعالى وما يصلح للامانة القول فيه للمرأة اذ كانت الرجل صانعة
 وله اساور ونحو ائيم النساء ولى وحالها واسأل ذلك فينبذ لا يكون مثل هذه الاشياء لانه وكذلك اذا كانت المرأة تبيع في باب الرجال
 كالعامة والقرص والبرع والمنفعة انتهى وما يصلح لهما كالآنية والذهب والفضة والتمزق والمعار والمواشي وغيرها بالقول فيه قول الزوج
 وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الزوج في غير المشكل كما قالوا وأما في المشكل فالقراء
 قول المرأة الى قدر جهازتها وفي الباقي القول قول الزوج وقال زفر رحمه الله تعالى (٢٧) المشكل بينهما صفان وفي قول آخر

قول مالك والشافعي رحمهما

اللّٰهُ تَعَالٰى، الْمُنَّاعُ كَامِلٌ ۱۵۴

نصه فان وقال ابن أبي ليلى

القول قول الزوج في الكل

ولها اتياب مدغم او قال الحسن

اليسرى رحمه الله تعالى

ان كان البيت المرأة

فانما ع كـ له لها الاما على

الروح من تياب يديه وان
سكن في قلبه

كان البيت بيت الزوج

فإنما نفع له لأن يدرى حاجته
التي هي في إقباله على العمل

وَأَمَّا فِي الْمَدِينَةِ الَّتِي كُنتُمْ تُكَذِّبُونَ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَخَذَهُ الْكُفْرُ وَالْكَرْبُ فَجَعَلَ لِنَفْسِهِ إِلَٰهًا مِمَّا دُعُوا تِلْكَ

إذا اختلفا في حال من أمر

النكاح - (وَأَمَّا) إِذَا خُتِلَ

وہو مطالعہ کیا جاتا ہے یا نہیں

فَالْقَوْلُ جَدُّهُ وَابْنُهُ

صارت أمة ذليلة بالمنازق

من التبريد هذا الخطف

الزواجان ق. على الإطلاق أو

پورہ (اما) اداسا تا نا خستانی

ورثته بالتقوى والعقل

الزرج فاعول أبي سفيان

و محمد و حرمہ اللہ نال

رحمہ و آبی ہونے و رحمانہ

نعمان القول قولهم و...

المرأة الى قدر رجها و...
...

الخليفة فادار مع الى القاضي لا يقضي بذلك اليه حتى يبعدوا الشهاده بحضرة المدعي والمدعى عليه تذكر انص
عليه الحاصل فاذا صحت الشهاده بعد دفعه قضى بذلك الشهاده وهذا اصل قد غفل الناس عنه فان نائب القاضي
يسمع البيعة ويكتب الاقرار ويثبت ان القاضي والقاضي يرضى بذلك ولا ينبغي له أن يقضي بذلك البيعة بل
ما يسهل أن يكافه اعادة البيعة بين يديه لان من سمع البيعة وهو الخليفة لا يستأجر ولاية الحكم تلك البيعة
لم يسمع كيف يستفيد وكذلك الاقرار بحضرة المقر وانقر له متى قرعته به بالحق ثم يحكم به وان كان الشهود
شهودا عند خليفته بالحق للمدعي ثم ماتوا او عابوا فاعلمه خليفته أنهم شهدوا عنده على كذا لم يقبل ذلك ولم
يحكم به وكذلك لو أقر المدعى عليه ببيعة خليفته ثم بعد فأخبره خليفته انه أقر له زابكرا وكذا لم يقبل
القاضي ذلك لان من سمع البيعة والاقرار لم يستفد ولاية الحكم بذلك في لم يسمع كان أولى اذا ان يشهد مع
خايدته غيره على اقراره فقبل ذلك على طريق الشهادة من الخيا (مسألة) ولا يشترط في نائب القاضي أن
يكون بصفتها القضاة المتقدمة الا اذا كان مستخلفا في جميع الاسكان شيئا فلا بد أن يكون عالما بها وان
استخلف في شيء خاص لم يسمع اشهادا والنقل ولا يشترط في الامعرفة بذلك التقدوا

(القصة من التاميم في التحكيم) * وبعنا ان الخصمين اذا حكم بينهما او جلاوا رغب اعلان محكمهم بينهم
فان ذلك حاد بالكتاب وللسنة واجماع الامم ولا مانع لم يحز التحكيم لانه اق الامم الى الناس لانه يشق على
الناس الحضور الى مجلس المحكم فيقوموا بالتحكيم للحاجة

* (فصل فيمن يصلح - يكون من لا يصلح - حكم) * وكل من تقبل شهادة في أمر - أو أب - يكون حكيما به رهن لا فلا
 والمرأه تصلح - حكم والعبي والحدود في الله - ذف والاعى لا يصلح - حكم لان الحكم في حق الله حكمين بمنزلة
 القاضي وكل من صلح شاهد يصلح قاض - يار من لا نلائم انما به تبركونه أهلا للشهادة في - التين حانة الله حكم
 ووقت الحكم - متى اذ لم يكن من أهل الشهادة وقت الحكم صار من أهل الشهادة وقت الحكم لا من غير
 - حكم بان - حكمه را أو ذميا أو صيا ثم أسلم أو أعتق أو بلغ العي ثم حكم لم يعز وكذا اذا كان شاهدا وقت
 الحكم حكم ولم - بق شاهد او وقت الحكم لا يبقى - حكم لان الحكم في حقهما بمنزلة القاضي وفي القاضي به غير احده
 الله انه يكون من أهل الشهادة فكذلك هذا (مسئلة) ولا يصلح الحكم بملق بالطلب ولا مضاعفا الى المستحق
 بان حال العبد أو دمي انه وقت أو - حكم به ما أو قال لا - اذا أحل الهزل والله حكم لا يصح رأيي
 بغيره من غير الله

(هـ) اي يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله واعلموا ان الله هو ربكم و
 العباد ولا يصح بين الايمان بالله وحق الله تعالى شيء عو زانكم في الاموال والالاق والسناق

وفي الـ في القول قول زوجته الزرع لان الزرع في قول المورث قصارا كالمورثين اختلعا بأنفسهما واما ما جاء في مال قيام السكاح ولـ كان
كذلك كان دلي هذا الخلاف فكذلك يرد ونهما (وان) بان أحدهما طلق الآخر الحي منه ما وورثه الميت كان الميت مورثا له في قول قول
الزوج عند أبي حنيفة فترد لانهم لو كانا معا في قول قول الزوج فبعد موت الأولى (ويندد) أبي حنيفة في قول قول زوجته المورث مال
فقد رجعه عنها فله (وان) كان الميت هو الزوج فان قول قولها عند أبي حنيفة فترده الله تعالى في المثل كل ومنه عند أبي يوسف في قدر
جهز لها عند محمد بن علي تعالى الاول قول زوجته الزرع (وهذا) كما اذا كانت لزوجان في أولها وكين أمهات كاتين (انما) اذا كان
أحدهما حرا لا يتردد في مال أو كانا مطلقا في جانبهما فعند أبي حنيفة فترده الله تعالى في قول قول الحرة وعندهما ان كان المورث مجنونا
فكذلك وان كان المورث ماله أدوا ومكاتبه الحرب يردون ادا كما مر من مرارة وقد تقدم من باب الحرب من نفايهما (وفي الحي) في قول

والقول قول الدافع
 ان دفع باى جهة فبسط
 ذلك الدين عن ذمة ولو كانا
 من جنس بان كان أحدهما
 من الذهب والآخر من
 الفضة أو أحدهما من
 الخمر والآخر من الشعير
 فادى الفضة قول أدب
 هو ضامن الذهب لا يكون
 هو ضامن الذهب لان
 الموضوعة لا تتم الا بالطرفين
 (دلال) باع شيئا ثم ان
 المشتري دفع عشرة دراهم
 الى الدال وقال دفعت من
 الثمن وقال الدال دفعت
 دلتى فالقول قول الدافع
 مع غيره لانه المالك (رجل)
 ما به ألف درهم من كفالة
 وألف درهم من ثمن مبيع
 فجاء بالف وقال أودى هذه
 من الكفالة وقال الطالب
 لا آخذها الا من جميع
 ما لي عليه ذلك وحصل
 القبض عن المسالين ويرجع
 بما بقى على المكفول عنه وان
 قبض ولم يقل شيئا فطالب
 ان يجعله من أي المسالين شاء (خياط) يخط ثوبا في دار انسان اختفى في الثوب قول صاحب الدار وان الثوب وان كان في يد الخياط صورة فهو في يد صاحب الدار معنى (جمال) خرج من دار رجل وعلى عاتقه متاع فان كان الحال يعرف ببيع ذلك وحمله فهو له وكان الظاهر شاهدا له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار لان الظاهر شاهدا له (وكذلك) حال عليه كارة وهو في دار برار واختفى في تلك الكارة فان كانت الدار مما يحمل فيها فالقول قول صاحب الدار (رجلان) اصطادا طائرا في دار رجل واختفيا فيه فان اتفقا على أصل الاباحة ولم يستول عليه فلهما فهو للصائد سواء اصطاد من الهواء أو من الشجر أو من الحائط لانه لا يحد دون صاحب الدار اذا لم يحد ولا يعتبر بكونه مأخوذا على حائطه أو شجره وقد قال عليه الصلاة والسلام الصيدان أخذ وان اختلفا فقال صاحب الدار اصطادته قبل ان أورد رنته وأنكر الصائد فانه ينظر ان أخذ من الهواء فهو له لانه لا يحد الا لا يحد على الهواء وان أخذ من جداره

والنكاح والقصاص وتضمن السرقة ولا يجوز في سر الزنا السرقة والذف لان التحكيم تفويض
 والتفويض يصح ببيع الموقوف فيه بنفسه ولا يصح فيما لا يملك كالتوكيل وذ كرا الحماض ولا يجوز
 حكم المحكم في حد أو قصاص لان حكم المحكم بمنزلة الصلح فكل ما يجوز استخفافه بالصلح يجوز التحكيم
 فيه وما لا فلا وحد القذف ولقصاص لا يجوز استخفافه بالصلح وبه توافل يجوز التحكيم فيه ما رذ كمر
 في الاصل انه يجوز التحكيم في القصاص لان التحكيم تفويض وتولية في حقهما وان كان صلحا في حق
 غيرهما وهما على مكان استثناء القصاص في حق تفويضه الى غيرهما (مسئلة) وينفذ حكم المحكم في سائر
 المحمذ ان نحو الكتابات والطلاق والعنف وهو الصحيح لكن شيوخ المذهب اختلفوا في التفويض في هذا الا
 يتجاسر العوام فيه ولا يجوز حكمه في الدم الخطا لان العاقلة لم ترض به وحكم المحكم انما ينفذ على من
 يرضى بحكمه وان قضى بالدية على القاتل لا يجوز لان هذا الحكم مخالف للنشرع فان الدية في قتل الخطا على
 العاقلة الا ان يكون القاتل أقر بالقتل خطأ فيجوز حينئذ حكمه بالدية عليه لان ما يجب بالاقرار لا تنفذه
 العاقلة وانما يجب على اقرار وكان حكمه موافقا لنقد
 * (فصل فيما يصح فيه حكم المحكم وما لا يصح) حكمار جلا فاجاز للقاضي حكمه قبل ان يحكم ثم حكم
 بخلاف رأى القاضي لم يجز لان حكمه لا يتوقف على اجازة القاضي فتكون اجازته باطلة وكذلك اجازته
 حكم المحكم باطلة لانه اجازة المصدوم واذا باطلت اجازته ونقضى بخلاف رأيه كان للقاضي نقضه وانفقا
 على حكمين فحكم أحدهما لم يجز لان القضاء أمر يحتاج فيه الى رأي والتدبير وهما راضيان به مادون
 رأى أحدهما فلم ينفرد أحدهما بالقضاء كوكيلي البيع والشراء وكلاما ما اذا فوض القضاء الى اثنين
 لا ينفرد أحدهما به فكذا هذا (مسئلة) حكمار جلا مادام في مجلسه فعلا لم يحكم بهما وقال حكمت فالحكم
 مصدق مادام في مجلسه لانه حكم ما علك استئنافه وانشاء ذلك الاقرار به وجعل اقراره كانه انشاء الحكم
 ولا يصدق بعده لانه لا يملك انشاء الحكم
 * (الركن الثاني من أركان القضاء المقضى به واجتهاد القاضي في القضاء) ينبغي للقاضي ان يقضى بما في
 كتاب الله تعالى من الاحكام التي لم تنسخ وان ورد عليه شيء لم يعرفه في كتاب الله تعالى يقض بما جاء في السنة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأمرنا بتابعه قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
 فانتهوا الآية فان لم يجد نصيحة من باجاء الصلابة فقال عليه السلام ها بكم يستق وسنة الخلفاء الراشدين
 من بعدى فان كان بينهم اختلاف فان كان القاضي من أهل التمييز والنظر ميز أقاويلهم ورجح قول
 بعضهم ونظر الى أشبهها بالحق وأقربها الى الصواب وأحسنها عند وفضى به لقوله عليه السلام أصحابي

ان يجعله من أي المسالين شاء (خياط) يخط ثوبا في دار انسان اختفى في الثوب قول صاحب الدار وان الثوب وان كان في يد الخياط صورة فهو في يد صاحب الدار معنى (جمال) خرج من دار رجل وعلى عاتقه متاع فان كان الحال يعرف ببيع ذلك وحمله فهو له وكان الظاهر شاهدا له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار لان الظاهر شاهدا له (وكذلك) حال عليه كارة وهو في دار برار واختفى في تلك الكارة فان كانت الدار مما يحمل فيها فالقول قول صاحب الدار (رجلان) اصطادا طائرا في دار رجل واختفيا فيه فان اتفقا على أصل الاباحة ولم يستول عليه فلهما فهو للصائد سواء اصطاد من الهواء أو من الشجر أو من الحائط لانه لا يحد دون صاحب الدار اذا لم يحد ولا يعتبر بكونه مأخوذا على حائطه أو شجره وقد قال عليه الصلاة والسلام الصيدان أخذ وان اختلفا فقال صاحب الدار اصطادته قبل ان أورد رنته وأنكر الصائد فانه ينظر ان أخذ من الهواء فهو له لانه لا يحد الا لا يحد على الهواء وان أخذ من جداره

أومن ثمرة فهو صاحب الدار لأن الجدار والشجر في يده (وكذلك) إذا استثنى أحد من هؤلاء أو من الجدار والقول قول صاحب الدار
 لأن الأصل أن ما في دار الإنسان يكون في يده هكذا روى عن أبي يوسف مسئلة الصيد على هذا التقاسيم والله أعلم (العقل الثالث في
 الشهادة) * يفترض على الشاهد أداء الشهادة عند الحائز إذا طالب منه المدعي الاداء ولا يبعد عنه كتمان (لقوله) تعالى ولا تسكتوا
 الشهادته ومن يكتفه ما له آثم قلبه وهو مخرج في ذلك (وفي المحيط) رجل طالب بثمان يكتب شهادته أو يشهد على مقدمه له أن يمنع ينظر
 أن كان الطالب يجد غيره فلا شاهد هذا أن يمنع والأدلة بضعه ذلك (وق) فإذ ههنا من يجد رجل له شهود كثيرة فادعاهم ليقيموا له
 وهو يجد غيره ممن تقبل شهادته ولكن هذا الشاهد ممن تقبل شهادته أسرع لادعاء (وق) الامتناع عن ادعاء لما قلنا (وق) المتيقن

في تفسير الفضلي وشتميل
 الشهادة تضرع على
 الكفاية والا لكانت
 القوق وبذلك الموانيق
 ولي هذا الكاتب إذا ادعى
 لذلك لأنه يجوز له كتاب
 أسد لا جرحه والشاهد
 (وق) صاحب (الشهاد
 في المأبغة والمداينة درر
 على المبدأ لأنه أصل المال
 لولا الاداء كان له ما
 لا يضاف إليه فيكون لهم
 لحاقته (وكرر) ل
 الأخيرة من أعلام
 شاهد رادع بالاداء
 شهادة وهو في المبدأ
 كان يقال لو حضر إلى مجلس
 الحكم وشهد بكذا فخرج
 إلى أهله في يومه بحسبه
 المأثور لا بأس بعامته
 الحضر وأبى أن لا يبعد
 إلى يومه إلى أهله في يومه
 لا يبعد ما به المأثور (وأنه)
 كان الشاهد شجاعا
 لا يبعد على المدعي بالادعاء
 وأبى عنه ما به كماله
 المشهود له بأنه

كانهم باهم اقتديتم اهتديتم فان كان ثبوت ان فيه من التعاديه قول وكان فيه اجماع اسبابين قضى به لان
 اجماع كل عصر حجة في نفسه أن يخالفه وان كان فيه اختلاف بينهم يرجح قول بعضهم وشيئ به وان لم يجد
 شيئا من ذلك فان كان من أهل الاجتهاد فاسم على ما يشبه من الاحكام واجتهاد برأيه وقرى الصواب ثم
 انتهى برأيه وان لم يكن من أهل الاجتهاد يستفتى في ذلك فيأخذ بنتوى لما بقي رلاية قضى بغير علم ولا يقضى
 من السؤال إلا بالعلمه الوحيد الذي كثر في قوله صلى الله عليه وسلم ان هذا لا يوقد تقدم ولو قام مسئلة على
 من له قنانه لانه ياتم اذ ليس بمجتهد وهو متبذل فالحسنة في قول القياس على ما عليه على القاضي
 (فصل) * لا بد من حجة تدل على الاجتهاد وأهلية الاجتهاد لا اجتهاد بل المجتهد في طلب الدلالة واما
 أهلية الاجتهاد قال بعض شايخنا ينبغي أن يكون عالما بالانموص من الخطاب والادلة والاعمال والافعال
 وهذا هو الشرط في اصناف اصبر ورة قال حل مجتهدا ولا يشترط معرفة فروع التي استدرجها المجتهدون
 برأيهم وذلك بعضهم مع هذا ان يكون عارفا بفروع المبنية على اجتهاد المأثور كروى عن أبي حنيفة
 والشافعي ومحمد بن زيد وهذا لا يهمل على المصنفان من مع علمه ذلك وتتميمه يدبر من أهل الاجتهاد قال
 شيخ الاسلام شمس الائمة السمرقندي من جملة المبسو ومذهب النقيدي فهو من أهل الاجتهاد والاداء
 الرجل هذا الحد يسير مجتهدا ويجب عليه العمل بما جتهد ادويعم عليه بما لا يجرى عليه ثم ادال بالاجتهاد ذلك
 وبالغ فيه بل يكون مصيبا على كل حال أو يحوو الخطأ على قول أهل المأثور باب الاجتهاد في يومه في يومه
 الشرعيان وقال بعض شايخنا انه يصيب في اجتهاده بكل حال وانما مقتضى ما يجرى عليه الاجتهاد ان يباين
 كان عند الله بخلافه وهو مروي عن أبي حنيفة فله روى عنه أنه قال كل مجتهد مصيب وما كان من الله واحدا
 وتنبه به ما ذكرنا وقال عامة المأثرة وأكثر الاثنية مريية ان كل مجتهد مصيب في الشرعيات وهذا بناء على
 ان موضع الاجتهاد فيهم يقف وكل مجتهد أدى اجتهاده إلى شيء يكون موافقا في نفسه عند الله تعالى
 لا في حق صاحبه وعند أهل الحق الحق عند الله واحد والاجتهاد ما به ذلك الحق فان وجدته مكنه مصيبا
 وان لم يجد به مكنه مضرا ورة ذلك لان الشيء الواحد في زمان واحد في شخص واحد في جهة واحدة في حال
 واحد أم يحيج فاسد من باب التناقض فيجب بمره الشرع عن التناقض والحال شي كان ثابتا في زمان واحد
 في شيء واحد في شخص واحد في جهة واحدة وتلك المصلحة قائمة في حق الشئ الواحد في طامع البكرين
 تماقها فاما ما ذكرنا من اختلاف المصلحة فلا وعند التخصيص بالتميز في حق شخص يعرف بدلالة الحال اختلاف
 المصلحة فامشي غير المنسوخ في لا يجوز والحكمة في حق شخص آخر في الحال فالحال في حق طاهرة
 ولا علم للمصلحة باطية يكون متاضا من الشرح (ثم لا بد من معرفة فصلين) أحدهما الاتفاق في اجتهاد

ويحضره مجلس الحكم فلا بأس به قال وعرضا من أكرام الشهود (ومن) أبي سامان الجرجاني وجه الله تعالى رجل أخرجه
 إلى ضيقه ردا من أهله واستأجر دواب لهم فركروا وذهبوا لم تقبل شهادتهم وتبته فلان المادة حرة من أرح الله إلى الله تعالى
 في خصوص الدال يمكن للشاهد بداية (وق) شرح شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان في حق من ادعى الشاهد له شاهد له وأخبره
 فغيره فظاهر ثم ادعى لا تقبل شهادته وكذا إذا طلب أجرة على الاداء لا قبل كذا في المبيع (وق) أبي تزي) فإدعى امرأته لا رافعها
 لا يجوز حتى تشهد بجماعه انه دالة (وعند) أبي يوسف رحمه الله تعالى زاد الشاهد بالاسم ادلائه ولا يشترط وبقية وجهه وشرطها
 الجامع الصريح حتى تشهد على ما لو لم لان الشهادة على المجهول باطله (وقال) الامام نحو ما روى عنه أنه قال لا يشترط رؤية الشاهد
 وغيره على أنه يشترط رؤية (وقال) في المأثور (ثم لا بد من معرفة فصلين) أحدهما الاتفاق في اجتهاد

الأعتراف على اعتبار التباين بآلهما وليس بهما فبعض أن يستغيا ويتسببا لعاقدان باسم غيرهما وليس بهما أن يقررا على الشهادة حتى يخرج المبيع من يدهما لكلاهما فلهذا هو على قواهما ما نفذت ويرهما وبطلان أملاك الناس وهذا فصل كثير من الناس عنه غالون فانهم يسمون رافقا الشراء والبعد والافرار والتقايب من وجوهين لا يعرفون - حاتم اذا لم تشهدوا من بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك ذسم والتمس ولم يكن أهمه بل ذلك يجب ان يحترق من مثل ذلك غاية الاحترار صبا على نفسه عن الجائزة ولا موال الناس عن الضمان (قال) وطبق علم الشهود انهم يشهدون عندهم جماعة لا يتصور قواطعهم على الكذب بدأى حنيفة ترجمته انه تعالى وعندهم ما شهادة وجوبه سلف كما في بازار الحقوق (قال) (٣٢) واذا لحقه المارح في احضار الجماعة التي شرط أبو حنيفة ترجمته انه تعالى فينبغي ان يشهد

علا ن على هادتم ما عدولا
آخر بن على التسيب حتى اذا
احد احوال اداء الزادة
شهر و اعلى هادتم ما على
التسيب ر على في الكتاب
مراد هادتم ما على

[illegible][illegible]

(مسئلہ) و الخوف والحرور بانسانا يقضيه فنعنا فاذى وقد نص العلماء على ان حكم الحاكم لا يثبت في راع مواضع ويقضى ذلك اذا وقع على خلاف الاجماع او العواعد او العرف الجلي او امة اس واما ان حكم الحاكم لا يثبت الا في حدود الجرم فمعدا خلاف الاجماع لان الامة على ما بين العلماء المال كانه لا يرد في قياسه اذ احكام الجرم بالسلطان لم يعل به احد من الحكماء كما علم على ان الراجح بدلي بالبره والبره بدلي بالاثبوه والاثبوه فسد به على الاثبوه فسد احكام الحكم وان كل من يقضي بالبره ومثله في الامة والراجح في المسئلة السريعية في حكم ما حكم به من النكاح فبين قالوا وقع عاين طلاق او اثب طلاقه واصل الاطاعة الا اذا اقبل بالجميع عند عدم لزوم الطلاق الثلاث دامت اؤمان وحكم ما حكم بالذوات وما

لم يثبت ان لا عقل، ما قدر كونه بالاعراض والابواب والميل مع الله وان ويرى الجمعية الطاحون (وعلى) علقه تائه تال عقل، بقضته
تأين من تأين كعصا سرأه واحدة (والصحيح) انه ان كان عدلا تعمل شهادته بحديث علقه مرأى الليث في لم يثبت (ونى الماع) لا تقبل شهادته
تأين من تأين بالحداد والجارات لاولاد ولد الولد وان، نزل ولا شهادة الاولاد والاولاد لآباء والجدات (شهادة)
لـ اولاد الابناء لانهم لا يقرقن ولا يجوز تركه لانه لا يقرقن على قضاءه، ان يثبت شهادته بأه مضي الاملا على ولا يكدر يجوز
منه ان يقرقن من غير الحين من غير ما لا يقرقن عن أبي لهب من أبي لهب فخره الله (و يرى) أي من غير أن يقرقن أنه لا يجوز، اده الاس
بالدعوى، وان كان الابن فاصح يوم الشهادة (يعني) شهادته بخبر شهادة الابن على وصادق معا لهما (ولا) في شهادته احد الزوجين
لا يقرقن من الادلة الا ان يقرقن من الادلة الخاصة التي لا يقرقن من الادلة العامة، ولا يقرقن من الادلة العامة

والسلام لا شهادة للقانع بأهل البيت (وفي المغرب) قيل أراد به من يكون مع القوم كالخادم والتابع والاجير ونحوه لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه انتهى (وفي) شرح منغلوية امر وهما شهادة العدو على عدوه هل تقبل أو لا تقبل والصحيح انها تقبل سواء كانت العداوة دينية أو دنيوية فانم الاتقاع في العداوة (وميل) العداوة الدنيوية تؤثر في العداوة وقدح فيها فلا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية (ومثال) العداوة الدنيوية ان يشهد المقدوف على القاذف والمقاوم على طاعن العار ويقبل على القاطع والمقتول وابسه على القاتل والمخروح على الجريح والزوج يشهد على امرأته بالزنا فان هؤلاء تقبل شهادتهم في قول أكثر أهل العلم كريبعة والثوري وإسحق ومالك والشافعي وأحمد وهو المصرح به في غالب كتب أصحابنا والمشهور على أنه متفقها (ومثال) العداوة الدينية المسلم يشهد (٢٣) على الكافر راجع من أهل السنة يشهد على المبتدع

نفسنا حكمه لانه على خلاف القواعد لان قواعد الشرع صحة اجتماع الشرط مع الشرط لان حكمه انما يظهر فيها فاذا كان الشرط لا يصح اجتماعه مع شرط لا يصح أن يكون في الشرع شرطاً لذلك ينقض حكم الحاكم في المسئلة السريعية وهي التي وقع التمثيل بها (٢) والوضعان الاستحسان والاحتياط لا يحتاج الى تمثيل فيهما (وتيسره) معنى قول العلماء حكم الحاكم ينقض اذا خالف القواعد أو القياس أو النص فالمراد ان لا يمكن لهامعارض راجح عليها أما اذا كان لهامعارض ولا ينقض الحاكم اذا كان وفق معارضها راجح اجزاء القضاة بعدهم قد اقرضوا الساقاة والسلم والحق والحق وهو ما قاما على خلاف القواعد والنصوص والاقيدة

(ومل في نقص القاصي أحكام نفسه) ولا ذلك اذا ظهر له ما أو ان كان قد أساء قول مماثل رذ كر القاصي أبو بكر الرازي الخلاف فيما اذا نص بخلاف مذهب رتبدييه ما مامى حكم بخلاف مذهب مالك كمر مذهب لا يجوز حكمه بالأجـاع أما اذا لم يكن لاقاصي رأى وقت القضاة نص يرى غيره ثم ظاهر للقاصي رأى بخلاف ما نص عليه في ضرورة أو قال محمد قض فضاؤه لا رأي في حق وجوب القضاء عليه بمنزلة النص لانه يوجب القضاء عليه كالنص وله نص يرى غيره ثم تدين له بخلافه قض فضاؤه كمر اذا ارسل أبو يوسف لا ينقض انظر الى

(ومل في نقص القاصي أحكام غيره) رنظاري أحكام غيره مثلاً ما العالم العدل ولا يرض لاحكامه بوجه قال أبو حامد على القاصي أن لا يتعرض لقضية أو ماها الا زلاً الاعلى روجه القاصي براهان عرض فيها عارض بوجه نصومه ما على وجه الكشف لها والاعتيب فلا وان ما له الخصم للوحدانها جهل حاله من أحكامه هل وافق الحق أو خالفه وهذا الوجه الذي نقي عنه الكشف والتعقب الا ان يظهر له ضمانا يسطر لم يختلف فيه ونسب ذلك مما يبرده ويضحه عن المحكوم به عليه وتزيد كمر القاصي في حله الوجه الى بي عليه حكمه في وجه ما ما من أو اجماع ويرجبه في ذلك كذا في كتابه على أنها علمت بقصد ما نصير ما ونع وان كان عدداً لكم وقع في سائر أو غلطاً في نفسه من بسا كجاءه وهو وأما القاصي العدل الحافل فان أقصيته يكشف ما كان مما هو ما نصير وما كان خطاً ما لم يلف في رده وأما القاصي الضعيف في أحكامه اذا كان معروفاً بذلك وكان غيره في ما لا يبرئه عالماً كان أو جاهلاً طهر جروه أو دعي في قضية من مهامات بين في سيرة أو أراء من يربد لم يفتق ويعمل في بالكشف كاسمع انقضت الجاهل الآن يعرف والقاصي به بالجور واقع في أحكامها كلها أو بعضها انترد أحكامه كلها ما عرف بالباور فيها أو جهل قال بعض العلماء لا يجوز للقاصي أن ينادي في قضية غير قبل كان أم لا منه قائم وقال هذا

السنة يشهد على المبتدع
هنا شهادة هو لا يصير
مردودة ولا قاضية في العداوة
(وذكر) صاحب المعنى
من الجاهلية عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ان العداوة
لا تمنع الشهاده ما لم
(وذكر) صاحب الفتية
من امدان في باب من تقبل
شهادته ومن لا تقبل ما يوجب
ذلك (نزهة) قديتوهم
بعض الما مقهوتة أو دور
أن كل من خالفهم في حق
حق أو ادعى عليه في الد
يصير عدوه يشهد بينهما
بالعداوة وليس كذلك بل
العداوة ثبت بعد
ما ذكرتم (نعم) لو لم يكن
الخصم أحرف في حق لا تقبل
شهادته عليه في ذلك الحق
كالو كيلي لأنة في شهادته
في سائر ركبا فيه رالوصي
لا تقبل شهادته فيما هو
وعى فيه والشرع لا يقبل
شهادته في أمر شرعي فيه
ونحو ذلك لانه اذا انحصم
انسان في حق لا تقبل شهادته

(٥ - معنى الحكم) أي ما على الاستحسان من المعاصرة (مرفع) إذا علم انه لا يجوز شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية هل الحكم في القاصي كذلك حتى لا يجوز تضام القاصي على من يصير بينه عدوة دنيوية فلم أقبل على هذا المخرج في كتبنا ما يوجب ان يكون الجواد فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه يعلمه في حق لا يصح ان كان شهادة العدو له من الناس في يجاس الحكم طالب خصم شرعي ودواءه فينبذ ان يجوز (ورأيت) في الراوي من كتب الشافعية من القاصي ما اوردني ان يجوز تضام العدو على عدوه بخلاف شهادة العدو على عدوه مرفق بينهما بان قال لان أبا الحكم طاهر وأما باب الشهادة تضامه في الفتاوى من شرح المازمية (وفي النهاية) ولا تقبل شهادة من ثبت على الردى وبأسفاره فيية ومن الشرف على الأهرورس ياب طيور وأولاد وازدعي في الناس أو يكسب ما أو ياب الجاهل اذا دواكر الأبا في القاصي أو الشافعي في الردى الملاء ما أو دواكر

الطريق أو ما كل فيه أو يظهر سب السائب (وفي التنزيل) ولم يرد بالناسخ التي تنوح في مصيبتها وإنما أراد التي تنوح في مصيبتها غير التي تنوح
 ذلك مكسبة (وفي البدائع) وأما من يضرب شياً من الملاءم فإنه ينتظر أن لم يكن مستتبها كالة صب والدف ونحوه ما لا بأس به ولا تسقط
 هذا التمهيد وإن كان مستتبها كالعود ونحوه سقطت عنه التمسك لانه لا يحل بوجه من الوجوه (قوله) ومد من الشرب المراد به الإدمان في النية يعني
 يشرب ومن يتسبه أن يشرب بعد ذلك إذا وجد (وأما) إلا لعب بالطيور فإنه ينظر إلى العورات في السطح وغيره وإذا سقى هذا إذا كان يطيرها
 أما إذا كان يسكن الحمام في بيتي استأنس به ولا يطيرها فهو عدل لأن اقتران الحمام في البيوت مباح ألا ترى أن الناس يتخذون بروج الحمام
 ولم يمنع من ذلك أحد (وجم) (٢٤) تبين أنه إذا اتخذ الحمام ليل الكتب كما في الدار المصرية والشامية لا يكون حراماً لوقوع الحاجة

كتاب القاضى قد حكم فيه بحجور بين قال أرى أن ينتظر فيه فإن تبين أنه حكم بحجور ووجده في
 القضاة فسد أمثل أن يقتضى بشهادة نصراني أو مثل أن يطل المهر من غير بينة ولا اقرار أو بعدم تأجيل
 العنين وما أشبه ذلك فإرى أن يفسخه وأما أن وجد القضاة بهم ما لم يثبت فيه الحور ولا الخطأ الصراح مثل
 أن يجد فيه شهدت عندي بذلك بينة قبلتها ورأيت أن الحق للملان فثبت له بما تبين لي فلا أرى له أن ينظر
 فيه قال بعضهم ويجعل القضاء على العتمة لم ينسب الحور وفي التعرض لذلك ضرر بالناس ووهن للقضاة
 قاله من القاصى لا يخافون أعداءهم موزة بالحور فإذ مات أو زل قاموا يريدون الانتقام منه بمقتضى أحكامه
 فلا ينبغي للمسلم أن يمكنهم من ذلك (قلت) وما قاله بين الأقوال شهدت بذلك بينة فثبت له ما تبين له من غير
 يقبل غير العدل وإنما الذي ينبغي أن ينظر أن صرح بأسماء الشهود وهم عدل وبين وجه الحكم
 لا ينبغي أن ينسخ وأما مع الاجمال فلا

(مصل في ما لا ينفذ من أحكام القاضى ويقتضى إذا طاع عليه وجب ما ينفذ) شايعة مواضع يلزم القاضى
 أن يرد حكم قاض قبله بدعيين اثنين أعتقه أحدهما وهو من قباع الساكت عليه فقطى قاض بجوارحه
 فأدفع إلى قاض حنفى أماله رجل له حق على انسان لم يطالب به من قاضي فاض بينه وبينه بغيره
 المطالبة فرفع قضاة إلى حنفى أماله امرأة ففقدت من دم العمد فأبطل القاضى عفوها وقضى بالقول ولو أنها
 من الرجال باعتبار أنه لا عفو لانه أعان القاضى الثاني بطلان امرأته أقرب بدني وأرست بوصية وأعتقت
 عبداً بغير رضا زوجها فاعاد مال القاضى ثم رفعها فأدفع إلى قاض آخر أنه له امرأته قبضت نصف صداقها
 ونجست ثم طلة ما روجها قبل الدخول لم ينفذ في قاض لها نصف صداقها بطلان قاض آخر إذا رفع إليه قاض
 قضى بشاهد على خطأ أبيه أو بطلان المهر من غير بينة ولا اقرار أو بعدم تأجيل العنين أو بطلان ما زاد
 الزوج على مهرها بعد الدخول والحنفى أن يطل قضاة من شرح الخبر يد (وعما ينفذ فيه قضاء القاضى)
 ذكر في خزائن الفقهاء اثني عشر موصفاً يلزم القاضى فيها تنفيذ قضاة قاض قبله بصادقة محلا بجهدها فيه رجل
 رضى بامرأة حرمت عليه أمها وأبنتها عند ما خلاها لاشاقي ولورفع الأمر إلى قاض شطوى المذهب فقطى بالحل
 ثم رفع إلى قاض حنفى فنفذ لان قضاء الأول صادق فملا بجهدها فيه بوقضاء شافعى المذهب إذا قضى ببطلان
 تعليق الطلاق أو العتاق بالإن فرفع إلى قاض حنفى فنفذ وكذا في كتابات الطلاق إذا قضى شافعى المذهب
 بكونه أربعة فرفع إلى قاض حنفى المذهب فنفذ وكذا في طلاق المكره والسلم في الحيوان وردة المذكوحة
 بالعب أو منى بشاهد وبين القضاء بشهادة النساء منهن فيما لا يطالع عليه لرجال وشهادة أهل الذمة
 على أهل الاسلام والقتل بالقسم ومدة النساء بما ذكرنا ذكره في السنة والدين الحسن بن سليمان

الها (وأما) من ارتكب
 كبيرة فإنه يرد شهادته
 (وقد) اختص العلماء في
 ماهية الكبيرة والصغيرة
 (قال) بعضهم ما فيه حد في
 كتاب الله تعالى فهو كبيرة وما
 لا حد فيه فهو صغيرة
 وهذا ليس بسديد فإن شرب
 الخمر وأكل الربا من
 الكبائر ولا حد فيها في
 كتاب الله تعالى (وقال)
 بعضهم ما أوجب الحد فهو
 كبيرة وما لا حد فيه فهو
 صغيرة وهذا أيضا يارنا كل
 الربا وغيره لانه لا حد فيه
 مع أنها كبيرة (وقال)
 بعضهم ما كان حراماً عينه
 فهو كبيرة (وقيل) هي
 السبع التي ذكرها رسول
 الله صل الله عليه وسلم في
 الحديث المعروف سبع
 من الكبائر لا كفارة فيها
 الاشر بالله والفسر من
 الزنا وعقوق الوالدين
 وقتل النفس بغير حق وحبس
 المأمن والزنا وشرب الخمر
 (وهذا) قول أهل الجواز

وأهل الحديث (وراد) بعضهم على هذه السبع كل الرما كل مال الذي يغير حق (وأصح) ما يقال فيه ما هو المقول من خمس الحنفى
 الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى أنه قال ما كان شديداً من المسلمين وفيه مثل حرمة اسم الله تعالى والدين فهو حرام من جهة الكبائر يوجب سقوط
 العدالة (وفي) الحديث أبو بكر الرازي عن أبي حسن السكري رحمه الله تعالى أن من شرب في الدوق بسر أو بل أو لبس عليه غيره
 لا تقبل شهادته لانه نازك للمرواة (وكذلك) لا تقبل شهادة من يأكل في السوق بين يدي الناس (وكذا) من يدر جلبيه عند الناس
 أو يكتف رأسه في موضع لاعادة فيه ومن يحسن ساعة ويفيق ساعة فشهد في حالة العفو تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الأغصاء والأغصاء لا يمنع
 من الشهادة ودر بعض مشايخنا يوم أو يومين حتى لو جن يوماً أو يومين ثم أفاق وشهادته جائز في حال العفو انتهى (وفي التنبيه) لا تقبل
 شهادة من الدين ياربوه إذا كان ملها (وقال) من الأئمة الخلواني رحمه الله صاحب المطايع تقبل شهادة من الدين ياربوه وإن كان ملها

(وفي) شرح الجامع للعنابي ربه الدين اذا شهد له لونه بعد موته بحال لا تقبل شهادته لتعلقه بغيره كذا الموصي له بالثبوت أو بشيء
 بهينه لا تقبل لانه يزاد به محل وصيته أو سلامة عينه (وقال) خمس الاثمة الاوز جندى روجه الله تعالى رجل شهد قبل ان يستشهد اسمع شهادته
 بعد ذلك (ولا) تقبل شهادة العواني الذي يأنس بغير حق لانه يكون ظلماً فيكون فسقاً (ولو) شهد الساكنان بأجر أو بغير أجر لرب الدار جاز
 عند أبي حنيفة مقرر حجه الله تعالى وقال لا تجوز (فان) شهد المرتزق المدعى على الراهن تقبل ولو شهد الزاهدان لا تقبل حتى يفتك الزاهد (عن)
 ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تقبل شهادة الاقلق ولا تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته (وتقبل) شهادة الزوج لصدقه وشهادة الصديق لصدقه
 (ولا) تقبل شهادة من يبيع الا كفان اذا ترصد ذلك لانه حينئذ يفتي المون والطاعون (وكذلك) لا تقبل (٣٥) شهادة الخناس والدلال

لانهم ما يكذبان ولا يبالغان
 (شهد) أحدهما أنه طاقها
 بالمرية والاخر بالفارسية
 لا تقبل بخلاف الاقراء
 (وفي الخلاصة) ولا تقبل
 شهادة الخطيئة لا ثم
 يشهدون بعضهم بعضاً
 بالزور ويقولون ان عايداً
 هو الاله الاكبر ووجهه
 الصادق هو الاله الامم
 قال الله عز وجل لا
 كبير الا الاله واحد
 لا شريك له (وفي المحيط)
 شهد الشهود بحول رجل
 ثم حادوا لا تقبل شهادتهم
 للتمسك (ولو) باع عبداً ثم
 شهد بها للمدعى لا تقبل
 (وتقبل) شهادة الاخ لغيره
 وعنه لان الاملاك والنافع
 بينهما مما يمايز كذا في
 الهراية (ولا) تقبل شهادة
 الاسراف بالعراق لتعصبهم
 (وقال) بعض العلماء لا يجوز
 شهادة القروى وتجاوز شهادته
 أهل الامصار (وفي
 الممادي) ولو شهد أنه وقف
 على فقراء بغيره وهم امن

الحجندى في شرح أدب القاضي للخصاف اذا رفع القضاء بشاهد معين والقتل بالقسم الى قاض
 آخر لا ينفذه وخلاف الشافعي ومالك لا يعتبر لمخالفة الكتاب والسنة في الشاهد والمبين لمخالفة الاجماع في
 صورة القسم فان قول مالك لم يكن موجوداً في الصحابة وأما القضاء بجواز منة النساء فان قال أئمة بن
 شهر انك اذا كان القاضي يبعاله فان الصحابة أجمعت على بطلانهم اورجح ابن عباس منهم وان قال تزوجتك شهراً
 فعند زفريلغو التوقيت ويحوز السكاح فكان مجتهداً فيه فاذا قضى به نفذ
 (فصل) وان كان القضاء مجتهداً فيه عند البعض وغير مجتهداً فيه عند البعض يتوقف نفاذه على اتصال
 قضاء قاض آخر به لان قضاءه اذا كان مجتهداً على بطلانه عند البعض المقتضاه لم يكن مجتهداً فيه طالقاً في نفس
 القضاء محتاجاً فيه في وقت نفاذه على قضاء آخر به وذكروا في خزائن الاكل المتنازع بشاهد معين مجتهد فيه
 عند البعض وعامة مشايخنا على انه غير مجتهد فيه عند البعض وكذا الحكم بالبروت بالشهادة على الخط ودهو
 مذهب المالكية لا ينفذ عندنا الا بعد اتصال قاض آخر به

(فصل) فيما يحل قضاء القاضي وما لا يحل به شهد رجلان على رجل أنه طاف امرأته بانه يورثه فرفق
 القاضي بينهما ثم زوجهما أحد الشاهدين أو آخر بهم دانه قضاء المدة حاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف الاول
 وحل للزوج الثاني ولو هما سوا كان جازماً لا ينفذ في الحال أو على المأزور أبي يوسف الاخر وهو قول مجتهد
 ان كان جاهلاً حل له ولو هما لانه يتبع الظاهر وليس يكاتب بمافي الباطن كمن لو اشترى أمة ثم ظهر ان البائع
 لم يكن مالكها وقد وطئها المشتري لا يوصف ولو ما يكون حراماً وان كان عالماً بان كان الزوج أحد
 الشاهدين لا يحل وأما الزوج الآخر فيعند أبي حنيفة لا يحل له ولو هما في الظاهر والباطن وعندهما لا يحل
 له ولو هما في الظاهر ويحل في الباطن عند مجتهد أبي يوسف لا يحل وهذه المسئلة بناء على ان قضاء
 القاضي باليقود والفسوخ ينفذ في الظاهر وبما يمانعه من خلافه ما هو معروف (مسئلة) لو شهد
 رجلان على أنه أقر أن أمة هذه ابنته بزور فاعتقها القاضي وجعلها ابنته فأنما ابنته ولا يحل له ان
 يطأها وتنفق منه وورثته لان القاضي جعلها ابنته وهذه أحكام البينة وهل يعمل لها أن تأكل ميراثه عند
 أبي حنيفة يعمل وعندهما لا بناء على أن قضاء القاضي بالنسب ينفذ في الظاهر وبما يمانعه من خلافه ما هو
 مشايخنا من قال قضاء القاضي بالنسب بشهادة الزوج ولا ينفذ باطناً بالاجماع ومن الخصاف على انه ينفذ
 (مسئلة) ولو ادعى حقا في يد رجل وأقام عليه يمينه زور بقضي القاضي له لا يحل له قضيه ولو هما
 ان كانت جارية ولا يملكه ان كان ثوباً ولا أكلهما ان كان طعاماً ويحل له قضيه عاب ذلك لان القضاة في
 الاملاك المرسله لا ينفذ باطناً لانه لا يملك القضاء لاسباب وليس تعيين بعض الاسباب بأولى من الاخره مقرر

حيرانه الفقراء جازت شهادتهم سالان الجواراس بأمر لازم وكذا لو شهدا أنه وقف على فقراء مسجد وهما من فقراءهم جازت شهادتهما
 (وكذا) لو شهد أهل المدرسة برفع المدرس تقبل شهادتهم لكن المذايخ رجعهم الله تعالى صلوا الجواب فيهم ما هو لوائى شهادة أهل المدرسة ان
 كانوا يأخذون الويل من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا الاياد ذنون تقبل (وتقبل) في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان كون
 الغيبة في المدرسة ليس بالزعم بل يتقن (وجعل) قال لا تخبر اكتب شهادتي في هذا الصل فكتب المأمور وشهد بذلك لا يكون ذلك انفراداً من
 الاكثر ان هذا لك البائع (وذكر) في أدب القاضي للخصاف أسباب الجرح كريمة (ومنها) ركوب بحر الهبل لانه مخاطر نفسه ودينه وماله
 (ومنها) التجارة في قري فارس فانهم يدعونهم الى باؤهم يعلمون (قال) تحذر حجه الله تعالى القاضي يقبل شهادة ابنه (ولو) شهد ان أباهما ماضى
 للمدعى على المدعى عاب لا تقبل (ولا) تقبل شهادة الإبر من ليجر عن الاداء (وتقبل) شهادة الخصم اذا كان عدلاً (واما) ولد الزانية لانه

العلماء في قبول شهادته (قال) بعضهم لا تقبل مطلقا (وقال) بعضهم تقبل في كل شيء الا في الزنا وهو قول مالك (وقال) بعضهم تقبل مطلقا اذا كان عدلا ولا به أخذ حلفا ونارحهم الله تعالى (شهادة) الرئيس والجاني في السكة الذي يأخذ الدراهم والصراف الذي يجمع عنده الدراهم ويأخذها بطوعا لا تقبل (شهادة) أهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة سواء اذنتهم مسلمة كاليهودى مع اليهودى والنصرانى مع النصرانى والمجوسى مع المجوسى أو اختلفت اديان يكونان من أهل دار من مختلفتين بان يشهد روى على هندى أو هندى على روى (وتقبل) شهادة الذى على المستامن ولا تقبل شهادة المستامن على الذى لان الذى اعلى حاله لكونه من أهل دار ناستى لا يمكن من الرجوع الى دار الحرب بخلاف المستامن (وتقبل) شهادة المستامن بعضهم على (٣٦) بعض اذا كانوا من أهل دار واحدة فان كانوا من أهل دارى كالرومى والتركى لا تقبل لان

الولاية فيما بينهم تختلف باختلاف المنع من ولها لا يجري بينهما التوارث بخلاف دار الاسلام فانما دارا حكم فيها اختلاف المذمة لا لثبوت الدار وهذا بخلاف أهل الذمة فانهم صاروا من أهل دارنا فتقبل شهادتهم على بعض وان كانوا من مذمة مختلفة كذا في المبيع (وفى) البرارى بكتفى لشهادة امرأة واحدة حرة سالمة كاتبة بالغة في الاطلاع عايشة الرجال كالزوجة والعيب الذى لا ينفكوا اليه الرجال ولا يشترط لفظ الشهادة عندهم ما ينفع امرأى وعند مشايخنا يشترط وعليه اعتمد القدورى وعليه الفتوى والمثبت احكاما والاصح انه تقبل شهادته رجل واحد في ايضا ويجوز على روى النظر لا على قصد أو على قصد العمل ان شهادته كفى الزنا على اهل الدار الذى لا يثبت الارث لا تقبل الشهادة

القضاء بالمال له بخلاف العتق والمسوخ (مسئلة) ولو أقام شاهد زور أن فلانا باع هذه الجارية بألف درهم فقضى القاضي بماله عند أبي حنيفة ينفذ القضاء ظاهره باطنا حتى يحل للمشتري غشيانها وعندهما لا ينفذ باطنا حتى لا يحل له الوطء ولو كان البائع هو المدعى والمشتري ينكر وقامت بينة الزور عنده فعند أبي حنيفة هو الاول سواء وعندهما ان رضى المشتري بذلك يحل وان لم يرض وكان يطلب حجه ولا يحل ولو أقام بينة زور على رجل أنه وهب منه هذه الجارية أو تصدق بماله أو بفضله منه وهي في يده بخير حتى لا ينفذ قضاءه بالماء عندهما وهل ينفعه رأى حنيفة روى ان كذا في المحيط (فصل فيما لا يبرهن من أفعال القاضي ادعزل أو مات وما يبرهن) ولا يقبل قول المزعول الا أن يبرهن الذى بيده مان المزعول سلمه اليه فيثبته بسل قوله لان الذى في يده اذا ادعى انه ما يبرهن لقله وحكم له به طاهر فكذا اذا أقر أن فلانا سلمه اليه ادعزل أو مات تقوم البينة على خلاف الظاهر (مسئلة) ولو مزول وقال كنت قد نيت فلان بتماس أو حق وأما هذا فلم يبرهن حتى يشهد اثنان سواء لانه حتى أمر الا بملك استيفاه وفى الجاهع اليه غير فاض مزول فقال له - بل أخذت منك ألف درهم ودفعتها الى هذا قضيت بماله عليك فقال المأخوذ منه لاني أخذته ظاهرا فاقول قول القاصي ولا ضمان على الاخذ لان المأخوذ منه صدقه في أنه سلمه اليه القضا رقول القاصي في حال قضاءه حتى يدفعه صحيح بخلاف ما اذا قال المأخوذ منه أنه أخذته قبل ان تقبل القضاء أو بعد المزول فاقول قول القاصي في دفع الضمان عن نفسه دون ابطال الضمان عن غيره وكذا اذا قال قضيت بقلع برك في حق أو أمرت بقلع برك بحق من الايضاح (فصل في الكشف عن القضا) ينبغي للامام أن يتفقد أحوال قضائه فانهم توأم أمره ورأسه لما له وكذلك قاضي القضا ينبغي له ان يتفقد قضائه ويواجه في تصحح قضيتهم ويراعى أمرهم وسعيهم في الناس وعلى الامام والقاضي الجاهع لا محكم القضاة أن يسأل النقات عنهم ويسأل قوما صالحين عن لايتهم عليهم ولا يخدع فان كثير من ذوي الاغراض ياتي في قلوب الصالحين شيئا يتوصل بذلك الى ذم الصالحين له عندهم كبره عندهم وسؤالهم عنه واذا ظهرت التشكيكيتهم ولم يعرف أحوالهم سأل عنهم كما تقدم فان كانوا على طريق استقامة أفعالهم واب كانوا على ماذ كره عنهم عزاهم واختلاف في عزل من اشتهرت عدالة وظاهر الشكوى قال بعضهم ليس عليه عزل من عرف بالعدالة والرضا اذا اشكى به وان وجد منه عوصا فان ذلك فساد له اس على قضائهم فان كان الشكوى غير مشهور وبالعدالة فليعزله اذا وجد منه بدلا ونظا ظهرت عليه الشكوى فان لم يجد منه بدلا كشف عن حاه روجه للكشف ان يبعث الى رجال يوثق بهم من أهل بلده يسألهم عنه سرا فان صدقوا ما قيل فيه من الشكاية عزله ونظر في قضيتهم فلو وافق الحق أمضاه وما خالفه

رجلين أو رجل وامرأتين وهما تقبل شهادة حرة مسلمة على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء فضفه أو ان يقع على هذا الخلاف أيضا (معت) المذكرة بولد ونالها ماها الولد منكر ولا تتم الا يقبل قولها بالشهادة القابلة وشهادتها يثبت الا سبب الانسان أحوط وان كان ردها جميعا ردها ما يثبت انفسب (شهد) الابان على أبيه ما يطلاق أمه وان جحدت الطلاق تقبل شهادتها وان ادعت الطلاق لا تقبل (وفى) اشكال باب الطلاق حتى الله تعالى ويستوى فيسود حردالا عوى وهدمها ولو ادعت الدعوى تقبل ذلك اذا وجبت (قلما) نعم ردها تعالى كذا كرت لكن يسلم لها بدها حتى تلك الاعتبار حتى لا تعتبر الفائدة اذا عدت الدعوى اه (وفى) العتابى الركبيل بنقض الدين تحوزته دونه بالدين (نوع في الاختلاف في الشهادة) الشهادة اذا راقت الدعوى كانت مقبولة وان خالفتم تقبل (وفى) ان سرتا التيم فرج الى نفس الشهادة (نوع منها) لفظ الشهادة خلا تقبل بغيره من الالفاظ

من الله تعالى على كل من علمه أو أتاه بينة أو أقامت الوردية بينة أو أقرته في مرض موته ما يبيد العمة أو ولي قبل بينة الوردية أو ولي (وفي تمة) الصغرى
والخياط أو لورث ثم مات فقال المقره أقرني العمة وقال الوردية في مرضه فاقول قول الوردية واليمنة بينة المقره وان لم يقر بينة وأراد
استخلاصه سم له ذلك (ادعى) على رجل أنه أكرهني بالتفويض بحسب الوالي والضرب على أن يستأجر منه حانوتاً وأقام بينة وأقام المدعى عليه
بينته بأنه كان هذا ما بينة العاوية أولى ولو قضى القاضي بينة لا كراه ينفذ قضاءه ان عرفنا خلاف وقضى بماه على الذنوبى (أقام) المشتري
بينته بأنه باعه منه هذا الشيء ليعا صعباً وأقام البائع بينة أنه باعه مكرهاً في العمة أرلى وقال أبو حامد رحمه الله تعالى بينة الاكراه أول (وفي
الحما) ادعى أحدهما البيع أو السخ (٣٨) عن طوع وادعى الآخر من كره فينبى الكره أولى وكذا لو ادعى الآخر طوع

في أحكامه والملاح في أحواله أقروا لم يثبت عليه شكوى ولم يكتب بان يجلس معه غيره ولا يفعل هذا باحد
من قضائه إلا أن يشتد منعه راداً برأى أو نزل رأى من ينبغي له أن يشاوره في ينبغي له أن يكتب اليه
أن يشاوره في أهله ورواه أحكامهم غير أن يسمى له أحد أو يجلس معه أحد وان كان ذلك القاضي غير مشهور
بالعدل والرضا وتطهرت الشكبه ما به كتب الى رجل صالحين من أهل بلد ذلك القاضي فأقر بهم للمسئلة
عنه والكشف عن حاله فان كان على ما يجب أمضاه وان كان غير ذلك عزاه وان كتب الامير الى ناس بأمرهم
بالجلوس معه في تلك الحكومة طهروا واختلاف رأيهم بها فان كان الساطان كتب الى ذلك القاضي والامناء
أن يرفعوا اليه ما جاء به من مواعيد واختلافوا فيه فلو اذ ذلك ثم كان موافقاً للحكم في ذلك فذلك له وان كتب
اليهم أن ينظروا معه ثم يحتدوا ويحكموا بفضله ما رآه هم جاز له أن يحكم بالذي رأيهم مع بعض من جالس معه
ويكون ذلك لازماً لمن حكم به عليه وان لم يجمع من أمر ما فخره به في ذلك وان كان حكمه مثل ما كان قبل
أن يحاسوا معه وقد أبى على خلافه لم أر أن يحكم بذلك لانه لا على مثل ما الشكبه منه ولا يمكن كتاب
بذلك من رأيه ورواى القوم الى الامير فيكون هذا الامر بالذي يراه أو بالحكم به دونهم
(دسلى في قيام المحكوم عليه يطالب جميع الحاكم) وهو على وجوه الاول ان كان قيامه على
الامامى العالم العدل لم يسمع دعواه الثاني ان كان له القاص من جهل أو جوراً ونسباً للمدعى
اليه فقد تقدم حكمه الثالث ان كان قيامه بعداوة يذره بينه وبينه وبين الله أو بينه وبين الاوين وجب
القسم الرابع ان يأتي المحكوم عليه ببينة أو اختلاف تميمه تقوم البينة على استحقاق دعوى المدعى
فيهم اختلاف في قول أى حجة وأصحها تقبل ويقتضى ما حكم به أولاً وفي قول محمد بن ابي ابي لا تقبل
البينة من كتاب النصف لابي محمد الله القاضي من الحسن الخامس أن ينسب القاضي الى التقصير في الكشف
عن الشهود ورواى محمد بن ابي محمد بن عيسى بن عطاء بن ابي ثابت تقدم حجة تدخل تحت الحكم بطسوق
بعض وكذا ان أثبت بعداوة تدخل تحت الحكم في رواية وان أثبت أن أحد الشاهدين من عبداً أو مدعى انتقص
ولزم المقضى له بالمال رده الا أن يأتي بشاهد آخر له ادس أن ينكر المحكوم عليه الخصام عند القاضي
وقال القاضي في كتابه من عندى واعدت البلد فلم تأتي بحجة توجب حكمك عليك فالقول قول القاضي ان كان
ما قبله الى ولايته لم ينزل السابح أن ينكر البينة أن تكون ثمرة عند القاضي وادعى القاضي أنهم شهدوا
عند دولو بارعه المحكوم عليه وطعن في حكمه بأنه لم يسم في حكمه من شهدوا به في هذا الأمر لأن القاضي
يخير بين شاء أظهر في السجل أسماء له هو ذوا سابعهم وان شاء اكتفى بقوله حكمته بعد ما شهد عنده
شهود عدول فقبلتهم انظر الحيط في باب كتاب القاضي الى القاضي الا ان أن يقول المحكوم عليه كنت أغفلت

ولا تخبر عن كره فينبى مدعى
الكره أولى (الشهادة)
هل الشهادة حاتمة في الادوار
والغفوة واقضية القضاء
وكتبتهم وكل شئ الا في
المردد والقصاص (ودكر)
الباطل في واقعاته ان
الادعاء على الشهادة في
او ذلت لا تخبروا الصبح اها
قور زمانية من اعيان
الحقوق ولا يجوز على هادة
رجل أن يات من هاد رجلا
أو رجل راساً بعد ولما
كذبة الا شاهد من الامم
ان يقول شاهد الاصل شاهد
الفرع أن لا يذنب على عرو
كذبا أو ما أتت على تهادى
بذلك او يقول شهد على
شهادتي انى أشهد أن فلان
ابن فلان أقره ندى بكذا أو
يقول أنه شهد أنى سمعت فلان
يقول فلان بكذا أو ما أتت
على تهادى (واقعة) شرط
الامام من لا يصح تحمل
الفرع ينقض الامام بدون
الاشهاد (وفي الحما)
والصحة لا يصح الا بالامر

وراد الوهم من الامور الفرو عن الشهادة بعد الامر على بالمدعى (وفي التهمة) اذا حكم الرجل شهادة نفسه من غيره في حاشية
أرى على رجل وقال لذلك لبراهة أو قال شاهد ولم يقل على شهادتي لم تجز (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز لانه مناه فاشهد على
شهادتي (ولا) تنال شهادة يهود النرويج اليهود الادلى أو يرضوا امرضاً لا يطيعون حضور مجلس القاضي أو يغيثوا مسيرة
ثلاثة أيام ولا يهادنوا (ومن) أبو يوسف أنه لم يسمع لشرط اركه قال ان كان غائب عن الامر في سادة أو غاب الى القاضي لاداء
الشهادة لم يسمع تطعن ان يبيت ما لا يصح الا شهد لاسماعيل الحقون واجب ما يمكن (وذكر) القاضي امام الدين على المدعى وشمس الامم
الامر على ان لا يتردد في براءة الله تعالى ينبغي ان يجوز الامام من غير عذر أو عذر أى حاشية رحمه الله لا يجوز براءة على ان
المركب من غير صا لم يسمع لا يجوز عند الامام ان يقر أو الرضوخ ما به يبرر الا ان هذا غير ظاهر لا يفتقر به (وفي التهمة) شهادة

المتفق قال محمد رحمه الله تعالى قبل الشهادة على الشاهد والشهود على شهادته في المص من غير مرض به ولا علة (إذا) من الرجال من ذلك القاضي على شهادته رجل وصحها الشهادة فان كان القاضي يعرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف الاصول بالعدالة ولم يعرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول بالعدالة ذكرنا خلافاً رحمه الله تعالى ان القاضي يسأل الفروع عن الاصول ولا يقضى قبل السؤال فان عطلوا أصولهم تثبت عدالة الاصول بشهادتهم في نفاذ الرواية وهو الصحيح وعند محمد رحمه الله تعالى لا تثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع لان التعميل شرط صحة شهادة الفروع وقد فاق هذا الشرط (٢٤) للتعارض بين الخبرين فيكون المشروط وهو صحة الشهادة

(نوع في الرجوع
عن الشهادة)

لا يصح الرجوع الا في مجلس
القاضي حتى لو رجع عند
غير القاضي لا يصح (ولو)
ادعى الشهود ما به
رجوعهم ما أراد ينفذ ما
لا يخلفان (وكذا) لا يمل
بنيته على الرجوع لانه ادعى
رجوعاً باطلاً (وفي التهمة)
ولو ادعى الرجوع عنه
القاضي ولم يدع القضا
الرجوع وبالنسبة لا يصح
لان الرجوع عند القضا
انما يصح اذا اذعن بالاعتذار
اما اذا ادعى الرجوع عند
القاضي وانفذه بذلك صح
وتقبل الية على ذلك
(ولو) شهد عند قاض
ورجع عند قاض آخر
يصح ويحبب الفيمان عليه
لكن اذا قضى العاصي عليه
ومن المشايخ من ان
توقف صحة الرجوع على
القضاء بالرجوع أو بالهما
(واذا) أمر الشاهدان

بجدة كذا لم يقبل منه ولم ينقض الحكم التاسع اذا قام المحكوم عليه وادعى ان القاضي حكم عليه بما لا نص فيه فالحكم في ذلك ان القاضي اذا حكم في المسكوت عنها بما هو خلاف التواعد نقض وان حكم فيها بما هي قابلة له من الخلاف لم ينقض العاشر اذا قام المحكوم عليه وادعى ان القاضي قضى عليه بقوله - يجوز - وان كان قد قضى عليه في محل فيه قول - يجوز - لا ينفذ وينقض لان القول - يجوز - وساقط الاعتراض فيه بقالة الجمهور وقوله يكون خلافاً لا اختلاف في قضى بقوله كان قاضياً في محل الخلاف والاعتراض ينفذ في موضع الاختلاف لافي موضع الخلاف وكان باطلاً مثله اذا كان القود بين رجل وامرأة فنفذت المرأة عن القود فباطل ذلك قاض وقضى بالثبوت للرجل وقال لا ينفذ للنساء الحادي عشر اذا ادعى المحكوم عليه ان الشهود قد رجعوا لم ينفع ذلك ولم ينقض الحكم لان الحكم ثبت بقوله عدول ورد دعوى الشهود بذلك الكذب اعتراف منهم انهم فسفة والفاصل لا ينفذ الحكم بقوله جنى الحكم على ما كان عاباً بالنسبة لثاني عشر لو ادعى بعد الحكم بالبينان المقتضى له قد كان اقر ان هذا الحد وما لك من وقيل هذا يدفع صحح ما لم يدع تلقى المال من جهة عمر وولكن ليس للمفتي أن يريدي الجواب على قوله ليس هذا يدفع صحح من القبة

(الركن الثالث المقتضى له) ويجوز للقاضي أن يقضى للمقاتل أو يقضى عليه ألا يرى ان علياً قد شريحا وخاصم عنده ولان المقاتل ليس بنائب عن المقاتل بل هو نائب عن جماعة المسلمين ولهذا لا ينزل بونه

(مسئلة) وكذا الوقضى لولد الامام الذي ولاه أو لواله أو لزوجته (مسئلة) ولا يجوز قضاؤه لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته لان ربي القضاة على الشهادة ولا يصح شاهد المولى ولا يصح فامنيهم لمكان التهمة ويجوز أن يقضى عليهم لانا لو شهد عليهم بما زكوا القضاء (مسئلة) وما يجري مجرى القضاء في المنع من الحكم لمن يتم عليه المفتي بفتي لمن يتم عليه لا يجوز شهادته في نفي المفتي الهرب من هذا متى قدر

(مسئلة) ويجوز أن يقضى لمن قبل شهادته له كالأخ والم وأرلاد وما وكذا لان الوقضى لامرأته وأمه وان كانتا قد ماتتا لم يجوز قضاؤه اهما اذا كانت امرأته ترث من ذلك شيئا لانه لا يورث لهما من هذه الصريرة لم يجوز فكذا اذا قضى لهما وان قضى لامرأة بنسبه أو زوج ابنه والمقتضى له جاز قضاؤه وان كانت مسلمة لم يجوز اذا كان الابن أو البنت يرثان لهما فانما من المحب

(فصل) في قول من لا تقبل شهادة التامى له لم يجوز حكمه للوكيل وبما دلى الوكيل كالأول كان أم لا اعدم انه قولو كان ابن القاضي وصي يتم لم يجوز حكمه له في أمر اليتيم ادعى ما يحكم باليتيم حتى القبح يثبت للوصي فيه ميراثه ولا بد (مسئلة) ارمي القاضي بشأنه وله وصي لم يجوز حكمه بشيئ من ذلك المت ادله نصيب فيما يحكم به لانه ثبت وكذا لو كان الموذى له ابن القاضي أو امرأته الا يرى أنه لا يصلح للشهادة فيما

القاضي انهم ما رجعوا في غير مجلس القاضى يصح ويجعل الاراد بمنزلة الاشياء وادار جميع الشاهدات عن شهادتهم ما قبل الحكم بها استعانة شهادتهم ما عن الازام على القاضي ما حكم لظهور التناقض بين كلامهما وان رجعا بهما لم ينسخ وصية اماً بانفاذ شهادتهما وان رجع أحدهما من نصفا والعبرة للمنفى لا لراجع (دقيقة في اياب الصمان على الشاهد من) الشاهدان متى ما ذكر اسما هو لازم القضاء ثم ظهر بخلافه فمما وثق ماد كراشياً لا يحتاج اليه القضاة ثم نبيج لاف ما قال لا يضمنان شيئاً حتى ان دوى المر الا اذا امان فلا يصح رجل ميراثه بسبب الولاة فشهد شاهدان ان هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم والاموال بينهما وانه وارثه ولا نفى له وارثا غيره فبني له ادا مني ميراثه فاستهلكه وهو ميسر ثم ارجع الا حرقا قام اليتمانه كان يقضى ولاه الاول ووالى هذا الثاني وانه تولى وهذا الثاني مولا له وارثه لا يارث له غيره والقاضى يخصص الميراث الثاني ويكون التامى بالخيار ان شاء الله الشاهدان الاولين وان شاء الله الاول لانه طهر

صانع من يده لا يمدد في الكالة وانما دفع اليه في رجاء الا جازة اذا انقطع وجب عليه وكذا لو دفع اليه في كالة يسهل تكذيبه يابى
الوكالة وهذا ظاهر في الوكيل وكلاهما (وليس) له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب (وفي) فتاوى رشيد الدين
رجل قال لمدونه ادفع ما افلان عليك الى القبض له لا يجوز دفعه في الزيادة ان ليس له ان يسترده منه لانه تعلق به حق ربه الدين لان القبض
قبض لاجله له لا يجوز (وذكر) في المنتقى ان له ان يسترده منه (وكذلك) المدين اذا دفع قدر الدين الى رجل لم يدفع الى ربه دينه ثم اراد ان
يسترده منه ذلك (وروى) ابن سماعة عن محمد بن الوكيل يقبض العين اذا صدقه صاحب اليد يجبر بالتسليم اليه كالدائن (وذكر) في رواية
غيره الرواية رجل في يده متاع وقال هذا افلان وهذا وكيل بالقبض مجبر على الدفع في العين (٤٣) والدين عند أبي يوسف وجه الله تعالى

(وفي شرح) الطحاوي ولو
ادعى الوكالة بقبض الوديعة
وصدقه لا يجبر على التسليم
ولو كذبه أو سكت لا يجبر
أيضاً ولو سلم لا يثبت له من
استرداده فان حضر المالك
وكذبه في الكالة ففي يده
واحد لا يرجع المدفوع
على الوكيل وهو ما اذا صدق
ولم يشترط عليه الضمان
وفي سائر الوجوه يرجع
عليه بعينه ان كان قائماً
وتضمنه ان كان هالِكاً
(ومن) ادعى انه رضى
فسلان الميت ومطلب الدين
وصدقه الغريم فانه لا يؤمر
بالتسليم اليه بخلافه
الوكيل فان القاضى ولا يثبت
نفس الوصى ولا علق ذمت
الوكيل (ولو) وكانت
وجلازة جهام من فلان يوم
الجمعة ففروجهامنه يوم
الخميس لا يجوز لان التفويض
تناول زماناً مخصوصاً (وفي)
المخري) لو قال ابيع عبدى
اليوم أو طلق امرأتى اليوم
فقبل ذلك في غداً جازي يكون

وكذا لو دفع اليه نفسه وتبرأ بجهاد فله ان يبيعه هاله (فرع) وكذا من تزوج امرأة في مدته او دفع ذلك
الى فاض به ذلك ورفع امره الى قاض آخر لا يرى تأبير التحريم لم يكن القضاة الاول مانعاً من ان يبيعه
له ويكون الحكم في حق المراتين في هذا الفرع والذي قبله حكم امرأتين لم يتقدم عليهما حكم (فرع) *
وكذلك لو جمع رجل في عقد النكاح بين البيع أو بين النكاح والابارة ورفع ذلك الى قاض
مالى فيحكم بالفسخ على مشهور مذهب كل رأى اوله فليده التنازل بذلك القول ثم تزوج ذلك الرجل تلك
المرأة بغير ما على ذلك الوجه الفاسد الذي حكمه القاضي فبطلت بينهما مرفوع امرهما الى القاضي الاول والى
قاض غيره فان حكم القاضي الاول لا يتناول فساد هذا العقد الثاني بل اذا ادى قاض القاضى الثاني الى
خلاف ما ادى اليه اجتهاد الاول امان من اضاء البيع والنكاح مطلقاً كما كان حقيقاً مثله ان يتزوجها
على أنف على ان ترد المرأة اليه بعد اصح النكاح والبيع عنده أو بشرط ان يبقى للبضع ما يجوز عقده النكاح
على ذلك الباقي عند من يقول به

(فصل) * قال بعضهم الموانع التي تصرفات الحكماء فيها ليست بحكم ولا ينبرهم من الحكماء تغييرها والمطار
فيها هي أنواع كثيرة وقد اتبس أمر ذلك على كثير من الفقهاء فان الحكم لا يجوز نقضه وتغييره ويجوز تنقيحه
وانما ذكره بوجه ما ذكر وهو مشرعي نوعاً وهو عامة تصرفاتهم في مسائل الغطاء (النوع الاول) *
العقد كالببيع والشراء في أهوال الايتام والغائبين والجانين وعقد النكاح على من بلغ من الايتام وعلى من
هو تحت الحجر من النساء ومن ليس لها ولي وقد اوجار على املاك اشجار وعقود ذلك هذه التصرفات
ليست بحكم ولا يبرهم النظر فيها فان وجدها بالثمن الجوز أو بدون أسرة المثل أو وجدها المرافق غير كنف
فله نقل ذلك على الاوضاع الشرعية ولا تكون هذه التصرفات في هذه الاعيان والمنازع حكماً في نفسها البتة
نعم قد تكون حكماً في غيرها بان تتوقف هذه التصرفات على ابطال تصرفات متقدمة على هذه التصرفات الواقعة
من الحكماء الا ان كثرت ويجوز بعد ان تزوجت من غير هذا الزوج والحكماء لم يعلم ذلك أو بعث اليه
من رجل بعد ان بعث من رجل آخر والحكماء لم يعلم ذلك وعقد ذلك فان توب بعد التصرفات الاخرى
عقد العقود يقتضى نسخ تلك العقود السابقة وقد ذكر ذلك (النوع الثاني) * اثبات الصفات في
الذوات نحو ثبوت العبدية عند ما كم أو الجرح أو اصابة الامانة للصلاة أو اصابة الحضانة أو اهلية الولاية
ونحو ذلك بجميع اثار الصفات مما هو من هذا النوع ليس بحكم ولا يبرهم من الحكماء ان لا يقبل ذلك
ويعقد نفسه ان ثبت سببه عليه ويقبل ذلك الجرح ان ثبت منه عدالة وكذلك جميع هذه الصفات
(النوع الثالث) * ثبوت اسباب المماطات ونحو ثبوت مقدمات في المتاع في المماطات واثبات الديون

وكيف في اليوم وما بعده ولا يكون وكيفية اقبل ذلك (رجل) وكل من لا يقبض دية على رجل فقبضه فهو ودية عند الوكيل ان صار به لم
يضمن وان استودعه غيره ضمن وان شافه في أحد له لم يضمن فان وضعه عند امرأته أو غلامه أو بعض عياله لم يضمن (والوكيل) بالبيع اذا
سافر بما أمر ببيعه يضمن (وفي) نسخة من القاضي أبي عاصم الحمري روى وكا يقبض ودية فقال الذي كانت في يده قد دفعت الى الموكل أو الى
وكيله قال قول قوله هو صدق في برائة نفسه (ولو) وكا يقبض ودية أو عارياً يضمن المالك (فان) قال الوكيل
قد كنت ضرتها في حياته ودفعتها الى الموكل لم يصدق على ذلك الابينة (رجل) وكل من لا يقبض كل حواله على الناس وعندهم ومعههم
وتحت أيديهم لا يقبض ما يملكه من المتاع مائة دينار كانه ويحبس من يرى به مائة دينار اذا رأى ذلك وكتب له بذلك كتاباً وتسلمه في
آخره ان يخاصم ويخاصم ثم انه ما تعرت به الموكل مالا والموكل كل نائب فافتر الوكيل هذه عند القاضي انه لا يملك انكار المالك في

فيكون له على كل حال لا يكون له ان يحبس الوكيل لان الحبس من افعال الظلم ولم يظهر اذ ليس في هذه الشهادة امر بآداء المال ولا يحبس الوكيل من موكله فاذ لم يحبس على الوكيل آداء المال من مال الموكل بأسر الموكل ولا باليمينان عن موكله لا يكون الوكيل طالبا باستناده عن آداء المال فلا يحبس بهذه المسئلة تدل على ان المأمور بقضاء الدين من مال الا تميز بحبس على قضاء الدين (اذا) شهدوا على وكيله وحسب في شيء ولو وكيل يحسد الوكيل فان كان وكيل الطالب والطالب يدعي الوكيل بالوكالة والوكيل يقبل هذه الشهادة وهل يحبس على الخصومة مع الطالب ان شهد الشهود ان الطالب وكيلا بالخصومة مع الطالب وقبيل الوكيل وان لم يشهدوا على القبول لا يحبس (وكاه) يطلب كل حقه بالخصومة والقبض ليس له ان يطلب (٤٤) شفعة لان الشفعة شرع الوكيل بالخصومة لا لآثار الشراء وله ان يقبض شفعة قضى الوكيل

بما (وفي البراري) رجل
قال لا تحركوا مكنتي بطلب كل
حقوقي قبل فلان بقبض
بما عليه يوم التوكيل ولا
يدخل الحادث بعد
التوكيل (وفي) التوكيل
بطلب كل حق له على الناس
أو بكل حق له بخوارزم
يقتل القائم بالحادث
(وذكر) شيخ الاسلام
انه اذا وكيه بقبض كل حق
له على فلان يدخل القائم
والحادث فيشاهل منه
الفتوى (وفي المتن) وكاه
بقبض كل دين له يدخل
الحادث ايضا (ومن) محمد
رحمه الله تعالى وكاه بطلب
كل عقاره بخوارزم فقدم
الذي في يده العقار بخوارزم
الى بخارا له ذلك (وفي)
الدين اذا وكيه بطلب
كل دين له على من بخوارزم
فقدم بخوارزم الى بخارا
وادعاه لا يصح (ولو) قال
في كل دين لي في بخارا فقدم
المستقرض عنه في بخوارزم
الى بخارا انصح دعواه (وكاه)

على الغرماء واثبات النفقات للأقارب والزوجات واثبات أجرة المثل في منافع الاعيان ونحوه فان اثبات
الحكام جميع هذه الاسباب ليس حكما ولغيره من الحكم ان يغيره قد ارتكبت الآخرة وذلك النفقة وغيرها
من الاسباب المقتضية للمطالبة * (النوع الرابع) * اثبات الحجاج الموجبة لثبوت الاسباب الموجبة
لاستحقاق نحو كون الحاكم يثبت عنده الخلف من تعين عليه الخلف وثبوت اقامة اليمينات من أفعالها
وثبوت الاقرارات من الخصوم ونحو ذلك فان هذه حجاج توجب ثبوت أسباب موجبة لاستحقاق من يملكها
ولا يلزم من كون الحاكم أثبتها أن يكون حكما بل غيره ان ينظر في ذلك فيطالب أولا بطلب بل اذا اطلع فيها
على حال تعقبه ولا يكون ذلك الاثبات السابق مانعا من تعقب الحال في تلك الحجاج * (النوع الخامس) *
اثبات أسباب الاحكام الشرعية نحو الزوال وردية الهلال في رمضان وشوال والحجة في ما يترتب عليه
الصوم أو وجوب الفطر أو فعل النسيك ونحو ذلك لجميع اثبات ذلك ليس بحكم بل هو اثبات الصفات
ولله في أن لا يصوم في رمضان اذا أثبت الشافعي بواحد ولم يكن غيم لانه ليس بحكم وانما هو اثبات سبب فن لم
يكن ذلك عنده سببا فليزعم ان يثبت عليه حكم * (النوع السادس) * من تصرفات الحكماء الفتاوى في
العبادات وغيرها من تحريم الابضاع وابطاح الانتفاع وطهارة المياه ونحوه فان ليس هذا بحكم بل لما
يعتقد ذلك أن يبقى بخلاف ما أتى به الحاكم أو الامام الا عظم وكذلك اذا أمروا بمعروف أو نهوا عن منكر
وهو يعتقد منكر أو معروف فليزعم ان لا يعتقد ذلك ان لا يفعل مثل فعلهم الا أن يدعو الامام لانكار وتكون
مخالفة شقا فاجب الطاعة لذلك واما الحاكم فلا يساعده على ما يعتقد ونحو خلاف ما هو عليه الا أن يخشى
فتنة تهيئ الشرع عن المسامحة فيها * (النوع السابع) * تنفيذ الاحكام الصادرة عن الحكماء فيما تقدم
الحكم فيمن غير المنفذ بان يقول ثبت عندي أنه ثبت عند فلان من الحكماء كذا فهذا ليس بحكم من المنفذ
الثبت وكذلك اذا قال ثبت عندي أن فلانا حكم بكذا فليس حكم من هذا المثلث بل لو اذنته أن ذلك الحكم
على خلاف الاجماع مع مننه ان يقول ثبت عندي أنه ثبت عند فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد
والحرام قد ثبت عند الحاكم ليرتب عليه تأديب ذلك الحاكم أو عزله * (تنبيه) * كل تسجيل يتضمن
ارجاء الحجة لغائب أو صغير أو حاضر بعدت بينته فلا قضى الثاني أن يتعقبه بما يجب بخلاف التسجيلات
المطابقة * (النوع الثامن) * تصرفات الحكماء بتعطيل أسباب الاستخلاص ووصول الحقوق الى مستحقها
من الحبس والاطلاق وأخذ الكفلاء الاملاء وأخذ الزهون لذوى الحقوق وتقدير مدة الحبس بالشهور
ونحو ذلك فهذه التصرفات كغيرها تليق بحكم لا سيما في الاولين من ذلك وابعاله بالطرف الشرعية
على ما تقتضيه المصلحة شرعا * (النوع التاسع) * التصرف في أنواع الحجاج بان يقول لا أسمع البيعة لآنك

بطلب كل حق له بالخصومة والقبض فغصب منه انسان شيئا بعد الوكيل له طلبه (ومن) الامام رحمه الله تعالى لو قال لا تحركت
وكيلي في قبض مالي على الناس لا يقع على الحادث (ولو) وكاه بكل حق له بالخصومة في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جازاه
(اذا) وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله فالقول قول الموكل لان الوكيل يريد أن يغرمه ما قبضه من القرض وليس للوكيل
بالخصومة أن يهب ولا يصالح لانه باليسام من الخصومة في شيء فلم يدخل تحت التوكيل (وفي الولوالجي) ولو ان رجلا قال لرجل اقرضت فلانا
ألف درهم وقد وكيته بقبضها منه وقبضت وقال المستقرض قد ردته الى الوكيل وانكر الوكيل فالقول قول الموكل (ومن) أبي يوسف القول
قول الوكيل لانه أقرأه أمين والقول قول الأمين ولا يستخاف الوكيل ناثب الله ما به لم ان رب الدين قد استوفى الدين لان النيابة لا تجري في
الايمان بخلاف الوارث حيث يخلف على العلم لان الحق يثبت الوارث فكان الخلف بطريق الاصل دون النيابة (وفي المنيع) الوكيل بالبيع

مطابقة لآية البيع في ماثل من الاثمان او اكثر منه راي حنيفه في حقه تعالى وهذا اذا لم يكن الثمن مسمى اما اذا كان الثمن مسمى بان قال يبيع
هذا العبد بثلث فباعه بثلث لادرهما لا يجوز (وقالا) لا يجوز ان يبيعه لا بثلثان يتغابن الناس في مثله وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ورحم
الله تعالى (وذلك) البيع بالعروض ايضا كعقبات البيع بالاثمان كالدرهم والدينار وهذا عند ابي حنيفة فترجحه الله تعالى (وقالا) لا يملك
الا ببيع بالاثمان (الوكيل) بايجار الارض وكيل بايجارها باي عرض كان سواء آجرها بكيلى او وزنى بعينه او بغير عينه او بالعرض قايلا
كان او كشيروا لا باطلاق الوكالة عنده كالوكيل بالبيع (وعندهما) لا يجوز الا بالدرهم او بالدينار او ببعض ما يخرج من الارض يعني به
المزارعة جلا لا طلاق على المتعارف وعندهما تجوز المزارعة (وعنده) لا تجوز لانها قاسية (٤٥) (الوكيل) بالبيع المعلق بآية البيع

بالسنة من هذا اذا خلا
للشافعي رحمه الله تعالى (وقالا)
الزاري) هو ابي يوسف
رحمته الله تعالى ان الوكيل
المعلق بالبيع بثلث بقاء
كانت الوكالة للخصومة اما
اذا كانت للمبايع كالمراة
تعلق غزاها بالبيع لم يملك
نسبة وبه يفتي والوكيل
بالبيع ان يبيع بالنسيئة
ويأخذ رهنا وصحته في
الامانة الا طاعة الحاكم والبراءة
والجور بدون حجة يجوز
عندهما ما يفتين به الا خلا
يوسف رحمه الله تعالى
والوكيل بالشرع لا يملك
الاتفاق بغير الوكيل به
بالبيع راسا لم يملك باع
أقال لزم الثمن وكذا الاب
والولي والمولى كالأب
(وفي) الاتفاق المعلق
على قول ابي حنيفة رحمه
الله تعالى يجوز البيع
بالنسيئة طالت المدة
أو تصرف وعذر صاحبها
لا يجوز الا بأجل دونه
في تلك المدة (وله) وكاه

ما قبله مع ذلك بما وقد ترك على احدا رها فغير من الحكم ان يفعل ما تركه وقد تقدم هذا وما بعده
من الصور التي ليست بحكم (النوع العاشر) من التصرفات ذوات النوايا في الاحكام ونصب الكتاب
والقسام والمترجين والمقومين وأمناء الحكم للايتام واقامة الخجوب والوزعة ونصب الامناء في أموال الغياب
والجائين فهذا وما أشبهه ليس بحكم في هذه المواطن وغير من الحكم نقض ذلك وتبديله بالطرق الشرعية
لا يجرى بالشبهة والغرض (النوع الحادي عشر) ما ثبتت المذات في الذوات الموجبة للتصرف في الأموال
كالترشيح والجرع عن المفسدين والجائين والمبذرين ونحو ذلك فليس ذلك بحكم يتعدى نقضه بل غيره أن
ينظر في تلك الامور متى ظهر له وتحتق عنده صدق ما تحتق عند الاول نقض ذلك وحكم اضره بطلاق من جبر
عليه ويحجم على من أطلقه الاول لانه اثبات صفة لا انشاء حكم (النوع الثاني عشر) من تصرفات الامة
الاطلاقات من بيت المال وتقدير مآذيرها في كل عمارة والاطلاقات من التي وأوانس في الجهاد
أو الاطلاقات من أموال الايتام التي تحت يد الحكم على مصالح الايتام والاطلاقات في الارزاق لاقضاة
والعلماء وأئمة الامة والقسام وأرباب البيوت والصالحين والاطلاقات لاجناد وغيرهم وهذا كله
ليس بحكم ولا غيره اذا رفع اليه أن ينظر بما يراه من الطرق الشرعية (النوع الثالث عشر) اتخاذ
الامية من الاراضي المشتركة بين عامة المسلمين ترى فيها بل الصدقة وغيرها كالفعل عمر بن الخطاب رضي الله
عنه ثم سدا ليس بحكم ولا غيره بمسألة ان يطل ذلك الحى ويفعل في تلك الاراضي ما تقتضيه الصلوة الشرعية
(النوع الرابع عشر) تأمير الاسراء على الجيوش والسرايا ليس بحكم فعدوهم الامانة رضى الله عنهم
على رد جيش أسامة وكان النبي صلى الله عليه وسلم بجوزهم وموسى فنهذه أبو بكر رضى الله عنه لما ظهر له
ان تم فيه هو المصلحة لان تنفيذها في موت النبي صلى الله عليه وسلم يدل على اجتماع كلمة المسلمين وقوله سم
على ما كانوا عليه واهتمامهم بالجيوش والسرايا فنهذه لنعته ونقضه (النوع الخامس عشر) تعيين أحد
المصالح في حقو الخماريين وذلك التعيين ليس بحكم فلورفع غيره ممن يرى بالغيره الملقا قول التنفيذ رأت
المصلحة في تعيين غيره ما يراه الاول كان ذلك لان تعيين الاول ليس بحكم (النوع السادس عشر)
تعيين مفد أو التعزير ان اذ ارفع الى غير ذلك الحماكم قبل التنفيذ فرائى خلاف ذلك له تيسر مقداره
وابطال الاول لانه ليس بحكم ترى بل اجتهاد في سببها والحناية فادله لاثاني انه يقتضى ذلك حكمها
براهوه في اختلاف تعيين الاسارى لارزحوا لانها مسألة خلاف بين العلماء فقال به عنهم ان الاسارى
يقتلون قتلهم وذهبوا ذهب الشافعي وبالكسار الاسترقاق أو غيرهما الجزية فاذا اختار أحدهما فهو
حكم منه بالذي اختاره وهو انشاء حكم في محتاتف فيه وكذلك كل حصة من المصالح التي يختار فيها

بالبيع نسيئة فباعه بالنقد جاز (ادا) قال الموكيل ببيع هذا العبد في السوق فباعه في داره لم يملك البيع
بذلك لان هذا التعيد في غير مبيع فباعه في السوق فباعه في داره لم يملك البيع (نوع في النزل) الموكيل اذا عزل وكيله وهو حاضر
انزل وكذا لو كان غائبا فكتب اليه كتاب العمل فباعه الكتاب وعلم ما به ان عزل حتى لو عزل الموكيل ولم يعلم الوكيل بعزله فهو على ركاله وأدبره
باترى جميع الاحكام حتى يملكه العزل (الوكيل) لو عزل نفسه بدون علم الموكيل لا يصح له ان يبيع بغيره الا بالشافعي رحمه الله تعالى (وفي الذخيرة) رطل
الى كالة بموت الموكل وجنونه مباحا وارثا وموفاة بدار الحرب (وقد) اختلف ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في ذلك وفي المطالب فقار
أبو يوسف رحمه الله تعالى به لان بيعه الصوم وعنه أكثر من يوم واحد لانه يستند به الصلوات الخمس (وعنده) محمد رحمه الله تعالى في كل واحد من
لأن استمراره ولا مع اختلافه في آية استقامته لا يفسد به ببيع العبادات كالمسألة في الموم والركاء اما ما دون ذلك في البيع ويجوز

يقدر على تسليمه ذلك له الطالب ادفع الى مالي المستقول عنه حتى تبرأ من الكفالة فان أراد أن يؤديه على وجه يكون له حق الرجوع على
المطالب فالحيلة في ذلك ان يدفع الدين الى الطالب ويهب الطالب ماله على المطالب اليه ويؤجله بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون
له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه الحيلة تكون متطلوفا ولو أدى بشرط ان لا يرجع عليه لا يجوز (وفي البرازي) رجلا في سفينة
معه امتاع وثقات السفينة فقال أحدهما لصاحبه ألق مناعك على ان يكون متاعا بي وبفك أنصافا قال محمد رحمه الله تعالى هذا فاسد
وصحى لما لك المتاع نصيب فبما متاعه (رحل) قضى دين غم يربغير أمره جاز فلو انقضى بوجه من الوجوه يعود الى ملك قاضي الدين لانه متطلوفا
ولو قضى بأمره يعود الى ملك من عليه الدين وعليه القضيته (وفي القنية) رجل طلب دينه من (٢٩) المدين فاعطاه مقدار اسبعمائة

الحظطة ولم يدهه وما لم يقل
انهم من جهة الدين فهو بيع
بالمال الذي رآه ان كانت قيمته
أقل من الدين فان كان
الدين بينهما معلوما يكون
بيعا في ذلك من الدين
والا فلا يبيع به وما أه
(٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤)
من الثلث ولا تجوز في
لا يمكن استأجره وفي حدود
راة قصاص (وادا) كقول
عن المشرك ترى باليمن حاز
وان كمل بالمبيع من المائع
لا يبيع (ودكر) في شرح
أدب الغني في العسائم الشاهد
وان ادعى الطالب على
المطالب حذاني فندفأ أو
دماية قصاص أو حراة
فيها قصاص يقال لي بينه
حارة وبالمال كيد الامر
المطالب فانه يبيع بالمطالب
على اهل الكفيل ثلاثة
أيام حتى يحضر شهيد عند
أي يوسف وهو قول حماد
وقال أبو حنيفة رحمه الله
ادعى لا يبيع به ان ادعى
كفيل جاز (واجمعوا) ان

كلها يشترط الحكم بالعصاة والحكم بالمو
(فصل في الفرق بين النكاح والحكم المتداول في التسجيلات) وهي مراتب في القوة والضعف فأعلاها
ليسجل بثوته والحكم بعصته أي يعمد ذلك العقد وثقا كان أو يبد أو غيرهما قال البلقي في حد الحكم
بالعصاة شريطة من قضاة من له ذلك في أمر قابل لقضاء ثبت عند وجوده براءة راعاه المالك ثم إن ذلك
الامر مدر من أهله في حمله على وجهه المعتبر عند ذلك شرعا فلو كان من قصاص يجرح الشون فاس بحكم
في قول وبن أي الكلام على قولنا من له ذلك يدل فيه الامام وفوايه الذير اهم ذلك الذي لا يعمد خبر الاموال
وحاكم أهل البي اذ لا يستعمل دماء أهل العدل والكارحكم الكفرة والحكم وقولنا قابل لقضائه يخرج
بما لا يبيع بل انضمام من عبادة مجردة وما لم يكن نسب الرام كالمسلم على المعسر ريع ذلك الى الحاكم بالدين
المرجل والسدير والاستيلاء وما قبل في القضاة كمن لا يقبل الا لزاما وقولنا ثبت عند وجوده بيمين الشون
بالبيعة الكاملة والشاهد واليمين قد قوموا بالقرار وبعلم القاضي عند الحنفية والشافعية وباليمين
المردود بعد الكفر في المال المكتبة ونحوه الشاهدية أو ما نزل من ذلك مما أن ذكره ان شاء الله تعالى
ويطهم من قوله بجرده ان لا يتم في الحكم اليه وقوله شرعا المالك يمكن ثبوته بيمين منه أن جميع
الشروط لا بد من أن ثبت في الحكم بالبيعة فان من شرط الشرط ان لا يبيع ما لا يمكن ان يبيع منه دورا
على تباينه فلا يبيع المردود ويغفر على اجارة المرتجر لا يبيع المالك والمالك جارية وحسب
ارشامة لقابره بينه ولا يبيع وقف شي من ذلك ولا يبيعته ولا يملك أحد ان يبيع في الحكم بيمين البيع رفاق
الحكم بيمينه لان اسفاه غير المحمو رمة نذروا انما طلب ذلك في أن لا وارث له يبيع سوى القائم من أجل
طهورا سعة اق من شدة بذلته وهو لو ارث لان نذره وواع والامل دمه ما والدي يعمد على التمسك لان
بالحكم بالبيعة في الوقف ونحوه اثبات المالك والجارزة واكتفى واشهره بلاع من ماله وندم فان قيل
فان ترى الحكم في عقود الانكحة يطالبون الشهادة بيمينه او الروج بيمينه من روج وندم
ونحوه ما في الاموال الشهادة على نذره او بيمين من رهن وجارية تملكها بالالا طان الابن احرازها فان
الزوج لو وقع كانه شهو رانما لا يملك الشهادة بيمينه لانه كان الاطلاع عليه بحسب لان الرهن ونحوه وقولنا
ان ذلك مدر من أهله في حمله على وجهه المعتبر عند ذلك شرعا فلو كان من قصاص يجرح الشون فاس بحكم
الحكم في شرط الحكم بيمينه الشون ملك المال وهو ماله وأهله بيمينه في ذلك القاضي بدينه ان
كان شاهدا بيمينه الصيغة عند المال المكتبة ما تروى في مواضع من رددة فاذا رقع المالك بيمينه
وعمرح بيمينه لان أي مانع من أول النص في قوله أي بيمينه ذلك العقد وقضا كل أربعة بلا يبيع

(٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)
في انذره والظاهر والله تعالى كما الزايم بغير السكار من اليد اذا قدمه الى القاضي فقال
الذي رده على بينة حاضرة وطلب به كسبلا لا يبيع على اعطائه الكفيل (وان) ادعى سرقة لا يبيع على اعطائه الكفيل في حق القضاة لانه خالص
دين الله تعالى لكن يبيع على اعطائه الكفيل ثلثة ايام بالمال المروق اذا ادعى المروق ومنه قبله المال الذي سرده (وكل) أي بيمينه
التمريض مثل الطريفة البعد أو الحردية ثم المارئة يبيع فيها الا بر رجوع الطالب الى بينة حاضرة فتدلى منه كذا لانه يبيع على اعطائه
الكفيل ثلثة ايام لان العز يزني الجدة يسقط بعطوه ويستخاف به من أهله فيسهل ان يسلم مع الرمال بيمينه بالمطالب على اعطائه
الكفيل بيمينه كالأموال (الكفيل) بالعهود بالاله والمخلص انما هو في حقه من الله تعالى (وتالا) بيمينه بالمطالب وبالدراة تروى
الا تعاق (رجع) الى المالك لانه لا يبيع به ان ادعى كفيل جاز (واجمعوا) ان

والأصل في ذلك أن الكفيل لا يمس (وعن) محمد بن عيسى قال لما قال مالك بن أنس في رجل قال لغيره كفيلك فقلت له
 ما كفيلك قال كفيلك من يدينك إذا قبضت عليه هذا معنى كلام الناس (أنهم) يوافقون غداً غداً ما كفيلك من يدينك
 لك من الكفيل مات الكفيل قبل الأجل ان لم يورثه قبل الأجل أو المكفول سلم نفسه عن جهة الكفيل قبل الأجل (وفي)
 القنية أبو الليث رحمه الله تعالى أنما يصح تسمية الكفيل إذا كانت الكفالة بأمر المكفول له والأفلا (كفل) بنفسه على أنه متى طال له
 إليه فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطالب وطالبه بالتسليم وعجز لا يلزم المال لأن المطالب بالتسليم بعد الموت لا يصح فإذا لم يصح المطالب يتم تحقيق
 الجزاء الموجب لزوم المال (٥٠) فلا يجب إليه أشير في البرزى (كفل) بنفسه على أن المكفول عنه إذا غاب فالمال عليه فغاب المكفول عنه

ثم رجع وصلى إلى الدائن
 لا يبرأ لأن المال بحول
 للمشرط لزم فلا يبرأ الأبداء
 أو الأبراء (وكذا) إذا قال
 الكفيل إذا غاب عنك ولم
 أو أفك به فأناض من المال
 الذي عليه (أما) إذا قال ان
 غاب فلم أفك به فأناض من
 ما عليه فان هذا على
 أن يوافق به بعد القنية
 (وعن) محمد بن عيسى الله
 تعالى أن لم يدفع لك
 مديونك مالك ولم يقبضه
 فهو على أن الطالب تقاضى
 المطالب فقال المديون
 لا دفعه أولاً فقبضه وجب
 على الكفيل الساعية
 (ودنه) أيضاً لم يملك
 المديون دينك فأناض من
 أنما يحقق الشرط إذا تقاضاه
 ولم يعطه (وكذا) إذا مات
 المطالب بلا أداء (وفي)
 الفتاوى أن تقاضيت ولم
 يعطك فأناض من ومات قبل
 أن يتقاضاه وبه عليه بطل
 الضمان (ولو) قال بعد
 التقاضى أنا أعطيك فان أعطاه مكانه أو ذهب به إلى السوق أو نزل وأعطاه جاز فان طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل (أقر) بموجب
 بالكفالة بالنفس أو ثبت بالبينة عند الحاكم قال الخصاص لا يجب فيه ما أول مرة (وفي) ظاهر الرواية كذلك في الإقرار أمامي بالبينة يجب به
 ولو كان أول مرة (غاب) المكفول ان علم مكانه أوله خرجت فهو موفى في كل حين إلى مكان أمهل الحاكم الكفيل إلى أن يذهب إليه ويأتي به إذا أراد
 الكفيل الذهاب وان أبي حنيفة حتى يحضره وان لم يعلم مكانه وانفق عليه لا يجب ويحتمل ذلك كونه (وفي الخزانة) يحضر الحاكم على تسليم
 المكفول به إلى الطالب ويملك الكفيل ولا يجب به على إعطاء الكفيل (فان) قال لا علم لي بمكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقطت
 المطالبة ولا يجب حتى يظهر عجزه ولا يحلفه (كفل) على أنه بالخيار إلى عشرة أيام أو أكثر صرح ذكره البرزى (وفي القنية) الكفيل بأمر
 الأصل أدى المال إلى الدائن بعدما أدى الأصل ولم يعلم به لا يرجع على الأصل (إذا) غاب المكفول عنه فإذا انقضى ان يلزم الكفيل حتى يحضره

التي نقضها بجهاد من له ان كان في محل مختلف فيه اختلافاً قارباً لا ينقض فيه قضاء القاضي ولم يبين بناؤه على
 سبب باطل وقد عارض هذه اللفظة أعني الحكم بالصحة الفساد من جهة تبين عدم الملك أو شرط آخر فلا ينافي
 ذلك ما قصده فإذا تبين بطلان الحكم لقوات من نقض ذلك القاضي نفسه أو غيره لان الحال الذي ظهر تبين
 أنه في محل الحكم لا في الحكم ومن الألفاظ المتعارفة في التسهيل ليسجل بشوته وصحته قال الشيخ تقي الدين
 كثيراً ما يكتب هذه اللفظة في التسهيلات فيجعل عود الضمير في صحة على الثبوت فيراجع فيه الحاكم
 ولا يكون مرجحاً فان صيرت المراجعة فهو محمول على الحكم بصحة التصرف كولو صرح به لانه المتعارف
 ومعنى صحته كونه بحيث ترتب آثاره عليه ومعنى حكم القاضي بذلك الزام لكل أحد فإذا كان في محل مختلف
 فيه نفذ وصار في حكم الظاهر كالمجموع عليه ومن شرط هذا الحكم ثبوت الملك والحيازة وأهلية التصرف كما
 تقدم في اللفظ الأول وصحة الصيغة على ما تقدم بيانه فكل ما كان مختلفاً فيه وعرفه القاضي وحكم به مع علمه
 بالخلاف ارتفع أثر ذلك الخلاف بالنسبة إلى الواقعة فهي صحة مطلقة في نفس الامر بحسب ما ذكرنا من رفع
 الخلاف وقد عارض لها الفساد (ومن ألفاظ الحكم) لا سجل بشوته والحكم بموجبيه وهذا من الألفاظ
 المتعارفة التي غابت في هذا الزمان وهذه اللفظة أحط رتبة من الحكم بالصحة لان الحكم بالصحة يدعى ثلاثة
 أشياء أهلية التصرف وصحة صيغته وكون تصرفه في محله ولذلك اشترط فيه ثبوت الملك والحيازة والحكم
 بالموجب يدعى شيئين وهما أهلية التصرف وصحة صيغته فيحكم بموجبيه وهو مقتضاها لان مقتضاها
 وهو وجه ذلك وكأنه حكم بصحة تلك الصيغة الصادرة من ذلك الشخص فلا يتعارض اليه نقض من ذلك الوجه
 وليس لحاكم آخر يرى خلاف ذلك نقض ولا ينتقض إلا أن يبين عدم الملك فيكون نقضه كنقض الحكم
 بالصحة (تنبيه) وانما جاز الحكم بالموجب في شيء من كتب المذاهب الأربعة كتب أصحابنا وقد تعرض
 الشيخ العلامة سراج الدين البلقيني لبيان هذه اللفظة فقال ما يخصه الحكم بالموجب هو قضاء المتولي
 بأمر ثبت عنده بالالزام بما يترتب على ذلك الامر خاصاً أو عاماً على الوجه المعتبر عنده في ذلك شرعاً إذ كره
 القضاء يخرج به الثبوت فانه ليس بحكم مسند بهض أئمتنا الحنفية كما سيأتي ويفهم من قوائم المتولي
 الامام ونوابه الذين اهتم ذلك على ما تقدم بيانه في حكم الحكم بالصحة ويجرى في قوله ثبت عنده ما تقدم في حكم
 الحكم بالصحة في معنى ذلك وقوله بالالزام إلى آخره يعني بالالزام بذلك الامر الذي ثبت عنده وهو صدور الصيغة
 في ذلك فالحكم يتوجه إلى الالزام بذلك الشيء الخاص لا مطلقاً كما تقدم بيانه ومن ههنا يظهر بين الحكم
 بالصحة والحكم بالموجب فرق (الأول) أن الحكم بالصحة منصب إلى نفاذ العقد الصادر من بيع أو وقف

بموجب
 بالالكفالة بالنفس أو ثبت بالبينة عند الحاكم قال الخصاص لا يجب فيه ما أول مرة (وفي) ظاهر الرواية كذلك في الإقرار أمامي بالبينة يجب به
 ولو كان أول مرة (غاب) المكفول ان علم مكانه أوله خرجت فهو موفى في كل حين إلى مكان أمهل الحاكم الكفيل إلى أن يذهب إليه ويأتي به إذا أراد
 الكفيل الذهاب وان أبي حنيفة حتى يحضره وان لم يعلم مكانه وانفق عليه لا يجب ويحتمل ذلك كونه (وفي الخزانة) يحضر الحاكم على تسليم
 المكفول به إلى الطالب ويملك الكفيل ولا يجب به على إعطاء الكفيل (فان) قال لا علم لي بمكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقطت
 المطالبة ولا يجب حتى يظهر عجزه ولا يحلفه (كفل) على أنه بالخيار إلى عشرة أيام أو أكثر صرح ذكره البرزى (وفي القنية) الكفيل بأمر
 الأصل أدى المال إلى الدائن بعدما أدى الأصل ولم يعلم به لا يرجع على الأصل (إذا) غاب المكفول عنه فإذا انقضى ان يلزم الكفيل حتى يحضره

والحيلة في دفعه ان يدعى الكفيل عليه ان يحصل ثوب غيبه لا يدرى مكانه فيمن لم يضعه فان اقام يثبته على ذلك ثم دفع منه الخسومة (ولي المتبوع) لو قال اما من ان على ان ادلك عليه او اوتفك عليه لا يكون ذلك كفالة (وفي المتن) يكون كفلا وعلى هذا معاملة الناس (وفي) ايضا اذ مات الرجل وطلبه دون ولم يترك شيئا فتكفل منه رجل لا علم له به الكفيل له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وسواء كان ذلك الرجل الذي تكفل لا غرماء له او اجنيته لم تصح عنده وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تصح ويلزمه جميع ما تكفل به وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى (ولو) تبرع به انسان يصح بالاجماع (وكذلك) لو كان به كفيل يرقى كذلك بالاجماع اهـ (فروع في التسليم) * (سلمه) الى الى الطالب برئ قبل الطالب أولا كن وضع الدين بين يديه يبرأ قبل أولا (شرط) المواقف في المسجد (٥١) فوفاه في السوق أو في مجالس

الحكم فرفعه في السوق
يبرأ عند الاثني الثلاثة أبي
حنيفة وصاحبيه رحمه
الله أجمعين (قال) السرخسي
كان هذا في ذلك الزمان اما
في زماننا لو شرط الخامس
وسلم في السوق لا يبرأ بل عليه
الفساد ادلائعان - سلم
الاحضار الى باب الحاكم
راي مذهب الامام زفر رحمه
الله وعليه النووي (ولي
الجريد) شرط تسامحه في
جلس الحاكم ان سلمه في
الامر في مكان يقدرد عليه
الحاكم به يرى وان كان
في برية لا يبرأ (وان) شرط
ان يسلم في مصر كذا فله في
مصر آخر يرى في أبي حنيفة
رحم الله تعالى (وهو) محمد
رحم الله تعالى لا يبرأ (ولو)
سلمه في السواد أو في مصر
لا قامى فيه بنت لا يبرأ
قراهم (شرط) تسلمه عند
الامير سلمه عند القاضي
أو عزل ذلك الامر يرفعه
عند أمير قاه مكانه جاز (ولي)
سلمه اليه رسول الكفيل أو

عمر جب ماصد منه ولا يستدعي ثبوت انه مالك مثالا الى حين البيع أو الوقف رابطة ما تقدم فيما يبرئ
الحكم بالهبة وهذا ماله الى البائع أو الوافد اذا حكم عليه القاضي بوجوب ماصد منه وهذا غير سالم من
الاعتراض وسبب ان ما يرد عليه (الثاني) ان امة الصادر اذا كان صحها مائة فوقع الخلاف في
وجهه فالحكم بالهبة فيه لا يمنع من العمل بوجبه عند الذي حكم بالهبة ولو حكم في الاول بالوجوب استنع
العمل بوجبه عند الحاكم الثاني من ذلك التذبير صحيح باتفاق وهو جبه اذا كان تذيير مطلقا عند
المدة فيمنع البيع فلو حكم منفي بهبة التذبير المار كولو لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى في بيع المبر
ولو حكم القاضي بوجوب التذبير استنع البيع الا عدم من يرى بقض الحاكم المد كولو لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند
وهذا التمسك بمراد آخر (الثالث) ان كاد دوى كان المملوك فيه الزام الذي عليه مما قرره
أو ناهى عنه البيئة فان الحكم بوجبه في الزام هو الحكم بالوجوب ولا يكون بالهبة ولكن ينعين الحكم
بالوجوب الحكم بوجبه الاقرار وكذا الحكم بحس المديان حكم بالوجوب ولا ينعين الحكم بالهبة (الرابع)
ان الحكم على الراني بوجبه زياه وعلى السارق بوجبه سرقة فانه يدخله الحكم بالوجوب ولا يدخله الحكم
ما بهبة وهو المحس اذا كان من اتفاقه وطلب فيه الحكم بالهبة بطريقه فانه يحكم به بالهبة ويكون
الحكم بالوجوب واطال ما ذكرنا منه بماله حكم بوجبه في المسائل في هذا ما يطيب في التذليل (الخامس)
ان الحكم بوجبه في الحكم المختلف به يكون ماله في المرافعة وذلك عند المخالف الذي يبرأ الذي
المختلف فيه فالحكم بوجبه في الحكم المختلف به يكون ماله في المرافعة بالهبة فيكون حكم بالالزام بذلك
الشيء المحكوم به فيجوز ذلك من المرافعة ولا يجوز من المخالف لانه اذا حكم بذلك الشيء من غير تعرض
للحكم الاول في هذا الحكم الثاني وذلك لا يجوز من المخالف (تنبيه) قوله لا يبرأ حكم هذا الفيلسافه
بعضهم لان التنفيذ عند ليس وان شاء حكم الا ان يتشبه به كجاءه - انما ذكر في ذلك (السادس)
لارتفاع النيابة الى الحاكم شافعي وتزاد على ربه فتعني الخالف في حكمه كما كان حكمه بالالزام
لا بهبة الخالف والخالف في وقوعه لا حكم بوجبه وكذا كل عين والزام في الالزام لانه لا يحكم به بالالزام
وهو وجوب الحجة الثانية ولا يحكم فيه بالهبة (السابع) الحكم من وجوب البيع بعد ثبوت ملك البائع
دانه من أهل التصرف لم يكن ذلك حكم بوجبه البيع ولكن يكون بوجبه قبض المثل في حكمه بالملك لان وجوب
البيع اذا سدد بعد القبض حصول الملك على ما هو مقرر في باب فوفيه البيع وعلى هذا فلو عرف الحاكم
فما اذا بيع وصح حصول قبض المشتري أو ساد البيع ومات المبيع - سلمه وطالب المشتري من التماسي الحكم
بالملك أو بوجبه ما جرى فانه يحكم به بذلك أعني بالوجوب ولا يحكم به بالهبة أعني بوجبه البيع ولا يصح القبض

وكيله أو الكفيل نفسه عن كماله المطلوب مار (صمن) وهو رجل وجب في السجن فسلم لا يبرأ (واي) صمن وهو مجبوس فسلمه فيه يبرأ (ولو)
الحناني ثم ليس تانيا دفعه اليه وان كان الجبس الثاني من أمر التماسي بوجبه صمن وان كان من أمور السلاطون ونحوها لا (صمن)
الطالب المطالب ثم طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبه قال - رحمه الله تعالى يبرأ (ولو) قال المطالب دفعته اليك في كفاية
فلان وهو في حبه يبرأ (الكفاية) ما نفس قوبث بان مات الكفيل له (وان) سلمه المكنول عنه نفسه ولم يقل عن كفاية فلا لا يبرأ
الكفيل (وعن) محمد رحمه الله تعالى جيب الكفيل بالهبة يبرأ ثم ان الطالب تاسم الكفيل في طامه فخرج القاضي لاجله من
الجلس فقال الكفيل دفعته اليك التي وررول القامي وهو مخرج عنه برسول القاصر لا يبرأ (ولو) قال وررول القامي وهو يتناسم
فدفعه اليك يبرأ (ولو) بان المطالب بوجبه سلمه فخرج القامي الذي تناسم معه بوجبه الكفيل على - سلمه واحد امره الجلة والبراري

(أورع في بيان أسكاف الحوالة) • هذه الحوالة تسمى على قبول الحوالة والمحال عليه (ولا) تُعج الحوالة في حجية الحوالة في قول أبي حنيفة
 ومحمد ورواهما الله تعالى كفى الكفالة إلا أن يقبل رجل الحوالة عن الغائب (ولا) يشترط حصر الحوالة عليه لصحة الحوالة حتى لو أسأله على وجه
 غائب ثم علم الغائب بما قبل من الحوالة (وكذا) لا يشترط حضرة المحيل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على فلان ألف درهم فأخبر
 بهما على فرعى الطالب بذلك وأجاز صحته الحوالة وليس له الرجوع بعد ذلك (ولو) قال رجل للمدينون إن فلان من أولادك ألف درهم
 فأحل لهم على فقال المدينون أحلت ثم باغ الطالب فأجاز لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد ورواهما الله تعالى (واختلاف) المذهب في أن الحوالة
 من من ذمة إلى ذمة أو نقل المطالبة بعد (٥٢) البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطالبة والاختلاف بين أبي يوسف ومحمد في ذلك

لانه لم يقع في الاصل قبضا صحيحا (الثامن) يتصور الفرق بينهما في بعض صور القبض عند الشاعية وفي
 قبض المتلف في صحة وفساده كما اذا اذن البائع له سئري أن يكيل ما اشتراه مكيلا ففعل فان في صحة القبض
 وجهين عند الشاعية أحدهما انه لا يصح قال الشيخ سراج الدين البلقيني «لو اشترى قهارة ثلاثين طابيه
 الذكل وكان البائع قد اشتراه مكيلا وهو في مكيل البائع فهل يعني ذلك عن القبض بدو وجهان راجح جمع
 الأصحاب أنه يكفي به وظاهر نص الشافعي عدم الاكتفاء حتى يجري فيه الصاعان وهو مذهب أبي حنيفة
 وصي الله عنه من أصاب في الجامع والمحيطا ومذهب مالك بن نواز ذلك كرهه اللخمي في التبصرة في السلم
 الثاني ما اقره جماعة في مذهب الشافعي وارتفعت قضية من هاتين أعني هذه المسئلة والتي قبلها الحكم
 شافعي مثلا حكم بعمه تصرف المشتري الاصرف الذي يصح له تدفيعه الا بعد صحة القبض فان ذلك يقتضي
 الحكم بعمه القبض ولو حكم بعمه التمس مارية صح ولو حكم بعمه القبض على مذهب الأصحاب
 فلا خلاف انك قال الاذن من المالك في القبض ويقولون حكمت بوجوب القبض في ذلك على
 بوجوب نقدن ما كان قد اذناكم ان القبض ليس بصحيح ومعه انه يستقر به عقد البيع كاجوز
 به الامام الشافعي وغيره وهو واحد الوحدون كانا الحكم بوجوب القبض - تدفيعه قضايا - فقرار البيع به - هذا
 القبض (الناج) ان الحكم بالوجه - ينه من أشياء لا ينص عليها الحكم بالعمه فيها الحكم بالزمام بمجرد العقد
 اذ اصدرا الحكم بذلك بانه ان استقر والمالك اذ كان كذا في البيع أعني ان رد العقد بالبيع لم يمنع ذلك
 اثبات خيار المجلس ولا يصح المتعاذ به أو أحد - سبب ذلك الحكم لان الحكم الصحيح بجماع ذلك فاما لو
 حكم الحنفى أو المالكي بوجوب البيع والالزام فتمت ادانته بجمع على الحكم الشافعي فيمكن المتعاذ به من
 أو أحد منهما من البيع بخيار المجلس وليس له المتعاذ به ولا أحد - سبب الادانته بذلك لان ذلك يؤدي الى
 بعض حكم الحكم في المحل الذي حكم به وهو لا يجاب وهو اذا لم يضر الى أن بعض القضاة ينفي خيار
 المجلس فاما ادانته بالوجه - ذلك انما هو في حيزه بالقرض فانه يدخله الحكم بالصحة او بفساده فانه
 ويدانته الحكم بالوجه بغيره - تدفيعه الى الحكم بوجوبه بالوجه بوجوبه من صفته ان
 القرض ذلك بالقبض بانه لا يضر له المال - تدفيعه الى الحكم بوجوبه بالوجه بوجوبه من صفته ان
 القرض لم يجمع على المقرض الرجوع في القام عد قاض - تدفيعه الى الحكم بوجوبه بالوجه بوجوبه من صفته ان
 اذ هو مريض يجمع ويجمع الرجوع - تدفيعه الى الحكم بوجوبه بالوجه بوجوبه من صفته ان
 بالوجه بالالزام يقتضي بفساده ان يجمع على المقرض الرجوع في القام عد قاض - تدفيعه الى الحكم بوجوبه بالوجه بوجوبه من صفته ان
 بوجوب انقرض عند الحكم الذي كرهه سراج الرجوع ومعه الردن فانه يدخله الحكم بالصحة والحكم

[illegible]

الموتال لب الجماله ال ال باسرا المحمل ر جمع على "ليل فان قال المحيل كان لي عالمكم بعد وف ولم يكن حصول السارة اقاربا بناو جب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

يسكن (وجه) الانبصار
أن المسمى عاب عنه
دهوى المدعى ان يعيب
دعوا، ألا يعيب أن أب
قلا يخلو ما ان يعيب
الجواب بالانذار أو بالانكار
فهو الذنب الاول والاني
ان لم يعيب أصلاً نهر السكون
وكل ذلك جائز عندنا (وقال)
السائي رحمه الله لا يجوز
الصلح مع الانكاد والكموت
(والمصلح) الفصولي جاء بأن
ينزل الفرضي أقر المدعي
عليه سره عنه في بائنه
على حق في دية الوالد المحي
على مسمى اية فقهه مع
(وطريقه) الصواب ان
يقول الفرضي صالح من
دعواه على كذا على ان
امره أو على مالي أو على
مالي، الله على فلا يلزم
كذا وأما ان الله قد ان
معه أو لا مع وطريق
الفضولي بالبدل ثم
على المصلح عاباً، ان كان
الصلح ماضياً كذا ذكر في
البرزوي (في الوفاء الجدي)

(فصل في ان ما يقع فيه الحكم بالحكم بالموجوب) وذلك في أمور (منها) انه لا ينقض الحكم
 بوجوبهما اذا صدر في حال الاجتهاد الى ينقض الحكم فيها وانما ينقض ذلك الحكم بالموجوب
 بالحكم بالصفة اعلم انه اذا شرط او نفا بالانتماء الى المحكوم عليه بذلك فيكفي لا يرد النقص على
 الحكم بالصفة لا يرد على ما يصدق منها اذا ثبتنا فاما اذا قلنا لا يجوز الجمع مع عدمه فافعال الشرط فيكون الحكم
 قد وقع مخالفاً والحكم المتناقض فيه غير الحكم بامر مختلف في نفسه فيسوغ لمن لا يرى الحكم بذلك ان ينقضه
 الا اذا حكم بما قبله بصفة الحكم الصادر بالوجوب كانه الحكم من يرى تسويج الحكم بالموجوب
 على الوجه المذكور فانه لا يتنزل بالنقض (ومنها) انه اذا رفع القامعي كتابكم يسوع في هذه المسألة فله
 قربت المسألة بينه وبين الحكم فيه أو بينه وبينه وان كان ذلك الحكم بالموجوب أو بالوجوب بحد لا ي
 يسمع البينة فانه لا يقبل الا اذا كان الساقط بينه وبينه اوج البينة بحيث تقبل في مثل الشهاد على الشاهد
 وهو مسافة السفر كذا قيل في الخبر بدو وغيره ومن العلماء من اجاز مناهة ذلك أيضاً بناء على انه
 حكم بهام البينة بوجه الامام الغرالي من الشافعي والارل مذهب مالاً أعني اشترانا المسألة المذكورة
 وسمايت في باب الشهادة في الشهاد لذلك من يدين ان شاء الله تعالى (ومنها) تنزيم الشهود الرايين
 بعد الحكم بالصفة أو بالوجوب في المواضع التي ثبت فيها التمرير (تبيينه) اذا كان الحكم بالموجوب
 مستوفياً لما يثبت في الحكم بالصفة كان أقوى لوجوده لا زام فيه من الحكم بالصفة

[illegible]

باطل (صريح) من دعوى الدين على دراهم رافعة فبطلت بطل الصلح يجوز لانه ان كان من اقراره فاعين من يدعى به هو ما وان
 كان عن انكاره ففي رزم المدعى كذلك وفي رزم المدعى عليه بطل المال لانه لا يثبت البطل بغيره لا يثبت شرط كفاي الصلح والعقود
 على مال (وان) وقع عن دراهم في القصة على دناير او كسه في شرط قبض البطل في المجلس لانه صرف (وان) وقع عن دناير في القصة على دناير
 اقل لا يثبت شرط قبض فيه لانه اسقاط بعض الحق واخذ الباقي (ويجوز) الاعتياض عن الاجل بين المكاتب والمولى حتى لو قال المولى لا بدنى في
 الاجل حتى ازيل في البطل او قال اسقط عني من بدل الكتابة كذا حتى اترك حتى في الاجل وانجل لك البطل مع (ولا) يجوز الاعتياض عن
 الاجل بين الحرين (ولا) يجوز بيع الدره بالدره بين المولى والمكاتب (الصلح) عن الشفعة (٥٥) باطل وبطل الشفعة به ولقيم الوقف

ان يصلح سارق النطن من
 أرض الوقف ان كان مقرا
 وان كان انما يملكه لاجل
 مخافة هتك السيرة ويصح
 ذلك لم يحز (ولو) العاهل
 ادعى على رجل حدودا
 وقف على كذا باز ذكر
 فصالحه المدعى عليه على
 مال لا يصح الصلح لان الصلح
 بمرأه الصلح وليس للمولى
 ولا به الصلح والاصل مال
 (ولو) دفع المولى شيئا الى
 المدعى عليه وان دار
 لا يسل الوقف بحز وان لم
 يكن به يده على ايات
 الوقف والموقوف عليه
 دل ذلك لا يجوز لانه ليس
 بهم والفصول لو دل
 ذلك يجوز لان الموقوف
 عليه فعل ذلك اياخذ الدار
 اما الموقوف لو دل ذلك من
 مال نفسه لا يستلحق
 الوقف بدفع المال ولا يرد
 الدار (ولو) اشترى دارا
 فاشترى دارا
 وجعل فيها دعوى دما
 الذي بي المعبود او رج

فقال وقد عرض في هذه الازمنة بحث في الحكم بالموجب وشعبه جماعة من لقيناهم وعاصرناهم
 وبحثنا معهم من اصحابنا وهو ان الموجب عندهم امر مهم يحتمل ان يكون الصلح ويحتمل ان يكون غيرهما
 وحكم القاضي ينبغي ان يعين فاذا لم يعين لا يصح ولا يرفع الخلاف من قاض يرى خلاف ذلك الى ذلك ويب
 شيئا يقسم له بل من قبضه ذلك لم يحز في مولى أبي حبيب: تقول أبو يوسف ومحمد يجوز فلو رفع ذلك الى قاض حتى
 وحكم فيه بالموجب فاذا لم يعين ما اراد فلا يصح ولا يرفع الخلاف ولا يمنع الحكم من قاض يرى خلاف ذلك
 ونقصوا بهذا اوقافا كثيرة واسكنا كثيرا ونعقد في ذلك بما ذكره أبو سعيد الهروي ولراعى عن
 الشافعي ومال اليه وهو ان ما يكتب على ظهور الكتب الحكومية وهو صريح وورده في الكتاب على فعلته قبول
 مثله والزمنا العمل بما ليس بحكم لا محتمل ان المراد تصحيح الكتاب وانبات الخطة قال والذي وقع عليه
 في كتاب أبي سعيد والزمنا العمل به بغيره ونحن نسلك ما يراه من اعدائه على الكتاب
 مع ما قاله لان مضمون الكتاب وجوبه ما هو من اقراره وان شاء وانه ليس بزور فذلك
 صواب الرأى انه ليس بحكم ونحن نوافقه في تلك المسئلة اذا اراد بهذه القصة هذا الذي اوافقنا فيه امراد
 الحكم اما اذا حكم بوجوب الاقرار او بوجوب الوقف فليس بوجبه الا كونه وتضافا وكون المقر به لازما
 وقول من قاله وجوبه يحتمل الصلة والفساد ممنوع فان اللفظ الصحيح بوجبه حكمه والافعال العاصد لا يوجب
 شيئا لم قد يكون لهذا يحتمل وجوبه فيجب على الحاكم ان يبين في حكمه ما اراده كما ذكره في مثال
 الهيئة بلان واجهام ذلك لا يجوز عند القدرة الا ان يخشى من ظالم ويحويه بدينه لا يحل شيويه
 والحكم بوجبه او مضونه ومراعاة العادة لصير في وجبه ومضونه على الكتاب كما تقدم في ذلك موافقه
 له فادعاهم ذلك من مراده عمل بمقتضاه بدور ذلك لا يعمل حكم القاضى الاعلى الى ان الرأى هو العمل
 التردد في موجب اللفظ الى الهيئة بل مجرد القول منها يكفي في الزرع وهو الملاءم لا يكفي حتى يكون الواجب
 مما يجاوز او منسل التبرع في رهن الطاعون هل يكون من المثلث او من رأس المال او ما أشبه ذلك وقال
 القاضي حكمت بوجبه ولم يبين فيما ينبغي ان لا يصح هذا الحكم ويحتمل ان حال يرجع الى مذهب
 القاضي فيجعل حكمه على ذلك ويبي منعه وهو ليس هذا بما ذكره به وكلامنا اذا حكم بوجوب رقب
 اربيع او اقراره ويحدها فهو حكم على العاقبة يقتضى قوله وعلى المترتبة يقتضى اقراره وليس لما حكم آخر
 يتضاه لانه لا يتضاءل لانه لا ينافى في نفسه الا جتهاد بالاجتهاد ومن الغلط الحكم ان يحكم بالثبوت وحقيقته
 حكم بتعديل البيئة رسمها وفاقدا عدم ادعاء ما حكم آخر الى العلم بها وجرار التفتيش في البلدان في
 تنفيذ الثبوت في البلاد من غير انة انه يحكم خلافه والشاذ به ما ذكره من كذا كذا ما ذكره من كذا

من بين أظهرهم للمسجد وهو جائر (الكامل) بالحق اذا صلح على مال لا يملكه لا يصح أخذ المال وهل هذا الحكم فيه
 روايتان (ولو) كان كلفا بالنفس والمال يصلح بشرط البراءة من الاثم قاله بالنفس يرى (وجعل) ادعى دارا صلح له على بيت منها او على
 قطعة من المجرز لا عند الانكار ولا عند الاقرار لان ما ترضى عينه وهو على دعواه في الباقي (والوجه) فيه أحد أمرين اما ان يرددهما
 في بدل الصلح به بغير ذلك وهو مضاف حقسه فيما بقي أو يلحق به كراهية الدعوى الباقى (واب) صانعه على دارا عرى أو على سائر
 لا تعلق دعواه بعد ذلك (ولو) كانت دعواه في الدار فصالح على بعض الدار أو على غيره به انت دعواه بخلاف العين (صالح) عن دس على
 عين ثم هلكت قبل التسليم فانه يعود الدار (ولو) صانعه من الدين على شيء ثم أقام الدار عليه لم يكن له فسخ الصلح (وسمى) ادعى على رجل ألفا
 للقيم ولا يملكه في الصلح بمائة ألف من الاثام كراهية رخصته عادلة ان يغيرها على الاضداد اذا اؤسدها بمائة رطل

كذلك القنية (وفي البرزاي) وجعل ادعى ديناً أو عيناً على آخر أو صالحاً على بدل أو كتاباً وثيقة الصلح وذ كراً فمما صالحاً من هذه الدعوى على كذا ولا يقبل له هذا المدعى على هذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة توجب من الوجوه ثم جاء المدعى يدعي عليه بعد الصلح دعوى أخرى بان كان المدعى مثلاً امرأة ادعت داراً وحرياً الحال كذا كراً ثم جاءت تطلب من المدعى عليه من المهر لا تسمع لان البراعة عن الدعوى ذ كرت مطلقاً ولا مانع من ان يدعى واحد او يصلح منه وعن جميع الدعاوى (واختار) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان الصلح بعد الانكار عن دعوى فاسدة لا يصح لار المدعى في وجهه ما اخذ به لا على ادعاء فلا بد من صحة الدعوى (وفي نظام الفقه) اخذ سارقاً في دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال فدفع له ان سارقاً ما لا على ان يكف (٥٦) منه يطل ويد المذلول الى السارق لان الحق ليس له (ولو) كان الصلح مع صاحب السرقة بريئاً

من الخصومة أخذ المال (وجعل) انهم لم يسرقوا وحسب فصالح ثم زعم ان الصلح كان خوفاً على نفسه ان كان في - اس الى الوالى تصح الدعوى لان العالين - الى ان حبس ظله ما وان كان في حبس القاضي لا تصح لان العالين على انه جابر بحق (العلم) السادس كتاب بيع المأسدة فممكن كل ما من المأسدة (ادعى) عليه انما فاسكو واعطاه نصفها ولم يقبل شيئاً ثم اراد المدعى بيعي الدائع - استرداده ذلك وان كان مكان النقود عرض لا يملك الاسترداد (فالحاصل) ان كل ما كان للمدعى يسهل الاحتياز لا يمكن من استرداد المدعى ما لم يذكر اعطاه الى او تدل عليه القريه - لان في زعم الذي انه اخذ حقه فكيف يكون له ما لا يتمكن الذي من اخذ حقه كعرض كان له ما لا يحاط (رجل) ادعى على آخر انما فاسكو

فان كان قال وتوسع بعض قضاة المالكية في هذا الزمان فعمد الى اوقاف وقفها واقفون واستمرت في أيديهم يصرفونها على حكم الوقف ثم بأيدي تظارها كذلك مدة مائة سنة أو أكثر فباطلها ووردها الى ملك ورثة الواقف ولم يلتفت الى البد المستمرة على حكم الوقف ولا الى سكوت الوارثين ووارثتهم عن المطالبة ومذهب المالكي في الجواز اذا طال المدة وامتناع الدعوى معروف وينبغي ان يستحضر ههنا وربما كانت تلك الاوقات قد ثبتت عندها كم ولكن لم يقل حكمت بحكمته فتعاقب في ابطالها اعدم الجواز لان الثبوت ليس بحكم وربما افترق بذلك الثبوت حكم ولكن لم يقل حكمت بحكمته فتعاقب بانه لا يمنع من الابطال الاحكام ما كم بحقه الوقف وانما ذكرهما قاعدة فاقول القاضي المعتبر حكمه تارة يقتصر على الثبوت وتارة يضيف اليه حكماً أو يذ كر الحكم مجردا ومن لوازمه ان يكون قد تقدم ثبوت في الحالة الاولى وهي ان يقتصر فتارة يضيف الثبوت الى السبب الذي نشأ عنه الحكم وتارة يضيف الثبوت الى الحكم نفسه فهما قسمان (القسم الاول) ان يضيفه الى السبب كاثبات جريان عقد الوقف أو البيع أو الهبة أو النكاح ويحويها هذا غالب ما يقع من الثبوت وتدين قول القاضي ثبتت عندي تمام البيعة هذه العقود أثبتت عندي الاقرار بها أو بالدين مثلاً فالبيعة والاقرار اسباب يبين الحكم بل لاثباته يعني انهما ما يثبتان لاثبات الحكم فحققة ثبوت قيام البيعة تزكيتها وقبولها وقد تردد الفقهاء في ان الثبوت حكم أو ليس بحكم والصحيح عند الشافعية والمالكية انه ليس بحكم وعند الحنفية انه حكم ولا يخفى في معنى كونه حكماً الا انه حكم بتعديل البيعة وقبولها وجريان ذلك الامر المشهود به وأما محمته اذ ازام بشئ فانه لا يوجب الا لزاماً بذ كر ذلك الشيخ راجح الدين وقال هدهو والحق قال الشيخ تقي الدين السبكي وقد يقال ان الثبوت يدل على الحكم بالصفة لانه ليس للقاضي ان يثبت باطلا لثبوت له عليه السلام اني لا أشهد على جرد والصحيح انه لا يدل على الحكم بالصفة لان الحكم قد ثبتت الشئ ثم يخفى كونه صحيحاً أو باطلا وقد ثبتت الشئ الباطل وقال القرافي انه قد ثبتت ما بهتة قد بطلانه ايتنا غيره فيه أما اثبات ما بهتة بطلانه لا لغرض الا بطلان ولا لينظر غيره فيه فلا ينبغي للمحكم ان يفعله ذلك قال السبكي والحق الصحيح ان الثبوت ليس حكماً بالثابت بل غاية ان يكون حكماً بثبوت به يعني بجريان العقد وصدره وسيأتي تحقيق ذلك في الفرق بين الثبوت والحكم وقد يقع في ألفاظ الحكم ليسجل ثبوتيه والحكم بما قامت به البيعة فان كانت مصدريه فهو كونه بقاء البيعة وان كانت موصولة وهو الظاهر فهو كاثبات جريان العقود المشهود به او جعل الثبوت حكماً فيما اذا كان الثابت هو العقود أقوى منه فيما اذا كان الثابت قيام البيعة وفي مثل قوله ثبت بما قامت به البيعة وقد يرجح أحدهما على الآخر والسبب ضعيف

وهو يثبت على شيء ثم مر من المدعى عليه على الابقاء أو الاراد لا يقبل (وان) ادعى عليه القضاة أو الابرار وصول (القسم) ثم مر من ادعى عليه ما قبل و رد بدل الصلح لان الصلح فداء العين والعين في الاولى كانت على المدعى عليه ففداه بالمال وفي الثانية على المدعى ففداه بالمال (رجلان) بينهما أخذ وعطاء وتبرع وقرض وتركه تصادفاً على ذلك ولم يرفقا المقدار ففداه على ما اتى الى أجل جاز لان فدا الصلح دليل على ان الحق أكثر وقد تبرع بالتأجيل فيما بقي كمن له على آخر درهم لا يبرطان مقدارها صلح على مائة (رجلان) اهما على رجل دين فأراد أحدهما ان يأخذ نصيبه على وجه لا يكون لتسريته فيها نصيب فالجواب فيه ان يبيع من المألو سكتهم في يديه ثلثه درهم ويسلمه اليه ثم يبرئ من نصيبه من الدين ويطلب بثلث الزبيب فيبته فلا يكون لشريكه ولا لغيره في هذه الدعوى وانما معنى الصلح على التجوز بدون الحق هو ان كان المصالح ابراراً غير ضار ولا يستوفى البعوض (ولا) يجوز

تعلق الصلح بالشرط ولا اضافته الى وقت بان قال اذا جاء غدا ففعلت كذا او ما ملكت ايمانك كذا لان تعليق التملك بالشرط
واضافته الى الوقت باطل ولان الصلح في الامكان ملحق بالبيع فكلاهما لا يجوز تعليق البيع بالشرط ولا اضافته الى الوقت فكذلك الصلح (ويجوز)
الصلح بين دعوى نكاح (وهو) على وجهين (أحدهما) ان يدعى رجل على امرأته نكاحا وهي تجحد فصالحته على مال حتى يترك الدعوى
جاء وكان في معنى الطلح لان الصلح يجب اعتباره بأقرب العقود اليه احتيالا لصحة ما أخذ المال على ترك البضع خلع فصار بذل المال منها في حق
المدعى في معنى الطلح بناء على زعمه والخلع باقظ البراءة صحيح وفي حقها الدفع الشغب والخصومة وتخليص النفس عن الوطء والحرام (وفي)
الهداية قالوا لا يحل له أخذ المال فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان بطلا في دعواه (وقال) (٥٧) صاحب النسخ هذا ليس بمختص بهذا

المقام بل هو عام في جميع
أنواع الصلح بدليل ما ذكر
في كتاب الاقراران من أقر
لغيره بمال والمقر له يعلم انه
كاذب في اقراره فانه لا يحل
له ذلك فيما بينه وبين
الله تعالى الا ان يسلمه بطيب
نفسه فيكون تملكه على
طريق الهبة (والثاني) ان
يدعى امرأة نكاحا على
رجل فصالحها على مال
لا يجوز لانه رشوة محضه
من غير خصوصية يلزمها
ردها كذا في المنبع (وفي)
الولواحي الخليفة اذا جعل
غيره ولي عهده بعد موته ثم
مات يحب على الناس ان
يعملوا به ويصبروا الى
خليفة كما فعل أبو بكر
الصادق رضي الله عنه
فانه فوض الامر في حياته
الى عمر رضي الله تعالى عنه
(وكذا) الموصى ان
يوصى الى غيره بعد موته
(الفصل السادس في
الاقرار) الاقرار هو اخبار
بحق لا حيلة وحكمه

(القسم الثاني) * ان يضيف الثبوت الى الحكم كقوله ثبت عندي ان هذه الدار وقف أو لك فلان أو ان
هذه المرأة زوجة فلان فهذا مل الحكم فلا يمكن التعرض لقضائه الا أن يتحقق ان مستنده جريان عقد
مختلف فيه كقول الخنفي ثبت عندي ان هذه زوجة فلان زوجت نفسها ونحو ذلك فثبتت بعود الخلاف في
أن الثبوت حكم أولو يقوى جريان الخلاف فيه فان قلنا انه حكم امتنع على حكم آخر اطاله وان قلنا انه
ليس بحكم لم يمتنع ومن يقول بنقض حكم القاضي بلاولى لم يمتنع عنده على الوجهين جميعا ولو لم يصرح
القاضي ببيان السبب وادعى مره على قوله ثبت عندي ان زوجته وعلم بينة أخرى ان مستنده تزويجها نفسها
فالظاهر أن الامر كذلك لكن العلم بذلك صعب لانه ان يكون جاء وليها بخلاف العقد بحضوره في ثبوت من
شهد عليه بالثبوت المطلق وتزويجها نفسها وان كان احدهما لا يبيد ايجاب الحاله الا ان يثبت بالثبوت حكم
والفاظ الحكم متعدد وقد تدم بعضها وسيأتي ذكر ما بقي ان شاء الله تعالى وحديث لا سبيل الى نقضه
باجتهاد مثله في حق كان في محل مختلف فيه اختلافا قريبا لا يقض قضاء القاضي ولم يكن بناء على سبب باطل
لم ينقض بحال والمقاوم ع به في ذلك اذا صرح بمصلحة ذلك التصرف هذا فيما اذا حكم بالصحة وان حكم
بالاوجب فقد تدم لم يافيه ومن أضاف الحكم ليسجل بثبوته والحكم بما ثبت عنده فان جملناه على الثبوت
فالحكم فيه كما تقدم في الحكم بالثبوت وان جملناه على الثابت عنده فهو ماض ولا يحكم به الا بطريق الحقيقة
بحكم شرعي من ايجاب أو منع أو اطلاق فاذا قال حكمت بان هذا باع أو وهب أو وقف ونحو ذلك فمما حكمت
بانه ثبت ذلك عندي فبرجع الى مائة دهم بالحكم بالثبوت ومن أضاف الحكم ليسجل بثبوته والحكم به
وكثيرا ما يوجد في سجلات المحاكم ليسجل بثبوته والحكم به والضمير يرجع الى مائة دهم على الاحتمالات
المتقدمة فهو غير خارج عنها ومن فوائد ذلك غير القائلين المتقدمين في أول الكلام على الحكم بالثبوت
وهو أنه هل يمتنع على حكم آخر نقضه بمعنى يرجع الى ذات تلك التصرفات انشاء كان أو اقرارا أو لا يمتنع
النقض فيه فصيح وهو أنه ان أطلق البيع أو نحوه أو ذكر صيغته أو شروعه وكيف وقع كما هو العادة
في الكتب فيمنع نقضه لانه حكم يوقع ذلك الانشاء والاقرار والفاظ الشرعية اذا أطلقت تحمل على
الصحة وانما قيدت بقولي بمعنى يرجع الى ذات ذلك التصرف احترازا من أن يقض لعدم أهلية الماقد
أو لعدم شرط محله حيث لا يطاق كما سنذكر في القسم الثاني وهو أن يحمل على التصرف المأمور وكما
هو الواقع في الكتب الحكمية والامر كذلك اذا قال ثبت عندي البيع أو الوصف ونحوه مما فانه انما يحمل
على الصحيح فاذا قال ليسجل بثبوته والحكم به فالمراد بالتصرف المشروح في الكتاب فقد يكون صحيحا مجمعا
عليه وقد يكون فاسدا مجمعا عليه وقد يكون مختلا فيه والقسم الثاني وهو كونه فاسدا مجمعا عليه ليس للقاضي

(٨ - معبر الحكم) ظهور المقر به لاثباته ابتداء فيصح الاقرار بالحر لله سلم حتى يؤمر بالنسليم اليه (ولا) يصح الاقرار
بالطلاق والعناق مكرها ولو كان انشاء يصح مع الاكره لان طلاق المكره واعتاقه واقعان عندنا (واستدل) بعض على كونه اعتبارا بمسائل
(منها) اذا أقر نصف داره مشاعا صح ولو كان تملك كالم يصح (ومنها) اذا أقرت بالزوجة صح ولو كان تملك كالم يصح الا بغير من الشهود (ومنها) اذا أقر
المريض بدين مستغرق بجميع ماله صح ولو كان تملك كالم يصح (ومنها) اذا أقر العبد المأدون لرجل بعين في يده صح ولو كان تملك كالم يصح (واستدل)
بعض على كونه تملك بمسائل (منها) اذا أقر لرجل فرد اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا بالصحة (ومنها) اذا أقر المريض لوارثه بدين لم يصح ولو
كان اخبارا بالصحة (ومنها) ان المالك الثابت بسبب الاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستلزمة حتى لا يملك المقر له معاليها ولو كان اخبارا بالمكانة
منه مونة عليه (وفي) النسخة بركة المحيط ادعى بيا في يد انسان انما لا يتم ان صاحب اليد أقر له به تصح هذه الدعوى عند البعض وعند طائفة المشايخ

لا يصح لأن الناس لا يقررون إلا بما لا يصح سبب الاستحقاق فإن الأقرار كاذب لا يثبت الاستحقاق المقر له وعند من يقول يصح ولو كلف بالفتوى على أنه لا يصح على الأقرار وإنما يصح على المال (قال) صاحب الفصول قلت على قول من يقول من المشايخ أنه غليل في الحال ينبغي أن يصح دعوى المال بسبب الأقرار وعلى قول من يقول أنه اخبار لا تصح (وأجمعوا) على أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقربه صاحب البدر تصح هذه الدعوى لأنه لم يجعل الأقرار سبب الوجوب (الجملة) من شرح الوفاة لابن خزيمة (وفي المنبج) ولا يصح أقرار العبي إلا إذا كان مأذونا بالتجارة فإن أقراره جائز بدين رجل أو ودعة أو عارية أو مضاربة أو غصب لأنه الحق بسبب الأذن بالبالغ لدلالة الأذن على عقوله ولا يصح أقراره بالمهر والجنابة والكفالة لأنها غير دائمة تحت (هـ) الأذن إذا تجارة مبادلة المال بالمال والنكاح مبادلة ما ليس بمال والكفالة تبرع من وجه فلم

تكن تجارة معاملة وكذلك المجنون لا يصح أقراره وكذلك العبد المجبور لا يصح أقراره بالمال وإن كان يصح بالحدود والقصاص لأن ذمته ضعفت بقرنه فانضمت اليها المالية الرقبة والكسب وهي ملك المولى فلا يصح أقراره عليه بخلاف العبد المأذون فإن أقراره بالدون وبما في يده يصح لأن المولى رضى بإسقاط حقه بالنسيئة عليه (والناظم) والمغنى عليه كالمجنون (وأقرار) السكران جائز بالحقوق كلها إلا بالحدود الخاصة والرد وتنفذ سائر التصرفات من السكران كما تنفذ من الصالح وسبب عثماني في فصل الطلاق إن شاء الله تعالى (وكما) يصح الأقرار بالعلوم يصح بالجهول بخلاف الجهالة في المقر له فإنه منسوخ صحة الأقرار بلا خلاف (وفي) الذخيرة جهالة المقر له أنما تمنع صحة الأقرار إذا كانت متفاحشة بأن قال

اثباته إلا إذا قصد إبطاله والقسم الثالث وهو كونه مختلفا فيه فلم يبرى صحته أن يثبت ويحكم بشبوته وبصحته على مذهبه فإن حكم بالهبة فلا ينقض وإن أثبت ثبوتنا بمجرد تفسيره نقضه في رواية وكذا إن حكم بالثبوت فليس لمن يرى فساده أن يثبت إلا لفرض إبطاله أو يتنظر غيره فيه كالوماتت شهود الكتاب فائتبه المالكى بالخط ليعتد فيه الشافعي قال وإذا رأينا كما أثبتته أو حكم بشبوته ولم نعلم قصده فيحمل على أنه لم يتضح له حكمه (فصل في الفرق بين الثبوت والحكم) * إن قلت ما الفرق بين الحكم والثبوت وهل الثبوت حكم أم لا وإذا قلنا بأن الثبوت حكم فهل هو عين الحكم أو يستلزمه ظاهر أو على التقديرين فهل ذلك عام في جميع صور الثبوت أم لا جوابه أن الثبوت هو قيام الحجية على ثبوت السبب عند الحاكم فإذا ثبت بالبيننة أن السبيد أعتق شقه صالة في عبدا وأن النكاح كان بغير ولي أو صدق فاسد أو أن الشريك باع حصته من أجنبي في مسئلة الشفعة أو أنما زوجة لاميت حتى ترض ونحو ذلك من ثبوت أسباب الحكم فإن بقيت عند الحاكم ريبه أو لم يثبت ولكن بقي عليه أن يسأل الحاصم هل له معان أو معارض ونحو ذلك فلا ينبغي أن يختلف في هذا أنه ليس بثبوت ولا حكم ولا وجود إلى ريبه أو لعدم الاعتذار وإن قامت الحجية على سبب الحكم أو انتفت الريبة وحصلت الشروط فهذا هو الثبوت فيجب أن يعتد أنه حكم فهذا معنى قول الفقهاء من أهل المذهب الصحيح أن الثبوت حكم يبرى في هذه الصورة الخاصة وليس ذلك في جميع صور الثبوت قال برهان الدين صاحب المحيط والصحيح أن قوله حكم أو قضيت ليس بشرط وهو له ثبت عندي يكفي وكذا إذا قال ظهر عندي أو صح عندي أو علمت فهذا حكم هو المختار وفي الكبرى لو قال ثبت عندي أن لهذا على هذا كذا قال بعض مشايخنا لا يكون حكما وقال بعضهم منهم القاضي أبو عامر المامري صاحب الهادي وشمس الأئمة الخواص بأنه حكم والفتوى عليه ولعله أن يكون في صورة خاصة كذا كرناؤذ كرفي فتاوى رشيد الدين قوله ثبت عندي حكم لكن الأولى أن يبين أن الثبوت بالبيننة أو بالأقرار لأن الحكم بالبيننة يخالف الحكم بالأقرار قال القرافي والقول الشاذ يرى أن حقيقة الحكم بغاية الحقيقة الثبوت ومع تغير الحقائق لا يمكن القول بحصول أحد المتغيرين عند حصول الآخر إلا أن يجزم باللازمة والضرورة غير وثوق به لاحتمال أن يكون عند حصول الآخر ريبا ما علمنا به اعتدوقه حتى يحصل اليقين بالتصريح بأنه حكم وهذا في الصور المتنازع فيها التي حكم الحاكم فيها بطريق الإنشاء وأما الصور المجمع عليها كثبوت اقامة في الاتلاف والقتل للقصاص وثبوت الدين عنده في الزمة وعقد القراض وثبوت السرقة للقطع فالثبوت الكامل في هذه الصور جميعها لا يستلزم إنشاء حكم من جهة الحاكم بل أحكام هذه الصور مقرر في الشريعة أجماعا وظهيرة الحكم في هذه الصور انما هو التثنية وسيأتي بيان معناه وأما فيما عدا هذا التثنية

هذا العبد لو أحد من الناس أما إذا لم تكن متفاحشة لا تمنع بأن قال هذا العبد لأحد هذين الرجلين (وقال) شمس الأئمة فالخاصة السرخسي رحمه الله تعالى الجهالة تمنع أيضا في هذه الصورة لأنه أقر بالجهول لوانه لا يفيد لأن فائدة الجبر على البيان وههنا لا يجبر على البيان (والاصح) أنه يصح لأنه يفي بدوافئته ومصل الحق إلى المستحق وطريق الوصول ثابت لأن ما لو اتفقا على أخذه فلهما حق الأخذ (فالخاصة) أن الأقرار بالجهول لا يصح إذا كانت الجهالة متفاحشة وإذا لم تكن متفاحشة يجوز والأقرار بالجهول يصح ما اتفقا عليه كان أو مجهولا (وأما) الأبراء عن الحقوق المجهولة يصح بهرض وبدونه (وفي المنبج) الأبراء عن الأعيان لا يصح ثم قال وفي السداد لو أبرأه عن ضمان العين وهي قائمة في يده مع الأبراء وسقط عنه الضمان عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يصح لأن الأبراء إسقاط الأعيان لا يهمل فالحق بالعدم وثبت العين بضمونه كما كان وإذا لم تكن ضمن (ويجوز) في يده إذا دعاها أو أخوانا أو غيرهم من التماس أن يؤمر بالدفع إلى المدعى إلى

ان يبرهن على التبراهنه وفي الاستحسان قبل ثلاثة ايام بعد الشك في حليته فان برهن والا حسم الى الله في (وهي) القياس والاستحسان
اذا ادعى المدعي الايقاع وبعده المدعي فلا بد من برهان المدعي عليه (وكان) الامام طهيري الدين يفتي فيها بالقياس (أقر) انه اقتضى من فلان
ألفا كانت له عليه فقال فلان لم يكن لك على شيء يضمن المقر بعد ما علق المقره على انه لم يكن له عليه شيء (قوله) عند دعوى المال عليه ما
قبضت منك بغير حق لا يكون اقرارا (ولو) قال دفعته الى أحسبك بأمرك اقرار بالقبض فلا يبرأ بل اثبات الامر بالايقاع والاتصال (ولو)
قال بأي سبب دفعته الى قالوا يكون اقرارا وفيه نظر (قدمه) قبل حلول الاجل الى الحاكم وطالبه به فله ان يحلف ما على اليوم شيء وهذا
الحلف لا يكون اقرارا بالمال المدعى به ويسمع ان يحلف بهذا الوجه ان لم يقصده ذهب (هـ) حقه (قال) الفقيه لا يثبت الى قول من

جعل اقرارا بوجوب المال
المؤجل (وكذلك) الكلام
اذا حلف الزوج عند انكاره
دعوى زوجته الصداق فان
المهور في زمانه وجبة بالعادة
(قلت) وهذا دليل على ان
الزوجة ليس لها مطالبة
زوجها بالمهر المؤخر بعد
قبضها المجهل ودخوله
بها الا بعد الفراق بموت
أو طلاق لان المؤخر وجب
عند فراقها والله سبحانه
وتعالى أعلم ولا بد من نقل
مخرج يعتمد عليه في ذلك
فيما أتم الطالب لا يحرم
بشيء في هذه المسئلة الا بعد
النقل الصريح والتأمل
الصحيح (ادعى) عليه مالا
فقال قبضته لكنه لم يلى
يؤمر بالرد اليه وينبغي ان
يكون على القياس
والاستحسان الذي ذكرناه
(رجل) قال لا تخاف
الالف التي على مالك أو فلة
عبدى فقال نعم أو قال غدا
أعطيكها أو أقره فاقبضها
أو زتها الا على وجه السخرية

فالحاكم والمفتي فيه سواء اذ ليس ههنا حكم استنباط صاحب الشرع فيه الحاكم أم لا البتة بل هذه أحكام
تتبع أساليبها كان ثم ما حكم أم لا ثم الذي يقف على الحاكم ان تنفيذ حكمه في الدين وشبهه
فلودفع المتاع القيمة والمدن الدين وسلم البائع المبيع استغنى عن منفعة ما حكم أو غيره وانما يحتاج الى
الحاكم في الصور المجمع عليها اذا كانت تفتقر الى نظر واجتهاد وتحرير أسباب كفسخ الانكحة اذا كان
تقوى بضها الناس يؤدي الى التهاجر والقتال كالحدود والتعازير مع أن التعازير من القسم الذي يقتصر الى
نظر واجتهاد في تقدير التزوير بقدر الجنابة والجاني والجنى عليه فظاهر أن الثبوت غير الحكم فطعا وقد
يستلزم الحكم وقد لا يستلزم وقد تكون الصورة قابلة للاستلزام الحكم وقد لا تكون قابلة كما تقدم بيانه
في صور الاجماع فان القول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ فطعا وانه يتعين تخصيص هذه العبارة
وتأويل كلام العلماء وحله على معنى صحيح وهو بين ان نصف * (فائدة) * يختلف في الحكم والثبوت هل
هما بمعنى واحد أو الثبوت غير الحكم والعجب أن الثبوت يوجد في العبادات والمواطن التي لا حكم فيها
بالضرورة اجماعا فثبت عند الحاكم هلال رمضان وهلال شوال وتثبت طهارة الماء ونجاسته
ويثبت عند الحاكم التحريم بين الزوجين بسبب الرضاع ويثبت الخليل بسبب العقد وليس في ذلك شيء
من الحكم راذا وجد الثبوت بدون الحكم كان أهم من الحكم والاعم من الشيء غيره بالضرورة ثم
الذي يفهم من الثبوت هو مفهوم من الحجة كاليمين وغيرها السائلة عن المطاعن فتى وجد شيء من ذلك فانه
يقال في عرف الاستعمال ثبت عند القاضي ذلك وعلى هذا التقدير يوجد الحكم بدون الثبوت أيضا
كالحكم بالاجتهاد كاعطاء أمير الجيش الامان للعدو وكذلك في قسم الجيش بين أهله يجتهد ويغفل أهل
الحاجة وكذا عقد الصلح بين المسلمين والكفار وتقدير نفقة الزوجة والاولاد وقد أقرت لذلك بابا يأتي
ان شاء الله فاذا ثبت هذا علم ان كل واحد أهم من الآخر من وجه وأخص من وجه ثم ثبوت الحجة مقابلة
للكلام النفساني الانشائي الذي هو الحكم كما تقدم بيانه في التعريف بحقيقة الحكم وثبت كونها غير بين
بالضرورة وان الثبوت هو موضوع الحجة والحكم انشاء كلام في النفس هو الزام أو اطلاق
* (فصل في معنى تنفيذ الحكم) * وهو على قسمين تنفيذ حكم نفسه وتنفيذ حكم غيره * فالاول معناه الزام
بالجبر وأخذ المال بيد القوة ودفعه لمستحقه وتخليص سائر الحقوق وايقاع الطلاق على من يجوز له ايقاعه
عليه ونحو ذلك فالنفي غير الثبوت والحكم فالثبوت هو الرتبة الاولى والحكم هو الرتبة الثانية والتنفيذ
هو الرتبة الثالثة وليس كل الحكم لهم قوة التنفيذ لا سيما الحاكم الضيف القدرة على الجبر ونهوي شيء
الزام ولا يحصل له تنفيذه لتعذر ذلك عليه فالحاكم من حيث هو حاكم ليس له الا انشاء أو ما قوة التنفيذ

أو قال خذها أو ارسل غدا من يقبضها أو يترتها أو لا أثرها لك اليوم أو لا تأخذها في اليوم أو حتى يدخل على مالي أو يترده على غلامي أو قال
لم فعل أو قال صا لحنى عنها أو قال لا أضيئها أو لا أعطيكها أو قال أحل غرامك على أو بعضهم أو من شئت منهم أو يحتملهم على أو قضاها فلان
عنى أو أرا تنبها أو أحتلها أو تصدق بها على أو قال مالك على المائة أو سوى مائة أو غير مائة أو قال أشهد وان له على ألف
درهم فانه اقرار في ذلك كله (ولو) ادعى عليه ألفا فقال لا أعطيكها أو قال مائة فلان على شيء فلا تخبره ان له على ألفا لا يكون اقرارا (ولو)
يبدأ بالنفي لكن قال لا تخبر فلان ان له على ألف درهم أو لا تعلمه يكون اقرارا (ومن) اصحابنا من قال الصحيح انه في الاخبار لا يكون اقرارا (ولو)
قال لا تشهدوا ان فلان على ألفا لا يكون اقرارا (وذكر) محمدرجه انما تعالى ان قوله لا تخبره اقرار ولا تشهد لا يكون اقرارا (وفي البرازي)
أشار الى أن قوله لا تخبره لا يكون اقرارا وقوله اخبره يكون اقرارا (قال) الكرخي الصحيح هذا والله أعلم وما ذكرنا قوله لا تخبره اقرارا خطأ

(قال) من شاع بطاراهو الصواب (وقال) في القية وهو الصحيح (وجعل) قال وجدت في كتابي ان فلان على ألف درهم أو على ألف درهم أو كتب بيدي
 انه على ألف درهم كاه باطل (واذا) قال البائع وجدت بخطي ان فلان على كذا لزمه ذلك (قال المرخصي) رحمه الله تعالى وكذا انما المراف
 والسهمار (فعلى) هذا لو قال للصكا اكتب خطا على فلان بألف درهم أو اكتب خطا يبيع هذه الدار بألف درهم من فلان أو اكتب
 لامرأتي صك الطلاق كان اقرارا بالمال والبيع والطلاق وحصل للكاتبة ان يشهد بما سمع سواء كتب أولا (قال) لا تحل عليك ألف فقال
 الآخر ولي عليك مثلها أو قال طلقت امرأتك فقال وأنت طلقت امرأتك أو قال أعنتت عبدك فقال وأنت أعنتت عبدك لا يكون قرارا في
 ظاهر الرواية (وروي) ابن سماعة عن (٦٠) محمد رحمه الله تعالى انه اقرار به يقني (ولو) جعلت زوجها في حل يبرأ عن المهر كالأبرأ ذرعه

من الدين الا اذا كان هناك ما يخصه (رجل) قال ابرأت جميع غسرماني لا يصح الا اذا نص على قوم مخصوصين (قال) الفقيه وعندي انه يصح (الاقرار) والابراء لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد (لو) قال فلان على ألف فرض أو عندي ألف ودية الا ان لم أقبض لم يصدق (ولو) قال أقرضني أو أودعني أو أعطيتني لكنني لم أقبضه ان وصل صدق استخسار والا لا (فصبت) منه هذا العبد امس ان شاء الله تعالى لا يلزم (على) ألف ان شاء فلان فشاء فلان لا يلزم (جميع) ماني يدي أو يهـ رفي أو ينسب الى فلان يكون اقرارا (ولو) قال جميع مالي أو ما أملكه فلان فهو هبة لا علق بالتسليم وقبول انتهى كلام البرازي (وفي القية) استأجر منه دارا فهو اقراره بالمالك (ولو) أقرانه كان يدفع غلة هذه الدار الى فلان لم يكن اقرارا بالدار له (ولو) قال المدعي عليه لا أقروا أنكرتهو على صورة الانكار وقيل اقرار لقوله لا أنكر (وعند أبي على حنيفة) رحمه الله تعالى يجب ولا يحلف لانه لم يظهر منه الانكار (وعندهما) هو منكر حيث قال لا أقر (قال) لا تحل عليك كذا فادفعه الى فقال استهزاء نعم أحسنت فهو اقرار وبواحد به (ادعي) عليه ما لا معلوما فقال مستهزأ به الامر أمرك أتفكر اليوم فهو اقرار بالمدعي (إذا) مات المدعيون قبل تمام الاجل وطالب الدائن ابنه فقال اصبر حتى يحل الاجل فهو اقرار (قول) الناس في العادة جميع ماني يدي حق بملك فلان فهو عرفنا محمول على وجه الكرامة وانه حسن (ادعي) على امرأة كذا فأكسرت الزوج ثم طالبت به بالمهر فهو اقرار به (وقال) محمد الا غلة التركة في الاقرار بالمهر لا تكون اقرارا بالسكاح والآخر لو بالولد من الحرة اقرارا بالسكاح (طالب) رب الدين الكفيل بالسكاح فقال له لا تؤايب الاصيل فقال لا شغل له معه لا يكون اقرارا بالبراء لانه محتمل (وذكر) في الولو الحى رجل امر امراته في سره بمهر ألف

فأمر رآته على كونه كما لا يرى ان المحكم ليس له قوة التنفيذ وقد تقدم هذا في الرتبة السادسة من رتب الولاية * والقسم الثاني تنفيذه حكم غيره وذلك بان يقول فيما تقدم المحكم فيه من غيره ثبت عندي انه ثبت عند فلان من الحكم كذا فهو هذا ليس يحكم من المنفذ البتة وكذا اذا قال ثبت عندي ان فلانا حكم بكذا وكذا فليس حكم من هذا الميث بل لو اعتقد أن ذلك الحكم على خلاف الاجماع صح منه ان يقول ثبت عندي انه ثبت عند فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد قد ثبت عند الحاكم ليرتب عليه وجوب ذلك وقد تقدم هذا في النوع السابع من تصرفات الحكم وبالجمله ليس في التنفيذ حكم البتة ولا في الاثبات أن فلانا حكم مساعدا على صحة الحكم السابق فلا يمتد بكثره الاثبات عند الحكم فهذا كله حكم واحد وهو راجع الى الحكم الاول الا أن يقول ان الثاني حكمته بما حكم به الاول وألزم بوجبه ومقتضاه * (تنبيه) * هذا حكم ما اذا كان الحاكم الاول والمصدق الثاني من مذهب واحد أو من اختلاف المذاهب فمما يمتد به بعض أهل العلم خارج المذهب اذا ورد على حاكم حكم بأحد المذاهب المشهورة والقاضي الوارد عليه الحكم اعتقاده مذهب آخر لم يلزمه تنفيذه هذا الحكم والزام المحكوم عليه بدفع المال الذي حكم به عليه القاضي أو الزاد الزوجة المحكوم عليها بمصحة السكاح ونكاح الزوج منها مع ان مقتضى مذهبها هو خلاف ما نذهب ذلك الحكم في ذلك قولان أحدهما انه يفى عن تنفيذه وإبطاله لانه ان نفذه وألزم المحكوم عليه بما عليه ألزمه ما لا يرى انه الحق عنده والآخر اني انه ينفذ ويلزم المحكوم عليه ما نصحه الحكم لا بقوة ينفذ عن انفاذه كإبطاله وقد قلنا انه مجموع من يقض الاحكام المجتهد فيها وهو الظاهر من المذهب والقول الآخر لم أجده لاهل المذهب والله أعلم

* (فصل فيما يدل على الحكم) * اعلم انه كما يدل القول على الحكم في قول الحاكم أشهدكم أني حكمته بكذا فكذا العمل يدل على الحكم أيضا وذلك اذا كتب الحاكم الى حاكم آخر اني حكمته بكذا فلهذه الكتابة يدل على الحكم كما هو مشروح في كتاب القاضي الى القاضي وكذلك لو سئل هل حكمته بكذا فإشار برأسه أو غير ذلك يدل ويغتم أنه حكم به وكذلك لو كتب الحاكم بده وقال اشهدوا على بضمونه فجميع ذلك يدل على صدور الحكم وسبب ذلك ان حكم الحاكم أمره بنفسه لا لساني لانه تارة يخبر عنه بالقول وتارة بالفعل وتارة بالإشارة فدل على ان الحكم غير قوله وكتابته وإشارته وانما هذه الامور دالة على الحكم كسائر ما يقوم بالنس من الاحكام والاشبار وغيرهما

* (فصل) * وما يدل على ان الحكم الشرعي أمر قائم بالنفس لا باللسان أنه قد يقرن انشاء الحكم بما يدل عليه فيوافق انشاء الحكم وقت الاشهاد عليه وقد يقرن سنين كثيرة بان يحكم في شيء ولا يشهد بالحكم

فلان لم يكن اقرارا بالدار له (ولو) قال المدعي عليه لا أقروا أنكرتهو على صورة الانكار وقيل اقرار لقوله لا أنكر (وعند أبي على حنيفة) رحمه الله تعالى يجب ولا يحلف لانه لم يظهر منه الانكار (وعندهما) هو منكر حيث قال لا أقر (قال) لا تحل عليك كذا فادفعه الى فقال استهزاء نعم أحسنت فهو اقرار وبواحد به (ادعي) عليه ما لا معلوما فقال مستهزأ به الامر أمرك أتفكر اليوم فهو اقرار بالمدعي (إذا) مات المدعيون قبل تمام الاجل وطالب الدائن ابنه فقال اصبر حتى يحل الاجل فهو اقرار (قول) الناس في العادة جميع ماني يدي حق بملك فلان فهو عرفنا محمول على وجه الكرامة وانه حسن (ادعي) على امرأة كذا فأكسرت الزوج ثم طالبت به بالمهر فهو اقرار به (وقال) محمد الا غلة التركة في الاقرار بالمهر لا تكون اقرارا بالسكاح والآخر لو بالولد من الحرة اقرارا بالسكاح (طالب) رب الدين الكفيل بالسكاح فقال له لا تؤايب الاصيل فقال لا شغل له معه لا يكون اقرارا بالبراء لانه محتمل (وذكر) في الولو الحى رجل امر امراته في سره بمهر ألف

فأرسلهم وقد تزوجها على ذلك ثم أقامت الورثة البيعة بعد الموت على أن المرأة تهب مهرها وزوجها إلى حياة الزوج هبة هبة لا تقبل هذه الشهادة والمهر لازم باقراره لأنه لما اقر في مرضه وتلك الحالة حاله تدرك ما سبق فيه - فذا دليل على أن الإقرار لازم فيما عدا ذلك (رجل) مرض يوما يصح يوما ويمرض يوما ويصح يوما أقر لابنه بدين في ذلك المرض فان صح بعد ذلك جاز ما صنع لأن ذلك ليس بمرض الموت فان فعل ذلك في مرض ثم لم يصح بعد ذلك وصار صاحب قراض حتى اتصل بالموت فاقراره غير جائز لأن هذا اقرار المريض في مرض موته لبعض ورثته فيكون باطلا ما كان التهمة وقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث اه (رجل) قال لفلان على ألف درهم في علمي لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى (وكذلك) فيما علمت لم يلزمه شيء عندهما (وقال) أبو يوسف (٦١) رحمه الله تعالى يلزم ذلك (وي البرازي) قال له

على دراهم أو درهمين
ثلاثة (لو) قال دراهم كثيرة
فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى عشرة وعلى قولهما
مائتا درهم (ودناير كثيرة)
عنده عشرة وعندهما
عشرون (قال) مال عظيم
عندهما نصاب النكاح
(مائتان) ولم يذكر ما عنده
قبل ينظر إلى حال المقر فرب
رجل يستعظم المائتين
ورب آخر لا يستعظم العشرة
آلاف (قال) كذا دينار
يقال إن كذا تستعمل في
البرد وأقل العبدان
(على) مال قدرهم (على)
مال لا قليل ولا كثير مائتان
(على) دراهم اضعاظ
مضاعفة أو مضاعفة مضاعفا
ثمانية عشر عندهما (على)
دراهم مضاعفة ستة (أو أكثر
الدراهم) عشرة عنده مائتان
عندهما (شيء) من الدراهم
أو من الدنانير ثلاثة (أو مال
عظيم) ست مائة (ما بين)
عشرة إلى درهم أو ما بين
درهم إلى عشرة تسعة عنده

على نفسه في ذلك إلا بعد مدة طويلة فتبين أن الحكم الشرعي في نفسه وقائما بذاته من الكلام البهاساني لا البهاساني واعلم أن الحكم تارة يكون خبرا يحتمل الصدق والكذب وتارة يكون انشاء لا يحتمل الصدق والكذب فالأول مثل أن يقول قد حكمت بكذا في الصورة والفلاية لأن هذا اللفظ يحتمل الصدق والكذب بحسب ما يطلع عليه من حاله والثاني مثل أن يقول أشهد وأعلى بكذا أو أني ألزمت فلانا بكذا وإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب لأنه انشاء الطالب من الشهود أن يشهدوا عليه بكذا وانما يوصف هذا بالهبة والفساد والله تعالى أعلم

(القسم الثاني في بيان المدعى من المدعى عليه) اعلم أن علم القضاء يدور على معرفة المدعى من المدعى عليه لأنه أصل مشكل ولم يختلفوا في حكم ما لكل واحد منهما إذا كان على المدعى البيعة إذا أنكر المطالب بوان على المدعى عليه اليمين إذا لم تقم البيعة لكن الشأن في معرفة الدعوى والانكار والمدعى والمنكسر فقول وبالله التوفيق الدعوى إضافة الشيء إلى نفسه وضعا وإضافة الشيء إلى نفسه مع مساس حاجته إليه شرعا والمدعى وضعا من يضيف الشيء إلى نفسه مع مساس حاجته إليه ولهذا قلنا صاحب اليد مدعى عليه والخارج مدعى لما كان صاحب اليد غير محتاج إليه لأن المالك ثابت له ظاهره لا بد لآلة يد التصرف جعلناه منكر أو الخارج لما كان محتاجا إلى إثبات المالك لنفسه ظاهره أو باطنا جعلناه مدعى بشرعنا جعلنا اليد بينته باليد وقيل المدعى من إذا ترك الدعوى يترك يعني تنقطع الخصومة بترك المدعى عليه من إذا ترك الدعوى لم يترك وإذا كرر القدر في خصمه المدعى من إذا ترك الخصومة لا يجبر عليها والمدعى عليه من إذا تركها يجبر عليها وفيصل المدعى من يروم إثبات أمر حتى يريد به إزالة أمر جلي وذكري التحفة المدعى من يلتمس إثبات ملك أو حق والمدعى عليه من يفيه ويدفع وما ذكرنا من اختلاف المدين المذكورين لا ينبغي أن يعتمد الفقيه عليه في كل مسألة تعرض بل ههنا ما هو آكد واعتباره أنفع مما قدمناه ذكره فأنه هي الأصل المعتمد عليه في مقتضى النظر ولا تردد في ذلك ولا إشكال إذا لم يعارض الحال الحال ولكن قد يعترض حالان استصحاب أحدهما بزيادة استصحاب الحال الآخر فهنا يقع الإشكال فيختلف أهل النظر من الأعنى فخير المدعى من المدعى عليه وبه تقر كل واحد منهما إلى ترجيح الحالة التي استصحبها مثله رجل قبض من رجل دنانير فلما طال به يوم أداها زعم أنه انما قبضها من سلف كان أسافه لرافعهما وقال دافعهما بل أنا سلفك يا أباها وما كنت أنت أسلفتني شيئا فإنا بعتنا بالفرق بين المدعى والمدعى عليه بمان المدعى من لو سكت لترك وسكوته وجدنا ههنا الدافع هو المدعى لأنه لو سكت لترك وسكوته والقابض لو سكت عن جواب الطالب ما ترك وسكوته وإن بيننا على الأصل الآخر وهو دعوى الاسرا الجلى أو الخفى فإنا استصحبنا كون الدافع

وما بين عشرة إلى عشر من تسعة عشر عنده وعندهما عشرة في الأول وعشرون في الثاني (ما بين) درهم إلى درهم درهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (رجل) قال ما في يدي من قليل وكثير من عبيد وغيره أو ما في ساقوتي لفلان صح لأنه عام لا يجهول (وان) تبارك في شيء أنه كان وقت الإقرار في يده أو حانوته فقال المقر لا بل حدث به فالفقير لا مقر (رجل) قال هذا البيت وما غلق عليه باب لا سرقني وفيه متاع فلها البيت والمتاع (بخلاف) ما لو كان مكان الإقرار بيع ما من المتاع لا يدخل فيه لأنه يصير كأنه باع البيت بمتوقفه (وفي المتن) لي عليك ألف فقال آخر عن دعواك شهرا أو آخر الذي ادعيت به لا يكون اقرارا وكذا لو قال أخذ عوالي حتى يقدم مالي فأعياكها (ولو) قال بلي فأعياكها يكون اقرارا عند محمد رحمه الله تعالى (لي) عليك مائتان فقال قضيت مائة به مائة دلا على لا يكون اقرارا (وكذا) لو قال قضيت خمسين لا يكون اقرارا (لي) عليك ألف فقال حسبته لك أو قضيتك أو أجزلتك أو أوجبتها أو أبرأتني أو أخلتني قال الناطني كما اقرار (رجل) قال

لا يجوز مثلك الخلفاء ما استقرضت من أحد سواك لا يكون إقراراً ولا استقرضت منك لا يكون إقراراً (وذكر) السرخسي أن قوله ما استقرضت من أحد سواك إقراراً إذا كان جيباً له لأن معناه استقرضت منك لأن جيبك ولو صرح بقوله استقرضت منك لا يكون إقراراً ثم قال هذا من أعجب المسائل فإن إقراره بفعل الغير أي قوله أقرضتني إقراراً وبفعل نفسه أي قوله استقرضت منك ابتداء لا يكون إقراراً (وفي) بعض الفتاوى استقرضت منك فلم تقرضني مع إذا وصل والا لا (وذكر) شيخ الإسلام أن تعليق الإقرار بالشرط باطل (وقوله) إذا جاء رأس الشهر أو إذا جاء الأضي أو إذا أطر الناس أو إذا امت ليس بتعليق بل تأجيل إلى هذه الأوقات لصاحبه التأجيل فإن الدين بالموت يسل ولا يصدق في دعوى التأجيل بخلاف (٦٢) قوله إذا قدم فلان إذا ادعى كفاً معاقبة بقدوم فلان (الإشارة) تقوم مقام العبارة وإن قدر على الكتابة

بريء الذمة من سلف هذا القابض صدقنا الداع وجعلناه هو المدعى عليه السلف الذي الأصل عدمه وإن اعتبرنا حال القابض هو المدعى عليه فما تعرض الأشكال إلا عند تصادم مقتضى الأحوال فيفتقر إلى ترجيح استصحاب أحد الحالتين على الآخر وقد ذكر شرح القاضي أنه قال وليت القضاة مندى إلى لا يجوز عن معرفة ما يتقادم إلى فيه فأول ما ارتفع إلى خصمان أشكل على أمرهما من المدعى ومن المدعى عليه فالت

(كتب) كتاباً فيه إقرار بين يدي الشهود فهذا على أقسام (الأول) أن يكتب ولاية لول شيئاً فإنه لا يكون إقراراً ولا تحصل الشهادة بأنه إقرار (قال) القاضي النسفي رحمه الله تعالى إن كتب مصدر امر سوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على إقراره كالأمر كذلك وإن لم يغسل أشهد على به فعلى هذا إذا صحتب الغائب على وجه الرسالة أما بعد فعلى ذلك كذا يكون إقراراً لأن الكتابة من الغائب كالمطاب من الحاضر فيكون منكماً وعامة المشايخ على خلافه لأن الكتابة قد تكون بالخبرة وفي حق الآخرى بشرط أن يكون معنوياً مصدراً وإن لم يكن إلى الغائب (الثاني) كتب وفراً عند الشهود لهم أن يشهدوا وإن لم يغسل أشهدوا على (الثالث) أن يقرأ عليه

القسم الثالث في ذكر الدعاوى وأقسامها * وفيه فصول الفصل الأول في بيان الدعوى الصحيحة وشروطها وكيفية تصحيح الدعوى الفصل الثاني في تقسيم الدعوى الفصل الثالث في تقسيم المدعى عليهم الفصل الرابع في تقسيم المدعى لهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها الفصل الخامس في بيان ما يتوقف سماع الدعوى به على إثبات أمور الفصل السادس في حكم الوكالة في الدعوى وما يتعلق بها (الفصل الأول في الدعوى الصحيحة) * والدعوى تنوع إلى صحيحة وفاسدة والقاضي إنما يسمع الصحيحة دون الفاسدة وفساد الدعوى إما أن لا تكون ملزمة شيئاً على الخصم أو يكون المدعى مجهولاً في نفسه ولا تعلم به خلافاً لافي الوصية فإن الأئمة الثلاثة يجيزون دعوى المجهول في الوصية فإن ادعى حقاً من وصية أو إقراراً فأنه ما يصحان بالمجهول ونصح دعوى الأربعة من المجهول بخلاف ما لو قال لي عليه شيء لم تسمع دعواه لأنها مجهولة ولم يعلم بريد إذا كان يعلم مدركه امتنع من بيانه وقد قال بعض العلماء في هذه الدعوى وعنده أن هذا الطالب لو أيقن بعمارة ذمة المطلوب بشئ وجهل ما بلغه وأراد من خصمه أن يجاوبه عن ذلك بإقراره بما ادعى عليه به على وجه التفصيل وذكر المبالغ أو الجنس لزم المدعى عليه الجواب أما لو قال لي عليه شيء ممن فضله حساب لأعلم قدره وقامت له بينة أنهم ما يحاسبوا بقيت له عنده بقية لأعلم لهم بقدرها فدعوا في هذه الصورة مشهورة وكذا لو ادعى حقاً في هذه الدار أو الأرض وقامت له بينة أنه فيها حقاً لا يعلمون قدره فهي دعوى مشهورة ثم الدعوى الصحيحة أن يدعى شيئاً معلوماً على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم أموراً من الأمور وإنما اشترطنا كون المدعى معلوماً لأن ما هو المقصود من الدعوى لا يمكن مع جهالة ربه وإعلامه أن كان عقاراً بذكر حدوده وموضعه وسبأ في فصل تصحيح الدعوى وإنما اشترطنا كون الخصم حاضر الآن القضاء على الغائب والغائب لا يجوز عندنا وإنما اشترطنا كون الدعوى تلزم حتى أن من ادعى أنه وكيل فلان وأسكر فلان لا تسمع هذه الدعوى لأنه عقد غير لازم يمكن زله في الحال فلا تفيد الدعوى فائدتها ومثله لو ادعى رجل على رجل هبة وقلنا أن الهبة لا تلزم بالنقل ولو أهدب الرجوع عنها لم تقبض فإنه لا يلزم المدعى عليه الجواب عن ذلك لأن المسؤل عن هذا القول قال وجعت عنه فإنه لا يلزمه مطالبته بشئ

عندهم غيره فيقول الكاتب هذا الشاهد وأعلى به (الرابع) أن يكتب عندهم ويقول أشهدوا على عاقبه أن علموا بما فيه كان ولا إقراراً ولا أفلاً (قال) أعطى الأنبياء التي لي عليك فقال أميراً وسوف تأخذها لا يكون إقراراً (قال) مال نفيس أو كريم أو حفيظ لا رواية عيب وكان الجرجاني رحمه الله تعالى يقول ما تثنان (ألف حرام) ثلاثة آلاف (ألف كثيرة) عشرة آلاف (أشياء كثيرة) أربعون (أبل كثيرة) خمسة وعشرون (قال) له أعطيتك مقدار كذا فقال بأي سبب أعطيتني يكون إقراراً بالدفع إليه لأنه صرح بالدفع إليه وسأله عن الريب (قال) لم عليك كذا فقال صدقت يلزمه إذا لم يغلقه على وجه الاستهزاء ويعرف بذلك بالنعمة (إذا) أقر أنه قبض منه كذا قال شيخ الإسلام لا يلزمه ما لم يغلق قبضه بغير حق قبضاً بوجه الرد والاستهزاء به أنه يلزم الرد لأن القبض المطلق سبب يوجب الرد والضمان كالخذل فلهذا في الأصل أنه إذا قال أخذت من فلان دينة وقال المقر له بل غصباً بالقول المقر له والمقرض من مع أن المقرض على الاستدانة

فهذا أولى (طلب) الصلح والبراء من الدعوى لا يكون اقرارا او طلب الصلح والبراء من المال يكون اقرارا (ادعى) الاقرار في الصغير وانكره المقر له فانقول له مقر لا تستأده الى حالة معهود شمانية اشهر (أخذته) منك عارية وقال لا بل بيعا فانقول لا لا تستأده لانكاره البيع (وكذا) لو قال أنت ذن البراهم منك وديعة وقال لا بل قرضا وكذا الثوب لو قال أخذته منك عارية وقال بل أخذته بيعا فلا يكون اقرارا وهذا اذا لم يلبسه فان كان لبسه وهلك ضمن (سب) دهنا لانسان عند الشهود فدأى مالكة ضمنا له فقال كان نجسا لوقوع فأرته فبسه فانقول له مالاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصلح لادعى عدم النجاسة (وفي المنبع) اذا قال المقر في اقراره على أو قبلي ألف درهم فقد أثر بالدين (ولو) قال عندي أو معي أو في بيتي أو في صندوقي أو في كيسه فهو اقرار بالامانة في يده (٦٣) لان هذه المواضع انما تكون محلا للمعنى لا للدين اذ يحمله النعمة (رجل)

أقر لا تخربا لدرهم مؤجلة الى شهر وقال المقر له بل هي حالة فانقول له المقر له عندهما (وقال) الساعي وأحدرجهما الله تعالى لزمه مؤجلا (اذا) أقر بمائة على نفسه لرجل وأشهد شاهدين ثم أقر في موضع آخر لكان الرجل بمائة أو أقل أو أكثر وأشهد شاهدين بعد أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو مالان اذا ادعى الطالب المالك وعندهما مال واحد الا اذا تفاوتا في لزمه الاكثر (وتحل) الخلاف في الاقرار الجرد عن السبب وعن الصلح ادعى المقيسد بالسبب المتحديات قال في المكرتين ثمن هذه الجارية المال واحد من على كل حال وفي المقيسد بالسبب الخلاف بان قال غن هذه الجارية في الحكم الاولى وثمن هذا العبد في الكثرة الاخرى المال مختلف على كل حال (وكذا) اذا

ولا فائدة في الزامه ما لو أقر به لم يلزمه اذ ارجع عنه وكذلك الوصايا التي له الرجوع عنها وكذلك التدبير على مذهب الشافعي الذي يرى أنه الرجوع عنه فان من هذا الاصل ذهب بعض الاعمال الى انه لا يلزم الجواب عنه حتى يضيف اليه ما يلزم المطلب بما ادعى عليه فيقول في هذه الهبة يلزم تسليمها وكذلك في البيع بخيار المجلس يضيف اليه انه لم يقع الفسخ بعد العقد قال بعض الاعمال وهذا من ادعى انما يتجه على البناء على ان الانكار لا اصل للشيء لا يعمل محل الرجوع وعلى ان ما قبله الخيار بين امضائه أو رده محلولا حتى ينقضي برفع السبب الموجب للخيار فاذا بنى الامر على هذا انهما مكينا عن بعض الامثلة الشرط الثالث من شروط سماع الدعوى ان تكون مما يتعلق بها حكم أو أمر من الامور مثال ما يتعلق به حكم أن يدعى رجل على رجل بدين ويقيم البيعة على ذلك وعدلت البيعة فقال المطلب للقاضي استخلف لي الطالب انه لا يعلم كون شهوده بجر وجبن فان هذا مما اختلف فيه العلماء هل يجب فيه اليمين أولا يجب فمن لم يوجبها اعتل بان حقيقة الدعوى ان تكون متعلقة باستحقاق أمر يستخرج من المدعى عليه وهو هنا لا يطلب من القاضي استخراجه شيء من الذي شهدته البيعة بحقه وكذا اختلفوا في المدعى اذا طلب من المدعى عليه فقال له المطلب كنت استخلفتني فاحلف لي انك لم تستخفني فمن ذهب الى استحلافه رأى أن المعتبر في هذا الاصل أن تكون الدعوى أو أقر به المدعى عليه لا تنفع المدعى باقراره فيجب على هذا ان يحلف من أقام بيعة وتعدت على انه لم يعلم بنفسه ولا اطاع عليه اذا قال المشهود عليه انا لم بعك بعتك شهودك وكذلك اذا قال له احلف لي انك لم تستخفني على هذا الحق فيما ضي بالقاضي بحلفه لانه ادعى عليه شيئا لو أقر المدعى لزمه لان المستحق عليه عين واحدة ولم يكن للمدعى أن يحلفه عينات ثمانية ولذا مضى القضاء في هذه المسئلة ان المدعى عليه اذا حلف فان القاضي يبذل له الخطا حتى لا يحلف مرة أخرى أنظر المحيط وقاعدة المذهب أيضا ان كل دعوى اذا أقر به المدعى عليه لا تنفع المدعى باقراره فانه اذا لم يقر وأنكر تعلقت عليه اليمين على الجملة ما لم يخرج ذلك أصلا من قواعد الشرع مثل أن يطلب المحكوم عليه القاضي باليمين أنه ما جاز عليه أو يطلب المشهود عليه عين الشهود أنهم لم يكذبوا في شهادتهم فان هذا لا يختلف في سقوط الدعوى وكونه لا يلتفت اليها لانها فسد قواعد الشرع في الاحكام ولا يشاء أحد أن يحط منزلة القاضي والشهود الا وادعى مثل ذلك حتى يؤدي ذلك الى الوقوف عن القضاء والشهادة وأما تحليف الشهود فليس من هذا الباب وسبأني ذكره في قسم السياسة

(وصل في تصحيح الدعوى) والمدعى به أنواع فان كانت الدعوى مكبلا لا بد من ذكر جنسه بانه حنفية أو شيعية أو يذ كرم ذلك نوعه أنها سلفية أو برية أو ربيعية ويذ كرم ذلك مدتها كالخطة البيضاء كان الاقرار مطلقا عن السبب لكن مع الصلح فان كان به صلح واحد فالمال واحد سواء كان الاقرار والاشهاد في موطن واحد أو موطنين وان كان مكانه في موطنين (وكذا) اذا أقر بما ائتم طلقا وكتب في صلح ثم أقر وكتب في صلح فهو مالان (اذا) قال لفلان على ألف درهم بل ألف درهم يلزمه ألفا درهم عند علمائنا الثلاثة وقال زفر يلزمه ثلاثة آلاف لانه أقر بالف ثم رجع وأقر بالفين فصح الاقرار ولم يصح الرجوع كما في قوله أنت طالق واحدة لا بل ثنتين (رجل) قال غصبتا من فلان ألف درهم ثم قال وكنا عشرة أنفس والمقر له يدعي انه هو الناصب منه الالف وحده يلزمه الالف كما لا وقال زفر لا يلزمه الا عشر الالف (وهي) هذا الخلاف ما لو قال أقرض أو أودعنا أو أعارنا (رجل) ادعى على المبدد لنا لا يزيد على تركته وله ابنان تصدقه أحدهما وكذبه الآخر فمما يؤخذ به جميع الذين يمانون بالمصدق ان كان واقفا بالدين وقال الشافعي رحمه الله تعالى على المصدق نصف الدين لانه أبعد عن الضرر (ولنا) انه أقر بالدين وهو مقدم على الميراث والمال بينهما بين يدى يد الميراث لا يميز بينهما

فيستثنى ذلك من الجملة المأخوذة فبأبقي منها هو القدر المقرب (فالحاصل) ان الاستثناءات اذا تعددت لا تشملون ان تكون متعاطفة أو لا تكون متعاطفة فان كانت متعاطفة يعود الكل الى الجملة المذكورة وفي صدر الكلام وان لم تكن متعاطفة فان استغرق الاستثناء الثاني الاول ف يعود الكل الى الجملة المذكورة وفي صدر الكلام أيضا وان لم يستغرق فيه وذاك آخر الى ما يليه وهم جرا (وفيه) طريق آخر وهو أن يؤخذ المثبت في اليمين والنقي في اليسار ثم بعد الجمع وقراخ الاقراء يسقط المنفيان من المثبتات فبأبقي يكون مقرا به كافي في المثالان على عشرة الانسعة الاثمانية الى آخره فالثبتات عشرة وثمانية وستة وأربعة واثنتان فالجوع ثلاثون والمنفيان تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد فالجوع خمسة وعشرون فاذا كانت المثبتات يبق خمسة وهو الجواب (قال) (٦٥) صاحب المنبيع ثم اى تجبرت في ضبط

امراب هذه المستثنيات هل تكون كلها واجبة النصب أو ما وجب نصبه والمنفيان لا اثبتات فعرضت ذلك على قول النخاعة فحسبوا وما جسر أحد منهم على الرواية غير أن شخفا قاضي القضاة نقي الدين السبكي الشافعي رحمه الله قد روى ان والده رحمه الله تعالى كان ياقنه هذه المسئلة بعمه ما نصروا وبعثها غير منسوب اه (رجل) قال لفلان على ألف درهم ان شاء الله تعالى بمال اقراره لانه عاقبه بشرط واعما بهم التعليق في الانشآت لا الاخبارات والاقرار احوال ولا يحتمل التعليق بالشرط (ولو) قال اشهد واعلى ان فلان هـ الى ألف درهم ان مت في هـ ايسه عاش أو مات لان هذا ليس باستثناء ولا مخاطبة فان موزه كاش لانه (ثم) اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى في أن التعليق بشرطه

الحمد الرابع اراء الخد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الاول وان كانت الدعوى في دنن أو ذرقة كراهه دنن آخر نقي أو سطر لا بد أن يدكر أنه خريفي أو ربيعي فلا بد من التعيين وان كانت الدعوى في السلم فيذكر بيان شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر فوعه ومهته وقدره بالوزن لو كان وزنيا وانتقاده في المجلس حتى يصح عند أبي حنيفة ترجمه الله ولو قال بسبب سلم صحيح ولم يبين شرائطه أفتى من الانسعة الاول جندى بعهدة الدعوى وغيره لم يفتوا بعهدها لاسلم شرائط كثيرة ولا يقف عليه الا الخواص وفي دعوى البيع لو قال بسبب بيع صحيح تصح الدعوى وفاقوا على هذا فكل سببه شرائط كثيرة لا بد من مدها لعهدة الدعوى عند عامة المشايخ ولا يكتفى بقوله بسبب صحيح ولو لم يكن له شرائط كثيرة لا كفى بقوله بسبب كذا صحيح وان كانت الدعوى في فن ترك ادعاء وبين صفاته وطالب احضار ليبرهن فأحضر قاضا حالف بعض صفاته بعض ما دعه فقال المدعى هـ زاملدي و برهن يقبل قالوا وهذا الجواب يستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقل هذا امسكى ولم يزد عليه تسمع دعواه ويجعل كأنه ادعاء ابتداء فاما لو قال هذا هو القن الذي ادعيته أولا لا تسمع للتناقض كذا في كتاب الدعوى والبيانات وان كانت في محدود ذ كر حدوده فان أصاب وقال في تعريه وفيه أشجار وكان عاليا عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذلك لو كان مكان الأشجار حيطان لانه غير محتاج الى ذكر الشجر ولو قال في تعريه ليس فيه شجر ولا حائط فاذا فيه أشجار عقيمة لا يتصور حدودها بعد الدعوى بطلت دعواه قاله قاضيان وان كانت الدعوى في الوديعة ولا بد من ذكر بادل الايداع سواء كان له هـ ل وموثة أو لا وفي دعوى الغصب لو لم يكن له حل وموثة لا يشترط بيان مكان الغصب وفي غصب غير مثلي واهلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك يبي أخذه في حقه يوم غصبه أو يوم اهلاكه فلا بد من بيان أن قيمته أي الثمن وان كانت الدعوى في دنانير بسبب اهلاك الاعيان فلا بد أن يبين قيمتها في موضع الاهلاك وكذلك لا بد من بيان الاعيان فان منها ما هو مثلي ومنها ما هو قيمي وان كانت الدعوى في البر وادعاهها برزن قيل يصح وفي لاوى الذرة ولم يلح يعثر لعرف أما الاشياء الستة فالمقدار هو الكيل في الاربعسة من ادهو بر شعير وغيره ولم يلح وفي الذهب والفضة المقدار هو الوزن ولو كانت الدعوى في وزن يي جنس هـ بانه ذهب أو فضة ولو كان مصر ويا يقول كذا دية اراو يدكر فوعه بخاري الضرب أو يدكر الضرب وينبغي أن يدكر صفة جيدا أو رد بشا أو وسطا وانما يحتاج الى ذكر الصفة لو كان في البلدة وقد مختلفة لا لو كان في البادية قد واحد وعشرون كرا بخاري وانما يورى لا يحتاج الى ذكر كونه أحر ولا بد من ذكر الجودة عند عامة المشايخ وذكر النسبة لو ذكر أحر خالصا ولم يذكر الجيد كفاء وان كانت الدعوى في لعن وادعى نوعين من العيب بان ادعى القامن العيب الفلاني والورنجي الحلو

(٩ - معين الحكم) الله تعالى ابطال أو تعليق فقال أبو يوسف رحمه الله تعليق وقال محمد رحمه الله تعالى ابطال (فعلى) هذا قوله ان شاء الله تعالى ان كان ابطالا لا اقراره فقد بطل ولا يجب شيء وان كان تعليقاً فالأقرار لا يحتمل التعليق لما يئنا ولانه شرط لا يوثق عليه وأثر الشرط في اعدام الحكم قبل وجوده وهذا الابهـ لم وجوده فيكون اعدامه من الاصل بخلاف قوله فلان على مائة درهم اذا مت أو اءاجه رأس الشهر أو الفطر لانه أجل بيان المدة يكون تأجل لا تعليقاً الا ترى انه لو كذب في التأجيل يصير المال حالا * (نوع في الاقرار في المرض) * (صحيح) أقر بدين ثم مرض فأقر بدين يقدم دين العمة على دين المرض عند ما حتى لو مات من ذلك المرض يعضى دين غريم العمة أولا فان فصل شيء يضى بدين غريم المرض (ومحمد) الشافعي رحمه الله تعالى تقسمه كماله على دين العمة والمرضى بالنسبة (وفي البدائع) اقرار المرض في الاصل - (في اقراره بالدين لا يغير موافق اقراره باستيفه الدين من غيره) (أما) اقراره بالدين في حق غيره لا يغيره وقد يسماء أدله او شباله من

أو بالدين فلا يصح إلا بتصدق الباين من دناؤه عند الشائعي وجهه الله تعالى يصح في أحد قوليه (وأما) أقراره باستيفاء دين الصحة أو دين المرض
فإن أقر باستيفاء دين وجب له في حال الصحة يصح ويصدق في أقراره حتى يبرأ الغريم عن الدين أي دين كان وإن أقر المريض باستيفاء دين وجب
له في حال المرض فإن وجب له بدلا عما هو مال لم يصح أقراره ولا يصدق في حق غرمااء الصحة ويجعل ذلك تبرعا منه بالدين لأنه لما مرض فقد تعذر
حق الغرماء بالبدل وكذا لو اتلف وجب على المريض شئ في مرضه فأقر المريض بقبض القيمة منه لم يصدق على ذلك إذا كان عليه دين الصحة
لما ذكرنا وإن وجب له بدلا عما ليس بمال يصح أقراره لأن بالمرض لا يتعلق حق غرمااء الصحة بما به بدل لأنه لا يحتمل التعاقب لانه ليس بمال
فلا يتعلق بالبدل (وأما) قرار المريض (٦٦) بالبراءة من أقراره كان أبرأ فلا من الدين الذي كان عليه في صحته لا يجوز لانه أقر بقبض

الدين وانه لا يملك انشاء
الامراء للمال فلا يملك الاقرار
به بخلاف الاقرار باعتناء
الدين لانه اقر بقبض الدين
وانه يملك انشاء القبض
فهذا الاخبار عنه بالقبض
انتهى كلام البسدايح
(مريض) اقر بالاحنية
ثم تزوجها بعد الاقرار لم
يبطل الاقرار عندنا (وقال)
وفرحه الله تعالى يبطل
لانه طرأ على الاقرار ما يبطله
(مريض) مرض مرض
الموت اقر بالف درهم بعينه
اتم القطة عنده ولا مال له
غيرها فلا يجلسوا ما أن
تصدقته الورثة أو تكذبه
فان صدقته الورثة تصدقوا
بها اتفاقا وان كذبه دهر
تسجل الخلف فعند أبي
يوسف رحمه الله تعالى
يتصدقوا بشا بعد موته
والبقى ميراثهم وقال
يحد رحمه الله تعالى اذا كذبه
في ذلك كانت كلها ميراثا له
(وفي) حبل الخفاف امرأة
قالت في المرض لم يكن لي

الوسط لابد أن يقول من القلاني كذا ومن الوريثيني كذا إذ بدونه لا يري القاضي بأم قدري يقتضي من كل
نوع وان كانت الدعوى في العنب أيضا وأدعى كذا عندها ثقبها لم يحزم ما لم يقبل أحر أو أبيض وكذا
في العنب الحمر ما لم يحزم ما لم يقبل أحر أو أبيض وان كانت الدعوى في الديباج والجوهر يشترط ذكر
الوزن بقدر قال أهل النظر بالجوهر ان الجوهرين المتفقين صورة لونه اختلفا وزنا متفاوتت قيمتهما لا يقبل
ولا ينسحق بغيره والرمار وانما يشترط ذكر وزنه لولم يكن حاصرا وذكروا في الدخيرة وان كانت الدعوى في
طاحونة وحدها وذكروا ادواؤها القائمة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا يصح الدعوى وقيل
تصح اداد كرجيع ما بهما من الادوات القائمة والاول أصح وان كانت الدعوى في بس على الميت يكفي
حضور وصيه أو الوارث الواحد ولا حاجة الى ذكر كل وراثته ولو كان وصيا قوله أنه أوصى الى هذا فيجب
عليه الادعاء من ركنه التي في يده ولو ادعى الدين بسبب الودائة لابد من بيان كل واحد من وراثته عن مجموع
النوازل وان كانت الدعوى في الاعيان والاموال بسبب الامر او ادعى انه له ما أمر به ذواليسد أو ادعى
عليه درهم وماله له أمر به أو قال ابتداء انه أقر أن هذه العير لي أو أقر أن لي عليه كذا قال في
الدخيرة يسيل يصح هذه الدعوى وقيل لا وهو قول عامة المشايخ لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق
فان الاقرار كاذب لا يثبت الاستحقاق لا قوله فقد أضاف الاستحقاق الى ما لا يصلح وكذا اختلفوا هل يصح
دعوى الاقرار من طرق الدفع حتى لو برهن الماتع عليه ان المدعى أقر أنه لا حق له على المدعى عليه أو ان
المدعى عليه أقر أن هذا ملك المدعى قبل لا يقبل وعلمتهم على انه يصح وأجمعوا انه لو قال هذا مالي حتى وهكذا
أقر ذواليد أو قال لي عليه كذا وهكذا أقر به الذي عليه فانه يصح وتسمع البينة على اقراره اذ لم يجعل الاقرار
سببا للوجوب وفي هذه المسئلة لو أنكروا هل يحلف على اقراره بغيره خلاف ولو كانت الدعوى في طلب ارب
مادعى أنه عم الميت يشترط لعمته ان يبين أنه عمه لا بغيره وأمه أو لامه ويشترط قوله هو وارثه لا وارث له غيره
ولابد لشهوده أن ينسبوا الميت ووارثه حتى يلقيا الى أب واحد ويقولوا هو وارثه لا وارث له غيره وكذا
في الاخ والجدة اذا شهدوا انه جد الميت أبو أبيه لابد أن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره فلو شهدوا به أو
شهدوا انه أخو الميت لا يهوا أو أولايه وارثه لا نعلم له وارثا غيره جاز ولا يشترط فيه ذكر الاسماء
فأصح ان وقال في فتاوى سيد الدين ادعى انه ابن عم الميت يترشح الى أن يذكر نسبة الاب والام الى الجد
ليصح يرمي الام لان نسبة الى الجد يصح يرمي الام والاب اسما له هذه النسبة ليس بثبت عند القاضي ويشترط
ايمانه ليعلم المدعى انه أخوه لا بغيره وأمه ولو شهدوا ولم يذكر اسم الاب أو الجد لا تقبل لعدم معرفتهم
وقبل تقبل لانه ذكر مجردة في الكتاب برهن أنه أخوه لا بغيره وأمه تقبل ولم يشترط ذكر الجد وذكروا

على زوجي مهر أو قال في المرض لم يكن لي على فلان شيء يبرأ عدا ما خلا لا شافعي (وفي الذخيرة) قولها في المرض لا مهر لي عليه أولا
شيء لي عليه أولم يكن لي عليه مهر قيل لا صح وقيل يصح والصحح أنه لا يصح (وفي القنية) لو قال المخرج لم يخرجني فلان فمات لبس ولو رثة
المخرج أن يدعوا على الجراح هذا السبب قال برهان الدين صاحب المحیط وهذه المسئلة على التفصيل إن كان الخارج معروفاً والقاضي أو
العاس لم يقبل إقرار المريض (مريض) قال في حال مرضه ليس لي في الديار شي ثم مات لبعض الورثة ان يحلفوا أزوجة المتوفى وابنة علي أنها
لا يعلمان شيئاً من تركته المتوفى انتهى * (الفصل السابع في الوديعه) * الوديعه أمانة تركت لأستاد لا فتمها الموعد عن هلكتها ولا
تعدم منه فيه حفظها به نفسه ومن في عياله كزوجته ووالده ووالدته وبنته وأخته وأبيه الخ الذي استأجره مشاهير أو مساكين وكسوته
بطلان على المرأة أجرة (وغيره) للموعدة أنت إذا بالوديعة من المال أو بعهدي وان كانت الوديعة من المال فلا بد من إقرارها

رحمه الله تعالى حق لو ملكتم نفوسكم منكم (وفي الجلالية) يجوزته السفر بالوديعة وان كان له اجل وموالاته لآل وموضع واحد وهو
 أن يكون الوديعة طعاما كثيرا فانه يضمن اذا سافر به بل وان استغرقه الوثية فيكون في معنى الاتلاف (وقالا) ليس له ذلك اذا كان له
 وموثة غيره أن عند محمد وجه الله تعالى هذا اذا بدت المسافة أما اذا قربت فله ذلك وقال الشافعي وجه الله تعالى ليس له أن يسافر به ما مالا
 والاتلاف فيما اذا كان الطريق آمنا بآثار لا يقصد أحد غلبا ولو قصد به بمكسده بنفسه برفقة السفر ولا يضمنه المودع من المسافة ثم أواما
 اذا لم يكن الطريق آمنا أو كان الطريق آمنا لكن من السفر فربما يضمن من الاتلاف (وفي البرزلي) وله أن يحفظها كما يحفظ
 مال نفسه في داره وماله (وفي الوازلي) قال لا تضعها في حانوتك موضع فضاعت ان كان (٦٧) الحانوت أحزم من الدار أو لم يجد مكانا
 آخر لا يضمن والا يضمن ولو

كانت مما يمسك في البيوت
 فقال لا تدفعها الى زوجته
 فدفع لا يضمن وقيل لو نكحها
 من الدفع لبعض عياله
 فدفع ان لم يجد بدا منه
 لا يضمن والا يضمن ووضع
 كيس الوديعة في صندوقه وله
 فيه كيس فانشق واختاما
 لا يضمن واشتركا والهلاك
 والبقاء على قدر مالهما ولو
 خالطهما أجنبي أو بعض
 من عياله لا يضمن المودع
 ويضمن الخاطم فبركان
 أو كبير أو لا يضمن أبوه
 لاجله دفن مال الوديعة في
 أرض ان علمه بعسالة
 لا يضمن والا يضمن وفي المغارة
 يضمن بكل حال وفي الكرم
 لو كان حيا يملكه باب معطن
 لا يضمن وان وضعه في الدفن
 في موضع لا يدخل أحد فيه
 بلا استدذان لا يضمن (وجه)
 نحوه السران قد فتنها
 الجبانة خوفا وفرم جاء ولم
 يجدها ان أمكنه أن يجعل
 ماله ولم يجعل يمين والا

شمس الأشعة السرحسى في الاخ لا يشترط كراسم الجد وغیره أموالا دعى انه ان عمه لا بد ان ينكر
 اسم أبيه وجده
 (فصل) الأصل في دعوى النسب أن ينظر الى النسب المتنازع فيه ولو كان مما لا يثبت باعتراضهما
 كإبوة وبنيوة ولا موزوجية فالمدعى خصم لو أنكر المدعى عليه وتقبل يثبت المدعى لنفسه حقا ولم يدع
 ولو كان مما لا يثبت باعتراضهما كإبوة فهو خصم لو ادعى حقا مع ذلك والاذ كذا في الجامع (مسألة) *
 قال صاحب الايضاح ادعى انه أخوه لا تسمع إلا أن يدعى حقا من ارض أو فقة أو حق تربية أو حربية في
 الاقضية وما أشبهه إلا في الزوجين والابوين والولد ولقاء العتق والمواالات فانه تقبل بينته وان لم يدع فيه حقالا
 مثبت لحق نفسه في ذلك كله ولو كانت الدعوى على رجل وقال لي علي هذا أحمد بن محمد بن أحمد كذا
 درهم او هو هذا فشهد شهوده ان هذا أحمد بن محمد بن أحمد وله عليه كذا يثبت المال لا النسب اذا المدعى
 وشهوده ليسوا بخصم في اثبات النسب فلا يثبت ويثبت المال لوجود الاشارة اليه كذا وقع في فتاوى وشهد
 الدرس ثم قال دعى على قيس مسألة أخرى وهي انه لو ادعى أن لي علي فلان ديتارا وانه ملت وأنت وارثه رابنه راسم
 أبين كذا واسم جدك كذا ورهن يقبل ويثبت النسب ينبغي ان يكون هذا كذلك
 (الفصل الثاني في تقسيم الدعاوى) * الدعاوى سبعة أنواع منها ما لا يسمعه الحاكم ولا يلزم المدعى
 بسبب ما ادعاه شيئا ومنها ما لا يسمعه الحاكم ويؤدب المدعى بسبب ما ادعاه ومنها ما يسمع الحاكم الدعاوى
 به ويمكن المدعى من إقامة البينة على صحة ما ادعاه ولا يلزم الحاكم المدعى عليه بالجواب ومنها ما يسمعه
 الحاكم ولا يلزم المدعى عليه الجواب عنها الا بشروط ومنها ما يسمعه الحاكم ويمكن المدعى من إقامة
 البينة بما ادعاه ولا يحكم له بموجب ما شهد به على المور ومنها ما يسمعه الحاكم ويمكن المدعى من إقامة
 البينة على دعواه ويلزم المدعى عليه بالجواب ومنها ما يسمعه الحاكم ولا يمكن المدعى من إقامة البينة على صحة
 ما ادعاه ويغرم ما ادعى عليه به فهذه سبعة أنواع لاول الدعوى الفاسدة وقد تقدم ذكرها النوع
 الثاني الدعوى على أهل الدين والعلاج مما لا يتعلق بهم وسبب أن ذكرها في أحكام السياسة النوع
 الثالث الدعوى على الصغر والسفه وسبب أن ذكر ذلك قريبا النوع الرابع دعوى الرجل الدار
 أو العار على من هو حائر ذلك فلا يلزم المدعى عليه بذلك الجواب الا بشروط يأتي ذكرها النوع الخامس
 ما ذكر في المحيط في امرأة ادعت ابن زوجها طلقها ثلاثا وأقامت على ذلك بينة والزوج ينكر فالماضي
 لا يسمع البينة ولا يجزى بها من بيت الزوج لكن يجعل لها امرأة تقسم أمواله تحت طهارته مع زوجها منه
 حتى يسأل عن شهودها ومنها ما ذكر في باب الوكالة لو وكله في قبض العين لا يكون وكيلًا بالخصوص وفي

فان جاء على فور الا كان لا يضمن والا يضمن (جمل) دراهم الوديعة في الخلف الا يضمن فضاقت يضمن وان كانت في الايسر فضاقت لا يضمن لان
 ان كانت في اليمنى كانت على شرف السقوط عند الركون وقيل يضمن فيها (وط) دراهم الوديعة بطرف الكم أو العمامة وضاعت
 لا يضمن وان وضعت في الكم يتأمل عند الفتوى (وفي العمادى) لو شد دراهم الوديعة في سبد بل ثم وضعها في كفة فسقطت لاصحاب
 طيب وكذا اذا جعلها في جيبه وضرب في مجاس الفسق فسقطت منه لا يضمن ومن بعض الأئمة لو وضع دراهم الوديعة في كفه وهاكت يمين
 ولو وضعها في كيسه أو شد ردها على التكة وضاعت ينبغي أن لا يضمن (المودع) اذ مات فقال ورثته قد رد الوديعة ورثته في حياته لم يقبل قواهم
 والضمن واجب في مال الميت لانه مات مجهولا فان أقام الورثة لبيته على اقرار الميت انه قال في حياته ردت الوديعة تقبل لان الثابت بالبيعة
 كالثابت بالمعاينة (الدانة) الدية تادأ ما يملك شيء ما يملك المودع انما أن يعالجها فقه طيب من ذلك وصاحب الدابة بالخيار يضمن أيهما شاء فان

المستودع منه أولم يعلم لكن لم يعلم انهم الغير يرجع لان الامر قد وقع في الوجه الاول فانتقل الدليل اليه وفي الوجه الثاني كذلك لان البدل لم
 الملك على القول فصح الامر ايضا (القاصو) اذا قبض أموال البناحي ومات ولم يبين ان وضعها في بيته ولا يدري لمن المال ضمن لانه هو المودع
 وقد مات بجرحه وان دفع المودع ولا يدري لمن دفعه لا يضمن لان المودع غيره ولم يمت بجرحه (المودع) اذا قال لرب المودعة قد رددت بعض
 المودعة ومات قال ولقول رب المودعة فيما أخد مني عنه لان المودعة صارت ديناطاها لا بقدر ما رد الى رب المودعة فان كان لا تخذرب
 المودعة فيكون القول قوله في مقدار (٦٨) المأخوذ ولو ان قاضيا أودع مالا لئيم وتاجر فمعد ذلك المودع أودع ذلك المال

ولهم حتى لو قام المدعي عليه البيعة اشتراها من الذي وكله لم تقبل بيعة في اثبات الشراء وتسمع بيعة
 الدفع المخصوص فادعيت فلا يحكم له ويتوقف فيه حتى يحضر الموكل ومنها اذا ادعى الرجل لامة وادعيت
 لزوجته مدعها فشهدت النساء أنها بكر يؤجل كمال العين ويفرق به دمعى لاجل لام تأيدت
 تؤيد البكرة صل ومما شهد استبيان على أحد الثريكين أن شريكه عاتب أعتق حصته من هذا
 العبد بحال بينه وبين الحاضر ولا يحكم بعقده حتى يقدم العاتب فتعاد عليه البيعة عند أي حصة من المحيط
 الموع السامس ظاهر التصور النوع السابع كمن ادعى عليه بوديعة فجاءها أصلا فأقرت عليه البيعة بها
 مدعى انه ردها وأراد إقامة البيعة على ذلك فلا تسمع دعواه ولا يمكن من إقامة البيعة على ما ادعاه ولها نظائر
 كثيرة في الفقه

(الفصل الثالث في تقسيم المدعى عليهم) * وهم على أربعة أقسام دعوى على الحاضر المالك لأمره
 ودعوى على الصنبر والسفيه المولى عليه ودعوى على الغائب ودعوى في مال اليتيم القسم الاول الدعوى
 على الحاضر الرشيد يشترط في صحة الدعوى عليه ما تقدم وذلك يعنى عن اعادته * القسم الثاني الدعوى على
 الصغير والسفيه لو ادعى على صبي حرم عليه وله وصي حاضر لا يشترط احضار الوصي ولو وجب الدين بمباشرة
 هذا الوصي لا يشترط احضار الوصي ولو وجب لاجبائته كاتلاف ونحوه يشترط احضاره (مسئلة) ادعى
 على صبي حرم عليه مالا باهلاك أو غصب لو قال المدعى لي بيعة فحاضرة بشرط حضرة الوصي لانه مؤاخذ بما فعله
 ويحتاج الشهادة الى الاشارة اليه لكن يحضر معه أبوه أو وصيه لو أدى عنه ما يثبت وان لم يكن له أب
 أو وصي وطلب المدعي أن ينصب له وصي ينصب له القاضي ومما يمكن بشرط حضرة الوصي لنصب الوصي
 وقال بعض المتأخرين حضرة الوصي عند الدعوى شرط سواء كان الوصي مدعيا أو مدعى عليه والصحيح انه
 لا يشترط حضرة الاطئال الرضع كذا في المحيط وقال في الفتاوى الرشيدية لا يشترط حضرة الوصي لنصب
 الوصي بل يشترط أن يكون القاضي عالما بوجوب المدعى وأن يكون الوصي في ولايته قال هذا دليل على انه
 لا يشترط حضرة عند الدعوى والقضاء ولكن المختار انه يشترط حضرة عند الدعوى (مسئلة) لو شهدا
 على من مأذون بعصب أو باتلاف ودبغة أو باقراره أو هدايبيع أو اجارة أو راء ومولا عاتب يقبل ولو
 كان مكان المأذون مجرورا له في بحاله يقر عليه لا على المولى وكذا في اتلاف أمانة يقضى على المولى دند أبي
 يوسف وعندهما يقضى على المقر لا على مولا فيؤاخذ به بعد عتقه وفي الاقرار لا يقضى على مولا حضرا أو عاب
 وفي الفتاوى الرشيدية الصبي المأذون لو ادعى على آخر مالا لا يشترط حضرة وصيه وكذا قن ادعى على آخر
 مالا لا يشترط حضرة مولا اديد القن بعثرة * القسم الثالث في الدعوى على العاتب وهو على قسمين

يكن على القاضي في ذلك
 شيء لان القاصي أمين فيها
 صنع والأمين لا ضمان عليه
 كدراى لولو لولو (رجل) له
 على آخر من مرسى الدائن
 الى مدينه رجلا لا يقضه
 فقال المدينون دفعت الدين
 الى الرسول وصدق الرسول
 وقال دفعت له الى الدائن
 وأكره الدائن ما قول قول
 الرسول مع عيونه (دفع)
 الى دلال ثوبا للبيع فقال
 ضاع الثوب بمى ولا أدري
 كيف ضاع لا يضمن ولو
 قال لا أدري في أى حانوت
 وضعت يضمن انتهى وسيجي
 تمام مسائل هذا الفصل
 في فصل أنواع الضمانات
 ان شاء الله تعالى

(الفصل الثامن في
 اعارية) * العارية بالتشديد
 كإعارة سوية الى العارلان
 طلبا عارويا وهى أمانة
 كالوديعة الا أن العارية
 أمانة فيها تلك المفعة
 ولهذا تعتقد بأنها ائتمالك
 بان يقول ملكك من معة دارى

هذه شهرا أو جملت لك مكى دارى هذه شهرا ولا عير أب يسخ العقدي كل ساعة لكونه اعدا جازا غير لازم (وفي
 البدائع) لاعارية شرائط (مهما) القبض من المستعير مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه (ومنها) العقل ولا تصح الاعارة من الجنون والصبي
 الذي لا يعقل وأما البلو ع دايبر بشرط دند لاحلا فالشافعي رحمه الله تعالى حتى تصح عندنا اعارة الصبي المأذون وكذا الحر به فليست بشرط
 فيما كها العبد المأذون لانه من توابع التجارة فذلك التجارة (ولا) تضمن ولا تعذر هلكته سواء هلكت باستعماله أو لانه قال مالك
 رحمه الله تعالى وعند الشافعي رحمه الله تعالى ان هلكته من الاستعمال المعتاد لم يضمن وان هلكت لاني حال الاستعمال يضمن (وفي المحيط)
 ولو شرط الممان في العارية قبيل ان تصح العارية (ودكر) ابن رستم في نوادره رجلا قال لا أعيرني ثوبا فان ضاع فاما من لا يضمن
 الشرط له (وكذا) لو رهن فقال المرهن أحسن رهنه على انه ان ضاع ضاع بعير شي جازا الرهن والشرط باطل وان ضاع ضاع بالمال

وقد رده وان اشبهه بغيره ثم نام فأعاده لا يبرأ (نصب) شيئا من الصالح ثم رده عليه وهو كالمصالح بخلاف ما لو أخذ منه وهو يفتان ثم رده عليه وهو نام فإنه لا يبرأ (إذا) تعلق برجل وخاصة خسة ط من المتعلق به شي يضمن المتعلق (ومن) هدم بيت نفسه فأنه دم من ذلك منزل جاره لا يضمن لأنه غير متصد فيه (وفي العيون) لو ضرب برجل ففسد ما المضروب مغشيا عليه وسقط منه شيء وتوى قال محمد رحمه الله تعالى يضمن الضارب المال الذي مع المضروب لأنه هو المستهلك وكذا يضمن ثيابه التي عليه لو تفتت أو أتى في فصل النصب ما يتخالفه ردا فلم يضر (وفي فتاوى) رشيد الدين رجل فر من العالم فأخذته انسان حتى أدركه انطلم فأخذته وخسره أو طالب نظام رجا لا يقبض منه جباية فدل عليه رجل عليه فأخذته مالا في قيس قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاخذة والدال عليه (٧١) لأنه تسبب لأخذ ماله والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه

الله تعالى انه لا يضمن (وكذا) لو تخلف رجلان وضرب أحدهما الا تخلف ذهب المفلوم الى الوالي ففسره لا يضمن المظلوم لأنه طالب العوت (وفي) فتاوى رشيد الدين المرغيباني ولو قال له يبرأ اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه وأخذته الا وصى لا يضمن (ولو) قال ان كان ضروما وأخذته لك فأضمن وبقي المسئلة بمحالها صحت وصار الاصل ان المقر وانا يرجع على العار اذا حصل الضرر وفي ضمن عقد المعاوضة أو ضمن الغارضة السلامة للمعروضهما (ولو) قال البعير لصاحب الحنطة اجعل الحنطة في الدلو فجعلها في الدلو فذهب من ثوب كان به الى الماء والطحان كان عليه يضمن لأنه صار غارفا في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لان علة ما ضمن السلامة بحكم العقد

وقال لأعلم ما هو فلا بد من أن يقر بشئ والايحل القاضي بينه وبين تركه أي به فكذا هذا **من المحيط**
 * (الفصل الرابع في تقسيم المدعى عليهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها وهي أنواع) * النوع الاول من يريد اقامتها لصدقة ما ادعاه لنفسه النوع الثاني من يريد اقامتها لصدقة ما ادعى به لموكله النوع الثالث أن يريدوا اقامتها لصدقة ما ادعى به لايه أو لقريبه بغير وكالة النوع الرابع من يريد اقامتها لصدقة ما ادعى به لمن هو تحت ولايته من أب أو وصي النوع الخامس من يريد اقامتها لصدقة ما ادعى به لنفسه ولغيره * (النوع الاول) * من يريد اقامتها لنفسه وقد تقدم ان الدعوى الصحيحة يمكن مدعيها من اقامة البيينة على صحتها وقد يجمع من اقامتها في وجوه منها اذا استخاف المدعى المظلوم مع العلم بينه وبينه ما قال لا بيينة في وضاب من القاضي تخلف خصمه فخاف المدعى عليه ثم قال لا بيينة حاضرة لا يسمع عند محمد من الحواشي ومنها لو أنكر الوكيل بالبيع قبض الثمن فقامت عليه البيينة فقال تاف أو رددته لم يسمع دعواه ولا بيئته لأنه كذب النظر القينة وما حكى عن المحيط من هذا المعنى من أن المقتضى له اذا كذب شهوده في بعض ما شهدوا به انتقض القضاء فكذا هذا ومنه لو ادعى عليه أنه أخذ منه مالا أو بين فحده وصفته وأقام المدعى عليه بيينة على اقرار المدعى انه أخذ منه ولان آخر هذا المال المسمى وأنكر المدعى ذلك لم تقبل هذه البيينة ولا يكون ذلك اطلا لا للدعوى من الفتاوى الظاهرية ومنها ما ذكره في شرح الزيارات قال لو ادعى عليه محدود أو أقام بيينة وقضى القاضي له ثم مات المدعى ثم ادعى المدعى عليه ذلك المحدود ملكا مطلقا لم يسمع دعواه ولا بيئته لأنه صار مقضيا عليه والوارث قام مقام المورث من المانية * (النوع الثاني) * من يريد اقامة البيينة على صحتها ادعى به لموكله * (مسئلة) * ادعى رجل عند القاضي ان فلانا وكله بكل حق هوله وأراد انبائه لا تسمع بيئته لان هذه بيئته على الغائب ولم ينتصب عنه خصم الا أن يريد أن يسمع شهادته ليكتب الى قاض آخر لان كذب القاضي ايسر بقضاء بل هو مقبل ولا يقتصر الى حضور الخصم فان قبل البيينة بغير خصم ماز لان اسكار الخصم شرط لسماع البيينة عندنا * (مسئلة) * ولو حضر رجل ادعى عليه حقه الموكلة وأقام البيينة على أنه وكله في استيفاء حقوقه والخصومة في ذلك قيات ويقضى بالوكالة ويكون القضاء قضاء عليه وعلى كافة الناس لانا ادعى عليه حقه بالسبب الوكالة وكان اثبات السبب عليه اثباتا على الكافة حتى لو حضر آخر ادعى عليه حقه لا يكف باعاده اليه على الوكالة * (فرع) * هر رجل جاء الى القاضي وقال أما فلان بن فلان وكله هذا الرجل بطالب كل حق لي وللقاضي يعرف الوكل جاز وان غاب والقاضي لا يعرفه فجاء الرجل بخصم سأل القاضي أب يقيم البيينة أن الموكل فلان بن فلان الوكل كانه كانت محجة بالمعينة الا انه تعذر القضاء بالوكالة بجهالة الموكل فاذا رالت

وهنا العقدية قضى السلامة فيصير مقرورا فضمن (وفي) فتاوى ظهير الدين سأل هشام محمد رحمه الله تعالى فيمن فتح باب قلع حتى خرج منه الطائر أو فتح الزق والسمين جاءه فذاب وخرج منه السمين قال يضمن (ولو) حل قيد بعد فابق العبد لا يضمن لان العبد له حرية فان كان العبد ذاهب العقل يضمن (وقال) أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن في هذا كله (ولو) ثقب رقبته سائل حتى سال يضمن (وكذا) لو قطع جبل القنديل يضمن (وفي) مختلفات المشايخ قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى اذا فتح باب قلع أو اصطبل حتى طار الطائر أو خرج الحمار أو حل قيد بعد فذهب فانه لا يضمن وفتواؤهم لم يفتوا (وقال) محمد رحمه الله تعالى يضمن وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان وقع ساعة ثم ذهب لا يضمن وان ذهب من ساعة يضمن (ولو) فتح باب دار فسرقت آخر منها ما لا يضمن الا انه سواء مرق عقيب الفتح أو بعده (وكذا) اذا حل باط دابة فذهب فانه لا يضمن فان طار الطائر انسان آخر لا يضمن ان الذي حل وقت (والمودع) اذا فته يارب القصور

وجه في زرعها أو كرمها دابة وقد أفسدت الزرع فبسطها فهلكت يضمن وان أخرجها الخنازير أن أخرجها وساقها فهلكت يضمن وان أخرجها
ولم يسهلها لا يضمن وكذا لو أخرج دابة الغير من زرع الغير (وفي التقييد) ولو ساقها إلى مكان يامن منها على زرع لا يضمن كانه أخرجها عن
زرعه قال أبو نصر وقال أكثر مشايخنا أنه يضمن وعليه الفتوى (رجل) بعث بقرته إلى بقار على يد رجل فجاءه رجل إلى البقار بها وقال إن
هذه البقرة هذه إليك فقال البقار اذهب بها إلى مالكها فاني لا أقبلها فذهب بها فهلكت فالبقار ضامن لانه إذا جاءهم إلى البقار فقد انتهى
الامر فيهم البقار أمين وليس للمودع أن يودع (ولو) نخس دابة إنسان فالت ركب فماتت ان كان باذن الركب لا يضمن الناس وان
كان بعير اذنه يضمن كمال الدابة وان ضربت الناحية فماتت فمعه دور (وان) أصابت رجلا (٧٣) آخر بالدنب أو بالرجل أو كيطما

أصابته ان تخسها بادن
الراكب فالصان عليها
والا فليس (وفي) خلاصة
الفتوى ومما يعر به الفقهاء
إذا سئل من أخذ جارية
بغير إذن له واستعمله ورده
إلى الموضع الذي أخذ منه
وكان معه بحش ما كاله
الدب هل يضمن وانما
استعمل الاثنان خاصة
(جوابه) ان لم يضر
للحش بشئ الا أنه ساق
الأم فان ساق الحش معها
ذاهبا جائيا لم يضمن وان
كان يضمن ساق الا ان ساق
الحش معها أيضا يضمن
(وفي تنادي) ظهر الدب
وجه الله تعالى لو وضع ثوبا
في دار رجل فربما صاحب
الدار فاعسده ضمن (ولو)
أدخل دابته في دار غيره
فأخرجها صاحب الدار ان
باعت لا يضمن لان الدابة في
الدار فبشرها فله أن يبيع
الضرر بالخراج وأما الثوب
في الدار فلا يضرها فكان
أخراجه اتلاف (ولو) وجد

بعض قضاء العصر أن ثبت أنه استه (مسألة) قال بعضه جرت عادة قضاء العصر مع المرأة المبتوتة من رجعة
مطالقتها حتى يثبت دخول الزوج الثاني بها وان كان يبيت عندها ما لو قدمت امرأة مبتوتة فقالت قد
تزوجت فأراد الذي طلقها أن يتزوجها فقال اس المسد في مراتب الاجماع لا أعلم أحدا قال ان لا تصدق
(مسألة) من الدعاوى إذا ادعى رجل على آخر ديناً من قبل أبيه الميت أو مورثه فيلزمه أن يثبت موت مورثه
وعدة مورثه يعلم ما يستحقه مما يدعيه ثم ينظر في صحة دعواه وكذلك لو ادعى عليه ان عسده عروضا أو نحوها
لمورثه وادعى انهما صارت اليه بالميراث ولم يثبت موت مورثه وعدة مورثه وانتقال الميراث اليه ثم سطر
في الدعوى (مسألة من باب الجور) إذا رفع إلى الحاكم كمال يقيم وسأله أن يبعه لغيره ولم
يجزه ذلك إلا بعد ثبوت ملكه وجبازته والحاجة إلى البيع وكونه أبصر ما يباع عليه وان كان الذي
رفع إلى القاضي وصفا فلا بد من اثبات وصيته واثبات ما تقدم ثريا من البيع ولا بد من ثبوت
الرجبات والسداد في الثمن

(الفصل السادس في حكم الوكالة في الدعوى) التوكيل بالخصومة لا يتخلو اما ان يوكله بالخصومة
والاقرار فالتقار أو يوكله بالخصومة والاقرار جميعا أو يوكله بالخصومة فقط ر جائز الاقرار أو يوكله بالخصومة
فغير جائز الاقرار والاسكار أما إذا وكله طلقا أو أقر على موكله في مجلس الحكم يضمن وفي غيره لا وعند أبي يوسف
يضمن فيهما وعسده زور والشايع لا يضمن فيهما أو أكله بالخصومة والاقرار يصير وكيلهما ما قال الشافعي
لا يضمن وكلا وهذا بناء على ان التوكيل بالامر اهتد به يكون اقرارا من الموكل وعنده لا يكون اقرارا لانه
لم يقر صريحا ولا بجارا لان الانسان قد يحتاج إلى الاقرار بلسان غيره صيانة لفرسه وماء وجهه من حوله إلى
باب القامى وهذا غرض مطلوب في ما بين المعتل ولا حاجة إلى جعله في قوله عبارة من التوكيل بالاقرار
محار أو أكله بالخصومة واستوى الاقرار لا يضمن وكلا لانه لما استوى الاقرار مكانه قال وكنتك بالاسكار
ولو صرح بهما لا يضمن وكلا بالاقرار وأما إذا وكله بالخصومة غير جائز الاقرار والاسكار فلا رواية عن أصحابنا
المتقدمين وقد اختلفت في المتأخرين قبل لا يضمن لان التوكيل ينفو بص الامر إلى من يقوم بتدبيره وفي هذا
التوكيل تعاطيل وإس بنفويض لان جواب الحكم اقرار أو اسكار فاذا استشاهما فلم ينفو عن اليه شيئا وقبل
بصح التوكيل ويصير وكلا بلسان الحكم حتى تسمع البيعة عليه لان مقصود الطالب من الجواب
يحصي بالاسكوت وهو سماع البيعة فان السكوت من الحكم كافي لسماع البيعة عليه كالانكار ولو كلف
نوع فائدة في قسم الوكالة على (مرع) والقييد (مرع) والوكيل بالخصومة في حد القذف والقصاص
إذا أقر لا يضمن لان التوكيل بالخصومة جعل فوكلا بالجواب محار أو اسكار فتمكنت شبهة العدم في اقرار

(١٠ - معي الحكم) دابة في مربط فخرجها فهلكت يضمن (وفي) الجامع المصنف بمرطاط وشده دابته
فأخرجها مالك المربط وهلكته أرضنا (وفي فوائد) أبي الحسن الرستغني غصب عسلا فاستهلكه ميس ابن أمية يضمن العاصب قيمة العسل
ونقصان الام وان لم يفعل العاصب في الام فعلا لمكان السبب (وفي تنادي) ظهر الدب ولو أرسل دابته في مرتع مباح فجاء آخر فارسل اليه
دابته فغضت الناحية الاولى ان صلتها على الفور ضمن والا فلا وان كان ذلك في مرتع مباح فله الاضمان على صاحب المربط (وذكر)
في المبرور قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا استهلك رجل جارية أو بعلة فباعها أو ذبحها ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وان شاء حبسه
ولا يضمن ثوبا وعليه الفتوى (ولو) صرب رجل الدابة حتى ماتت رحاه وهو كالمطعم (ومن) دبح شاة غيره بالكها بالخيار ان شاء ضمنه فبئها
وسلمه اليه وان شاء أخذها ضمنه الا قصان وكذا الجمل وروكلا إذا صلب يدها (وفي الهداية) ولو كانت الدابة غير مأكولة اللحم فتباع العاصب

نظرها لملك أن يضمه جميع قيمها لوجود الاستفالة من كل وجه بخلاف قطع طرف العبد المملوك حيث يأخذ مع أرش المقاول مع لان
 لا يرى بقي متفعابه بعد قطع الطرف (ولو) ذبح حمار غير مملوكه أن يضمه النقصان ولكنه يضمه جميع القيمة عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله أن يضم النقصان وإن شاء ضمته كل القيمة ولا يحسب المذبح (ذبح) شاة إنسان بحيث
 لا يرى حياته إلا بضمه استغسانا لا جنى والراعى في ذلك سواء (وفي) الفرس والبغل يفتى بالضم في الاجتنى والراعى (والبقار) لو ذبح البقرة
 أو الحمار وكان لا يرى حياته إلا بضمه وإذا ذبح شاة لا يرى حياته إلا بضمه في يوم الذبح (رجل) من بشاة الغير وقد أشرفت على الهلاك
 فذبحها يكون ضامنا (وذكر) (٧٤) في الوارث أنه لا يضم استغسانا لأنه مأذون فيه دلالة (وفي المحيط) ولو ذبح شاة وعلقها لأجل السلخ

فسلخها إنسان ضمن لان
 الناس يتفاوتون في السلخ
 دون الذبح (ولو) التي تشور
 الرمان أو البطيخ على قارعة
 العاسريق فزلفت بهاداة
 إنسان فتلفت بضمه لانه
 غيره مأذون في هذا الفعل
 ومن فعل فعلا هو غير مأذون
 فيه فماتوا منه يكون
 مضمو ناعاه (مر) رجل في
 طريق المسلمين فعلق ثوبه
 بفعل حانوت رجل ففترق
 قال أبو القاسم الصفار رحمه
 الله تعالى إن كان القفل في
 ملكه لا يضم وإن كان في
 غيره ملكه يضم (وهنا)
 زيادة لا بد منها وهي أنه إذا
 تعلق ثوبه بذلك فجر ثوبه
 ففترق بجزءه لا يضمه
 صاحب القفل لانه إذا جر
 الثوب فهو الذي حرقه (رجل)
 جلس على ثوب إنسان وهو
 لا يعلم حتى قام صاحبه
 فاشتق ثوبه من جلوسه ضمن
 النقصان (ولو) ففترق رجل
 يد آخر فخرج يده من قم
 العاض فكسر أثنان العاض

الوكيل فيورث شبهة مما يدر بالشبهات * (مسئلة) * لو وكل وكيلين بالخصومة فلا حدمهما إلا بغير
 بالخصومة وليس له أن يقبض وقال زفر لا ينفرد أحد بمال الخصومة * (مسئلة) * قال أبو حنيفة لا تقبل
 الوكالة في الخصومة من حاضر معج في المصرا لا يرضا خصمه وقال أبو يوسف ومحمد والساقى تو كبله معج
 لانه تصرف في خاص حقه لانه ان وجد من المدعى فله سوى خاص حقه وان وجد من المدعى عابسه فلا نكار
 خاص حقه لانه يتففع به * (مسئلة) * والمرأة كالرجل بكرا كانت أو يما في هذا لان المعنى يجمعهما
 وقد أخصن المتأخرون من أصحابنا منهم أبو بكر الرازي انه ان كانت غير برزة جاز لها ان تو كل لانه لطفها
 ضرر بالمعيب بالخروج والحضور * (مسئلة) * ولو وكله باستيفاء دين حقه لا يكون وكالا في الخصومة
 لان ما يقبضه يقبض من حقه والوكيل يقبض العين وكيل باستيفاء دين حقه فلا يكون وكالا في الخصومة
 * (قرع) * ولو وكله يقبض بدل حقه يكون وكالا في الخصومة لانه وكيل بالمال فاشبه به الوكيل بالشراء
 فتعلق به حقه * (مسئلة) * والوكيل يقبض الدين وكيل باستيفاء دين حقه حكمك عند أبي
 يوسف ومحمد

* (فصل) * ولو وكله بالخصومة في شيء ثم عزله عن ذلك ثم شهد له الوكيل قبل أن يخاصم في ذلك فشهدانه
 جائزة ولو عزله بعد ما خاصم في ذلك إلى القاضي لم تقبل شهادته وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال
 أبو يوسف لا تقبل شهادته في الفصل وهذا الخلاف بناء على الخلاف في التخرج من أصل مجمع عليه وهو
 أن من اتهم بخصم ما في حادثة لا تقبل شهادته فيها وإن لم ينتصب خصما حتى عزل تقبل شهادته بها وأبو
 يوسف يقول الوكيل صار خصما بالوكيل ولهذا إذا أقر في غير مجامع القاضي بلفظه منعه وإذا شهد بعد
 العزل قبل المراجعة إلى القاضي أو بعد ما لا تقبل شهادته وعندهما لا يصير خصما مالم يخاصم إلى القاضي
 ولو خاصم إلى القاضي وقد وكله بكل حقه لم تجز شهادته فيما كان يوم التوكيل أو حدث بعد ذلك قبل أن
 يخرج به لانه صار خصما فيها كان يوم التوكيل

* (فصل) * والموكل ان يزل وكيله إلا أن يكون المظالم وكل مطالب من جهة المطالب فلا يكون له أن
 يخرج به إلا بمحض من الخصم لانه تعلق به حتى للمطالب فلا يملك ان يطالب به إلا برضاء من المحيط ومن شرح
 التخرج بدوم الإيضاح

* (القسم الرابع في حكم الجواب عن الدعوى) * وإذا وقف الدعوى الصحيحة بشروطها المتقدمة
 واستفزع القاضي كلام المدعى ووجه حتى لم يبق عنده فيه اشكال ولا احتمال أمر المدعى بما بالجواب
 وهو أحد ثلاثة أشياء إما اقرار أو انكار أو امتناع الأول الاقرار إذا أقر فان القاضي ينبغي له ان يقبل اقراره

وإذا من علم يد المعضوض شيء رجح يده لا يجب موجب السن لانه مضطرب في نزاع اليد ويجب على العاض ارض البدل لانه جان (وي) فإذا
 دوا منه در الاسلام طاهر بن محمد رحمه الله تعالى الحائلك اذا عمل لإنسان ثوبا فادام ملكه أخذ منه يابى الحائلك أن يدهه حتى يأخذ الأجرة
 في صاحب الثوب ففترق من مد صاحبه لا يضم الحائلك شيئا وان فترق من مدهما ضمن الحائلك نصف قيمة النقصان (ولو) أخذ يد
 رجل فذلل ذلك الرجل يده فثبت ان أخذ يده لأجل القيمة لا يجب الضمان وان أخذ لأجل العوض تجب يدية اليد على الآخر لانه مضطرب
 مديده (رجل) تشبث بثوب آخر فذبه المتشبت من يده صاحبه حتى فترق بضمه جميع القيمة فان جده صاحبه من يد المتشبت ضمن المتشبت
 نصف القيمة (وفي المبسوط) غصب ثوب إنسان وليس له ثم جاء صاحب الثوب فذبه ثوبه والعاصب لا يعلم انه صاحب الثوب ففترق الثوب لانه
 على العاصب لانه فترق من مده (ولو) قال صاحب الثوب يروى على ثوبه فذبه فذمه الا يذمه له من شدة ففترق الثوب لانه على العاصب

أيضا ولو لم يده كجهد الناس عادة فحترق منه من الغائب نصف القمعة لانه من جنائهما لان امسا كهمونه ثوب غير مجنابة (وفي فتاوى
النسفي رحمه الله تعالى سئل من أودع ناراً في ملك غيره فتعدت الى كدس من سطة أو ثوب آخر من الاموال فأحرقته هل يضمن قال لا ولو أحترقت
شيئاً في المكان الذي أودع فيه ضمن (قلت) وقرئ أصحابنا وجههم الله تعالى بين الماء والنار قالوا لو أودع النار في أرض نفسه فتعدت الى
أرض غيره فأحترقت شيئاً لا يضمن ولو أسال الماء الى أرض نفسه فسال الى أرض غيره وأتلف شيئاً ضمن لان من طبع النار الخلود والتعدى
انما يضمن بكونه يفعل الرمي ونحوه فلم يضمن الى فعله الموقد فلم يضمن ومن طبع الماء السيلان فلا تلاف يضاف الى فعله (وسئل) صاحب
الحطب عن مزارع أودع ناراً في الأرض المملوكة في يوم ربيع فأحترق الحشيش وسرت النار الى الاكداس فأحترقت هل يضمن الموقد (أجاب)
رحمه الله تعالى ان كانت الرمي وقت الايقاد رعيها يذهب مثلها بمثل تلك النار الى تلك الاكداس (٧٥) يضمن والله تعالى أعلم (وفي)

فتاوى ظهره يراى من رجل
أودع في تنوره ناراً أو التي فيه
من الحطب ما لا يحتمل التنور
فأحترق بيته وتعدت الى دار
جاره فأحترقت يضمن صاحب
التنور (ولو) مربي نار في
ملكه أو في ملك غيره وقعت
شرارة منها على ثوب انسان
فأحترق قال محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى يضمن وهكذا
ذكر في النوادر عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى (وقال)
بعض العلماء ان من مر
بالنار في موضع له حق المرور
فيه فوقع منه شرارة على
ملك انسان أو ألقته الريح
لا يضمن فان لم يكن له حق
المرور في ذلك الموضع فالجواب
على التفصيل ان وقعت منه
شرارة يضمن وان هب به
الريح لا يضمن وهذا أظهر
وعليه الفتوى (حداد)
ضرب حديدة على حديدة
أخرى فجاءت فطارت شرارة
من ضربها فوقعت على ثوب

فإذا قيدتم الحطبكم وصغرة تقييد الاقرار ان يقول أقر بمجلس الحاككم العزيز الفلاني فلان بن فلان
بمنزلة فلان بن فلان بان له في ذمته ما ادعاه عليه وذلك كذا وكذا وجب له من وجه كذا حالة أو مؤجلة
شهد عليه بذلك فلان وفلان

(القسم الثاني من أقسام الجواب الانكار) ويشترط في الانكار ان يكون صريحاً فلا يقبل منه ان
يقول ما أظن له عندى شيئاً ثم إذا صرح بالانكار فان القاضي يقول للقائم لك بينة فان أتى بما قبلها تم الحكم
وان قال لا بينة لي يقول لك بينة وأصله قضية الحضري والسكندى فانهما انحصرا في ثوب بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام للمدعى منهما ألك بينة فقال لا فقال لك بينة ليس لك غير ذلك ولو سكت
المدعى عليه ولم يجب بلا أو نعم ولم يكن به آفة مساوية تمنعه من الكلام يجعله القاضي منكراً حتى لو أقام
المدعى البينة عليه تسمع أنظر الخلاصة *(الثالث من أقسام الجواب الامتناع من الاقرار والانكار)*
مثاله لو قال لا أقروا ولا أنكروا فاختلاف فيه قال أبو حنيفة لا يستخلف وقال لا يستخلف لان كلامه تعارضاً
فتساقطاً فكان ساكناً والسكوت يكون نكولاً حكماً فيستزل نزلة النكول الحقيقي كقوله لا أحلف اذا
لم يكن السكوت عن آفة مانعة عن الكلام وأبو حنيفة رحمه الله يقول انما يتوجه شرعاً على المنكروة وقد صرح
بأنه غير منكراً لا يمكن تخالفه لكن القاضي يقول له اما ان تصدق في دعواه واما ان تصرح بالانكار فان
أصر على انكاره كان جانباً ترك طاعة أولى الامر فيؤذبه القاضي بالحبس *(مسئلة)* - اشترى
رجل هدايات الشترى والعبد وادعى البائع الثمن على ورثته فقالت الورثة ما ندري ما ثمنه وحلفوا انهم
لا يعلمون ما ثمنه قال حبيبهم القاضي حتى يقروا بشئ ويحول بينهم وبين المال يضعه على يدي عدل حتى
يبينوا ما على أيهم من الثمن من الحطب وقد تقدمت

*(القسم الخامس في ذكر اليمين وصفاتها والتغايط فيها وفيين تتوجه عليه اليمين
ومن لا تتوجه وما لا يستخلف فيه وحكم النكول وبيان حكم اليمين المردودة)*

ومن توجه عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله لقوله عليه السلام لا تخافوا بآبائكم ولا
بالأولاد غيبت فمن كان حالفاً يحلف بالله أو ليس ذر وقوله عليه السلام ملعون من حلف بالطلاق وحلف
به ويحلف بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية لان
التغايط من حيث اللفظ فكان التغايط في اليمين أبلغ وأتم في الزجر من اليمين الكاذبة وقال أبو حنيفة
رحمه الله في الجردان لم يثبتهما القاضي اقتصاراً على قوله بالله الذي لا اله الا هو وان اتهمه بغلط في يمينه وليس
من شرطه استقبال القبلة ودخول المسجد وعند المبرك كاهن مذهب مالك والشافعي *(مسئلة)* - ويحلف

انسان فأحترق ثوبه ضمن الحداد (وذكر) الناطق رحمه الله تعالى اذا جلس الحداد في حانوته كوراء عمله والحيات
الى جانب طريق العامة فأخرج حديدة من كوره وضرب بها عطرقة فتطاير شرارها فحلت رجل أو وقتت عين انسان أو أحرقته شيئاً أو قتلت
دابة كان صمماً ما تلف بذلك من المال على الحداد ودية التل والعين تكون على عاقلة ولو لم يدق الحداد ولكن احتملت الريح بعض النار
من كوره أو الحديدة فجاءت فخرجت الى طريق العامة فقتلت انساناً أو أحترقت ثوب انسان أو قتلت دابة كان هدراً (وفي فتاوى) رشيد
الدين رحمه الله تعالى ولو رشح الماء في النار بق فسقطت به دابة أو انسان ذكر في الكتاب انه يضمن مطلقاً (قلت) وهذا الجواب في الدابة يجري
على أطساقه أما في الآدمي فانه اذا رشح كل النار بق بحيث لا يجد طريقاً يعرفه فانه يضمن الراس والاذن (ومما) يؤيد ما قلناه ما ذكره أبو
الطيب الراسي تنقيح في فرائده انه لو لم تعد في الرشح ورشح كابرش الناس عادة لدفع الغبار لا ضمان عليه لان ذلك ليس بجناية وان تعدى

بالأرض ضمن (وفي المحيط) من حفر بئر أو سد رأسها فتح آخر رأسها فانه ينظر ان كان الأول كبسها بالتراب أو العطين بما يكبس به المسلم من آخرها الأرض ثم حفرها الثاني فاضمان على الثاني وان كان الأول كبسها بما لا يكبس به البتر عادة كالدقيق والحنطة ونحوهما فاضمان على الأول (وفي فتاوى) ظهر بئر الدين من حفر بئر أو سد رأسها فرفع آخر الغطاء فتلف بماتى ضمن الأول (ومن) حفر في أرض غيره بئر اضمان النقصان (وقال) بعض العلماء يؤمر بالكبس ولا يضمن النقصان (ولو) هدم جدار غيره لا يجبر على بنائه والمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقصان وانه شاء أخذ النقص وقيمة النقصان (وفي فتاوى) قاضي خان من حفر بئر في فناء مسجد أو هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية (٧٦) ولا يضمن بالنقصان (وكذا) من حفر بئر في فناء قوم يؤمر بالتسوية (الغاصب) اذا حفر بئرا

المصري بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام واليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام ولا يخالف بالله مما قلنا لان النصراني يقول المسيح ابن الله واليهودي يقول هو ابن الله ولكنه يسمون بان الذي أنزل الانجيل والتوراة هو الله والجوهرى بالله الذي خلق النار على قول مجسد لانه يعتقد تعظيم النار فيعظمها في عيسى بما يعتقد تعظيمه وهو النار كفى النصراني واليهودي وعنددهما يخالفه بالله لا غير لان تغليظا اليقين بغير الله لا يجوز الا أن في حق النصراني واليهودي ورد نص وهو حديث ابن موريا ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف بالله الذي أنزل التوراة على موسى والنص الوارد في التغليظ بكاتب الله وله من الحرمة ما ليس للنار لا يكون واردا في النار لا لغيره من أهل الشر لا يخالف بالله ولا يخالف بالله الذي خلق الوثن والتميم لان في تعليظا اليقين بالصم تعظيمه من وجه وقد أمرنا بأمانته لان بعض الناس اتخذوا الهوا ولم يؤمروا بهاته النار لانه لم يخذها أحد الهوا ولهذا جوز مجسد التغليظ بذكر النار ولم يجوز به ذكر الصم (فرع) واستحلاف الاخرس ان يقول القاسى عليك عهد الله ان كان له ذاهذا الحق ويشير الاخرس أى نعم ولا يستحلف بالله ما لهدا عليك ألف ويشير الاخرس برأسه أى نعم لان الإشارة من الاخرس اذا كانت مرفوعة من النقي والاثبات بمنزلة العبارة من الناطق في سائر الاحكام فكذلك في حق الحلف والقاسى لو استحلف الناطق بالله ما لهدا عليك ألف درهم فقال نعم لا يكون بمسألته يصير كأنه قال احلف وذلك لا يكون حائفا فكذلك الاخرس ولو قال عليك عهد الله فقال لهم برأسه أى نعم كان بمسألته يصير كأنه قال عليك عهد الله ان كان له ذاهذا على كذا (ومل) ثم الاستحلاف على قسمين أحدهما على العقود الشرعية فوالا آخره على الافعال الحسية (أما الاول) وهو ان القاسى يخلفه على الحاصل بالعقد بالله ما لهدا عليك ما لهدا على من الحز ولا يخلفه على السبب وهو البيع والجارق والكفالة ونحوها وروى عن أبي يوسف يخلفه على السبب بالله ما اشترى ولا استأجر ولا كفلت ونحوها الا أن يعرض القاسى فيقول كم من مشرا أو مسأجرا فيفسخ العقد فيخلفه على الحاصل لان اليقين يجب على حسب الدعوى ورفع الدعوى ونفع في العقد لا في الحاصل به (وأما القسم الثاني) وهو الاستحلاف على الافعال الحسية وهو نوع يستحلف على الحاصل لا على السبب كالغصب والسرقة ان كان الغصب والمسروق قائما بخلفه بالله ما هدا الثوب لهدا ولا على تسليمه ولا تسليم شيء منه الى المدعى وان كان ستهلكا قيل يستحلف على القيمة لا غير وقيل يخلف على الثوب والقيمة جميعا عند أبي حنيفة رحمه الله وعنددهما يخلف على القيمة بناء على ان عنددهما الحق في القيمة لا في العيينة وعنددهما الحق في القيمة لا في القيمة مالم يرض القاسى بالقيمة أو يرض باعائها حتى لو اصططها على أكثر من قيمته جاز ذلك لافلاهما وأما النوع الثاني وهو ما اذا ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبة أو بنى

في الدار المنصوبة ورخصي به للمالك فارد الغاصب طمها ليس له ذلك عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى له ذلك سواء ينتفع بها أو لم ينتفع بها (وفي) بعض الفتاوى رجل تزج ماء بئر انسان حتى صارت يابسة لا يبقى عليه لان صاحب البئر غير مالك الماء (ولو) صب ماء انسان من الحطب يقال له املا لانه ملكه والماء من ذوات الامثال (وفي) فتاوى) ظهر الدين قطع اشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه أضاف بغير المثل وطريق معرفة ذلك أن تقوم الكرم مع الاشجار النابتة ويقوم مقطوع الاشجار ففضل ما بينهما قيمة الاشجار بعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه ذلك القيمة وان شاء أمكن الاشجار ودفع من تلك القيمة قيمة

الاشجار المقطوعة وتضمنه الي (وذكر) الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى مسألة قطع الاشجار هكذا ثم قال وان كانت قيمة عليه الاشجار مقطوعة وضمنه ما وعة سواء فلا شيء عليه (وفي فتاوى) قاضي خان رجل ألتف على رجل أحد مصري باب أو أحد زوجه خذف أو مكعب كان للمالك أن يسلم اليه المصراع الآخر أو الزوج الآخر وضمنه قيمتهما (وفي الايضاح) المصوب اذا كان قائما في يد الغاصب فالمصوب منه يأخذ منه ثانيا كان المصوب أو غيره ملى في الوجه كلها الا اذا كانت قيمته في بلدة الخصومة أقل من قيمته في بلدة الغصب فحينئذ يثبت للمصوب منه خياران ثلاثة ان شاء انتظر وان شاء رضى به وان شاء أخذ قيمة المصوب في بلد الغصب يوم الخصومة (وفي) المثل الجواب على التفصيل ان تساوت القيمة في البلدتين يطالب به المثل وان كانت القيمة في بلدة الخصومة أكثر فلهما خياران ثلاثة ان شاء رضى به وان شاء طلب به بقيمة في بلدة الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان شاء أخذ قيمة المصوب في بلد الغصب يوم الخصومة وان شاء طلب به بقيمة في بلدة الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان شاء أخذ قيمة المصوب في بلد الغصب يوم الخصومة

شاه أعطاه المثل وان شاء أعطاه القيمة في بلدة الغصب أو في مكان الغصب يوم الخصومة إلا إذا رضى المالك بالتأخير فيكون له ذلك (على هذا) ينبغي أن يذكر في دعوى غصب المكيل والموزون سوى الدراهم والدينار مكان الغصب حتى يعلم أنه هل له ولاية المطالبة أولاً وهكذا ذكر في الذخيرة (لو) ادعى أنه غصب منه كدابة من منطقة بين الشرائع لا بد أن يذكر مكان الغصب (وذكر) في حجة المقتنين إذا ادعى الوديعة لا بد من ذكر موضع الادعاء في أي مصر سواء كان له حل ووهة أو لم يكن (وذكر) في موضع آخونه إذا لم يكن له حل ووهة لا يشترط بيان موضع الغصب (وذكر) في العدة من غصب منقولاً فعليه مثله أن كان متلباً وإن كان من دوات القيم فعليه قيمته يوم الغصب (وفي فتاوى) ظهر الدين غصب شاه فسميت في يده ثم ذبحها ضمن قيمته يوم الغصب لا يوم الذبح (غاصب) (٧٧) الغاصب إذا رد على الغاصب الأول

يبرأ عن الضمان (ولو) هلك المصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة إلى الغاصب الأول بغير أيضاً حتى لا يكون للمالك بعده أن يضمن من الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا إذا كان قبض الأول معسراً فبقضاء القاصي أو بغير قضائه وانما به بغير معرفة بأقامة البيضة أو بتدوين المالك فاما إذا أثر الغاصب بذلك فإنه لا يصح في حق المالك وبصده في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمير أيهما (وذكر) وشيد الدين رحمه الله تعالى في فتاويه لو باع غاصب الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب الأول أن يأخذ من الثمن منه لأنه ليس به مالك وليس بنائب عنه ولا يكون له إجازة البيع (ولا مصوب) منه الخيار فيضمن الغاصب أو غاصب الغاصب (رجل) غصب عبداً فغصبه منه آخر فبات عبده فالملوك بالخيار

عليه بناء أو أجرى على ماله أو في داره ميراثاً أو فتح عليه في حق باباً أو رعى تراباً في أرضه أو مينة ونحو ذلك مما يجب على صاحبه نقله وأراد استخلافه على ذلك فإنه يحلف على السبب بالله ما فعلت هذا لأنه ليس في التحليف هنا ضرر بالمدعي عليه لأنه بعد ما ثبت هذا الحق للمدعي وهو استحقاق رفع هذه الأشياء عن أرضه لا يتضرر بسقوطه بسبب من الأسباب فإنه لو أدت له في الابتداء أن يضع الخسبة على حائطه أو ياتي المينة في أرضه كان ذلك اعارة منه ففي بداله كأنه أن يطالبه برفعه وان باع منه ذلك لا يجوز لأن هذا بيع الحق وبيع الحق لا يجوز (فصل) وأما من يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه قال أبو حنيفة رحمه الله ومحمد لا يحلف المدعي عليه إلا بطالب المدعي تحليفه وقال أبو يوسف وابن أبي ليلى يحلف بدون طلبه ولا يحلف الأب على زوج ابنته العمة حتى أنكر عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما وإن كانت البنت كبيرة لا يستخلف بالاجماع ولا يمين على الأب فيما يدعي على ابنه الصغير وكذا لا يمين على الوصي فيما يدعي على ميت ما لا أروسة إلا أن اليمين إنما كانت لرجاء النكول الذي هو بدل الاقرار والأب والوصي لا يمكن أن البذل والاقرار فلا يفيد الاستخلاف (مسألة) ولا يمين على الوكيل لأنه نائب والنيابة لا تجري في الاستخلاف حتى لو وكله بقض الدين وغاب فادى المطالب أنه قد أوفى الطالب وأراد يمينه أمر بقضاء الدين وتباع الطالب باليمين كذا قاله في شرح التحرير (فرع) ويستخلف العبد المأذون والمحجور والمكاتب لأن فائدة الاستخلاف النكول ونكول هؤلاء صحيح وقال بعض العلماء بان لا مولى أن يمنع المدعي من أشخاص العبد المحجور لأنه يقول لو أشخصته إلى باب القامى عجزت من استخراجه فلا تلك اطال حتى في الاستخدام كما أن لا مولى أن يمنع الأمة المزوجة من الزوج وإن كان للزوج حق الاستمتاع بها كبلان في حق الاستخدام للمولى فكذا هذا (مسألة) في المصبي المأذون هل يستخلف من تجد فيه روايتان في رواية كتاب الاستخلاف أنه يستخلف لأن فائدة الاستخلاف النكول والنكول بذل أو اقرار وكلاهما منه صحيح أن كان من صبيح التجارة وفي رواية لا يستخلف لأنه لا يتعلق بيمينه فمزم وهو الكفارة فلا يبال أن يحلف كاذباً فلا يفيد تحليفه واستخلافه في الذي المرسل هل تتوجه اليمين على المدعي عليه قبل تترجمه واستدلو بالعبد المحجور وقبل لا تتوجه واستخلافه صاحب المحب (مسألة) إذا كان في الورثة صغير أو غائب وقد ادعى على الميت حتى يكف البائع المأذون وبؤخر الصغر حتى يدرك والغائب حتى يقدم ثم يحلفان لأنه لا يذبح تحليف الصغير والغائب فيؤخران إلى أن يمكنهما التحليف (فصل) فيما لا يستخلف فيه ولا يستخلف في الحدود إلا في السرقة لأن المقصود من اليمين النكول والنكول بذل أو اقرار فيه شبهة والحد لا يقام لحجة فيها شبهة لأنه يحتمل له رثماً ويستخلف في السرقة إذا طلب المدعي الضمان

ان شاء ضمن الأول ويتبع الأول الآخر وان شاء أبرأ الأول واتبع الثاني بالقيمة ولا شيء له على الأول (وفي السرازل) رجل هضم امرئ فضة لا انسان ثم جاء آخر وهشمه هشمه ما زاد في نقصانه روى الأول من الضمان وضمن الثاني مثله (وفي المحب) المالك إذا أضر المصوب من الغاصب يبرأ من الضمان بنفس العبد كالمو باعه منه (ولو) أعاره منه لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال يكون مضموناً على الغاصب (إذا) تال المالك للغاصب أو دعت المصوب ثم هلك في يده يضمنه لأنه لم يوجد الارء عن الضمان نصوا الامر بالحفظ وعقد الوديعة لا ينافي ان ضمان الغاصب كما إذا خالف المودع يضمن وإن كان العتد قائماً وقيل المالك الغاصب يبيع المصوب لا يبرئه من ضمانه وإن باعه ماله بملكه (وكذلك) لو باع المالك المصوب لا يفرج عن ضمان الغاصب ماله يسلمه إلى المشتري (وفي) التخييس إذا وضع المصوب بين يدي المالك يبرأ وإن لم يوجد منه حقيقة القبض (وكذا) المدعي بخلافه ما إذا استر له المصوب أو الوديعة ثم جاء بالقيمة ووضعه بين يدي المالك فإنه لا يبرأ ماله يوجد حقيقة القبض

(وفي التوازي) جارية جاءت الى شخص بغير اذن مولاهما طالبة للبيع ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال الشخص زددها عليك قال قول قوله ولا ضمان عليه لان الجارية هي التي أتت اليه فكانت أمانة عنده (وتفسير) ذلك أن الشخص لم يأخذ الجارية حتى يصير غاصبا ومعنى الرد أن يأمرها بالذهاب الى المنزل (نوع في ضمان أحد الشريكين بسبب العين المشتركة) (ذكر) القاضي طهير الدين رحمه الله تعالى في فتاويه ولو استعمل عبد مشترك كابنه وبين غيره بغير اذن شريكه يصير غاصبا نصيبه (وفي) أجناس الساطق رحمه الله تعالى في استعمال العبد المشترك بغير اذن شريكه روايتان في رواية هشام عن محمد يصير غاصبا وفي رواية ابن رستم أنه لا يصير غاصبا وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الراعي (٧٨) (وفي العماد) قال سئل جدي رحمه الله تعالى عن الموائش المشتركة بين اثنين وغاب أحد الشريكين

فرفع الشريك الحاضر نصيبه ونصيب الآخر الى الراعي فهل كنت هل يضمن نصيب صاحبه (أجاب) بأنه يضمن لانه ودع عنه أن يحفظها بيد أجير فلا يصير مودعا غيره (وجلان) بينهما دار غاب أحدهما فلما صار أن يسكن الدار كلها وكذا انعدم بخلاف الدابة (وفي) النسيئة بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا تجب عليه الاجرة وان كان بعد الاستئجار لانه سكن بتأويل مالك (وفي القينة) رجل له سفينة فاشترك مع أربعة على أن يعملوا في سفينة وألأنها والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فذهبت فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعابه أجرتهم لهم (وعن) ابن الأعرابي رجل أقرض لصاحبه مائة درهم ودهمها اليه ثم أخرج مائة أخرى وشاطها المائتين وقال

يخلفه بالله ماله عليك هذا المال ولا تنس منه فان نكل يضمنه المال ولا يقطع لان المال يثبت بالشبهات بخلاف أن يثبت بالنكول ولا يستخلف في أشياء مخصوصة عند أبي حنيفة وهي النكاح والرجعة والايلاء والنسب والرق والولاء والاستيلاء وعندهما يستخلف لان النكول في باب المال انما صار حجة لكونه اقرارا لان النا كل يمنع عن اليمين الكاذبة عادة فيصير معترفا بالحق دلالة لان الكاذب في الانكار مقرض ورة والاقرار يصح في هذه الاشياء واحتج بان قال انا توافقنا على نزع الاستخلاف لفائدة القضاء بالنكول والنكول هو ما يضمنه الماطولان

(الفصل السابع في ذكر البيئات وبيمقدمة تشتمل على ثمانية فصول)

(الفصل الاول) في التعريف بحقيقة البيئة وموضعها شرعا (الفصل الثاني) في أقسام مستند علم الشاهد (الفصل الثالث) في حد الشهادة وحكمها وحكمتها وما تجب فيه (الفصل الرابع) في صفات الشاهد وكموانع القبول (الفصل الخامس) فيما ينبغي للشهود والتنبه له في العمل والاداء وما يحترز وامن الوقوع فيه والاحكام المتعلقة بكتابة الوثائق (الفصل السادس) فيما ينبغي للقاضي أن يتنبه له في أداء الشهادة عنده (الفصل السابع) فيما يحدثه الشاهد بعد شهادته فيقبل (الفصل الثامن) في صفة أداء الشهادة واللفظ الذي يصح به أدائها

(الفصل الاول في التعريف بحقيقةها وموضعها شرعا) اعلم ان البيئة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الشهود بيئته لوفوع البيان بقولهم وارتفاع الاشكال بشهادتهم لوقوع البيان بقول الرسول عليه الصلاة والسلام قاله أحمد بن موسى بن نصر الخوي في كتاب الحسبة وقال ابن قيم الجوزية ولم تأت البيئ في القرآن الكريم مراد بها بالشهود وانما أتت مراد بها الحجة والدليل والبرهان مفردة ومجموعه تولما كانت البيئات مرتبة بحسب الحقوق المشهود بها والحاج الى اقامتها وما هي عليه من التوسعة والتضييق والتقبيل والتخفيف وامكان التوثيق وتعذره واختلاف مراتبها الى القوة والضعف احتجنا الى ذكرها وعدد أنواعها وتبيل مسائلها وأما أنواعها فتلث شهادة الفرد وشهادة المائتين وشهادة الاربع وسبأني بطلها

(الفصل الثاني في أقسام مستند علم الشاهد) ولا يصح لشاهد شهادة بشئ حتى يحصل له به علم اذ لا تصح الشهادة الا بعلم وقطع بعرفته لا بما شك فيه ولا بما يعلب على الظن معرفته قال الله تعالى وما شهورنا الا بما علمنا وقد يلحق الظن الغالب باليقين للضرورة في مواضع يأتي ذكرها كالشهادة في التظاير وحصر الورثة وما أشبه ذلك والله يدرك بأحد أربع أشياء الاول العقل بانفراده فانه يدرك به بعض العلوم الضرورية

للمع تقرض نذرها وانجرم ما على الشركة فهذا مختل لان مال مينا الربح فليس بشركة (وفي) أجناس الساطق والروضة مثل قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القرمز واحد وورق التوت منه أيضا والعمل من آخر على أن القرمز بينهما نصفين أو أقل أو أكثر لم يجز وكذا لو كان العمل منه (وانما) يجوز أن لو كان البيض منه ما والعمل عليه ما وان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضرمه (زرع) أرضا مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك أن يطالبه بالربع أو بالثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع (اجيب) بأنه لا خلاف ذلك ولكن يغرمه نقد ان تعيبه من الارض ان دخل فيها نقصان (المكسب) أو الموزون اذا كان بين حاضر وغائب أو بين صبي وبالغ فاختار الحاضر أو البالغ اذ يغرمه فاما تعذر قسمته من غير خصم اذا لم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقى قبل أن يصل الى الغائب أو في الصبي كذا الهارثي عليهما (ضمان المأثور والحلال وما يصل بذلك) (رجل) دفع الى آخر غلاما متقيدا بالسلسلة وقال اذهب

به التي يتكلم مع هذه السلسلة فذهب به بدون السلسلة فابق العبد لا يشك لأنه أمره بشيئين وقوله أي بأحد هما (ولي) يعني السائل إلى ما شئت غيره.
فان هذا المبعوث دابة الباعث وركبها فهلكته ان كان بين الاثر والمبعوث انبساط في مثل ذلك فلا ضمان والا فهو ضمان (رجل) أعطى رجلا
قوسا فده فأنكسر ان أمره بالمد لا يضمن لأنه فعله بأمره وان لم يأمره بذلك ضمن لأنه فعله بغير أمره (وفي) واقعات الناطق رجل قال لا تخ
بعت منك دمي بفلس أو بالف فقبله الا تخروقه فانه يجب عليه القصاص ولو قال ائتني فقتله لا قصاص عليه وتجب الدية في ماله لأنه اطلاق
فأفاد شبهة (وروي) الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا شيء عليه (وقال) ركن الاسلام أبو الفضل الكرماني رحمه الله تعالى لا تجب
الدية في أمع الروايتين من أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال اقطع يدي أو رجلي أو اقتل عبيدي (٧٩) فاعمل لأشئ عليه بالاجماع لان

الاطراف لا يملك بها
مسالك الاموال فصاع الامر
(قال) العمادى وقد وقعت
بخار او افعتوه رجل قال
لا تخارم السهم الى سخي
أخذته فري اليه بأمره
فأصاب عبيده فذهب قال
الامام نضر الدين قاضي خان
رحمه الله تعالى لا يضمن
وهكذا أفتى بعض المشايخ
وقاسوا ذلك على مسئلة
القطع بان قال اقطع يدي
أو رجلي وقد مرت (ور
التجريد) رجل دفع الى
دلال فوبى بالبيع فذهب
الدلال الى رجل على سوم
الشراء باذن الدافع ثم
نسيه لا يضمن لأنه اذا أدب
صاحب الثوب بالدفع للسوم
لم يكن البيع تعديا (وفي)
فتاوى النسفي رجل دفع
فوبى الى دلال لبيعه فذهب
الدلال على صاحب كان
وركه عنده فهرب صاحب
الله كان وذهب به لاصحابه
على الدلال وهو الصحيح لان
هذا امر لا يضمنه في البيع

مثل ان الاثنين أكثر من الواحد ويعلم به حال نفسه من محنته وسقمه وإيمانه وكفره وتصح بذلك شهادته
على نفسه وما أشبه ذلك الثاني العقل مع الحواس حاسة السمع وحاسة البصر وحاسة الشم وحاسة
الذوق وحاسة اللبس فيسدرك بالعقل مع حاسة السمع الكلام ويدرك بالعقل مع حاسة البصر جميع
الاجسام والاعراض والمبصرات ويدرك بالعقل مع حاسة الذوق جميع الطعوم والمذوقات ويدرك
بالعقل مع حاسة اللبس جميع الملموسات على اختلاف أنواعها الثالث حصول العلم بالانجاء المتوازفة فانه
يحصل به العلم بالبلدان النائية والقرون الماضية وظهور والنبي صلى الله عليه وسلم هادهم ودعاه الى الاسلام
وقواعد الشرع وعالم الدين وكذلك نحو الشهادة في باب النكاح والنسب والموت وولاية
القاضي وهره وما أشبه ذلك وقد استوفيت ذلك في باب القضاء بشهادة السماع الرابع العلم المدرك بالطر
والاستدلال جائز كما يجوز بما علم من جهة الضرر ومن ذلك شهادة الحكام في قدم العيوب وحدوثها
وشهادة أهل المعرفة في قدم الضرر وحدوثه ومن هذا المعنى شهادة أمة محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة
لأنبييهم على أنهم بالبلاغ وشهادة المؤمن بان الله وحده لا شريك له وأنه حي عالم قادر على غير ذلك من الصفات
التي هو عليها والعلم بذلك من جهات النظر والاستدلال وهذا باب واسع
(المحصل الثالث في سد الشهادة وحكمها وحكمها وما يجب فيه) * أما سد الشهادة فهو اخبار يتعلق
بمعين وبقيد التعيين يفارق الرواية وفي مجمل اللغة الشهادة الخبر بما شهد به شهودي شهادة لان به يقع البيان
والاظهار لان المدعى يظهر به سد القامى بالشهادة انه يثبت به لان الثبوت كان بسبب صاق على الشهادة
ليكن يظهر * وأما حكمها فله حالتان حالة تحصل وحالة أداء كامينين ويجب أن تعلم ان شرطها يتنوع
الى شرط أصلي وشرط زائد ونعني بالأصلي شرط الوجود وهو صدور الركن من الأهل مضافا الى الحل لان
قيام ذات التعريف بالأصل وقيام حكمه بالحل فاذا وجد من التعريف ما يعرف بذاته وحكمه بوجوده بذاته
وحكمه بحسبها كان أو شرعا بالكر في الحسبي تعتبر الأهلية الحقيقية والمحلية في الشرعي تعتبر الأهلية شرعا وكذا
المحلية وأهلية الشهادة تنوع الى أهلية فعلها وأهلية أدائها وأهلية العمل تثبت بالعقل والحواس الخمس
فان أهل الشئ من يكون قادرا على العمل والقدرة على العمل تثبت بالعلم بما يفعله على من يفعله ولمن يفعله
والعلم يترتب على سببه وهو العقل والحواس كما يباين وقد شرط في خزانة الفقه في جواز تحملها معرفة ثمانية
معرفة المقر بعينه واسمه ونسبه لان به يحصل المعرفة من يفعله بالشهادة ومعرفة عقله ورشده وكونه
طائعا في اقراره لان به يحصل المعرفة شروط صحة الاقرار ومعرفة ما يجب لغير المشهود به مع ما
ومن يجب له لغير المشهود له مع ما لو كان اقراره بالكتاب بشرط قراءة المكتوب عليه من أوله

(وفي فتاوى قاضي خان) الدلال اذا دفع الثوب الى من استامه ليظهره ثم يشتريه فأنشده الرجل وذهب ولم يظهر به الدلال قالوا لا يضمن
الدلال لأنه ما ذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى وعندى انه انما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يظهره أما اذا فارقه ضمن كالأودعه
الدلال عند صاحب الله كان فهرب بائنا يضمن الدلال لأنه مودع وليس للمودع أن يودع (وفي فتاوى) ظهير الدين الوكيل بالبيع اذا دفع
المبيع الى رجل ليعرضه على من أحب فهرب بذلك الرجل بالمبيع أو هلك في يده أحب نجم الدين رحمه الله تعالى انه لا يضمن الوكيل والصحيح
انه يضمن (وقال) بعض المشايخ ان كان الذي دفع اليه ثقة أم لا يضمن (الوكيل) بالبيع اذا قال بعته من رجل لا أعرفه وسلمته اليه ولم أقدر
عليه أفتى ظهير الدين رحمه الله تعالى انه يضمن الوكيل (قال) ومسئلة القمعة بخلاف هذا الجواب وهي اذا دفع قمعة الى آخو وقال له
ادفعها الى من يصلحها فذهبها الى من يصلحها ولا يعلم الى من دفع اليه لا ضمان عليه كالأودع في داره وسببا ودره لسكرت لا ضمان عليه

(وفي الغنية) وجعل غاب وأمر تليذه أن يبيع السلعة ويسلم ثمنها إلى فلان فباع التليذ السلعة وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لأن الثمن لم يبيع
لا يضمن ما تبرع به (نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق) (إذا) ادعى المودع أنه دفع الوديعة إلى أجنبي للضرورة
كوقوع الحريق ونحوه لا يصدق إلا بينة من أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (وذكر) في العدة أن علم أنه وقع الحريق في بيته قبل
والأفلا (وذكر) القاضي أبو اليسر رحمه الله تعالى إذا قال المودع أو دعته عند أجنبي ثم ردها على فهلكت عنده والمودع يكذب في ذلك
فالقول قول المودع ويضمن المودع لأنه أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى الإبراء فلا يصدق إلا بينة يبيعها على ما أدى وحينه فلا يضمن
لأنه أثبت بالينة ارتفاع سبب (٨٠) وجوب الضمان (وكذلك) لو قال بعثتها إليك على يد أجنبي والمودع يشكر ذلك فالقول قول المودع

إلى آخره حتى يحصل له العلم بأقراره وان كان الشاهد أعجمياً يقرأه بالجمجمة ما تضمنه الكتاب وعلى هذا غير
الأقرار من التصرفات والمعبي العادل أو العبد أو الكافر إذا تحمّل الشهادة ثم أداها بعد البلوغ والعنق
والإسلام تقبل لأن الحرية والبلوغ والإسلام شرط الأداء لا شرط التحمل فشرط وجودها عند الأداء
وأهلية الأداء تثبت بما تثبت به أهلية التحمل وبأمور أخرى والحق والحفظ واليقظة لأن بالحفظ يبق عند
ما تحمله من الشهادة إلى حين أدائه أو بالنطاقية - يدعى الأداء باليقظة لا يغفل عن أداء ما يجب أدائه
وأما شرط الزائد نسباً أي أن شاء الله تعالى في محل هو أليق به من هذا الموضع وطريق التحمل هو أن يدعى
ليشهد ويستحفظ الشهادة فإن ذلك فرض كفاية تحمله بعض الناس من بعض حيث يفتر إلى ذلك ويخشى
تألف الحق بعدم الشهادة فإن كان الرجل في موضع ليس فيه من يحمل ذلك منه تعين عليه أداء الشهادة
فبالامتناع عنها عند الخلق كمن لحقه المأثم لأنه قد صار ذلك في حق المسلم كاله بادة ومتى لم يتبين ذلك في حق
لا يلقه المأثم (مسألة) ذكر في المتن من نواذرهم من يحذر رجل له شهود كثيرة ندعاهم ليقوم
الشهادة وهو يجد غيره ممن يقبل شهادته يسعه أن يمنع وأن لم يجد غيره ممن يقبل شهادته أو كان ممن تقبل
شهادته ولكن هذا الشاهد ممن تكون شهادته أسرع قبولاً لا يسعه الامتناع عن الأداء لما قلنا
(مسألة) ذكر الحاصل في أدب القضاء ويكره أن يدخل الرجل بين اثنين يقولان لا تشهد علينا
بما نسمع منا ولا تشهد للاحد الفريقين بشئ يدور بينهما من ذلك ودخل وسمع من أحدهما أقراراً بالآخر
وطالب المقر له منه الشهادة من العلماء قال لا يحل له أن يشهد لأن الشهادة أمانة وقد منعاه عن تحمل
الامانة وعند علمائنا يحل له لأنه حصل له العلم فلا يمنع عن الشهادة صار كالتحليل لا يجوز وأن يكتم
الشهادة وأما الأداء وهو أن يدعى ليشهد بما علمه واستحفظ أمانة ذلك واجب عليه لقوله تعالى
ولا تكتموا الشهادات وخوله تعالى وأقيموا الشهادات لله وأما حكمها قال بعضهم حكمه مشروطيتها
مصلحة الحقوق وأما ما يجب فيه من الكلام فيه (٦) في فصلين الأول في حكم الشهادة في الحقوق كالبيع
والإجارة والسلم والقرض وما في معنى ذلك قال الله تعالى وأشهدوا إذا تباهتم ويحرم تجرى المبيعة الحقوق
على اختلاف أنواعها وقد اختلف في هذا الأمر فقال بعض العلماء هو على الوجوب وعليه إلا كثر وقال
مالك هو على النيب

(الفصل الرابع في صفات الشاهد وذكر موانع القبول وبه مصلان) *

الأول في فصل الشاهد ومقتضى القرآن العظيم بفضل الشهادة ورفعها ونسبها إلى نفسه ونسبها
ملائكة ورسله وأفاضل خلقه قال تعالى لئن الله بشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون

نصحت الودية منذ عشرة أيام وأقام المودع بينة قائماً كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدها فضاغت يقبل هذا منه ولا يضمن وقال
(ولو) قال أولاً ليست عنده ثم قال وجدها فضاغت يضمن (العقار) هل يضمن بالحد أو لا وذكره من الأئمة المرحومين إذا جحد الودية
في العقار لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ومن المشايخ من قال العقار يضمن بالحد ولا خلاف (وقال) ثمس الأئمة الحلواني
في ضمان العتق بالحدود عند أبي حنيفة رحمه الله روايتان (نوع في ضمان المستعير) (ذكر) في المنعيرة رجل استأجر دابة أو استأجرها
ليشبع جناناً فتركها ثم نزل وودعها إلى إنسان لم يمسها إلا الجارية وصرفت لاضمان على المستعير ولا على المستأجر فصار الحفظ في هذا الوقت
على (وفي فتاوى) ظاهره أن لو كان يصلي في العصر أو نزل عن الدابة وأمسكها فانفلتت - لا ضمان عليه (قلت) وهذه المسئلة يدل على أن
(قوله في نه ليدلح) لا يضمن الأول ولم يذكر الثاني وإن كان يحد من الأصول الآتية

(وكذلك) إذا دفعها إلى
رسول المودع فذكر المودع
الرسالة ضمن المودع والقول
قول المودع ولم يرجع
المودع على الرسول أن صدقه
أمر رسول المودع ولم يضمن
له ضمان الدرك إلا أن
يكون المدفوع قائماً
في رجوع (ولو) قال ردها
إليك على يدى أو على يد من
في يده وكذبه المودع
فالقول قول المودع مع بينة
لأن حمله الاختلاف في
وجوب الضمان وهو يسكر
فيكون القول قوله (ولو)
أقر المودع أنه استعيرها
ودعا إلى مكانها فهاكت
لا يصدق في الرد إلا بينة لأنه
أقرب وجوب الضمان ثم
ادعى الإبراء فلا يصدق إلا
بينة (فالمحل) أن المودع
إذا انفلق في الودية ثم عاد
إلى الوثاق أعياها برأس الضمان
أداء صدقة المسالك في العود
وإن كذبه لا يبرأ إلا أن يقيم
البينة على العود إلى الوثاق
(وفي المتن) إذا قال المودع

المعسر أن لا يقيم من بصره (وذكر) في فتاوى الفاضل من محمد ووجه الله تعالى فمن استعار دابة فحضر الصلاة فلا دفعها إلى غيره ليس بها قضاء قال إن كان شرط في العارية ركب نفسه فهو ضمان والا فلا ضمان عليه (ولو) سلم الدابة لرجل ليس لها مال فكيف أضافت ضمان (وقال) الفقهاء أبو الليث ووجه الله تعالى هذا إذا كان شرط أن يحمل أو يركب بنفسه أما إذا أطلق ولم يبين فلا ضمان عليه لأن العارية تودع (وفي العدة) لو استعار قرسا حاملا ليركبها إلى موضع كذا فركبها وأردف معه آخر فاسقطت جنيته فلا ضمان عليه في الجنين ولكن إذا نقصت الأديب بذاك فعليه نصف النقصان لأن النقصان حصل بركوبه وركوب غيره موقوف به ما ذون فيه فلم يصح سبب الاضمان وركوب غيره ليس بما ذون فيه فأوجبنا عليه نصف الضمان لهذا وهذا إذا كان الفرس بحال يمكن أن يركبه اثنان فاما إذا كان لا يمكن فهو والاف فيضمن المستعير جميع النقصان (ولو) استعار دابة وفي بطنها ولد فزالت من غير صنعه وأسقطت الولد لا يضمن المستعير ولو نفعها بالجام أو ذئبا عينها يضمن (وفي) خلاصة المفتي رجل استعار دابة فقال مالكها أعطيكها غدا ثم جاء المستعير في الغد وأخذها (٨١) بغير إذن مالكها واستعملها وردها ثانت لا يضمن (وفي)

وقال تعالى فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا على أمته لكونه أفضل خلقه في عصره وقال تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو واللائكة وأولوا العلم قائما بقوله لا اله الا هو العزيز الحكيم ويكفي الشهادة شرفا أن الله تعالى نهض القاسق من قبول شهادته ورفع العدل بقوله لا اله الا هو فقال تعالى ان جاءكم قاسق بنبا فتبينوا وقال تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأخبر سبحانه أن العدل هو الرضى بقوله فمن رضون من الشهداء وجرنا سبحانه أنهم قوام العالم في الدنيا فقال تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض قال بعضهم الاشارة الى ما يدفع الله عن الناس بالشهود في حفظ الاموال والنفوس والدماء والاعراض فهم حجة الامام وبقولهم تنفذ الاحكام وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال أكرموا منازل الشهود فان الله تعالى به يخرجهم الحقوق ويرفع بهم الظلم واشتق الله تعالى لهم اسماء من أممائه الحسنى وهو الشهيد تفضلا وكرما وقد تقدم أن للشاهد حالتين حالة العمل وحالة الاداء وان من شرط الاداء الحرية والبلوغ والاسلام فيشترط وجود ذلك عند الاداء ولا يشترط ذلك عند العمل وأهلية الاداء تثبت بما تثبت به أهلية العمل وبما أورأخروه العتق والحفظ واليقظة لان بالحفظ يبقى عند ما يحمله من الشهادة الى حين أدائها وبالنطق يرد على الاداء وباليقظة لا يغفل عن أداء ما يجب أدائه معنى أنه لا تقبل شهادة تسعة أصبي الذي لا عقل والمجنون لا يصح له عدم عقله ما والاخرى لعدم تعلقه والاعمى لعدم البصر وان كان بصيرا وقت العمل أعمى عند الاداء لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف لانه لا يدرى على تميز من شهد عليه وبه الفتوى والصبي الذي يعقل لان الشرع ألحقه به - ديم العقل في حق التصرفات الضارة والدارية بين الضرر والنفع والشهادة من جهة ذلك فلم يبق أهلا شرعا والعبء لان الشرع ألحقه بالعاجز والكافر لان الشرع أبطل أهليته في حق الشهادة على المسلم والمحدث في التقدي لان الشرع أبطل أهليته على التائب وألحقه بالآخرى لانه جنى باسائه فواقبه بقطاع لسانه معنى والمغفل من مدحجته قال أرجو دعاءه ولا أقبل شهادته ولهذا اذا شهد اصبى في حادثة فردت ثم أعادها بعد البلوغ تقبل وكذا لو ادانته في حادثة فردت ثم أعادها بعد العتق تقبل وكذا الذي اذا شهد على مسلم فردت ثم أعادها بعد الاسلام تقبل وكذا الاعنى اذا شهد فردت ثم

الذخيرة) المستعير اذا قضى حاجته من الدابة ثم ردها على يد بعض من في عياله فلا ضمان عليه ان عطيت له ردها والعرف فيما بين الناس بخلاف الوديعه (ولو) ردها على يده بعد صاحب الدابة وهو عبء يقوم عليها لا يضمن (وكذلك) اذا ردها على يد عبدا لا يقوم عليها ببراءة في الصحيح (وكذلك) لو لم يجد صاحب الدابة ولا خادمه فربطها على ما فيها في دار صاحبها لا يضمن (وفي الوديعه) اذا ردها على يده بعد صاحب الوديعه وضاعت يده يضمن المودع سواء كان العبد ممن يقوم عليها أولا يقوم هو الصحيح (وفي العدة) اذا كانت العارية

(١١ - معبر الحكم) عتق جوهر أو شيئا فليس له ان يبيع ذلك الى عبد المعير أو الى أجنبي يضمن (والمستأجر) في رد المستأجر كما استعير والمرئى بمنزلة المودع (وفي) فتاوى طه ميراليس امرأة استعارت ملاءة ووضعها داخل البيت والباب مفتوح فصعدت السلج فهاكت الملاءة قبل تضمن وقيل لا تضمن (ولو) استعارت سراويل لتأبسه فاستهوى غشي فزلفت رجلها فخرق السراويل فلا ضمان عليها لانه لا منع لها فيه (وفي) فتاوى الديناري اذا نقصت العين المستعارة في حالة الاستعمال لا يجب الاضمان بسبب النقصان اذا استعمالها استعمالا معهودا (رجل) دخل منزل انسان باذنه وأخذ ثوبا لينظر اليه وقع وانكسر لا يضمن وان أخذته بغير اذنه بخلاف ما اذا دخل في السوق الذي يباع فيه الاثا فاحذاه بغير إذن مالكه فسقط وانكسر يضمن (رجل) ساوم قدامي شترية من صاحبه فقال آوئي قد دخل هذا فذمه اليه لينظر فيه فوقع منه على الاقداح فانكسر الاقداح وأخذ آخر لا ضمان عليه في الاقداح الذي ساومه ويضمن الاقداح (وفي) النوازل لو استعمل قصاع الحمام فسقطت قصعة من يده وانكسرت أو أخذ كوزا فباعه ليشرب فسقط أو أخذ قدح فوقع من يده لا يضمن لانه عارية (وفي) نجر يد أبي الفضل رحمه الله تعالى اذا انتاف المير والمير في الامام أو في المكان أو فيما يعمل على الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه

(المؤمن) * (المؤمن) اذا ركب الدابة المروية وتغير دهاها الى السالك لهلك في الطريق لا يضمن ان سلك من ركب به ولا يضمن
لا يصدق الا ببيعة على سلامتها (ولو) رهن عبدا فابق سقط الرهن فان وجدته صار رهنا يسقط من الدين بحساب ذلك ان كان اول بابا فان
كان ابق قبل ذلك فلا يضمن من الدين شي وسبأني غمها في فصل الرهن ان شاء الله تعالى * (صمان المستاجر) * (ذكر) في شرح
العلماء ان في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجرة في كل موضع لا يضمن في الاعارة ولا يضمن في الاجارة ويجب الاجرة
انتهى (وفي العدة) الجار المستاجر اذا عي أو عجز عن المشي فباعه المستاجر وأخذ منه وهالك في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحاكم
حتى يأمره ببيعه لا ضمان عليه في الجار ولا في غنمه وان كان في موضع يدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعنى فهو ضامن لقيمته (رجل)
استأجر حمارا فعمل عليه وله حمار آخر جعل عليه أيضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره واشتغل به فذهب الجار المستاجر وهالك هل يضمن
قبل ان كان بحاله لو اتبع الجار (٨٢) المستأجر يملك حماره أو متاعه لا يضمن ولا يضمن (وفي النخبة) اذا كان المستأجر استأجر حمارين

فأشتغل بحمل أحدهما
فضاع الآخران غاب عن
بصره فهو ضامن (قلت) فلي
هذا ينبغي أن يضمن في المسئلة
التي حرت ان غاب الجار عن
بصره ثم هلك (رجل) استأجر
حمارا لذهب به الى موضع
معلوم فأنجز أن في الطريق
لصوفا لم ياتت الى ذلك
فأخذ هذه الاموص وذهبوا
بالحماران فكان الناس
يسلكون ذلك الطريق مع
هذا الخبر بدوا بهم وأولهم
فلا ضمان والا فهو ضامن
(وفي) فتاوى قاضي خان
استأجر دابة أو عبدا فان
مؤنة الردي بعد الفراغ على
ساحب العبد والدابة (وكذا)
مؤنة الردي المروءون تكون
على الراهن ومؤنة رد الدابة
تكون على صاحبها ومؤنة
رد المستعار تكون على

أعاده بعد ما أبصر لان المردود لم يكن شهادة واعدا حدثت له الشهادة بعد زوال العوارض بحسب خلاف ما اذا
شهد الفاسق في حادثة فردت لنفسه ثم أعاده با بعد التوبة لا تقبل لان المردود كان شهادة لان الفاسق أهل
لشهادة عندنا وكذا الذي اذا شهد على ذي أو حربي مستأمن فردت لنفسه في دينه ثم أعاده بعد الاسلام لان
له شهادة على نفسه فكان الردود شهادة وكذا المردود في القذف اذا ردت شهادته في حادثة ثم أعاده بعد
التوبة وكذا اذا شهد في حادثة فردت ثم ارتد والى الله ثم أسلم ثم أعاده لا تقبل لما يبين ان الشرع أبطل
أهلية شهادته دلي التأييد بقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا بخلاف الذي اذا شهد في قذف ثم شهد
فردت شهادته ثم أعاده بعد الاسلام حيث تقبل لانا نحن عن هذا النص بالاجماع وأحد الزوجين
اذا شهد له ما حبه فردت فأعاده با بعد الابانة لا تقبل لان المردود كان شهادة
* (مصل) * قال في فتاوى صاعد ح د هـ انه أن يكونوا أحرارا فعلا بالعين غير منسكين كبيرة ولا
معمرين على غير ذلك ولم يظهر منهم كذب قال العلماء ما أورد الله عليه بالنار وقال غيره ما يتعلق الحد أو
الزجر به وفي فتاوى أبي الليث شرط العدالة أن يحجب الالوه والمستهنة وفيه نقطة ولا يصحكون ساهو
القاب قال بعض هم أيضا والعدالة هي راحة في الناس تحت على ملازمة التقوى باجتناب الكبائر وتوقى
الصغائر والخصائي عن الرذائل الباحة وقال بعضهم المراد بالعدالة في الاحوال الدينية بتوذلك بأن
يكون طاهرا الامانة عفيفا عن المحارم متوقفا عن المسا ثم بعد امن الرقيب وأموالي الرضا والغصب
* (الثاني في) وافع القبول * مانع مطلقا ومانع على جهة يعنى أنه يمنع من قبول الشهادة مع بقاء العدالة
* (القسم الاول) * يكثر تعدد ادعاء يتعدى حصره ولا كثر نذكر منه ما تيسر منه كل وصف أو فعل مناف
للعادلة أو له مودة أو لها كتمان على فعل الباحشة وما أشبهها من الكبائر والاصرار على الصغيرة بصيرها
كبيرة ومنه ان يدعى لم القضاء بالحوم فاذا ادعاء واشتهر بها وأكل المال به سقطت شهادته وقد أطال
العلماء الكلام على هذه المسئلة ومن جعلته أن النجم اذا كان مؤمنا بالله ورجل مقرا بان التجوم
وانتسلا فيهما في المألوع والعروب لا تأمر لهما في شيء مما يحدث في العالم وان الله عز وجل هو الغافل لذلك
كله الا انه جعلها أدلة على ما يملكه الله عز وجل في حكمه فان تخرج من اعتقاده وبودب عليه أبدا حتى

المستهبر ومؤنة مرد المصوب تكون على العاصب (وكذا) مؤنة رد المبيع بيه الماسد بعد الفسخ على القابض (استأجر) مكاريا يكتف
أو جلا لا يحمل له طعا ما في طريق كذا فاحذر طريقا آخر يسلكه الناس فهلك المتاع لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريقان متقاربين أما اذا
كان بينهما ما تفاوت فاحش في الطول والقصر والسهولة والصعوبة فيضمن (وذكر) في العدة بقا لاهل قرية ولهم ممرى ملتف بالانحجار
لا يمكنه النظر الى كل بقرة فصاحت بقرة لا يضمن (ولو) مرت بقرة على قنطرة فدخلت رجلاها في ثقب القنطرة فانكسرت أو دخلت في ماء عميق
والبقار لا يعلم فلم يستفهاض من اذا أمكنه سوقها (وفي النخبة) أهل موضع حرت العادة بينهم ان المقاترا اذا دخل السرح في السكة أرسل كل
بقرة في سكة صاحبها فله الراجي كذلك فصاحت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى صاحبها الا ضمان عليه لان المعروف كالشروط
* (ضمنان الحارس) * (رجل) استأجر الحمارا من مسرق من الخان شي لا ضمان عليه لانه يحفظ الابواب فقط أما الاموال فهي في يد
أربابها في البيوت (وروي) عن أحمد بن محمد القاضي في حارس يحرس الخوابيت في السوق فنقب حمارا وسرق منه انه نادم لانه في معنى
الاجرة المشتركة لان اكل واحد حمارا على حدة صار بيرة من رعي غنما كل اسابرة ونحو ذلك (وقال) النخبة أبو جهم والفقهاء أبو بكر

رحمه الله تعالى الحارس أجبر خاص إلا يضمن إذا ذهب السلالة لأن الأموال محروطة في البيوت وتولى يدها كلها وهو الصحيح وما في المتن من
واختار الفقيه أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق ولا يضمن ما كان داخل السوق (وذكر) في الخبر يدل الدلال والناس أجبر مشترط
حتى لو ضاع شيء من يدهما من غير منهما فلا ضمان عليهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (ضمنان الحال) (ولو) استأجر رجلا لا يجعل له دن
خل فغتر وانكسر يضمن لأنه تولد من عمله وهذا إذا انكسر في وسط الطريق أما إذا سقط من رأسه أو زلقت رجله بهما انتهى إلى المكان المشروط
ثم انكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه لأنه حين انتهى إلى المكان المشروط لم يبق الجمل مضمونا عليه (وفي) المتن ولو استأجر رجلا لا يجعل له
رقاس يضمن فله صاحبها والحال ليضاه على رأس الحال فوق وتغرق الرق لا يضمن الحال لأنه لم يسلم إليه السهم فان السهم في يد صاحبه
بعد ولا ضمان على الحال بدون التسليم (وذكر) في فوازل ابن سبابة رحمه الله تعالى ولو جله ثم وضعه في بعض الطريق ثم أراد رفعه فاستعان
برب الرق فرفعها ليضاه على رأس الحال فوق وتغرق فالحال ضامن لأنه صار في ضمانه حين جله (٨٣) ولم يبرأ منه بعد لأنه لم يسلمه إلى
صاحبه (وفي) المتن إذا

يكف. ويرجع من اعتقاده وتوب عنه لأن ذلك بدعة يخرج بها نفسه امامته وشهادته ولا يجعل
اسلم ان يصدق في شيء مما يقول ولا يصح ان يجمع في قلبه مؤمن تصديقه مع قول الله تعالى قل لا يعلم من
في السموات والارض الغيب الا الله وقوله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارتضى من رسول
وغير ذلك من الآيات والأحاديث ومنه شهادة اله احي لان الهب وصحف ومجانة ومنه ترك الجمعة والجماعة
والعبد من وهو في المصير غير عذر مجانة وان تركها متأولان الامام صاحب بدعة تقبل لأنه بهتة دينافلا
تفترم عدالة ومنه هجر الخروبيعها وكره اعداءه ممن يبيعها ومنه لا يحكم فرائض الوضوء والعلاقة ومنه
من سافر واحتاج إلى التيمم فلم يحسنه ومنه من ترك ما استفيد وجوبه بالامر المطلق لا تقبل شهادته على
قول من يرى أن قضية الامر المطلق من الوقت الوجوب على الفور وتقبل على قول من يرى أنه على التراخي
من شرح الضر بدو منه المذهب بالطهور ومن يذهب بالحمام ويطهره وقبل من يبيع الحمام ولا يطهره
تقبل لان تعبيره لا يخلو عن مطالعة عوران الناس وهي محرمة ومنه من اعتاد دخول الحمام بلا ترلانه
كشف العورة وهو حرام ومنه شهادة المفق والناثقة والقرال والرقاص ومن يخرق ثوبه في مجلس السماع
وقبل لا ينسق بالقول من غير لعب ومنه شهادة الاقلف اذا ترك الختان بغير ضرورة من أكل في السوق
بين أيدي الناس ذكره الكرخي ومنه من شئ في السوق في سراويل لا يقص. ومنه من يقول على
الطريق ومنه من يسارع الأحداث في الجمع لان هذه أمور مستشفعة عن سداد ما ولي القضاء لم يقبل
شهادة من حاسب أمه في النفقة ومنه القرار من الزحف وان فر الامام من الزحف ان يعرف من المثلين ومنه
جهل الرجل أحكام قصر الصلاة إذا كان من أهل السفر ومنه قبول حوثر العمال المضروب على أيديهم
وكذا اذمان الاكل. ومنه خلاف الماتة بخلاف قبول حوثر الخلفاء من يرمى منهم ومن لا يرضى وفتر
قبلها اجادة من العلماء أهل الفضل ومنه العمية وهو أن يغض الرجل الرجل لأنه من بني فلان أو من
قبيلة كذا ومنه النجاسة والنجاسة والرطوبة ومنه شهادة بائع الا كفار لا تقبل قبل هذا اذا ترصد لذلك
العمل لأنه حينئذ يفتي الموت والطاعون أما اذا كان يبيع الثياب هكذا يشتري منه للكفن تجوز شهادته
من المحبط ومنه سكونه عن شيء من حقوق الله تعالى مثل حق عبده أو أمته براهما لكار وطلاق امرأة

سرق المتاع من رأس الحال
ورب المتاع معه لا يضمن
وان لم يكن صاحبه معه
لا يضمن أيضا عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى خلافا
له (واذا) انقطع جبل
الحال وسقط الحل فضمن
الحال بالاتفاق (ضمنان
المكاري) (ذكر) في
الذخيرة لو عثرت الدابة
المستأجرة من سوق المكاري
وسقط الحل وفسد المتاع
وصاحب المتاع راكب
على الدابة لا يضمن الاجير
بخلاف ما ادعت الدابة
المستأجرة وسقط المتاع
وهذا وصاحب المتاع
يسير. بخلاف الدابة فان
الاجير يضمن لان الهلاك
حصل من جنابة يده وحمل
العمل مسلم اليه (وفي)

فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مكارجل كرايس انسان فاستقبله الاصوص وطرح الكرايس وذهب بالجارية قال ان كان يهلم ان له لولم يطرح
الكرايس أخذوا الكرايس والجارية بما فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه (ضمنان الساج) (وفي) فتاوى
المضلي رحمه الله تعالى اذا دفع إلى نساج فتر لا ينسجه كرايسا فدفعه النساج إلى آخر لينسج فسرقت من بيت الآخر ان كان أجيرا الاول فلا
ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجيرا الاول وكان أجنيا يضمن بالاختلاف ولا يضمن الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما رجما
الله تعالى يضمن وهو ظاهر المودع اذا دفع الوديعة إلى أجنبي يبرأ من مال الكها فخذها صاحب الوديعة يضمن أجهما شاء وعند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني (قال) صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدوري ان كل مانع اشترط عليه العمل بنفسه
ليس له ان يستعمل غيره ولا يضمن اذا كان الا حو أجيرا الاول فبما اذا كان أطلق له العمل أما اذا اشترط عليه النسج يضمن
بالدفع إلى الآخر وان كان أجيره (اذا) قال صاحب الثوب للنساج اذهب بالثوب إلى منزلك حتى اذا رجعت من الجمعة سرت إلى منزلي فأوفى الله
أجره فاقتاس الثوب من يد الخائف في التوبة قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كان الخائف دفع الثوب إلى صاحبه أو مكنه من الاختاف

ثم دفع صاحب الحائلك ليولى له الاخر يكون الثوب زهنا فاذا هلك بالاجرون كان صاحب الثوب يدفع الثوب اليه على وجه ان يدفعه
لا يضمن الحائلك وتكون أجرته على صاحب الثوب ولو منع الحائلك بالاجر قبل الدفع لتختلف العلماء فيه فان اصرطها على شيء كان حسنا كذا
في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى (وفي العمادى) الحائلك والقصار والصباغ ولكل صانع له عمله أثر في العين احتباس ما استوجروا على العمل
فيه حتى يأخذوا الاجرة ولو هلك في يده بهد الحابس لا يضمن منه دأى حنيفة رحمه الله تعالى ولا أجر له به لانه المعقود عليه قبل التسليم (حائلك)
على بالاجرة فعلق الاجر به لياخذ به وأبى الحائلك أن يدفع حتى يأخذ الاجرة فتعزف من مد صاحب له ضمان على الحائلك وان تحرق من مدهما
فعلى الحائلك نصف الضمان (اذا) خالف الحائلك في النسخ بان أمره ان ينسج له ثوبا سباعى أربع أو ستافى أربع أو أمره ان ينسج رقيقا
فيسج ثوبا أو على العكس ففي الأصول كلاهما صاحب العزل بالخيار ان شاء ترك الثوب على النسيج وضمنه عزلا مثل غزله وان شاء أخذ
الثوب وأهمل الاجر المسمى لا يرادى (٨٤) الزيادة ولا ينقص في النقصان لانه مترع في الزيادة وفي النقصان نقصان العمل (وذكر)

صاحب التسمية هذه المسئلة
هكذا ثم قال اختلف المشايخ
هل يعطيه المسمى أو أجر
المثل قال بعضهم يعطيه أجر
المثل على كل حال لا يجاوز به
ما مسمى وقال بعضهم يعطيه
ما مسمى اذا أخذ الثوب
ورضى بالهيب وان أخذ
الثوب ولم يرض بالهيب
يعطيه أجر المثل على كل حال
لا يجاوز به مسمى
(ضمنان الحياط) *
(رجل) قال الحياط انظر
الى هذا الثوب فان كفى
فيصافا قطعه بدرهم وخمسة
فقال الحياط نعم وقامه ثم
قال بهدما قطعه انه لا يكفي
ضمن الحياط قيمة الثوب
لانه انما أذله بالقطع بشرط
الكفاية (ولو) قال الحياط
انظر أتكفىني قيمة فقال
الحياط نعم يكفيك فقال
صاحب الثوب انطاعه فقامه

بري زوجها مقيمة بها ولا يقوم بذلك وايسر له عذر وقد سكونه في الحرمة المغلظة بخمسة أيام من غير عذر
انظر القنية وقد حكى فيها عن القاضي عبد الجبار وشرف الاثمة المكي وركن الضياع لو شهدوا بعد ستة أشهر
باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل اذا كانوا عاقلين بعيشهم عيش الا زواج وان كانا خيرا لم يعذر تقبل
ونسبه ما حكاه عن شرح الزيادات مات عن امرأته وورثته فشهدوا بالشهود انه كان أقرب بحرمتها حال صحته ولم
يشهدوا بذلك حال حياته لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكونه لانهم فسقوا وشهادة
الفاسق لا تقبل (القسم الثاني) من وائع قبول الشهادة ما يمنع على جهة وهو رد الشهادة مع بقاء العدالة وله
أسباب الاول التهمة فل وقد ذكرنا التغفل في صفات الشاهد وانه يشترط في الشاهد أن يكون محترزا يؤمن
عليه التحصيل وقد يكون الخبر القائل ضعيفا لا يؤمن عليه الغفلة وأن يلبس عاينه فاذا كان كذلك لم يجز
للامام قبول شهادته السبب الثاني ان يجزى لمسه مطعة أو يدفع منها ضربة وأصله ان كل شهادة جرت معنما
أو دفعته حرما لم تقبل لانهم انكسرت فيها ثممة الكذب وشهادة المتهم مردودة لقوله عليه الصلوة والسلام
لا تشهدوا على أنفسكم مثال الجرح شهادة المسنة أحر لا تجزى بالمتأجر والمستعير له غير بالمستعار لا تقبل لانه يجزى الى
نفسه معنما لانه يظهره معنى الملك لنفسه وهو ملك الانتفاع قال أبو حنيفة في الجرد ولا ينبغي للقاضي ان يجزى
شهادة الاجير لاستناده والاستاذ لا يجزى ومثال المدفع شاة في يد رجل قال لا تحزوا بها فاذبحها فقام
رجل شاهدين أحدهما الذابح أن ذا اليد غصبها منه لا تقبل شهادة الذابح لانه يدفع عن نفسه
مغرما لان الذابح ان لم يكن عالما بكون الامر غاصبا وقت الذبح فتى اختيار المشهود له تضمين الذابح برجع بما
سمن على الامر متى بازت شهادته فيكون دافعا مغرما وان كان عالما بكون الامر غاصبا ان لم يكن له حق
الرجوع لكن للمشهود له خيار التغمين يضمن أيهما شاء في التضمين نوع تخفيف للذابح لانه ربما
لا يختار المشهود له تضمينه فممكن ان دافعا معرما معنى من الحياط * (مسئلة) * ثلاثة نفر قتلوا رجلا عمدا
فشهدوا ان لو ائحداهم الى الولي انه قد قتلناه قال محمد وجابر لانهم شهدوا على فعل غيرهما وقال أبو يوسف
هو باطل لانهم ايجران بهذه الشهادة الى أنفسهم ما غنما وهو سقوط القصاص عنهم وانقلابه مالا بعفو الولي
عن أحدهما من المتتقى * (مسئلة) * رجل له على أربعة نفر مال وايس كل واحد منهم كقبالة على صاحبه

فذا هو لا يكفي لا يضمن الحياط شيئا لانه أذن بالقطع مطلقا (وان) قال الحياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه وقال اقطعه فشهد
اذن فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفي لانه علق ذلك الاذن بالشرط (وفي) التسمية رجل دفع الى حياط كريبا الحياط له فيصافا قطعه فقصا
فاسدا وعلم صاحب الثوب بالفساد وايسه لبيس له أن يضمنه لان اللبس يكون رضيا بالفساد (قال) ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل (وفي)
المتنقى) اذا دفع الى حياط ثوبا قال اقطعه حتى يصيب القدم أو اجعل كمة خمسة أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا قال ان كان قد راصبع وحقوه
فليس بشيء وان كان أكثر منه فله أن يضمنه * (ضمنان القصار) * (القصار) اذا لبس ثوبا القصار ثم نزعه مضاع به سده لا يضمن (وفي)
العنوان ولو دفع الى قصار ثوبا يقصره به دائق فجعل القصار بدقه واستعان بر ب الثوب على دفعه فحرق الثوب قال نعم رحمه الله تعالى
اذ لم يعلم من أيهما حرق فالضمان على القصار لانه في يده وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن القصار نصف القيمة (وروى) ابن سماعة عن محمد
رحمه الله تعالى انه يجب كل الصما على القصار حتى يعلم انه تحرق من دقة صاحبه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يضمن
القصار ما لم يعلم انه تحرق من دقة صاحبه على ان يد الجبر الاشتراك بأمانة عنه يضمنان مدهما واذ لم تحرق الثوب هل يستقما من الاجر

مقدار ما يقضيه من هل المال المذكور في المحيط من شمس الاعيان الاجرة ان اشعان بالسحاب لم يثقل لعل المستاجر الى الاجر حتى يسد وجوب
 الاجر وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد الخياط أو نزع بعض ثوبه في يد النساج فإنه يسقط ما من الاجر بمقتضى لان
 الاعانة لا تجرى في الاجارة بخلاف المضاربة فان الاعانة تجرى فيها (وفي النسخة) لو جفف القصار الثوب ففترق به حوله ففترق لاضمان عليه
 عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الهالك لم يكن من فعله وعمله وعندهما يضمن لان هذا يمكن الاحتراز عنه (تليد) القصار أو أجيره الخاص
 اذا أوقد ناراً بامر الاستئاذ أو السراج فوقعت شرارة على ثوب القصار فلا ضمان على الاجير وانما الضمان على استئاذ وان لم يكن من ثياب
 القصار يضمن الاجير (ومن) عجز وجه الله تعالى اذا أدخل القصار سراجاً في حافونه فاحترق به ثوب غيره بغير فعله ضمن لان هذا يمكن
 الاحتراز عنه في الجهة وانما لا يضمن في الحريق الغالب الذي لا يمكن اطفاؤه وهذا قولهما ما عدا أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن ماله
 بغير صنعه (استفتيت) أتمه بخار عن القصار اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ (٨٥) وذلك في الغرهل يضمن أولاً أجابوا

نعم يضمن (ولو) اختلفاً
 في الشرط وعدمه فينبغي
 أن يكون القول للقصار لانه
 مكر للشرط (ثم) اذا شرط
 عليه أن يفرغ اليوم أو
 نحو من العمل ولم يفرغ
 فيه وقصر بعد أيام هل
 تجب الاجرة قال صاحب
 الفصول كنت واقعة
 الفتوى وينبغي أن لا تجب
 الاجرة لانه لم يبق عقد
 الاجارة بدليل وجوب
 الضمان على تقدير الهلاك
 اهـ (صمان المباح) *
 (رجل) دفع الى صباغ
 ابريسم المصبغة بكذا ثم
 قال له باع لا تصبغ ابريسمي
 ورده على كذا لم يدفعه ثم
 هلك لم يضمن المباح لان
 الاجارة صحت والمستأجر
 لا يمسك من فسخ الاجارة
 بغير رضا صاحبه الا بهذر

فشهد اثنان انه قد أراه من المال قال محمد بن جابر وقال أبو يوسف هو باطل * (مسئلة) * شهد اثنان
 على رجل انه قال أكرم طلق امرأته فهو جائر أو قال امرأتي أيديكم فأكرم طلقها فهو جائر والزواج لم
 يجزى لم تجزى شهادتهم شركاء في الوكالة فاذا اشتركا في الوكالة لم أقبل شهادة بعضهم لبعض فيها
 (مسئلة) * ادعى على رجل ديناً بعد وفاته وباتركت فاعيدت فقتضى القاضي بدینه ثم شهد المقضي له بالدين
 لورثة الميت بحق على رجل كان لا يقيم لا تجوز شهادته لانه يجزم هذه الشهادة الى نفسه بمنزلة ما هو انه
 يتعاقى حقه بهذا المال الكلي من المحيط * (مسئلة) * رجل مات وترك أربع بنين وترك ألف درهم
 فاقسموها ثم جاءت جده الميت وعرفه تطالب حقه فانفسد اثنان من الورثة ان التركة ألف درهم وشهد
 اثنان ان التركة ألف درهم فشهادة الاثنين على الالف لا تقبل لانهم ما يدعيان عن أنفسهما الزيادة التي
 حصلت في أيديهم ما يشهد الاثنين الاخرين فيصير ذلك تهمة في دفع المشاركة * (فرع) * ولو شهد
 اثنان ان فلاناً أوصى بثلاث ماله لفلان وفلان الميت والميت ابن الشاهد جاز والثالث كله للحي عندهما وعند
 أبي يوسف للحي نصفه ولو شهد انه أوصى لهذا المولى والميت بألف درهم لم يجز احتجاج أبي يوسف انه اذا لم يعلم
 موت الميت منه افقد قصد بان يوصي للحي بنصف الثلث فلا يجوز ايجاب جميعه للحي والموصي لم يقصد
 ذلك بخلاف الاقرار فان اقر بالدين جاز للميت بجزائه للحي لخصات الشهادة موجبة للشركة فاذا
 لم تجز في حق أحدهما لم تجز في حق الآخر وهما يقولان ان الوصية موجبة للحي والميت أدخله معه على وجه
 الشركة والميت لا تثبت به مزاحمة فوجب اسقاط حكمه ببق الحو جميع وصيته * (مسئلة) * وتجوز
 شهادته الا لا يثبت له وأخته لان التهمة بينهما منتفية لظهور التماسد ولعدم اتصال منافع الاملاك بينهما
 وتقبل لولد الرضاغ ولام المرأة وأبها أولادها لانه ليس بينهما اتصال منافع الاملاك والقران الحامسة على
 المبطل والكذب وذكر في المحيط لا تقبل شهادة رب الدين لادونه اذا كان غاساً ونقل شمس الاثمة الخواني
 من والد صاحب المحيط تقبل شهادة رب الدين لادونه وان كان مغلساً وفي شرح الجامع للعناوين رب الدين اذا
 شهد لادونه بدموته بجمال لا تقبل لتعاق حقه بالتركة وكذلك الموصي له بألف مرسلة أو بشئ بعينه لا تقبل
 لانه يزاد به محل وصيته أو سلامته بعينه * (فرع) * وشهادة الصديق لادونه جائزة وانما تمنع اذا كانت

فيبقى حكم العقد بدني المستاجر ومن حكم هذا العقد ان تكون العين أمانة في يد الاجير ولا يضمنه بالهلاك في يده الا بالاتقصير ولم يوجد
 (وفي فتاوى) قاضي خان أمر رجلان بصبغ ثوبه بالزعفران أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لب الثوب أن يضمنه قيمة ثوبه أي يضمن
 ويترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه مثل أجر عمله لا يجاوز به ما سمي (واذا) اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب أمرتك
 أن تصبغه بصبغ وقال الصباغ أمرتني أن أصبغه بزعفران فالقول لرب الثوب مع عينه اهـ * (صمان الغلاف والوراق) * (في)
 النخيرة رجل دفع الى رجل مصفاً ليعمل فيه ودفع الغلاف معه أو دفع سيفاً الى صقل ليصقله ودفع الغمد اليه أيضاً فسرق لا يضمن الغلاف
 لانه في الغلاف مودع لا أجير والمودع لا يضمن الا ما جنت يده (وفي) شرح القديري عن محمد رحمه الله تعالى انه قال يضمن المصنف والغلاف
 والسيف والغمد لان السيف لا يستغنى عن الغمد والمصنف عن الغلاف فصارا كشي واحد (وان) أعطاه المصنف ليعمل له غلافاً أو مكينة
 ليعمل لها نصاباً فصاع المصنف أو السكين لم يضمن لانه استأجره على إيقاع العمل في غيرهما الا فيهما او هما ليسا يتبع في ذلك العين (قال)
 العمادى صاحب الفصول وفي نوا تدجدي رحمه الله تعالى دفع مصفاً الى وراق ليحمله فداقر به وأخذ الموصى هل يضمن أجاب نعم (قال)

صلى الله عليه وسلم والعصابة وتعامل الناس وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول ألابقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكن لما جمع هارون
 الرشيد ورأي أوقاف العصابة بالدينه قوا حصار جمع وأقضى لزوم الوقف وقال بلغني حديث عمر وهو ما روى ابن عمر أن عمر رضى الله تعالى
 عنه كانت له أرض تدعى تمنع فقال عمر يا رسول الله أفنى استغدت مالا وهو عندي نفيس أفأصدق به فقال عليه الصلاة والسلام تصدق بإصاها
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن وقف ثم ربه على المساكين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فلهذا رجعت فلو باع هذا أنا حنيفة رحمه الله تعالى
 لرجع (قلت) ذكر البرازي في جاءه أنه لا حجة لهم في ذلك على الامام رحمه الله تعالى فإنه تفي الزوم لا الصفة في المذهب الصحيح والوجود لا بدله
 على الزوم ولئن سلم أنه لا يصح عنده فعدم الصفة غير مستغرق لافراد بل يصح المضاف والحكم بجوازها فلم لا يجوز أن يكون الوقف الموجود من
 تلك الافراد صحيحا كيف يصح الطعن على سيد التابعين بأنه لم يشاهد الاوقاف في الحرم من مع انه يجمع خصالا وخسب حجة ولقي فيها العصابة وبذلك
 حكمتنا بأنه من التابعين الذين اتبعوهم بالحسان الى يوم الدين رضى الله تعالى عنهم ورضوا (٨٧) عنه فاني سأغ الطعن بعدم الوقف مع
 ذلك العكوف انتهى (ولو)

المشهور عليه به ولا يعرف اسمه ولا نسب فقط لان ذلك يختل من وجوه ادمن الجائر أن يخدمه يسمى
 له باسم غيره ليو جب عليه حقا وهو لا يشعر بذلك وقد تطاول المدة فيسمى عين المشهود عليه أو يحكم عليه
 بتلك الشهادة في غيبته ويكون قديسي المشهود عليه باسم ذلك الغائب فيقدم البيعة على الغائب ويحكم
 وهو لا يشعر وليس هو المشهود على معرفته بالعين وغير ذلك من الوجوه مما فساد ظاهر وضروته متقائم
 فليست هذه هي المعرفة المقصودة في هذا الباب بل يجب عليه مع ذلك معرفة الاسم الذي يتميز به مثل ان
 يعرف انه فلان بن فلان أو ما أشبه ذلك مما يزول معه الاشتراك أو يخف ولا يكفي معرفة اسمه عام بدون
 معرفته اسم أبيه أو ما يقوم مقامه في التعريف والاختصاص وقد استحب بعضهم ان يزيد اسم الجد لانه أضبط
 وأبعد لما يتوفا من اشتراك الاسماء في المسمى وأبيه لان التعريف انما يتم بذكر الجد صفة اندلا فالأبي
 يوسف قال بعضهم وكذلك لو عرف الاسم دون العين كما لو كان يسمى برجل مشهور ولم يقف على عينه فقبل له
 هذا فلان ولم يقرر عنده تقرر بالوجوب العلم بعينه فلا يقدم على تفيد الشهادة في المعرفة بمجرد شهرة الاسم
 عنده فكل ذلك غلط وتدليس والوهم فيه يمكن فلا بد من معرفة الامر من جهة في الاسم والعين قال بعض
 العلماء ومن لا يعرف نسبه فلا يشهد الا على عينه وهو الصحيح لاحتمال ان يضع الرجل اسم غيره على اسمه أو
 بالعكس ونحو ذلك أن يتردد عليه رجل يسمى فلان بن فلان أو بخالطه مرة أو مرتين فلا يجعل بالشهادة
 بالمعرفة حتى يحصل من التردد واشتهار عينه واسمه بحضور غيره من الناس وتواطؤهم عليه ما يقع لديه المعرفة
 التي لا يشك فيها وهذا باب كبير غلط فيه الجهور ولا يشهد على متبعة حتى يكشف وجهها البعينة عند الاداء
 قال بعض المشايخ يصح عند التعريف قال أبو حنيفة لا يجوز الشهادة على امرأة اذا لم يعرفها حتى يشهد عنده
 جماعة وقال أبو يوسف فنجوز اذا شهد عنده دلان انما افلانة لان الشهادة على المجهول باطلة انظر المحيط
 ولا يشهد على عين امرأته انما يثبت يدين يشهد عنده شاهدان انما يثبت يدين لعلها غير ما فلا بد من
 تعريفها بتلك النسبة ولو قالوا في الشهادة وكذب القاضي الى القاضي انما سافلانة ثبت فلان التيمم يثبت حتى
 ينسبها الى نفذها وهي القبيلة الخاصة والفخذ ثم القبائل الست كذا في الصحاح انظر الهداية في هذا
 المحل ومن ذلك أن يأتيه الرجلان لا يعرف الا أحدهما فيشهد اني قبضت من هذا ويشير اليه ولا يذكر

ذلك العكوف انتهى (ولو)
 وقف في مرض موته قال
 الطحاوي رحمه الله تعالى
 بمنزلة الوصية بعد الموت
 والصحيح انه لا يلزم صدق
 حنيفة رحمه الله تعالى لانه
 في المرض كالوصية وهي
 لا تجوز لو ارتد دون وارثه
 وعنده ما يلزم الا أنه يعتبر
 من الثالث والوقف في الصفة
 يثبت من جميع المال
 (وقف) المشاع جائز عند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وقال محمد رحمه الله تعالى
 لا يجوز (ولا يجوز) وقف
 ما يتسل ويجوز عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
 تعالى وعن محمد رحمه الله
 تعالى انه يجوز وقف
 ما فيه تعامل الناس من
 المنقولات كالزناز والمسر
 والقوم والمنشار والجنار
 وآبها والدور والمراجل

والمصاحف ونحو ذلك (وعن) نصير بن يحيى رحمه الله تعالى انه يجوز وقف الكتب الخاها بالمصنف وهذا صحيح لان كل واحد من المسلمين
 تعلمها وتعلمها قراة أو كثرتهاء الامصار على قول محمد رحمه الله (وفي البرازي) وقف البناء بدون الارض لم يجوز هلال رحمه الله تعالى وهو
 الصحيح فالوعمل أن تخوار زم على خلافه (وقف) السكر دار بدون الارض لا يجوز كوقف البناء بالأرض (والكر دار) فارسي معرب وهو
 كالبناء والاشجار (واذا) كان أصل القرية وقناتها في جهة قرية فبني عليها رجل بناء ووقف بناءها على جهة قرية أخرى اختاروا فيه فابا اذا وقف
 البناء على جهة القرية التي كانت البقعة وقفا عليها فيجوز بالاجماع وبصير وقفا مالا لقرية هذا هو الذي اتقر عليه فتاوى أئمة تخوار زم
 (عرس) نخرة ووقفها ان عرسها في أرض مماو كقوله يجوز وقفها تبعاً للأرض وان وقفها بدون أصلها لا يجوز ان كانت في أرض موقرية ان
 وقفها على تلك الجهة جاز كافي البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء ولا يجوز وقف البناء في أرض عارية أو
 اجارة اه (وفي البناء) ولو وقف اشجاراً قائمة فالقياس أن لا يجوز لانه وقف المنقول وفي الاستحسان يجوز لتعامل الناس به في ذلك وما رأ
 المسلمون حسنا هو وعنه ابنه حسن (وقال) العلامة الشيخ شرف الدين قاسم رحمه الله تعالى فعلى هذا اذا جزم بما تامل بوقف الامية في أ

يجوز ولكن في أرض نفسه كما قدم أمامه الأرض المستأجرة فلا يصح لأنه لا يصح استئجار ما تحت الجوف فيبقى العبد للأبد ولأهل القنات
 فلا يصح (وفي) فنية النية استأجر أرضا وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فقام مستأجران يقيم اباحا والمثل اذا لم يكن في ذلك ضرر وقيل
 لهما فلو أبا الوقوف عليهم الا لقطع فهل لهم ذلك فقال لا انتهى (وفي) المستخيرة ذكر الصدر الشهيد في واقعاته رجل مات وترك ابنين في يد
 أحدهما ضيعة يدعي انهما وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليه ما هو المختار لانهم انصافا على
 انهما كانت في يد أبيهما فلا ينفرد أحدهما باستحقاقها الا بجمعة اه (واذا) صح الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه وهل تجوزة سمته فعند أبي يوسف
 وجه الله تعالى يجوز بناء على ان الشيوع في الوقف غير مانع من صحة الوقف عنده فتجوز القسمة لانها غير واقراز (ثم) ان وقف نصيبه من
 حقه مشترك بينه وبين غيره فالواقف هو الذي يقاسم شريكه لا القاضي عندهم يقول يجوز القسمة لان الولاية في الوقف الى الواقف فان مات
 الواقف فلو صبه أن يقاسم شريكه ويجوز (٨٨) حصة الوقف لانه قائم مقامه (وان) كانت الارض كلها فوقف بعضها ثم أراد القسمة فوجهه

أن يبيع ما بقي من رجل ثم
 يقتسمان ثم يشتري منه ذلك
 ان شاء لان القسمة انما تجزئ
 بين اثنين فلا يصلح الواحد
 مقاسما ومقاسما وان لم
 يرفع الامر الى القاضي
 لئلا امراسا بالقسمة معه
 لتجزي القسمة بين اثنين
 (وفي) المبط والكافي اذا
 قضى القاضي بجواز وقف
 المشاع ونفذ قضاء صار
 منتهقا عليه كسائر المختلفات
 اذا فصل به قضاء القاضي
 ولا تجوز قسمة فلو طاب
 بعضهم القسمة قال أبو
 حنيفة وجهه الله تعالى
 لا يقسم ويتباينون وقال
 أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
 تعالى يفرزوا جمعوا على ان
 الكل لو كان وقفا على
 الارباب فاردوا القسمة
 لا يقسم (لهم) ان القسمة
 تبيروا اذ لا يصح وتامسك

أما على عليه وهو كذا وكذا أو برأيه أو له على كذا وما أشبه ذلك مما يتعلق به الحق للمجهول عنده ثم
 ينصرف المقر ويريد المشهود له تقييد الشهادة فينبغي للشاهد التوقف الا أن يكون يعرف المشهود له أيضا
 وقد كان سأل عن اسمه وما يميز به بحضور المقر له فوافق على ذلك وأما ان اعتمد على قول المشهود له في غيبة
 المقران اسمه فلان فلا يصح لانه ربما سمي له غير نفسه عن عليه المشهد الغائب حق كبير ليضعه أو خصام
 شديد ليقطعه وما أشبه ذلك مما يتأذى به الغائب ولا ينبغي لأشاهد أن يتوهم أن أحدا لا يفعل مثل هذا
 فقد يفعل ذلك لوجوه واقدم الشاهد على ذلك أمر قاذح وغلط واضح ومن ذلك أن يشهد من لا يعرفه
 فربما كان يكتفي بتعريف غيره من الناس وقد يكون المعروف عنده غير معروف ولا يجوز قبول غيره
 قوله في شيء وهذا من أعظم الجرائف في الاقدام على المسلمين والذي ينبغي لمن صح دينه وراقب الله تعالى ان
 يصرف كل من لا يعرف في الشهادة الى غيره ممن يعرفه مما أمكن ذلك فان اضطره الى الشهادة عليه أمير
 أو كان لذلك وجه فليكن المعروف جليبا ممن رضي دينهما ويستخيرتهما ثم ما ويسميهما فيكون كالشهادة
 على الشهادة أو يتقرر عنده من ترادف التعريف وثمرة الحال ما يأمّن التدليس معه كالأستظهر سؤال
 من لا يفهم غرضه في ذلك ولا حضر أول الامر بحيث يؤمن توافقه معهم في ذلك التعريف فاذا تقرره
 المكشف على هذا الوجه وشبهه فلا يأمّن ان يكتفي به في حكم التعريف وان لم يكن فهم عدول لانه علم
 استقراره بالضرورة ولا بد له مع ذلك من التنبه على انه عرف به على وجه كذا وكذا فيذكر المعروفين
 ان كانوا عدولا والوجه الذي تقر ذلك به عنده وان كان التعريف على غير هذين الوجهين فهو باطل لانها
 شهادة على قول من لا يقبل وذلك ضلال بين وتدليس على أحكام المسلمين ومن ذلك ما أهداه من سؤال المعتمد
 اذا اراد النكاح ومباحثتها عن انقضاء العدة بما يفهم به أحكامها من التفصيل وتعيين الاقراء ونحو ذلك
 من شروط الخيضة في عدة الوفاة فينبغي الاجتهاد في ذلك ولا يكتفي بقوله انقضت عدتي على الاجمال فان
 النساء اليوم قد جهلن ذلك جهلا كثيرا بل جهله كثير من يظن به علم ويرى لنفسه خطا وقد عانت
 بعض الجاهلة من الموتقين يستغنى عن سؤال المرأة جهلا اذا هو وجد التاريخ للطلاق شهرين فصاعدا واتخذ
 اليوم هذا المقدار من المدة كثير من النساء والرجال أصلا في كمال عدة الطلاق وما أدري كيف هذا الغلط القبيح

فيجوز (ولابي) حنيفة رحمه الله تعالى ان القسمة يبيع معنى لاشتمالها على الافرار والمبادلة وجهة المبادلة راجحة في غير
 التليان (والواجب) على من يتولى أمر الوقف أن يبدأ من غلة الوقف بعمارة شرط ذلك الواقف أو لم بشرط لان المقصود من الوقف التصديق
 بالغلة على وجه التأييد ولا يتأبد الابالعمارة (وعما) توسع فيه أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يشترط التأيد حتى لو وقف على جهة يتوهم
 انقطاعها بان وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يجعل آخره لفقراء لا يصح الوقف عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
 لا يشترط ذلك وذا انقرضوا بدوا الى ملكه أو ملك ورثته والعصم ان التأيد بشرط على قول الكل ولكن ذكر التأيد بدليس بشرط عند أبي
 يوسف حتى اذا مات أولاده وانقرضوا انصرف الغلة حيثما كان الفقراء وان لم يسموهم (واذا) بنى مسجد الميرل ملكه عنه حتى يطرز عن ملكه
 بطريقه الشرعي ويأذن للناس بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عن ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى انه
 يشترط الصلاة في الجماعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بقوله جعلته مسجد الا ان التسليم عنده ليس بشرط (واذا) جعل الواقف
 غلة الوقف لغيره أو جعل الولاية له جاز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول لال الرازي (وفي) يترزى وقف على أمهاته

أولاده فلا شيء لمن يترجح منهم فان طلقها زوجها الساقط الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلقها اباض نسبا من الوقف (ولو) وقف وجعل البعض أو الكل لامهات أو لادبومدير به ماداموا أحياء فاذا ماتوا فهو للفقراء والمساكين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقد قيل هو على الخلاف أيضا وهو الصحيح كذا في الهداية (قلت) وقد وقعت بالفاخرة مسألة سئل عنها جدي شيخ الاسلام بحسب الدين من الشحنة منع الله تعالى بحياته الكريمة (صورتها) ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله تعالى عنهم أجمعين في رجل وقف وقفا وشرط فيه شروطا من جهتها أن يصرف لأم ولده شكر باي من ريع الوقف المذكور في سنة تضي مبلغ عشرة آلاف درهم مادامت عزة بهل اذا تزوجت تستحق المبلغ المذكور أم لا واذا قلتم أيدكم الله تعالى لا تستحق فهل اذا مات عنها زوجها أو طلقها واستمرت عزة بهل يعود الدوام وتستحق المبلغ المذكور أم لا وما الحكم في ذلك (أجاب) جدي شيخ مشايخ الاسلام الموصي اليه بدون كتابة بل بالكلام لا تستحق شكر باي المبلغ المذكور لان الدوام قد انقطع بالتزوج فلا يعود (وأجاب) الشيخ محيي الدين الكافي (٨٩) بانها تستحق المبلغ المذكور ويعود الدوام كما كان بالفراق بموت أو طلاق ورفع الكلام في ذلك بين يدي السلطان الملك الظاهر خشة قدم بحضرة قاضي القضاة والعلماة والامراء وأركان الدولة الشريفة وأظهر جدي الجدة عدة نقول من كتب جنة ناطقة بما أفتى به فربيع الحاضرون الى فتوى سيدي الجسد بعضهم بالكتابة والباقيون بالاذعان فلهذا الجسد وبه المسئعان (ومنها) واقعه الفتوى عن وقف بكتسر الحاجب بشرط فيه على أن من مات منهم ولم يترك ولدا ولا ولد ولدا نقل نصيبه الى اخوته واخواته فمات بعد الرجيم عن ولده عبد الرحمن (فأجاب) بعض المتأخرين باستحقاق عبد الرحمن نصيب ابيه مما يلهيهم المخالفة (وأجاب) العلامة الشيخ

(فصل) قال بعضهم وينبغي للشاهد اذا جئ الىه بكتاب يشهد فيه ان يقرأ جميع ما فيه ليعرف الخطأ ان كان فيه من الصواب والصحيح من السقيم فيعرف ما يشهد عليه ولتسكن قراءته على المشهود عليه وكذلك ينبغي له ان يتجنب الشهادة على النساء اللاتي ليس لهن من خلطة قلن نهضت معروفة المعروفة فكيف بالجوهلة والتي لا يراها الشاهد في عمره مرة واحدة وهي متخفية مستترة أو من وراء الحجاب وقد تغيب عن شيء من ذلك وكذلك ينبغي ان يتجنب الشهادة على شهادة ذي حجة أو منهم في الشهادة فيما يقبل منه وما لا يقبل مثله في ذلك المطلق خوفا من غلط الحكم فيه اذا انتقلت اليه الشهادة لان نقلك منه يوهم عدالتك ولا بأس ان يشهد على شهادة من لا يعلم بحرح ولا تعديل وكذلك ينبغي له التحفظ من التزوير عليه في الخط فقد هلك بذلك خلق عظيم وكذلك ينبغي له ان يتأمل الاسماء التي تنقلب باصلاح بسبب فيتحفظ من تغيب غيرها نحو ما ظهر فانه ينقلب مطهر ونحو بكر فانه ينقلب بكبير ونحو صفر فانه يحكى مفر فيكون في أصل الكتاب صفر بن مفر مثلا فيصلح مفر بن مطهر ونحو حبيب فانه يحكى منه محمدا ونحو عائشة فانه يصلح عائكة ويحكى منه أيضا فاطمة ويحكى من زادن شادان ويحكى من ياقوت ياقوب ويحكى من جميل كميل ويحكى منه أيضا خليل ويحكى من ساريسار ويحكى منه أيضا بكار ويحكى منه أيضا نصار ويحكى من عبد المجيد عبد الجود وهذا باب واسع يكفي التنبيه عليه بهذا وقد يكون آخر السطرياض يمكن أن يراذ فيه شيء كالأول كان آخره بكر فبكر ان أو يكون عمر فيجمل همران وكذلك ينبغي له ان يحذر من أن تتم عليه زيادة حرف من الكتاب فقد تغير الالف المعنى اذا زيدت مثاله ان يقرر رجل بالف درهم لرجل فيكتب في الوثيقة أقر أن له هذه ألف درهم فان لم يزد كره نصف المبلغ أو كره زيادة ألف فصارت ألفا درهم وكذلك لو كان في الوثيقة انه أقر بالف درهم لزيد وعرو فاذا زيدت ألف بين زيد وعمر صارت لزيد وعمر وفيما كان الدين من أصله لان الالف لم يجزهم الواحد منهما وقد يكون في الكتاب دينار واحد فيجوز دينار ونصف لان الواحد يصلح ونصف وكذا ينبغي للشاهد أن يتفقد حواشي الكتب فقد يبق منها ما يمكن ان يراذ فيه ما يغير حكم الكتاب كله أو بعضه

(فصل) اذا شهد في كتاب فيه ثقب فان كان مما هو في أصل الورق فثبته على ذلك فتقول وفي سطر كذا من هذا الكتاب ثقب قبله كذا وبعد كذا وكذا يا رجل اذا كان في عدة مواضع ولا تكتب ان في الكتاب

(١٢ - معين الحكم) قاسم بان هذا باطل نقلا وعقلا أما فلا فتد قال الامام أبو بكر الحصاف لو قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على فلان بن فلان وفلان من فلان ومن بعدهم على المساكين فمن مات منهم ما ولم يترك ولدا كان نصيبه من ذلك الباقي منها فمات أحدهم أو ترك ولدا قال يرجع نصيبه الى المساكين ولا يكون ذلك الباقي منهم ما من قبل أب الوافد انما الشرط أن يرجع نصيب الذي يموت منهم الى الباقي اذا لم يترك الميت وارثا وهذا قد ترك وارثا وهو ولده (قلت) فلم لا تجعل نصيب الميت منهم ما (قال) من قبل ان الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت انما قال من مات منهم ما ولم يترك وارثا كان ذلك للباقي فلهذه العلة لم يكن للباقي ولا لولد الميت من ذلك شيء (وأما) حة الافلا من المفهوم ليس من المدلول اللغوي وإنما يكون باعتبار التفات النفس اليه وهذا لا يعلم من الواقف فلا يصح العمل به (ومنها) واقعة الفتوى في وظيفة ابن العطار تقرر فيها بعض القضاة بمرسوم من السلطان وبعض الطلبة بتقرير الباطن بشرط الواقف (وأجاب) في ذلك بعض المفتين بأن الامام انظر العام (وأجاب) العلامة الشيخ قاسم فيها بأنه فيما لا ناظر له يخصه فقد قال في فتاوى الثوري لا تدخل ولاية السلطان على ولاية المتولي في الوقف اه (وفي المحقق) رجل له ضيعة تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون ووقف الضيعة بشرط صرف

فلا يصدق لان بالوقف خربت الضيعة من ملكه فان فضل من قوته شيء من هذه الغلات فلا فرما أن يأخذوا ذلك منه لان الغلات ملكه (ولو) وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمة أو لم يكن لان الزرع لا يدخل تحت البيع الا بالشرط فكذلك لا يدخل تحت الوقف الا بالشرط على ما يجي على فصل البيوع ان شاء الله تعالى (وفي المنبع) اذا خرب ما حول المسجد واستغنى أهل الحاجة من الصلاة فيه بقي مسجد عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة وبه قال الشافعي ومالك ولا يعود الى ملك بائنه ان كان حيا ولا الى ملك ورثته ان كان ميتا وعند محمد يرد الى ملك الباقي لو كان حيا ولا الى ملك ورثته لو كان ميتا وقال أحمد جازة تصرف مصرف آلتها الى مسجد آخر وعند أبي يوسف يتحول الى أقرب المساجد من ذلك المسجد ولا يعود الى ملك الباقي (وفي) الفتاوى الفقهية مسئلة الخواني عن أوقاف المسجد اذا تعطلت وتعذر استعمالها هل للموتى أن يبيعها ويشتري (٩٠) مكانها أخرى قال نعم قيل ان لم تتعطل ولكن يوجد بثمنها ما هو خير منها هل له أن يبيعها قال

لا (ومن) المشايخ من لم يجوز بيع الوقف تعطل أوله يتعطل وبه قال الشافعي ومالك رحمه الله تعالى (وكذا) لم يجوزوا الاستبدال بما هو خير منها (وفي) السير الكبير قال أبو يوسف يجوز الاستبدال بالأوقاف (وفي) المنتقى قال هشام سمعت محمدا يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينفع به المساكين فلا غنى أن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضي (وذكر) في المنبع عن أبي يوسف انه يجوز استبدال الأرض الموقوفة اذا تعطلت لان الأرض قد تنخرب فلا تغل الا بمونة تر بولي قيمتها وغانها (وفي البرازي) ما هو أعلى من هذا وهو ما روى عن محمد بن أرض الوقف لو قل ربها فلقم أن يبيعها ويشتري بثمن أرض أخرى ربها أكثر نفعاً للفقراء فجوز استبدال الأرض بالأرض اهـ (واذا) شرط أن يستبدل بالوقف متى شاء الواقف هو مثل ذلك ويكون وقفاً مكانه ذلك والوقف والشرط جائز ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (وكذا) اذا شرط أن يبيعها ويشتري بثمنه ما يكون وقفاً (وعند) محمد وهلال رحمه الله تعالى جاز الوقف لا الشرط (وفي) وقف الخصاص قلت رأيت الرجل يقف الأرض على قوم ثم يمدهم على المساكين ويشتري الوقف ان له ان يزيد من رأيه زيادته من أهل هذا الوقف وله أن ينقص من رأيه نقصاً منهم وأن يدخل فيهم من رأى ادخاله وأن يخرج منهم من رأى اخراجه قال الوقف بائنه على ما شرطه (قلت) فان زادوا واحداً منهم شيئاً يسمى له أو نقصوا واحداً منهم عما سمي له أو أخرج منهم أحداً أو أدخل فيهم أحداً هل له بذلك أن ينقص من كان زاده أو يزيد من كان نقصه أو يخرج من كان أدخله في الوقف أو يدخل من كان أخرجهم منهم قال اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يفعله ذلك لان الرأي اعما هو على فعله فاذا رآه وأما ما ليس له بعد ذلك أن يفعله (قلت) فاذا أراد أن يكون له ذلك أبداً ما كان حيا يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال بشرط فيقول على ان فلان بن فلان أن يزيد من رأيه زيادته من أهل هذا الوقف وينقص منهم من رأى انه سيجعل اليه ويدخل فيهم من رأى ادخاله ويسمي له من الاخر

قرض فارفاً لا تدري أقرضه الفار أو غيره وان شهدت في كتاب سليم من الآثار ثم وجدت فيه أتراحين الادعاء فان كانت مقاصد الكتاب قد سلمت أثبت الشهادة وان كان القرض في موضع يحيل معنى من مقاصد الكتاب فلا تشهد أصلاً

(فصل) * واذا كتب أول من شهد في كتاب فانظر آخر حرف من الكتاب فاكتب فيما يليه بغير فرجة تركها بين شهادتك وبين آخر حرف من الكتاب لتلايف بغير في الكتاب شيء وبصدر منه في تلك الفرجة فان كانت ضيقة لا تسع الشهادة فسد ما يحسبنا الله ونعم الوكيل أو بالجد لله وانوذ كراهه ولا تضعها في آخر السطر بل اذنية فقد نص بعض العلماء على النهي عن ذلك

(فصل) * اذا شهد بكتابك شهود ثم جىء اليك بالكتاب تأمل شهادته أوله ثم فان كان بينهما وبين آخر حرف من الكتاب فرجة يمكن ان يكتب فيها شيء فصح أثبت في تلك الفرجة هكذا صح صح حتى تستغل تلك الفرجة

فأرى أن يخرج منهم من يرى أن جرحه يبرأ مما كان جعل له من قلة هذه الصدقة ومن زاده فلان شيان غلة هذه الصدقة على ما جعل له من أن ينقص به ذلك ومن نقصه فلان شيان ما كان جعل له فله بعد ذلك زيادة متى رأى ومن آخره فلان من هذه الصدقة فله بعد ذلك إعادة فيها ومن أدخله فلان في هذه الصدقة فله بعد ذلك أن يخرج منها متى رأى فلان أن يفعل ذلك فعل في جميع ذلك كله متى رأى على مشيئة أبدا ما كان حيا راي بعد رأى ومشية بعد مشية مطلقا ذلك غير محظور وعليه فيه فيكون له تغيير ذلك أبدا كلما رأى فاذ فعل هذا كان ذلك مطلقا ويكون الوقف جائزا (قلت) فما تقول اذا اشترط الواقف هذا ثم مات وقد أحدث فيه شيئا مما كان اشترطه قال يكون جاريا على الحالة التي يكون عليها يوم يحدث عليه الموت وكذلك ان لم يحدث فيه شيئا مما كان اشترطه حتى مات قال هو جار على ما سبله عليه (قلت) فهل لو سبله أو لوليه في هذه الصدقة شي من ذلك قال لا يكون لولي هذه الصدقة شي مما كان اشترطه الواقف (قلت) فما تقول ان كان الواقف اشترط هذه الاشياء لانسان ما كان حيا قال اشترطه ذلك جائز والشروط فاذ قلنا اشترطه ذلك (٩١) (قلت) أرايت الواقف اذا اشترط في

الوقف أن له أن يقضي من غلة دينه قال ذلك جائز وكذلك ان قال ان يحدث على حادث الموت وعلى دين بدني من غلة هذا الوقف بقضاء ما على من الدين فاذ قضى ديني كانت غلة هذا الوقف جاريا على ما سبلها قال ذلك جائز (وفي البرازي) رجل وقف بمقدودا ثم باعه وكتب الفاضل شهادته في صلح البيع وكتب في الصلح باع فلان بن فلان منزلا كذا أو كان كتب وأقر البائع بالبيع لا يكون حكما ببيعة ونقض الوقف (ولو) كتب باع يباع صحيحا جائزا كان حكما ببيعة البيع وبطلان الوقف (وإذا) أطلق الحاكم وأجاز بيع وقف غير مسجل ان أطلق ذلك للوارث كان حكما ببيعة بيع الوقف وان أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا

هو كامل أوحدة والمالك في أي موضع وتسا له عن الثمن

(فصل) اذا كتب الشاهد في شهادته أشهد على اقرار القربى بما في هذا الكتاب فذلك غلة منه لانه قد يقر بما فيه من المسميين فيه فلا ينبغي ان يقول أشهد على اقرارهم بما نسب اليهم لان تلك شهادته ناقصة وقوله على اقرارهم الاشارة الى اثني عشر نكرين وانما يتناول في حقه انهم ما المسمين في هذا الكتاب وانهم ما معروفان عنده ويحتمل انه لا يعرفهما فيجب ان يقول أشهد على المسمين أو المذكورين لتكون شهادته مفيدة فان أتى بما تقدم ذكره فليحسبكم ان يستفسره عن المشهود عليهم ما فرما كانا غير معروفين عند الشاهد

(فصل) واذا طلب منك ذكر ما ينسب قبض الثمن في اداء الشهادة فالزمهم باحضار الثمن ووزنه ونقده وتسليمه حتى يكون موافقا لما ذكر في الكتاب فاذا صح لك ذلك فالتابع هل قرئ عليك هذا الكتاب ووقعت على ما فيه وأسمي هذه عليك بجميع ما فيه وهذا اذا كان مسبقا فيهم ما كتب عليه والا فلا تشهد عليه حتى تفهم مقاصد الكتاب ثم تقول لا تشهد على اقراره بانه تسلم ما اشترى وان اشترط عليه عيب نهيته على ذلك

(فصل) واذا دعيت الى الشهادة في النكاح وكانت الشهادة على التعريف وحضاتك رتبة تريد زوالها فتسأل الولي عن اسمه ونسبه وما هو من الزوجة وما اسمها ونسبها وتغار النسب بينهما في الكتاب ولا تضع شهادتك بانه ولي حتى يصح ذلك عندك

(فصل) تجنب أن تشهد بموت غائب بغير يرف من عرفك فقد يكون باغية ذلك بلا غايه ووثوق به تشهد بموته ثم يقدم فتكون نصيحة وتجنب ان تعرف حصة ما عرفك به العوام ومن لا يضبط ما يقول *(فصل)* اذا سمعت عمالا تذكروا فقل ما أذكروا لا تقل ما كان ذلك فذلك قد تذكروا فقل قد ذكرته ولو كانت ما كان ذلك ثم ذكرته وشهدت به كنت قد خالفت ما عليه أولا وان أمسكت عن الشهادة كنت مأثوما فاضبط هذا المعنى فانه باع في أشياء كثيرة

(فصل) تجنب الشهادة على شهادة من لم تصح عدالتهم بما جعلت شهادتك على شهادته تعدل لامنك له

لوقف (أما) اذ بيع الوقف وحكم ببيعة فاض كان حكما بطلان الوقف (وفي العمادي) رجل هيا موضع البناء مدرسة وقبل أن يبني وقف على هذه المدرسة قري بشرائط وجعل آخره للفقراء وحكم فاض ببيعة أفتى القاضي الامام صدر الدين السري ان هذا الوقف غير صحيح معلل بان هذا الوقف قبل وجود الوقف عليه وأفتى غير من أهل زمانه ببيعة هذا الوقف وهو الصحيح فانه ذكر في النوازل رجل وقف أرضا له على أولاد فلان وجعل آخره للفقراء وايسر لفلان أولاد فلان فحدث لفلان أولاد يصرف ما يحدث من الغلة من المسمات الى أولاد فلان واذا كان هذا في الوقف على الأولاد فلهنا يكون كذلك بالطريق الاولى وتصرف الغلة الى الفقراء فاذا بنيت المدرسة يصرف اليها في المستقبل (وفي) المحققان عن محمد رحمه الله تعالى اذا خاف الواقف ابطاله ولم يتيسر له الحكم بان لم يصادف حائجا يجوز أن يكتب في صلح الوقف انه قضى به قاض من قضاة المسالك وان لم يكن قضى بذلك فاض لان التصرف وقع صحيحا لكن القاضي أن يبطله والكتاب بهذه الكتابة يمنع القاضي عن ابطاله فلم يكن به بأس (وفي الولوالجي) رجل وقف ضيعة على أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تأسا وأولاده أولادهم بينهم بالسوية لا تفضل الذكور على الإناث لانه أوجب الحق لهم على السواء وأولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر الخصاص انهم

يذكر أن وفاء سكر في ظاهر الرواية أنهم لا يدخلون (وكذا) لو كان الوقف وصية أو ثلثي على ظاهر الرواية لأن أولاد البنات أبس وأبوا ولاد أولادهم لأنهم منسوبون إلى الأب لا إلى الأم (وفي القصة) الأوقاف بخلاف على العلماء لا يعرف من الواقف شيء غير ذلك فليقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض أن لم يكن الوقف على قوم يحرمون (وكذا) الوقف على الذين يختلفون إلى هذه المدرسة أو على متعلمي هذه المدرسة أو على علماءهم يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض أن لم يبين الواقف قدراً يعطى كل واحد (الأوقاف) المطابقة على الفقهاء ترجيحهم بالحاجة أم بالفضل قال الورى رحمه الله تعالى ترجيح فيها بالحاجة وقال الباقر رحمه الله تعالى بالفضل (قال) العلماء ترجحوا بقوله الباقر نأخذ قال وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يعطي على قدر الحاجة والعفة والفضل والاندفاع له عمر في زماننا أحسن فمعتبر الأمور الثلاثة وإن كان في أحدهما فضل مع أصل حاجته وعفته مرجح على من هو أقل فضلاً (٩٢) وإن كان ذلك أحوج وأضع فهو المعلوم من عرض الواقفين في زماننا (استخلف) الإمام في المسجد خذافاً

(فصل في أحكام كاتب الوثائق) * ونفي أن يكون نفسه من الأوصاف مانداً وهو أن يكون حسن الكتابة قبل اللحن عالم بالأمور الشرعية عارفاً بما يحتاج إليه من الحساب والقسم الشرعية متخلياً بالامانة سالماً كمارق الديانة والعدالة داخل في سلك الفضلاء ما شأ به على نفع العلماء لاجلاء فهي مناعة بامانة شريفة وضاعة غالبة خفيفة تحتوي على ضبط أمور الناس على القوابل الشرعية وحفظ دماء المساكين وأموالهم والاطلاع على أسرارهم وأحوالهم ومجالسة الملوك والاطلاع على أمورهم وبغیر هذه الصناعات لا ينال أحد ذلك ولا يسلك هذا المالك وقال بعضهم هم لا ينبغي أن يتصبوا بكتابة الوثائق إلا العلماء العدول ولا يكتب الكتب بين الناس إلا عارف بما عدل في نفسه وأما ما رواه على ما يكتبه لقوله تعالى ولا يكتب بكم كتاب بالعدل وأما من لا يحسن وجوه الكتابة ولا يفهم لغة الوثيقة فلا ينبغي أن يكتب من الانتصاب لذلك إلا لينة سدد على الناس كثيراً من معاملتهم وكذلك إذا كان عالم بوجوه الكتابة إلا أنه متم في دينه ولا ينبغي تمكينه من ذلك وإن كان لا يضع اسمه بشهادة فيما يكتب لأن مثل هذا يعلم الناس وجوه الشر والفساد ويلههم من تحريف المسائل لتوجه الاشهاد فكثيراً ما يأتي الناس اليوم يستفتون في نوازل من المعاملات الربوية والمشاركة الفاسدة والائتمار المفسوخة وذلك مما لا يجوز فادعهم من ذلك أهل الدينونة أنوا إلى من لا يولاه في رفقها لظلمها وتجيلاؤها بالعبارة التي ظاهرها الجواز وهي مشتملة على مرجع الفساد فلو أضلوا ونمأ لا كثير من الناس على التهاون بحدود الاسلام والباعث في طرق الحرام وسيلهم الذين ظلموا وأي مقالب يتقلبون

(فصل في) * وفيه إلى الرتبة في أحكام الحسبة لاجد بن موسى الحنفي المشيقي الشافعي فيما يتفق بالموثق مما لا يخالف قواعد مذهب أبي حنيفة قال وإذا كتب الموثق كتاباً بعد البسملة بذكر المقر واسمه واسم أبيه وجاهه واقبه وقد تقدم عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله أن ذكر الجدم من تمام التعريف ثم يذكر قريباته وصداقته وسكنه وحليته إن لم يكن معروفاً فإن كان معروفاً كتب وشهوده هذا الكتاب به عارفون وله محققون وكذلك تفعل في اسم المقر له ثم تدرج مكنونه باليوم والشهر والسنة قال فاذا فرغ الكاتب من كتابته استوعبه وقرأه ويرأى عايطه ويبنى أن يميز في خطه بين السبعة والتسعة وإن كان في نفسه

ليوم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من أوقات الامامة شيئاً أن كان الامام أم أكثر السنة (وفي) فتاوى قاضي خان اذا عرض للامام أولاه وذن عذر منع من المباشرة مدة ستة أشهر فله تولي أن يعمله ويولي غيره وإن كان له عزل نائب (وفي القصة) قال العلماء ترجحوا للإمام الغني أخذ هذه الامانة (وقال) شرف الامانة امام أخذ غلة السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي في يده فهي لورثته (امام) أم شهر أو استوفى غلة السنة ثم مات ب أهل المحلة اماماً آخر ليس لهم أن يستردوا ما أخذ (وكذا) لو انتقل بنفسه (وفي المحطة) أخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا تسترد منه حصة

ما بقي من السنة كالثلاثة أصى إذا مات وقد أخذ رزق السنة ويحل للامام كل حصص ما بقي من السنة إن كان فقيراً وهكذا الحكم في طلبة العلم ما في المدارس يعني إذا كان العطاء مسانحة فأنه المتعلم وقت الغيبة ثم ترك المدرسة (رجل) قال أرضى هذه صدقة موقوفة عز وجل أبداً على وجوه سماها على أن لا ينتهي في حياته وبعد وفاته إلى فضل ولديه قال ذلك جائز (قلت) ما كان أولاده في الفضل سواء قال يكون أكبره حسناً (قلت) فإن قال على أن تكون ولاية هذا الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولدي فأي أفضاهم أن يقبل ذلك قال تكون الولاية إلى الذي يليه (قلت) وكذلك أن تولي ذلك أفضاهم ثم مات قال تكون الولاية إلى الذي يليه (قلت) فإن كان أفضاهم غير موضع لولاية هذه الصدقة قال يجعل القاضي رجل لا يقوم به (قلت) فإن صار بعد ذلك فيهم من يعلو لقيام به قال ترد ولاية هذا الوقف إليه (قلت) فإن قال على أن ولاية هذه الصدقة إلى الأفضل فالأفضل من ولدي وتولاها أفضاهم ثم صار في ولده من هو أفضل من الذي تولاها قال تكون ولايتها إلى الذي صار أفضل من الذي تولاها الأول اه كذا في وقف الحاصف (وفي البرازي) اذا مات المتولي والواقف من قال رأي في المسب إلى الواقف لا إلى ما قدم بعده ووات الواقف إلى وصيه لا إلى ما كان وارثه لم يكن له وصي فالرأي الآن إلى الحاصل كما لا يخفى وإن زالت بالوقف عن ملكه

حقيقة فهي بالية على ملككم كما اقوله عليه السلام وصدة جارية الى يوم القيامة (وفي الاصل) الحماكم لا يعمل انهم من الابواب
 مادام في اهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من يصلح وانصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنده الى من يصلح من اهل بيت
 الواقف (وقف) ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره قال هلال رحمه الله تعالى الولاية اليه وقال قوم لا تثبت الولاية بلا شرط لنفسه (قال) مشايخنا
 الاشبه ان يكون هـ ذا قول محمد رحمه الله تعالى لان التسليم لما كان شرطا عندوه به تقطع ولايته قال ابوالاث بالتسليم الى المتولى نفع طمع
 ولايته عند محمد فلا يملك هـ ذا المتولى اذ لم يشترط حال الوقف ولا به العزل لنفسه (وقال) ابو يوسف يملكه شرط اذ لم يشترط (واذا) كان الواقف
 غير مأمون وقد شرط الولاية لنفسه يخرجها الحماكم عن الولاية ويتزعمه منه (وكذا) لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي للعمارة والوقف محتاج
 اليها وامتنع الواقف منها بامر الحماكم بالعمارة فان فعل ولا يتزعمه منه (وان) كان شرط ان لا يتزعمه منه احد فالشرط باطل لمخالفة الشرع
 اذ الحماكم فاطر الصلحة الوقف فان كان في تزعمه مصلحة يجب عليه اخراجه دفعا للضرر عن الوقف (٩٣) (وقف) واشهد وكتب الصلح وقرئ

عليه وقفه وقفا صحاحم وال
 وقفت بشرط ان لا ولاية
 به معنى شئت لكن الكاتب
 لم يكتبه ولم أعلم به ان كان
 فصحا يعرف اللغة التي كتب
 بها الصلح وقرئ عليه لا يقبل
 قوله وان كان أعجب مما
 لا يعرف اللغة التي كتب بها
 الصلح يقبل قوله وان شهدوا
 انه قرئ عليه بلغته وفهم كل
 ما قيل لا يقبل قوله أيضا
 (وكذا) في البيع والاحارة
 اذا قال البائع والاشترى
 أعلم المكتوب في صلح البيع
 والاحارة (شرط) ان لا
 يواجهه والله فان آخروهم
 خارج عن الولاية اولادهم
 مساقاة فان فعل فهو خارج
 عن الولاية ولا يكون
 واليه أو شرط وقال من نازع
 في هذه الصفة متوليا أو
 قال من نازع متوليا في ابطاله
 هذه الصفة فهو خارج عن

مائة درهم كتب بعد ها واحد و ينبغي ان يذ كر نصفها فان كانت ألفا كتب واحدة و ذ كر نصفها دفعا
 للبس وان كانت خمسة آلاف زاد فيها لاما فيصيرها للاف لثلاث صلح الخمسة فتصير خمسين ألفا ويحترز
 بذ كر التنصيف مما يمكن الزيادة فيه كالخمسة عشر تصير خمسة وعشرين والسبعين والثمانين فاذ لم يذ كر
 الكاتب النصف من المبلغ فينبغي للشهود ان يذ كروا المبلغ في شهادتهم لئلا يدخل عليهم الشك لو طرأ
 في الكتاب تغيير وتبديل وقد تقدم شي من ذلك وان وقع في الكتاب اصلاح أو الحاق به ما ليس به وعلى محله
 في الكتاب وينبغي له ان يكمل أسطر المكتوب جميعها لئلا يلحق في آخر السطر ما يفسد بعض أحكام
 المكتوب أو يفسده كما لو كان في آخر سطر مثلا وجعل النفا في الوقف المذكور وفي أول السطر الذي
 يليه يذ كر في آخر السطر فرجة أمكن ان يلحق فيها لنفسه ثم لزيد فيلحق الوقف عنده من لا يرى ذلك
 حائزا وما أشبه ذلك فان اتفق في آخر السطر فرجة لاتسع الكلمة التي يريد كتابتها طوله او كثرة حروفها فانه
 بسد تلك الفرجة بتكرار تلك الكلمة التي وقف عليها أو كتب فيها مع أو صا د ا م د و د أو دائرة مفتوحة
 ونحو ذلك مما يشغل به تلك الفرجة ولا يمكن اصلاحها بما يخالف المكتوب وان ترك فرجة في السطر
 الأخير كتب فيها بحسب ما الله ونعم الوكيل أو الحمد لله مستحضر الذ كر الله ناويله أو بامر أول شاهد يضع خطه
 في المكتوب ان يكتب في تلك الفرجة وان كتب في ورقة ذات أو مال كتب علامته على كل وصل وكتب
 هـ ذا الاوصال في آخر المكتوب وبهضم يكتب عدد أسطر المكتوب كما في الكتاب الحكمي وان كان
 للمكتوب نسخ ذ كرها و ذ كر عدتها وانها متفقة

(فصل) واذا حضر عند الموت رجل وامرأة وادعيا أنهما زوجان بعد صحيح وان المكتوب الذي
 بينهما مادم ويقصدان تجديد كتاب الصداق فان كانا غير يسي طارئين فالقول قولهما وان رأى ربيته تركهما
 وان كان قدومه مع ربيعة يعلمون انهما زوجان فليكشف أمرهما وينبغي ان يسأل كل واحد من
 الزوجين بانقراده ويخضعهما في المسئلة بما يزيل عنه الريبة والادفعهما عنه وان كانا بالدين ولا يكتب لهما
 حتى يصح عنده أنهما زوجان
 (فصل) واذا حضر رجل بانقراده أو مع امرأته ذ كر انهما زوجان وان يقصد طلاقها وليس معها

هذه الصدة يجوز شرطه ويعمل على حسب ما شرطه الواقف (قيم) الوقف أتفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته الرجوع ان شرطه والا فلا
 (وكذا) الوصي في مال الميت لكن لو ادعى ذلك لا يكون القول قوله (اشترى) بمال الوقف دارا ثم باعها بجوز (ان) وجدت ضالتي فله على أن
 أتصدق بارضى هذه على ابن السبيل فوجدها بجوز أن يقف أرضه على من يجوز له وضع الزكاة فيه ولا يجوز على من لا يجوز له دفع زكاته لانه
 هـ ذا انشر فيه بغير ما يحب الله تعالى وان وقف على ولده جاز ونذر باق (ان) من مرضى هذا فارضى وقف فبرأ من مرضه وباع أرضه جاز وان
 مات من مرضه هذا لا تكون وقفا وتعلق الوقف بالشرط لا يصح (ولو) قال اذا مت فاجعلوا أرضي هذه وقفا يجوز كذا قال ان دخلت الدار
 فارضى وقف لا يجوز ولو قال ان دخلت فاجعلوا أرضي وتنفذ بجوز (وقال) السرخسي والدة دورى تعلق الوقف بالشرط جائز (ود كر) في وقف
 الخصاص قال أرضي هـ ذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على بني آدم أو على أهل بعد ادأب اذا انقرضوا وعلى المساكين أو العمدان
 أو الزمى فالوقف باطل (وذ كر) في موضع آخر قال الغلة للمساكين لا لهما (ولو) وقف على قراءة القرآن والقراءة بالوقف باطل (ود كر)
 هلال الوقف على الزمى والمقطعين جميعهم وقال المشايخ الوقف على معلم المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح لان الفقهاء يوجبونهم (قاله)

بسم الله الرحمن الرحيم هذا وقف على طلبة علم بلديهم ولأن الفقهاء عليهم السلام لم يلبوا على الحاجة (الكتاب) كرمهم في هذه
نص على الفقهاء والحاجة فالوقف صحيح يحصون أم لا (وقوله) يحصون إشارة إلى أن التأييد ليس بشرط ومثي ذكره في المستوي فيه الغنى
والفقير إن كانوا يحصون مع طريق التملك وإن كانوا لا يحصون فهو باطل الآن يكون في اللغة ما يدل على الحاجة كالتبني حيث إن كانوا
يحصون فالأغنياء والفقراء سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح وبصرف إلى فقرائهم لا إلى أغنيائهم (وكذا) لو وقف على الزماني فهو
على فقرائهم (ولو) وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيهم ساقى المذهب إذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الخنقي كل في طلبه أولا
(وذكر) بكر أن الوقف على أقرباء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أهل بيته يجوز وإن كان لا يجوز الصدقة عليهم (وفي) الفتاوى
أنه لا يجوز ولا يصح بوقفه عدم جواز صرف الصدقة لبي هاشم لكن في جواز الوقف وصدقة النقل عليهم روايتان (الوقف) على الصوفية
لا يجوز وقال شمس الأئمة يجوز (٩٤) (وأخرج) الإمام علي السعدي رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعلماء فرجع

كتاب نكاح يدل على الزوجية وأراد كتابة الطلاق في ورقة بجرعة فليست زفان بعض الناس يجعل ذلك صورة
وليس زوجة بل يريد كتابة الطلاق حتى يحضر منه شهود ويراجعها وتكون ورقة الطلاق تدعى
التممة فينفي التحريم في ذلك
(فصل) * وقد تقدم فيما يتعلق بالشاهد أنه لا يشهد على من لا يعرفه إلا بعد معرفته وعينه ونسبه
فكذلك ينبغي للموتق الاحتراز منه فقد حضر إلى الموتق رجل يدعى أن اسمه كذا وبأنه أن يكتب عليه
مساواة ألف درهم لنلان فعمل ذلك فديسمي باسم غيره ثم بعد مضي زمان يخرج المكتوب ويدعي به على
أب اسم ولعل الكاتب قد نسبه ومان السهودر ثبت ذلك بالخطا عن المالكية وبكم على ذلك المدعي
باسمه وهو بري فلا ينبغي أن يكتب إلا لمن عرفه وعينه معرفة تامه فكذلك الحكم في كل كتاب من
مبايعه أو وقف أو غلام أو عتق أو صداق أو طلاق لا يكتب بمجرد قول الشخص أبداً ولا بالخطبة على
السهود كما تقدم فإن الخلية تنفي والاس يتشاهمون فينبغي أن يكون الكاتب ذكياً فاعلمنا عارفاً لا يدخل
الضرر على الناس كجهلهم بالصناعة
(فصل) * وإذا كتب المبايعه لأحد المكان وليد كراجل أو المهرمة به والمشر كذا وطرقه ومدخله
ويذكر كرمه من البلد وينبغي للكاتب إذا سافر إلى جهة لا يعرف اصطلاح أهلها أن لا يتسدى للكتابة بين
أهلها إلا بعد أن يعرف سنهم وذهبهم ونقودهم وبكاهم وأسماء الأسقاع والطرق والشوارع فبمعرفة
ذلك يتم له الأمر وينبغي له أن يسد اسم المشتري على البائع لقوله تعالى إن الله اشترى من المؤمنين
أنفسهم وأموالهم إلا أن يكون المشتري ذمياً والبائع مسلماً
(فصل في آخر الكتاب) * اختلف العلماء في جواز أخذ الأجرة على كتب الوثائق فإما ذلك قوم ومنعه
آخرون وبذل على الجواز قوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ولأن من استنسخ عمله وكذا طهره كما احتاج
إلى ذلك إنسان فإن ذلك يضرب به ويستغرق مدته حياته من غير عوض على ذلك وهذا غاية الضرر واثبت
جواز الأخذ على الكتابة فالأولى أن قدر واستغنى التمره عن ذلك واحتساب عمله عند الله تعالى وإذا لم يكن
بمن أخذ الأجرة فقول وجه الاجارة أن يسمى الاجرة ويعمل العمل فإن وافق الكاتب المكتوب به على

الكل السوابه اه كلام
المأزى (وفي) وقف الخصاص
منه زيل الماطر ما ينجون
الماء إذا دام سه ثلاث
دام أصل ولو عاد إليه عقله
و برأسه حلت عدا إليه
النهار (نوع في اجارة
اليف والدوى فيه والشهادة
عالمه) (وفي) المبيع
المأزى إذا أجز الوقف سنين
معلومة بأجرة له فإن
كان الواقف اشترط أن
لا يترأس أكثر من سنة
لا يجوز لأن شرط الواقف
يجب مراعاته ولا يتجاوز
عن شرطه وإن لم يشترط
ذلك قال المتقدمون من
مسائه أنه يجوز ذلك لأن
الواقف قد ضاع الأمر إلى المتولى
فإن الأولى مهلة الواقف
والواقف إن يوجز سنين كثير
هكذا من يقوم مقامه

(وقال) المتأخرون من مشايخه لا يجوز أكثر من سنة واحدة لأنه لو جاز ذلك يخاف على الوقف أن يتخذ لكلاً به بعض مدة ذلك
مدته تسد من الوقف وينسم اسمه الملكية نحو وصاى زماناً لئلا الظالمه المعلنه مستحله متأكلة (وكان) الشيخ الإمام أبو حنيفة الكبير
رحمته الله تعالى يحرم الاجارة في الضياع ثلاث سنين لأنه لا يرغب في أقل من ذلك ولا يحرق في غير الضياع أكثر من سنة واحدة إلا إذا كانت
الاجارة في الضياع في عدم جواز اجارتها ثلاث سنين أو في غير الضياع جواز اجارتها أكثر من سنة واحدة فهو أمر يختلف باختلاف الموضع
والزمان وهو المنار للفتوى وكذلك المارعة والماله (والوجه) في جميع الاجارة الطويلة في الوقف أن بعد مدة وقودها تزداد كل سنة على سنة
بأكثر ثلاث سنين سنة ثلاثين عقداً كل عقداً على سنين غير أن يكون بعضها شرطاً في العقد يكون العقد الأول لازماً لأنه باعز والثاني غير
لازم لأنه صاف إلى المستقبل (وذكر) شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الاجارة المضاعفة لارة في إحدى الروايتين وهو الصحيح وذكر
وهو مله في الأخيرة ثم قال ولكن هذه الحيلة عندى ضعيفة لأن من لم يجوز الاجارة الطويلة في الوقف إنما لم يجوز صيانة الوقف عن الإعلان
لأن الوقف إذا بقي في يد الماسر يرونه تصرفه في المالك يقع في أوجهم أنه ملكه فيستأجرون له بالملك أو ادعاء

فومان الدهر في حال الوقف في حق هذا المعنى لا فرق بين أن تكون الأجرة معقوفة بمقدور واحد وبين أن تكون معقوفة بغيره (هـ ١٧)
 هو الحكم في الأجرة المأوية في الأوقاف فأما الأجرة الطويلة في الأقطاع والأملك فستأتي في فصل الأحكام إن شاء الله تعالى (ولا يجوز
 أجرة الوقف إلا بأجر المثل ولا تنقص إن زادت الأجرة لكثرة الرغبات لأن المعنى في أجر المثل وقت العقد ووقت العقد كان المسمى أجر المثل ولا
 معتبر لما بعده لأن تلك حالات لا تضبط (وفي العمادى) استأجر عرصته موقوف من المتولى مدة بأجر المثل وبنى عليه ما باذن المتولى فلما مضت المدة
 زاد آخر على أجزائها المدة المستقبلة فرضى صاحب السكى بتلك الزيادة هل هو أولى قال كانت واقعة القنوى أجيب نعم أنه أولى
 والله أعلم (وفي) نرح الطحاوى إذا كانت الأرض وقفا استأجرها من المتولى مدة طويلة فإنه ينظر إن كان السعر بحاله لم يزد ولم ينقص عما كان
 وقت العقد فإنه يجوز وإن زاد أجزائها فإنه يفسخ ذلك العقد ويحتاج إلى عقد جديد يحددان العقد على ما زاد أو انبأ (وكذلك) لو استأجرها
 بأجرة معلومة إلى سنة فلما مضى من المدة نصف السنة غلا سعرها وزاد أجزائها فإنه يفسخ (٩٥) ذلك العقد فيما بقي من المدة وبعدها من

من المدة يجب المسمى بعده
 ويزداد ذلك بمقدار العقد ما يبا
 على أجرة معلومة (وايس)
 للموقوف عليه إذا لم يكن
 متوليا على الوقف ولا نائب
 من جهة القاضى أن يوحى
 لأنه لا يكاد ذلك وإنما يكاد
 العلة دون العيب والتدبر
 بالأجرة إلى من له الولاية في
 ذلك (إذا) أجز المتولى
 نائبه ثم مات لم ينعكس الأجر
 بكونه لأنه كالأجر
 الرقوف عليه ودون الوكيل
 لا يوجب دفع ثمنه (وفي)
 وقف الخصاص إذا أجز
 الواقف الأرض سهو ولم يحط
 من الأجر شيئا قال فالأجرة
 جائزة (قلت) وله أن ينقص
 الأجر ويقره في الوقف
 التى سئل فيها قال نعم (قلت)
 قال قال ودققت الأجر
 المستأجر ودققت له هو لا
 العموم الذين رقت ذلك

ذلك وجاء الكتاب على ما اتفق معه عليه فهي أجرة صحيحة ويجوز بما اتفقا عليه من قليل أو كثير ما لم يكن
 المكتوب به مضطرا إلى الكاتب أما أن يكون ذلك مقصودا عليه وما لا لا يوجد في ذلك الموضع غيره ممن
 يقوم بذلك فالأولى حيث تذا المساحة ولا يرفع على الناس فوق ما يستحق لما علم من ضرورتهم الميعان فعل
 فهو حجة في حقه لأنه قد نعين عليه القيام بذلك من غير اضطرار أما أن لم يوافق الكاتب المكتوب به على شيء
 فهو ناظر وعلى هذا الوجه غالب كتابات الناس اليوم لأن الموثقين يتعطفون عن ذلك من باب الحياء
 والمروءة ولئلا يترلو أمثلة أهل الحرف والله نافع في المكايسة والمساحة وهذا ضرر حسن ومذهب جميل
 إن كان فاعل ذلك يقع بما أسلف على عمله بعد اكتماله ولم يصدر منه من المساحة حيث تذا ما هو أقبح حالا مما
 لو اتدأ المشاورة وهذا النوع لا يسمى أجرة حقيقة لأن ما يعاوض به مجهول عند الكاتب لأن صطاعا الناس
 مختلفا بحسب أقدارهم ومبلغ مروءاتهم وليس ذلك من الكاتب على سبيل الهبة المطلقة لأنه لا يرد المعاوضة
 على عمله وإن يثاب على ذلك فعمله محمول على طلب الثواب من المكتوب به بحسب ما أدته مروءته إليه على
 طريق المكايسة لا على طريق المكايسة والمساحة وذلك أصل هبة الثواب فإذا ثبت هذا فان أعطاه
 المكتوب به أجرة المثل أو أكثر لزمه القبول وإن أعطاه أقل فالكاتب مخير بين القبول واسترجاع ما عمل
 كما يكون ذلك في هبة الثواب الآن يكون قد تأنى بذلك حق المكتوب به لا يمكن معه استرجاع الكتاب
 لكونه تضمن شهادة الشهود أو ثبت دية حق فيكون ذلك قوتا ويجبر كل واحد منهما على أجرة المثل كما يدل على
 في هبة الثواب

(فصل) وللقاضى أخذ الأجرة على كتب السجلان والمحاضر وغيرهما من الوثائق إذا يجب عليه القضاء
 وإيصال الحق إلى أهله لا المكتبة ولكن انما يطالبه لو أخذ ما يجوز أخذه لغيره قال في المنتقى للقاضى أن
 يأخذ ما يجوز لغيره أخذه وما يسئل في كل ألف خمسة دراهم لا تقول له ولا يلقى ذلك بالنفع وما أى مشقة
 للكاتب في كثرة الثمن وانما أجزه بثلاثة دراهم مشقة وبقدرة عمله في صنعه أيضا كالكال وثقاب مستأجر
 بأجر كثير في مشقة قليلة

(فصل) وأما أجرة السجل على من يجب قبل على المدعى اذ به احياء حقه فنفعه وقيل على المدعى عليه

عليه سم وجد القوم قبض ذلك قال فالقول قوله ولا شيء عليه (قلت) وكذلك إن قال قبضته ومضاع مى أو سرق نال فالقول قوله في ذلك (وفي)
 القنية محل الأعلى وقف الناصى إذا أجز الواقف أو مسمى الواقف أو القاضى أو أمينه ثم قال قد قبضت الملة فصاحت أو فرقتهما على الموقوف
 عليهم وأسكر والقول قوله مع يمينه (الواقف) إذا أجز الأرض الموقوفة من أبيه أو من ابنه أو جده أو من مكاتبه قال أبو بكر الخفاف إمامى
 ذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى أن الأجرة لا تجوز من أحد هؤلاء وأما مذهب أبى يوسف رحمه الله تعالى فإن الأجرة من أبيه وإنه بارة وأ
 من عمه أو من مكاتبه فإن الأجرة لا تجوز (وفي العمادى) الدعوى في دار الوقف على متولى الوقف تجوز أما القاضى لو أمر أنسا ما باذن بوجده
 الوقف مشاهرة وهو ليس بحصم لأنه وكيل من القاضى بالاستغلال وليس بمأذون في الخصومة فلا ترفع خصومته إلا إذا كان مأذونا به من جهة
 القاضى والمأذون في الاستغلال ليس بمنزل والمتولى من يلى التصرف في الوقف (وكذا) لا تصح الدعوى على أكار الوقف وغير الوقف (وكذا)
 على فله دار الوقف وغير الوقف إذا ثبت أنه أكار أو غلة دار (ادعى) المدعى لنفسه ثم ادعى أنه وقف الصحيح من الجواب إن كانت دعوى الوقف
 بسبب التولية يصح على التولية لأنه في العادة ينظر إليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة كباقي الوكلاء لا بد من أدلة لأن

ورقة في الخصومة عليه يعيل وية يكون مستوصفا (وفي ادعى الدار ملكة لنفسه ثم ادعى انها وقف وهداه لان على مسجد كذا لا يسمع دعوى تولى
 للتناقض (رجل) باع دارا ثم ادعى اني كنت وقلتها وقال وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يحلف المشتري أما لو قامت به البيعة
 قبلت كالمشهد وادعى على عتق الامة تقبل من غير الدعوى (وذ كر) في التوازل اذا أقام بيعة على انه وقفها قبل البيع تقبل ويطلب القاضي
 البيع وليس للمشتري أن يحبس الارض بالثمن وان لم تكن بيعة فالقول قول المشتري (ولو) أقام المشتري البيعة ان هذه الدار كانت وقفها
 على اولاد فلان أو على مسجد كذا أو على الفقراء وان فلانا وقفها وسلمها الى المتولى فدعوى الوقف لا تصح من المشتري لانه ساع في نقض ما تم
 ولانه ليس بخصم في دعوى الوقف عليه (ادعى) المتولى على المشتري ان هذه الدار وقف على اولاد فلان وأثبت الاستحقاق على
 المشتري باراد المشتري أن يرجع بالثمن على بائعه فقال البائع بلى كانت وقف فلان على اولاد فلان لكن لما مات الواقف رفع ورثة الامر
 الى القاضي حتى قضى ببطالان الوقف وكنت (٩٦) وارنا لواقف قسمنا التركة ووقفته الدار في نصيبى وبيعى وقع صحبا قال صاحب الفصول

يندفع بهذا دعوى الوقف
 و يبقى في يد المشتري (ادعى)
 المتولى ان هذه الدار وقف
 على مسجد كذا ولم يذ كر
 الواقف قال مشايخ بل كافي
 جعفر وغيرهم الله تسمع
 وقال غيرهم لا تسمع ما لم
 يذ كر الواقف عند أبي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله تعالى
 (وفي) فتاوى طهبر الدين
 ادعى وقفها وشهدوا على وقفه
 ولم يذ كروا الواقف ذ كر
 الخصاف رحمهم الله تعالى ان
 دعوى الوقف والشهادة
 على الوقف يصحان من غير
 بيان الواقف (وذ كر) رشيد
 الدين ان الشهادة على الوقف
 لا تـ بل ما لم يبينوا الواقف
 (وذ كر) في العدة ولو
 شهدوا ان هذا وقف على
 كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي
 أن تقبل اذا كان قدما
 (ونقل) الشهادة على

اذ هو يأخذ السجل وقيل على من استأجر الكاتب وان لم يأمره أحد وأمره القاضي فعلى من يأخذ السجل
 وعلى هذا أجرة الصكالة على من يأخذ الصك في عرفنا وقيل يعتبر العرف وعلى هذا الوأعلى المقر له أجرة
 الصكالك يكون الكاغدم ملكه فملك جسمه بعد قضاء الدين واليه الاشارة في فتاوى رشيد الدين حيث قال
 المدعى عليه لو أنـ ذمنا اقراره فلو كان بالمال بأخذ منه المال وكذا الخط لو كان مال المدعى ولو كان منكرا
 يبرهن على أن ذمنا في يدهو يأخذ جبرا ويدعى عليه المال بحكم الخط ولو كان لا بيعة على الخط يحاطه أن
 ذمنا ليس في يده فلو نكل يحجر على دفعه ثم يدعى المال من الخط (مسئلة) اذا قضى دينه فالمقر له لا يجبر على
 دفع ملك الاقرار اليه والجبر على المستكتب في عرفنا قاله في الفتاوى الصغرى
 (فصل في النعوت) واذا احتاج الكاتب الى ذ كر نعوت المشهود عليه أوله فينبغي أن يذ كر
 من صفاته أشهرها كالصمم والعمى والعرج والبياض أعنى البرص وآثار الجـ درى والنمى فيقول في
 وجهه آ ثار جـ درى أو عى وان كان فيه خال ذ كرته وذ كرته موضعه و يذ كر طمع الامال أو عضو
 مما هو مشهور ظاهر في الوجه والجسد و يذ كر مع ذلك اسم ونسبه وصفاته وقيلته وبجلبه تحلية جيدة
 لا تحل بالمقصود فاذا كان المنسوت غايضا الشفتين فهو أفوه والمرأة أفوهاء وان كان الفم غائرا فهو أفهم والمرأة
 فق ما عوان كان الانف طويلا مع تنوء في وسطه فهو أفتى والمرأة تنوء وان كان طرفه عريضا فهو أطلس
 والمرأة بطساء وان كان قائما منتصباً معتدلاً فهو أتم والمرأة شماء وان كان قصيرا بين الشمم والفتطس فهو
 أخصس والمرأة خفساء ويقال في قصيرة الانف خلفاء وان كان الحـ مستطبا فهو أسيل الحـ والمرأة أسيلة
 الخدران كان العنق طويلا فهو أغيد والمرأة غيداء وان كان العنق قصيرا فهو أرقص والمرأة وقصاء وان
 كان في العينين غور فهو عائر العينين والمرأة عائرة العينين واذا برزتا فهو جاحظ العينين وهي جاحظة العينين
 وان كان موضع الكحل أسود فالت كحلا موالرجل أ كحل العينين وان كانت الشـ بارالعينين كأنهم منضمة
 فهي دجعاء وان كان في القلة اشارة الى الانتقال فهي حوراء وان دخل بعض القلة في الماقي مما يلي الانف
 فالعين حولا وان كان بياض العين أكثر من السواد فهي برعاء وتسمى حوراء أيضا وان جلاء العين الواسعة
 والدجعاء التي موادعها أكثر من بياضها والوططاء المعصاة العينين والسنرة المحمرة سواد العينين

الشهادة في الوقف (وكذا) شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بالتسامع وان مر جابه (ولو) شهد أحدهما انه وقف والشواهد
 نصفها مشاع وشهد الآخر انه وقف نصفها مغروزا في الشهادة باطلة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها يوم الخميس وشهد الآخر انه وقفها يوم
 الجمعة قبل الشهادة هل هذا على قول أبي يوسف أم على قول محمد فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها وقفا صحح في صحته
 وشهد الآخر انه وقفها وقفا مضافا الى ما بعد الموت فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها وقفا صحح في صحته وشهد الآخر انه
 وقفها في المرض وبالشهادة فسكون جميع الارض وطلان كانت تتخرج من الثلث وان كانت لا تتخرج من الثلث يصير ثلثها وقفا (ولو)
 شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على السالكين قبلت لانهم اتفقا على الفقراء فان
 من قال أرضي هذه صدقة موقوفة كانت موقوفة على الفقراء فهذه مـ نى قولنا لانهم اتفقا على الفقراء أه (وان) شهد الواقف الوقف فجاءت
 بيعة يشهدون عليه بالوقف ويقدر حصته من الارض أو من الدار وسما ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف وان شهدوا على الواقف باقراره
 ولم يبرءوا مال من الارض أو من الدار يا صر القاضي بان سبى ماله من ذلك فمأبى من يـ فالقول قوله فيـ هو يحكم بوقفه ذلك وان ذ كر

الوقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك (وان) شهدوا على اقرار الوقف انه وقف بجميع حصته من هذه الارض وذلك الثلث منها فكانت حصته النصف أو أكثر من الثلث قال تكون حصته كلها نصفا كانت أو أكثر وقفا (فروع في نصب الوقف وحكمه وفي آخره وفي بيان حكم وقف المرحون والمواجر) (متولى) الوقف اذا أسكن رجلا دار الوقف بغير أجر كره لاله رحمه الله تعالى انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على ان عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن مسببة للوقف عن أيدي الظلمة وقفا معاللا طماع الفاسدة وعليه الفتوى (وكذا) الرجل اذا أسكن دار الوقف بغير أجر المثل بالعاما بلغ (وفي) تناوي قاضي خان رجل نصب أرض الوقف أو أرضا لمصغير قال بعضهم يضمن الغاصب أجر المثل للوقف والمصغير (وفي) ظاهر الرواية لا يضمن فلوان هذا الغاصب أجر الارض المصغوبة من غيره يجب على المستأجر الاجر المسمى (وذكر) في التجميع ان الفتوى في غصب العمار والدور والموقوفات بالضممان كان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضممان (رجل) رهن ضيعة من رجل على مال أخذ منه (٩٧) ثم انه وقف هذه الضيعة وقفا لمصغير جاهل

يجوز هذا الوقف (قال) انصاف رحمه الله تعالى ان ائتمكها من الرهن فالوقف جائز وان لم يئتمكها فالرهن صحيح لا يطل ولا يخرج هذه الضيعة من الرهن بايقاف مالها كما لا ترى ان رجلا لو رهن ضيعة ثم باعها ان من قول اصحابنا ان ائتمكها فالبيع صحيح نافذ وان أجاز أيضا المرحون البيع فالبيع جائز وكذلك الحكم أيضا في الرهن (ورجل) آجر من عمله سنين ثم انه جعلها بعد ذلك صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على سبيل عبادا ثم بعد ذلك سكون غلها لاهسا كين أبدا حتى يرث الله الارض ومن عليها (قال) الامام أبو بصير الخصاص رحمه الله تعالى ليس له احب الارض أن يبطل ما عقد من الاحارة فادا

والشواهد الضيقة العين والاقبال والظلمة من كان في أسنانه صغرة وتقول واسع الجبهة أو أصلب الجبهة اذا كانت منبسطة طمها غصون وتقول في شعر الرأس أعجم اذا نبت على الجبهة وأترع اذا كان له فرعة ان في جانبي رأسه من مقدمه وأصابع اذا انحسر شعر مقدم رأسه وأترع اذا لم يكن في رأسه شعر والمرأة قرعها وتقول في الحاجبين مقرون اذا التقيا وأبلغ اذا انفصل وتقول في الاسنان أقصم للمكسورة فيها - مساو أترم اذا سقط السن كما هو ان كان بين الاسنان فرجة قلت مفلج الاسنان وان كان فيها رقعة وقد دلت أشنب الاسنان والاني شنباء واليه أشار ذو الرمة بقوله وفي أبيهم أشنب وان كانت الاسنان باردة قلت باردة الاسنان وان كانت أسنانه العليقة دنت والسفلى قد برزت قلت أقصم الاسنان والاني فقهاء الاسنان وان كان الشعر غيره فبعد ولا منكسر فهو أسبط الشعر والاني ببطاء الشعر وان كان فيه جعرة قلت أجعد الشعر والاني بجعداء الشعر ولا يقال أجعد ولا جعداء وان كان يشوبه شيء من حرة سمي الشعر أصهب وان كان فيه حرة الى صغرة قلت في الرجل أشقر الشعر والاني شقر الشعر وان كان في الوجنتين تنوء قلت في الرجل فائق الوجنتين وفي المرأة وبخاء وان كان في الاذن مرقيل جعاء وان كانت موطوعة قيل مصلم الاذنين وان كان الصدر قد تنأ وبزفهو أزور والمرأة زوراء وان كان في الصدر غور وفي الصلب انحناء قلت في الذك كراحي وقلت في الانثى بم احنا

(فصل) والبداية بذكر السن أول فان كان في المنعوت شيب قلت في الذك كراشما والاني شهما ماء ويقال فيه أيضا كهل ويقال شيخ لمن غلبه البياض وان كان المنعوت صغيرا قلت فيه مريض أو فليم أو صبي والاني صبية وان كانت الجارية يتبعها غير أو صغيرة ماتت متبعا بصبي مغير أو مربية صغيرة لانا أحدهما نعت له غيرهما وان كان الصبي قد رآه مرة أشبار قلت رباي القدر وان كان قد رآه خمسة أشبار قلت نجاسي المقدوان كان قد رآه ستة أشبار قلت سداي القدوان كان قد رآه بالوع قلت مرأه في سنة وان كان ملتصقات ملتصقات فان كانت لحيتهم بضعة طويلة قلت مسدل وان لم تكن طويلة قلت كث اللحية وان كان في عارضيه خطمة قلت خفيف العارضين وان لم يكن في عارضيه شيء قلت كوسج وان لم يطلع في وجهه عليه أما قلت أطلس

(١٣ - معين الحكم) انقضت مدة الاجارة كانت الضيعة موقفا (قلت) ولم أحرب هذه الصدقة وهي الساعة لا تكون وقفًا قال هي الساعة وقف وان كانت مشعولة بالاجارة لا يرى انه لو قال كنت موقفت هذه الضيعة على كذا وكذا قبل ان أواسرها وانما أجرها للوقف وأجرها مصروفي سبيل الوقف بانلزمه اقراره بالوقف ويكون الاجر الذي آجرها به مصروفي سبيل الذي وقفها فيها وانما قلنا انها تكون وقفًا بعد ان مضى الاجارة لانها هي وقف الآن في هذا الوقت ليس له أن يبطل اجارة المستأجر الا ترى انه لو آجرها ثم باعها من رجل فانه يراه اللمشترى ان شئت فاصبر حتى تنقضي الاجارة فتأخذها بالشراء وان شئت فابطل شرائك فان اختار الشراء صبر قال وليس له أن يبطل الشراء الا عند القاصي أو عند المالاطان وهذا قول الحسن بن زيار رحمه الله تعالى (الفصل الحادي عشر في الغصب والشبهة والقسمة) يحكم الغصب نوعان (أحدهما) ما يرجع الى الآخرة وهو الاثم واستحقاق المواتنة (والثاني) ما يرجع الى الدنيا وهو أنواع (بعضها) يرجع الى حال ويام العين (وبعضها) يرجع الى حال قهاتما (وبعضها) يرجع الى حال يادتها (أما) الذي يرجع الى حال فيام العين فهو ربي وربا والبيع والكفا في كان غصب به (بقوله) عليه الله الام على الدماء المذمومة (ثم) الرد هو المله جسد

الماء واحد اثنان كالأجاءة فلا يباح (والمروء) الطريق في الحادث ان كان المالك يملكه على ما يجوز وليس له ان يملكه الا في القربى هذا ان كان
ان المروء في أرض الغير بدسيرة هل يباح اعتكافه فيه (قال) الفقيه ان علم ان المالك أخذته حل وان علم انه غصب حرم (وعن) الامام
الا فظنهم رحمه الله تعالى انه اذا كان له حائط أو حائل لا يحل المروء ولا التزول فيه وان لم يكن فلا بأس به (وعن) أبي القاسم رحمه الله تعالى اذا
خفي عليه الطريق عشي في الأرض المزروعة ولا يطأ الزرع (وفي المبيع) رجل غصب جارية فخلت في يده ان كان الحبل من المولى أو الزوج
فلا شيء على الغاصب وان كان الحبل من زنا أخذها المولى وخيمه القصاص (والكلام) في قدر الضمان (قال) أبو يوسف رحمه الله ينظر الى
ما نقصها الحبل وإلى ارش حبيب الزنا فيض من الاكثر ويدخل الاقل فيه وهذا استحسن وفي القياس أن يضمن الامرين جميعا (وروى) عن محمد
انه أخذ به لان الحبل والزنا كل واحد منهما عيب على حدة فكان النقصان الحاصل بكل واحد منهما نقصا على حدة فيفرز بضممان على حدة
(ومن) غصب أمة فزنى بها أو عيره فخلت عنه فردها إلى المالك فهلكت بالولادة أو في (٩٩) النفاس ضمن الغاصب قيمتها يوم خلقت
(ولا) ضمان عليه في الحرمة

اتفاقا وهذا عند أبي حنيفة
وقال لا يضمن في الأمة شيئا
أيضا (والصحيح) ان عليه
ضمان نقصان الحبل
مدهما وهل يجب على
الغاصب حرد الزنا أم لا لم
يتعرض لهذا الحكم في
الهداية ولا في شرح الجامع
الصغير لكن ذكر الشيخ
حسام الدين السبكي رحمه
الله تعالى في نهايته انه يجب
الحمد لان ضمان الغصب
يوجب الملك دون ضمان
الهداية ولهذا الوزني بخاربه
ثم قلنا بحمد عندهم لانه
لا يملكها بالضمان حتى يصير
شبهة بخلاف ما لو غصب
جارية فزنى بها فقتلها ثم
ضمن قيمتها لم يحد لان ضمان
الغصب يوجب الملك (ولو)
غصب أمة فزنى بها فماتت
قال محمد رحمه الله تعالى

نوعين أحدهما أن يكون محل الجناح منسدا للمم وهذا يمكن علاجه والثاني أن يكون منسدا بعظم
ولا يمكن علاجه والعلاج هو ان يصاب العقل والعقل يضر كلفظيه أو هو شيء يخرج من قبل النساء ومن
عباء الناقة شبهة بالادرة التي للرجال ويقال امرأة غلام ذكره أهل اللغة وتجمع الفقهاء والخبرتين الفم
والأنف وهو ضيق العرق وبه والفمح اتساع العرق وبين حتى كذا يخرج ذلك من القدر المعتاد والطويل
القائمة يقال فيه شاط القامة وساطة القامة وان شئت قلت عشتو وان كان ضد ذلك فاقصصير القامة وان
كان بين ذلك فاقصصير القامة وان كان دون ذلك فاقصصير القامة وان شئت قلت في المرأة مبروءة
القائمة وربع القامة والا فكل من هو جت يدا من قبيل الكوعين إلى خارج اليدين فتقول فيه
أ كوع اليسدين والاثني كوع البسدين والكوعان هما أصل اليدين في أول الردين والزند ان عظما
الدرابين وان كان في أصابع يديه تقبض قلت مقفع البسدين والاثني مقفعة البسدين وان كان في مقفدي
أصابع يديه نثره في باب القدمين من داخل القدمين مع ميل في الإبهام إلى الأصابع التي بينهما من غير
تراكب قلت في الرجل أودع راتني فدعا عوان كالأصابع فمات كل واحد منهما على
صاحبه فقلت أذهب إلى جاني والاثني فدعا عوان كان وسد أسفل قدميه لا يلبص بالأرض اذا كان في
وسط ماشيتي قدميه من داخلهما فقلت أحص القدمين والاثني فدعا عوان كان وسد أسفل قدميه لا يلبص بالأرض اذا كان في
القدمين من داخلهما فقلت أحص القدمين والاثني فدعا عوان كان وسد أسفل قدميه لا يلبص بالأرض اذا كان في

(الفصل السادس) فيما ينبغي للقاضي أن يتنبه في أداء الشهادة عنده وبما يجزئ من الشهادة
على نفسه في التسمية وغيرها
(مصل) وينبغي للقاضي اذا شهد بالشاهد عنده ولم يكن القاضي يعرفه أن يكتب اسمه ونسبه ومسكنه
وحايتة ومجده الذي يسكن به ويجعل صحيفة الشهادة في ديوانه ثلاثا يسقط له شهوده شهادة فيز يدونها
الشاهد أو ينقص *(مسألة)* اذا لم يبين الشهود وجه الحق الذي شهدوا به ولا قسروا فليس ذلك بشيء
حتى يبينوا أصل الشهادة وكيف كانت فيقولون أسلفه فحضرنا أو أقرعنا بالمطالبة انه أسلفه وان كان
الدين من ربح فسر وادلك وقالوا باع منه كرا وكذا فحضرنا أو باقراره عندنا لان الشهادة منه رقة للدهوى

الأصح انه يجب القيمة ولا يجب الحد (وهي) هذان وجوب ضمان الجناية مع وجوب الحد معتمدان وأما وجوب ضمان الغصب مع وجوب
الحد فلا يعتمدان (وفي العمادي) اذا حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المال من المالك وضاع يضمن (اذا) حال بين رجل
وأما كنه حتى تلفت لاضمان عليه ولو فعل ذلك في المنقول ضمن (رجل) وقف بحجب دابة انسان ومنع صاحبها عنها حتى هلكت لانه
(وأوضح) من هذا اذا قاتل صاحب المال وقتله ولم يأت به حتى تلف المال لا يضمن وقد سرفي فصل أنواع الضمان ما يخلو هذه المسئلة
(وشل) مولانا الشيخ علاء الدين والشيخ نظام الدين مع ما يجب العمادي نعمدهم الله برحمته عن رجل ختم ماء أرض آخر حتى هلك الارز هل
يضمن (أجاب) مولانا الشيخ علاء الدين انه يضمن (وفي) التحنيس رجل أراد أن يسقي زرعه فسد زرعه لا يضمن (قلت)
وهذه المسئلة في الف ما دله الله أعلم (وفي) القينة اداسع الأجر أو صاحب الأرض المستأجر ن قل متاعه إلى أن يهلك ما عليه من الخراج
فهلك من مطر أو غيره لا يضمن (اذا) اختلف الغاصب والغاصب منسب في القينة المصوب بقول الغاصب مع اليمين الا ان يقيم
المالك البيعة بأن التهمة أكثر مما قاله الغاصب في يمينه له تو ودعواه بالجنة الزمة (وفي النخبة) وان لم يكن لرب الثوب ينفق وجاء

التي لا تقبل (قال) بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغي أن تقبل بينة الغاصب لا سقاط اليمين عن نفسه وقد تقبل البينة لا سقاط اليمين الأخرى أن المودع إذا ادعى رد الوديعة يقبل قوله ولو أقام البينة على ذلك قبلت بيته وطريقه ما قلناه (وبعض) مشايخنا قالوا ينبغي أن يكون في كل فصل روايتان وكان القاضي أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول هذه المسئلة مشككة (ومن) المشايخ من فرق بين مسئلة الوديعة وبين هذه المسئلة (واعلم) أن ذكر الجنس والصفة والقيمة ليس بشرط في دعوى الغصب بخلاف سائر الدعاوى لأن محمداً ذكر في الأصل إذا ادعى على رجل أنه غصب منه جارية وأقام على ذلك بينة يحبس الدعي عليه حتى يجي عبداً أو يردّها على مالكها (قال) شمس الأئمة ينبغي أن تحفظ هذه المسئلة لأنه قال أقام بينة أنه غصب جارية ولم يبين جنسها وصفها أو قيمتها (ومن) المشايخ من شرط بيان الجنس والصفة والقيمة وأول كلام محمد على هذا (وقال) أبو بكر الأعمش رحمه الله (١٠٠) تعالى تأويلها أن الشهود شهدوا على إفراز الغاصب أنه غصب منه جارية فثبت غصب

(مسئلة) * ذكر انحصاف لو شهد شاهد ودفع الشهادة على وجهها ثم شهد الآخر فقال أشهد على مثل شهادة صاحبي لا يقبل القاضي حتى يتكامل الآخر بشهادته لأن هذا محتمل بحتمل أن يكون المراد منه أشهد على مثل شهادته من أوله أو من آخره أو من خلاله فيضم الشاهد شهادتي هذه الشهادة فيحترز من الوبال ولا يابس على القاضي والشهادة حجة القضاء مع الاحتمال لا يجب القضاء بها وقال بعض مشايخنا المختار أنه نظر أن كان الشاهد فصيحاً بكيان الشهادة على وجهها لا يقبل منه إلا جبالاً وان كان أحمهاً غير فصيح يترك منه إلا جبالاً بان قال الثاني أشهد بما شهد به هذا إذا كان بحال لولا هيبة المجلس بكمه أن يغيب الشهادة فإنه لأنه مبني شهادته على شهادة ساجدة والظاهر يكون كالبنى وقال بعضهم المختار أنه ينظر أن أحسن القاضي بما يثبت من الشهود وبشهادة الزور كاف كل شاهد أن يفسر شهادته وإن لم يحس بشئ من الخطأ لا يذنب ويحكم في ذلك برأيه كما روى عن محمد أن القاضي إذا اتهم الشهود بشهادة الزور فرق بينهم وإن لم يتم لا يتكلم بذلك ثم قال هذا إذا قال الثاني أنه يدعى مثل ما شهد به الأول فإن قال أشهد على مثل شهادة الأول لا لانه هذه شهادة على شهادة وأثبت شهادة على الحق لأن مثل قد يكون صلة قال الله تعالى لبس أكمله شئ أي ليس هو كشيء

(فصل في الشهادة في الميراث) * لقول الشاهد أنه على الارث شرائط منها أن يشهدوا أنه كان لمورثه حتى لو قالوا أنه مورثه لا تقبل لأنهم شهدوا وأما بيات المالك والمالك لا يجب له المال وهو محال ومنه أن يشهد على أنه قال إلى الوارث وهو على أربعة أوجه في ثلاثة أوجه اتفاق فتقبل بالاجماع وهو ما إذا شهد أنه كان لأبيه مات وترك ميراثه أو أن يشهد أنه مات وترك ميراثه ولم يقل أنه كان ماله لأنه إن مات ترك ميراثه لم يبق ماله في يوم الموت أو يشهد أنه كان في يوم الموت تقبل لأن البعدوان انحلت فأنما يملك عند الموت لأن يده عند الموت أي يد كانت يده أو يد أمانة ثم قلب يده ملكاً إذا مات سجداً كانت الشهادة على اليد شهادة على المالك وقت الموت فيثبت العقل إلى الوارث بطريق الضرورة وكذلك أقام وارث البينة على دار أنها كانت لأبيه أمراً أو أدعى لها الذي في يده فإنه يأخذ بها ولا يكاف البينة على أنه مات وترك ميراثه لأن الاعارة والأبداع إيجابان اليد من جهة الميت فيصير ذلك إيجاباً للميت عند الموت ثم التنصيص على الانتقال إلى الوارث

الجارية باقراره في حق الجنس والقيمة فأما الشهادة على فعل الغصب فلا تقبل مع جهالة المعصوب لأن القضاء بالمجهول غير ممكن (والصحيح) أن هذه الدعوى والشهادة مقبولة بدون ذكر الجنس والصفة والقيمة للصراحة فإن الغاصب يكون محتجماً من احتضار المعصوب عادة وحين غصب ما غلبت من الشهود معاينة فعل الغاصب دون العلم بأوصاف المعصوب ووصفاً اعتباراً علمهم بالأوصاف لأجل التميز وثبت بشهادتهم فعل الغاصب فيما هو مال متقوم فصار ثبوت ذلك بالبينة كقبولته بالقرار فيس كذا في المنع (رجل) أشترى بالثمن المعصوب جارية أو ثوباً أو تزوج به امرأة أو ولد المرأة أو ولد المرأة (ولو) أشترى بالثمن المعصوب لا يله (ولو) تزوج على الثوب المعصوب يحل (غصب) أنه ما اشترى بها جارية فباعها بالقيس ولو تصدق بالبيع (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق به أصله المودع إذا ربح في الوديعة بالتصرف بطيب له الربح ومنه أن الامام الأعظم ومحمد رحمه الله تعالى لا يطالب بذلك (ولو) غصب آلها واشترى بها طعاماً يساوي ألفين فأكله أو وهبه لا يصدق بالبيع إجماعاً (رجل) وجهه جارية إلى الخاسر البيع فبعثت امرأة الخاسر الجارية إلى حاجتها فهربت فالصالحان على امرأة الخاسر لا خير لأن الخاسر أجبر مشترك ومن مذهب الامام رحمه الله تعالى أن الأب ير الميراث لا يصح من مات في يده ميراثه (وقال) بخير صاحب الجارية يمين تضمين الخاسر وزوجته (جاء) الناصب بنوب وقال المعصوب هذا وقال المالك لا يغيره فالقول للغاصب وتتمام هذا الفصل تقدم شرحه في فصل أنواع الضمانات فينظر

ثمة (نوع في الشفعة) و (دار) بيعت بحسين دار الوتف لا شفعة الوتف - في لا مانعها القيم لأن الشفعة تجب بحق المالك والموتفة ليست عملاً كذا في الحقة (ت) وفي إبراهيم ما يحال هذه المسئلة بأنه قال ثبت الشفعة بتعوار دار الوتف أه (رجل) أشترى داراً لأنه الصبر والابش بها أراد أن ياتفها ما لا يملكه كان له دلاً لأن الأب لو اشترى داراً بغيره فكذلك هو إذا أخذ كيف أخذ يقول أشترى

فأخذت بالشفعة (ولو) كأنه كان الأب وصي يهب أن يكون الجواب نفسه كالجواب في شرا الوصي من الإتيان على الوصي بالشفعة
 كالأب وعلى قول من لا يملك له الشفعة أيضا لكن يقول اشترت ومطلبت الشفعة ثم رفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب في بعض الصبي فياخذ
 الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن إليه ثم هو يسلم الثمن إلى الوصي كداني الوالي (وفي البرزقي) المسلم والذي والمكاتب والمأذون ومثوق
 البعض سوانها (ولا) شفعة في المقولات (وإذا) ملك العقار بلا عوض كأنه موقوف والوصية والميراث أو بعوض ليس بحال كالمهر وبدل
 الخراج والصلح من دم عمد أو جملته أجرة ولا شفعة فيها (ولا) شفعة في البناء والأشجار إذا بيعت بدون عرصه لأنه نقل (ولو) كان البناء بركة جاز
 أن يؤخذ بالشفعة وتؤخذ الشفعة به كذا روى عن أبي يوسف وهو رواية الحسن من أبي حنيفة كذا ذكره ابن وهبان في شرحه (وهي)
 لثلاثة الشرى في المبيع وهو الذي لم يقاسم والخليط وهو المقاسم الذي بقي له خبطة في الطريق أو الشرب والجوار الماصق (ولا) شفعة للدار
 المقابل إذا كانت الحلة مائة وتجب الشفعة إذا كانت غير مائة (والشفيع) في الطريق (١٠١) أحق من الجار قال مشايخنا لأنه لم يرد
 طريقا عاما لأنه غير معلوم

لا بد وأنما أراد به ما يكون
 وسكة غير مائة وإن لم تكن
 مائة حتى كان الطريق
 مشتركا بين أهلها فإن كان
 في أسفل السكة ما يتعلق به
 حق العامة كالسجود ونحوه
 فليس لأحد من أهل السكة
 شفعة بالشركة في الطريق
 وإن كان المسجد وما
 السكة من ربه في وسطها أو
 دخلها وليس له شفعة
 (وان) يمتد في الأسفل
 طسركه الأسفل في الطريق
 حق الشفعة (والجار) مع
 الشرى بالشفيع حتى إن سلم
 الشرى بأن يأخذها الجار في
 طاهر الرواية وعن أبي
 يوسف أنه لا يأخذ (والجار)
 إذا سلم مع الشرى كصح حتى
 إذا سلم الشرى لا يأخذها
 الجار وبعد تسليم الشرى
 إنما يأخذها الجار إذا كان

ولو شهد والرجل حتى أنها كانت في يديه مد أشهر لم تقبل وعن أبي يوسف إن تقبل وأما الوجه الرابع
 اشتدوا فيه وهو ما إذا شهد أنه كان لا يبيع ولم يقل أنه تر كمبرا ثم تقبل عندهما وقال أبو يوسف تقبل
 وذ كر الحيا كم في مختصره لو أقام البينة أنها الجدة ماتت وز كها ميراثا لم يقض له حتى يشهد وأنه وارث جده
 لا يعلمون له وأوثا غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف أفنى الجدة وأضعها على يدي عدل
 حتى يسمعوا ورثة الجدة ومنها أن يشهدوا أنه وارثه لا يعلمون له وأوثا غيره يدفع المال إلى المدعى ولا يكلف
 الشهود أن يقولوا أنه لا وارث له على البينات وأن شهدوا أنهم لا يعلمون له وأوثا غيره بأرض كذا قال أبو حنيفة
 رحمه الله تقبل هذه الشهادة وقال لا تقبل حتى يشهدوا على الإطلاق أنهم لا يعلمون له وأوثا غيره (مسألة) *
 رجل مات فأقام رجل شاهدين أن الميت فلان بن فلان الفلاني وأنه ابن عمه ووارثه لا يعلمون له وأوثا غيره
 فإنه يقضى له بأيراث لأنه ثبت بالبينة كونه وارثا فإن أقام آخر شاهدين أنه ابن الميت ووارثه لا يعلمون
 له وأوثا غيره فاليراث له لأن الابن مقدم عليه ولا تنافي بين الثاني والأول فإن الإنسان يجوز أن يكون له ابن
 وابن عم أيضا ولو أقام الثاني بينة أن الميت فلان بن فلان الفلاني وبسبه إلى أب فـ بر الأب الذي نسب به
 إليه الأول ووارثه لا يعلمون له وأوثا غيره لم تقبل ولم يحول النسب من أب إلى أب ومن نخذ إلى هذا آخر
 (فصل) * قال في الزبادات أصله أن العلم بالشهود به شرط لصحة القضاء لأن المقصود من القضاء الإلزام
 وهذا لا يتصور بدون العلم به إذا عرفت هذا شهد أن هـ وارث فلان لا يعلم له وارثا غيره ولم يخبر بسبب
 رثته لا تقبل لأن القاضي لا يمكن من القضاء بالورثة إلا بعد القضاء بسبب منها مع الجهالة فتعذر القضاء
 أصلا وكذلك لو شهد أنه أخوه أو عمه أو مولا لا تقبل لأن الأنوثة والعمة ممتنعة لقبه فبطلت مقبها العصبية
 وهو ما إذا كانت لأب وأم أو لأب وقد يتعاقبها الفرضية وهي ما إذا كانت لأب وأم وأحكامها مختلفة في الحب
 ملقضى لهذا بما يأتى آخره يدعى الميراث ولا يدري أن هذا أحجب أو أخف
 (فصل في الشهادة في البيع والشراء) * شهد شاهدان على دار في يدي أن عمرا اشتراها منه بنظر
 أن سميا الثمن تقبل لأن الشهود به وهو المبيع والثمن معلوم وإن لم يسميا الثمن واختلنا في الثمن ولم يشهدا
 باسميهما الثمن لا تقبل لأن الثمن مقضى به وهو مجهول وجهالة المقضى به تمنع قبول الشهادة لأنه يمكن للقاضي

بأحد المبلين بأن يقول اني قد طلبته ان لم يأخذها الشرى ك أخذها ولم يذكر في الكتاب ان من لا يرى الشفعة بالجوار إذا جاء إلى ما كرم يرى
 الشفعة بالجوار وطلبه قيل لا يقضى له بها لأنه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضى بها لأن الجار كرم يرى وجوه وقيل لا يقال له هل تعتد
 وجوبها إن قال نعم حكم له بها وإن قال لا يصح في كلامه (قال) الخواني رحمه الله تعالى وهذا أحسن الأقاويل (ويحذف) في دعوى الشفعة
 على من يراه بالله مال هذا لأن شفعه في هذه الدار وعلى قول من يراه بالجار لا يحذف بالله مال هذا لأن شفعته في هذه الدار لأنه لو حلف على هذا
 الوجه يحذف بناء على مذهبه يتروى حقه (ولو) قضى حنفي لسامعي الجوار هل يحل ما طاف فيه وجهان ذكرهما في الوسيط (رفي) أدب القضاء
 لقاضي القضاء شمس الدين السرخسي إذا باع الشيخ الحبر وأيس بحضرة من يشهد بأنه يقول أنا ما طاب بالشفعة حتى لا يسقط طابعه في
 بينه وبين الله تعالى وأغاب إذا علم بالشفعة هو عملة الحاضر في الطالب وبعد ما يشهد له من أجل مدة المسادة وإن لم يقدم ولم يترك من
 يأخذ به بالشفعة بطلت شفعته (قال) طالب الشفعة لا تبطل (ولو) قال طالبها أو أيا طالب له تبطل والمصحح لا تبطل (وفي الحيا) إذا طالب بأى
 لفظ كان ماضيا أو مستقبلا جاز (سمع) اليهودي بالبيع يوم السبت فلم يشهد بمالك (الشفيع) الجوار إذا حلف أنه لو طالب الشفعة بعد قاضي

فإن كان المشتري إذا كان غائبا (وتسليم) الأب والوصي على الشيء جازلا فالحمد لله وحده تعالى (أكره) على إسقاط الشفعة أو
 الإبراع من دين لم يجز ولم تبطل شفعته (ولا) يصح تسليم الشفعة مع الهزل (ولو) صدق مكره ولو لم يتركه ينطق لم تبطل شفعته (وفي البرازي)
 الحيلة بعد ثبوت أنكره بالاتفاق نحو أن يقول المشتري للشفيع اشتري مني وإن كان قبل الثبوت لا بأس به عدلا كان أو قاسقا في المختار لأنه ليس
 بإبطال وعلى هذا حيلة الزكاة ودفع الربا (والحيلة) على وجوه أما أن يبيع بيتا من دار من رجل ثم يبيع شقتها منه أو يكون داران متلاصقتان
 قد روى صاحب إحدى الدارين بالخائط الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم باع منه ما بقي من الدار أو يشتري عشرة بثمان كثر أو سبعة من مائة
 سهم والباقي بمن قليل فالشفيع الشفعة في الأول لا في الباقي (ولو) خاف البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على حياز ثلاثة أيام (ولو)
 خاف المشتري أنه إذا اشترى القليل بالثمان (١٠٢) الكثير لا يبيع منه لباقي بالثمان يشتري السهم الواحد على خيار ثلاثة أيام (ولو) أراد

القضاء به وإن شهد بعض الثمن تقبل (مسئلة) * ادعى دارا في يد رجل وأقام البينة أن أباه اشتراها
 منه بألف وقد مات أبوه والبائع يجحد البيع كلف الأب إقامة البينة على أنهم لا يعلمون له وارثا غيره ولا يكاب
 إقامة البينة على أنه مات أبوه وتركها ميراثا له لأن الوارث متى أثبت بالبينة أن رادى اليد أن الدار كانت لأبيه
 لا يحتاج إلى ثبوت الميراث وإنما يحتاج إلى إقامة البينة أنه لا وارث له غيره (مسئلة) * اشترى جارية بألف
 وغلب قبل نقد الثمن ولا يدري موضعه وأقام البائع البينة على ذلك يبيع القاضي الجارية على المشتري
 وينقد الثمن للبائع ويستوثق منه بكفيل شرط إقامة البينة من البائع لا القضاة بأمره على الغائب ولكن
 أنه ادعى استحباب حفظ مال الغائب على القاضي ودلى القاضي حقه لأنه مما يخشى عايبه التوى واللف
 فكان للقاضي أن لا يلتزم هذا لأنه لا إقامة البينة على ذلك
 (فصل في الشهادة في الوصية بعد الموت) * الشهادة على الوصية بدون العلم لا تجوز لأن كون المشهود
 به معلوما للشاهد شرط لحواز الشهادة بالصحة ولم يوجد ولأن الوصية قد تكون عدلا وقد تكون جورا بان
 كان من أجل الشرع فلا يعمل له أن يشهد بها لأنه أعلنه على الأثم والعدوان ولا يبين الجور ومن العدل إلا بالعلم
 وكذلك لو شهد على وصية لم يقرأ ولم يقرأ عليه قال أبو حنيفة رحمه الله أن يكتب الصك أو الوصية بخطه
 بحضرة الشهود وقد عرف الشاهد ما كتب يسمع له أن يشهد على ذلك إذا قال له اسعد عليه وان لم يقل له اسعد
 لا يسمع له لأن كتاب الصك والقرارة يكونان قنينة ولا امتحان وقد يكون له علم كيفية أدائه كيف يكتب
 ومع الاحتمال لا يسمع له أن يشهد إذا أمره لأنه بالامر بالشهادة ظهر أنه كان للاستيقاق على نفسه لا للتجربة
 والامتحان وهذا إذا عرف ما في الكتاب فإن لم يعرف لا يسمع له أن يشهد وإن شهد على ما في الكتاب إلا رواية
 عن أبي يوسف انظر المحيط
 (فصل) * قال في المتق رجل قال إن عبدي مرو هو وصي فمات فشهد شاهدان بالعنف والوصاية وشهد
 المعتق وأحد الشاهدين للشاهد الآخر أن الميت وصي له بالعنف فظهر أن هذا بثلث الشهادتين يعتد
 بالقاضي أبطلها كلها لأن البطل يعتق وقت الشهادة ولو حكم القاضي باعتق الغلام ثم شهد جازت الشهادة
 لأنه معتق وقت الشهادة الثانية

الآن يبيع أن يحلفه بالله ما
 أردت إبطال الشفعة لم يكن له
 ذلك لأنه لو أمر به لا يبرمه شيء
 (ولو) حاز إن البيع الأول
 لم يكره له ذلك لأنه ادعى
 معي لو أمر به لزمه فيكون
 نهما (وفي) المكره
 والأخبار أن أراد الحيلة ما
 لا تخبر أو وهما ما أمراهم
 من الأرض لأنه صار
 ثم كاد قبل التمراد في قدم
 على الجار أو يقول المشتري
 له أما بغيره من مالنا خود
 ولا فائدة في طلبها فإذا قال
 الشفعي نعم أو لا شريت
 بطلت وأنه مكره أجمعا
 قوله بكر وقال تيسر الأثرة
 رحمه الله تعالى أنه لا يكره
 لأنه لم يفسد به الاضرار
 بالشفيع وقيل أن كان الجار
 قد سقا بناذريه ولا يكره ولا
 يكره في الأحوال كلها أو
 يبيع البائع من قال ولا

عنه بيه ثم يبيع الساحة من كبر فلا يرقب في الساحة لكثرة ثمنها (الجملة) منتخب من البرازي والله الموفق لطريق (فصل)
 الرشا (نوع في القسمة) لا يقسم حمام وحائط وبيت ودكان صغير لأنه لو قسم لا يبقى لكل فائدة وانتفاع فيما يخصه وإن بقي فائدة تقسم
 بينهما (والخوخ) لا يقسم عشرا في عشر أو قل (وكذا) الخشبة الواحدة لو كان في قاعها صرر (ولا) يقسم بئر ونهر وقناة إذا كانا مع
 أرض تقسم وتزل البئر والقناة على الشركة (النوب) الواحد لا يقسم إلا بالتراضي (وفي) الولو الجي دار بين اثنين إن دوت قال أحدهما
 أبى وأبى الآخر تمت بينهما (وفي المائعات) دار بين اثنين لأحدهما القليل وللآخر الكثير وما أحب القليل لا ينتفع بنصيبه به والقسم
 للاب صاحب الكثير القسمة وأبى صاحب القليل قسمت بالاتفاق وإذا كان على العكس قال أبو الحسن الكرخي في مختصره لا تقسم وإليه
 ذهب الأصحاب والاعتية أبو الليث وأبو بكر وعبد بن أبي سهل السرخسي وجما هذا قول أصحابنا (ودد) الحاكم الشهادة بانه تقسم
 ولا يذهب نحواهر زاده وعليه السوي لأن الطالب رضى بالقسمة وهذه القسمة لا تضمن الصرر على الأبي (صبرة) مشتركة بين الدهقان
 إذا قال الدهقان أقسمه أرافره في قسمها المراد في غيبة الدهقان وجل حصته إليه فلما رجع رجع حصة المزراع ودفعت له المال

عليهما وان ترك حصته الدهقان مفر وثوبل حسنة الى منزله فلما رجع وجد حصته الدهقان قد تلفت فالتفت الى الدهقان (وفي) واقعات
 السمرقندي اذا تلفت حصته الدهقان قبل قبضه ينفذها ويرجع الى الاكار بنصف المقبوض وان تلفت حصته الاكار لا تنقض لان تلفها
 بعد قبضه والغلة كلها في يده والاصل ان هلاك حصته من المكمل في يده قبل قبض الاخر نصيبه لا يوجب انتفاض القسمة وهلاك حصته من
 لم يكن المكمل في يده قبل قبض حصته يوجب انتفاضها (وذكر) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان المكمل والموزون لو كان بين اثنين فاقسمهما
 وقض أحدهما حصته فلا يخرج حق تالف نصيب الآخر تنقض القسمة ويكون التالف والباقي على الشركة ونأويله اذا لم يكن المقسوم في يد
 أحدهما او المقبوض بالقسمة الفاسدة تثبت يد المالك فيه (وفي المنبع) اذا طالب أحد الشريكين القسمة وأبى الآخر فامر القاضي فاقسمها
 ليقسمه بينهما فالأجر على الطالب كداروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد الأجر عليهما (وفي الذخيرة)
 سئل أبو جعفر عن سلطان غرم أهل قرية فأرادوا قسمة تلك الغرامة واختلوا فيها بينهم (١٠٣) (فقال) قال بعضهم يقسم على قدر

الاملاك (وقال) بعضهم
 يقسم ذلك على عدد الرؤس
 (وقال) بعضهم ان كانت
 الغرامة لخمسة اهل لا قسم
 تقسم على قدر الاملاك وان
 كانت لخمسة اهل لا تقسم
 الا بدان يقسم ذلك على عدد
 الرؤس ولا تقسم على النسب
 والصبيان في ذلك لانه لا
 تعرض لهم (وارتات) في
 يدهما عقار ومعهما ثياب
 أو مبي و يدها على الوفاة
 وعدد الوفاة قسم العقار
 تطالب بها ونصب القاض
 عن العائب وكيل لا ومن
 المبي وصاية من يدهما
 ولا بد من اقامة البينة
 في هذه الصورة (ثم) اعلم
 ان هؤلاء مسئلة لا بد من
 معرفتها وهي ان الماصي
 انما ينصب وصيا عن المجهر
 اذا كان المصير حاضرا اما
 اذا كان غائبا لا ينصب

(فصل في الشهادة بالطلاق) شهد أحدهما بالطلاق الرجعي والاخر بالبائن تقبل على الرجعي
 لانهما اتفقا على أصل الطلاق وتقردهما بزيادة صفة وهي البينة فيصح ما اتفقا عليه ويصل ما مررد
 به أحدهما *(مسئلة)* شهد أنه طلق إحدى امرأتيه بيمينها وقال انسيهاه الا تقبل لانها لم يشهدا بها
 تحملا ولكن قال انسيهاه علما ما تحمله فلا يكون هذا شهادة *(مسئلة)* شهد واحد على الطلاق قبل
 المدخول أو على الطلاق البائن وطلبت المرأة من القاضي أن يصحها على يد رجل وان كان الشاهد فاسقا
 لا يصحها لانها لا توجب حكم وان كان عدلا فان قالت الشاهد الاخر غائب لا يصح لانه ربما لا يحضر فلا يصلح
 حق الزوج بالشك وان قالت حاضرا يصح استعمالها
 (فصل في الشهادة في القتل) *(مسئلة)* رجل قتل وله ابنان فأقام الأكبر على الأصغر بينة انه قتل الاب
 عدوا وأقام الأصغر بينة ان أباها قتله عددا فعند أبي حنيفة رحمه الله تقبل البينتان ويقضي لكل واحد منهما
 بنصف الدية على عاقلة خصمه وعندهما بينة الابن أولى ويقضي على أخيه بالقود وبينه الاخر على الاجنبى
 باطلا ثم عندهما الميراث للمدعى والصحح أن عند أبي حنيفة الميراث بينهما نصفان لان سبب ميراث الأصغر
 ثابت بيمين وهو النسب *(مسئلة)* ولترك المقتول ابنا وأخا وأقام كل واحد بينة على صاحبه انه قتله
 عددا قضى بينة الابن على الاخ وعليه القود لان الابن وارث بيمين والاخ ليس بوارث فكان بمنزلة الاجنبى
 فكان الابن خصمه من البيت وقبلت بينته والاخ ليس بخصم بمطلبيته
 (فصل في معرفة العدالة) للعدالة شرائط منها أن يكون لازما لجماعة متخافا عليها لان المخلص اعما
 يترتب من المتأفق بالمحافظة على الجماعة فكذلك العدل من القاصق وانهما أن يكون معروفا بجماعة امامة في الدينار
 والدرهم لان الرجل انما يعرف بالامانة لقول عز رضى الله عنه لا يغرنكم طمطأة تالرجل في مسئلته انظر را
 الى ساه عند درهمه وديناره ومنها أن يكون مؤدبا لامانة غير نخون فها لان الشهادة عند الامانة
 فيسندل باداء اثر الامانات على أدائه هذه الامانة على وجهها ومنها أن يكون صدوقا لسانا قايلا للهو
 والهيذان حتى اذا اعتاد الكذب وتعود الله فدى لا تقبل شهادته لانه لا يؤمن من أن يكذب في الشهادة متى
 اعتاد الكذب في المقالة فاما اذا كان يقع فيه أحيانا قبلت شهادته لانه لا يسلم أحد من الذنوب ومنها أن

وصيا (والفرق) ان الصغير اذا كان حاضرا توجه الدعوى عليه فلهصة الدعوى ينصب عنه من يجيب عنه وأما اذا كان الصبي غائبا لم توجه
 الدعوى عليه فلا يحتاج الى نصب من يجيب عنه فلم تقع الضرورة على نصب الوصي فافترقا كذا في المنسح (وفي) البرازي انه لا يشترط حرفة
 الصغير بل يشترط أن يكون في ولايته وأن يكون الخاكم الناصب عا لما يوجد وحاله اه *(الفصل الثاني عشر في الاكره)* وهو
 عماره عن ثمديد القادر غيره على ما هدد بمكروه على أمر بحيث يتبني به الرضا (وفي) المبيع الا كراه نوعان نوع يرجع الى المكروه ونوع
 يرجع الى المكروه (أما) الذي يرجع الى المكروه فهو أن يكون المكروه قادرا على تحقيق ما هدد به لان الضرورة لا تحقق الا عند القدرة على
 الايقاع فانه اذا لم يكن قادرا على الاكره يكون هذا المعنى لا فرق بين السلطان وغيره ذاعلى مداهم ما طاهر لتحقيق الاكره
 من السلطان وغيره وأما على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد قيل انه لا ينفق الا كراه الامن السلطان أى من السلطان الاغلام لان
 القدرة لا تحقق الامن السلطان وقيل انه تحقق من تلك الحدود والصحح ان الاختلاف في ذلك لاختلاف سبب رمل لاجل قوة السلطان لان
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يكن له ير السلطان من القوة ما يحققه الا كراه فادنى على سبب ما عاين من زعمهم ما طهر الله ادومه والامر

لا يكتفي بحقق الا كراهه من النكاح (وفي الرازي) انكس الامر من السلطان بالتحديد كراهه لا يكتفي بحقق بل يكتفي بحقق
 بحقق انما هو على ما قاله السلطان معاقبة كان امره بالفعل كراهه (وفي البدائع) الباطل والعقل والتميز العاقل ليس بشرط تحقق
 الا كراهه حتى يتحقق من الصبي العاقل اذا كان ماعا على ما طوع من البالغ المختار العقل اذا كان ماعا على ما طوع القدرة على الايقاع (واعلم) ان
 النكاح يرجع الى المكره فهو ان يكون في غالب رايه انه لو لم يجب الى ما دعى اليه يتحقق ما او عهده لان غالب الراي حجة يعمل به خصوصاً عند
 انعقد الوصول الى اليقين حتى لو كان في كبر رايه ان المكره لا يتحقق ما او عهده لا يثبت حكم الا كراهه وان وجدت صورة الابعاد
 لان الضرورة لم تتحقق (ومثله) لو امره بفعل ولم يوعده عليه ولكن في كبر رايه المكره انه لو لم يفعل يتحقق ما او عهده فثبت حكم الا كراهه
 لتحقيق الضرورة وهذا لو كان في كبر رايه انه لو امتنع عن تناول الميتة وصبر الى ان يطعمه الجوع للهالك لا يزال عنه الا كراهه لا يباح له التناول
 في الحال وان كان في كبر رايه انه لو (١٠٤) صبر الى تلك الحالة لا يزال عنه الا كراهه لا يباح له التناول في الحال فدل ان العبرة بالغالب

الراي واكره الطان دون
 صورة الابعاد (وفي) الهداية
 واذا اكرهه على بيع ماله او
 شراء سائمة او على ان يقر
 لرجل بالف او يوجر داره
 فاكراهه على ذلك بالقتل او
 بالضرب الشديد او بالحبس
 فباع او اشترى فهو بالخيار
 ان شاء امضى البيع وان
 شاء فسخه ورجع بالبيع
 لان من شرط صحة هذه
 العقود التراضي قال الله
 تعالى الا ان تكون تجارة
 عن تراض منكم والا كراهه
 بهذه الاسماء بعدم الرضا
 فتفسد بخلاف ما اذا اكرهه
 بضرب سوط او حبس يوم
 او قيد يوم لانه لا يبالى بها
 بالنظر الى العادة فلا يتحقق
 الا كراهه الا اذا كان رجلاً
 صاحب منصب يعلم انه
 يتضرر به فانه يقوت الرضا
 (وفي الولوالجي) اذا كان

لا يكون معاقراً للنيذ يعني مداوم ماله وهو ان لا يشرب مع الناس فاما اذا كان يشرب وحدث في السر لا سقراء
 لطعام لا تسقط هذه التعليل بهذا الا بصير نارك لا لمر واذ فلا يعمل الى الكذب مخافة ذهاب ما موجهه ومنها ان
 لا يباع بشئ من الملاهي وهذا ينظر ان كانت مستشعة بين الناس كالمزمار والعنابير لم تجز شهادته وان
 لم تكن مستشعة نحو الحدا وضرب القضيبي جازت شهادته الا ان يتفاحش بان يرقصون به فيدخل في حد
 المعاصي والكاذب فيثبت تسقط العدالة ومنها ان لا يكون قاذفاً للمعصيات لان قاذف المعصيات ماعون بالنص
 في كان ماعوناً في الدنيا والاخرة كيف يكون مقبول الشهادة من الجميع
 * (فصل في المسئلة عن الشهود) * التزكية نوعان تزكية السر وتزكية العلانية اما تزكية السر فينبغي
 للقاضي ان يختار له مسئلة عن الشهود من هو اوثق الناس واورعهم ديانة واعظمهم دراية واكثرهم
 خبرة واعلمهم بالتميزة فطنة فيوليه المسئلة لان القاضي مأمور بالتفحص عن العدالة فيجب عليه المبالغة
 والاحتياط فيتم يكتب في رقعة اسماء الشهود جلة باناسمهم وحلاهم وقبائلهم ومجالهم ومصلاهم حتى
 لا يتمكن فيه شبهة لانه يتوهم ان يتفق في تلك الجهة رجالان في ذلك الاسم والنسبة وينفذ تلك الرقعة على
 يد ائمنه الى ذلك المزر كي لا يطلع احداً على ما في يده ائمنه حتى لا يهمل فيدع وذ كرفي المتني رجل شهد عند
 القاضي وهو على رأس خمسين فرسخاً من بلد القاضي فيبعث ائمنه بعمل يسأل العدول عن الشاهد والجعل
 على المدعي لان الائمن عامل له ألا يرى ان العسيلة التي يكتب فيها قضيتهم ماعليه ثم ينظر المزر كي في ذلك
 ويتعرف احوال الشهود ممن يعرف حالهم فيسأل عنهم أهل الثقة والامانة من جيرانهم وأهل محلاتهم وان
 لم يكن في جيرانهم من يصلح للمسئلة عنهم من أهل الثقة يسأل عن أهل أسواقهم لانهم أعرف بحالهم فاذا
 قال المسؤول عنه هو عدل عندي جازت الشهادة كتب في آخر الرقعة انه عدل مرضى عندي جازت الشهادة وان
 كان بخلاف ذلك كتب انه غير عدل وردت تلك الرقعة الى القاضي في السر
 * (فصل) * والعدول في المزر كدور رسول القاضي الى المزر كي والمترجم على الشهادة ليس بشرط عندهما
 والواحد يكفي والاثنان أحوط وقال محمد بشرط حتى لا تثبت العدالة بقول الواحد ومنشأ الخلاف هل هو
 شهادة أم اختار

الرجل من الاشراف أو من الاجلاء أو من كبراء العلماء أو الرؤساء بحيث يستكشف عن ضرب سوط أو حبس ساعة * (فصل) *
 يجوز اقراره لان مثل هذا الرجل يؤثر اذ درهم على ما يطعمه من الهوان بهذا الفساد من الحبس والقيء فكان مكرها وكذا الاقرار بحجة لترح
 جانب الصدق فيه على جانب الكذب وعند الا كراهه يحتمل انه يكذب لدفع المضرة (وفي الذخيرة) ولو هدد بضرب سوط أو سوطين فهو لا يعتبر
 الا ان يقول لا ضربتك على عينيك أو على المذاكير (وفي البدائع) الا كراهه يمنع صحة الاقرار سواء كان المقر به مما يحتمل الفسخ أو لا يحتمل
 وسواء كان مما يسهل بالشبهات كالحدود والقصاص أو لا (ولو) اكرهه على الاقرار بذلك ثم خلى سبيله فهذا على وجهين اما ان يتوارى عن بصر
 المكره حينما خلى سبيله رأمان لا يتوارى عن بصره حتى يبعث من اخذ وردده اليه (فان) كان قد توارى عن بصره ثم اخذ فاقرا اقراراً مستأنفاً
 جاز اقراره لانه لما خلى سبيله حتى توارى عن بصره فقد زال الا كراهه عنه فاذا أقربه من غيرا كراهه جديد فقد أقر طائعا فص (وان) كان لم
 يتوارى عن بصره بعد حتى رده اليه فاقربه من غير تجديد الا كراهه لم يصح الاقرار لانه لم يتوارى عن بصره فهو على الا كراهه الاول (ولو) اكرهه
 على الاقرار بالنقص فاقربه فبطلت حينما أقربه من غير بينة فان كان المقر معروفاً بالعارفة يدراً عنه القصاص استحسننا وان لم يكن معروفاً

بما يجب القصاص والقياس ان يجب القصاص على المكره كما كان لان الاقرار بالاصح كراما لم يصح شرعا كان وجوده وعدمه باطلا
واحدة قصاص كل وقت له ابتداء (وتفاريه) ما اذا دخل رجل على آخر في منزله تخاف صاحب المنزل انه داهر دخل عليه ليقتله ويأخذ ماله فيأدره
وقته فان كان الداخل معروفا بالدعارة لا يجب القصاص على صاحب المنزل وان لم يكن معروفا بالدعارة يجب القصاص على صاحب المنزل
كذا هذا واذا لم يجب القصاص يجب الارش لان سقوط القصاص للشبهة وانما لا تمنع وجوب المال (وروى) الحسن عن أبي حنيفة انه
لا يجب الارش أيضا اذا كان معروفا بالدعارة انتهى كلام البدائع (وفي البرزخي) ولو أكره على شرب الخمر باكره يخاف منه التلف أو التلف
عضو أو قال لا حبسك أولا ضربك بالسياط يحل له شربه ولو امتنع بأنم (أكره) على الهبة فوجب وسلم طائعا لا يكون لمكان الموهوب
له (والاكره) على الهبة اكره على التسليم بخلاف البيع فان الاكره على البيع لا يكون اكره على التسليم (أكره) على البيع بالف
قباهه باقل لا يجوز في الاستحسان (أكره) على البيع فوجب حاز (أكره) على البيع ولم يسم (١٠٥) المشتري فباعه من انسان لا يجوز

(طابوه) بالباطل وأكره
على ادائه فباع جاريته بلا
اكره على البيع جاز
البيع لانه غير معين
لادائه وهذا إعادة الفاقة
اذا صار وارحلا أن
يخسره وبالل مال ولا يذكروا
بيع شيء من ماله (والحيلة)
له فيه أن يقول من ان
أعطى ولا مال لي فاذا قال
الطالب له بيع جاريته قد
صار مكرها على مع الجارية
لا يعتد ببيعها (أكره)
على الأبرار من الحقوق
أو الكفالة بالنفس أو تسليم
الشفعة أو ترك طلبها كان
باطلا (رجل) ضرب زوجته
حتى أقرت باستيفاء مهرها
جاز عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى لان الاكره
لا يتحقق الا من الساطان
(قال) أي البرزخي والزوج

(فصل) واذا آتاه كتاب التعديل واحتاط القاضي وأراد أن يسأل غيره أيضا دفع اليه أسماء الشهود
ولا يعلم انه يسأل عن حاله غيره لانه متى أعلم بذلك رجعا به تعد على قول الاول ولا يبالغ في التخصيص عن ذلك
فان أتى الثاني بمثل ما أتى به الاول أنفذ ذلك
(فصل) وأما ترك كية العلانية قال محمد بن يسأل العلانية بعد الزكينة في السرو وهو ان يحضر القاضي
المزكى بعده ازكى الشهود في السران يزكهم بين يدي القاضي ويثبته عليهم فيقول هؤلاء مدول عندي
ازالة للادبام واسترازا من التعديل والتزوير واليوم وقع الاكتفاء بتزكيت السراني تركية العلانية
بلاعة وثمة لانه بما يكون الشاهد فاعة فلا يخبر من يعرف حال الشاهد للمزكى انه فاسق في العلانية اما
سراها حتى لا يؤدي الى النقص أو اتقاه من شره لانه رجعا به تعد على الضعيفة والعداوة فيما بينهم
(مسئلة) ذكر الخصاص في أدب القاضي ان العددي تركية العلانية شرط عند الكل لان هذا في معنى
الشهادة وانما يختص بجاس القاضي وتركية السر ليست في معنى الشهادة ويشترط أهلية الشهادة تركية
العلانية بخلاف السر
(فصل) لو قال المزكى لأعلم منه الاخير اقبل منه اذا كان عالما والوقوف في ذلك قال محمد بن يسأل بن
أظهر قوم ستة أشهر فلم ير وامنه الاخير اجاز لهم أن يعدلوه لان حال الرجل في الفسق والعدالة يتبين بضي
مدة ستة أشهر ظاهر او قال أبو يوسف آخر اذا مكث ستة أشهر فلم يعرفه وامنه الاخير اجاز لهم أن يعدلوه لان الوقوف
على حال الانسان انما يكون بالخبرة والامتحان والمدة التي تسلك لتجربة السمة كافي العين ***(مسئلة)***
ويقول المزكى كفي الشاهد الجرح واللعن وأعلم ولا يزيد على هذا لان في ذكر فسقه هناك منعه عليه وقد أمرنا
بالستر على المسلم ولا يقول القاضي للمدعي جرح شهودك ولا كفي يقول زدي في شهودك أو يقول لم تعد
شهودك عندي لان هذا أقرب الى الستر ***(مسئلة)*** اذا كان المسؤول عن الشهود عروفا بعدالة لا يمكن
عن الاخبار بما فيه اذا كان القاضي عدلا وان كان جاثرا أو جاهلا فلا بأس بأن يمسك لانه اذا عدله رجعا
يقضي بجور أو بجهل وان عرفه بخسق وبجناية ان عرف أنه لو لم يحبر القاضي بما فيه أنه غير غيره أمسك عن
هتكه والله أعلم به وان عرف أنه لو لم يحبر هو عدله غيره فيضي به القاضي لا بأس أن يمسك بل عليه أن يخبر

(١٤ - معين الحكام) سلطان زوجته يتحقق منه الاكره ولم يذكر الخلاف (قلت) وسيأتي اللطفا يدل على الوفاق والله سبحانه
وتعالى أعلم (وفي التبع) اذا أكره انسان رجلا بالاكره التام على أن يعاقب امرأته أو يعتق عبده ففعل وقع الطلاق والعنف عندنا خلافا للشافعي
واذا أكره على التوكيل بالطلاق والعنف فله التوكيل فان توكيل جاثرا تحسنا وقد تصرف الوكيل والقياس أن لا تصح الوكالة مع الاكره
لان كل عقد يوثقه الهزل يوثقه الاكره وما لا يوثقه الهزل لا يوثقه الاكره لانهم ما ينفين الرضا والوكالة تبطل بالهزل فكذلك بالاكره
(وفي) جامع الفتاوى أكره على أن يكتب على قرطاس امرأته طالق أو أمرها يدها لم يصح الا اذا نوى (ولو) أكره على أن يقرب بالطلاق فاقتر لا يقع
كذا ذكره السرر حسي رحمه الله تعالى في أدب القضاء (أكره) على بذر أو حذر أو قطع أو نسب فاقتر لا يلزمه شيء (وفي المحيط) من المشايخ من قاله
بصححة الاقرار بالسرقة كرها (وعن) الحسن بن زياد رحمه الله تعالى انه يحل منسوب السارق حتى يقر وقال مالك بن نافع العم أو يظاهره العظام
(أمره) يقتل رجل ولم يقل ان ثم ثقله لاقتل لكن يعلم انه ان لم يفسله يقع ما به كان مكرها (الكافر) اذا أكره مسلما على الكفر وله
بمراة مسلمة فارتكب وقابله مسلمة بالامانة لم تن امراة لانه لا يحكم بكفر باجرأه كامة على امانه (فان) قالت المرأة قد كبرت وقد

مثل وقال الزوج أظهرت ذلك بعذر الا كرا موافق مطمئن بالاعيان قال قول قوله استحسانا والقياس ان يكون القول قولها ويجزم بالفرقة
 (أكره) على الاسلام فاسلم صح ولو اردت يجيز ولا يقتل استحسانا (وفي العمادى) رجل سعى الى سلطان ظالم حتى قهرم رجلا بجهة من المال ان
 كانت السعاية بحق بان كان يؤذيه ولا يمكن دفع الاذى عن نفسه الا بالدفع اليه او كان فاسقا لا يتبع بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 لا يضمن الساعي (ولو) قال ان فلانا وجد كذا اولقطة وقد ظهر انه كاذب ضمن الا اذا كان السلطان عادلا لا يغرم به مثل هذه السعاية او قد يغرم
 وقد لا يغرم فلا يضمن الساعي (وفي القنية) سعى برجل الى السلطان فاحذمه سالا ظما لايضمن الساعي روى هذا عن زفر بنه قال كثير من مشايخنا
 لمصلحة العامة (وفي) شرح الصباغى ان كانت السعاية بحق كالأداء أو دام على الفسق ولا يتعظ بالعظة فاخبر السلطان فغرمه مالا لا يضمن
 (وفي) فتاوى قاضى خان رجل ادعى على آخر سرقة فقدمه الى السلطان وطلب منه ان يضربه حتى يقر بضره مرة أو مرتين أو حبسه خلف
 الجدران من التعذيب والضرب فصعد (١٠٦) السطح لينقلب فسقط من السطح فمات وقد كانت لحقته غرامة في هذه الحادثة فظهرت

السرقه على يد غيره كان
 للورثة ان يأخذوا صاحب
 السرقة بدينه أبيهم
 وبالغرامة التي أداهالى
 السلطان (وفي النخبة)
 المضروب اداه الى
 السلطان وأخذ مالا من
 المضارب لا ضمان على
 المضروب (وفي القنية) رجل
 أخبر القاضى ان فلان حنطة
 في معامورة فأتته وهامه فل
 أن يرجع بها على الخبر وكذا
 اذا علموا الظالم لكن أمره
 الساعى بالأخذ بصحة ولو قال
 النمام لا ظالم لفلان فرس
 جدد وأخذ الظالم منه النمام
 هناضاه

القاضى بما فيه * (مسئلة) لو ثبت عدالة الشهود عند القاضى وقضى بشهادتهم ثم شهدوا عند القاضى
 في مادة أخرى ان كان العهد قريبا لا يشتغل بتعديله وان كان بعيدا يشتغل به وفي الحد القاصى ل بينهما
 قولان أحدهما انه مقدور ستة أشهر والثاني انه مقفوض الى رأى الامام * (مسئلة) قال اسمعيل بن حماد
 ما قلنا عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يستشهدون لا يستل من عدالتهم شاهد اورد الظن وشاهد تعديل العلانية
 وشاهد الغربة وشاهد الانحصار بأن استعدى على الرجل يريد به أن يبعث خارج المصرو يأتى لان
 القاضى لو اشتغل بتعديل شهود الغربة أو الانحصار لانقطع المسافر من الرفقة ولهرب الخصم فلا يبعد
 وشاهد يورد الظن وقال محمد بن سماعة اذا سأل من شاهد يورد الظن والانحصار لان فهم الزام حق على
 غيره وفيما فيه الزام على الغير لا بد من العدالة وليس في تقديم الغير بوزن كية الا بيمين الزام شيء على الغير
 والله أعلم
 * (فصل فيمن يجوز تعديله ومن لا يجوز) قال محمد بن النوار ذكر من رجل أقبل شهادته ولا أقبل تعديله
 لانه يحسن أن يؤدى ما سمع ولا يحسن التعديل ويقبل تعديل الولد والولدة وكل ذى رحم محرم
 لرحله أراد به تعديل السر لان تعدل السرايس بشهادة انما هو وانما هو ولا فى الانباء وسواء بخلاف تعديل
 العلانية لانه من باب الشهادة * (مسئلة) ويقبل تعديل المرأة زوجها وغيره اذا كانت امرأة بريرة تتخاطط
 الناس وتعامهم لانها خيرة تامرهم فبغير السؤال والتعديل من أمور الدين فيستوى فيه الرجل
 والمرأة كرواية الاخبار ورث به هلال رمضان خصوصاً في تعديل النسوان لان أحوال النساء في بيوتهن
 لا يعرفها الا النساء حقة فان كانت امرأة خيرة لا تبرز ولا يسر لها خيرة فلا يكون تعديلهام متبر (مسئلة) *
 وتزكية الدر من العبد والاعمى والصبي والمحدود في القنف تقبل عدله * (مسئلة) * واذا
 عدل المشهود عليه شهود المدعى ان قاله مدعى في شهادتهم أو قال هم عدول في شهادتهم يقضى عليه بالمال
 باقراره لا بالشهادة لان ذلك اقراره بالمال وان قال هم عدول ولم يزد عليه ذكر في الجامع المعتبر انه لا يصح
 هذا التعديل لان من زعم المدعى وشهوده ان المدعى عليه في الخود ظالم وكاذب فلا تصح تزكيتة وقال في
 كتاب التزكية ويجوز تعديل الشهود عليه اذا كان من أهله لان تعديل المشهود عليه بمنزلة تعديل المزك

* (نوع في الحجر) *
 وسببه الصنغر والجنون
 والرق فلم يصح طلاق صى
 ومجنون غلب على عقله
 وعقدهما اقرارهما (وهو)
 طلاق البسد واقراره في

حق نفسه لا في حق سببه فلو أقر بمال آخر الى عتقه ويجوز قد جعل (ومن) عقلمنهم وهو يعقله أجاز وليه أو ردوان واقراره
 أتلفوا شيئا ضمنوا كذا في الوقاية (وفي) الهداية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أجر على الحر العاقل البالغ السفيه ونصره في ماله جاز وان كان
 ذرا مقسدا ينافي ماله فيما لا غرض له ولا مصلحة (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول الشافعى رحمه الله تعالى يجزى عليه
 ويمنع من التصرف في ماله (واذا) جبر القاضى عليه ثم رفع الى قاض آخر فبطل جبره وأطلق عنه جاز لان الجبر منه فتوى وليس بقضاء ألا ترى
 انه لم يوجد المقضى له والمقضى عليه ولو كان قضاء بنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء حتى لو رفع امره بهدا الجبر الى القاضى الحاكم
 أو الى غيره فقضى به طلاق تصرفه ثم رفع الى قاض آخر فبطل ابطاله لاتصال الامضاء به فلا يقبل البقضى به بذلك (ثم) عند أبي حنيفة رحمه الله
 فعلى اذ بلغ الالام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وخمسين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه فاذا بلغ خمساً وخمسين سنة سلم
 اليه ماله وان لم يؤنس منه الرشيد (وبالاجل) لا يدوم اليه ماله أبداً حتى يؤنس منه الرشيد ولا يجوز نصره فيه لان علة الجمع السبعة فيبقى ما بقيت اقله
 ودار كالميت (ولا) يجزى على الناس ماله فلا قاله ادعى لان الجبر عايز سر وعقوبة تفي بالحق والى جعل أعلام اسم ادفع الى ولا

عنده (وانما) انه مصلح لسانه فيكون الرشد ما نوصيه فيه دفع ماله اليه لقوله تعالى فان لم ينم منهم رشدا فادعوا اليهم أموالهم وقد عاقب الرشد
 بآيائهم رشدا واحدا لانه نكرة في الاثبات والرشد في المال مراد بقول ابن عباس رضي الله عنهما فلا يكون الرشدي الدين مراد الا انه حيث يشاء يكون
 معناه رشدين (وتخرج) الزكاة من مال السفيه لانه واجب عليه وينطق على اولاده وورثته ومن يجب عليه نفقته من ذوى ارحامه لان احياه
 ولده وورثته من حوائجه والانفاق على ذوى الرحم واجب عليه حقا لقريبه والسفه لا يعطى حق الناس الا ان القاضي يدفع قدر الزكاة اليه
 ليصرفها الى مصرفها لانه لا بد من نيته لكونها عبادة لكن يبعث أمينا معه كيلا يصرفها في غير وجهها وفي النفقة يدفع الى أمسه ليصرفها لانه
 ليس بعبادة فلا يحتاج الى نيته وان أراد حجة الاسلام لم يمنع منها لانه واجب عليه بإيجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يسلم القاضي النفقة اليه
 ويسلمها الى ثقة من الحاج ينطقها عليه في طريق الخ كى لا يتلفها في غير هذا الوجه اه كلام الهداية (وفي) نصاب الذرائع ولا يجبر على المديون
 عنده ولكن يجبر بالدين ان كان له مال حتى يقضى دينه (والقاضي) يقضى دينه (١٠٧) بدراهمه ودنانيره بغير أمره لان امة قضاء
 الدين (وقال) يجبر عليه

بطلب الغرماء الجبر ويبسح
 ماله لقضاء دينه بدراهم
 ويقسم ثمن ما باع من ماله
 بين غرمائه بالحصص
 وينطق عليه من ماله كى ينطق
 من مال السفيه لان الانفاق
 لا بد منه دفعا لاهلاك
 * (نوع في معرفة حد
 البلوغ) *

(وفي العمادى) البلوغ
 يكون نارة بالسن وتارة يكون
 بالعلامة والعلامة في الجارية
 الحيض والاحتلام والحبلى
 وأدنى المدة تسع سنين هو
 المختار والعلامة في الغلام
 الاحتلام والاحتبال وأدنى
 المدة اثنا عشرة سنة وأما
 السن في الغلام فهو اذا دخل
 في التاسعة عشر وفي الجارية
 اذا دخلت في السابعة عشر
 (وفي) بعض الروايات عن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى

واقراره يكون الشاهد عدلا لا يكون اقرارا بوجوب الحق على نفسه لا بحالة * (مسئلة) * واذا عرف القاضي
 أحد الشاهدين بالعدالة ولم يعرف الآخر فزك أحدهما الا آخره ل تقبل قبل تقبل وقيل لا تقبل لانه
 منهم فيه

* (فصل في الطعن والجرح في الشهود) * قال في المبسوط عدله واحد ونجرحه آخر أعاد المسئلة وهذا قول
 محمد لان عدله عدالة والجرح لا يثبت بقول الواحد فصا را سمين وعندهما الجرح أولى لان الجرح
 والتعديل يثبت بقول الواحد عندهما وترجح الجرح على التعديل لان الجرح في الجرح اعده على الدليل
 وهو البيان والمشاهدة فان سبب الجرح ارتكاب الكبيرة * (مسئلة) * جرح واحد عدله اثنا فالتعديل
 أولى عدله جماعة وجرحه اثنا فالجرح أولى لانه لا يثبت الترجيح بزيادة العدد على الاثنين * (مسئلة) *
 ذكر الخصاص في أدب القاضي ان الركوب في البحر الى الهند بسبب الجرح لانه خاطر يديه ونفسه وسكن
 دار الحرب وكثر سوء ادهم وعددهم وتشبه بهم اينال بذلك ملا ويرجع الى أهله غنيا فاذا كان لا يبالى أن
 يخاطر بدينه ونفسه فلا يؤمن أن يأخذ من عرض الدنيا فيشهد بالزور وكذا الجارية في قرى فارس فانهم
 يعلمونهم الريا وهم يعلمون

* (فصل) * ولا تقبل شهادة الاشراف من أهل العراق لانهم قوم يتعصبون وادابايت أحدهم نائبة أن سبت
 قومه فشهادة سبت قومه وشفع فلا يؤمن من أن يشهد بالزور

* (فصل) * لو أقام المدعى عليه بينة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كالأقوال وانهم
 فسقوا أو استأجروا المدعى الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا بباطل وزور أو أقر وأن
 ما يدعيه المدعى بباطل لا تقبل بينة فان كان جرحا يدخل تحت الحكم كالأقوال البينة أنهم شهدوا بآكلوا
 شربة خمر أو سرقوا أو أنهم عبيد أو محدودون في الغنى أو أنهم شركاء في المشهود به أو أقر المدعى ان شهوده
 شهدوا بآكلوا أو أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بينة وقال ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصاين
 والجرح تعرف في المطولات * (مسئلة) * قال الخصاص الشاهدان عبدان وقالنا نحن حران ان عرف القاضي
 حر يتهما لا يثبت القول المشهود به لانه يدعى خلاف الظاهر وان كان لا يعرفهما لا تقبل شهادتهما

انه اعتبر بربان الشعر وهو قول مالك رحمه الله تعالى (وفي الهداية) اذا راعى العلامة أو الجارية وأشكل أمرهما في البلوغ فقلنا قد بلغنا
 فالقول قولهما وأحكامهما أحكام البالغين لانه سعى لا يعرف الامن جهنما ظاهرا فاذا أخبرا به ولم يكن بينهما الظاهر قبل قولهما كى يقبل
 قول المرأة في الحيض (وفي) فتاوى قاضى خان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت أأمدركة ثم قالت لم أكن مدركة وكذبت فبما قلت
 قالوا ان كانت تشبه المدركان في ذلك الوقت أو كانت بماء المدركات لا تصدق لانهم تمكن مدركة وان لم تكن كذلك فان القول قولها
 (وفي) فتاوى النسفى سئل عن قوم اصطلموا على شئ وفيهم مراعى وآخر المراعى هذا الصلح انه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً
 ولم يصح هذا الصلح قال القول قول الصبي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان الأقل من ذلك مادر * (الفصل الثالث عشر في
 النكاح) * اختلف أصحابنا رحمه الله تعالى فيه فال بعضهم انه مدوب ومستحب واليه ذهب الكرخى (وقال) بعضهم فرض كفاية اذا قام به
 البعض سقط عن الباقي كالجهد او صلاة الجمعة (وقال) بعضهم انه واجب على حبل الكفاية كرد السلام (وقال) بعضهم انه واجب حينما يمكن
 من الاقامة اذا على طريق التعيين كونه المار والوزر والضمية (وفي الصحيح) قال يسن حالة الا عند ال ويجب في التوفيق ويكره لحرف الجور

صاحب الهداية في امر التزويج حيث نكحها بالتمسك بجل عند الشهود ولم يسئل الزوج شيئا لكن اصله المهر في المهر الذي لا يكون له ولا (قال)
 البرازي وانكر صاحب المحرم وقال لا مال يسئل بالسنة قبلت بخلاف البيوع فانه ينهق بالتمسك والتمسك لخطره لا ينهق حتى يوقف على
 الشهود وبخلاف اجازة نكاح الفضول بالعمل لوجود القول في (واذا) تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جاز منه ان ينيح في ذمته وان ينيح
 رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز (ويحرم) على الرجل نكاح أصوله أي الام والاب والجداد والجدات وان علوا وقر وحمه
 أي الولد وولد الولد وولد الولد وان سفلا وقر وع أصوله أي الاخوة والاخوات واولادهم واولاد اولادهم وان نزلوا والاعمام والعمات
 والاخوال والخالات ونكاح ام امراته مثلها ام لا وزوجة ابيها واولادهم ونكاح ام امراته ونكاح ابنته وبنين اولادهم ويحرم عليه نكاح
 أمه من الرضاع وانعته من الرضاة ولا يحل له أن يجمع بين اختين بنكاح ولا يكتسب من نكاح (ولا) باس بان يجمع بين امرأة وابنته زوج كانه
 لها من قبل لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع (وقال) زفر رحمه الله تعالى لا يجوز لان ابه الروح (١٠٩) لو قدرته اذ كرا لا يجوز له التزوج بأسرة

أبيه (ولنا) امرأة الاب
 سورتم اذ كرا اجازة التزويج
 هذه والشروط أن يصور
 من كل جانب (ومن) ربي
 بأسرة حرمت عليه أمه
 وابنتها وقال الشافعي رحمه
 الله تعالى الرضا لا يوجب حرمة
 المصاهرة (واجمعوا) على انه
 لا يجوز للام أن تزوج ابنتها
 من الرضا (ومن) من أسرها
 بشهوة حرمت عليه أمه
 وابنتها وقال الشافعي لا
 تحرم (ثم) المهر شهوات
 تنفس الاكل أو زداد
 انتشارا هو انصاع والمعتبر
 النظر الى الفرح الداخلي
 ولا يتحقق ذلك الا عند
 اتساعها (ولو) من فائز
 فقد قبل لا يجب الحرة
 والصحاح انه لا يوجبها لانه
 بالانزال تبين انه غير مفضل
 الى الولد على هذا اتيان
 المرأة في دبرها لا يوجب

منهما بحرغم أو دفع غرم وقد تقدم وثالثها كون الشهادة صادقة عند القاضي بدليله ورابعها أن تقع
 الشهادة على خصم حاضر وخامسها أن يتقدم مهادعوي صحبة وسادسها أن تكون موافقة للدعوى معنى
 وسابعها أن تقع على معلوم وثامنها الاتفاق في لفظ الشهادة وتاسعها عدد أربعة في الشهادة بالزنا
 وعائرها لا كورة في العقوبة والله أعلم وكذلك اذا قال الحاكم للشاهد بأي شيء تشهد فقال حضرت عند
 فلان فسمعه يقر بكذا أو أشهدني على نفسه بكذا أو شهدت بينهما بصدد ريب أو غير ذلك من العقود
 لا يكون أداء شهادة ولا يجوز للعالمكم الاعتماد على شيء من ذلك بسبب ان هذا خبر عن أمر تقدم فحتمل
 أن يكون قد اطلع بعد ذلك على ما منع من الشهادة به من فسج أو قالة أو حدث ريبه للشاهد فغنى الاداء
 ولا يجوز لأجل هذه الاحتمالات الاعتماد على شيء من ذلك اذ مصدر من الشاهد بل لا بد من انشاء الاخبار
 من الواقعة للشهود وهم أو الانشاء ليس بغير ذلك لا يحتمل التصديق والتكذيب فاذا قال الشاهد أشهد
 عندك أم القاصي كان انشاء ولو قال شهدت لم يكن انشاء وعكسه في البيع له قال أبي علي لم يكن انشاء للبيع
 بل انشاء لا ينهقه البيع بل هو وعد في المستقبل ولو قال بعثك كان انشاء للبيع فالانشاء في الشهادة
 بالمضارع وفي العقود بالماضي وفي الطلاق بالماضي واسم الفاعل نحو أنت طالق وأنت حر ولا يقع الانشاء
 في البيع باسم الفاعل كاتقدم في الشهادة نحو أنا شاهد عندك بكذا أو أنا بئس بكذا فكذا في انشاء قال
 القرافي وسبب الفرق بين هذه المواطن الوضع العرفي فبوضع أهل العرف لا انشاء كان انشاء مالا فلا فان
 اتفق ان العوائد تغيرت وصار المسمى موضع الانشاء الشهادة والمضارع لانشاء الامه ودجار للعالمكم
 الاعتماد على ما صار موضع الانشاء ولا يجوز له الاعتماد على العرف الاول

(فعل) وللشافعية نظري في الشهادة بالمصدر واسم المفعول والشهادة ما صدور فاد قال الشهود وشهد
 أن هذا وقف وهما مبيع من فلان أو هذه منكوسة فلان بان اماكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذلك
 متضمنة للحكم بصفة الوقف ويحرم ولو قالوا شهد بصدد الوقف أو بصدد البيع لم يحكم بموجب شهادتهم
 لاحتمال تسمية تلك العقود كالواحد الوقف أو صدرت الاقالة في المبيع ونحو ذلك قاله الشيخ سراج الدين
 ابلة يني في بعض تعاليفه وهو الذي أشار اليه في الدين السبكي فيما قدمناه عنه قبل هذا فينبغي ان يتأمل ذلك

(واذا) طلق الرجل امراته طلاقا تاما أو رجعا لم يجزه أن يتزوج ما نكحها حتى يسقط عدها (ولا) يتزوج المولود أمه ولا المرأة عبدها ولا يجوز
 تزوج الكايات لا الجوسيات ويجوز تزوج الصابات ان كانوا يؤمنون بنبي ويقرون بكتاب (ويجوز) لا يحرم والمحرمه أن يتزوج حاق
 ماله الاحرام (وقال) الشافعي لا يجوز اقوله عليه السلام لا يكتح المحرم ولا يسكح (ولنا) ما روي انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة رضي
 الله عنها وهو محرم ومأواه محمول على الوطء (ولا) يتزوج أمة على حرة ويجوز تزوج الحرة عليها فان روح أمة على حرة من طلاق ما ان
 لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما (والعمر) ان يتزوج أو بعامن المرات والاماء وليس له أن يتزوج أكثر من ذلك لقوله
 تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء منى وثلاث ورباع والتحصيص على العدد يمنع الزيادة عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى لا يتزوج
 الأمة واحدة لانه ضروري عندهم والحمة عليه ما تلوا بالامه المنكوسة يتضمناها اسم النساء كفي الطاهر (ولا) يجوز له بد أن يتزوج أكثر من
 اثنين (وقال) مالك رحمه الله تعالى يجوز لانه في حق النكاح بمنزلة الحر عند حتى ملكه بغير اذن المول (ولنا) أن الرق منصف في تزوج
 العبد اثنين والحر أر بع الطاهر الشريف الحرية بان طلق الحر احدي الاربع طلاقا تاما لم يجزه أن يتزوج رابعة حتى تعتق عتقها لا

الشك في صحة النكاح الاثنى عشر (فان) تزوج جلي من زنا جاز النكاح ولا يبطأ ما حاشي تضع حولها وهذا عند أبي حنيفة ومحمد
 ويجهدهما الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله النكاح فاسد (وان) كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل بالاجماع (ونكاح) المنعة باطل
 وهو أن يقول لامرأة أنتع بك كذا مدة بكذا من المال وقال مالك هو جائز (والنكاح) الموقت باطل مثل أن يتزوج امرأة بشهادة شهود
 عشرة أيام وقال زفر هو صحيح لازم ويصل التوقيت * (نوع في الاولياء والا كفاه) * وينعقد نكاح الحر العاقل البالغة برضاها
 وان لم يعدها يولي بكرا كانت أو ثيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ينعقد
 الا بولي (وعن) محمد رحمه الله تعالى ينعقد موقفا (وقال) مالك والشافعي وجههما الله تعالى لا ينعقد النكاح بعبارة النساء أصلا (ثم) في ظاهر
 الرواية لا فرق بين الكف وغير الكف الا ان الولي له حق الاعتراض في غير الكف (وعن) أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز
 في غير الكف لانه كم من واقع لا يرفع (وفي) (١١٠) الحقائق المطابقة لثلاثة اذ ازوجت نفسها من غير كف ودخل بها الزوج ثم طلقها الاثني

لزوج الاول على ما هو
 المختار (قات) وهذا مما
 يجب حقا (ولا) يجوز
 للولي ايجار البكر البالغ على
 النكاح مطلقا للشافعي
 (وادا) استأذنها فسكنت
 أرضه حكمت به واذن وقبل ادا
 حكمت كالاستئذنة بما
 سمعت لا يكون ربحا وادا
 بكت بلا صوت لم يكن ردا
 فبطل هذا اذا خرج الدمع
 بلا صوت كالمويل لانها
 تجوز على مفارقة بيت
 أبيها فاما اذا كان ابكائها
 صوت كالمويل فانه يكون
 ردا (وفي) فتاوى قاضي خان
 انه يتحقق الدمع فان كان
 باردا فهو رضا وان كان حارا
 هليس برضا (وجوز) نكاح
 المسنن والصغيرة اذا
 تزوجها الولي بكرا كانت
 الصغيرة أو ثيبا (والولي)
 هو المصنف فان زوجهما الاب

القسم الثاني في أنواع البيئات وما يتزلزل منها ويجري مجراها
 وينعصر ذلك في أحد وخمسين بابا *

الاول في القضاء بربعة شهود وذلك في الشهادة على اثبات الزنا وهي على وجهين الاول شهادة على روية
 الزنا في هذا الوجه هو المتفق على انه لا بد من أربعة شهود لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقوله
 تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الوجه الثاني الشهادة على الاقرار به ولو كان أربع مرات عند غير الامام لم تقبل
 الشهادة عليه ولا ينعبر بذلك الاقرار لانه لا يتخلو اما أن يكون مقرا أو جاحدا فان كان مقرا لم يوجد شرط قبول
 الشهادة وان كان منكرا فهو رجوع عن الاقرار فيسقط به الحد وهذا خلاف المالكية فانهم -م يجوزوا
 الشهادة على الاقرار به ولو مرة واحدة اطواهل يكفي شهادة رجلين على المقر أو لا بد من شهادة أربعة على الاقرار
 فهذا خلاف لسننه * (فرع) * والحد لا يتعلق بالاقرار حتى يقرأ أربع مرات في أربعة مجالس مختلفة
 من مجالس المقر دون القاضي ولا يسأل في الاقرار متى زنى ويسأل ذلك الشهود لان التقادم لا يؤثر في الاقرار
 ويؤثر في الشهادة ويجوز أن يسأل في الاقرار أيضا لاحتمال انه زنى حالة الصبا * (مسئلة) * ولو أقر بالزنا
 مرتين وشهد عليه أربعة عدول بالزنا ذكر في النوادر أنه لا يحد عند أبي يوسف وعند محمد * (مسئلة) *
 ولا يجوز في تركية السر في الزنا الا أربعة عند محمد رحمه الله من المحبط * (فرع) * الشهادة على الشهادة
 قال في الاصل لا يجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين من الخلاصة * (مسئلة) *
 الامار لا يكفي فيه أقل من أربع شهادات لانها شهادات عندنا وكدة بالاعيان لان الله استثناهم من
 الشهادة بقوله والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم والمستثنى يكون من جنس المستثنى
 منه ثم قال أربع شهادات بالله والباء للقسم فجعلنا الركن شهادات مؤكدة بالاعيان والزواج يصلح شاهدا
 في اثبات الزنا ولهذا اذا شهد به ثلاثة بالزنا عليها لم يكن الزوج قاذفا فتحد المرأة * (مسئلة) * الشهود الذين
 يحضرون عقوبة الزنا أقلهم أربعة * (مسئلة) * اذا دعي الى الشهادة على امرأ لا يعرفها فلا يشهد عليها
 في قول أبي حنيفة حتى يشهد عند جماعة أنهم أقلها أربعة وقيل ثلاثة خلافا لصاحبه * (مسئلة) *
 الشهادة المسماة بالرفيسة اذا تحملها بالنساع في النكاح والوقف والنسب والولاء وما أشبه ذلك وهو أن

والجدة لا اعتبار لها بهد بل هو ما لانها كاملا لا رأي وافر الشبهة فيلزم العقد بغير ثبوتها (وان) زوجهما غير الاب
 والجدة لكل واحد منهما انما اراد اباغ ان شاء أقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى (وقال) أبو يوسف
 رحمه الله تعالى لا اعتبارا لهما اعتبارا بالاب والجد (وذكر) الناطق في روضته اذا عضل الاب بنته الصغيرة عن الزوج فزوجها القاضي
 قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولا يلتفت الى الاب (القاضي) اذا زوج الصغيرة من نفسه فهو نكاح بلاولي لان القاضي وعية في حق
 نفسه وكذا اذا زوج من ابنه لا يجوز لانه بمنزلة الحكم وحكم القاضي لابنه باطل بخلاف غيره من الاولياء حيث يجوز لابن العم أن يزوجه بنت
 عمه من نفسه أو ابنته (واذا) غالب الولي الاقرب غيبة منقطعة جاز ان هو أبعد منه في الولاية ان يزوجه ويلزم تزوجه حتى لو جاء الاقرب لا يبطل
 جماعة لا بعد (والغيبه) المنقطعة أن يكون في بلد لا تصل القواصل اليه في السنة الامرة واحدة وهو اختيار القدر في وقيل أدنى مدة السفر
 وشواختيار بعض المتأخرين وقيل اذا كان بحال يفوت الكفو لحاطب استطلاع رأيه وهذا أقرب الى الفقه لانه لا يظن في ابقاء ولاية محبة نذ
 (نوع في الكف) * (وفي الهداية) الكفارة تعتبر في النسب لانه يقع به التفريق بين بعضهم أو كفاه لبعض والعرب بعضهم

الكفا لبعض (وأما المولى فمن كان له أبوان في الإسلام فصاعدا فهو من الكفا يعني لمن كان له أباه فيه (ومن) أسلم بنفسه أو له أحد واحد في الإسلام لا يكون كفو المولى أبوان في الإسلام لان تمام النسب بالأب والجد (ومن) أسلم بنفسه لا يكون كفو المولى له أب واحد في الإسلام (وتهنر) أيضا في الدين أي الديانة وتعتبر في المال وهو أن يكون مالكاً للهبر والنفقة وهذا والمعتبر في ظاهر الرواية حتى أن من لا يملكهما أو لا يملك أحدهما لا يكون كفو (وفي البرزقي) العجمي العالم كفو للمعري الجاهل لان شرف العلم أقوى وأرفع (وكذا) العالم الفقير كفو للمعري الجاهل وكذا العالم الذي ليس بقرشي كفو للجاهل القرشي والعلوي الجاهل النسب لا يكون كفو للمعري (امرأة) زوجة نسبهما من رجل ولم تعرف أنه حر أو عبد فاذا هو عبد ماذون بالنكاح ليس لها الفسخ ولا وليا لها مطلب ولا ينسخ بفسخ القاضي ويكون فرقة من غير طلاق حتى أنه لو لم يدخل بها إلا بزمه شيء (تزوج) الفضولي وموقوف ينفذ بالإجازة ويبطال بالرداصدور الركن من الأهل مصافا إلى المحل ولم ينفذ قبل الإجازة لعدم الولاية (وكذا) نكاح العبد والامة بغير إذن المولى (وان) (111) تزوج العبد باذن مولاه فالمهر دين في رقبته يباع فيه لانه دين وجب عليه لوجوده من أهله فقد ظهر في حق مولاه لانه به فيه تعلق برقبته كدبون البقرة (وأنكحة) الكفار بعضهم من بعض جائزة (وقال) مالك باسدة (لنا) قوله عليه السلام ولدت من نكاح لامن سفاح (ويحوز) لا يصر في أن يستزوج بالبر وسبب لان الكفر كله واحد فردي زوج مسلمة يفرق بينهما وبغزان لان ما عساه وبغز الروح أيضا (واذا) أسلم الابن لم يترك على النكاح لانه وقع فاسدا كذا ذكره السروبي في آداب القضاء

يشيع على السنة قوم لا يتصوروا طوهم على الكذب قالوا أفلمأر بعنو يشهد ولا يفسر فان فسر فليست بعرفية فلا تقبل وقيل تقبل والله أعلم

(الباب الثاني في القضاء بشاهدين لا يجزئ غيرهما)

وذلك في النكاح والرجعة والطلاق والخلع والهدنة والتمليك والمبارقة والعق والاسلام والردة والولاء والنسب والكتابة والتدبير والبيع والاقالة والحيارات والشركة والحوالة والجماعة والكفالة والوكالة والشرب والفسخ والحرابة والاحلال والاحصان وقتل العمد والصلح وكل هذه الاحكام لا تثبت الا بشاهدين رجلين عدلين مقبولين الا في الزنا فان شهد في هذه الامور شاهد واحد حدث حكما آخر بيانه لو شهد واحد على الطلاق قبل الدخول أو على الطلاق البائن وطلبت المرأة من القاضي أبضها على يدي عدل ان كان الشاهد فاسقا لا يضعها لان لا توجب حكما وان كان عدلا فان قالت الشاهد الاخر غائب لا يضع لانه ربما لا يحضر فلا يطل حق الزوج بالشك وان قالت حاضرا يضع استفسانا لان قول الواحد العدل في باب المحرمات مقبول وأمر البضع يحتاط فيه فيقول بينهما احدا طاهرا ولكن لا تجب الجبولة لان سبب الحبل قائم وهو النكاح حتى لو لم يحل بينهما الا بأس به وكذلك لو شهد شاهدان مستوران لا أن يتحول بينهما وان كان بعد الدخول لا يتحول بينهما لانهم المأمونة أو من كونه فسكنها يات الزوج ولان مطلق الطلاق لا يحرم الوطء ولا الخلو فان عجزت عن الاتيان بأشهر دلت شهادة الشاهد ولو كان عدلا (فرع) ثم اذا شهد في باب النكاح شاهد واحد فان كان الزوجان مقربين أشهدا شاهدا آخر أو جارا لا يجزئ بينهما وان كان أحدهما منكرا لم يحلف المشهود له مع الشاهد عند أبي حنيفة اذ لو نكل لا يسمى بنكوله لان القضاء بالنكول ههنا متعذر اذ لا يجوز أن يجعل النكول انفرادا لانه لو صار مقرا صار انكاره كذبا والكذب حرام ولا يجوز أن يجعل النكول بدلا لان البطل والباحة لا يحرف في الاشياء المخصوصة لان الإصابع والنفوس ثمرة لعينها فلهذا ولا بد فلا تباع باباحة العبد ونكاحها يصفى (مسألة) واذا كان الحكم ابطال شهادة الفرد وقدا بقوله ما يستأنف فان نكل يقضى بنكوله وكذلك الحكم فيمن أقام شاهدا على قتل وعجز عن الاتيان برشهادة الشاهد وتوجه عليه اليمين فان حلف برئ وان نكل من الحلف جيس

(فرع في الذر)

يصح عقد النكاح به بر تسمية المهر لان النكاح

عقد انضمام وازدواج اخوة فيتم بالزوجين (ثم) المهر واجب شرعا بانه لشرف المحل ولا يحتاج الى ذكره اذ النكاح (وأقل) للمهر عشرة دراهم (ولو) سمي أقل من عشرة فلها العشرة (وقال) زفر وجه الله لها مهر التل لان تسمية ما لا يصلح مهرها كعدمه (ولو) طاعة قبل الدخول بها يجب خمسة عند عامة الثلثة وعند من يجب المتعة كما اذا لم يسم شيئا (ومن) سمي مهر عشرة فما زاد فعليه المسمى ان دخل بها أو مات عنها (وان) طلقها قبل الدخول بها والخلوة فلها نصف المسمى لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الا يتوشرطن أن يكون قبل الخلوة لانهم كالنكاح لم يسم لها مهر أو تزوجها على أن لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها (وقال) السافى وجهه الله تعالى لا يجب شيء في الموت وأكثرهم على أنه يجب في الدخول (ولو) طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة لقوله تعالى ومتموهن على الموسع قدره وعلى المتتردرة الآية (ثم) هذه المتعة واجبها وجوبها على الزوج لا على المهر لا يزيد على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم وتعتبر بماله في الصحيح (وهي) درع وحمار ولحفة (واذا) تزوج الرجل نكاحا على أن يزوجه الآية أو أنه يكون أحد المتدينين فهو عين الآية (وقال) السافى وجهه الله تعالى لا يملك المهر

(وان) تزوجوا امرأتهم على خدمة ثلثة اوعلى تعليم القرآن فاما هزمتها (وقال) محمد لها ثمة خدمته (ومهر) مثلها يعتبر باثباتها وحياتها
 وبنات اعمامها فان لم يوجد منهم أحد فن الجانب أي يعتبر مهر مثلها من قبيلة مثل قبيلة أبيها ولا يعتبر بامها وانها اذا لم تكونا من قبيلتها
 فان كانت الام من قوم أبيها ان كانت بنت عمة فبثبثت يعتبر بمهرها (ويعتبر) في مهر المثل أن تتساوى المرأة في السن والجمال والمال
 والعقل والدين والبلد والعمر والعفة (قالوا) ويعتبر التساوى أيضا في البكارة والثبوت (وللمرأة) أن تمنع نفسها حتى تأخذ المهر المثل
 (وتمنعه) أن يتفرح بها أي يسافر بها (وليس) للزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزله وزيارتها حتى يوفىها المهر كله أي المثل
 (ولو) كان المهر كله مؤجلا فلا يسرها ان تمنع نفسها لاسقاط حقها بالتأجيل كافي المنبع (ولو) كان المهر حالا فخرته شهر افليس لها أن
 تمنع نفسها منه وهذا أبي يوسف اها ذلك لان هذا تأجيل طارفا كان حكمه حكم التأجيل المختار (ولو) قال نصفه بمثل ونصفه مؤجل ولم
 يذكر الوقت للمؤجل ان تلف (١١٢) المشايخ رحمهم الله تعالى فيه (قال) بعضهم لا يجوز الاجل ويجب الا كذا قال تزوجتك على

حتى يقرأ أو يحلف على الطرف ويقضي بالنكول في القصاص عنده وندعه ما يقضي بالنكول في النفس
 بالدية أنظر المصنف وشرح التحرير في باب النكول عن الميراث (تنبيه) * فان أقر بالحق الشهود عليه
 بسبب طول السنين أخذ باقراره ولم يكن العجب في حقه كراهة لانه من حق بخلاف الا كراهة ظاهرا
 * (الباب الثالث في القضاء بشاهد من أو شاهد وامرأتين) *
 أما القضاء فيما يقضي فيه بشاهدين فقد تقدم بيانه وأما شاهد رجل وامرأتين فقبوله في جميع الاحكام
 الا في الحدود والقصاص وعند الشافعي لا تقبل الا في الاموال وتوابعها والصحيح قولنا لا المرأة ساوت الرجل
 فيما يثبت عليه أهلية الشهادة وهو القدرة على المشاهدة والضبط والحفظ والاداء لجودالة القدرة وهو
 العقل المميز المدرك لادبها واللسان الناطق فتفقد شهادة النساء حصول غلبة الظن وطه آينة القلب
 وصديق الشهود بخلاف شهادة النساء وحسدهن لا تقبل لان غلبة الظن تحصل بخبرهن ولكن الشرع
 لم يعتبرها حاجة لان من منيات عن انظر وجو ذلك بسبب الفتنة والفساد وسبب الفساد يجب نفيه فروعيت
 الذكورة في أحد الشرطين حسم المادة الفساد بالقدر الممكن * (مسئلة) * ولا تقبل شهادة النساء في
 الحدود لما روى الرهري انه قال مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من بعده أبي
 بكر وعمر رضي الله عنهما أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص ولانه تمكنت الشبهة في شهادتهن من
 حيث غلبة السهو والنسيان والحدود لا يثبت مع الشبهة * (مسئلة) * لو شهد رجل وامرأتان أن زيدا
 نكح زينب أو طلقها أو أعتق عبده أو كاتبه أو رضعها تقبل وقال الشافعي لا مدخل لشهادة النساء مع الرجال
 الا في الاموال لان عند النكاح لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين لان في شهادتهن زيادة احتمال القصاص
 مقاهر وقد تقدم الاحتجاج فلا فائدة في الاعادة * (مسئلة) * عند زفر الاحسان لا يثبت بشهادة رجل
 وامرأتين لانه شرط بمعنى العلة فلو لم يكن العلة من العلة يجري مجرى الشبهة مع الحقيقة والشبهة في
 الباب الحقة بالحقيقة وعندها يثبت لما بينا ان شهادة رجل وامرأتين مثل شهادة رجلين فيما ليس بعقوبة
 ولا علة عقوبة فلا عقلا والاحسان ليس بعقوبة لانه عبارة عن اتصال جيدة كالحرية اذا اتصل بالحيمة
 لا تصلح علة للعقوبة وقوله شرط بمعنى العلة ممنوع بيباه وهو ان الشرط الذي هو بمعنى العلة ما يفي الى حكم

ألف ووجه (وقال) بعضهم
 يجوز ويقع ذلك على وقت
 وقوع العشرة بالموت أو
 بالطلاق (وروي) عن أبي
 يوسف ما يؤيده هذا القول
 وهو أن رجلا كفلا لمرأة
 حر روجها نفقة كل شهر
 يلزمه نفقة شهر واحد
 في الاستحسان (وذكر)
 عن أبي يوسف انه يلزمه نفقة
 لكل شهر مادام الكاح بينهما
 قائما فكذلك ههنا (ومن)
 تزوج امرأة ثم اختلف في
 المهر فاقول قول المرأة في
 مهر مثلها والقول قول الزوج
 في ما زاد على مهر المثل (وان)
 طلقها قبل الدخول بها
 فالقول قوله في نصف المهر
 وهذا عند أبي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله تعالى
 وقال أبو يوسف رحمه الله
 القول قوله قبل الطلاق

و بعده الا أن يابى بشئ قبله وبعدها لا يتعارف مهرها وهو الصحيح (ولو) كان الاختلاف في أصل المسمى يجب مهر المثل
 بالاجماع (ومن) بعث الى امرأته شاة لت هو هدي يتوفى الزوج هو مهر فالقول قوله لانه هو المالك فكان أعرف بجهة التملك كيف
 وان الطاهر انه يسعي في اسقاط الواجب (قال) الا فيما هي لا كل كالحوى وانما هو والفا كجهة مما لا يعطى في المهر عادة فان القول به قولها
 ولا يكون مهر ايجال لان الطاهر يكسبه وأما سائر الاموال فقد يكون مهر او قد يكون هدية قاله البيان ولو لم يكن مهيا لا كل نحو شاة أو
 منطة أو لوز مما يبقى مثلها مهر فالقول قوله مع عيشه (وفي النخبة) رجل زوج ابنته وجهازها زفقات ثم زعم ان الذي دفعه اليها
 أمانة وان لم يمسسه لم اؤاها عارية فالقول قول الزوج انه ملك الزوج وقوله على الأب البينة انه عارية لان العارية لا تثبت بمجرد دعواه لها ما لم
 يرضعها وان الطاهر شاهد الزوج (وسكر) عن القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى ان القول قول الاب لان اليد استقيمت من
 جهة منه ويكون القول قوله بان جهة البينة انما هي في اليد (واكر) شمس الاثمة امرت في السير الكبير كذا ان القول قول
 الاب وقال لان الهار يبرع بالامانة والعارية فادلهما في علي الادب (قال) الله - دواله هدي والخيارا توى اياه ان كان اذرف

منشرا ان الاب يدفع اليها جهاز الاعارية كمال ذي اربعة اوتول قول الزوج وان كان المعروف مشترا كمال القول للاب (قال) فاضى خان رحمه الله ان
الجواب فيه دل على التفصيل ان كان الاب من الاشرف والكرام لا يقبل قوله ان الجهاز عارية وان كان ممن لا يجيز البنات مثل ذلك قبل قوله
(ولي العمدى) وجعل غرر جلا وقال الزوج بتى منك وأجهزها جهازا عظيما وما دفع الى من المجلد أودع اليك مع ثلاثة أمثاله فتزوج
الرجل ودفع النقد الى أبي المرأة بقدر وسعه ثم ان أب البنت لم يجزها ولم يدفع الى الزوج شيئا هل الزوج أن يرجع عليه بما زاد على نقدتها
مثلها لا رواية فيه الا أن صدر الاسلام البرزوى وعبد الدين النسفي وجمال الاسلام الشريف والصدور الكبير برهان الدين ومشايع بخارا رجعهم
الله تعالى أفتوا ان الزوج يطالب أب المرأة بالتجهيز فان جهزوا لا يسترد ما زاد على نقدتها (وقد) قدروا الجهاز بالنقد فاقضى الامام
صدر الاسلام البرزوى وعبد الدين النسفي رجعهم الله تعالى قدر الكل دينار من النقد ثلاثة دنائير من الجهاز أو أربعة دنائير فالزوج يطالبه
بهذا القدر ولا يسترد ما زاد على نقدتها (قال) رحمه الله وقد استفتيت من بعض (١١٣) مشايخ بخارا كالفاضل جلال الدين والشيخ
الاجل برهان الدين فاجابوا كما

كتبنا وقالوا ان ابنة بار مشايخ
بخارا هكذا (وفي) فتاوى
ظاهر الدين المرفعي في
المصحيح انه لا يرجع على أبي
المرأة بشئ لان المأثرة باب
النكاح ليست بمقصود أصلي
(وفي) فتاوى صدر الاسلام
ظاهر بن محمود زوج امرأة
ودفع اليها النقد ولم تأت
بالجهاز الى بيت زوجها هل
تجبر على ذلك قال الفاضل
الامام جلال الدين رحمه الله
تعالى للزوج أن يطالبها
بالجهاز بمقدار ما أعطاهما من
النقد على صرف الناس
وعادتهم (زوج) امرأة
على انها بكر فاذا هي غير بكر
وقد أعطاهما المهر هل له أن
يرجع عما زاد على نقد
مثلها فعلى قياس الاختاره
صدر الاسلام البرزوى ومن
وافقه من مشايخ بخارا في

العمة بواسطة الافضاء الى علة والاحسان ليس بهذه المأثرة لانه لا يلغى الى الحد بواسطة الافضاء الى علة
وهو الزنا لان الاحسان نعمة والنعم آثرها من المنع الكفران والزنا كفران فكيف يكون الاحسان مانعا وما
يكون مانعا لا يكون مفضيا والله أعلم

(الباب الرابع في القضاء بالبينة التامة مع عين القضاء)

ويسمى عين الاستبراء وهو ذلك أن يشهد شاهدان لرجل بشئ معين في بدا خرفانه لا يستحق حتى يحلف
ماباع ولا وهب ولا خرجت عن يده بطريق من المارق المزيل لملك وهو الذي عاينه الفتي والقضاء وعلاه
الاحصاء بأنه يجوز أن يكون باعها من المدعى عليه أو غير ذلك من الاحتمالات ومع الاحتمالات لا بد من
البين قال في مراجع الدراية على شرح الهداية مائة وأجعو ان المدعى بعد إقامة البينة يحلف أنه ما استوفاه
ولا أبرأه وان لم يدع الخصم قال ولا يعلم فيه خلاف ذكره في فصل النكول فانظر وقال في التجريد وان ادعى
رب الدين أن له مالا باطنا حلفه القاضي بعد شهادة الشهود على الافلاس لانه ادعى شيئا خارجا عن علم الشهود
فتأمل ذلك وقابل بين العبارتين (مسئلة) قال بعضهم وعين القضاء مترجمة على من يقوم على الميت
أو على الغائب أو على البتيم أو على من يستحق شيئا من الحيوان ولا يتم الحكم الا به (مسئلة) وعين
المستحق على البتانه ماباع ولا وهب وعين الورثة على العلم انه ما خرج من ملك مورثهم بوجه من الوجوه كماها
وان ملك جميعهم يعني الورثة باقية عليه الى حين بينهم وهذا التهمة في البين تكون على البت (مسئلة) *
اذا ادعى رجل بدين على ميت وأقام البينة التامة عليه فان كان ورثة كبار اولم يده وارفع الدين من وارثهم
ولامن أنفسهم لا يلزم رب الدين عي وهو يؤيد عبارة التجريد بخلاف ما لو كانوا ارا ولا بد من البين
(مسئلة) * قال بعض المتأخرين واذا شهد رجل شاهدان على دين لا يبيح حلف انه ما يعلم ان أباه اقضى
من ذلك شيئا وان كان شيئا معه بنافسة حقه بنشاهد من حلف انه ما يعلم ان أباه باع ولا وهب ولا خرج من يده
بوجه من وجوه الملك (تنبيه) * واليمين في ذلك على من يظن به علم ذلك ولا يمين على من لا يظن به علم ذلك
ولا على مسغير ومن نكل ممن تلزمه اليمين منهم سقط من الدين حصته فقط (تنبيه) * من أقام بينة على
حاضر بدين فلا يحلف مع يده على اثبات الحق ولا على انه ما قبض منه حتى يدعى المطالب انه دفعه اليه أو دفعه

(١٥ - مع الحكم) مسألة الجهاز ينبغي أن يكون له ذلك (وفي) فتاوى ظاهر الدين المرفعي في انه لا وجوع له بشئ لان ما دفعه
اليها ليس هو في مقابلة البضع وانما هو للاستمتاع بها (ذكر) شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى اذا اتى الى امرأة بموت زوجها فاعطت
وتزوجت بآخر وولدت ثم جاء الاول حيا فعنفه بأي حنيفة رحمه الله الولد للزوج الاول سرا جاءته به لاقل من ستة أشهر أو لاقل من سنتين أو
أكثر لانه صاحب الفراش الصحيح والثاني صاحب المراض الفاسد فصار كزوج آمنه فحلفت بولده فانه يثبت السبب من الزوج دون المولى
ولو ادعى اذ كره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في حجة أي حنيفة رحمه الله تعالى ان اتفاق الاول لو كان حاضرا أو كان متغيبا محتجما فالولد
للاول هكذا ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى في هذا الفصل اتفاقا وان نفي الاول والاخر والولد أو نفيه أحدهما فهو للاول على كل حال
ولا حد عليه ولا امان (وروى) عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه رجع من هذا القول وقال يثبت النسب من الزوج
الثاني (وقال) أبو يوسف فان جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني فهو للاول وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا منذ تزوجها
فهو للثاني - واعادنياه أو نفيه (وقال) محمد رحمه الله ان جاءت به لاقل من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو للاول وان جاءت به لاكثر من

في الثاني من الثاني (قال) الغيبة أبو اليسر يقول محمد أصح وجهنا غيب (وفي) بيت المرأة تزوجها رجل من أهل
الغرب وولدت على هذا الخلاف (وفي) مجموع النوازل مثل نعم الدين التسي عن تزوج امرأة صغيرة بتزوج أبيها ثم مات الأب والزوج
تائب فكبرت البنت وتزوجت ولا غيب الغائب وأدعاهما فانكرت ولم يكن له بينة فلم يقض له بها وقضى بها الثاني فولدت منه بنتا والزوج
الأول ابن من امرأة أخرى هل يجوز النكاح من هذا الابن بهذه البنت قال رحمه الله ان كان في حال صغر الابن لا يجوز لان في زعم أبيه ان أم
البنت تزوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته فاما اذا كبر الابن وأراد أن يتزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لان إقرار الأب لم ينفسد
على غيره (قال) صاحب العمادى وسئل جدي شيخ الاسلام عن صغرة تزوجها أبوها من صغير قبل عنه أبوها فمات الابن ثم باعها ولم يعلمها
به يعني النكاح وتزوجت المرأة بآخر وولدت منه أولاد ثم ان الرجل علم بذلك وأدعى النكاح ولم يمكنه اثباته ثم أراد أن يتزوج ولدها من
ولده هل يحل ذلك فاجاب رحمه الله تعالى (١١٤) لا يحل والله أعلم (وفي) فتاوى قاضي خان ولو تزوج امرأة لها زوج ووطئها لا يجب

الحمد عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وان لم يدع الحل
(نوع في القسم
والرضاع)

(وفي) الهداية واذا كان
للرجل امرأتان حران فعليه
أن يعدل بينهما في القسم
بكرتي كاتنا أو ثيبين أو كانت
احداهما بكر او الاخرى ثيبا
(لقوله) صلى الله عليه وسلم
من كان له امرأتان ومال
الى احدهما في القسم جاء
يوم القيامة وشقه مائل أى
مفلوج (وعن) عائشة رضى
الله عنها قالت ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يعدل بين
نساؤه في القسم وكان يقول
اللهم هذا قسمي فيما أملك
فلا تأخذني فيما أملك يعني
زيادة المحبة ولا فصل فيما
روىناه والقديمة والحديثة
والمسلمة والحائصة سواء
لا طلاق مار وبنار لان القسم

عند دفع من وكيل أو غيره غيبة يحلف قاله بعضهم
(فصل) وما يحكم فيه باليمين مع الشاهدين * اذا قامت بينة للغريم الجهول الحال بانه مدين فلا بد من عينة
انه ليس له مال ظاهر ولا باطن وان وجد ما لا يؤدي حقه عاجلا لان البينة انما شهدت على الظاهر ولعله غيب
مالا ومن ذلك المرأة تدعى على وكيل زوجها الغائب المفقوت وتقيم البينة باثبات الزوجية والغيبة واتصالها
وأنتهم ما علموه ترك لها نفقة فلا بد من عينة انهم تسقط حقها ولا أرسل لها نفقة ولا أحالها على أحد فاحتالت
وعلى جميع المسقط والمبطل وضابط هذا الباب أن كل بينة شهدت بظاهر فاته يستظهر يمين الطالب على
باطن الأمر
(فصل) * يمين القضاء لنص على وجوب العدم الدعوى على الخالف بما يوجب العلم الان أهل العلم وأولئك
على سبيل الاستحسان نظرا لأميت والغائب وحياطة عليه وحفظ المال لاشك في بقاء الدين عليه * (تبيينه) *
فاذا حلف مرة وتأخو القضاء لم يصح أن يحلف ثانية بالزهر المحتمل ولا يشبه به ذلك اذا كان صاحبه حاضرا
وادعى عليه انه قد قضاه بعد ذلك أو وجبه اياه لان اليمين عليه واجبة في هذا الموضع لقوله عليه الصلاة
والسلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر والله أعلم بالصواب

(الباب الخامس في القضاة بيمينه المدعى بعد فصل القضاء بيمين المدعى عليه) *

(مسئلة) * اذا قال المدعى لا بينة لي بعد ما ادعى مالا أو حقما من الحقوق وأنكر المدعى عليه موصاله القاضي
خلف المدعى عليه ثم قال لي بينة حاضرة تقبل عند أبي حنيفة خلافه لان لا منافاة بين استشهادهم في الاشهاد
وبين ما قال في الابتداء لجواز انه لم يكن يعلم ان هؤلاء شهوده ثم علم أولم يكونوا شهوده ثم صار واثان أقر المدعى
عليه عندهم فلا يكون مناقضا * (مسئلة) * لو قال كل شهادة شهد لي بها فلان وفلان بهذا الحق فلاحق لي
فيها ثم ادعى بعد ذلك بشهادتهم ما وكذلك لو قال ليس لي عند فلان وفلان شهادة فيه ما ادعى قبل هذا أو قال
كل شهادة يشهد بها فلان لي على فلان فهو زور أو قال الشهود كل شهادة شهد بها فلان وفلان على فلان فهو
زور ثم طلب من القاضي تخليف خصمه فأنه ثم قال لي بينة بجميع ما مر على هذا الخلاف فعند أبي حنيفة
تسمع ويقضى له بها اذ من جنتهما أن يقول لا لم يرد كرحب قلنا ليس لك عندنا شهادة ثم تذكرك بانه قد ذلك

من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك (والاختيار) في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون طريقه وعند
والتسوية المستحقة في البتة لا في الجملة لانها تبني على النشاط (وقال) الشافعي رحمه الله يقيم الزوج عند البكر الجديدة سبعاً واليب ثلاثاً
ثم يستأنف (لقوله) صلى الله عليه وسلم من زوج بكراً على امرأته عنده يقيم معها سبعة أيام وان تزوج ثانياً يقيم عندها ثلاثة أيام (ومعنى)
مارواه الدور على السبع والثلاث في القسم بالتسوية بينهما جميعاً في الحديثين (وان) كانت احداهما حرة والاخرى أمة فالحررة الثلثان من
القسم والامة اثلاث فاما في المأكل والمشرب والملبوس فانه يستوي بينهما لان ذلك من الحاجات اللازمة فتستوي فيه الحررة والامة
والمكاتب والمذبرة وأم الولد كلامة لقيام الرق نهن (ولا) قسم للمملوك كماله اليمين أى لا ليله لها وان كثر (وفي القنية) رجل له زوجة وجارية
بيعت عند الزوج خمسة ليل من الاسبوع وابتعت من الجارية أو في المملوكة فله ذلك اذا لم يقصد الاصرار بها (ولا) قسم في السفر فيسافر بمن
شاع منهن والفرقة أولى يعني يستحب أن يفرع بينهما ليسافر بمن خرجت قرعتها تطيبا لقلبها وان تركت معها الضربها صريح وان رجعت
بها (وفي المسح) الرضاع فله وكبيره سواء في اثبات الحرمة مديا (وقال) الشافعي لا ثبت الحرمة بمطالقي الرضاع بل بحملهم رضعا فيقبل

في تفسير الجس أن يكتفي بالصبي بكل واحد منها (ثم) مدة الرضاع عند أبي حنيفة ووجه الله تعالى ثلاثون شهرا وعند هذا وجه الله تعالى مئتان
 ووجه قال الشافعي وأحمد ووجه الله تعالى (وعند) زفر وجهه الله تعالى ثلاث سنين (وقال) بعضهم أربع سنين (وقال) بعضهم عشر سنين
 (وقال) بعضهم خمسة عشر سنة (وقال) بعضهم عشرون سنة (وقال) بعضهم أربعون سنة (وقال) بعضهم مدة الرضاع جميع العمر (وفي
 الأخيرة) مدة الرضاع ثلاث أوقات أدنى وأوسط وأقصى فالأدنى حول ونصف حول والأوسط حولان والأقصى حولان ونصف حول (ولو)
 كان الولد يستغني دون الحولين ففطامته أمه في حول ونصف يحل بالإجماع ولا ثم ولو لم يستغن عنها يحل لهما أن ترضعه بعد ذلك عند
 علماء العلماء إلا عند شافعي بن أيوب (فالحاصل) أن مدة الرضاع إذا مضت لا يتعلق بها التحريم ولكن ذلك على حسب اختلافهم في مدة الرضاع
 كما مر فلا نعيده نابيا (وقال) بعض الناس تثبت الحرمة بالرضاع الكبير (ولا) يثبت بها الفطام قبل المدة حتى لو فطم الصغير قبل الحولين ثم أرضع
 في مدة ثلاثين شهرا عنده وحولان عندهما فهو رضاع ويجب الحرمة لوجود الرضاع (١١٥) في المدة (وذكر) الحشاف وجه الله تعالى

ينظر أن كان الصبي يستغني
 بالطعام عن اللبن لا تثبت
 الحرمة وإن كان لا يستغني
 تثبت الحرمة وهو رواية
 عن أبي حنيفة ووجه الله
 (قلت) وهذه الرواية لا
 تخالف الرواية الأولى من
 حيث المعنى لأنه إذا لم يوجد
 الاستغناء لم يكن الطعام
 معتبرا وفي الغاية وعليه
 الفتوى (وروي) الحسن
 عن أبي حنيفة وأبي يوسف
 ووجه الله أنه إذا فطم
 الصغير وكان يكتفي بالطعام
 فارضعته امرأة لم يكن
 رضاعا وإن كان لا يكتفي
 بالطعام من اللبن فإن كان
 أكثر الذي يتناوله هو اللبن
 دون الطعام يكون رضاعا
 وإن كان أكثر هو الطعام
 لا يكون رضاعا (وفي
 الهداية) قبل لا يباح
 الأرضاع بعد مدة الرضاع

وعند محمد لا تقبل معتصب من الحوائث والمحيط
 * (الباب السادس في القضاء بقول رجل بانفراده) *
 * (مسئلة) * قال بعضهم ويكتفي بالشاهد الواحد فيما يتدنى الحاكيم في السؤال وفيما كان عليا يؤديه
 * (مسئلة) * وما اختصم فيه من العيوب التي تكون في العبد المبيع فالحاكم إذا تولى الكشف عن ذلك
 فطريقه أن يرسل بالعبد إلى من يرضيه أو يتوب بصره ومعرفة بذلك العيب وغوره مثل الشقاق والطحال
 والبرص المشكوك وأمثال ذلك كثيرة فيأخذ فيه بالخبر الواحد ويقول الطيب النبل كذا نقل عن
 بعض المتأخرين * (مسئلة) * وتقبل شهادة الفرد في هلال رمضان إذا كان في السماء ليلة وفي الجرح
 والتعديل والرسالة يريد به رسول القاضي السؤال من الشهود وترجمة الكلام إذا لم يعرف القاضي لسانه
 وتقدير الارش وتقويم المتلف والسلم أنه جيد أو ردي وهذا مذهبهما وعند محمد في الجرح والتعديل
 والترجمة لا تقبل الا شاهدان أو رجل وامرأتين * (مسئلة) * لو شهد عند القاضي فقال المدعى عليه
 هما هذان وقال عن حران وكأما مجهولين لا تقبل شهادتهما حتى يأتيا بيينة فإن أتى واحد وشهد بحزبتهما
 قبلت شهادتهما من المحيط * (مسئلة) * إذا أخبر واحد ثقة بأخبار المسجون يخرج من السجن والخبر
 الفرد قد ياتى بالشهادة متى انضمت اليه قرينة لها أثر في إيجاب الصدق والاثبات أحوط * (مسئلة) *
 تثبت الشهرة بالموت بخبر الواحد العدل رجلا كان أو امرأة ولا يشترط فيه حفظ الشهادة لأن الموت قد يتفق
 في موضع ولا يحصره إلا الواحد ولو لم تثبت الشهرة بقول الواحد لصاعت الحفوف المتعلقة بالموت فلهذه
 الضرورة يثبت الاشتهار بخبر الواحد ولو كان في اشتراط العدد في الموت حرجا لأنه لا يقوم في أشد أسبابه من
 الغسل وغيره إلا واحد * (مسئلة) * رجل تزوج امرأة رضية فغاب عنها فامر رجل فأنحبر به ثم ارضعت من
 أم الزوج أو أخته أو أخيه برأته قبلت أم زوجها أو أباه وهي مشتهرة بوضع عنده أنه صادق وله أن يتزوج
 أختها أو أرمها بخلاف ما إذا أخبره بسبق الرضاع والمصاهرة على النكاح لأنه ثم الزوج بنارعه أما
 هذه فتدعي أمر عارض الزوج لا ينارعه لأنه لا يعلم والاثنتان أحوط به فإن وقع عنده صدق وجب قبوله
 * (فروع) * لو أخبر رجل أن امرأته ارتدت من الإسلام أو أخبرت المرأة أن زوجها ارتد هل يجب القبول

لأن إباحته ضرورية لكونه جزءا لا يتجزأ (ويحرم) من الرضاع ما يحرم من النسب للحديث المشهور والآن أم أخته من الرضاع فإنه يجوز أن يتزوجها
 ولا يجوز أن يتزوج أم أخته من النسب لأنها تكون أمه أو موطوءة أبيه بخلاف الرضاع (ويجوز) أن يتزوج أخته من الرضاع
 ولا يجوز ذلك من النسب لأنه لما وطئ أمها حرمت عايبه ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع (وليس) الفعل يتعلق به التحريم وهو أن ترضع المرأة
 صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آباءه وأبنائه وبصير الزوج الذي نزل لهما منه اللبن أبالمرضة وفي أحد قول الشافعي لبن الفعل
 لا يحرم (وفي المحيط) ولو زنى بامرأة فولدت منه فارضعت هذا اللبن صبية تحرم على الزاني وفر وعه وأصوله لأن ابنت الزاني رضاعا ولا يجوز
 للزاني أن يتزوجها كذا لهؤلاء (ولم) الزاني وخاله أن يتزوج به هذه الصبية كما يجوز له أن يتزوج بالمولودة من الزنا لأنه لم يثبت نسب ولد الزنا
 من الزاني فلم يثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجية * (فروع) * ذكرت في العايق ولأن امرأته لها بنون وأحفاد لها بنات فارضعت التي لها
 بنات بنات من بني الأخرى فإن بناتها تحرم على ذلك الابن بعينه ولا تحرم واحدة من بناتها إلى سائر بني المرأة لعدم اجتماعهم على ندي امرأة
 واحدة (ولو) كانت أرملة بناتها تحرم على جميع بناتها وغيرهما من بناتها يحل لابن المرضعة (ولو) كانت أم البنات أرملة أرملة البنين وأم

البين ارضعت احدي البنات لم يكن قد بن المرتفع من ثم البنات ان يتزوج واحد منهن ولا يحوزها الا بالنيكاح
 رضى من أمهم وحدها لانما اختهم من الرضاع (وفي المبسوط) اذا ارضعت بنتا لم يكن لاحد من اولاد المارضة ممن كان قبل الرضاع وبعده ان
 يتزوج تلك المارضة (وعند) بعض العلماء لا تثبت الحرمة فيمن انفعلوا قبل الرضاع وانما تثبت فيمن حدث بعده انتهى (ولا) يثبت الرضاع
 الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين (وهل) يثبت الرضاع بشهادة النساء منفردات فعندنا لا يثبت خلافا لمالك والشافعي وأحمد رحمهم الله
 (وفي) الرافعي يثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وكذا بشهادة أربع نسوة (وقيل) أحدها شهادة المارضة وحدها كذا في المبسوط
 (الفصل الرابع عشر في الطلاق) * (أهل) ان الطلاق ينقسم الى أحسن الطلاق والى طلاق السنة والى طلاق البسدة (فاحسنه)
 ان يطلق الرجل امرأته طقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها (وأما) طلاق البسدة فهو ان يقع اثنتين أو
 ثلاث دفعات واحدة في طهر واحدة فاذاعل (١١٦) ذلك وقع الطلاق وكان عاميا عندنا خلافا للشافعي (وأما) طلاق السنة فهو ان يطلق

المدخول بها ثلاثا في ثلاثة
 أطهار (وقال) مالك هذا
 بدعي وليس طلاق السنة
 الا أن يطلقها واحدة ويصبر
 حتى تنقضي عدتها (ثم)
 طلاق السنة على نوعين سنة
 من حيث العدد وسنة من
 حيث الوقت (فالاول)
 يستوي فيه المدخول بها
 غير المدخول بها (والثاني)
 يختص بالمدخول بها وهو
 أن يطلقها واحدة في طهر لم
 يجامعها فيه وهذا لا يتصور
 الا في المدخول بها خاصة كذا
 ذكره قاضي القضاة بدر
 الدين العيني رحمه الله تعالى
 في شرحه على المجموع (وفي)
 الهداية) ويقع طلاق كل
 زوج اذا كان بالاعاقل فلا
 يقع طلاق الصبي والمجنون
 والنائم (وفي الهامدي) طلاق
 المعتوه غير واقع كطلاق
 المجنون (وتسكعوا) في

فيه روايتان ولو أخبرها انسان انه طلقها زوجها يحل لها التزوج بزوجه آخر انظر الخلاصة * (مسئلة)
 سكوتهم عند الامتنان رضا وانما يكون سكوتها رضا بأمور أحدها أن تكون عالة وطريق العلم أن يبعث
 الولي رسولا واحدا عدلا أو غيره دل في خبرها بذلك أو يخبرها بنفسه أما اذا أخبرها فذولي فلا بد من العدد
 * (مسئلة) ما بطن من العرب في حيوان وقت وأمة فالطريق هو الرجوع الى أهل البصران أخبر واحد
 عدل يثبت العيب في حق الخصومة وان شهوده عدلان وشهدا انه كان هذا البائع يرد عليه قاله قاضيان
 * (استدلال وتنبية) القياس أن تكون شهادة الفرد حجة تامة في باب الديانات لرجحان الصدق في خبره
 باعتبار عدله ودينه الا انه جعل العدد شرطاً فيما بطلع عليه الرجال نصا لقياسا فبقى هذا على قضية القياس
 مع ان ههنا مست الصرورة الى أنه لا يشترط العدد كيلا يكثر النظر الى العورات وهل يشترط لفظ الشهادة
 قال مشايخ نواصيان يشترط لان هذه شهادة محنة لانها توجب على غيره لاهل نفسه وقال مشايخ العراق
 لا يشترط لان هذا خبر لم يشترط اتبعه لفظ الشهادة وقد كفي به روايات المبسوط ولا تقبل في ذلك شهادة
 رجل واحد فتد اختم المشايخ فيه قبل تقبل لانه تقبل فيه شهادة امرأة واحدة فلا تقبل في ذلك شهادة
 رجل واحد أولى ولا يقال يفسق بالنظر الى ما لا يعمل لانه يشكك بما لو شهد على ذلك رجل وامرأتان أو رجلان
 تقبل وقيل لا تقبل انظر كتاب الشهادات من المحيط * (مسئلة) قال جمع من العلماء يجوز تقليد المفتي
 الواحد اذا كان عدلا بالاعسواء كان حرا أو عبدا ويجوز أن تقلد رسولا اليه وكذلك اذا كتب المفتي خطه
 في رقعة للمستفتي جاز العمل بخطه اذا كان الرسول ثقة فان عرف المستفتي خطه وكان الرسول غير ثقة فغلب
 نظرووجهه اذا ما جرت العادة به في سائر الامصار والامصار مع ضرورة الناس الى ذلك وكانت الخواص تبحر
 على كتب القضاة حتى أحدثت الشهادة على كتاب القاضي لاجل حدوث التهمة على خاتم القاضي وأول
 من أحدث الشهادة على ذلك هرون الرشيد وقيل ابن المهدي قاله بعضهم * (فرع) اذا أخبر به عدد
 ماضى عدل فهل يكفي به أم لا بد من اثنين فيه خلاف * (فرع) المؤذن يكفي اخباره بدخول الوقت
 اذا كان بالاعاقل لا بما لا اوقات مسلمة كراوية تمتد على قوله
 * (الباب السابع في القضاء بقول امرأة بافرادها) *

الفاصل بين المجنون والمعتوه قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وفعاله الامار والعاقل ضد المعتوه من يحتكم كلامه وفعاله وذلك
 فيكون ذلك غالبا أو ههنا أو كائنا سواء (وقال) بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة لا عن قصد والعاقل من يفعل ما يفعله المجانين في
 الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد واما يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين على طن الصلاح والمعتوه من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن
 به فعل ذلك عن قصد مع ظهور الفساد (المصروع) اذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا أجاب صاحب المحيطة رحمه الله (طاق)
 امرأته وهو صاحب برسم فلما صح قال طلقت امرأتى ثم قال اني استأطن ان الطلاق في تلك الحالة كان واقعاً قال مشايخنا رحمهم الله حينما
 أقرب الطلاق ان رده الى حالة البرسام وقال طلة امرأتى في حالة البرسام والطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسام فهو مؤخذ بذلك في
 القضاء (وطلاق) المكروه واقع خلافا للشافعي رحمه الله (وطلاق) السكران واقع (واختار) الكرخي والطحاوي انه لا يقع وهو أحد قولي
 الشاذي (وطلاق) الاخرى واقع بالاشارة لانها صارت معهودة فوجب مقام العبارة فعلا لاجل (وطلاق) الامة ثندان حرا كان زوجها أو
 عبدا (وطلاق) الحر ثلاث حرا كاد زوجها أو عبدا (وقال) الشافعي عدد الطلاق بعذر بحال الرجال دون النساء وكذلك عند الامام مالك رحمه

الله تعالى (واذا تزوج العبد امرأه وطلق وقع طلاقه ولا يقع طلاقه ولا يقع طلاقه حتى العبد ذكراً أو أنثى) **دور المولى** (نوع في المصريح والكتابة) * الطلاق على ضربين صريح وكنائي (فالمصريح) قوله أنت طالق ومطلقة وطاقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي لان هذه الالفاظ مستعملة في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحاً وانه تعقبه الرجعة بالنص ولا يفترق الى النية لانه صريح فيه لغلبة الاستعمال وكذا اذا نوى الابانة لانه قصد تجزئ ما علقه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه (ولو) نوى الطلاق عن وثاق لا يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه يحتمله (ولو) نوى به الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى (ولو) قال أنت مطلقة بتسكين الطاء لا يكون طلاقاً بالنية (واذا) قال أنت الطالق أو أنت طالق الطالق أو أنت طالق طلاقاً لم يكن له نية أو نوى واحدة أو اثنين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلاثاً فتلاث (ولو) قال يدك طالق أو رجلك طالق لم يقع الطلاق (وقال) زفر والشافعي رحمهما (١١٧) الله تعالى يقع وكذا الخلاف في كل

خبره من لا يبر به من جميع البدن (وان) طلقها نصف تلبية أو ثلاثاً كانت تلبية واحدة لان الطلاق لا يتجزأ (ولو) قال أنت طالق ثلاث أوصاف تلبية بندهي طالق ثلاثاً لان نهـ تب التلبيعتين تلبية فادا جمع بين ثلاث أوصاف تلبية يكون ثلاث تليقات ضرورية (ولو) قال أنت طالق ثلاث أوصاف تلبية تبسل يقع تليقتان لانها طلقة ونصف فتكامل وقيل يقع ثلاث تليقات لان كل نصف بتكامل في نفسه يصير ثلاثاً (ولو) قال أنت طالق من واحدة الى اثنتين أو ما بين واحدة الى اثنتين هي واحدة (ولو) قال من واحدة الى ثلاث أو ما بين واحدة الى ثلاث فهي ثلاث وهذا عند أبي حنيفة رحمه

وذلك فيما لا يطالع عليه الا النساء كالولادة والبراءة والحبس والحمل والسقط والاستهلال ومحبوب الحرات والاماء وفي كل ما تحت ثيابهن ووجه ذلك انه لما كانت هذه الامور مما لا يحضرها الرجال ولا يطالعون عليها اقيم فيها النساء مقام الرجال للضرورة * (مسئلة) * اذا كان زوجين ثم أنت بوليد فمجرد ولادته حال قيام النكاح فشهدت امرأته واحدة حرة مسلمة ثبت ذلك وبه صريح في المبسوط حتى لو شهد الزوج يلاهن لان النسب يثبت بالفرش القائم والامان انما يجب بالقذف وليس من ضرورته وجود الولد فانه يصح بدونه * (مسئلة) * لو قال لزوجته ان ولدت فانت طالق فالتولية فأنكر فشهدت به القابلة يقبل قولها عند أبي يوسف ومحمد لان شهادتهما حجة في ذلك قال عليه الصلاة والسلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع للرجال النظر اليه ولا من الماقيات على الولادة تقبل فيما بيني عليها وقال أبو حنيفة انها ادعت الحنف لا يثبت الا بحجة قامة وهذا لان شهادتهن ضرورية في الولادة فلا تطهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها * (فصل) * وأما شهادتهن على استهلال الصبي فعند أبي حنيفة لا تقبل في حق الارث لانه محال على الرجال الا في حق الصلاة لانهم امن امور الدين ومندهما تقبل في حق الارث ايضا لانه صوت عند الولادة ولا يحضرها الرجال عادة وصار كشهادتهن على نفس الولادة * (فصل) * وما يكون في موضع لا يطالع عليه الرجال فعلى القاضي أن يدر حجة عدله والانسان أحوط فان أخبرته انه لا عيب به فلا تصوم اذا لم يثبت ثبوت العيب ليخاصم وان أخبرته باله لم فلا يرد بمجرد قولها الا بمجرد قولها ليس بازم لكن يحلف البائع فيرد ولو نكل والا فلا وعى أبي يوسف انه يرد بمجرد قولها لان قولهن حجة فيما لا يطالع عليه الرجال وعند محمد ان العقد ينفسخ قبل القبض بقولها لا بعده للحاجة الى ادخالها في ضمان البائع ومجرد قولها ليس بحجة فيه مقتضى من جامع الفصولين * (مسئلة) * يقبل قول المرأة في ارسال الهدية ويجوز قبولها والاقدام على الاكل قولها ويقبل قولها في الاذن في دخول الدار والهجوم على العيال * (مسئلة) * اذا أنكر الزوج ما ادعته عليه المرأة من الاعتراض وكانت بكر انظر الله انما الهان فلن هي ثيب فالقول قوله مع عيمته لان قول النساء ليس بحجة فوجب تخلفه وانما يثبت بقول النساء الثيو به لا الوصول وفي الاصل ان المرأة الواحدة تجزئ والثنتان أحوط لان ما لا يضم اليه قول الرجل لا يعتبر

الله تعالى (وقال) يقع في الاول ثنتان وفي الثاني ثلاث (وقال) زفر رحمه الله في الاول لا يقع شي في الثانية يقع واحدة وهو القياس (ولو) قال أنت طالق واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب أو لم يكن له نية فهي واحدة (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقع ثنتان اعرف الحساب وهو قول الحسن بن زياد رحمه الله تعالى (وان) نوى واحدة وثنتين فهي ثلاث (وعلى) هذا الخلاف اذا قال له لان على عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة عند علماء المالكية رحمه الله تعالى وعند زفر يلزمه ما قدرهم وبه قال للمالك والشافعي رحمه الله (ولو) قال أنت طالق من هم الى الشام فهي واحدة على الرجعة وقال زفر هي باثنته (ولو) قال أنت طالق بمكة أو في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد (وكذا) قوله أنت طالق في الدار لان الطلاق لا يخص بمكان دون مكان (وان) عني به اذا دخلت مكة فصدق دياره (ولو) قال أنت طالق اذا دخلت مكة لم تطاق حتى تدخل مكة لانه معلق بالدخول (وفي المبسوط) ولو قال أنت طالق غدا وقع الطلاق عليها بطولوع القمر ولا يقع في الحال الا أن يكون القول قبل طلوع القمر انتهى (رجل) قال له طلاق امرأتى لا يقع (وفي) أدب القضاء للسروحي رجل قال لامرأته طلاقك على فريضة لازم أو قال طلاقك على حتم لازم المهرج أنه يقع الطلاق في الكل بخلاف العتق لانه مما يجب عمل انذارا (وفي الولوالجي) رجل قال لامرأته

الطلاق في ثلاث (ولو) قال لا نكح بيننا فانه يقع اجماعا (وقال) في النكح محذور النكاح لا يكون طلاقا والله اعلم (قال)
جميع نساء أهل الدنيا طوائف تطلق امرأته لانها من حساب العالم (قال) لا مرأته ان لم أشبع من الجماع فانت طالق قال بعضهم لا يبرأ
شبهها حتى تقول بلسانها وقيل ان جامعها ولم يفارقها حتى أرادت فقد أشبهها ولم يقع الطلاق (وفي الولو الجني) رجل له أربع نسوة فقال أنت
ثم أنت ثم أنت ثم أنت طالق طلقت الرابعة لا غير لانه لم يذكر الجزاء الا الرابعة (ولو) قال لا ربع نسوة بينك طلقت كل واحدة
منهن تطليقة لانها تقسم عليهم فيصيب كل واحدة منهن ربعها وانها لا تجزأ فيكبد (ولو) قال لا مرأته كوفي طالق عن محمد رحمه الله تعالى انه
قال اراهم وانما (وكذا) لو قال لاسه كوفي مرة لانه صريح في الطلاق والعتاق (رجل) قال لا مرأته أنت طالق عند ما في الحوض من السمك
وايمن في الحوض سمك يقع واحدة (118) (وكذلك) لو قال أنت طالق بعدد كل شعرة على جسد ابليس لعنه الله تعالى يقع واحدة لا غير

(رجل) قالت له امرأته
لست لي زوج فقال الزوج
صدقت وهو ينوي بذلك
طلاقا فهذا لو قال الرجل
لا مرأته لست لي بامرأة
ونوى الطلاق سواء وعه
يقع الطلاق عند أبي حنيفة
رحمه الله كذا هنا (رجل)
قال لا مرأته لا حاجة لي
بك أو قال ما أريدك وهو
ينوي الطلاق لم يكن طلاقا
لان اللفظ لا يقتضيه (وفي
التبضع) رجل قال لا مرأته
ان دخلت الدار فانت طالق
ثلاثا ثم طلقها ثلاثا ثم
عاد اليه بعد زوج آخر
فدخلت الدار لم يقع شيء عند
علمائنا الثلاثة رحمه الله
تعالى وهو قول مالك ذكره
في المدونة والشافعي في
الجمديد وأحمد بن حنبل
رحمهم الله تعالى (وقال)

فيه العدد لان اشتراط العدد عرفنا بالنسب بخلاف الاصل فلا يصير مواترا باشتراط هذا العدد كذا ذكره
في شرحي للوقاية المسمى بالاستغناء (مسئلة) نقل ابن حزم في مراتب الاجماع اجماع الامة على قول
قول المرأة الواحدة في اهداء الزوجين زوجها اليه العرس

(الباب الثامن في القضاء بالنكول عن اليمين وعن حضور مجلس الحكم وبيان

المواضع التي يجب فيها الجادة وهو الحكم وما لا يجب فيه الاجابة) *

(مسئلة) * يجوز القضاء بالنكول في باب الاموال ولا ترد اليمين الى المدعي وقال الشافعي لا يفتى بالنكول
ولكنه ترد اليمين الى المدعي فان حلف باخذ المال والا فلا والعصم قولنا لان النكول دل على رجحان
الكذب في انكاره لانه لو كان صادقا في انكاره لا تقدم على الحلف اذ لو لم يحلف يفوت ماله لان عندنا يفتى
بعمد النكول وعنده تنقل اليمين الى المدعي فيحلف غالبا فيفتى له بالمال وهذا صار في المدعي عليه من
النكول لو كان صادقا في انكاره لان حب المال يحمله على اليمين الكاذبة فيحلف صيانة للمال فكيف
لا يحمله على اليمين الصادقة فلما امتنع عن اليمين غلب على ظن القاضي انه لما امتنع عن اليمين الكاذبة
فظهر كونه مبالا وكون المدعي ٣ يحق وجب على القاضي تمكين المدعي من اخذ المال دفعا للظلم منه
(مسئلة) * ويجوز رد اليمين الى المدعي على وجه الصلح وذكر في الجامع الصغير ان الصلح على اليمين جائز
حتى لا يكون له ان يستخافه على ذلك ابدأ فلما جاز الصلح جاز ايضا رد اليمين الى المدعي على وجه الصلح وذكر
في المتن لو قال لرجل لي عليك ألف درهم فقال المدعي عليه ان حلفت انهم لك على أدينها لك خلف وأداها
اليه على الشرط الذي اشترط ان يستردها منه مالم يؤدها بغير شرط

(نقل) * النكول نوعان حقيقة وحكما أما حقيقة أن يقول المدعي عليه لا أحلف فالقاضي يقول له اني
أعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بالمال فيقول في كل مرة احلف والا قضيت
عليك بالمال وانما قدرة ثلاث مرات ليكون أجلى للعلمي وأبلغ في ابلاغ العذر فان قضى القاضي بنكوله
في المرة الاولى نفذ قضاؤه لان نكوله معتبر للتورع عن اليمين الكاذبة فقد وجد دليل القضاء لكن الامهال
ونزك الاستحجال أولى فان قال في المرة الاولى لا أحلف ثم قال في المرة الثانية أحلف ثم قال في المرة الثالثة

زفر يقع الطلاق الثلاث (رجل) قال لا مرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم ارتد والعباد بالله تعالى وطلق بدار الحرب ثم عاد مسلما لا
وتروجها فدخلت الدار لم تطلق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما طالق (البائن) لا يلحق البائن الا اذا تقدم سيبه بأن قال لها ان
دخلت الدار فانت بائن ونوى به الطلاق ثم أبانتهم دخلت الدار وهي في العدة فينتد بطقة (وقال) زفر رحمه الله البائن لا يلحق البائن مطلقا
(والصريح) يلحقه الصريح والبائن حتى أن الماطقة الربعية لو طلقها زوجها أو أبانت ما يقع بالاجماع لقيام الزوجية والوصلة (والبائن)
يلحقه الصريح ولا يلحقه البائن حتى أن المبسوطة المختلفة لو أبانت الا يقع لان صحا الوصلة والوصلة قد انقطعت بالخلع والابانة (ولو) طلقها في العدة
يقع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (قالت) وقد نظم بيتا في هذا المعنى شيخنا العلامة قاضي القضاة سعد الدين الديري الحنفي نغده الله
تعالى برحمته وهو وكل طلاق بعد آخر واقع * سوى بائن مع مثله لم يتعلق (وفي التنبية) لو قال لمتلعة اعندي بنوي به الطلاق
أو قال أسه برق رجل أو قال لها أنت واحدة يقع عليها تطليقة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع بها
شي لانها من جملة الكايات ولهذا يحتاج فيها الى النية كسائر الكايات (ولهما) أن هذه الالفاظ في حكم الصريح على معنى أن الواقع بهارجي

(ولو) قال كذا تزوجت فانت طالق فترد وجهها في يوم واحد ثلاث مرار ثم تدخل ثم تأتي كل مرة واحدة من جهة الله تعالى ثلاثا وثلاثين مرة
 مهود ونصف مهر (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة تطلق تنتين وعالميه مهر ونصف مهر (واذا) اختلف الزوجان
 في وجود الشرط فقال الزوج صاغت طلاقك بدخول البار فلم يوجد الدخول وقالت المرأة دل دخلت ووقع الطلاق فالقول قول الزوج لانه
 منسك بالاصل اذا اصل عدم الشرط والقول لمن يمسك بالاصل لان الظاهر شاهده ولانه ينكر وقوع الطلاق والمرأة تدعي والقول للمنكر
 الا ان تقيم المرأة بينة لانها تورث دعواها بالحنة (وفي البرازي) قال لغيرة طلقها ان شاع لا يكون ثوب كلاما تشاؤها المشبهة في مجلس علمها
 وبعد المشبهة يصير وكيلها فلو طلقها الا ان يقع ولو قام الوكيل من مجلسه بطالت الوكالة فلا يقع الطلاق بعده (قال) الامام الحارثي رحمه الله تعالى
 وهذا يحفظ فان الزوج يكتب الى من يتق به انها اذا شاعت الطلاق فطلقها والى كذا يخرجون الا يقع من مجلس المشبهة ولا يدرون انه لا يقع
 * (نوع في الاستثناء والشرط) انما يصح لو اتصل ولو تنفس بين التصرف والاستثناء ووجد (١١٩) من النفس بدا أولا ولكنه وصلة يصح
 الاستثناء كذا عن أبي يوسف

رحمه الله (وفي الاجناس)
 سكنت سكنة قبل التنفس ثم
 استثنى لا يصح الاستثناء الا
 ان تكون سكنة التنفس
 (ويقال) الاستثناء بأربعة
 بالسكنة وبالزبادة على
 المستثنى منه مثل أنت طالق
 ثلاثا لا أثر بعاد المساواة
 وباستثناء بعض الطلاق
 مثل أنت طالق طلبة الا
 نصفها (ولو) قال كل امرأ
 لي طالق الا هذه وليس له
 سواها لا تطلق لان المساواة
 في الوجود لا تمنع منه ان
 عم وضعا لانه تصرف مبيني
 (قال) لها أنت طالق واحدة
 وتثنى وثلاثا وأربعاً
 كذا فلانا تعلق الكل
 بشكيم فلان حتى لا يقع في
 الحالتي (ولو) قال لها أنت
 طالق بخري على اسائه
 الاستثناء بلا قصد الاستثناء

لا أحلف قضي عليه بالنكول لان قوله في المرة الثانية أحلف لم يصرف في اليمين بخلاف ما اذا
 استهل المدعي عليه من المدعي ثلاثة أيام بعد ما قال في المرة الاولى لا أحلف ثم جاء بعده في المهلة وأبي اليمين
 فالقاضي يستقبل عليه عرض اليمين ثلاث مرات لان عرض اليمين انما يبق معتبرا اذا بقي الاستخلاف
 حقا مستحقا للمدعي ففي الاول بقي حقا مستحقا للمدعي فبقى عرض اليمين معتبرا وفي الثاني لم يبق حقا
 مستحقا للمدعي في المهلة فلا يبق عرض اليمين معتبرا * (فرع) * ولو قال المدعي عليه بعد ما نكل من
 اليمين ثلاث مرات أنا أحلف بحلفه قبل القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يحلفه لان قبل القضاء أثره في ابطال
 كلام المدعي فاعتبر وبعد القضاء أثره في ابطال القضاء فلم يعتبر وصار كرجوع الشهود قبل القضاء معتبر
 أو بعده لا الا في حق الضمان المتخذ من ابطال القضاء * وأما النكول حكما وهو ان عرض القاضي اليمين
 عليه ثلاث مرات وسكت في كل مرة ولم يجبه بحلفه فاكلا لانه امتنع عن اليمين المستحقة عليه الا يرى انه
 لو سكت عن جواب الخصم بحلفه القاضي بحلفه كذا هذا وهذا اذا لم تكن بلسانه آفة فان كانت في لسانه
 آفة تمنعه من الجواب أو ياذنه آفة تمنعه من السماع لا يجعل امتناعه عن اليمين نكولا حكما لانه ما لم يسمع
 ويقرر على الجواب لا يصير ظاهرا لا يجعل نكولا حكما * (مسئلة) * ولو سأله القاضي عن دعواه فسكت ولم
 يجبه فالقاضي يأمر المدعي أن يأخذ منه كفيلا حتى يسأل عن حاله هل به آفة تمنعه من السماع والكلام فان
 ظهر انه لا آفة فيه وأعاد الى مجلس القاضي فادعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلاثا ويقضي
 عليه بالنكول والله أعلم
 * (فصل في من نكل عن حضور مجلس الحاكم) * قال الماوردي في تنقيح صرفه تعالى واذا دعوا الى الله
 ورسوله ليحكم بينهم الاية في الآية دليل على أنه من دعى الى ما حكم فعلية الاجابة يرجح ان تأخر وروى
 عن الحسن أن النبي عليه الصلاة والسلام قال من دعى الى ما حكم المسلمين فلم يجبه فهو ظالم لا حق له
 انتهى قال بعضهم من ادعى على غيره دعوى فدعاه الى القاضي فامتنع ختم له خاتمان طين فان لم يأت بهت
 معه بعض أعماله لم يدعوه اليه فان امتنع وفورى عنه في ماله سأل الخصم عن دعواه فان ادعى شيئا معلوما
 فالقاضي يحوز له حينئذ نصب الوكيل عن الخفي في بيته بهد ما نادى أمين القاضي على باب داره انظر فصول

لا تقع (ولو) قال أنت طالق بخري على لسانه أو غير طالق لا يقع (قال) ان شاء الله تعالى فانت طالق لا يقع (قال) والله لا أكلم فلانا استنزه الله
 ان شاء الله تعالى كان استثناء ديانة لا قضاء (أراد) أن يحلف رجلا ويخاف أن يستثنى عقبيه سرا يأمرك بأن يقول عقبك خلفك متصلا سبحانه
 الله أو كلاما آخر لان اليمين حقة فلا يمنع من ابطاله (قال) أنت طالق ان شاء الله أنت طالق فالاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا
 خلافا لقرار رحمه الله فانه ينصرف اليهما عند مو لا يقع شيء (كتب) الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكناية يصح (ادعى)
 الاستثناء أو الشرط فالقول قوله (ولو) شهدوا أنه طلق أو خالف بلا استثناء أو شهدوا بأنه لم يستثنى (وهذه) المسئلة مما قبل في البينة
 على النفي لانه في المعنى أمر وجودي ولانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب التكلم بالموجب (ولو) قالوا طلق ولم تسمع منه غير كلمة الطلق والزوج
 يدعى الاستثناء فالقول قوله لجواز أنه قاله ولم يسمع من الشرط سماعه لا سماعهم (وفي الصغرى) اذا ذكر البه دل في الخلع لا تسمع دعوى
 الاستثناء (ودكر) الا وزجني رحمه الله تعالى انما تصح دعوى الاستثناء بان يقر بالطلاق باقراره ولو ثبت بالبينة لا تقبل وان ظهر منه ما يدل
 على صحة الخلع كقبض البدل ونحوه لا تصح دعوى الاستثناء (ولو) قال لعبد أعفك أمس وتلت ان شاء الله ولا يمر أنه طلقك أمس وقلة

أن شاء الله وأنكرت فالقول قوله (وذكر) النسب في ربه الله تعالى ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول قولها ولا يصدق الزوج إلا بيمينته وإن ادعى تعليق العلق بالشرط وادعت الأرملة فالقول قوله (وفي الهداية) وإذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً بائناً فماتت وهي في العدة ورثته وإن مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وقال الشافعي لا يرث في الوجهين * (نوع في الرجعة) * (إذا) طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية أو مطلقاً فماتت قبل أن يراجعها في عدتها رخصت بذلك أو لم يرض لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف الآية من غير فصل ولا بد من قيام العدة لأن الرجعة استدأمة الملك (والرجعة) أن يقول راجعتك أو راجعت امرأتى وهذا امر يجزى في الرجعة ولا خلاف فيه بين الأمة أو مملوكتها أو قبلها أو عيسها بشهوة أو ينظر إلى فرجها بشهوة وهذا عندنا وقال الشافعي رجع الله لا تصح الرجعة إلا بالقول مع القدرة عليه (ويستحب) أن يشهد على الرجعة شاهدين وإن لم يشهد صحت الرجعة (وإذا) انقضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة فصدقتة فهو رجعة وإن كذبتة فالقول قولها (وإذا) قال (١٢٠) الزوج قد راجعتك فقالت بحبيبه قد انقضت عدتي لم تصح الرجعة عند أبي حنيفة وقالوا تصح الرجعة

الاستروشي والحجاء والطلاقة * (مسألة) * قال في الإيضاح المشتري بجبار أراد الرد فاحتجى البائع فطالب المشتري من القاضي أن ينصب خصماً عن البائع ليرد عليه قبل ينصب نظراً للمشتري وقبل لآلته لما شري ولم يأخذ منه كفيلاً مع احتمال فيتهمة قد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له وإذا لم ينصب وطلب المشتري من القاضي الاعتذار فمن تجدد رجعه الله روايتان يعذر في رواية فيصحب متادياً نادى على باب البائع أن القاضي يقول إن خصمك فلان يرد عليك فإن حضرت والانقضت البيع فلا ينقضه القاضي بلا اعتذار وفي رواية لا يعذر القاضي أيضاً * (مسألة) * قال في المنسبة كفل بنفسه على أنه لو لم يوافقه غداً دينه على الكفيل فغاب الطالب في الغد ولم يجد الكفيل حتى مضى الغد لم يرد المال ولورفع الكفيل الأمر إلى القاضي فنصب وكيل عن الطالب وسلم إليه الكفيل عنه برى وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف رجع الله قال أبو الليث لو فعل به قاض فاعلم أن الخصم تغيب لذلك فهو حسن

* (فصل في بيان المواضع التي يجب فيها اجابة الحاكم) * ذكر الخلفاء قال أبو يوسف رجع الله ادعى على رجل دعوى وأراد عليه دعوى وهو في المصر والقاضي لا يعلم أهو محق أم بهطل فإنه بعد به عليه ويبيت من بعده ما استحسن ان القياس أن لا يبعده لجرد الدعوى لأن الدعوى خبر محتمل والمحمل لا يكون بحسب فلا يثبت به ولاية الاعتداء حجه الاستحسان أن ترك القياس بالأثر المشهور حائز وقد جاءت الآثار عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أنهم فعلوا ذلك من غير تكبر وقال عليه الصلاة والسلام إن الله لا يجمع أمتي على الضلالة وروى ابن جبريل أن أراش قدم مكة بأبل فباعها من أبي جهل بن هشام فطله فقام في المسجد فقال يا معشر قريش اني رجل غريب ابن سبيل واني بعثت ابلا من أبي جهل فطاني وظلمني فمن رجل يعديني عليه ويأخذني بخي ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد جالس فقالوا ذلك الرجل يعديك عليه فاطلق اليه فذكر له ذلك فقام معه وبعث قريش في أثرهم فاجلوا واما ما فعلوا ذلك استمرزا لما قد علموا بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين أبي جهل لعنه الله من العداوة فأتى الباب فضربه فقبل من هذا فقال محمد بن جرج أبو جهل وماني وجهه راثعة من الدعوى أي من الخوف فقال أعطاه ذاققه فقال نعم فدخل فخرج حقه فأعطاه أياه فجاء الرسول فأخبرهم وجاء إلى رجل فوقف عليهم فقال جزاه الله خيرا أخذني حتى فلم يتفرقوا

(والطائفة) الرجعية تتشوف أي تستر بن بآن تجلوا وجهها وتقل خديها لانها حلال للزوج اذا انكح قائم بينهما (ويستحب) للزوج أن لا يدخل عليها حتى يؤذيها أو يسهها تحطق نعايه وائس له أن يسافر مع حتى يشهد على رجعتها (والطلاق) الرجعي لا يحرم الوطء (وقال) الشافعي رجع الله يحرمه اه (وإذا) كان الطلاق بائناً دون الثلاث فله أن يتزوجها في العدة وبعد انقضائها لان حل الحلية باق (وان) كان الطلاق ثلاثاً في الحرة أو تتبر في الأمة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً أو يدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها والشرط الابلاج دون الأثرال ٧ (وفي

المشكلات) من طلق امرأته الغير المدخول بها ثلاثاً فله أن يتزوجها بالتحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ففي المدخول بها (واللهي) المراهق في التحليل كالبالغ لوجود الدخول في نكاح صحيح وهو الشرط بالنص ومالك يخالفنا والحج فيه عليه (وإذا) تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكره لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له وهذا هو محله (المرأة) إذا أرادت أن تتزوج بزوج التحلل الأول وخافت أن لا يطلقها ينبغي أن تتدنى بالإيجاب فتقول تزوجتك على أن يكون أصري بيدي بعد يوم أو شهر فإذا قبل الزوج على ذلك كانت ممكنة من تطليق نفسها في ذلك الوقت (وفي) الفتاوى الظاهرية المطلقة ثلاثاً إذا زوجت نفسها من غير كفوف ودخل بها حلت للزوج الأول عند أبي حنيفة وزفر رجعهما الله تعالى (وذكر) ابن فرشتي شرحه على الوقاية لو ادعت دخول المحلل صدقت وإن أسكره وكذا على العكس (وان تزوجت) بمحبوب ينزل غيبات منه تحلل للأول وإن لم ينزل لا تحلل (ولو) كانت المرأة مطلقاً لا تحلل للأول إذا حلت من الثاني لوجود الوقاع من قبلها (ولو) وطئها في الحيض حلت للأول (ولو) لف قضيه بخرفة فامعها وهي لا تمنع من وصول سوارفة رجها إلى ذكره تحلل للأول (وفي) فتاوى الشيخ الكبير الذي لا يتدر على الجماع لو أوجذ كره بمساهدة يده لا تحل

(نوع في العنين) وهو من لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر أو إمساك أو يسيل إلى الثيب دون البكر ولا يسيل إلى المرأة بينهما ثم إن أقر أنه لم يصل إلى زوجته أبداً كما سنقر به في الصحيح وهو ظاهر المذهب وهي ثلثمائة وأربعون وخمسون يوماً (وفي النخبة) يؤجل سنة شمسية وهي زائدة على القمرية بأحد عشر يوماً وخمسة عشر من مائة وعشرين جزءاً من اليوم فيجوز أن يوافق طبعه بمسده لزيادة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومختار بعض المتأخرين (ورمضان) وأيام حضاها منها أي بعد ودون السنة لأن السنة لا تخلو منها الأمد مرضه ومرضها فإن لم يصل إليها في السنة فرق القاضي بينهما ما نزلت أي المرأة التي يبق لانه حقها (ولو) وطئها مرة ثم عجز لاخبارها (ولو) سأل الزوج القاضي أن يؤجل سنة أخرى أو شهراً أو أكثر لا يطعه إلا برضاه فإن رضيت ثم رجعت فلا ذك (وان) كان الزوج عتياً والمرأة أمة لم يكن لها حق الفرقة لوجود المانع من قبلها وتبين بطلقة يعني تكون الفرقة طلاقاً لأنه لا فعل القاضي أضيف إلى الزوج فكانت طلاقاً بنفسها (ولها) (١٢٢) كل المهران خلاصاً لأن لولة العنين محبة وتجب العدة (وان) اختلفا أي الزوج والمرأة في الوصول

(فصل) * فإذا امتنع الخصم من الحضور عزز لانه أساء الادب فيما صنع فاستوجب التعزير فيعززه القاضي إما بالضرب أو بالصفع أو بالحبس على قدر ما يرى أو يعبس في وجهه فيعززه القاضي على ما يراه تعزيراً وتأديباً وكذلك إذا سكنت ولم يقل أني أحضر أو لا أحضر إلا أنه لم يحضر في الوقت الذي وقت له لأن السكون في موضع الجواب يكون امتناعاً مدعى إليه
 * (فصل في بيان ما لا تجب فيه الإجابة وفيما هو مخير فيه بين الإجابة وعدمها) * فمنها إذا دعاه ولم يكن له عليه حق لم تجب الإجابة أوله عليه حق ولكن لا يتوقف على الحاكيم فلا تجب الإجابة ما كان قادراً على أدائه لم يمه أدؤه ولا يذهب إليه ومنها حتى علم الخصم إمسار خصمه مع ما عليه طابعه ودعاه إلى الحاكيم ومنها إذا دعاه خصمه وعلم أنه يحكم عليه بحجور لم تجب الإجابة وتعزم الإجابة إذا كان الحكم في الدماء والفرج والحدود وسائر العقوبات الشرعية ومنها إذا كان الحق موقوفاً على الحاكيم كجاءيل العنين فإن الزوج مخير بين الطلاق فلا تجب الإجابة وبين الإجابة فلا يس له ادعاء تنازع منها ومنها القسمة المتوقفة على الحاكيم فيخير المطلب بين عليك حصته أغريه وبين الإجابة وإيسر له الامتناع منها وقد تقدم ما في نفقة الزوجة والريق
 * (ننسيه) * متى طواب بحق يجب عليه أدائه على الفور كذا المصوب فلا يجعل له أن يقول لخصمه لا أدفعه لك إلا بالحكم لأن المطلب ظلم والوقوف على الحاكيم معيب من القواعد
 * (الباب التاسع في القضاء بمسبة الخارج على ذي اليد إذا أقام البينة وفي تاريخ الدعوى والشهادة) *

اعلم أن الرجلين إذا ادعيا بعضنا بعضاً فلا يحلوا ما ان بدعيهما ملكاً مطلقاً أو وارثاً أو شراً وكل قسم ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون المدعى في يد ثالث أو في يدهما أو في يد أحدهما وكل وجه على أربعة أقسام لأنه إما أن يؤرخاً وأرخاً تاريخاً واحداً أو أرخاً تاريخاً مع أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما إلا آخر وجه ذلك ستة وثلاثون فصلاً أما لو ادعيا ملكاً مطلقاً والعين في يد ثالث ولم يؤرخا وأرخا تاريخاً واحداً أو بهما يقضي بينهما لا ستواتهما في الحجة وإن أرخا تاريخاً مع أحدهما أسبق يقضي للأسبق لأنه أثبت الملك له في زمان لا يسارعه فيه غيره فيقضي بالملك له ثم لا يقضي بعده غيره إلا إذا تلقى الملك منه ومن ينارعه لم يتلق الملك منه ولا يقضي له ولو

إليها وكانت ثيباً أو بكر افطارن النساء فكان ثيب حادف الزوج لانه يملكه كحق الفرقة فإن حادف بطل حقها وان نكل أو قل بكر أجل سنة أخرى لظهور كذبه (ولو) أجل العنين سنة ثم اختلفا أي قال الزوج نكاحها في السنة وأكرت فالتقسيم هنا كحكم (والخصم) كالعين فيه أي في التأجيل بالسنة وفي المجهوب يفرق بينهما في الحال لأنه لا فائدة في الانتظار بطلبها بطلب زوجته (وفي العنية) وجعل له آله قصيرة لأنه كمنه ادخالها داخل الفرج ليس لزوجه حق المطالبة بالتفريق (ولا) يخير أحدهما بعيب الآخر يعني إذا كان بالزوجة معيب لا خيار للزوج لأن المستحق

بالعقد الوطء والعيوب كالحذام وغيره لا يفوت المستحق بالعقد غير أنها توجب بغير الطبع ودالاً لوجب الرد كالقروح الفاحشة أرخ (وإذا) كان بالزوج جنون أو زام أو برص فلا خيار لها لأن عدم الرضا لا يوجب الرد في حد شرط فيه الرضا ولزوم النكاح لا يمتنع تمام الرضا انتهى (الحلة) من شرح الوقاية * (نوع في العدة) * (وإذا) طلق الرجل امرأته طلاقاً تاماً ورجعها أو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى والمطافئ يتر بصن بأطحسهن ثلاثة قروء (والفرقة) إذا كانت بغير طلاق فهي في حكم الطلاق لأن العدة وجبت للتعريف عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها (والأقراء) الحيض عندنا (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى الإطهار (وان) كانت لا تحيض من صغراً أو كبر فعدتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى واللاتي يشن من الحيض الآية (وفي المنبع) الإياس فيه روايتان في رواية أنه غير مقدومة وهو ظاهر الرواية وفي رواية مقدومة (قال محمد) وجه الله في الروميات خمس وخمسون سنة وفي المولدات ستون سنة لأن الروميات أسرع تكسراً (وعنه) سبعون سنة (وعن) أبي حنيفة من خمس وخمسين سنة إلى ستين سنة (وقال) ابن المبارك وسفيان الثوري وابن مقارل والزعفراني حذر الإياس خمسون سنة (لما) روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت إذا بلغت المرأة خمسين سنة لا يرى قرعة عين أي لا تأبده ورواية الحسن وبه أخذت من يحيى وأبو الليث وعابها الفتوى (وفي

(الغنائمي) الظاهرية المختار في مدة الاياس خمس وخمسون سنة ومدة كانت أو ثمانية (وان) كانت حاملا فعدتم أن ينجح حملها (وان) كانت أمه فعدتم منها حيضتان (وان) كانت لا تحيض فعدتم أشهر ونصف (وعدة) الحرة في الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام (وعدة) الامة شهران وخمسة أيام لان الرق منصف (وفي البرازي) طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرة لا تستأنف العدة وتنفذ في العدة ثلاث حيض ويرجى ان اذا علمت بالحرة ووجدت شرائط الاحمان (ولو) كان غائبا فطلق أو مات فن وقت الطلاق أو الموت وان لم تعلم (وللمعتدة) أي غشطا بالاسنان المفلوجة لا بالطرف الاخر (نوع في نبوت النسب والحضانة) (وفي المنبيع) أقل مدة الحمل ستة أشهر باجماع العلماء سلفا وخلفا لقوله تعالى وحله وفصله ثلاثون شهرا جعل الله تعالى ثلاثين شهرا مدة الحمل والفصال جميعا ثم جعل الفصل وهو الفطام عامين بقوله وفصله في عامين فيبقى الحمل ستة أشهر (وهذا) الاستدلال لمقول عن جبر الامة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (وقيل) ان عبد الملك بن مروان ولد لستة أشهر (وأما) أكثر مدة الحمل فقد اختلفوا فيه (١٢٣) فقال علماء ما رضي الله تعالى عنهم سنتان

(وقال) الشافعي أربع سنين وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد (وقال) عبادة ابن العواد خمس سنين (وقال) الزهري ست سنين (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن سبع سنين (وقال) أبو عبيدة لا حد لاقصاه (ومن) قال ان تزوجت فلانة وهي طالق فزوجها فولدت ولد الستة أشهر من يوم تزوجها هو ابنه وعليه المهر وبات نسبه (ولد) المطلقة الرجعية اذا جاءت به لستين أو أكثر ثبت نسبه ما لم تقر بأفضاء عدتها (فان) جاءت به لاقل من ستين بانت من زوجها لا نقضاء العدة وبات نسبه لوجود العلق به في الكاح أو في العدة ولا يصير مرجعا لانه يحتمل العلق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مرجعا ما لم يشك

أرخ أحدهما الا آخر عند أبي حنيفة توجه الله لاعتباره للتاريخ ويقضي بينهما نصفين لان توقيت أحدهما لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز أن يكون الآخر أقدم منه ويحتمل أن يكون متأخرا عنه فجعل مقارنا رعاية للاحتمايين وعند أبي يوسف للمؤرخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم يؤرخ ثبت الحال يقينا وفي رواية في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يمارضه وعند محمد بن يعقوب لمن أطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى المؤرخ يقتصر على وقت التاريخ ولهذا ترجع الماعة بعضهم على بعض وتستحق الزوائد المتصلة والمنقطعة فكان المطلق أسبق تاريخا فكان أولى هذا اذا كان المدعى في يد ثالث فان كان في يدهما فذلك الجواب لانه لم يترجح أحدهما على الآخر بالبدول ثم خط حاله عن حال الآخر بالبدوان كان في يد أحدهما فان أرخا سواء أو لم يؤرخا فهو الخارج لان بينتهما كثيرا تاوان أرخا وأحدهما أسبق فهو لا سبقهم المأمور عن محمد بن رجبع عن هذا القول وقال لا تقبل بينة ذي اليد على الوقت ولا على غيره لان البينة قامت على مطلق الملك ولم يترجح صاحبه الملك فاستوى التقدم والآخر يقضي للخارج ولهما ان البينة مع التاريخ بينهما معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت فبونه لغيره بعده لا يكون الا باثباتي منه وصارت بينة ذي اليد كالتاريخ متضمنة دفع بينة الخارج على معنى انه لا يصح الا بعد اثبات التلقي من قبله وبينته على الدفع مقبولة هذا اذا كانت الدار في أيديهما فمأخذ صاحب الوقت الاول أولى عندهما ومدة يكون بينهما اود أرخ أحدهما الا آخر عند أبي يوسف يقضي للمؤرخ لان بينته أقدم من المطلق كالأودع من واحد وأرخ أحدهما الا آخر كان المؤرخ أولى وعند أبي حنيفة ومحمد يقضي للخارج ولا عبرة للوقت لان بينة ذي اليد انما تقبل اذا كانت متضمنة معنى الدفع وهذا وقع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب التلقي من جهته لجواز أن شهد بالخارج لو قسموا المكان أقدم فاذا وقع الشك في تضمنه معنى الدفع فلا يقبل مع الشك والاحتمال واذا ادعى كل واحد منهما الارث من أبيه ما لم يكن العين في يد ثالث ولم يؤرخا وأرخا سواء فهو بينهما مضاف لاستوائهما في الجملة وان أرخا وأحدهما أسبق فهو لا سبقهما عند أبي يوسف وكان أبو يوسف يقول ألا يقضي به بينهما نصفين في الارث والمالك المطلق ثم رجس الى ما اذا ناول محمد في رواية أبي حنيفة وقال في رواية أبي سليمان لا عبرة للتاريخ

(وان) جاءت به لاكثر من ستين كانت رجعية والمبتوتة) ثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من ستين (وان) جاءت به لتمام ستين من وقت الفرة لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق (واذا) تزوج الرجل امرأة مات بولاد لاقل من ستة أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه لان العلق سابق على النكاح فلا يكون منه فإل بعد الولادة يثبت بشهادة امرأة أخرى وقيل يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى لو نكاه الزوج يلاعن لان النسب يثبت بالفراش القائم واللعان انما يجب بالقذف وليس من ضرورته وجود الولد فانه يصح بدونه (فان) ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجت منذ أربعة أشهر وقالت من منذ ستة أشهر فالقول قولها لان الظاهر شاهد لها لانها تاد طاهر من نكاح لا من سفاح ولم يذ كر الاستخلاف وهو على الخلاف المذكور في الاشياء الستة المفصلة في المنبيع فلتطرح (وفي المنبيع) وان تصادقا على أنه تزوجها من منذ أربعة أشهر لم يثبت النسب منه وان قامت البينة بالتصادق على تزوجها يابها منذ ستة أشهر قبلت (قلت) وهذا الجواب صحيح مستقيم في ما اذا أقام الولد البينة به ما كبر (أما) اذا كان قيام البينة حال صغر الولد فاحتاج المشايخ فيه (قال) بعضهم لا تقبل البينة الم ينصب القاضي بعضهم عن الصغير لان السبب حق الصغير في نصب عنه منهم التكون البينة قائمة بمن يترخصم (وقال) بعضهم لا حاجة الى هذا التكاف

قال في الجمع بينه وبين غيره أن ينصب عنه شبهة على أن الشاهد على النسب قبل حجية دعوى أم (ومن) قال لا بأس بذلك
ولدت فأنفق طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تطلق لان شهادتها حجة في ذلك (وان) كان الزوج قد
أقر بالحبل طلق من غير شهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يشترط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة له واهل الحنف وشهادتها حجة
فيه على ما بيناه (ومن) قال لا مئة ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فهي أم ولده (ومن) قال لعلام هو ابني ثم مات وجاءت
أم الغلام وقالت أنا امرأة فهي امرأته وهو ابنه ويرثانه (وفي) الفتاوى الظهيرية رجل زني بامرأة فعلق منه فلما تبين جملته تزوجها الذي
زني به والنكاح جائز فان جاءت بولد بعد النكاح لستة أشهر فصاعدا ثبت النسب منه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لا يثبت النسب منه الا
أن يقول هذا الولد مني ولم يقل من الزمانتهى (الحضانة) * (وفي المتبع) أحق النساء بحضانة الولد الصغير حال قيام النكاح أو بعد
الحرقة الام إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة (١٢٤) غير أمونة (لما) روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة جاءت الى رسول

في الارث بقصص يبين ما نصين وان سبق تاريخ أحدهما لانهم لا يدينان الملك لانفسهما ابتداء بل لمورثهما
ثم يجزانه الى أنفسهما ولا تاريخ الملك للمورثين فصار كل واحد من المورثين ورثنا على الملك المطابق حتى لو كان
ملك المورثين تاريخ يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما الا آخر قصص بينهما انصحين اجساعا لانهما ادعيا
تأني الملك من رجلين فلا عبرة للتاريخ وقيل يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف ولو كانت العين في أيديهم ما فكذلك
الجواب وان كانت العين في يد أحدهما ولم يؤرخا أو أرخا سواء يقضى للخارج وان أرخا وأحدهما سبق
هو لاسبقهما وعند محمد للخارج لانه لا عبرة للتاريخ فمما أرخ أحدهما الا آخر فهو للخارج اجساعا وقيل
عند أبي يوسف للمؤرخ وان ادعيا الشراء ن أحدهما ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو بينهما انصفا لاسنواتهما
في الحجة وان أرخا أحدهما السابق يقضى لاسبقهما اتفاقا بحرف مالو ادعيا الشراء من رجلين لانهم لا يثبتان
الملك لانهما ولا تاريخ الملك البائع يمار به ملكه لا يعطيه وصار كأنهم أحضرنا ورثنا على الملك بلا
تاريخ ويكون بينهما أما هنا فقد اتفقا على ان الملك كان له والرجل وان اخذت في التاني منه وهذا الرجل
أثبت التاني لنفسه في وقت لا سار فيه صاحبه يقضى له به ثم لا يقضى به لغيره بعده الا اذا تاني منه وهو
لا يتلق منه وان أرخ أحدهما الا آخر فهو للمؤرخ اتفاقا لانه أثبت شراءه لنفسه في زمان لا ينزعه فيه
غيره فيقضى به له حتى يتبين تقدم شراء غيره عليه خلاف مالو ادعيا الشراء من رجلين ووقت أحدهما
لا الآخر فانه يقضى بينهما انصفا لابل كل واحد منهما ثم خصم عن بانه في اثبات الملك له ونوقت أحدهما
لا يدل على سبق ملك بانه واعمل ملك البائع الا آخر سبق فلهذا قضينا بينهما ما وانه اتفقا على ان الملك البائع
واحد الحاجة كل واحد منهما الى اثبات سبب الانتقال اليه لا الى اثبات الملك للبائع وسبب الملك في حق
من وقت شهوده أسبق فكان دون المدعي أحق وان كان الحق في أيديهم مما فهو بينهما الا اذا أرخا
وأحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما وان كان في يد أحدهما فهو الذي اليد سواء أرخ أو لم يؤرخ الا اذا
أرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى به للخارج أنظر الكافي وفي النهاية يقضى في الملك المطلق بينه والخارج
لا يبيد ذي اليد عندنا ولم يدكر آثار بخلافه ويأباه ولو كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى اذ التاريخ
مبرة عند أبي حنيفة في الملك المطلق وهو قول أبي يوسف آخره قول محمد وأولا وعلى قول أبي يوسف أولا

الله صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ان ابني هذا كان
بطني له وعاء ويجري له حواء
وتدعي له سقاء وزعم أبوه أنه
بنزعه مني فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنت
أحق به ما لم تنكح رواء
أبو داود (وروي) أبو بكر
ابن أبي شيبة في مصنفه ان
عمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه طلق جيلة بنت
عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح
فتر وجت ما خذ عمرابه
عاصم فادر كته الشهور
ابنة أبي عامر الانصارية
وهي أم جيلة فأخذته
فترافعا الى أبي بكر الصديق
رضي الله تعالى عنه وآبه
حكهم على عمر بن الخطاب
وقضى بعاصم لأمه وقال
هي أعطف وألطف وأرق
وأحب وأرحم (وفي)
المبسوط قال له أبو بكر

و يحكم بحمله من من وعمل هذا يكبره عند ما حني يشب (ولان) الاطفال لما عجزوا عن النظر لانفسهم والقيام وقول
بحوائجهم جعل الشرع الولاية الى من هو مشفق عليهم فجعل حق التصرف في الاموال في العود الى الآباء لقوة رأيهم مع الشفقة والتصرف
بستهدي قوة الرأي وجعل حق الحضانة الى الامهات لرفقتهن في ذلك بلزوم البيوت والطاهر ان الام ارق
وأشفق على الولد من الاب فتحمل من المشاق ما لا يتحمله الاب انتهى (وفي الهداية) ولا تجبر الام عليها لانها عسى أن تهجر عن الحضانة (فان)
لم تكن أم فأم الام أرلى وان بعدت لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات (فان) لم تكن فأم الاب أولى من الاخوات لانها من الامهات
(فان) لم تكن جده فالاخوات أولى من العمات وانما لانها من بنات الابوين (وفي رواية) الحالة أولى من الاخت لاب (وتقدم) الاخت لاب
وأم على الاخت لاب لانها أشفق (ثم) الاخت من الام (ثم) الاخت من الاب (ثم) قرابة الام (ثم) العمات (وكل) من زوج من هؤلاء سقط
حقها الا الجدة اذا كان زوجها الجدة لانه قام مقام أبيه (وكذا) كل زوج هو ذر وحرم محرم منه لقيام الشفقة نظر الى القرابة القرية (ومن)
سقط حقها بالانزاد الرطقت الزوجية لان المانع قد زال (وان) لم يكن للسبي امرأة من أهله واختهم فيه الرجال فالأولاهم به أقربهم

لغصبا لان الولاية لا تفرق بين الزوجين في موطنه غير ان الصغيرة لا تدفع الى عصمة غير محرم كولي التناق راي المهر (راس الـ)
 (والام) والجدة أحق بالام حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستغنى وحده (ولي) الجامع الصغير حتى يستغنى وإذا
 استغنى يحتاج الى التأديب والتخاق بالآداب والجل والخالقهم والاب أقدر على التأديب والتثقيف (والخصاف) قدر الاستعداد بسبع سنين
 اعتبارا بالغالب (والام) والجدة أحق بالجارية حتى تحيض لان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد
 البلوغ يحتاج الى التحسين والحفظ والاب فيه أقوى وأهدى (وعن) محمد رحمه الله تعالى أنهم اندفع الى الاب ادا بلغت حد الشهوة لانه تحققت
 الحاجة الى الصيانة (ومن) سوى الام والجدة أحق بالجارية حتى تبلغ حد التفتي فيه (ولي) الجامع الصغير حتى تستغنى (والامة) اذا أعتقها
 ولاها وأم الولد اذا عتقت كالحر في حق الولد وليس لهما قبل العتق حق في الولد (والزمية) أحق بولدها المسلم مالم يعقل الا بديان وبخاف عليه
 أن يألف الكفر لا تفر قبل ذلك واحتمال الضرر بعده (ولا) خيار للام والجارية عندنا (١٢٥) (وقال) الشافعي لهما الخيار لان النبي

وقول محمد آخر الا عبرة للتاريخ في الملك المطلق فيبقى للخارج * (مسئلة) * لو أقامت المرأة بيعة على دار
 في يد الزوج انما لها وقالت قد غصبتهما في وأقام الزوج بيعة انما ادعى اشترى بهما ملك قبل يقضي به لأم المرأة
 لان الدار والمرأة في يد الزوج فكانت هي خارجة وقبل يقضي به الزوج لانه لا تنافي بين البيعتين فيقضي بلان
 اثبت الغصب أولا ثم الشراء آخر من الغتاوي * (مسئلة) * لو كانت شيان احدهما سودا والآخر
 بيضا وهما في يد رجل فاقام خارج بيعة ان البيضا ساه ولدتها السوداء على ملكه وأقام صا حب اليه البيعة
 ان السوداء ساه ولدتها البيضا في ملكه قضى لكل واحد بما ساه التي شهد شهودا منها ولدت في ملكه اذا
 كان سن الشاتين مشكلا من الابضاح * (مسئلة) * التاريخ في النتائج امو على كل حال أرخاها - ما
 سواء أو أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما فقط اذا فرض من اثبات النتائج زيادة الاستحقاق على خصمه
 ينترج بينته واثبات زيادة الاستحقاق لا يتصور في النتائج لانه دعوى أولوية الملك انظر جامع الفصولين
 * (فصل) * ولو ادعى رجلان دارا في يد ثالث فادعى أحدهما كل الدار وادعى الآخر نصفها وأقاما جميعا
 البيعة قال أبو حنيفة يقضي بطريق المداخلة لصاحب الجميع بثلاثة أر باعوا لصاحب النصف بالربع وقال
 أبو يوسف ومحمد يقسم أثلاثا بطريق المضاربة ولو كانت الدار في أيديهما أو مسئلة بمجالها يقضي لصاحب
 الجميع بالنصف الذي في يدهما وفيه النصف الذي في يده بمجاله انظر الابضاح * (مسئلة) * لو شهدا بملك
 الدار للمدعى ولم يشهدا انهما يدين المدعى عليه تقبل مدعى في ظاهر الرواية ولو شهدا بالدار للمدعى لا يبد
 المدعى عليه وشهدا بخوان يدين المدعى يقبل كلاهما اذا الحاجة الى الشهادة يده ليس به خصم في اثبات الملك
 ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة قريب أو قريبين ثم ادعى شهودا يدينهما القاضى عن عام
 هل شهودا يدينه أو عن معاينة لانهم مار بما سمعوا اقراره يدينه فظاهر انه يطلق لهما الشهادة وقد اشبه على كبر
 من الفقهاء انه بمجرد اقراره هل يثبت بده حكما في الميز كرا انهما عايشا يدينه لا يفرق ولا يخص هذا به
 الحادثة بل في غيرها حتى لو شهدا ببيع وتسليم يسألهما القاضى اشهدا على اقرارا لبياع أو على معاينة لبيع
 والتسليم والحكم يختلف فان الشهادة بالبيع والتسليم شهادة بالملك والشهادة على اقرار النافع به ليست
 بشهادة بملك البائع انظر شرح طهبر الدين المرغيناني

صلى الله عليه وسلم خير
 (ولان) انه لا صورة عقله بخمار
 من عنده المدعة لتجنيته يدينه
 وبين اللعب فلا يحقق الظاهر
 وقد روى ان الصحابة رضى الله
 تعالى عنهم ما خبروا (واذا)
 أرادت المعلقة ان تخرج
 بولدها من المصر فليس لها
 ذلك لما يدينه من الاصرار
 بالاب الا ان تخرج به الى
 وطنها وقد كات الاب بزوجها
 يدينه لانه ائتم القام به عروضا
 وشرا (قال) صلى الله عليه
 وسلم من ناهل به لعة فهو منهم
 ولهدا بصير الحرب يدينه
 (واذا) أرادت الخروج به الى
 مصر في وطنها وقد كان
 اتزوج فيه أشار صاحب
 الهداية الى انه ليس لها ذلك
 (ودكر) في الجامع الصغير
 ان لها ذلك والاول أصح
 (هذا) اذا كانت المساواة بين
 لبادين بوجه وأما اذا كانت

قريبة بحيث يقدر الاب ان يزور والوديع ودالي منزله قبل الليل فلهذا ذلك لانه لا يلحق الاب ضرر كبير بالنقل كالنقل الى اطراف البلد (وأما)
 أهل السواد فالحكم في السواد كالحكم في المصر في جميع الفصول الا في فصل واحد (وبيانه) ان النكاح اذا وقع في الرضا فان ارادت المرأة ان
 تنقل ولدها الى قريتها فان كان لسكاح وقع فيها فلهذا ذلك كأي المصر وان وقع في غيرها فليس لها ان تنقل ولدها الى قريتها ولا الى القرية التي
 وقع النكاح فيها اذا كانت بعيدة كأي المصر واذا كانت على التفسير الذي ذكرناه فلهذا ذلك كأي المصر (وان) كان الاب مستورا ما في
 المصر وأرادت نقل الولد الى القرية فان كان تزوجها فيها وهي قريتها فلهذا ذلك وان كانت بعيدة عن المصر لماد كراهي في المصر وان لم يكن
 قريتها فان كانت قريبة ووقع أصل النكاح فيها فلهذا ذلك كأي المصر وان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قريبة من المصر في ذلك
 المضرب لان اخلاق أهل السواد لا تكون مثل اخلاق أهل المصر بل تكون اجن فيخلق الصبي باخلاقهم فينفر ربه ولم يوجده من الاب
 دليل الرضا به - هذا الضم اذا يقع أصل النكاح في القرية (وايس) للمرأة أيضا ان تنقل بولدها الى دار الحرب وان كان قد روجها هناك
 وكانت قريبة بعد ان يكون زوجها مسلما أو ذميا (وان) كان كراه ما حرم بين فلهذا ذلك بان كراه ما آمن لان الصبي تتبع اهما وهما

أصله أو الحرب كذا في المنبع (وليس) أيضا إذا أراد أحد الأبوين السفر غير سفر نفقة وإقامة قالوا لا يكون عند المقيم منها حتى يطرد من مظهره (وإذا) مرض أحد الأبوين لا يمنع الصغير من حياته وحضوره عند موته والذي ذكره لا يثنى في ذلك سواء (وان) مرض الصغير عند الأب فالأمر أحق بغيره في بيتها انتهى * (نوع في النفقة) * النفقة واجبة للزوجة على زوجها مساة كانت أو كافرة إذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقة أو كسوتها أو سكنها أو يعتبر في ذلك حالهما جميعا (قال) صاحب الهداية وهذا اختيار الحنفية وعليه الفتوى (وتفسيره) انه ما ان كانا موسرين يجب نفقة اليسار وان كانا معسرين يجب نفقة الاعسار وان كانت معسرة والزوج موسر فنفقة دون نفقة الموسرات (وقال) السكرني يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي رحمه الله (وان) امتعت من نسلم نفسها حتى يعطى مهرها فلها النفقة (وان) نشرت فلان نفقة لها حتى تعود الى منزله (وان) كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها وان سلمت اليه نفسها (وان) كان الزوج صغيرا لا يقدور (١٢٦) على الجماع وهي كبيرة فلها النفقة في ماله (وفي المنبع) ولو كانا صغيرين لا يطبقان الجماع

(الباب العاشر في القضاء بالتعالف من الجهتين)

إذا اختلف البائع والمشتري في البيع أو في الثمن تخالفان فيحلف البائع ما بابه بالف كما ادعاه المشتري ويحلف المشتري ما اشتراه باليمين كما ادعى البائع ثم ينسخ البيع بينهما وأيهما نكل عن اليمين لزمه دعوى الآخر ويبدأ بيمين المشتري في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وأيهما أقام البيعة قبلت بيمينه وان أقاما البيعة فالبيعة بينة البائع في الثمن * (مسئلة) * ولو كانت السلعة هالكة في يد المشتري أخرجت عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على الرد بالعيب فالقول قول المشتري مع عينه ولا يتخالفان إذا كان الثمن دينارا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد والشافعي يتخالفان ويترادان القيمة * (فرع) * ولو اختلفا به سدهلاك الجارية في يد المشتري فادعى البائع ان الثمن عين وهو هذا العبد وادعى المشتري ان الثمن دين أو ادعى المشتري ان الثمن عين وادعى البائع ان الثمن دين لم يظن الى دعوى البائع وإنما يظن الى دعوى المشتري فان أقر بالدين فالقول قوله وان أقر بالعين تخالفا * (مسئلة) * ولو تخالفا وقد هلك أحد العوضين في يد الآخر رده له ان كان مثله أو قيمته ان لم يكن له مثل ولو اشترى عبدين فهلك أحدهما ثم اختلفا فالقول قول المشتري ولا يتخالفان في قول أبي حنيفة إلا أن رضي البائع أن يأخذ الباقي ولا يأخذ من ثمن الهالك فيتخالفان وقال أبو يوسف القول قول المشتري في حصة الهالك ويتخالفان ويترادان في القائم وقال محمد يتخالفان فيها * (فرع) * ولو اختلفا في الاجل فقال البائع حال وقال الآخر الى شهر أو قال هذا الى شهر وقال الآخر الى شهرين فالة قول البائع ولا يتخالفان وقال زفر والشافعي يتخالفان * (مسئلة) * وإذا اختلف الزوجان في المهر فقال ألف وقالت ألفان يتخالفان ويبدأ بيمين الزوج ثم يحكم فيه بهر المثل فان كان مهر مناهما ألفا أو أقل فالقول قول الزوج وان كان ألفين أو أكثر فالقول قولها وان كان ألفا وخمسمائة فلها مهر المثل وهذا عند أبي يوسف القول قول الزوج الا إذا قال شيئا مستنكرا قبل المنكر ما دون عشرة فويل ما يكون بعد اعن مهر مثلها وهو الأصح * (مسئلة) * ولو كان المهر مكيلا أو موز وباعينه فاختلفا في قدر الكيل والوزن فهو مثل الاختلاف في الألف والألفين لانه اختلاف في الذات لا يرى ان ازاله البعض منه لا تنقص الباقي ولو اختلفا في جنس المهرى أو صفته أو نوعه

أو كان محبوبا لزوج صغيرة لا تجامع لان نفقة لها لا يمنع لمعنى من جهتها (وإذا) حبست المرأة في دين فلا نفقة لها (قال) الحسام الشهيد رحمه الله تعالى هذا إذا كان الحبس من قبل المرأة وان كان الحبس من قبله فعليه النفقة (وكذا) إذا خصها رجل كرها فذهب بها (وعن) أبي يوسف ان لها النفقة والتوى على الاول (وكذا) إذا حبست مع حرم لان خوف الاحتباس منها (وعن) أبي يوسف أيضا ان لها النفقة ولكن يجب عليه نفقة الحضر دون السفر (ولو) سافر معها الزوج يجب النفقة بالاجماع لان الاحتباس قائم لقيامه عليها ويجب نفقة الحضر دون السفر ولا يجب السكراء (وان) مرضت في منزل

الروح فله النفقة والقباس ان لا نفقة لها إذا كان مرضا مع من الجماع (وعن) أبي يوسف رحمه الله انه إذا سلمت نفقة هائم أو مرضت يجب النفقة لتحقيق السلام كذا في الهداية (وفي البرزقي) إذا كان الزوج ذا طعم ومائدة يتمكن من الاكل كفايته ليس لها المطالبة بفرض النفقة وان لم يكن فيفرض لها إذا طابت النفقة (والسكوة) ما يصلح للنساء في الشتاء والصيف فبقاء النفس بالما كقول والملبوس وإذا اختلف باختلاف الاوقات والامكنة والزوج هو الذي يلي الاتفاق الا اذا ظهر معاله فحينئذ يفرض القاضي النفقة ويأمره ان يعطى ما تنفق به على نفسها نظرا اليها فان أبي حنيفة (وذكر) الحسام الشهيد في شرحه على أدب القضاء إذا فرض لها نفقة يعطى ما في كل شهر بقدر ما يحتاج اليه على دروطة الرجل عليه بدريسه وعسره فينظر الى قدر ما يكفها من الدقيق والادم والدهن وحوائج المرأة التي تكون لها نفقة وم ذلك بدراهم ويفرض في ذلك في كل شهر ويأمره القاضي بدفع ذلك اليها (وذكر) عن شريك رحمه الله تعالى قال شهدت ابن أبي ليلى حين فرض على ابي بن ابي سليم لامرأته ستة دراهم ونظامها ثلاثة دراهم في الشهر (قلت) وهذا يدل على ان نفقة الخادم دون نفقة المرأة والله أعلم (الا) نسمة أو تمر بالاسدية حتى ترجع عليه بالثمن وتحميل البائع على الزوج بلا رضاه (وان) طابت نفقة كل يوم كان لها ذلك عند النساء

(وفي الجمع) ويشمل قوله في افساره منها أي من النفقة وهكذا ذكر الحنفية لان العسر أصل والبسار طارئ والقول قول من يتمسك بالاصل (وذكر) بحمد ربه الله تعالى في الزيادات ان القول قول المرأة مع غيرها لان الاقدام على الدخول بها والعقد عليها دليل على البسار ومنهم من ينظر الى نوى المطالب (وان) قامت البينة فلا يخلو فان قامت من جهة على البسار قبلت بينتها وان قامت البينة من جهة على الاعسار فيروايتان (وفي) المحيطة وهل تسمع البينة على الاعسار قبل الحبس فيسهر وايتان على ما مر في فصل القضاء (وان) اقاما جعما البينة فالبينة في بيئتها لانها مثبتة وبينة الزوج لا تثبت شيئا (فالحاصل) ان القول قوله والبينة بينتها (ولو) اخبر القاضي عدلان انه موثر بشئ ولو لم يلقها بالشهادة لانها شبيهة بالصلة فكانت حسيبة من وجه وليست من حقوق العباد المحضة فشرطنا فيها العدد دون افظا الشهادة كافي أمورا الدين المترددين حق الله تعالى وحق العباد (وان) فالاسمحنانه موثر لا تقبل لانها ما دعيه عن الكذب كما يسمعان الصدق فلا يحصل لهما العلم بالشهود وبه وهذا ما يطالع عليه الشهود فلا يؤخذ فيه بالاستفاضة والشهرة (وتفرض) (١٢٧) نفقة الخادم لكن لا يبلغ نفقة المحدومة بل

بقدر الكفاية كما يفرض على الزوج العسر بقدر الكفاية (وفي المنبع) المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خدم يجبر الزوج على نفقة خادمتين (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انهما اذا كانتا فانتة بنت فانتة زوت الى زوجها مع حواو كثيرة اسهتت نفقة الخدم كلهم وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى (وان) قال لا سرائه لا يطبق على احد من خدمه وان اعطى نادما من خدمه لخدمته ان تأت يجبر على نفقة خادم من خدمها فربما لا يتبأ بها استخدام خد وان لم يكن لها خادم لا يفرض لها نفقة الخادم في طاهر الرواية (وهذا) كله اذا كان الزوج وسرا فان كان الزوج مسرا لا يفرض عليه نفقة الخادم

أو ذمه ان كان مزرعاً والمسمى من أو اختاف في قيمته وهو هالك فالقول للزوج ولا يتحالفان لانهما اتفقا على المسمى فصحت التسمية فانقطع حكم مهر المثل بيقين الا انها تدعى عليه وصفاً أو ضمناً أو اذاه وهو ينكر فيكون القول له بخلاف ما لو اختاف في قدر المسمى لان التسمية فاسدة عندهما في قدر ما اختلفا فيه فوجب بحكم مهر المثل * (مسئلة) * اذا ادعى الراهن أنه رهن بخمسة مائة والمرتهن بالنف قال قول قول الراهن مع بيئته لان تعلق حق المرتهن بالرهن يستفاد من جهة الراهن فكان القول قوله في قدره * (مسئلة) * ولو قال الراهن رهنه بجميع الدين الذي لك على وهو ألف والرهن بساوي ذلك وقال المرتهن ان رهنه بخمسة مائة والرهن قائم قدر روى عن أبي حنيفة ان القول قول الراهن وبخالفه ان يتراد ان لان الاختلاف وقع في المعقود عليه حال قيامه فيتحالفان كافي البيع فان هلك الرهن قبل التحالف كان كما قال المرتهن لانه ينكر زيادة ضمانه عليه * (مسئلة) * لو ادعى كل واحد منهما انه رهن سوى الذي يدعيه الآخر وأقاما البينة فالبينة بينة المرتهن * (فرع) * فان قال الراهن هلك في يدي وقال المرتهن قبضته مني بعد الرهن فهلك في يدي فالقول قول المرتهن مع بيئته لانهما اتفقا على دخوله في ضمان المرتهن والراهن يدعي الراءعة من الضمان والراهن ينكر فكان القول قوله والبينة أيضا بينة لانها تثبت ابقاء الدين وبيئته المرتهن تنفيه فالثبوت أولى * (مسئلة) * اذا ادعى المشتري الشراء بألفين والشافع بألف فالقول قول المشتري مع بيئته فان اختلف البائع معه ما والدار في يد البائع أو المشتري والتمن غير معقود فالقول قول البائع ويتحالفان ويتراد ان لان الاختلاف وقع في البيع والسلعة فائنة فيأخذ الشافع بما قاله البائع ان شاء لان الوجوب بايجاب البائع فـ كان القول قوله من الايضاح ومن المحيط ومن الجامع ومن التجريد * (الباب الحادي عشر في القضاء بايمان الايمان) *

سفيته شهدا ذات مؤ كدته تركت بالاعيان مؤثوفة بالان والاضح وسهبت اعانتها العا لان فيها ذكر اللعن وكونهما في بعد كل واحد من صاحبه وصية منها أن يقول أربع مرات أشهد بالله اني لصادق فيما رميت به من الزنا ويقول في المرة الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رميت به من الزنا ويقول المرأة فائنة أشهد بالله انه لكاذب فيما رماني به من الزنا ويقول في المرة الخامسة لعنة الله عليه ان كان هو من

في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان لها خادم سلاطاً لمحمد رحمه الله تعالى (وفي) الفتاوى الظهيرية النفقة الواجبة المأ كول والملبوس والمسكن أما المأ كول فالدينق والماء والمخ والحطب والدهن (فان) قالت لا أطبخ ولا أخبز يلقى بأن تطبخ وتخبز ولكنها لا تجبر على ذلك ان أبت ويجب على الزوج ان يأتيها بطعام مهياً (ولو) استنأجرها للطبخ والحز لم يجز ولا يجوز لها أخذ الاجرة على ذلك لانها لو أخذت الاجرة على ذلك لاخذتها على عمل واجب عليها في الفتوى فكار في معنى الرشوة والرشوة حرام (وذكر) الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى انما يجب على الزوج ان يأتيها بطعام مهياً اذا كانت من بنات الاشراف ولا تخدم نفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الاشراف اسكن بها عالة فانها من الطخ والخبر أما اذا لم تكن كذلك فلا يجب على الزوج ان يأتيها بطعام مهياً (وفي البرازي) الزوج اذا كان من المحترمة يفرض عليه بطعة كل يوم لانه لا يقدر على الزيادة وان كان من التجار فشرطه وان كان من المزارعين فشرطه في ما هو ليس به (يفرض) الادام واعلاء اللحم وأوسطه الزيت وادناه اللبن وقبل الادام يفرض لحبز السعير ولا يفرض الفاكهة (ولم) يذكر الحنفية والاراف في كسوة المرأة وذكرهم في كسوة الخادم وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديار يفرض الازار والكعب وما تمام ما يسهل ولا يجب عليه الملاء والحلق

(وفي) الشروع لا يجب عليه دفعها لان اتمية عن الخروج بخلاف نصف أمثها (المطبخ) والصاويون والاشنان عليه وباء الوضوء عليهم ان كانت غنية وان كانت فقيرة لا امان ينقل الزوج اليها أو يدها تنقل بنفسها وان كانت غنية تستأجر من ينقل ولا تنقل بنفسها او عن ماء الاغتسال عليه فنية كانت أو فقيرة (وفي) الخلاصة جملته عليها ان طهرت من حيضها واماها عشرة فان كانت أقل من عشرة فحينئذ تكون على الزوج وكذا لو كان الغسل عن الجنابة واجرة القابلة عليها ان استأجرتها ولو استأجرها الزوج فعليه وان حضرت بلا اجارة فلقاتل ان يقول على الزوج لانه من مؤنة الوطء ولقاتل ان يقول على المرأة انه بمنزلة اجرة الطبيب (لزوج) طالب النفقة من الزوج قبل الزفاف اذ لم يطالب الزوج بالزفاف وعليه الفتوى وكذا لو منعت نفسها بحق (وفي) شرح آداب القضاء للعصام الشهيد يفرض القاضي الكسوة على الزوج للمرأة ان كان فقيرا قريبا ومقربة ومطهرة على قدر ما يحتمل مثله وان كان موسرا فرض لها أجود من ذلك مما يحتمل مثله أيضا لان الكسوة في النفقة (ثم) في النفقة يعتبر حالها ما قيل حال (١٢٨) الزوج وهو اختيار الكرخي وقدم ذلك قريبا (قلت) وهذه المسئلة انما تأتي على قول الكرخي والله أعلم (قال) وهذا هو

الصادق فيهما ارماني به من الزنا * (مسئلة) شرط اللعان قيام الزوجية بينهما انكاحا صحيحا حتى لا لعن بينهما وبين امرأته نكاحا فاسدا لان اللعان حكم مختص بقذف الزوجان ولا زوجية في النكاح الفاسد حقيقة فلا يمكن شرعه حال عدم الزوجية * (مسئلة) ولولا تعنا عند الحاكيم ولم يفرق حتى عزل أو مات فالحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما عند ما وقفا لم يجدوا ما يقبل * (مسئلة) في اللعان يبدأ الزوج لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل بين الجهلاني وامراته وبدأ بالزوج ولو التعتت المرأة أولا ثم الزوج تعبت المرأة لان الترتيب معتبر حتى يكون على الوجه المنصوص عليه فان فرق قبل الاعادة مع خلاف الشافعي لان أصل اللعان قد وجد فثبت مقتضاه والترتيب بقي حكمه لوجود أصله * (مسئلة) لا عنها الولد ثم ولدت الى ستمين لزمه لان أمه عند الطلاق كما نصرت كما عند الطلاق حقيقة اذا جاءت بولد الى ستمين يلزمه الولد فكذا هذا * (مسئلة) نفي حل امرأته لاحاد ولا احد من ذريته حتى يلاعن ان حلت به لاقل من ستة أشهر من يوم القذف وما روي عنه عليه السلام انه لا لعن بين هلال وامراته وهي حامل انما كان لانه قذف امرأته بالزنا امرأته قال اني زوجة رجل على بطن امرأتي يخبت بها أو يختمل انه قد فها بالزنا امرأته بحد أو بكر الولد أيضا ان يكون منه فلا يكون حجة هنا * (مسئلة) روى هشام عن محمد بن رجل لا عن امرأته بولد ثم ارتدت وطقت بدرا الحرب بولد هاشم بن ابي جهم فاشترى امرأته فزوجها فلو لم يولد لانه حين ولد ولد له في فراشه والتسب وان اتقى باللعان لكنه مخلوق من مائه وذلك يكفي لاثبات العتق لولد الزنا والمرأة بمنزلة أم الولد لا يجوز له بيعها ولاه أن يقر بها لانه اذا عتق الولد صارت هي أم ولده الا انه لا يقر بها لان حكم اللعان باق لانه لم يتصل به الا كذاب وان كذب نفسه لاحد عليه لانه صار قاذفا لها وهي أمه من النواذر * (مسئلة) امرأته جاعت بولد ففقد الزوج فلان القاضي بينهما ما لزمه أمه وتزوجت بائنا بعد ان قضاه العدة ثم ادعى الاول الولد انني لزمه ويضرب الحد لان النسب المستدعي لثبوت النسب قائم وهو الفراش لهذا العلوق وقد امتنع لمانع وهو اللعان وارفع المانع بالا كذاب فعمل النسب من الجامع * (مسئلة) أنت بتوأم فأقر بالاول ونفي الاستحرام بولده ان يلاعن لان الاقرار باحد ما اقرار بهما كولد واحد فانما اخلق من واحد ونفي احدهما نفيهما فصار كما أنه أقر بهما ثم نفيهما لزمه لانه لا يصدق في النفي

والله أعلم (قال) وهذا هو في الصيف وأما في الشتاء فانه يفرض لها مع ذلك جبة وسراويل ولم يذكر الخصاص في جلة كسوة الصيف السراويل وذكر في جلة كسوة الشتاء وهذا في عرف ديارهم بالعراق فانهم لا يلبسون من لبس السراويل لسدة الحر في زمان الصيف ويكسبون منه في زمان الشتاء (وأما) في عرف ديارنا فان القاهي يتقاضى لها بالسراويل وبشباب الحر وبما يحتاج اليه في الشتاء (قال) وان طابت لحاقا في الشتاء أو قطيعا لم يحتمل لحاقا وطابت فراشا تمام عليه ألزمه القاضي من ذلك ما لزمه لانه لان اليوم على الارض بما يؤدب او يرضاه وهو منسبي

من الحاق الضرر والاذى بها (وفي المبيع) ويفرض لها الكسوة كل ستة أشهر مرة لتجد الحاجة اليها في كل حرو برد بعد (وفي الذخيرة) ولو ومرت كسوتها وكانت تلبسها يومادون يوم يفرض لها كسوة أخرى وكذا النفقة (ولو) ضاعت الكسوة والنفقة أو سرق لم يجد غيرها ما حتى يعمى المصل بحلاف المحرم اذا فرض لها النفقة ثم سرق فلها نفقة أخرى والفرق ان نفقة المحرم مقدرة بالحاجة والحاجة بعد ضياع النفقة قائمة باتية بخلاف الزوجية ولهذا لا يفرض للمحرم مع غناهم بخلاف الزوجية فانما لا تجب بسبب الحاجة بل لاحتباسها بالزوج فتكون كالاجرة ولهذا لا تجب وان كانت موسرة فخرا أن لا تفرض وان بقيت الحاجة (وفي البرزلي) فرض لها الكسوة فتخرفت قبل نصف العام ان ليست ليسا معتادا أو علم ان ذالم يكلفها يحدد لها الكسوة لانه تبين دعاءه في التقدير وان تخرفت بخرق استعمالها لا يفرض أخرى (ومدة) كسوة الصبيان أربعة أشهر (رجل) دفع الى زوجته دراهم الكسوة ان يجبرها على شراء الكسوة لان الرتبة حقه (وأما) بعضهم بانه ليس له ذلك لان الدراهم مارت فقالا فاعتل بها ما ساءت (وفي) الهداية ومن أعسر نفقة امرأته لم يعرف بينهما ويقال لها استدني عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى ينزق بينهما (واذا) قضى القاضي اياهما لمدة الا عسار ثم أيسر فاحسب نفقة نفقة الزوج

(واذا) مضى مدة لم ينطق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة أو صالحت الزوج على معسارها فيقضي لها النفقة مائة مضي (واذا) مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهر وسقطت النفقة (وكذا) اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة والصلة تسقط بالموت كالبهية تبطل بالموت قبل القبض (وفي الولوالجي) قال أبو يوسف يجبر الزوج على كفن زوجته (والاصل) فيه أن من يجبر على نفقة في حال حياته يجبر على كفنه بعد موته كذوي الارحام والعبد مع المولى والزوجة مع الزوج (وقال) محمد لا يجبر الزوج على كفنها والصحيح قول أبي يوسف (وأجمعوا) على أن من لا يجبر على نفقته في حال حياته لا يجبر على تكفينه بعد موته كأولاد الارحام والعمادات والاحوال والاطالات (وان) أساقها نفقة السنة أو غيرها ثم مات قبل تمام السنة لم يسترجع منها شيء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهان والله تعالى وقال محمد رحمه الله يحبس لها نفقة مائة مضي وما بقى للزوج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف الكسوة (وعن) محمد رحمه الله تعالى أنها اذا مضت نفقة الشهر أو مادونه لا يسترجع منها شيء لانها يسير فصار في حكم (١٢٩) الحال (واذا) تزوج العبد حر

نفقة فقهادهن عليه ياع فيها ومعناه اذا تزوج باذن المولى لانه دين وحب في ذمة لوجوده به وقد ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلم بقرنته كدين التجارة في حق العبد والتاجر له أن يفديه لان حقها في النفقة لافي عين الرقة ولومات العبد سقطت وكذا اذا تسلم في التمتع لانه صلة (واذا) تزوج المرأة فبواها مولاها مائة منزلا فبها النفقة لانه تحقق الاحتباس وان لم يتوفاها ولا نفقة اهل العدم الاحتباس (والنبوة) أن يحل لها بيتها وبيتها في منزله ولا يسجد لها ولو استخدمها بعد التبوؤا سقطت النفقة لانه فاد الاحتباس (وعلى) الزوج أن يسكنها في دار مفردة

بعد الاقرار ويلاع لانه قد ف امر أنه بالزناحي بنى الولد الثاني * (مسئلة) * ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله امرأة جاءت بثلاثة أولاد في بطن واحد فاقتر الزوج بالاول ولقي الثاني وأقر بالثالث يلاعن وهم بنوه وان بنى الاول ثم أقر به فانه يحسد ويلزمه لان الاقرار بوفت نسب بعضا ليل يكون اقرا بالكل لان يمتد الحبل لا يتحصن بالنسب دون البعض كن قال يلعن مني أو رجله مني كان اقرا بثلث وثبت نسب بعض المولود منه وانما وجب اللعان في الصورة الاولى لانه مع النفي لانه باقراوه الاول اثني عشر بار بالثاني قد فها صار فاذا فها سنة فيلزمه اللعان كقولها ما زيت ثم قال لها زيت وأما داني الاول وأقر بالثاني فبالتبني الاول صار فاذا فها وبالاقترار الثاني صار رابعا ومكذباً فله فيلزمه الحد وكذا في الواحد

(الباب الثاني عشر في القضاء بشهادة بعض أصحاب الحق) *

(مسئلة) * قال محمد رجل مات وأوصى بغيره مشهود على ذلك فقيران من جيرانه فشهدا بينهما حاضرة ولو شهدا أنه أوصى بغيره أهل بيته وهما من أهل بيت فقيران لم تجز الشهادة اهما ولا فغيرهما انظر الفرق في المحيط * (مسئلة) * ذكره لال في كتاب الوقف رجل وثق على فقراء جيرانه فشهد رجلان من الجيران أو شهدا أنه وقف على أصحاب أبي حنيفة رحمه الله وهما من أصحابه جازت شهادتهما * (مسئلة) * شهادة الفقه على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من تلك المدرسة تقبل * (مسئلة) * وفي الفتاوى رجل وقف وقفا على مكتب في قرية وعلى معلم ذلك المكتب وقف ب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل هذه القرية ان هذا وقف فلان بن فلان على مكتب كذا وليس لهؤلاء الشهود أولاد في المكتب تقبل شهادتهم فان كان لهم صبيان في المكتب فكذلك هو الاصح انظر الخلاصة * (مسئلة) * قضى القاضي بشي لامة كالمر يتي أو الخاصة أو الموردة ونحوها ودرج لان عدلان من العامة على ذلك حازت الشهادة فان دلت كيف تجوز شهادتهم ولهم في ذلك سهم قلت هذا لما لا بد منه لانه لا يوجد أحد ليس له سهم يشهد عليه * (مرع) * أهل سكة شهدوا بشي من مصالح السكة ان كانت السكة غير مائة لا تقبل وفي النافذة ان طالب حقا لنفسه لا تقبل وان قال لا آخذ شيئا تقبل وكذا في الوقف على المدرسة على هذا في فتاوى النسق وقيل ان كانت السكة نافذة تقبل بطلان الخلاصة * (مسئلة) * ذكر في وصايا الاصل لو شهد أربعة فشهد

(١٣٠ - معين الحكم) ليس فيها أحد من أهلها الآن تختار ذلك لان الكسبي من كفايتها يجب اها كالنفقة واذا وجب دما لها فافس له أن يتصل بغيرها نية لانها تنفرد به فانها لا تأمن على متاعها ويخبرها ذلك من المشرع زوجها ومن الاستمتاع الآن تختار ذلك لانها رضيت باسقاط حقها (وان) كان له وليس غيره اذ ليس له أن يسكنه معها (ولو) أسكنها في بيت مفرد من دار لها غلق كفاها لان المفرد قد حصل (وله) أن يمنع واليهما من غيرهما من الاغول عليهم ولا يمنعهم من الاغول لهما وكذا في أي وقت اختاروا لما به من طبيعة الرحم وايس عليه في ذلك سرور (وقيل) لا يمنعهم من الاغول والكلام ويمنعهم من الاغول لان النفقة في البيت وتطويل الكلام (وقيل) لا يمنعهم من الاغول والى والدس ولا يمنعهم من الاغول عاينافي كل جهة وفي غيرهما من الحارم التقدير بسنة وهو الصحيح (وفي المحيط) امر أن لها أب زمن وليس له من يزوم عليه غير البنت وسنها الزوج من تعهد بجزا أن تعهد زوجها وطبع أباهما ومنا كان الأب أو كافر لان القسم عليه مدرض عليها في هذه الحالة (وفي الولوالجي) امر أن تسكن مع صرتها أو مع آثار زوجها من أمه أو غيرها وان كان في الدار ميرت وفرح لها بامها وجرى ليعلمها على حدة يمكن لها أن تلبس من الزوج يتأمن على حدة وان لم يكن معها الا بيت

فإن كان لها المهر المتيقن أن تولاه يكره أن يجامعها ومعه أحد في البيت ولهذا قالوا بالجماع هو هناك تام أو مضي أو مجنون أو مغيث عليه
يكره ولهذا لو أخذ بيد حاربه وأدخلها في بيت وأغلق الباب والناس يعلمون أنه يريد جماعها يكره ولهذا كره أهل بخار النوم على السطوح
من غير حصن (امرأة) قالت لزوجه لا أسكن مع أمك وأرادت بيتا آخر ليس لها ذلك لأن الأمة بمنزلة متاع البيت ودوابه (وكذا) لو قالت
لا أسكن مع أم ولدك اهـ (وإذا) غلب الرجل وله مال في يد رجل معترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة لزوجه أي زوجه
الغائب وحشيه وأولاده الصغار والديه (وكذا) إذا علم القاضي ذلك ولم يعترف به لأنه لما أقر بالزوجة والودعة فقد أقر أن حق الأخذ لها لأن
لها أن تأخذ من مال الزوج - عهدها من غير رضا واقار صاحب المال مقبول في حق نفسه لا سيما ههنا فإنه لو أنكر أحد الأمرين لا تقبل بيعة
المرأة فيه لأن المودع ليس بخصم في حق إثبات الزوجية عليه ولا المرأة خصم في إثبات حقوق الغائب وإذا ثبت في حقه تعدى إلى الغائب (وكذا)
إذا كان المال في يده مضاربه (وكذا) (١٣٠) الجواب في الدين (وهذا) كما إذا كان المال من جنس عهدها درهم أو دينار أو طعاما

اثنان منهم ان للاثنتين على الميت ألف درهم وشهد الاثنان للشاهدين الأولين على الميت ألف درهم جاز
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف لا يجوز لأنهم يشتركون في قسمة الدين لما عرف في كتاب
الوصايا * (فرع) * روى بشر الوليد إذا شهد رجلان رجلين على الميت وشهد صاحب الدين
الشاهدين رجلين لهما على الميت فمن أبي حنيفة رحمه الله في رواية * (مسألة) * لو شهد رجلان رجلين
بوصية الثلث وشهد الآخران لهما بوصية الثلث أو بعبد بعينه لم تجز - هادتهم ما لو شهدوا لهما من
أنه وصى لشاهدين - ههنا هذه الأمة فشهادتهم جائزة وفي المجرى إذا كانت الوصية في جنس واحد لم
تجز شهادتهم وفي الجنسين جائزة * (مسألة) * روى بن سماعة عن أبي يوسف لو شهد رجلان رجلين على
رجل بألف درهم وشهد المشهود لهما للشاهدين على هذا الرجل بألف درهم والمشهود عليه حتى جازي
قولهما بجيما * (مسألة) * رجل سرق من المعتم فشهد رجلان من أهل العزوة سرق هذا المتاع وهو نصاب
جازت شهادتهم ما عليه في حق العرم ولا يقطع لأنه فيه نصيبا * (مسألة) * رجل سرق نصابا من بيت
مملوك المسلمين وشهد عليه بذلك رجلان من مملوك العامة والمال قائم بيد السارق قبلت شهادتهم على حقه وأخذ
منه ولا قطع عليه لأنه حق في بيت المال دراهمه القطع

* (الباب الثالث عشر في القصاص بالشهادات المختلفة والاختلاف بين الدعوى والشهادة) *

اعلم ان الاختلاف لا يخول ما أن يكون في الانشاء والاقرار أو في السبب والجهة أو في الوقت والمكان
أما الاختلاف في الانشاء والاقرار فثلاثة شهد أحدهما بالقتل والاخر بالاقرار بالقتل أو شهد أحدهما
بالغصب أو الاتلاف والاخر بالاقرار به لا تقبل لأن اختلافهما في الانشاء والاقرار وقع في الماهل فجمع قبول
الشهادة وكذلك لو شهد أحدهما أنه قتله عدا بالسيف والاخر أنه قتله بالسكين لم تقبل لأن القتل لا يكرر
باختلاف الآلة * (مسألة) * ولو شهد أحدهما بالبيع والاخر بالاقرار به أو أحدهما بالاقراض
والاخر بالاقرار به تقبل وكذلك في الطلاق والعنف بان شهد أحدهما بالايقاع والاخر بالاقرار به لأن
صيغة الانشاء والاقرار في هذه التصرفات واحد فثان يقول في الانشاء بعث وأقرضت وفي الاقرار كنت بعث
وأقرضت فلم يحد قبول الشهادة * (مسألة) * ولو شهد أحدهما بانشاء القرض والاخر بالاقرار به لا تقبل

أو كسوة من جنس عهدها أما
إذا كان من خلاف جنسه
فلا تفرض النفقة فيه لأنه
يحتاج إلى البيع (ولا)
يجمع مال الغائب بالاتفاق
(ويأخذ) منها كفلا به
قطر الغائب لأنهما
استوفت النفقة أو طاعها
الزوج وانقضت عهدها
(فرق) بين ههنا وبين الميراث
إذا قسم بين ورثة حضور
بالبيعة ولم يقولوا لا نعلم له وارثا
آخر حيث لا يؤخذ منهم
الكفيل عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لأن هناك
المكفر له مجهول وههنا
معلوم وهو الزوج (ويحذفها)
بأنه ما أطلها النطقة نظرا
إلى الغائب (ولا) يقضى
بنفقة في مال الغائب الأولياء
(ولو لم) يعلم القاضي بذلك
ولم يكن مقربا به فأقامت

البيعة على الزوجية وأنه لم يخاف ما إذا قامت البيعة ليقرر القاضي نفقة على الغائب ويأمرها بالاستدانة لا يقضى القاضي وان
بذلك لأن في ذلك قضاء على الغائب (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقضى له لأن فيه نظر لها ولا ضرر فيه على الغائب لأنه لو حضر وصدها فقد
أخذت منها وان خد يخاف فإن نكل فقد صدق وان أقامت بيعة فقد ثبتت عهدها وان عجزت يضمن الكفيل أو المرأة عمل القضاة اليوم على هذا
أنه يقضى بالنفقة على الغائب لحاجة الناس وهو مجتهد فيه (وفي الوفاة) طاعة الرجعي والباين والفرقة بلا معصية كتيار الفتق والبلوغ
والنفقة لعدم الكفاية النفقة والكسوة والسكنى لا تمتد الموت والسكنى فقط لامتددة الفرقة معصية كالردة وتقبل ابن الزوج (قال)
ابن فرشتة ولو خافها على أن لا مكنت لها ولا نفقة تسقط الطقة دون السكنى ولو كانت الفرقة معصية من قبل الزوج فلها الطقة ان كانت مدخولا
بها (ونفقة) الابن الصغير فقير على أبيه لا يشركه أحد كنفقة أبويه وعمره (وليس) على أمه أرضاعه الا إذا تعينت ويستأجر الابن من
رضع عندها (ولو) استأجرها منه كزوجة أو معتقة من رجعي لزمه عمل محروفي المبتوتة وإيثار وهي أحق من الأجنبية به الا إذا طأست زيادة
أسره (وفي المنسح) إذا أضره أنه أرمه مدته أن يرضع ولهم المهر (وقال) القاضي رحمه الله تعالى يجوز اهـ (وهي) الرجل أن

يتحقق على أبيه وأجداده وجداته إذا كانوا اقتراماً وانما الظاهر في ذنبه (وفي الاختصار) ولا فرق بين أن يكون الأب قادراً على الكسب أو لم يكن فإنه يجب نفقته على الولد بعد أن يكون محتاجاً (وذكر) شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الأب إذا كان كسواً والابن أيضاً كسواً يجب على الأب نفقته على الابن (وذكر) شمس الأئمة الحلواني رحمه الله أنه لا يجب على الابن نفقة الأب إذا كان الأب كسواً قادراً بكسبه واحدة به بذي الرحم المحرم فإنه لا يستحق النفقة في كسبه قريبه ولا على قريبه الموسر إذا كان كسواً (ونفقة) كل ذي رحم محرم سوى الوالد والولد واجبة على قدر الميراث كالأخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات إذا كان صغيراً فقيراً أو كانت امرأة بالغاً متبررة أو كان ذكراً فقيراً زناً أو أعمى وهذا عندنا (وقال) مالك والشافعي رحمه الله تعالى لا يجب نفقة هؤلاء غير أن مالكاً قال لا يجب إلا نفقة الأب الأدنى والأم الأدنى والابن والأنثى الصبي فلا يجب نفقة والدة الولد ولا نفقة الجد ولا نفقة الجدة عنده (وفي المنبع) ويجب نفقة البنت البالغة والابن الزمن على الأبوين اثلاً على الأب الثلثان وعلى الأم الثلث لان ميراثهما (١٣١) على هذا القدر (قال) صاحب الهداية رحمه الله تعالى هذا

الذي ذكره رواية الخشاف والحسن وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الأب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فصارا كالولد الصغير اهـ (هذا) إذا كان الأب موسراً فإن كان معسراً والأم موسرة أمرت بأن تنفق من مالها على الولد ويكون ذلك ديناً على الأب إذا أسر (ويجب) على الأب نفقة زوجته أبنه إذا كان صغيراً فقيراً أو كسواً زناً لأن ذلك من كفايته (وفي المحيط) ويجب على الابن نفقة زوجته أبيه ذكره هشام بن أبي يوسف (وفي البرزقي) قال الحلواني وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم إذا

وان كان قولاً في القذف سبعة لاختلاف سبعة الاقرار فإنه يقول في الانشاء زنت أو ياراني وفي الاقرار يقول قذفتهم ما يختلفان لان أحدهما قذف مبتدأ والآخر حكاية عن القذف (مسألة) * وأما الاختلاف في السبب بأن شهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة لا تقبل لانهما شهدا بعقدين مختلفين (مسألة) * ولو ادعى على رجل ألف درهم فشهد أحدهما على نفسه مائة من غن عبد فبعضه وشهد الآخر على نفسه مائة من غن متاع فبعضه فإنه يقضي بحكم مائة بخلاف ما لو شهد أحدهما أنه اشترى من هذا العبد ونقده الثمن وشهد الآخر أنه وهبه منه وسلمه إليه لا يقبل والفرق ان في حق العين الملك بسبب بخلاف الملك بغير سبب فان الملك بغير سبب يكون ثابتاً من الأصل حتى يستحق بزوائده المنفصلة وتراجع الباعة بعضهم على بعض والمالك بسبب لا يكون ثابتاً من الأصل حتى لا تستحق الزوائد المنفصلة ولا ترجع الباعة بعضهم على بعض بل ملكا حاداً فاعتذرا بقضاء المالك بسبب لاختلافهما بموت مائة من غن فبعضه فبعضه لا يثبت الدين في حق الدين الثابت في المتبوض في الحائز من ملك حادث فحكم المفسود ههنا حاصل أي سبب ثبت الدين فلم ينعقد قبول الشهادة كاختلاف المقر والمقر له في السبب لم يمنع صحة الاقرار في حق العين والدين جميعاً لان الثابت بالاقرار ملك حادث فكذلك (مسألة) * عن أبي درادى دار الملك من الميت وشهد أحدهما بأقرار الميت ببيع مائة والآخر بأقرار الميت انه اداه واختلاف في الوقت ينبغي ان تقبل عن الفتاوى الصغرى (مسألة) * ادعى عليه وديعة عشرة دنانير فشهد أحدهما ان المدعى أعطاه عشرة دنانير أمانة وشهد الآخر أنه أعطاه عشرة دنانير ولم يقل أمانة لا تقبل وهو مدمر لها على جواب فتاوى النسفي ليس لاختلاف الشاهدين فأنهم مالوشهد أن المدعى عليه أعطى هذا المدعى مائتي درهم ولم يقل ان جهة الدين فعلى جواب فتاوى النسفي لا تقبل أيضاً انما البينة (مسألة) * ادعى المدعى ان باع الفرض مائتي درهم فشهد أحدهم انه قضا الدين وشهد الآخر أنه أعماه مائتي درهم لا تقبل من فتاوى النسفي (مسألة) * ادعى مالاً فشهد أحدهما ان المال عليه استال عن غيره فشهد المالك وشهد الآخر أنه كفل عن غيره فشهد المالك يقبل من برهان الدين صاحب المحیط (مسألة) * شهد أحدهما في دعوى الشتم أنه قال له يا فاجر وشهد الآخر أنه قال له يا فاسق لا تقبل من الفتاوى البخارية (مسألة) * سرق بقره وانما في لونها قال

كانوا عاخرين عن الكسب لا يمتدون اليه لا تسقط نفقاتهم عن آباءهم إذا كانوا مستعينين بالعلوم الشرعية لا بالحلايات الركيكة وهذا ينافي الفلاسفة وجمهور رسلهم والالتجيب (ولا) يجب نفقة من اختلاف الدين لبطان أهلية الاوث فلا بد من اعتباره (ولا) يجب على الصغير لان أصله وهو ينفقها على غيره فكيف تستحق عليه خلاف نفقة الزوجة وولد المهر لانه التزمها بالانكاح على العقد اذا المصالح لا تنظم دونها ولا يعمل في مثلها الا عسار (ثم) البسار مقدر بالصاب ديماروى عن أبي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله أنه معذور بما يفضل عن نفقة نفسه وحياله شهراً أو بما يفضل عن ذلك من كسبه الدائم كل يوم لان المعتسر في حق المدايم هو القدرة دون النصاب فإنه للتيسير والفتوى على الأول لان النصاب نصاب حرمان الصدقة (وادا) كان لاس الثابت مال قضى فيه بنفقة أبيه (واذا) باع أبوه متاعه في نفقته جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا المستحسن وان باع العتق لم يحرق في قولهما لا يجوز ذلك كله (واذا) قضى القاضي للولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة وضمت ماله فقلت لان النفقة هي لغيره ولا يجب كفايته للمحتاجين ولا يجب مع اليسار وقد سقطت بعض المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضى فانما انجب مع يسارها كما هو دلالة سقوط بحصول الاستعانة بها من أبيه الآن بأذن القاضي في الاستدانة عليه لان القاضي ولاية

بما هو عليه من العبادات فيصير دينه ديناً مستقلاً لا يستحق بعض المنع (وعلى) المولى أن يتقي على عبده وأمه (القول) صلى الله عليه وسلم في المالكين أنهم ادعوا لكم جهنم الله تعالى تحت أيديكم أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تعذبوا عباد الله (فإن) استمع وكان لهما كسب اكتسبوا ونفقا لأن فيه نظر المجانين وإن لم يكن لهما كسب بأن كان عبداً زمننا وأجابه لا يؤجر مثلهما أجبر المولى على بيعه - ما لهما من أهل الاستحقاق وفي البيع بقاء ما بينهما وابقا مع حق المولى بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لأنهم أصبحوا ديناً فكان تأخيرهما على ما ذكرناه ونفقة المولى لا تصير ديناً فكان إبطاله بخلاف سائر الحيوان لأنهم ليسوا من أهل الاستحقاق ولا يجبر على نفقتها إلا أنه يؤمر بها فيما بينه وبين الله تعالى لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى عن إضاعة المال وفيه إضاعة (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجبر على الانفاق في الباطن وهو قول الأئمة الثلاثة نعموا والله تعالى عليهم أجمعين (والاصح) ما قلناه أولاً لأن إيجاب القاضي على الانفاق يكون (١٢٢) عند الطالب والخصومة من صاحب الحق ولا خصم فلا يجبر لقرائن شرط القضاء ولكن يجب فيما بينه وبين

الله تعالى كما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى (وفي المنع) ولو كانت دابة بين رجلين فطالب أحدهما من القاضي أن يأمره بالنفقة - حتى لا يكون منزهة قال القاضي يقول لا ينبغي إيماناً ببيع نصيبك منها أو دفع ما عليها كذا ذكر الخصاص (وذكر) خمس الأئمة لسنخسي أنه لا يجبر والله سبحانه وتعالى أعلم (العمل الخامس عشر في الاعناق) (الاعناق) تصرف مدوب إليه (قال) صلى الله عليه وسلم أيما مسلم أعتق مؤمناً أعتق الله بكل عضو منه عضواً منهم من النار (ولهذا) استحسنوا أن يعتق الرجل العبد والمرأة الأمة لتحقيق مقابلة الأضواء بالأضواء (العتق) يصح من الحر العاقل البالغ في ملكه (شرطه) الحرية لأن العتق لا يصح إلا في المالك ولا ملك للمملوك (والبلوغ) لأن الصبي ليس من أهله لكونه ضرراً ظاهراً ولهذا ينسب إليه لا يملكه المولى عليه (والعقل) لأن المجنون ليس بأهل للتصرف ولهذا قال البالغ أعتقت وأنا صبي فالقول قوله وكذا القول المعنى أعتقت وأما مجنون وجنونه كان ظاهراً للوجود والاستناد إلى حاله ما فيه (وكذا) إذا قال الصبي كل مملوك أملكه حر إذا دخلت لا يسمع لأنه ليس بأهل لقولهم (ولا) بد أن يكون العبد في ملكه حتى لو أعتق عبداً غيره لا ينفذ (القول) صلى الله عليه وسلم لا يعتق فيه إلا ما أساء آدم (وإذا) قال لعبده أو أمة أنت حر أو عتق أو حررتك أو أعتقتك فقد عتق نوى به العتق أولم ينول هذه الألفاظ صريح فيه (ولو) قال هتيت به الانحرار الباطل أو أنه حر من العمل صدق ديانة لأنه لا يملكه ولا يدين قضاء لأنه نوى خلاف الظاهر (ولو) قال لا ملك لي عليك ونوى به الحرية عتق وإن لم ينول يعتق كذا في الهداية (وفي المنع) إذا قال لعبده أنت لله أو لله أو أنت خالص لله لم يعتق عند أبي حنيفة مطلقاً في رواية (وفي) رواية أخرى أن نوى به العتق عتق (وقال) أبو يوسف ومحمد أنه يعتق ما قال (وفي) رواية عهديات وقف العتق على البينة (ولو) قال أنت عبد الله لا يعتق (إذا) قال لعبده هذا مولى أو مملوك لا يملكه لأنه لا يملكه ولا يدين قضاء لأنه نوى خلاف الظاهر (ولو) قال لا ملك لي عليك ونوى به الحرية عتق وإن لم ينول يعتق كذا في الهداية (وفي المنع) إذا قال لعبده أنت لله أو لله أو أنت خالص لله لم يعتق عند أبي حنيفة مطلقاً في رواية (وفي) رواية أخرى أن نوى به العتق عتق (وقال) أبو يوسف ومحمد أنه يعتق ما قال (وفي) رواية عهديات وقف العتق على البينة (ولو) قال أنت عبد الله لا يعتق (إذا) قال لعبده هذا مولى أو مملوك لا يملكه لأنه لا يملكه ولا يدين قضاء لأنه نوى خلاف الظاهر (ولو) قال لا ملك لي عليك ونوى به

الله تعالى كما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى (وفي المنع) ولو كانت دابة بين رجلين فطالب أحدهما من القاضي أن يأمره بالنفقة - حتى لا يكون منزهة قال القاضي يقول لا ينبغي إيماناً ببيع نصيبك منها أو دفع ما عليها كذا ذكر الخصاص (وذكر) خمس الأئمة لسنخسي أنه لا يجبر والله سبحانه وتعالى أعلم (العمل الخامس عشر في الاعناق) (الاعناق) تصرف مدوب إليه (قال) صلى الله عليه وسلم أيما مسلم أعتق مؤمناً أعتق الله بكل عضو منه عضواً منهم من النار (ولهذا) استحسنوا أن يعتق الرجل العبد والمرأة الأمة لتحقيق مقابلة الأضواء بالأضواء (العتق) يصح من الحر العاقل البالغ في ملكه (شرطه) الحرية لأن العتق لا يصح إلا في المالك ولا ملك للمملوك (والبلوغ) لأن الصبي ليس من أهله لكونه ضرراً ظاهراً ولهذا ينسب إليه لا يملكه المولى عليه (والعقل) لأن المجنون ليس بأهل للتصرف ولهذا قال البالغ أعتقت وأنا صبي فالقول قوله وكذا القول المعنى أعتقت وأنا مجنون وجنونه كان ظاهراً للوجود والاستناد إلى حاله ما فيه (وكذا) إذا قال الصبي كل مملوك أملكه حر إذا دخلت لا يسمع لأنه ليس بأهل لقولهم (ولا) بد أن يكون العبد في ملكه حتى لو أعتق عبداً غيره لا ينفذ (القول) صلى الله عليه وسلم لا يعتق فيه إلا ما أساء آدم (وإذا) قال لعبده أو أمة أنت حر أو عتق أو حررتك أو أعتقتك فقد عتق نوى به العتق أولم ينول هذه الألفاظ صريح فيه (ولو) قال هتيت به الانحرار الباطل أو أنه حر من العمل صدق ديانة لأنه لا يملكه ولا يدين قضاء لأنه نوى خلاف الظاهر (ولو) قال لا ملك لي عليك ونوى به الحرية عتق وإن لم ينول يعتق كذا في الهداية (وفي المنع) إذا قال لعبده أنت لله أو لله أو أنت خالص لله لم يعتق عند أبي حنيفة مطلقاً في رواية (وفي) رواية أخرى أن نوى به العتق عتق (وقال) أبو يوسف ومحمد أنه يعتق ما قال (وفي) رواية عهديات وقف العتق على البينة (ولو) قال أنت عبد الله لا يعتق (إذا) قال لعبده هذا مولى أو مملوك لا يملكه لأنه لا يملكه ولا يدين قضاء لأنه نوى خلاف الظاهر (ولو) قال لا ملك لي عليك ونوى به

الله تعالى كما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى (وفي المنع) ولو كانت دابة بين رجلين فطالب أحدهما من القاضي أن يأمره بالنفقة - حتى لا يكون منزهة قال القاضي يقول لا ينبغي إيماناً ببيع نصيبك منها أو دفع ما عليها كذا ذكر الخصاص (وذكر) خمس الأئمة لسنخسي أنه لا يجبر والله سبحانه وتعالى أعلم (العمل الخامس عشر في الاعناق) (الاعناق) تصرف مدوب إليه (قال) صلى الله عليه وسلم أيما مسلم أعتق مؤمناً أعتق الله بكل عضو منه عضواً منهم من النار (ولهذا) استحسنوا أن يعتق الرجل العبد والمرأة الأمة لتحقيق مقابلة الأضواء بالأضواء (العتق) يصح من الحر العاقل البالغ في ملكه (شرطه) الحرية لأن العتق لا يصح إلا في المالك ولا ملك للمملوك (والبلوغ) لأن الصبي ليس من أهله لكونه ضرراً ظاهراً ولهذا ينسب إليه لا يملكه المولى عليه (والعقل) لأن المجنون ليس بأهل للتصرف ولهذا قال البالغ أعتقت وأنا صبي فالقول قوله وكذا القول المعنى أعتقت وأنا مجنون وجنونه كان ظاهراً للوجود والاستناد إلى حاله ما فيه (وكذا) إذا قال الصبي كل مملوك أملكه حر إذا دخلت لا يسمع لأنه ليس بأهل لقولهم (ولا) بد أن يكون العبد في ملكه حتى لو أعتق عبداً غيره لا ينفذ (القول) صلى الله عليه وسلم لا يعتق فيه إلا ما أساء آدم (وإذا) قال لعبده أو أمة أنت حر أو عتق أو حررتك أو أعتقتك فقد عتق نوى به العتق أولم ينول هذه الألفاظ صريح فيه (ولو) قال هتيت به الانحرار الباطل أو أنه حر من العمل صدق ديانة لأنه لا يملكه ولا يدين قضاء لأنه نوى خلاف الظاهر (ولو) قال لا ملك لي عليك ونوى به الحرية عتق وإن لم ينول يعتق كذا في الهداية (وفي المنع) إذا قال لعبده أنت لله أو لله أو أنت خالص لله لم يعتق عند أبي حنيفة مطلقاً في رواية (وفي) رواية أخرى أن نوى به العتق عتق (وقال) أبو يوسف ومحمد أنه يعتق ما قال (وفي) رواية عهديات وقف العتق على البينة (ولو) قال أنت عبد الله لا يعتق (إذا) قال لعبده هذا مولى أو مملوك لا يملكه لأنه لا يملكه ولا يدين قضاء لأنه نوى خلاف الظاهر (ولو) قال لا ملك لي عليك ونوى به

فرغت الباب فذات أمته
 من أنت فقات أولئك القاعة
 عنتت (أعتق) الشجور
 عليه عبد الإيتق عليه
 وسعي العبد من أبي يوسف
 آخر لانه لوسعي انما يسعي
 لاعتقه (ولو) قال ان من
 من مرضى هذا فإلاحي
 فقتل لا يعتق لانه ما مال
 قتل (ولو) قال ان من
 مرضى هذا فإلاحي
 نقتل يعتق لانه مات في
 مرضه (قال) العبد وجده
 غيره أحد كما يعتق عبده
 (ولو) قال العبد وجده
 حرقني العبد من أبي
 حرقني العبد من أبي
 (وروي) عن أبي يوسف
 ان الاب اذا وطئ جارية
 ولده فباع بولد فادعاه
 لا يثبت نسبه كجارية مكاتب

(قال) اولاده بعضى تدمر
(اذا قال ان شرب الماء
كان الملائكة يسموا وكافرا في
في فصل الطلاق (واب) المعتقد
ولانا مخلوق من مائه نيتق عليه
له ان الاعية او يتعجز عنه
لأحد هما نصيبه عتق فان كان
المعتقد على العبد والولاء للمعتر
وان شاء ان ينعى والولاء بينهما
ولا ير جمع المعتقد على العبد

فباعه عتق ولزمه انتم والولاة ملوا له (قال) لعمري اذا سقيت الحمار ذنت حر فاسقاء ولم يشرب فالعبد حر (وكذا) اذا قال انت شربت الماء كذا
من السكر ذنت حر وشربه بالعبد حر (وفي الهداية) ومن ملك ذارحم محرم منه عتق عليه ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في
دار الاسلام (وعتق المسكر والسكران واقع لصدر الركن من الامل في العمل كما في الطلاق وقد بيناه من قبل في فصل الطلاق (واب) اعتق
باملاه عتق وعتق جملها تبعها الا اذ هو متصل بها (وان) اعتق الرجل خاصه عتق دونهما (وولد) الامه من مولاه حلالا مثلوق من مائه نية عتق عليه
(واذا) اعتق المولى بعض عبده عتق ذلك لقدر ويسعى في بقية قيمته ملوا عند أبي حنيفة (وقالا) يعتق كله أو أمسه ان الاعانة لا يتجزأ عنه
فيقتصر على ما اعتق وعندهم لا يتجزأ وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى (واذا) كان العبد بين ثمرين فكيف فاعتق أحدهما نصيبه عتق فان كان
موسرا بشرى بك بالمال وان شاء اعتق واب شاخصين شرى بكم قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد فان صحت رجوع المعتق إلى العبد والولاء للمعه
وان اعتق أو ادستسي فالله بينهما في الوجهين جميعا (وان) كان المعتق معسرا فالشرى بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى والولاء بينهما
في الوجهين وهذا عند أبي حنيفة والله تعالى اعلم (وقالا) ليس له الاضياع مع البسار أو السهوية مع الاله بار ولا يرجع المعتق إلى العبد

فأما ثبت نسبة أم وصارت أم والدها عليه قبحا وليس عليه عقرها ولا ثمة لها (وان) وطنتها أب الأب مع ثمة الأب لا ثبت النسب منه
 لأنه لا ولاية له حال قيام الأب (ولو) كان الأب عينا ثبت النسب من الجسد كما ثبت من الأب لظهور ولاية أمه عند فقد الأب (وكفر) الأب
 وورثته بموته لأنه قاطع للولاية (وفي العمادى) وقد يكون الولد حراما من زوجين رقيقين فيعتق من غير اعتناق ولا وصية وموته إذا كان
 للعرو له وهو عبد لابن يتر وج الأب جارية من ولد برضا مولاه فولات الجارية والولد هو حلاله ولد الولد المول (وفي المحيط) لا تقبل البينة على
 عتق العبد بدون الدعوى عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما (وتقبل) البينة على عتق الأمة وطلاق المرأة بحسبة بدون الدعوى (ولا) يحلف
 على عتق العبد بحسبة بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على عتق الأمة وطلاق المرأة بحسبة بدون الدعوى أشار محمد رحمه الله تعالى في
 آخر كتاب التيمرية إلى أنه يحلف وقال شمس الأئمة لا يحلف فيما مل عند الفتوى (وذكر) رشيد الدين في فتاويه أن الشهادة على حربة الأصل
 في العبد تقبل بدون دعوى العبد إذا كانت أم العبد حرة لا تشهد على حريم الطرح وتحريم (١٣٥) المخرج حق الله تعالى تقبل
 الشهادة فيه بحسبة بدون

يخبر جماعة لا يتوهم تراطوهم على الكذب فتابع الاخبار وتشتهر وأما الحكمية أن يشهد عنده رجلان
 عدلان أو رجل واحد باللفظة الشهادة في السكاح والتسبب والقضاء لأن لفظة الشهادة من اثنين كما ثبتت
 بالاعتقالات لا تثبت باللفظة الخبر فقامت شهادة اثنين مقام الخبر عن جماعة لا يتوهم تراطوهم على الكذب في
 اثبات الشهادة والاستفاضة حكما واعتبارا ولكن هذا إذا شهد عنده من غير استنشاء الذي قال أما فلان
 ولان القلاني حتى إذا لقي رجلين عدلين شهدا عنده على نسب به من غير استنشاء وهو حرام له وسعه أن يشهد
 وان أقام هذا الرجل شاهدا عنده هذا على نسبه لم يسعه أن يشهد على نسبه نص عليه مجرى الميسر لأنه
 لما لم يسمعه قوله في شهادته لا يعمد قول من اعتمد هذا الرجل على قوله (مسئلة) الموت يثبت بالشبهة
 بخبر الواحد العدل رجلا كان أو امرأة ولا يشترط فيه لفظة الشهادة لأن الموت قد يتحقق في موضع لا يحصره
 إلا الواحد فلو لم يثبت بالشبهة بقول الواحد لصاعت الحق في المتعاقبة بالموت فلهذه الضرورة يثبت الاستنشاء
 بخبر الواحد لأن في اشتراط العبد في الموت حرجا لأنه لا يقوم بمباشرة أسبابه من العسل وغيره إلا الواحد
 وبالجمله إذا شهد بجماعته أو دمه أو نسبه بموته من يتق به جازله أن يشهد بموته على البينات حتى أنه لو قيد
 بذلك لا تقبل وفي الموت مسألة عينية وهي أنه إذا لم يعان الموت إلا الواحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى
 بشهادته وحده ما دامت منع قالوا بخبر بذلك ولا مثله فإذا جمع منه على أن يشهد على موته فيشهد مع ذلك
 الشاهد فيقبض شهادتهما انظر الخلاصة (تيسره) ولو جاء من موت انسان نصحه ما يصنع على
 الميت لم يسعه أن يشهد بموته لأن المصائب قد تقدم على الموت ما غلط أو غلط أو حيلة للمصيبة المال فلا تسمع
 الشهادة عليه ما لم يثبت بخبر من يشوبه فاما الشهادة في الاملاك والطلاق والعتاق لا تخل بالشبهة ولتسامح
 خلافا لمالك والشافعي وسنورد ما قالوا به في مذهبه (مسئلة) ولو قال رجل لاسر أم رجل سمعت من الناس
 أن زوجها فلان مات جازاها أن تزوج ان كان الخبر بعد لا ولو أن المرأة إذا تزوجت بزوح آخر ثم أخبر بها
 جماعة أن زوجها حي أن سمعت الاول فالسكاح جائز في فتاوى السنن وفي المتن لم يشترط تصديق
 المرأة لكن شرط العدل في الخبر (فرع) لو أخبر بها واحد بموت الحائض وأخبر بها اثنين بحياته ان كان
 الخبر بموته شهدانه عين موته أو شهد جوازته وكان عدلا وسع للمرأة أن تزوج ما تنزع بعد انقضائها هذه

الدعوى وان كانت الام
 مينة لا تقبل لان في الميتة
 لا يصور تحريم المهرج
 وقبل لا تقبل الشهادة على
 حربة الأصل من غير الدعوى
 من غير هذا التفصيل اه
 وقد كانا بسما من هذا
 الفصل في فصل أنواع
 الدعوى والبيانات فليطرق
 (واذا) كانت الحاربة
 من شريكها جاءت بولد
 فادعاه احداهما بآبائه
 وصارت أم ولده وان ادعى
 ما ثبت نسبه بها وصارت
 أم ولدها معناه إذا حلت
 على ملكها (وقال) الشافعي
 رحمه الله تعالى يرجع إلى
 قول القاض لان اثبات النسب
 من محض بين مع علمان
 الولد لا يتخلق من ماء
 منه نزعها بالسببه (فات)

ويحوز أن يخلق الولد من ماء كروا نبي ألا ترى أن الكلمة تعلق من كلاب جهل لا الرحم يحوزها لم يستد بوصول ماء أحداهم إلا بعد مدة ثم
 يصل ماء الآخر إليه أسير إليه في أدب القضاء لسروحي (الفصل السادس عشر في الأيمان) (اليمين) بالله تعالى تنقسم على ثلاثة
 أصناف مخصوص واحد ومنعقدة (قاله وس) هو الحلف على إثبات شيء أو نفيه في الماضي أو في الحال بتعمد الكذب فيه وإما ما يسمى فهو
 لا دعاء صاحبها إلى الأثم ثم في البار وإيس عليه الاتوبة والاستغفار ولم تجب فيه السكارة عند ما ربه قال مالك وأحمد رحمه الله وقال
 الشافعي رحمه الله فيه الكفارة (وأما) يمين الأعراس والحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بخلافه فالغوى في الماضي
 أن يقول والله ما دخلت الدار أو والله لقد دخلت الدار وهو يظن أنه لم يدخلها أو دخلها والامر بخلاف ذلك وفي الحال كمن رأى ثوبا صامنا
 بعد فقال والله أنه لم يدخله زيدا وهو عمر وأورأى طائرا فقال والله أنه لعرب فظنه غريبا وهو قد سمع هذا من غيره (وقال) الشافعي
 رحمه الله تعالى هو ما يسمى بيمين الناس من قوله لا والله بلى والله لا على قصدا ليمين سواء كان في الماضي أو في الحال أو في المستقبل أما ما دالا
 لغوى في المستقبل بل اليمين على أمر في المستقبل بين منعقدة وفيها لسكارة إذا حلفت بعد اليمين أو لا والله لغوى في الماضي والحال معط (وأما)

أليمين الله سبحانه فهو أن يخاف الإنسان على أمره المستقبل نبياً أو نبياً أو ذلك إنما أن يكون على فعل واجب وأما أن يكون على ترك فعل واجب وأما أن يكون على ترك مندوب وأما أن يكون على فعل مباح أو تركه (فإن) كانت اليمين على فعل واجب بان قال والله لا أصلي الظهر اليوم أو لا صوم رمضان فإنه يجب عليه الوفاء به ولا يجوز له الامتناع ولو امتنع يأنم ويحنث وتلزمه الكفارة (وان) كان على ترك واجب بان قال والله لا أصلي صلاة الظهر أو لا أصوم رمضان أو والله لا شرب الخمر أو لا زني أو لا قتل ولا نأولاً كلام والدي أو نحو ذلك فإنه يجب عليه في الحال الكفارة بالتوبة والاستغفار كسائر الجنايات ثم يجب عليه أن يحنث بنفسه بذلك ويكفر بالمال لأن عقده اليمين موصية فيجب تكفيرها بالتوبة والاستغفار كسائر الجنايات التي ليس لها كفارة معهودة (وان) كان اليمين على ترك مندوب بان قال والله لا أصلي نافلة أو لا أصوم تطوعاً أو لا أعود مريضاً أو لا أشيع جنازة أو نحو ذلك فلا فضل له أن يفعل ويكفر عن عيئه (والقسم) الرابع أن يكون على مباح فعلاً أو تركاً كدسول (١٣٦) الدار ونحوه فلا فضل له البرة قال الله تعالى واحفظوا أيمانكم أي عن الحنث وله أن يحنث ويكفر

ويجب بالحنث الكفارة أن شاء أعق رغبة أو كساً عشرة مساكين كلامهم ثوباً تاملاً لبدنه فما زاد وهو ما تحوز فيه الصلاة أو أطعمهم كالمطارة ولو أطعم مسكناً واحد عشرة أيام جازعاً لنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز إلا عن يوم واحد اعتباراً بصورة العدد ونحن اعتبرنا المعنى لأنه صار في كل يوم مصرفاً فصاح مصرف إليه من كفارته كما لو صرف إلى شخص آخر عن الكفارة لأن صيرورة مصرفاً باعتبار حاجته والخواج تعدد بتعدد الأيام والمقصود بالإيجاب دفع عشر حاجات لا دفع عشرة أشخاص (وان) يجوز من أداء الكفارة بأحدى انحصال الثلاث الاطعام والكسوة والشرير صام ثلاثة أيام متتابعات عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو غير أن شاء تابع وان شاء فرق (وقد) أجمع العلماء على أن البلوغ السادس والعشرون وهم الخاطب في الخلف شرط لصحة كونه خالفاً لا يجمع اليمين من الصبي والمجنون والنائم (وهل) يشترط أن الام الخالف فهو محل الخلاف فعندنا يشترط فلا يصح عيني الكافر حتى لو حلف كافر بالله تعالى ثم حنث في حال كفره أو بعد إسلامه لم يكن عليه كفارة عندنا (وقال) التامضي رحمه الله تعالى الإسلام ليس بشرط حتى تجب الكفارة عليه إذا حنث في حال الكفر لكنه بالمال لا بالصوم (ويستوي) العاقد والناسي والمكره في اليمين وفي فعل المحلوف عليه (لعله) صلى الله عليه وسلم ثلاث جده من جدوه زاهن جـد الكاح والطلاق والبدن فعل ان الرضا والقصد ليس بشرط (والامام) الشافعي رحمه الله تعالى يخالفنا في ذلك في أحد قوليه ويقول لا تنه عن المكر والناسي والباطل ولا يحنث بفعل المحلوف عليه ناسياً أو مكرهاً كذا في المبيع (وفي الهداية) واليمين بالله تعالى أو بالله من أسماءه تعالى كالرحمن والرحيم أو بـدس من صفاته التي يخالف بها عرفنا كقوله الله وجعله وكبرياءه لان الخلف لم يمارف الا قوله وعلم الله فانه لا يكون بمسألة لانه مرمية بارت (ولي) قال ونحوه الله ونحوه لم يكن طافاً كذا ووجهه انه لا خلاف بين اعمدة عارضة (ومن) حلف بغير الله تعالى لم يكن بماله

اذالم تورخا أما إذا أوخا وتاريخ شاهدني الحياة بعد تاريخ شاهد الموت فشهادة شاهدني الحياة أولى انظر فتاوى الفضلي * (مسئلة السكاح) * اذا رأى العرس او الزفاف أو أحس به رجلان * دلان أو رجل وامرأتان بأن هذه امرأة فلان جازله أن يشهد بذلك على البنات ولو قبل * (مسئلة النسب) * لو سمع الناس يقولون هذا ابن فلان أو أخوه أو أحس به بذلك عدلان جازله أن يشهد به * (مسئلة ولاية الحاكم) * اذا سمع الناس يقولون هذا قاضي بلد كذا جازله أن يشهد به لان العلم بهذه الاشياء يقع بهذه الطريقة لا يرى أنها تشهد بحلالة الخلفاء الراشدين والقضاة المتقدمين كشرع وغيره وانساب الصحابة رضي الله عنهم وان لم تشهد عدولاً بينهم ولا نسباً بينهم فهو هذه الاربعه تثبت بالشهرة والتسامع بالاجماع * (فرع) * وكذا الولاة على قول أبي يوسف الاخير وأما على قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الاول لا يجوز له أن يشهد بالولاة لم يعان * (فرع لونه) * اذا اشهرته ووقف فلان على كذا جازله أن يشهد به في قول وهو المختار لانه لو لم يجز أدى ذلك الى استهلاك الاوقاف القديمة ل لا يجوز له أن يشهد لان الوقف قرينة والاختفاء بالقرب أكثر من الاعلان به فغير بمنزلة الاملاك والصحيح من الجواب جواز الشهادة بالتسامع على أصل الوقف لانه يبقى بعد انقضاء قرون وانه يشترط لكن على شرائط الوقف لا يجوز من الخلاصة * (مسئلة) * وفي المهر من محدروا يثبتان في رواية لا يجوز لهما ان يشهدوا على تسمية الصداق بالامر الظاهر بالسماع الا أن يشهدوا على شهادة من حضره وفي رواية هشام بنهم ان يشهدوا بالمهر اذا أخبروهم انها زوجته على كذا وكذا من المهر * (مسئلة) * وأما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع اختلفوا فيه قيل يجوز واليه مال الشيخ الامام السرخسي رحمه الله لان هذا امر يشتهر وتتعلق به أحكام مشهورة من النسب والمهر والعدة وثبوت الاصل انظر المحيط وشرح التحرير هذا ما يتلاقى بالذهب وأما شروط شهادة السماع عند المالكية فسبعة الاول ان لا يستخرج به ما في يد حاضراً وانما تشهد به من كان الشئ بيده فتصح حيازته الثاني الزمان الثالث السلام من الريب فان شهدا ثلثان بالسماع وفي القبيلة مائة من أسنانها لا يعرفون شيئاً من ذلك لم تقبل شهادتهما الا أن يكون علم ذلك فاشتباه الشرط الرابع أن يخاف المشهود له الشرط الخامس أن لا يسموا المسموع منهم والا كان نقل شهادة فلا تقبل اذا كان المنقول عنهم غير عدول الشرط

ثلاثة أيام متتابعات عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو غير أن شاء تابع وان شاء فرق (وقد) أجمع العلماء على أن البلوغ السادس والعشرون وهم الخاطب في الخلف شرط لصحة كونه خالفاً لا يجمع اليمين من الصبي والمجنون والنائم (وهل) يشترط أن الام الخالف فهو محل الخلاف فعندنا يشترط فلا يصح عيني الكافر حتى لو حلف كافر بالله تعالى ثم حنث في حال كفره أو بعد إسلامه لم يكن عليه كفارة عندنا (وقال) التامضي رحمه الله تعالى الإسلام ليس بشرط حتى تجب الكفارة عليه إذا حنث في حال الكفر لكنه بالمال لا بالصوم (ويستوي) العاقد والناسي والمكره في اليمين وفي فعل المحلوف عليه (لعله) صلى الله عليه وسلم ثلاث جده من جدوه زاهن جـد الكاح والطلاق والبدن فعل ان الرضا والقصد ليس بشرط (والامام) الشافعي رحمه الله تعالى يخالفنا في ذلك في أحد قوليه ويقول لا تنه عن المكر والناسي والباطل ولا يحنث بفعل المحلوف عليه ناسياً أو مكرهاً كذا في المبيع (وفي الهداية) واليمين بالله تعالى أو بالله من أسماءه تعالى كالرحمن والرحيم أو بـدس من صفاته التي يخالف بها عرفنا كقوله الله وجعله وكبرياءه لان الخلف لم يمارف الا قوله وعلم الله فانه لا يكون بمسألة لانه مرمية بارت (ولي) قال ونحوه الله ونحوه لم يكن طافاً كذا ووجهه انه لا خلاف بين اعمدة عارضة (ومن) حلف بغير الله تعالى لم يكن بماله

الله تعالى وان البرية واجب يكفر انتهى (والله) يعلم ان ما قلت كذا قد فعل في العلم على أنه يكفر (هو) هو الذي فعل كذا فان اعتقد
 أنه عين يمين لا غير وان اعتقد أنه كافر يكون كفرا (وكذا) هو يرى من الله تعالى (مر) على رجل فأراد أن يقوم فقال والله لا تقوم فقام
 لا يلزم المارئي لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى (رجل) قال هذا الثوب على حرام يحسن بابه (ولو) قال ان أكل الطعام فهو على حرام
 لا يحسن بابه (وكذا) لو قال ان قوم أكلت عندكم طعاما فهو على حرام لا يحسن بالكل (وفي المتن) قال كل طعام آكله في منزلك فهو
 على حرام فالقيام لا يحسن وفي الاستحسان يحسن (امرأه) قالت زوجها أنا طليق حرام أو حرمتك صار يميناً حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة
 تحسن (بجلاف) ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخل فيها مكرها لا يحسن ومعه أنه أدخل بحول (ولو) أكره على النحول ودخل مكرها حنت
 (قال) لها لا تغر جي من الدار الا باذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بعلاقة فاحتمل الحلف بطلاقها ويحتمل الحلف
 بطلاق غيرها فالقول (وفي القنية) (١٣٨) قال صاحب المصباح رجل دعت جماعة لشرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب الخمر

وكان كاذباً فيه ثم شرب طمعت
 (وقال) يعني صاحب التحفة
 لا تطلق ديانة (وفي الولوالجي)
 اذا قال ان فعلت كذا ما ألف
 درهم من مالي صدقة ففعل
 والرجل لا يملك الامتدانة
 درهم لم يلزم الصدقة الا بما
 عاك وهو المائة (رجل)
 قال ان فعالت كذا ما ألف
 درهم من مالي صدقة لكل
 مسكين درهم يحسن وتصدق
 بذلك كما على مسكين واحد
 جائز لان ايجاب العبد يعتبر
 بايجاب الله تعالى وشم يجوز
 الصرف الى صف واحد من
 ذلك الصنف فكذا هذا
 (رجل) قال ان فعالت هذا
 ونحوه من هذا العم والله على
 أن تصدق بهذه الدارهم
 حيناً ثم أراد أن يتصدق
 بيمينه ولا يصرف بالخبر حاز
 لان دفع القنية في حقوق الله
 تعالى جائز (رجل) قال الله على ثلاثون حجة كان عاباً بقدر عمره لانه يصير بمنزلة من قال لله على أن أجمع سنا وعشرين فسان قبل فيها
 ذلك لا يلزم منى لان ايجاب العمل بعد الموت لا يتصور (ان) جعل لله تعالى على نفسه حجاً أو عمرة أو صدقة أو صوماً أو صلاة أو ما شبه ذلك فيها
 هو طاعة لله تعالى ان فعل كذا فعل لزمه ذلك الذي جعل الله على نفسه ولم تجزه كفارة اليمين (هذا) جواب طاهر الرواية (لقوله) عليه الصلاة
 والسلام من نذر وسمى فعله الوفاء بما عصى (وروى) عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه رجح عن هذا وقال هو بالخيار ان شاء أخرج عنه بيمين
 ما سمي وان شاء أخرج عنه بالكفارة (ومشايخ) يلح رحيم الله تعالى يفتون بهذا وكذا بعض مشايخ بحار او هو اخيار نحس الاثمة المرحسى
 واختيار الامام الاجل برهان الدين (وهذا) اذا كان النذر علقاً بشرط لا يريد كونه أمالداً كان معلقاً بشرط لا يريد كونه اما لطلب صفة به
 أولد مع ضرورة بان قال ان شقي الله تعالى سريضي أورد الله تعالى عاباً أو مات عدوى فعلى صوم سنة ما ازجد لزمه الوفاء بما قال ولا يخرج عنه
 الكثرة (وهو) هذه الرواية قوله عليه السلام لا يرد الله عاباً الا بيمين وكفارة كراهة يمين لا يحل بها الطلوع على التلويح بشرط لا يريد

الشهادة لا تجوز حتى يكون شاهداً الاصل مريضاً أو على مسيرة سفر لان فيها زيادة تمكن تهمة وأما
 الاحتراز عن بائنه من الشهود فلا يصح الا عند العجز وذلك بالمرض أو بالسفر وأقل مدته ثلاثة أيام
 وعن أبي يوسف انه يجوز شهادة الفرع اذا كان الاصل في موضع لو غدا الى مجاس الحكم لا يمكنه ان يبيت
 بأهله احباء الحقوق واما كذبة الاشهاد من الاصل ذكر في الجامعين ولا تجوز الشهادة على الشهادة حتى
 يقول الاصل اشهدوا على شهادتي بذلك أو اشهدوا ان فلاناً أقره من ذى ان فلاناً عليه ألف درهم فاشهدوا
 على شهادتي بذلك اذا احتج البهالان الشهادة على الشهادة فوكيل وتحميل لانه لا بد من نقل الشهادة الى
 مجاس القاصي فلما لم يكن بدين النقل لم يكن بدين التحمل والتحميل لا يصح الا بالامر والوحي الاصول
 الفروع من الشهادة بعد الامر عمل بالنسي * (فرع) * لو قال اشهدوا على شهادتي فاشهدوا رجل آخر
 لم يشهد على شهادته لان التحمل شرط ولم يوجد بخلاف القاضي اذا اشهدوا على قضية فسمع ذلك آخرون
 منه وسمع السامعين ان يشهدوا الان قضاء بحجة بمنزلة اقرار فيصح التحمل من غير تعميل * (مسئلة) * ولو قال
 اشهدوا على كذا أو قال اشهدوا فاشهدوا أو فاشهدوا بشهادتي لا يصح لانه لم يوجد التحمل لانه لم يأمرهم
 بنقل شهادته بل أمرهم بأن يشهدوا على فلان بأصل الحق وامن لهم ذلك لانهم لم يعلموا بوجوب الحق
 وأما كذبة الادعاء من الفروع بأن يقول الفرع عند الخاكهم شهد فلان بن فلان على اقرار فلان بن
 فلان بكذا أو اشهدني على شهادته وأمرني ان أشهد على شهادته وأما أشهد على شهادته * (مسئلة) * لا تجوز
 شهادة واحد على واحد لانها ليست بحجة وانما تجوز شهادة اثنين على شهادة اثنين ومعناه ان يشهد اثنان
 على شهادة كل واحد منهما على الوصف الذي ذكرناه أو يشهد اثنان على شهادة هذا أو آخرون على شهادة
 آخر * (فرع) * لو شهدوا على شهادة رجل واحد ما يشهد بنفسه أيضاً لا يجوز لان شهادة الاصل الحاضر
 على شهادة الاصل العائب غير مقبولة لان الوقت ادى الى ان يثبت بشهادته ثلاثة أرباع الحق نصف الحق
 بشهادته وحده وربع الحق بشهادته مع آخر على شهادة آخر ولا يجوز ان يثبت بشهادة الواحد ثلاثة
 أرباع الحق لانما اشطرا الحجة فبقى على شهادة الاصل العائب شاهد واحد فلا يثبت شهادة الاصل العائب
 * (مسئلة) * ذكر الداطي في رافعاته ان الشهادة على الشهادة في لوقف لا تجوز والصحيح انها تجوز لما

تعالى جائز (رجل) قال الله على ثلاثون حجة كان عاباً بقدر عمره لانه يصير بمنزلة من قال لله على أن أجمع سنا وعشرين فسان قبل فيها
 ذلك لا يلزم منى لان ايجاب العمل بعد الموت لا يتصور (ان) جعل لله تعالى على نفسه حجاً أو عمرة أو صدقة أو صوماً أو صلاة أو ما شبه ذلك فيها
 هو طاعة لله تعالى ان فعل كذا فعل لزمه ذلك الذي جعل الله على نفسه ولم تجزه كفارة اليمين (هذا) جواب طاهر الرواية (لقوله) عليه الصلاة
 والسلام من نذر وسمى فعله الوفاء بما عصى (وروى) عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه رجح عن هذا وقال هو بالخيار ان شاء أخرج عنه بيمين
 ما سمي وان شاء أخرج عنه بالكفارة (ومشايخ) يلح رحيم الله تعالى يفتون بهذا وكذا بعض مشايخ بحار او هو اخيار نحس الاثمة المرحسى
 واختيار الامام الاجل برهان الدين (وهذا) اذا كان النذر علقاً بشرط لا يريد كونه أمالداً كان معلقاً بشرط لا يريد كونه اما لطلب صفة به
 أولد مع ضرورة بان قال ان شقي الله تعالى سريضي أورد الله تعالى عاباً أو مات عدوى فعلى صوم سنة ما ازجد لزمه الوفاء بما قال ولا يخرج عنه
 الكثرة (وهو) هذه الرواية قوله عليه السلام لا يرد الله عاباً الا بيمين وكفارة كراهة يمين لا يحل بها الطلوع على التلويح بشرط لا يريد

(الثالث) وهذا يؤيد ما أتى به جدي شيخ مشايخ الاسلام في المسئلة التي مرت في فصل الوقت فانظر رجلاً الله تعالى في ذلك وعليك بالتأمل الصريح (ولي الوالحي) رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معاً لا يثبتان (ولو) حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لا يثبت (وان) نقب باباً آخر فدخل ثبت لانه دخل من بابه وان نوى ذلك الباب بعينه لم يدين في القضاء (رجل) حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج امرأته بعير علمه فخرجت وهو يراها فغتمها أولم يمنعها لا يثبت لانها خرجت بعلمه (رجل) قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فمعدت الملح وتزلت في دار الجار قبل ذلك من الحيل وأنه لا يثبت والصحيح أنه يثبت (رجل) أخذ لقمة فوضعهما في فمه فقال له رجل امرأته طالق ان أكلتها وقال آخر امرأته طالق ان أخرجهما من فيك فكل البعض وأخرج البعض لم يثبت لان شرط الحنث أكل الكل (رجل) قال لامرأته ان لم تتعشى الليلة فبعدي حرماً كملت لقمة واحدة يثبت لان اللقمة الواحدة لا تكون عشاء (ولو) قال لامرأته (١٤٠) ان لم تطبخ في قدر فيه منوان من الملح ولا ملح في المطبوخ فانت طالق تطبخ بيضه في منوان من الملح (رجل) حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فشق عليه التعويل من الامتعة فانه يبيع المتاع من غيره ويخرج بنفسه فلا يثبت (ولو) حلف بطلاق امرأته أنه لا يصوم شهر رمضان فالحيلة فيه أن يسافر ولا يصوم (حلف) ليغدي به اليوم بألف درهم فاشترى له رغبة بألف درهم فهداه لا يثبت لانه تحقق شرط البر وكذا لو قال ان لم أعتق عمو كأبألف درهم ففعل كذا فاشترى عمو كأبألف درهم يساري شيئاً قليلاً فاعتقه لانه تحقق شرط البر (حلف) لا يقرب امرأته فاستاقى على قفاه فحان المسراة ففقت حاجتها لا يثبت لان شرط الحنث الوطء وهو في هذه الحالة لا يسمى وطئاً هكذا

الزوجين لا يعد التهما فلا يصح ان يسمع أحد الشاهدين دون الآخر ولا لو أعاد النكاح وسمع من لم يسمه أو لا الآخر (الباب السابع عشر في القضاء بشهادة الاستعجال) * وصو رتها اذا كان رجل على آخر حتى فبقر في السر ويحسد في العلانية وعجز صاحب الحق عن الوصول الى حقه فاحتمل بان أدخل قوم من العدول في بيته ثم استخضر من عليه الحق فافر بذلك سرا وخرج فسمه الشهود دخل لهم أن يشهدوا عند علماء اثنان العلم قد حصل وقيل لا يحل لان فيه تدلساً وغروراً ولكن انما يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه ويعرفونه وان كانوا لا يرون وجهه ولكن يسمون كلامه لا يحل لهم ان يشهدوا فان شهدوا وفسروا للقاضي شهادتهم لم تقبل شهادتهم الا اذا أحاطوا بما به بان رأوه ودخل بيتاً وعلموا أنه ليس في البيت غيره وليس هذا البيت مسكناً آخر خرجوا اقراره بحيث لا يشك عليهم حاله فحل لهم الشهادة انظر شرح التحرير (مسئلة) * وسئل بعض العلماء هل يجوز للشاهد أن يحتج بشهود على المقر وأجاب بأنه يخوف ان لا يحيط بالشهادة علمهما كان بين الحدين ثم قال ولكن ان تحقق الاقرار كما يجب فليشهد (تنبيه) * وجبت أجراً له هادته فلا يكون من باب الحرض على التحمل (تنبيه) * ينبغي للشاهد ان يتنبه ان يرفع نفسه عن ان يعتني بشئ هو هذا مما لم يندب اليه ولا فرض عليه فان فعل فقد فعل ما لا يليق بالفضلاء ولا يختاره العقلاء

(الباب الثامن عشر في القضاء بالشهادة بغاية الخان) * اعلم ان الشرع لم يعتبر مطلق الخان في غالب المسائل وانما يعتبر بطرطو بمفيدة مستفادة من أمارة مخصوصة وذلك فيما لا سبيل فيه الى القاطع كالشهادة ان المديان معدوم فانهم اعيا شهودون على علمهم وقد يكون الباطن بخلافه فاستفاد باليمين في ذلك على المشهوده فبقيا المينة على ذلك مع عينة استحق كتم العدم وسقط عنه الطالب مادام على تلك الحال (مسئلة) * وكذلك الشهادة لامرأة غاب زوجها وتركتها بغير نفقة لان الشهادة فيه على العلم دون البت فاذا قامت بذلك عند الحاكم وشهد بها الشهود واستفادها باليمين على حصة ما شهد به الشهود دلها بمقارنة اليمين للشهادة وجب لها الحكم بذلك (مسئلة) * ومن ذلك الشهادة على عدة الورثة لا بد ان يقولوا له وارثه لا علمون له وارثاً غيره ولا يكاف الشهود أن يقولوا له لا وارث له على

قال بعض المشايخ (وذكر) بعضهم أنه يثبت وعليه الفتوى (ولو) حلف لا يكلم فلا ما كتب اليه أو أرسل لم يثبت لان الكلام البتات على المشافهة (رجل) هرب ودخل في دار رجل حلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو ان أراد به أنه لا يدري في أي مكان هو من الدار لا يثبت لانه ما رآه في كلام الوالحي (الفصل السابع عشر في البيوع) * (البيع) يصدق بالاجاب والقبول اذا كانا باللفظ المتضمني مثل أن يقول أحدهما ما بعت ويقول الآخر اشترى لان البيع انشاء تصرف والانشاء يعرف بالسرعة والموضع لا جبار قد استعمل فيه فينفع به (ولا) يصدق بلفظين أحدهما اللفظ المستقبل بخلاف النكاح (وقوله) رضىت أو أعطيت بكذا أو غيره كذا في معنى قوله بعت واشترى لانه يؤدي معناه والمعنى هو المعترف في هذه العقود (وفي القنية) رجل دفع الى بائع الحنطة خمسة دنانير بأخذ من أمه حنطة وقال له بكم تبيعها فقال كل ما ثمة من يدنار فسكت المشتري ثم طاب منه الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفعها اليك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري وجاء في غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير السعر فليس للبائع أن يمنعها منه بل عليه أن يدفعها بالسعر الاول (قال) رحمه الله تعالى وهذا يندب بالاعطى في انطيس وان لم ييس وهو الصحيح (وفي المنبع) انعقاد البيع تارة يكون بالقول وتارة يكون بالفعل من غير قول بان يكون بالاعطاء والاخذ وهذا يندب

نہمار المجلس (وینکور)

البيع : من حاله مؤجل

إذا كان الأصل معلوما

(رسول) باع : أم عبد الله

بِمَنْ مَوْجِلٍ إِلَى مَذْمُومٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد شمس المجمع فلاح شري

سنة أخرى بعد تسليم الميراث

(ونام) ليس له إلا الله - عز وجل

المادة (١٠٠) (١٠٠)

الشمس في ١١ ربيع كان في ١٢

عليه السلام وآله

المعارف (باب) كانت

المورد مختلفا عما يريد من الناس

الآن يبي حله ما وهدا

اذا كان السيف في الرواح

سواء لان الطهارة تنصب الى

المباركة الان ترحم الجبهة

بالبيان أو يكون أحدهما

آفتاب و از روح و جسم

بصرف الميه فتعري بالاعوان

(وہذا) ادا کاغذ مختلفہ

هو و كان لانه لام ارميوا

لم يبق (شبهان كان الثوب

اور ان کے خلاف کارروائی ہو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ده رستمرا امانی، از امانی

(ی) آرزوؤں کے بارے میں

ی طراز الدرع ادا الم یع ینہما

المشركي جازا إذا أقر بالمباح

وَبَاعَ مِنْهُمْ كَاتِبُ بَيْعِ الْبَنَاتِ -

(الباب التاسع عشر في القضاء بشهادة النبي)

قال القرافي اشهر على السنة الفقهاء ان الشهادة على النقي غير مقبولة وفيما تفصيل فان النقي قد يكون معلوما
بالضرورة أو بالظن العاقل الباشي من النعمان وهو يدعى منهما هذه ثلاثة أنواع انتم الاول تجوز
الشهادة به اتفاقا كما لو شهد أنه ليس في هذه البقرة التي بين يديه فرس ونحوه فانه يتطاع بذلك وكذلك يجوز
أن يشهد أن زيد لم يقتل بحماره لانه كان عند في البيت لم يخرجه وآب لم يخرجه وآب لانه وآب في البلد فله
شهادة صحيحة ما نفي الثاني تجوز الشهادة به أعني بالنقي مستندا الى الظن العاقل وذلك في امور من القليل

في المأبأة فان كان سواها فيها كالثمن والالوان حاز البيع اذا اطلق اسم الدواهم وينصرف الى ما قدر به من اختلاف في المأبأة كذا في الهداية (وفي البرزاني) ساومه ثوباً بعشرة فقال البائع بعشرين فذهب به المشتري يد المشتري فالبيع بعشرين وان كان في يد البائع ودفعه اليه فبعشرة وويل بالآخرهما كلاهما اذا مضى على البيع الى آخرهما كلاماً فيحكم بذلك (ويجوز) بيع الحبوب المتوعدة جزاً او كلاً وبماء وجير مجهر الى الماء (وعبر) فيسند فيهما قال صاحب الهداية والاول أصح (ومن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يرق بين الماء لقابل لا يباع الا يقبلها كالطشت مثلاً وأفسده نيماً قبلها كالزيت وأجاز يوزن هذا الخمر لا يوزن بماء المطبوخة (استاذ) ذرعهما طولاً وعرضاً حاز (واذا) عرف المشتري الحدود لا الجيران يصح وان لم يذكر الحد ولم يعرفها المدة (بما) (وجعل) المائع بالمبيع لا يمنع وجه المشتري يمنع (بعتك) نصيب من هذه الدار ولم يعلم به البائع و...
... كما يقول المشتري وان لم يعلم المشتري لا يجوز عند الاسام ومحمد رحمه الله تعالى علم البائع ثم لا ربح ذلك لانه...

(قلت) وما أحب المتبع أوضع المسئلة وفصل الخلاف فيها حيث قال رجل باع نصيبه من هذه الدار وهو لا يعلم مقدار نصيبه والمشتري أيضا لا يعلم ذلك فالبيع فاسد في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وروي) عنه أيضا أنه يجوز مطالع سوا علم المتبايعان ذلك أولم يعلم أو هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (وروي) عنه أيضا أنه يشترط علم المشتري لا غير وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهو ظاهر الرواية (فان قلت) ما فائدة وضع المسئلة في الدار هل يكون لجبرديان التصوير أو للاحتراز عن المنقول ليكون الحكم فيه خلاف الحكم في الدار (قلت) ما رأيت فيه نقلا صريحا ولكن الظاهر أنه لا فرق بين الدار والمنقول (وذكر) في الفتاوى أنه إذا باع نصيبه من أشجار بغير إذن الشريك بغير أرض فان كانت الأشجار قد بلغت أو انقطعها فالبيع جائز وان لم تبلغ لم يجز اهـ (قال) المشتري في يدك أرض خراب لا تساوي عشرة فيه هاهنا ستة فقال بهتم أولم يعرفها البائع وهي تساوي أكثر من ذلك جاز (رجل) اشترى ثيابا في جراب أو زيتا في زق أو حنطة في جواقق فلم يره يجوز له الخيار إذا رآه (وفي) (١٤٢) النخبة) صورة المسئلة أن يقول بعت منك الثوب الذي في كتي هذا وصفته كذا أولم يذكرك

فان الحاصل فيه انما هو الظن الغالب لانه يجوز عقلا حصول المال الحافس وهو يكتفه ومنها الشهادة على حصر الورثة وأنه ليس له وارث غيره هذا فستند الشاهد الظن وقد يكون له وارث لم يطالع عليه فمضى شهادة على البقي مقبولة وسيأتي ذلك مزيد بيان ان شاء الله تعالى الثالث ما عرى عنهما مثل أن يشهدان زيد لم يوف الدين الذي عليه أو ما باع سلعة ونحو ذلك فهذا انفي غير منضبط وانما يجوز الشهادة على النقي المنضبط قطعاً أو ظناً (فرع) الشهادة لو قامت على الأنثى ومبانيق بأن يقول هذا غلامه نج عنه أو هذه دابته تجبت عنه ولم يزل مال كاله هل تقبل اختلاف المشايخ فيه والاصح قولهما كذا في الفتاوى (فرع) شهد أنه أقرضه يوم كذا ومنع شيئاً في مكان كذا فبرهن المدعي عليه أنه لم يكن في ذلك اليوم في مكان كذا أو كان في مكان كذا فقبيل لانها قامت على النقي لان قولهما كان في مكان كذا انفي معنى ولو كان اثباتاً ومرة إذا فرض نفي ما قامت عليه البينة الأولى (مسئلة) لو أمن الامام أهل مدينة فاختلطوا بأهل مدينة أخرى وقالوا كذا جميعاً فشهد شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت الامان فيها تقبل الشهادة له قاله في الواقعات (فرع) الشرط يجوز اثباته ببينة ولو كان نفياً كقولك لفته ان لم أدخل الدار اليوم فانت حر فبرهن القن أنه لم يدخل الدار يعنى قبل فعل هذا الوجه أمرها بيد هاتان ضربها بغير جنابة ثم ضربها بالجنابة وبرهنت أنه ضربها بغير جنابة ينبغي أن تقبل بينهما وان قامت على النقي لتسامها على الشرط من المبسوط (مسئلة) حلف ان لم تحي صهرتي هذه الليلة فامرأته كذا فشهدا انه حلف كذا ولم تحي صهرته في تلك الليلة وطلقت امرأته تقبل لانها على النقي ومرة وعلى اثبات الطلاق حقيقة والعبرة بالمقاصد لا بالصور كالمشهدا أنه أسلم واستثنى وشهد آخر ان أسلم ولم يستثنى تقبل بينة اثبات الاسلام ولو كان في انفي اذ غر منها اثبات اسلامها نظر الفتاوى الصغرى (مسئلة) قال في الاصل الوارث لو كان يحجب بغيره بكذب ومدة وأخوانعت لا يعطى شيئاً ما لم يبرهن على جميع الورثة أو يشهد انهما لا يعلمان وارثا غيره لان ارث الاخ والاخت معلق بشرط الكلالة وهي من ليس له والد ولا ولد فلم تثبت هذه الشروط بنسب من الشهود لا برث ولو قال لا وارث له غيره تقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى وقد تقدم في لعم الثاني من هذا الباب احتج ابن أبي ليلى أنهم جاز فادلا طريق لهم الى معرفة نقي الولد ولنا العرف

الصفة أو يقول بعت منك هذه الجارية المنقصة (وأما) اذا قال بعت منك ماني كتي هذا هل يجوز هذا البيع أم لا لم يذكروا في المبسوط قال عامة المشايخ ارجعهم الله الخلد والجواب يدل على حوازه عندنا وبهضهم قال لا يجوز زجهالة لمبيع (وفي) المبسوط الإشارة اليه أو لم يكن مكان شرط الجوار حتى اذا لم يشر اليه أو الى مكانه لا يجوز بالاجماع (اذا) باع شيئاً لم يره بأب ووث شيئاً مباعه تبطل الرقبة ينزح لم يبيع ولم يقبض وكان أبو حنيفة أو لا يقول له الخيار احترازاً ببالعيب والشرط ثم يبيع وقال لا خيار له (وفي) (المبيع) وإذا اشترى شيئاً لم يره ثم قال امبره ان اشتريت مائة فادب بطر اليها فان

كانت نسلح فارضهم اذها فذهب ورضى جهاد كرسخ الاسلام في باب الخيار بغير شرط ان هذا لا يجوز (ورأيت) في موضع فان اشترى داراً لا يجوز عند أبي يوسف ومحمد وأما عند أبي حنيفة فان قيل يجوز فله وجه وان قيل لا يجوز فله وجه (دار) بين اثنين باع أحدهما نصفها يصرف الى نفسه أما لو عين نصفها وقال بعت منك هذا النصف فلا يجوز (رجل) مات وترك بنتين فباعت إحدى البنتين نصيبها من البنت الاخرى ان كان نصيبها مائة أو ماله لا يجوز (وفي) شرح الطحاوي ان باع نصيبها من كل شيء يجوز اما اذا عينت عينها وباعته لا يجوز (وفي) الحديث (رجل) كان بين رجلين عشرين الف من الفم أو عشرة أثواب هروية مما تقسم باع أحدهما نصف ثوب بغيره قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز لان شريكه يتضرر بذلك عند امسده (ولو) كان بين رجلين عشرين الف من الفم أو عشرة أثواب هروية مما تقسم باع أحدهما نصف ثوب بغيره قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا جاز (سكة) غير مائة يجمع أهلها فباعوا السكة لا يجوز وكذا الواقعات وما (رجل) اشترى قرية ولم يستثن منها المسجود والمقبرة فسد البيع هذا إذا كان المسجد ميمورا طر حارب ماحوله واستغنى الناس عنه لا يفسد العقد (وفي الخلاصة) ولو ضم الوقف مع الملك وباعهما ما (أجاب) شمس الأئمة الحلي اني انه لا يجوز كالمسجد (وقال) ركن الاسلام على السخدي يجوز في الملك ثم يرجع شمس الأئمة الى قول ركن

الاسلام (وفي القنية) رجل باع أرضا فيها مقابر وضع البيع فيها رواه القنبر (وفي) أدب القضاء للقاضي القضاة من الذين المروى ما
 قرية بغیر استثناء المقبرة والمقبرة جازي الملك في الأصح لأن الوقت مبسوط (قلت) ولأنه مستثنى شرعا والله سبحانه وتعالى أعلم (رجل) اشترى
 عبد بن مائة واحدة فإذا أحدهما حر فالبيع في العبد فاسد سمي عن كل واحد منهما ولا عند أبي حنيفة ووجه الله تعالى (وعندهما) أن لم يسم
 فسد وان سمي جازي القن (وكذا) إذا باع دين من النسل فإذا أحدهما حر أو جمع بين ذبعتين فإذا أحدهما مائة أو مائة وكذا السمي
 هذا (وهذا) إذا قال بعتهما وان جمع بين عبد وحر وقال بعث أحدهما قبل الآخر صرح في القن تعبه بالنصر فيه بخلاف الآية الأولى لأنه
 جعل قبول العقد في الحر شرط العقد في العبد وهذا شرط فاسد فيفسد (وكذا) في قوله أعتقت أحدهما أو أعتقت بخلاف قوله أحدهما حر
 لأنه انحصار وهذا انشاء (وإذا) باع عبده وعبده غيره بألف كل واحد منهما مائة لم يحز ذلك الغير جازي عبده والله سبحانه وتعالى أعلم
 (نوع في الأوراق والأشجار والزروع والثمار) (رجل) اشترى أوراق التوت أن اشترى (١٤٣) على أنه يأخذها من سائر ما يجوز
 ولو اشترى منها مائة إذا أخذها

فإن مراد الناس به لا تعلم له وارثا غيره فهذه شهادة على النفي قبلت لاسرائم انقل على الشرط ولو كان
 نفيا وهذا كذلك لقيامها على شرط الارث ولو كان الوارث من لا يجب بأحد فلو شهد الله واثمه ولم يقل ولا
 لا وارث له غيره أو لا تعلمه يتلوم القاضي زمانا جاء أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقضى له بجميع الارث
 ولا يكفل منه شيء في المسائلين يعني فيما لا الارث له غيره أو لا تعلمه وفيما لا تعلمه وهو الأصح
 من مذهبه وعند ما يكفل في المسائلين ومدة التلوم مقوضة إلى رأى القاضي وقيل حرل وقيل شهر وهذا
 عند أبي يوسف وأما أحد الزوجين لو أثبت الورثة بينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة ومحمد
 يحكم لهم بما كثر النصيبين بعد التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعند أبي يوسف يحكم لهم بأقل
 النصيبين له الربع ولها الثلث (فرع) لو شرط على الفأر الارضاع بنفسها فأرضعت لبن شاة فلا
 أجر لها ولو أختلما فالقول لهما مع غيرها استحسانا ولو برهن أهل الصبي على ما ادعوا فلا أجر لها وتأويل
 المسئلة أن يشهدا أن أرضه لبن شاة لا لبن نفسها أمالوا كغنيابة ولهما ما أرضته لبن نفسها لا تقبل
 شهادتهما لقيامها على النفي مقصودا بخلاف الأول لأن النفي ثم دخل في ضمن الإثبات ولو برهن فبينة الطائر
 أولى انظر المحيط

اليوم جازوان مفي اليوم
 فسد البيع لأن ما يحدث
 بعد البيع يفسد البيع
 لا يمكن الاحتراز منه في كل
 عقار وأما تراها على أن
 يأخذها شاة لا يجوز
 لأنه يزاد في حياطة المبيع
 بغير البيع (وحيثما)
 لو اشترى على أن يزرعها
 على الشجر والحيلة أن
 يشتري الشجرة بأصلها
 فيأخذ الأوراق ثم يبيع
 الأصغر من المانع (وله)
 ذهب وقت الأوراق بأمر
 الزوج بالتسليم أو تراها
 مع الإغنهان ويبيعها مع
 الطاع لا يرجع رهل
 لأمه سل من الأبناء
 وأوران الشجره
 في نسل المزارع أن شاء الله
 تعالى (وفي) إذا وى قامى حان

(الباب العشرون في القضاء بالشهادة التي توجب حكا ولا توجب الحق المدعى به)
 (مسئلة) لو شهدت الشهود أنه سرق بعد حين ضمن المال ولا يقطع لأن انقادم يؤخر في حق القلاع دون
 المال (مسئلة) لو شهدوا بعد عدل على الطلاق قبل الدخول أو على الطلاق البائن وطلبت المرأة من
 القاضي أن يضعها على يدي عدل وقالت لي شاهد حاضر يضع استجده أنا لأن قول الواحد عدل في باب
 الحرمان مقبول وأمر البضع محتاط فيه فيعول بينهم ما احتياطا ولكن لا تجب الحيلولة (مسئلة) لو شهد
 عدل وامرأتان على الطلاق أو العتق فانهن توجب اليمين عند جميعهم فان أقامت المرأة شاهدا بالطلاق
 وأنكر الزوج حلف وحيل بينه وبينها وان نكل فعلى ما تقدم (مسئلة) لو ادعى على رجل أنه زنى بأمرأة
 وجاؤا بثلاثة شهداء فشهدوا أنهم قد فسد دون إذا طلب الشهود عليه ما روى أنه شهد ثلاثة على المبرء بالزنا
 عند عمر رضام الرابع وقال رأيت أقداما بادية ونفسا باليا وأمر منكره وأعلم ما رواه ذلك فقال عمر الحمد لله

رجل اشترى رطله من البقول أو ثناء أو ثيابا ينمو ساعة فساعة لا يجوز كالأجور يبيع الصوت والوبر على طهر والغنم إلا أن يزرعها
 والقياس في بيع قوائم الخلاف كذلك وانما جازم كان التعامل به (وفي البرزلي) قال الامام الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز بيع القوائم
 بلا بيان موضع القطع (رجل) باع الخشيش الذي انبت به بستان منقى الارض لينبت فيها الخشيش يجوز (ولو) باع الزرع قبل ان يزرعه
 بقلا لا يجوز وبعد ما صار بقلا بشرط القطع أو على أن يرسل فيه ما ينبت به لا بشرط الترك للأدراك وكذا الرطلية والبقول (ولو) كان الزرع
 مشتركا بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من غير شركه بلا ادن الا تخويل أن يترك الحصاد لا يجوز وبه الادراك يصح (ولو) باع من شركه
 يصح مطلقا وكذا الشجر ولو باع من غير شركه ولم يفسح البيع حتى أدرك ثم زال المانع كما إذا باع جذعا من سقف ونزع رطله (وله)
 كان الزرع والارض مشتركا فباع نصيبه من الشريك أو أجنبي جاز وان لم يرض به الا تخويل ما يسترى من الشريك (وعن) جده أنه
 لا يجوز (وعنه) أيضا باع نصيبا أو ثرا في أول ما يطلع ان جزءه المشتري في الحال فالتسوية على البائع وان تركه باذن المانع وبه الادراك
 على المشتري (وعند) أبي يوسف عشرها بقدر المطلع والبطل على البائع والزيادة على المشتري (وفي التيمريد) يبيع المزرعة الموردة في

كونه زكاة فلهما به جائز لا بشرط التبرك وبه يفسد وان تناهى المقام فبشرط التبرك لا يفسد عند من يفسد وهو الاستحسان فلا قالهما وان اشترى مطلقا وترك ان تناهى عقلمهما اوله يتنكح لكنه باذن البائع طلبة وان لم يتنكحوا التبرك بلاذن تصديق بما زاد (ولو) أخرجت النمرة ثمرة أخرى قبل جذاذ الأولى فهي لا تباع وان جزها البائع طلبة وان اختلما بالموجود حتى لم يعرف ان كان قبل التخلية ففسد وان كان بعدها اشتركا والقول في المقدار قول المشتري (وان) اشترى ثمرة بدلا من صلاح بعضها وصلاح الباقي متقارب وبشرط التبرك جاز من عند من يفسد الله تعالى وان كان يتأخر ادراك الباقي كسيرة الايجوز في مال يدرك وحاز في المدرك (والبطيخ) والبادنجان يجوز بيع ما طهر لا مال لم يظهر (ولو) باع الاصول بما فيها من الثمار جاز في الكل (وذكر) شمس الاغتوجر لاشترى ثمار الكرم وقد خرج بعضها قال الكرخي رحمه الله لا يجوز وهو ظاهر المذهب (وقال) ابن الفضل وجدت عن محمد بن يسع الورد جلة يجوز ومعلوم ان الوردية لاحق (واقفي) الحلواني في الباذنجان والبطيخ والثمار وغيرهما بالجواز (١٤٤) وجعل الموجود أصلا ومال السر نحمي الى قول الكرخي (وان) استأجر الاشجار ليترك عليها

الثمار لا يجوز تركه لو ترك بناء على الاجارة تطيب له الزيادة ولا يجب له الاخر (ولو) اشترى قديلا واستأجر الارض وترك القصيل لا تطيب له الزيادة لان اجارة الارض متعارف وان بين المدة تصح واستأجر الاشجار لم يتعارف ولا يصح وان بين المدة فاعتبر بمجرد الاذن فطالب له ولم يجب أجر المثل لعدم الاجارة رأسا (والحيلة) ان يقول المشتري للبائع جعلت لك جزأ من ألف جزع من هذه النمرة على أن تعمل بها بالمساواة وانما يحتاج الى الاطاعة قبل التناهي وحيثما تجوز المساواة (وبيع) نصف الثمار شاء قبل بدو اصلاح من شريكه جائز لان غيره كبيع نصف الزرع من

الذي لم يطمع رجلا من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وحده الثلاثة * (فرع) * لو جاء متفرقين يشهدون على الزنا واحد بعد واحد فدفعة بمحمدون وان كثر والآن اتحاد المجلس بشرط لصحة الشهادة في باب الزنا لان كل منهم متردد بين أن يكون قذفا وبين أن يكون شهادة فواغما يتنق كونه قد قاب اتحاد المجلس لان وقوع شهادتهم دفعة واحدة تستعذر بفعل الشهادة منهم في مجلس واحد كشهادتهم دفعة واحدة ولم يوجد اتحاد المجلس وعن محمد اذا كانوا اتفعا في موضع الشهود فجاءوا واحدا بعد واحد فالتشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد صبروا الحد

* (الباب الحادي والعشرون في افضاء عا بالتهادة المجهولة والناقصة التي يتنكحون بها) * (مسئلة) * اذا شهد الشهود على رجل بحق لا يعرفون عدده فاليقين على المدعي عليه فان أقر بشئ حلف عليه وجرى لانه انما يحكم باقراره لان الشهادة لم تثبت به بالحق حتى يحكم به عليه لان الشهود لم يبينوا شيئا ولا حذوه فشهادتهم بمجهولة لا يحكم بها اولوا فالواشهادان له عليه دراهم لان عرف عددها هي ثلاثة وكذا لو شهدوا ان عليه درهمان جعلت ثلاثة ثم حلف على شهادتهم لان الشهود قد يبينوا بشهادتهم شيئا معلوما وهي الدراهم ويحلف مع شهادتهم لجواز أن يكون أكثر من ذلك * (فرع) * لو أن رجلا أقر في وصية ابن فلان عليه حقا ثم مات ولم يسم ذلك الحق كم هو فانه يتنازل للورثة كم هو حق هذا ان قالوا له لم لنا به قبل لا مقر له كم حقه فان حلف عليه وأعطيه وان قال لا أعرفه وهو كان أحفظا مني قبل للورثة لا تصلوا الى شيء من هذا الميراث حتى تدفعوا الى هذا حقه منه أو تقروا به بما شئتم ويحلفون عليه لان هذا قد ثبت له ان له فيها حقا فلا بد ان يصل الى حقه * (مسئلة) * قال في المحيط شهود الدار لم يشهدوا انهم في يد المدعي عليه فشهدوا انهم في يد المدعي عليه فقبلها القاعني كل شهودا بالمالك في الحدود وشهدوا انهم في الحدود وقبل جميعا وكل شهودا على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهدوا انهم في يد المدعي عليه فقبل جميعا ويحلف على كل ثبت الامر ان شهادة فريق واحد * (مسئلة) * ولو قالوا ان شهدا أن الدار التي في أيدي بني فلان وبذكر المدعي حدودها الاربع مئة المدة في هذا السبب ولكن لا نعرف حدودها ولا نقف عليها وشهدوا انهم في الحدود الدار المدعي بها لا تقبل وفي عامة الروايات تقبل وهو الاصح انظر التمهيد والطلافة

* (مسئلة) * (واقفي) السخدي بانه لا يجوز ان يشريه بغيره أيضا (وبيع) التين قبل الكدس لا يجوز لانه معدوم وبيع الكدس * (الباب) قبل التذرية يجوز (ولو) باع رجل غنبا كرمه وهو حصرم جاز لانه مال مقدور التناهي (اشترى) نصيبا ولم يقبضه حتى صار حيا بعل البيع عند الامام (وقالا) لا يبطل (وشراء) قبيل الحنطة بالحنطة كذا وجزاها يجوز لان هذا بيع الحشيش بالحنطة فيصح كذا ما كان (باع) أرضا فيها زرع لا يدنسل الزرع ثبت أم لا (وفي التجنيس) الزرع اذا لم يكن له قيمة ينحصر في بيع الارض ثبت أم لم يثبت وهو الصواب (وكذا) لو باع شجرة عليه ثمرة لقيمة له يدخل في بيع الشجرة لان بيعه منظر الايجوز (واقفي) أبو بكر الاسكافي وأبو نصر الفقيهان ابان ان كان قد فسد في الارض أو ثبت لكنه بحال لا قيمة له يكون له شترى لانه لا يجوز بيعه بان لم يرد منه جزأ من الارض وان لم يفسد في الارض أو ثبت وصار بحال له قيمة يكون للبائع (واقفي) أبو القاسم بانه للبائع في الاحوال كلها وبه نأخذ (واختار) في الصغرى دخول الثمر والزرع اذا لم يكن له قيمة في بيع الارض بالذكر وكذا الشجر مثمرا كان أو غير مثمر ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بالذكر وان كان موجودا وقت البيع ذكرنا وانما الخلاف على ما عليه الفتوى (وفي المتن) أذنت له في زراعة أرضه فادان بخيرجهما بعد الزراعة اس له ذلك (ولو) كان

فيما ذكر في بيع الزرع لا الأرض ترك الزرع في البائع باع المثل إلى المشتري كان في الزرع ما لا يتقبح به كالتسبيح الذي ينبغي أن يستثنى
 فيجوز البيع (وقال) السيد الإمام أبو القاسم ينبغي أن يجوز البيع بشرط الترك إلى الإدراك لأنه يتقبح به في المأكل كالحشيش وإن كان
 لا على تقدير الترك ينبغي أن لا يجوز (وقال) شمس الأئمة في شرائعهم بستان ظهر بعضها الأصح عندي عدم جواز البيع لأنه لا ضرورة إليه
 لا مكان شراء الأصول فيكون المتروك على ملكه وإن كان لا يستحق به نفس المبيع قال المشتري يشترى الموجود ببعض الثمن ويؤخر العقد
 في الباقي أو يشتري الموجود بكل الثمن ويعمل المقصود به إذا فلا حاجة إلى بيع المدوم (وعن) عبد الكريم بن محمد رجل اشترى أنواع
 الثمار في بستان أدرك البعض ولم يدرك البعض وليس لها قيمة فإذا كان لا أكثره قيمة يجوز لأن الأقل يتبع الأكثر وما ليس له قيمة
 كالخوخ والرمان والين فيشتري المتقوم بكل الثمن ويبيع البائع الباقي فينتار له بالإباحة اهـ (وفي الملتقط) بيع الثمار كالخمر والتفاح
 ونحوه قبل الإدراك يجوز ونحو الخوخ وكثير لا يجوز قبل الإدراك إذا أدرك بعضها فيجوز (١٤٥) فيما أدرك وما لم يدرك على ذلك

الشجر فلا (ويبيع) ورق
 التوت قبل أن يخرج
 لا يجوز ولكن إن باع
 الأغصان لقطعها ثم أذن له
 في الترك حتى خرج الورق
 جاز وكان الورق تبعاً وقد
 مر جنسه (باع) داراً
 بعيدة وقال سلمة بن كهيل وقال
 المشتري قبضها لا يكون
 قبضاً وإن كانت قسرية
 فقبض لأن القولية أقيمت
 مقام القبض عندنا لم يكن
 وبه قال الحلواني (قلت)
 والناس عن هذا غافلون
 فانهم يشترطون الضمنية في
 السواد ويقرون بالقبض
 وذلك مما لا يصح به القبض
 وإن كان يقرب به بصير قابضاً
 (وفي المحيط) يصير قابضاً
 بالقولية والأذن وإن بعد
 المعقود عليها (وفي) السواد
 اشترى عقاراً فقال البائع

(الباب الثاني والعشرون في القضاء بشهادة غير العدل للضرورة)

حكى بعضهم أن أهل البادية إذا شهدوا في حق امرأة أو غيرها ولم يكن فيهم عدل انبسط منهم ويقتضي
 بشهادتهم (فرع) * وستل بعض العلماء من القرى البعيدة من المدن إلى الثلاثين ميلاً والاربعةين وفيها
 الثلاثون رجلاً والأكثر من ذلك والأقل وليس فيهم عدل مشهور بسدالة وثبوتهم وذخيرة وأئمة وقوم
 موسومون بغير غير أن القضاة لا يعرفونهم بعدالة ولا يجحدون من يعرفهم يجتمعون على الشهادة منهم
 في الأملاك والديور والمهور والكاح وغير ذلك ولا يخالف منهم أحد هل تجوز شهادتهم ويقتضي بها
 أو يتركون من غير أن ينظر في أمرهم فكتب في الجواب كل قوم عدولهم ولا بد من معرفة القاضى
 لهم بنفسه يعني بذلك التوسم فيهم (فرع) * ومن ذلك أن يعمل كتاب قاض إلى قاض رجلان فيشهدا
 عند المكتوب اليه على كتاب القاضى وأتت عليهما القاضى عنده بخبر وإن لم يكن تعدى لينا أو زكى
 أحدهما ولم يترك الآخر أو قوسم فيهما الصلاح وكان الخطأ والختم مشهورين عند المكتوب اليه فاني
 أسخس من اجازة مثل هذا التعذر العدل والمأجور به العمل في صدر السلف الصالح من اجازة الخواتم

*(مسألة) * قال القرافي في باب السياسة نص بعض العلماء على ما إذا لم نجد في جهة إلا غير العدل أقمنا
 أصلهم وأقلهم فجوز الشهادتهم عليهم ويلزم ذلك في القضاة وغيرهم من التضييع المصالح قال وما أظن
 أحد يخالف في هذا فإن التكليف شرط في الإمكان وهذا كله للضرورة الثلاث في الأموال وتضييع الحقوق
 قال بعضهم وإذا كان الناس فساقاً لا الهليل الذرقيات شهادة بعضهم على بعض ويحكم بشهادة الأمثل
 فالأمثل من الفاسق هذا هو الصواب الذي عليه العمل وإن أسكره كثير من الفقهاء بما أسنتهم كما أن العمل
 على صحة ولاية الفاسق ونفوذاً حكمه وإن أنكر وبأسنتهم وكذلك العمل على صحة كون الفاسق
 ولاية في النكاح وصبا في المال وهذا يؤيد ما نقله القرافي وإذا غلب على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته
 وحكم بها والله تعالى لم يأمر بردن الفاسق ولا يجوز دمه مطلقاً بل يثبت فيه حتى يبين صدقه من كذبه
 فيعمل على ما بين رفسه عليه (واعلم) أن لرد شهادة الفاسق مأخذين أحدهما عدم الوثوق به وأنه يحمله
 قلة مبالاة بدينه ونقصان وقار الله تعالى في قلبه على تعدد الكذب الثاني هجره على إعلانه بفسقه وبجهرته

(١٩ - مع الجوامع) سلمته اليك وقال المشتري قيات والعقار غائب من حضرتهما كان قبضاً في قول الإمام (وقال) إن كان يقدر
 على إعلانه ودفعه فقبض والا لا (ولو) اشترى بقرعة في السرح فقال له البائع اذهب فاقبضها فإن كان بحيث يمكنه الإشارة يكون قبضاً وكذا
 إذا باع خلافاً في دن في منزل البائع وخلى بينه وبين مشتريه فتم عليه المشتري فهو قبض على ما عليه الفتوى وإن اشترى طواً وقال للبائع كاه
 في غراتك وكال فيها صار قابضاً خلافاً لمجد (تسلم) مفتاح الدار ولم يذهب إلى الدار فإن كان يتيسر له الفتح بلا كلفة فقبض وإن كان لا يتيسر
 له الفتح بلا إغانة لا يكون قبضاً (اشترى) بقرعة مريضاً فذهب إلى الدار في منزل البائع قائلاً إن هلكت فني وماتت فني البائع لعدم القبض
 (وكذا) لو قال للبائع سعة إلى منزل فذهب فاستلمها هلكت حال سوق البائع فإن ادعى البائع التسليم فالقول قول المشتري (ولو) كان
 المشتري اشترى عبداً أو أمة وقال أمشي معي فتخلى معه فهو قبض (وقول) البائع له خذ تخلياً إذا كان يصل إلى أخذه فهو قبض وإن كان
 لا يصل إلى أخذه فلا قبض (نقد) المشتري بعض الثمن ثم قال للبائع تركه عندك رهماً بالباقي الثمن أو ودعه لا يكون قبضاً (قال) المشتري
 للعبد عمل كذا أه قال للبائع مره أن يعمل كذا عمل فعليه البائع تركه عندك رهماً بالباقي الثمن (ولو) قال المشتري للبائع لا أعتمدك على

المبيع فسلمه الى فلان يسكه حتى ادفع لك الثمن ففعل البائع وهذا عند فلان يملك على البائع لان الانسان كان لا يملكه ولا يبيع قبل قبضه
 عند البائع على البائع ويلزمه رد من الثمن المقبوض وبعده الاقالة يلزمه رد من الثمن المقبوض (وفي فتاوى) مبرقة من بعض المشايخ ان
 ما يملك من العقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعلمه المشايخ على انه على البائع (اذا) اشترى دارا لا يجبر البائع على اعطاء الصك ولا على
 الخروج الى الشهود فان كتب المشتري الصك وأتى بالشهود ويجبر على الاشهاد وان أتى برفع الى القاضي (وكذا) لا يجبر الزوج على
 صك المهر وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم ولكن يؤمر البائع باحضار الصك القديم حتى ينسخ منه المشتري نسخة وتكون في يده
 للاحتياج (وأجرة) نافذ الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح انه على المشتري مطاوعة عليه الفتوى (وفي الفتاوى)
 قال المشتري الثمن جيد فالقول له وان زعم البائع خلافه فلا تنقاد عليه والوزن على المشتري (اشترى) حنطة مكايلة فالكيل والصب في وعاء
 المشتري على البائع في المختار (١٤٦) (وجعل) في المتقى اخراج الطعام من السفن على المشتري (نوع في العيب والرد به وما يتصل بذلك) *

به فتقول شهادته فيها ابطال لهذا الغرض المطلوب شرعا فاذا علم صدق لهجه وتوانه من أصدق الناس وان
 فسقه بغير الكذب فلا وجه لرد شهادته وقد استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم هادي يديه على طريق المدينة
 وهو مشرك على دين قومه ولكن لما رتب بقوله آمنه ودفع اليه راحته وقبل دلالته وقال أصبح بن الفرج
 من أئمة المالكية اذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في القضية وقد يتجمل بقوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ الاية وقال ابن قيم الجوزية الحنبلي وسر المستله ان مدار قبول الشهادة
 وردها على قلبه من الصدق وعدمه قال والصواب المقطوع به ان العدالة تتبع فيكون الرجل عدلا في شيء
 فاسق في شيء فاذا تبين لها كم انه عدل فمما شهد به فبات شهادته ولم يضر فسقه في غيره وأصل هذا ما وقع
 في الهبط والقنية اذا كان الرجل يشرب سرا وهو ذو مروءة والقاضي ان يقبل شهادته
 * (الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي الى القاضي) *

اذا تقدم رجل الى القاضي فساله ان يقبل بيته على حق على رجل في باد آخر ليكتب له كتابا الى قاضي ذلك
 البلد فالقاضي يسمع من شهوده على حقه الذي يدعي لان الحاجة ماسة الى هذا فان الانسان قد يئذر عليه
 الجميع بينه وبين خصمه والشهود في مجلس القاضي فكان فيه حاجة ماسة الى تجوز كتاب القاضي الى
 القاضي كافي الشهادة على لشهادة بغير حجة لسان الحاجة وذلك كرا لخاص في أدب القاضي القاضي
 يكتب عند شطر الشهادة بان أقام رجل عند القاضي شاهدا واحدا بحق له قبل رجل أو شهدت له امرأة
 أو شهدت له على شهادة القاضي يكتب له بذلك لان القاضي انما يكتب عند كمال النصاب لا جمل الضرورة
 وهو تعذر الجميع بين خصمه وشهوده وهذا الذي موجود فيهما اذا وجد شطر الشهادة أو نصف الشطر لان
 الانسان ربما يكون بعض شهوده في هذه البرة وبعضهم في الباد الاخر فيجوز الكتاب كليهما عند كمال
 النصاب

* (فصل) * ولو كان القاضي علم شيئا من اقرار رجل لرجل بحق ما خلا الحدود والتماس فساله
 صاحب الحق ان يكتب له بذلك الى قاضي بلد آخر والمطالب هذا اختالف المشايخ فيه قيل ان كان علم به
 حاله القضاء يكتب له لانه يمكنه القضاء به هذا العلم فلان يمكنه الكتاب أولى وان كان علم قبل القضاء عند أبي

الزوج والزوجة عيب للعبد
 والامة (وجده) سارقا او
 كامرا أو مختافا الردي من
 الافعال رده (أما) الذي له
 وعونه وليس فيه و نه لين
 وتكسر في شيء ان قل لا
 وان كثر رد (والزنا) عيب فيها
 وفيه ان كان مرة أو مرتين
 لا وان تكرر ردو بشرط
 المعاودة عند المشتري في كل
 العيوب الا في الزنا وفي
 الجنون أيضا عند أبي يوسف
 (والدين) في الجارية والعبد
 عيب الا أن يقضى البائع أو
 يبرئ الغريم (والأباق) مما
 دون مدة السرقة والسرقة مما
 دون النصاب عيب (وهل)
 يشترط في الأباق الخروج
 من البلد قبل يشترط وقيل
 لا (وسرقة) النقص مطلقا
 عيب (وسرقة) المأكل
 لا كل من المولى لا من غيره

لا لا كل بل يبيع عيب سواء كان من المولى أو من غيره (باع) بالبراءة من كل عيب أو حق صح عبدا ودخل فيه الحادث بعد البيع حنيفة
 قبل القبض عند أبي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وبالبراءة من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا (وظهور) العيب شرط الخصومة
 وظهوره طرقا ما بالمشاهدة كالأصبع الزائدة أو قول الاطباء الخذاق كداعى الباطن أو بقول النساء أو بالحبر (فان) كان بالمشاهدة
 صحت خصومة المشتري في العيب فان كان قبل القبض له الرد وسخ العقد بمجرد قوله وحدثت بلا رضاه وقضاء (وفي) أدب القاضي الذي يرجع
 فيه الى الاطباء لا يثبت في حق توجه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطالع عليه الرجال حيث يثبت بقول المرأة الواحدة في حق
 الخصومة لا في حق الرد (وفي) الزيادات عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع لانه اما أن يقر بالوطء واه يمنع الرد أو بقول النساء وانه لا يكون
 حجة في حق الرد وان كان يعلم بقول النساء الواحدة تكفي والثتان أحوط فان أخبرت بعدم العيب والخصومة لان وجوده شرط توجه
 الخصومة (وبر جمع) في الداء الى الاطباء وفي الحبل الى النساء وفي دعوى الحبل انما يصدق في رواية اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر
 وعشر فان كان أقل لا وفي رواية تسعة أشهر وفي الحبل بعد شهر من خمسة أيام وعليه عمل الناس (وسلان) الدمع من عين العبد والجارية

هيب (والحال) على شفة الجارية هيب (استراها) على أنها بكر فعل بالوطء عدم البكارة فلما لم تزع من ساعتها من غير إثبات ردوان لث بعد العلم (وفي المنبع) كثره إلا كل في الجوارى عيب خلافة الشافعي رحمه الله تعالى (رجل) اشترى طعاماً كل بعضه ثم وجد به عيباً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا رد ما بقي منه ولا يرجع بالنقصان فمبأ كل وأبو يوسف ومحمد اتفقا على أن لا رد ما جوع المشتري بالنقصان في قدر ما كان وإنما اختلفا فيما بينهما في الباقي فقال أبو يوسف يرد الباقي إن رضي البائع به والارجع عليه بنقصانه أيضاً قال محمد للمشتري إن رد الباقي على البائع رضي بذلك أو لم يرض وقال بعض العلماء يرد الباقي وإن لم يرض البائع في الكل دون البعض فيتوقف على رضاه (هذا) في كل البعض أمالو باع البعض فليدروا ويتان عنهما في رواية لا يرجع بشئ ولا يرد كما هو قول أبي حنيفة وفي رواية يرد ما بقي (وفي فتاوى البخاري) لو كل بعضه يرجع بنقصان عيبه و يرد ما بقي عليه به يفتي (ولو) أطعم ابنه الصغير أو الكبير أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه لا يرجع بشئ ولو أطعم عبده أو مدبره أو أم ولد يرجع لأن ملكه باقي (رجل) اشترى دقيقتين من فضة وظهر أنه (١٤٧) مررد ما بقي ورجع بنقصان ما لم يرض وهو المختار (ولو) كان سمناً ذاتاً باقاً كله ثم أقر البائع أنه كان وقت فيه فارة رجع بالنقصان عندهما وبه يفتي (وفي السكاهية) كل تصرف بسقط خياره بسقط خيار العيب إذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد ولا أرش لأنه كالرضاء (اشترى) عبداً من في صفقة واحدة فوجد بأحدهما عيباً جعل القبض لا يرد وحده عند علماءنا الثلاثة بل يردهما معاً أو يقبضهما معاً (وقال) زفره أن يرد العيب خاصة لقيام العيب به خاصة وصار كما إذا وجد العيب بأحدهما بعد القبض (اشترى) مكيلاً أو موزوناً فوجد بعد القبض عيباً ببعضه رده كله أو أخذه كله لأن المكيل إذا كان من

حنيفة لا يكتب كما لا يقضى وعنده ما يكتب كما يقضى وقيل القاضى يكتب في الوجهين جميعاً في قولهم جميعاً وفرقوا بين حنيفة بين القضاء والكتاب والصحيح هو الأول
 * (فصل) * وإذا أراد القاضي أن يكتب إلى فاض آخر يكتب في الكتاب اسم المدعى واسم أبيه واسم جده واسمته ونسبه إلى قبياته ونسبه أو صناعته إن لم يكن من العرب ويكتب اسم المدعى عليه لأن التعريف يقع بهذه الأشياء لأنه قلما يتفق رجلان في هذه الأسماء الثلاثة وإن ذكر اسم واسم أبيه واسم جده وترك ما سوى ذلك كلفه وانسبه إلى فاضه أو إلى شجرته أو إلى صناعته كان ذلك زيادة في التعريف إلا أن يكون شرطاً لازماً وإن ذكر اسم واسم أبيه ولم يذكر اسم جده أو نسبه إلى قبياته أو إلى صناعته وترك اسم الجد فهو على خلاف المعروف وسيأتي له مزيد بيان فإن كان في الفخذ رجلان بذلك الاسم والنسبة والتجارة لم يصح لأن التعريف لم يحصل لأن الشركة لم تقطع يد مو بين غيره فإن أقام المدعى عليه بيته أن في القبيلة رجلان آخر جـ هذا الاسم والنسب فإن كان حياً لا يقضى لأن الثابت بالبينة العادلة كالثبات معاينة وإن كان ميتاً ينظر إن كان ميتاً قبل شهادة الشهود وكتاب القاضي مع الكتاب لأن التعريف يحصل بهذا لأنه ذكر اسم فاضه وطاقى الاسم به صرف إلى الحى دون الميت فكانهم ذكره في الشهادة فلان بن فلان الحى فنعين الحى مطلوباً وإن كان حياً وقت الكتابة ثم مات لا تصح لأن التعريف لم يقع لما كان حياً بين وقت الكتابة لأن مطلق الاسم يشار إليه مما سبق في الاستنباه * (فرع) * ثم إن شاء كتب أسماء الشهود الذين شهدوا عده وأنسابهم وحلهم وموضعهم وأبناؤه كفى بقوله شهود عدى بذلك شهود عدول قد عرفتهم وأثبتت عرفتهم كفى القاضي إذا كتب السجل أن شاء أظهر فيه أسماء الشهود وأنسابهم وأن شاء أخفى واكتفى بقوله بعد ما ثبت بشهادة عدول كذا هذا ثم إذا كتب أسماء الشهود كتب فيه عدالتهم إن عرفتهم بالعدالة والأسأل عنهم وإن لم يكتب القاضي عدالة الشهود ولا بأس به لأن القاضي المكتوب إليه متى وصل إليه الكتاب يتفحص عن حال الشهود الذين شهدوا وعند القاضي بحق ففى ظهرت العدالة حيث يقضى * (مسئلة) * وإذا كتب الكتاب يقرأ كتابه على الشهود الذين أشهدهم على الكتاب لأن معرفتهم بالشهود شرط عدهم ما خلا ما لا يوجب

جنس واحد فهو كشئ واحد لا اتحاد اسمه كالبر ونحوه (وقيل) هذا إذا كان في وعاء واحد فإن كان في وعاءين فهو غيراً عبيدين يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب دون الآخر (وفي المنبع) رجل اشترى جارية تيمناً وطناً وجسدياً عيباً ورعيلاً لا يرد بها بالعيب لكن له الرجوع على البائع بالنقصان (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى وطء الثيب لا يمنع الرد بالعيب (وفي البرازي) لو خاضع البائع في العيب ثم ترك الخصومة زماناً وزعم أن الترتك كان لينظر هل هو عيب أم لا له الرد (وما) الثيب يمنع الرد بالعيب والرجوع بالنقصان وكذا التقبيل والمس بشهوة إلا به دليل الرضا به سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده (والاستخدام) مرة لا يكون رضا إلا إذا كره على الخدمة لأنه مختص بالملالة ولم يتبع له السر حتى دليل الرضا مطلقاً (ولم ياذن) اتصه لا تمنع الرد مطلقاً اجتماعاً وهل تمنع الاسترداد على قول محمد لا وعلى قولهم مانع (وفي) فتاوى الولوالجي رجل اشترى غلاماً فوجد فيه عيباً فادعى له أن يرد له لأنه ليس بعبد وان كان بالعيب لم يرد له لأنه ليس بعبد (اشترى) عبداً على أنه فاداه وخصي كان له أن يرد له لأنه وجد معيباً ولو كان على العكس لا يرد لأنه شرط العيب هو جده سليماً (رجل) اشترى برداً وادعى له عيباً بعد القبض وذلك لا ينقصه

على الاخرى او على الاخير (ويحرم) الوطء والسواقي (وهي) محرماته لا يحرم السواقي في المسببة كذا في الفتاوى (وفي فتاوى) قاضي خان انما
 ليس انكر وجوب الاستبراء هل يكفر قبل يكفر لانه انكر اجماع المسلمين (وقال) عامة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى او بانه انكثرت
 ايما نكمت يقتضي اباحة الوطء مما لا يعرف وجوب الاستبراء بانظره لا يكفر باحده (وفي) الظاهرية في كتابها لجيل اذار في جهه المشتري
 بعد له قبل ان يقبضها ثم يقبضها ثم يوطئها العبد قبل ان يدخل بها وقبل ان تحيض للمشتري ان يوطئها من غير استبراء قال في مس الاثني وهذا
 صحيح وتزوجها باها قبل القبض صحيح كالاتفاق اهـ (وفي الروايات) رجل اشترى جارية واحتمل في اسقاط الاستبراء ان كان النافع
 وطئها ثم باعها قبل ان تحيض لا يحل للمشتري ان يحتمل للاسقاط (لقوله) صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر
 ان يجتمعا على امر أو احدهما في طهر واحد (وان) باعها البائع بعد ان كانت عنده وطهرت ولم يترجها في ذلك الطهر يحل له ان يحتمل
 للاسقاط لان هذا النهي (ثم) الحيلة ان يتزوجها المشتري قبل الشراء ان لم يكن عنده امرأة حرة (١٤٩) او تزوجها البائع غيره ثم
 يشترها بعد ذلك وان كانت
 عنده امرأة اخرى يتزوجها
 او نفع غيره ثم يشترها
 بعد ذلك ويقبضها ثم يطلقها
 الزوج او يشترها او لا
 ثم تزوجها من رجل قبل
 ان يقبضها ثم يقبضها ثم
 يطلقها الزوج (واب) نكاحه
 البائع او يتزوجها المشتري
 ولا يشترها ولا يطلقها
 فالحيلة ان يقول النافع
 تزوجت امرأته على ان امرها
 يدور في الطهارة قبل ان يطلقها
 متى شئت او يقول زوجها
 ملك على انك ان لم تشهها
 متى اليوم بكذا هو طاهر
 فحينئذ قبل المشتري
 على ذلك (وكذلك) الحيلة
 اذا نكح على المثل وتزوجها
 في فصل الطلاق فاطرها
 (د) ما عاينها ثم مات
 وله دليهم دون ولا وارثه

فكان بمنزلة أداء الشهادة من وجبه ثم غفتمه ويكتب عليه اسم صاحبه لان هذا الكتاب صار حجة للمدعي
 فكان بمنزلة الامارات والمحاضر
 (فصل) لو مات اقامى الكاتب او قبل ان يصل الكتاب الى القاضي المكتوب باليه او بعد الوصول
 قبل القراءة لم يقض به وقال ابو يوسف في المال يقضى به وهو قول الشافعي ولو وصل اليه ثم مات او عزل
 قضى به بالاجماع وان عي القاضى الكاتب او سبق او ارتد او سار في حال لا يجوز حكمه بعد وصول الكتاب
 اليه قبل القضاء به لا ينفذ عندهما وعند أبي يوسف ينفذ
 (فصل) فيما يقبل فيه كتاب القاضي وفيما لا يقبل لا يقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحدود
 والقصاص عند اختلاف المال والشافعي لان قول القاضي لما قام مقام شهادة الشهود ان شبهه الشهادة على
 الشهادة والشهادة على الشهادة لا مدخل لها في الحدود والقصاص لان فيها زيادة احتمال لا توجد في شهادة
 الاصول وهو أنهم هل أخذوا من الاصول أم لا فاشبهت شهادة النساء لا تقبل في الحدود
 والقصاص وكذلك لا يقبل كتابه في الحيوان والنبات في قول أبي حنيفة وعمر بن دينار وقال ابو يوسف
 يقبل في العبد والجوارى والدواب لمكان الحاجة قلنا الحاجة انما يجب دفعها اذا أمكن ولا يمكن لار تعريفها
 لا يحصل بالوصف لان بعد الاستقصاء في الوصف يبقى بينهما تفاوت كثير ولهذا لم يحز السلم في الحيوان وفيما
 لا يضيح بالوصف يشترط احصاءه بحسب الحكم انفع الشهادة بالاشارة اليه كذا في الدعوى ويقبل فيه لا يقبل
 ويحول كالدون والعقار والانسكاح والطلاق والعتاق والوكالة والهبة والوصية لان المقارن يعرفه من ذكر
 حدوده والدين يذكرون قدره ووصفه وعن محمد رحمه الله انه رجع عن كتاب القاضي الى القاضي لما ظهر
 في زمانه من خيانة القضاة وفي بعض الكتب عن محمد لا يقبل كتاب القاضي في شيء بعد الا بالعقار وما يقبل
 كتاب القاضي الى القاضي في العقار والديون اذا كان من قاضي مصر الى قاضي رستاق ولا يقبل من قاضي
 رستاق او قرية الى قاضي مصر لانه يجري مجرى القضاء يختص بمكان يختص به القضاة وهو كان تقام فيه
 الجلع والاعباد (صورة الكتاب في العبد الاتي) انه اذا اقام مولا بينة من الحاكم في مصر انه
 كان له عبد فابق وقد ائتمه فلان كتابه انما هو كتاب الى قاضي مصر الذي فيه الاخذ انهم شهدوا عنده ان

معه وفاء ذ السامان دونه ثم طهر وارثه لا يبرأ الغرماء عليه ثم ان يؤدوا اليه ثانيا لانه نبي ان ليس لسلطان ولاية الاحاد (ساحب)
 الدين اذا طهر بالدين وبروحه في الدراهم كان له ان يمد يده ياخذ الدين لان الدراهم والدين ناهي به لا كشي واحد في حق المبيعات والهدايا
 لو استبدل الذهب بالفضة في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول كذا لو استبدل الذهب بالذهب او الفضة بالفضة اهـ والله اعلم (الفصل الخامس
 عشر في الاجارة) اعلم ان الاجارة قد شهد لجوارها الكتاب والسنة والاجماع (أما) الكتاب فقوله تعالى فآتوهن أجورهن وقوله تعالى فآتوهن
 لا تقتض عليه أجرا وقوله تعالى في قصص موسى عليه الصلاة والسلام على أن تاجرني ثماني جمع رشيعة من قبلنا لانه عليه السلام اذ قص الله ورسوله
 صلى الله عليه وسلم من غير انكار ما لم يبق دليل على انسانيته (وأما) السنة فقوله عليه الصلاة والسلام اعطوا الاجير أجرته قبل ان ينفذ عرقه ومن
 استأجر أجيرا فليعجله أجره (وأما) الاجماع فقد ائتمت كل عصر وكل مصر على معنها الا ما حكى عن عبد الرحمن الا انه قال لا يبرأ من ذلك لانه
 غير ربي يبعد على ما سمع لم يخلق وهذا لان القياس يأبى جوارها لان العبد يد على العدم وفي المنفعة التي توجد في مدة الاجارة والعبد م
 ليس بمخلوق لله فله فدية لانه ليس بشيء وهذا كله وجه القياس والقياس وان كان يأبى جوارها لكن القياس في مقابلة العبد والاجماع

في البيع والشراء والاعارة والاراضي (١٥٠) أو الكرم وفيها زرع فيبيع الاشجار أو الزرع بأصولها ممن أراد الاجارة بثمن معلوم وبسلم ثم وجهين (الاول) ان يؤجر الارض

بثمن معلوم
ثلاث سنين أو أكثر غير
ثلاثة أيام من كل سنة أو
نصفها بالمال معلوم على أن
تكون أجرة كل سنة من
السنين سوى الأيام المستثناة
كذا وبثمن الاجارة يجعل
بقالة السنة الأخيرة ولكل
منها ولاية المبيع في مدة
البيع (والثاني) أن يدفع
الاجارة والزروع القائمة
على الارض معاملة الى الذي
يريد الاجارة على أن يكون
المداخيل على مائة سهم
للمدفع والباقي للعامل ثم
هو كل العامل في صرف قسطه
الى ما يريد ثم يؤجره من
الارض بمدة معلومة على
امره الذي ذكرنا من غير
أن يكون ثمن الاجارة من
طراف الاشجار (وهذه)
أربعة بمارا أنكر والاول

عبد الله مبارك الهندي حليته كذا وقامته كذا ما كده وانه أبق منه فاذا ورد هذا الكتاب على القاضي المكتوب
اليه أحضر العبد مع الذي في يده ثم قل الكتاب فنظر في الالام والكتاب فان وافق حله الالام ماني الكتاب
نتم ذلك ويجعل في عنق العبد من رصاص حتى لا يتعرض له في الطريق احد بدعي السرقة وغيره او يقع
الان من التبديل والتغيير ويأخذ منه كفيلا ويدفع اليه العبد فيذهب الى ما حكم به منعه فان شهد عنده
شهود أنه عبده قضى به له وكتب الى ذلك الحاكم ليبرئ كفيله وينبئ على هذا كتاب القاضي في نسب
الابن لا يقبل عندهما خلاف الا في يوسف رحمه الله وصورة رجل وامرأة ادعى ابنا أو بنتا قالا هو معروف
النسب منا وهو في يد فلان بن فلان الغلاني في بلد كذا سرقه فلان يقيم البيعة على ذلك عنده ويأخذ كتابا
بذلك الى قاضي ذلك البلد لا يكتب لهما عندهما خلافا له وكذلك الزوج يدعي على المرأة فعل هذا افرقا بين
هـ ذا وبين ما اذا ادعى النسب على الاب بان فلان بن فلان أبي وهو في بلد كذا وهو يدفع نسبي ولي بيعة
ههنا على أنه أقرني اني ابنه وأنه زوج أحيواني ولدت منه على فراشه فأقام بيعة على ذلك وسأل كاتبه يكتب
له بالاجماع وليس هذا محلا للفرق (مسئلة) رجل قال للقاضي كان لفلان بن فلان الغلاني على
كذا كذا درهم ما قد دفعته اليه أو أقرني منها أو وهبها لي وهو من بلد كذا فأخاف أن يصير الى ذلك البلد
مباذلي هذا المال ولي شهوده فافهمهم وهم واكتب لي الى ذلك القاضي فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب
له عند أبي يوسف وعند محمد يكتب له ولو قال يحمدي الاستيفاء ويخاصني مرة أخرى حتى يستوفي الحق مني
مرتين وأراد إقامة البيعة على الوفاء فانه يسمع من شهوده ويكتب له الكل من المحيط وشرح التجريد
والله أعلم

(الباب الرابع والعشرون في القضاء بمسألة القاضي للقاضي)

روى عن محمد رحمه الله أنه قال في مصر قاضيان في كل جانب منه قاض فكتب أحدهما الى الآخر كتابا يقبل
كتابه ولو أني أحدهما الى صاحبه فأخبره بالحادثة بنفسه لم يقبل قوله لان في الوجه الاول جعل كأن
الكاتب خاطبه في موضع القضاء وفي الوجه الثاني كأنه خاطبه في غير موضع القضاء كذا هذا (مسئلة)
لو أن قاضيين التقيا في عمل أحدهما أو في غيرهما فقامت له قد ثبت عندى الغلاني بن فلان الغلاني

بأنه لا يبيع الاشجار والزروع ببيع تجلئة لا يبيع وغبة حتى لا يملك المستأجر قطع الاشجار وعند فسخ الاجارة ينفسخ البيع كذا
بالفسخ والتجدة لا يريل ملك البائع وان قبض المبيع ولم يبق على ملكه لم تصح اجارة الارض (وبعض) جوزة وقال انه يبيع وغبة لانهما
مصدبه اجارة ولا طريق اليه الا به ولا ياتي عدم جواز القطع مع كونهما ملكا كالزهر ولا يملك الراهن قطع الاشجار (وقيل) ان باع
الزرع والشجر بثمن المال فيبيع مرغبة والا لا وهو هذا لا يصح فان الانسان قد يبيع ماله عند الحاجة بثمن قليل (رجل) قال لا تخربعت منك
بمسدي بمنافع دارك هذه سنة وقيل فهو اجارة والاجرة تجب بالتمكن من استيفاء المنفعة حتى ان من استأجر دارا مدة معلومة وعطاهما مع
انه يمكن من الانتفاع بحجب الامر وان لم يتمكن بانه مع المسالك أو الاجنبي لا يجب (وفي المنبع) اذا عصب الدار غاصب من يد المستأجر
قطا لا جازا وان تمكن اذ هو افضل المستأجر المكنة ولا مكنة مع الغصب (قال) صاحب السكاكي وهل يفسخ العقد ذكر القاضي والقاضي
في الدارين في الفتاوى انه لا تنفذ من الاجارة ولكن يمسقط الاجر مادامت في يد الغاصب (وفي الهداية) ان العقد ينفسخ وان وجد الغصب
في بعض المدة سنة من الاجرة بمرور ثلاث (اما) ان المدة كاستئجار الدار له كهي

والارض للزراعة فيصير العقد على مدته معلومة أي مدة كانت طويلة أو قصيرة لأن المنافع تحدث شيئا فشيئا فبمداؤها يتبين ما يليها من المنفعة
إذا كانت المنفعة لا تتفاوت الا في الاوقات فان المدة لا تزيد على ثلاث سنين في الصحيح كما تقدم في فصل الوقت (وأما) الافطاح فهو على قوله
أحمد بن العلاء يجوز اجارته أم لا (قلت) وقد وقفت على عدة من غلات في ذلك لبعض علمائنا المتأخرين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين
منهم شيخ الاسلام برهان الدين ابراهيم بن عبد الحق وسيدنا الشيخ الامام العلامة شمس الدين القفوي وشيخنا شيخ الاسلام والسليمان سعد الدين
الديري والشيخ العلامة الحافظ زين الدين قاسم بن قطاوى بغا الجاني منع الله سبحانه فاستعد ما منها فواتد حجة (منها) القول بجواز اجارة الافطاح
وقد أطنبوا الكلام في ذلك وسلكوا فيه أحسن المسالك وقد مثل شيخنا شيخ الاسلام سعد الدين الديري المشار اليه حين آخر اقطاعه سببهم
أخرج الامام الاعظم الاقطاع عنه لغيره قبل مضي المدة فقال نعم يجوز للجزء ان يؤجر اقطاعه حيث كان يضمن اقطاعه له ذلك المنفعة
والتصرف فيه في الحرف العام بما يراه وليس هذا نظير المستعير وتكون الاجارة من المقطع صحيحة (١٥١) لازمة حيث كانت متعلقة على

شروطها شرعا ولا يشترط
بالموت ولا باقطاعه غير فان
الامام جعله كالوكيل
في ذلك وتصدق بالبيع الذي
وجب فيه شرط الزوم
ويشهد بذلك قواعد علمائنا
وصي انهم والحال هذه
والله اعلم (ومرارة) ال وال
الذي سئل عنه شيخ الاسلام
برهان الدين بن عبد الحق
سأله قوم عن اجارة بائع
ما أقطاعه الامام له من
المزارع والقرى والقارآن
هل يصح اقطاعه ذلك
ويكون عقد الاجارة فاسدا
صحها الا اذا ما عدا
ما يتوعد به من اجارة
على التسدية وغيره
ولا لازم وكذلك في المسائل
الصادرة فيه وطاوييا
الحكم في ذلك على قولنا
حين فترسه الله بالرواية

كذا وكذا على فلا فاعمل به لم يقبل ذلك ولم ينفذه لان الخطاب أو السماع وجد في موضع لا ينفذ فيه
قضاؤه فصار كخطاب غير القاضى أو كسماعه وهو غير قاض فلا يجوز ان يعتد به في قضائه بخلاف كتاب
القاضى الى القاضى لان خطاب الكاتب انما وجد في موضع ينفذ فيه قضاؤه ويثبت ذلك عند المكتوب
اليه في موضع ينفذ فيه قضاؤه أيضا وهكذا ذكره الكرخي في اختلاف العلماء ان كتاب القاضى الى القاضى
يقبل وان كان في مصر واحدا لان هذا النقل حكم القضاة بدليل أنه لا يصح هذا النقل الا من القاضى
ووجب هذا النقل على القاضى الكاتب لسماع البيئة وما يجب على القاضى لسماع البيئة بكون قضا
ويجوز القضاء من القاضيين من مصر واحد

(الباب الخامس والعشرون في القضاء يعلم القاضى ونفوذه) *
القاضى اذا علم بالمعينة أو سماع الاقرار أو شهادة الاقوال فانه لا يقضى بعلمه في الحقوق الخاصة لله تعالى
كذلك الزنا والسرقة وشرب الخمر والاجماع لان في حقوق الله تعالى كل واحد من آحاد المسلمين يساوى
القاضى ثم غير القاضى اذا علم لا يمكنه اقامة الحد فكذلك القاضى الا في السكران فانه اذا وجد سكران أو وجد
رجلاه امارات السكر فانه ينبغي له أن يعززه لاجل التهمة ولا يكون ذلك حدا * ومن اطاف ما حكي عن
بعض قضاة العدل قال أصحاب هذا القاضى وكلمته في بعض الامور في مركب حافل من وجوه الناس اذا
عرض لنا فتى شاب قد خرج من بعض الازقة يتمايل سكران لما رأى القاضى هابه وأراد الانصراف فحاشا
رجلاه فاستند الى الحائط وأطرق فلاما قرب القاضى رفع رأسه ثم أنشأ يقول

ألا أيها القاضى الذى عم عدله * فأصحبى به في العالمين فريدا
قرأت كتاب الله تسعين مرة * فلم أرفقه للشاربين حدودا
فان شئت أن يحل قدونك منكما * بمرور على ريب الزمان حابدا
وان شئت أن تغفر تكن لك منة * تروح بها في العالمين جبردا
وان كنت تختار الحد فالى * لسامعكلى هجوم الزمان حريدا
فلما سمع القاضى شعره وتبين أدبه أعرض عنه وترك الانكار عليه ومضى لشأنه (مسئلة) * وفي الافاضة

الحكم في هذه المسئلة منصوص عليه عندهم أولاد كروان الضرورة داعية الى معرفة الجواب في ذلك تصحيا رقباسا على نظيرها من أصول
المسائل (فقال) اما تنصيص الاصحاب على الحكم في ذلك فلم أقف عليه بعد ما طالبته مدة ولم أعلم لهم في عينها ما بالجواز ولا نصدده ولا كروا
قياس قولهم في نظيرها يقتضى القول بجوازها لزومها (أما) الظاهر الاول فقد نص أصحابنا على أن من صوّل على خدمة عبد سنة كان له المصالح
ان يؤجره ومعلوم ان المصالح انما لك المنة دون الرقة في مقابلة ما صوّل عليه من حقسه الذى يدعيه وان كان المصالح يتكرر ذلك و مرعاه
لاحق له فالمنفعة المملوكة بالصالح ملكك مقابلة عوض في زعم المدعى وبغير مقابلة عوض في زعم المدعى عليه فكان فيه مشابهاة السوذية فورد
المنفعة المصالح علم اما لا نظر الى زعم أحدهما وهو المدعى وغير مال نظر الى زعم المدعى عليه بعقد الاجارة فوجب جواز له في الافطاح وذلك
لان منافع الافطاح ملكها الجدل لا احتباسهم أنفسهم وانما مدادهم لما يعرض للمسلمين من المصالح ينسحبهم الامام القيام بها من قبل أعداء
الاسلام وردع المفسدين وقبح الخارجين وصوص الاموال والافس من التعرض للبهائم يرحى فربة الافطاح اية على ملك بيد المسألة
ومنفعة مملوكة لهم من ضامن صاحب انفسهم له ذلك كوا انكها عقد الاجارة يسأل أرباب الجور انما ان المصالح المملوكة لا يمارونها

فإن قيل يبيع بث الخلاه لا يبيع بكن الساكن ان يبيع الثقل في الانتفاع وكذا لا يبيع على اصلاح الميراث وتطمين السطوح (استأجر) دارا فيها بئرها ان يبق منها لان له الاستقاء قبلها فكذا به - وهذا وان اختلف ما بين البئر وبين على أحدهما اصلاحها (وعن) محمد رحمه الله تعالى انه لو استأجر دارا ليركها مدة وانقضت المدة وأمسكها في منزله ولم يبيع مالها الاخذها حتى تلتفت الدابة عنده لاضمان على الميراث - فاجاب انه لا يجب على المستأجر الرد ومع ذلك لو ساقها للرد الى مالها فاضاعت لا يضمن وان استأجرها ليركها في المصرف فذهب المالك الى مصرف آخر فأخرجها المستأجر اليه وهلك في الطريق ضمن له بئرها غامرا بالانحراح (وفي المتن) رجل اشترى دارا سنة بالف فلما مضت قال ربها ان فرغتها اليوم والأعليك ألف كل يوم والمستأجر مقر أن الدار له ولم يفرغ يلزمه (قال) هشام قلت لمحمد لا يجعل له أجرها ما لم يكن من التفريغ وبعد التمكن عليه ما قاله المؤخر قال هذا حسن (وفي اللؤلؤ الجي) ولو أجرة داره اجازة مضافة بان يقول آجرتك داري هذه شهر شوال وهاهنا رمضان ثم يباعه من آخر (١٥٤) فالبيع موقوف على اجازة المستأجر ولو دخل شوال فله أن يسكن الدار لان العقد منعه قد

وان كان لا يجب عليه تسليم الدار ما لم يبيع ذلك الوقت (وذكر) في بعض المواضع انه اذا أجرة داره اجازة مضافة مثلا في مصرف وهو بعد في محرم فباع قبل مجيء ذلك الوقت فعن محمد رحمه الله تعالى روايتان والفتوى على انه ينعقد وتبطل الاجارة المضافة هذا هو الظاهر لان له ولاية المبيع والبيع دلالة الفسخ (وفي البرزلي) آجرو داره اجازة مضافة بان قال في شهر ربيع الاول آجرتكها رجب فباعها في جادى الاولى ذكر شمس الاثمة الملواني ان البيع لا ينفذ في رواية عن محمد لان حق المستأجر ان لم يثبت فحق أن يثبت وبه ياتح كلام السرخسي حيث قال الاصح ان الاجارة

له ذلك فصالحه صح وصورة ضمنان الفضولي بان يقول الفضولي للمدعي صالح فلان من دعواك عليه على كذا على اني ضامن به أو على كذا من مالي أو قال صالحني من دعوالك هذه على فلان وأضاف العقد الى نفسه أو الى ماله نفذ الصلح والبدل الى لضمان سواء كان بأمره أو بغير أمره ويرجع بما ادعى على المدعي عليه ان كان الصلح بأمره والامر بالصلح وانطاع أمر بالضمنان * (مسئلة) * وفي شرح الشافعي رجل ادعى دارا فانكر المدعي عليه فصالحه على نصف تلك الدار ثم وجد المدعي بينة فأقامها يأخذ النصف الباقي وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين وفي الصواب لان الصلح اسقاط واسقاط الحق من العين لا يصح وذكروا هو رآه في نسخة ان هذمه رواية ابن سماعة أما ظاهر الرواية لا تسمع دعوى الباقي ولا يأخذ هذمه فذكره كروجه كلاله قولن في الخزانة * (مسئلة) * وفي فتاوى القاضي الامام رجل كفل عن رجل بالف درهم فصالح الكفيل الطالب من الالف على خمسة مائة صح الصلح ويرى الاصل والكفيل من الجسمة الاخرى وفي الاصل الكفيل اذا صالح من الكفالة بالنفس على مال على ان يبرئه عنها المبيع لا يبرئه هذه اوضة مال بماليس بمال ولا هو في معنى المال فبطل ولم يبرأ ولو أدهم بجمع فيه فابا برأه من الكفالة على كذا الكفيل أن يرجع عليه بما قضاه انظار الخلافة في باب الكفالة * (مسئلة) * قال المحمدي الصلح بعد الخاف لا يصح وفي الاسرار انه لا يصح وهكذا في نكت الشيرازي وقيل يصح وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله انه يصح ووجه عدم الصحة ان اليمين بدل عن المدعي فادخله فاستوفى البدل فلا يصح قال رحمه الله ورايت بخطه علماء الاثمة الحاشي رحمه الله ادعى على آخر حق التعزير أو حقه القذف وأنكر الا آخر وتوجهت اليه اليمين فانقضى عينه بمال قال الخواري فقد انكف المشايخ فيه فبطل لا لاخذ ذلك وقيل لا يجل ذات فهذا يدل على انه يستخاف في دعوى حق التعزير وحده القذف وانكف نص على انه لا يبرئ في حقه القذف عندنا فبني دايلا في حق التعزير كما نص عليه في الفتاوى الظهيرية * (تنبيه) * قيل يستخاف في حقه القذف فان نكل قيل يحد وقيل يبرأ ذكر في شرح الطحاوي انه الاصح وذكروا ايضا يجوز اعتداء اليمين من دعوى التعزير في الصحيح من المذهب وكذا الوصالح * (مسئلة) * عن دطاء بن جرة ان الصلح على الانكار على دعوى فاسدة لا يصح ولا بداحة الصلح على الانكار من صحة الدعوى وفساد الدعوى على وجهين

المضافة لازمة وفي رواية ينفذ لانه لاحق للمستأجر حال الاجارة (قالت) وبه يفتي والله أعلم (فائدة) اعلم أن جملة ما يصح مضافا اما أربعة عشر الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف وما لا يصح مضافا عشرة البسع واجارة المبيع وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والربحة والصلح عن مال والبراءة عن الدين (وفي العمادي) ولو أقر بالدار المستأجرة لغيره فان اقره بصدق في حق نفسه ولا يصح في حق المستأجر فاذا مضت المدة قضى به المقر له (وفي القنية) آجرة المؤدب وانطقت في مال الصبي اذا كان له مال والا فملى أبيه (وأجرة) اقبالة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يبرأ الزوج على استتجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب أجر الطبيب عليه (وأجرة) بجنان بجن القاضي لا يجب على المحبوس (وقيل) في زماننا آجرة السجائر تجب على رب الدين لانه يعمل له (وقال) برهان الدين صاحب الميزان رحمه الله تعالى على المارعي عليه لان الحبس عوبة استحقها المنع حق غيره من دفعه والعقر فلا يستحقها الا الجاني المتأمر (وذكر) القاضي بديع الدين ان آجرة المسبل على المدعي (وقال) برهان الدين صاحب الميزان على المدعي عليه (وقال) فاضل مان على من ادعى بر الادلة على من أنكر السجل (وذكر) للفتن

أخذ الاجرة على كتابة الجواب بعد رد وتقدم الكلام على ذلك في الفصل الاول من هذا الكتاب فالمراد منه (وفي الوقاية) ولا تضع الاجرة على الاذن والامامة والجمع وتعليم القرآن والفقه والخفاء والنوح والملاهي وعصب النيس (ويبقى) اليوم يصحها لتعليم القرآن والفقه ويجبر المستاجر على دفع ما قبل له ويجيب به وعلى الخلو المرسوم (وقال) وهي بنتج الخفاء غير المجتهد يفتنهم الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بالان المادة هداية الخلو وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر (وفي البرزاي) رجل آجر نصف داره والدار تحتل القسمة أو لا أو قال آجر تلك نصيب من مال لم يعلم نصيبه لا يصح ولو سكن يجب آجر المثل (وقال) لا يجوز ولو كان من شريكه جازت اجماعا (واجارة) البناء بدون الارض لا يجوز لانه في معنى اجارة المشاع وبه قال أبو نصر رحمه الله فأورد عليه جواز اجارة القسطاط فلم يكن له الفرق (واختار) الامام البخاري الخوارزمي رحمه الله انه اذا كان البناء مرتفعا كالجدران مع السقف يفتي بجواز اجارة البناء (وعن) محمد رحمه الله زعماني جواز فانه قال من استأجر أرضا فبنى فيها بناء ثم آجرها منه صاحبها استوجب من الاجر (١٥٥) حصة البناء فلا جواز اجارة البناء لما استحق الاجر وقاسه على

القسطاط (قال) الامام أبو علي رحمه الله به كان يفتي مشايخنا (ولو) كان البناء ملكا والعروة وقف وآجر المالك في باذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعروة (له) بناء في أرض الغير فآجر البناء لأم من صاحب الأرض الفتوى على انه لا يجوز ذكره المالكاني (ولو) آجر البناء من مالك الأرض جاز وما قالوا آجر العروة لا البناء جازت (وذكر) ابن وهبان في شرح المنظومة لو آجر بناء مكة زادها الله تعالى ثمرها ينبغي أن يجوز وبدل على ذلك ما ذكره صاحب الذخيرة عن الميسر قال روى أبو يوسف عن أبي حنيفة انه قال أكره

اما المعنى في المدعى أو في المدعى على وجه لا يسمع منه أصلا كالمناضة فيه ونحوها واما ترك المدعى في دعواه شيئا يمكن ندادا كما ويعد دعوى وجه العصة كدعوى المقول قبل احضاره ودعوى العقار اذا لم يذ كر دعه واما الاصح الصلح اذا كان فساد الدعوى المعنى في ناس الامر اما اذا كان ترك المدعى شرطاً من شرائط صحته يصح هكذا أشار اليه في شرح نواهد في نظر تمام ذلك في القضية (فرع) ادعى عليه دارا صلحا على قطعة من الم يسمع والحيلة فيه ان يزدريه في بدل الصلح يكون مضافا الى الباقي أو يلحق به لفظ البراءة عن دعوى الباقي كذا في حواشي القضية وفي الهداية كذا في كوفي الفوائد لهداية تافلا من الذخيرة ان الصلح على هذا الوجه صحيح هو الاصح

(فصل في بيان منع جواز الصلح وما لا يمنع) الصلح على أربعة أوجه معلوم على معلوم ومجهول على معلوم ومجهول على مجهول ومجهول على مجهول ومجهول على مجهول وهو ما قلنا من ان مال الجار لا يبيع بالمعلوم جاز فالصلح أحوز لانه أوسع ومثال الثاني لو ادعى سقاني دارا انسان في يده ولم يسم الحق فاصطلم على ان يعلو المدعى عليه معلوما جاز لانه هذه الجهة لا غير ضحية الى المنارة لانهم اغسروا مائة من التسميم ومثال الثالث لو ادعى سقاني دار في يد انسان ولم يسم وادعى المدعى عليه سقاني أرضه فان اصطلمها بان يدفع أحد من مالها الى الآخر ليرك دعواه لا يجوز لانه يحتاج فيه الى التسميم والتسميم وجه له البديل مائة من مائة من المارة بين ما وان اصطلمها على ان يترك كل واحد منهما دونه وادعاه هذا صلح وقع من مجهول على مجهول وجاز ذلك لانه لا يحتاج فيه الى التسميم والتسميم ومثال الرابع وهو الصلح من معلوم على مجهول ان كان يحتاج الى التسميم والتسميم لا يجوز ولا بخلاف ما بينا

(فصل فيما ينقض الصلح وما لا ينقضه) صاحب من دعواه في داره على خدمة سنة فهو على سنة أو ج أمان أعنته المالك أو أعنته صاحب الخدمة وقت له المالك أو وقت له صاحب الخدمة أو وقت له أجنبي أو مات حنف أنفه فان أعنته المالك أو بخلاف الوارث اذا اعتق العبد أو وصى له بالخدمة فانه ضمن القيمة وان أعنته صاحب الخدمة لا يعتق لانه لا يملكه وأما اذا اقتله صاحب العبد لا يضمن كالموأعنة ويبيع الصلح فيما لم يستوف من الخدمة وان قتله صاحب الخدمة تلزمه الخدمة لانه أضاف رقبته هي ملك الغير وكذا لو قتله

اجارة بيوت مكة في أيام الموسم قال ويكرار ويهشام عن محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان يقول ينزل عليهم في ذروهم لقوله تعالى سوا العاكف والباد (قال) في الذخيرة من هذه المسئلة دليل على جواز اجارة الباعة دون الارض لان الاجارة هنا لا ترد على الارض عند أبي حنيفة كالبيع وانما ترد على الباعة وانما حصر فيها في أيام الموسم (ومما) يدل على ذلك أيضا قول صاحب الهداية في الاستدلال على مذهب الامام في عدم جواز بيع أرض مكة قال ما نصه استدلالا بحديثه رحمه الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم مكة حرام لا يباع رباها ولا يورث ولا يهاجر من مكة لانها ماء الكعبة وقد ظهر التعظيم بها حتى لا يفر صيدها ولا يختل نخلها ولا يعرض شو كها كذلك في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص ملك الباني (واستدل) له ما يأتيهم لظهور الاختصاص الشرعي بهما وصار كالبناء (وفي) خزنة الاكل لو آجر أرض مكة لا يجوز لان رقبته الارض غير مملوكة انتهى ومفهومه يدل على جواز اجارة البناء والله سبحانه أعلم (وطريق) جواز اجارة المشاع أن يلحق القضاء به أو يؤاجر الكل ثم ينسحب في البعض (ومسائل) ان يوع سبيع البيع والاجارة ولا عار فواتها اجارة الوقت وهبته فيما لا يستعمل التمسك جازة وفيه يستعمل لا يجوز ولو كان من شريكه أو من أجنبي والصدقة كالهبة في رواية الامام (وفي) الجامع الصغير جواز الصدقة

والشائع لا يجوز منه محذور من الشائع لا يجوز منه ما قاله الطائفة (وفي الولوالجي) زجرت استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فأصاب
الزرع آفة فهلك أو غرق فلم يثبت فعله لاجرا تاما لأنه قد زرع ولو غرق قبل أن يزرع فلا أجر عليه لأنه لم يتمكن من الانتفاع بها (قال) صاحب
المحيط والفتوى على أنه إذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يتم من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب إذا تمكن من زراعة مثل
الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منه غاصب كاسر (استأجر) أرضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم يحضر الماء للسقي فبفس الزرع
سقط الاجر استأجرها بشربها أولا كملوا استأجر الرحي فانقطع الماء وكذا لو خرب النهر الأعظم ولم يقدر على سقيها كذا اختاره الفقهاء
أبو الليث (وفي المتبع) ولو انقطع ماء الرحي والبيت مما يتفجع به غير الطين فعليه من الاجر بمحضه ولو نقص الماء عن الرحي فان كان النقصان
فاحشا فالله مستأجر حق الفسخ وإن كان غير فاحش فليس له الفسخ (قال) القنوري في شرحه إذا صار يطعن أقل من نصف ما طعنه فهو
فاحش (استأجرها) للزراعة مثل (١٥٦) ماؤها وانقطع له أن يخاصم حتى يفسخ لقاضي العقد وبعد ما يفسخ يترك القاضي الأرض

أجنبي خطأ وأخذ قيمته لا ينتقض الصلح عند أبي يوسف وله الخياران شاء اشترى بالقبضه بعد آخر
بخدمه سنة وان شاء عاد الى دعوامه وعند محمد ينتقض الصلح وعاد الى دعوامه ولو مات العبد ينتقض الصلح
بالاجماع ولو لم يموت العبد ولكن مات أحد المتصلحين لا يبطل الصلح وتكون الخدمة لورثته وعند محمد يبطل
و يبرج مع بخدمه دعوامه من المحيط

• (الباب السابع والعشرون في القضاء بالاقرار)

اعلم ان الاقرار من أقوى الاحكام وأشدها وهو أقوى من البيعة ووجهه انه اذا كان يستند القضاء الى ظن
فبان يستند الى علم أولى لان الحكم بالاقرار مقطوع به والحكم بالبيعة مظنون ولان الاقرار خبر صدق
أوجب صدقه على كذبه لا تنفعه منه الكذب وريية الافك وحقيقته اخبار عن كائن سابق فيقتضي ثبوت
الخبر به سابقا على اخباره وركنه قوله على لفلان كذا وما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح
شرط اخباره بان أقر بدين أو عين على انه بالخيار ثلاثة أيام فالخيار باطل وان صدقه المقر له والمال لازم
لان الخيار شرط ولا يفسخ والاقرار لا يحتل الفسخ لان حكمه وجوب المقر به وهو الدين وشرط جرازه
العقل والبلوغ لانه لا يصح بدونهما التصرف أصلا والخبر به شرط في بعض الاشياء دون البعض حتى
لو أقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح وكذا كون المقر به مما يجب تسليمه
الى المقر له شرط حتى لو أقر أنه غصب كفامن تراب أو حبس من حنطة لا يصح لان المقر به لا يلزمه تسليمه الى
المقر له • (مسئلة) لو قال لي عليه ألف درهم فقال نعم يكون اقرارا لان قوله نعم جواب لكلامه ولو قال
لي عليه ألف درهم فقال يا زنه أو انتقدها أو اضعها فقبضها أو لم تحل بعد أو قال غدا أو قال ارسل من يترنها
فكلها اقرار لان هذه الكلمات تصلح للبناء لا للبداء ولو قال زن أو انتقدها أو اضعها أو اخرج أو سوف أعطيك
ولم يذ كر مع حرف الكناية لا يكون اقرارا لانه لا يصلح للبداء ولا للبناء فانه يستقيم ان بقوله المحاطب
ماذا أترن أو انتقده فبقول شيئا آخر • (فرع) لو قال وجدت في كتابي أو تد كرتي أو حسابي أو بخلي
أو كتبت بيدى ان لفلان على ألفا شاهية فهو باطل لانه أقر بالوجود لا بالوجوب لانه أخبر بأنه وجد أو
فعل هكذا والوجود لا يدل على الوجوب لانه قد يجد في كتابه مكتوب غيره وفيه يكتب ممنهنا الخط فلا يكون

في يده بأجر المثل الى أن
يدرك الزرع فان سقى زرعه
كان ذلك رضاء ولم تنتقض
الاجارة (قلت) وكانت واقعة
الفتوى بالقاهرة (وصورتها)
رجل استأجر حيا ما يجرى
انها الماء من عين فانقطع
الماء من الحيا لم تعطيل
العين فهل يسحق المستأجر
أجرة مدة انقطاع الماء
وتعطيل العين أم لا (فأجاب)
جدي شيخ مشايخ الاسلام
محمد الدين متع الله تعالى
بجيانته الكريمة انقطاع ماء
الحيا يجب تنفذه به الاجارة
وقيل لا تنفذ فان أواله
المواجر سقط خيار المستأجر
والافلا ولا يلزمه الاجرة في
مدته الا ان يستوفى المنفعة
مع العين والله سبحانه
وتعالى أعلم (ومنها) واقعة
الفتوى أيضا رجل استأجر

جوهان وقف من ناظر شرعى وعمر فيها ولم يكن الناصر أذن له في شيء من ذلك فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم يادن الناظر له اقرارا
في ذلك أم لا وهل لناظر الرجوع بذلك على المستأجر المذكور وما الحكم في ذلك (فأنتى) سيدى الجدى شيخ مشايخ الاسلام المشار اليه بأن
العمارة المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين أن يملكها الجهة الوقفية بغيرها أو يملكها المستأجر فلهما وتسوية الوقف
في فعل الانفع للوقف والله أعلم (استأجر) حيا ما في قرية فوقع الجلاء ونفرا الناس سقط الاجر وان نفرا بعض الناس لا يسقط (أجر) دار
اجارة طويلا وهو مدبرون وطالب الدائن من القاضي أن يجبره على بيع الدار بقيمة الدار مستعرقا لئلا الاجارة ليس للقاضي أن يجبره على
ذلك وبه أنتى القاضي ببيع الدين وصاحب المحيط (والدرهم) دين فادح بفسخه الاجارة وأقل منه لا (وفي الولوالجي) آجوداره من رجل
ثم أراد أن ينقض الاجارة ويبيع الدار منفقة ونفقة أهله وعياله لسكونه معسر له ذلك كما اذا كان عليه دين فادح له أن ينقض الاجارة
(قال) البرزى وان كذبه المستأجر في اقراره بالدين يجوز اقراره عند الامام خلافا لهما (روعن) صاحب المحيط الطريق في فسخ لاجارة لاجل
الدين أب يبيع الدار المسنة أجرة أولاد الدين ثم المشتري يعال تسليم الدار في قول المواجر التسليم غير واجب على لانها في اجارة فلان بن

السالكين والركوبه
يختلف باختلاف الراكب
بعض خلاف ما ذوات كاري اذ
الى مكة ثم بدله ان يسافر
على البغل لا يكون عذراً
(وفي الذخيرة) لو اظهر
المسافر حرف الدار اشهر
والفتنة كسرى الخمر
وأكل الربا والزنا واللواط
وايذاء الجيران يؤمر
بالمعروف ونهى وليس للدواجن
ولا الجيران ان يخرجه
من الدار بذلك ولا يصبر
عذراً في فسح الاجارة ولا
يختلف فيه لاداء الدار
(وفي الجواهر) ان رأى
السلطان بأن يخرجه من
(وقال) ابن سيب المالك
لو اظهر الفسق في دار نفسه
ولم يمنع بالامر بالمعروف
ونهى عن المنكر اذ اتى فيه
ما شئت باع عليه داره

(فصل) * اشترى جارية متعبة فلما كشف وجهها قال هي جاريتي رادعاهن الا به مع وكذا لو اشترى قوما
في جواب فلما نشره قال لا ذاقني لا يسمع وأصل هذا في الزيادات في آخر كتاب البيوع في الاستبام لان
الاستبام على هو اقرار فيه روايتان على رواية الزيادات يكون اقرارا بكونه ملكا البائع وعلى رواية الجاهل
لا يكون اقرارا والا وهو رواية الزيادات وعلى الروايتين لا تسمع دعواه بعد الاستبام والاستبام من غير
البائع كالاستبام من البائع والاستبعاد والامتياز والاستهباب والا فتجوز اقرار بأنه الذي البيع وسواء
يدعي له أم لا أو غيره بالوكالة * (فرع) * ولو قبضت البينة على أنه ساومني بمجلس القضاة ما خرج من
الحكم ومدة دون الموكل

• (فصل) • من أبي نويهذ فممن قال أَرْضِي ذَلَالِ أَمْفِ دَرِّهِمْ الْإِخْلَامُ أَجْبَضُ لَزِمَ الْمَالُ اسْتَعْمَدْنَا وَالْقَبَاسُ
إِنْ لَا يَلْمُسُهُ لِأَنَّ الْأَقْرَاضَ فَعَلَ الْمَقْرَضُ وَالْقَبْضُ فَعَلَ الْمُسْتَقْرَضُ غَيْرُ جَسَدٍ يَدُونُهُ وَجْهَ الْإِسْتِعْمَادِ وَهُوَ أَنْ

[illegible]

تقدم الكلام على غالب هذه الأقسام في فصل الاجارات من مجموعها هذا فانظر ثمة (وفي المتنقطات) رجل له دار فيها أمة فوهب الدار لرجل
لا يجوز لأن الموهوب بمشقة قول بماله ليس بموهوب فلا يصح التسليم (ولو) وهبت المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها بأتمتها أصبح لزوجها
المرأة وما في يدها من الدار في يدها وبجها فكانت الدار مشغولة بالزوج وعياله فلا يمنع من صحة قبضه (رجل) قال لامرأته فوهبت المهر
منك فقالت وهبت وهي لا تعلم العربية لا يصح بخلاف الطلاق والعتاق لأن الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعتاق ولهذا
أكره على الهبة فوهب لا تصح (وقال) الفقيه أبو الليث لا يقع أن أبضا إذا عرف ما الجهل (رجل) قال لا تخرب لي هذا الشيء على وجه
المزاح فقال وهبت فقبضه وسلمه جاز (وفي الوالو الجي) رجل قال لجميع ما أملكه لفلان فهذا هبة حتى لا يجوز بدون القبض فرق بين هذا وبين
ماذا قال لجميع ما يعرف بي أو ينسب إلى فلان حيث يكون أقرار أو الفرق أن في المسئلة الأولى ما قال لجميع ما أملكه هبة لا مال القائه
حقيقة والمالك القائم له لا يصير لغيره إلا بالتمليك فيكون هبة وفي المسئلة الثانية قال جميع (١٥٩) ما يعرف بي أو ينسب إلى وما يرويه

(فصل في الاقرار في الصحة والمرض) * الصحيح اذا أقر بدين لا ماس اقرارا متفرقا فهو جائز لانه لم يتعلق بماله حق احد. وحتى يحكم عن الاقرار فيما يرجع الى ابطال حقه بخلاف المريض اذا أقر بدين حبيب لا يصح اقراره في حق غريم الصحة لان حق غريم الصحة يتعلق بماله وماله كان المقر له وارثا لا مقر أو اجنبيا اذا كان الاقرار واقعا في الصحة بخلاف ما اذا أقر المريض لوارثه حيث لا يجوز له ذلك. (مسئلة) * ولا يصح اقراره فيما يؤدي الى ابطال حق الباقيين الا انه صدقهم بخلاف الاقرار للاجنبي لان الداعي لم يسهل في الاقرار للاجنبي ضرورة لانه كان متعاضدا الى المعاملة الاجاب بحالة الصحة غالباً فلم يصح اقراره لهم بالدين في المرض لامتصاصه من ماله ولا ضرورة في حق الوارث لان المعاملة لم تنفع معهم عالميا * (ر) * ومن قضى منهم دينه فهو جائز ولا يشارك فيه الماتون لانه ليس في تخصيصه ابطال حق الباقيين لان حقه لم يتعلق بماله في حالة الصحة الا ان يكون أقر له بدين واحد فاقضاه لاحدهم ايستتر فيه الاخر لان الدين يزداد بالقبض لان المقبوض خبر من غير المقبوض والزيادة من مستتر ترك فيحدث على الشركة كثرة تفرقة مستتر كترك المقبوض المرض اذا خسر بعض غرمائه بالقضاء حيث لا يصح في حق الباقيين لان حق الباقيين يتعلق بماله في مرض الموت. (مسئلة) * ولو أقر بدين ثم توبى به فهدا دينان ولا تقدم الوديعة لانه حين أقر بالدين كان ماله كله ائتمارا ما عدا الدين الذي في يده متعلق بها الدين فلا يجوز اقراره بكونه اوديعه بهما رجوع الى ابطال حق الغريم فصار مقرا باستهلاك الوديعة فيكون اقرارا بدين. (مسئلة) * ولو أقر بالوديعة أولا ثم بالدين فالانذار بالوديعة أولى وكذلك البضاعة والمضاربة حكمها حكم الوديعة سواء ولو أقر بوديعة ألف درهم ثم مات ولا تعرف به فيها شيء من دين في ركنه لانه ماله كله بالوديعة

فمنه والالائه من غير من عايه الدس وبيع ليس من غير من عايه لا يجوز (ولو) باسم من الدين، أو وهبه سائر (وهب) داراً
فيها متاع الواهب، وواجب المتاع بعد ذلك أن وهب الدار ولم يسامها حتى وهب المتاع وسألها له بجهة دار وان وهبها وسلموا ثم وهب المتاع
لم يجز (وهب) الرجل ثياباً في صدوق وعلماهم مع الصدوق وليس ببعض (تصدق) على اسم صغيرا بدار وله فيها متاع وهو سائر كما يباع باله أو
فيها سائر كن بلا أجر ولم يفرغها جازت الصدقة وان كان فيها سائر كن بأجر لم يجز الصدقة (وهب) لاسم الصغير داراً وفيها متاع الواهب أو تصان
لانه الصغير بدار وفيها متاع الأب أو الأب سائر كما يجوز وعياله (عرس) لاسم الصغير كذا ان قال بجهته له يكون هبة وان قال بجهته
لأبيه لا (ولو) قال عرس باسم أبي أمره متردد إلى الله أقرب (رعت) من اسم الصغير ثم اعطوا وهو بكرى الأب، بانها يكونه في يد
في يده ودعا أو سائر غيره لا يكونه في يد عاصمه أو ممتعه أو المشرقي منه شرعا فاسد أو هبة راداً أو علم أو ثوب أو ثياب أو الاسهاد لاخر زعم الجوديع
مردنه والاسلام لازم لانه رقة القيقق (وان) كان باله اشتراط مضمونه (والوصي) كالأب والام كذلك ان كان الصغير في عياله
أو وهب بجهة الاله من ولاء المكن لا يبي أدب ولا مولا ولا وصي من قبل القاصر (رد كرم) الدار وان عدم الأب وقضى الام

في شرط (وذكر) في الأصل الرجل إذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها قبل قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف
 لو بعد البلوغ (وفي التجريد) قبض الزوج يجوز إذا لم يكن الأب حياً فلأن الأب أو وصيه والجد أو وصيه غائب قيمة منقطة جاز قبض الذي
 يؤوله (ولا) يجوز قبض غيره هؤلاء الأربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أو لا وسواء كان ذارحاً محرم أو أجنبياً وان لم يكن
 واحداً من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله فإنه ذكر في الأصل من عال يتيماً وهو ليس بوصي
 ولا ينفق ما قرأ به وليس لهذا الصبي أحد سواء جاز قبض ما وهبه استحقاقاً (ولو) أراد أجنبياً التزعم منه فليس له ذلك ويسلم في تعليم الأعمال
 ولا فرق بين أن يعقل الصبي أولاً وكذا لو كان في عيال الأخ والعلم وإن قبضه الصبي وهو يعقل جاز وإن كان أبوه حياً * (نوع) * الأفضل
 في هبة الابن والابنت التثايب كالإيراث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى التثايب وهو المختار (ولو) وهب جميع ماله من ابنته جاز وهو آثم نص
 عليه محمد رحمه الله تعالى (ولو) خص (١٦٠) بعض أولاده لزيادة وشدة فلا بأس به وإن كانوا سواء في الرشد لا يفعل (وان) أراد أن

يصرف ماله إلى الخير وابنته
 قاسق فالصرف إلى الخير
 أفضل من تركه له لأنه اعانة
 على المعصية وكذا لو كان ابنته
 قاسقة لا يهبط به أكثر من
 قوته (وفي الولوالجية) رجل
 اتخذ ولية للفتان فاهدى
 الثياب هدايا ووضعها بين
 يدي الولد فهذه على وجهين
 أن قال هذا الولد ولم يقل للأب
 أن كانت الهدية تصلح للصبي
 مثل ثياب الصبيان أو شيء
 يستعمله الصبيان فهو هدية
 للصبي لأن هذا التعليل من الصبي
 وإن كان شيئاً لا يصلح للصبي
 كالدرهم والدنانير ومناخ
 البيت والحيوان ينظر إلى
 المهدى إن كان من أقرباء
 الأب أو معارفه فهو للأب لأن
 التعليل منه عرفاً وإن كان
 من أقرباء لام أو معارفها فهو
 للأب لأن التعليل منها عرفاً

من زوجها وهو هذا الالف ثم طلقها قبل الدخول به ثم ماتت قسم الالف بين غرماها ولا شيء على الزوج من
 المهر لأنه لما طلقها قبل الدخول صار أجنبياً عنها فجاز إقرارها باستيفاء مهرها منه لأن المهر بدل ما ليس
 بمال ولو كان دخل بها وأقرت بالاستيفاء ثم طلقها وانقضت عدتها سابقاً لأن موتها مع الإقرار سواء كان
 الزوج حياً أو ميتاً لأن عدتها لما انقضت صار الزوج أجنبياً عنها ولو لم تنقض عدتها حتى ماتت وقد كان
 طلقها طلاقاً بائناً فأقرت باستيفاء المهر فغرماء الهبة أولى بذلك حتى يستوفوا بالاستيفاء وبما يصيبه من
 الميراث لأنهم لما ماتت في العدة ماتت والنكاح باق في حق الارث فصارت مقررة باستيفاء الدين من الوارث وأنه
 لا يجوز له أن كان التهمة لأنه يحتمل أنهم جاحلوا به فلهذا لم ينعقد الإقرار ولا هذا مع إقرارها في حق الأقل لأنه
 لا تتم في الأقل ولا يصح في الزيادة من الإيضاح ومن شرح التجريد

* (فصل) * ذكر في خزنة الله خمسة أقارير لا تجوز من المريض إقراره بالدين لو ارثه وإقراره باستيفاء
 الدين من وارثه وإقراره باستيفاء مهر مضمون على وارثه وإقراره باستيفاء الدين وكفيل به لأنه يجوز
 عما يقع وارثه من هذه الأقارير بتفعله لأن في بعضها إقراره عن المطالبة وإقراره باستيفاء
 كتابة عبد كاتبه في مرضه يجوز من الثالث ما بينا واثنان من أقاريره لا تجوز في الحال وتنفذ في المسائل
 أحدهما إقراره لو ارثه بدين في مرضه مونه ثم مع من ذلك المرض ثم مات والثاني إقراره له بدوائره بالدين
 لأن المرض الذي تعقبه الهبة كالمريض ولأنه بالهبة طهر أنه لم يكن مريضاً وموت وأربعه من أقاريره
 لا تجوز في الحال ولا تنفذ في المسائل إذا أقر لابنته بدين وهو عبد ثم عتق ثم مات المقر وذكر في كتاب الإقرار
 أن كان عليه دين لا يصح لأن إقراره بالدين ونفع لابنته فلم يجز لأنه وارثه وإن لم يكن عليه دين صح لأن الإقرار وقع
 للأجنبي والثاني إذا أقر لابنته وهو نصراني ثم أسلم ثم مات المقر والثالث إذا أقر لامرأته بدين ثم طلقها طلاقاً
 بائناً ثم تزوجها ثم مات والرابع إذا أقر لابنته بدين وله ابن ثم مات الابن ثم مات المقر لان الإقرار واقع للوارث
 وإن كان لا يستحق الارث جاله الإقرار لكن سبب الارث قائم وهي البتة والزوجية وأنه يمنع صحة الإقرار
 انظر شرح التجريد

(الباب الثامن والعشرون في القضاة بالعرف والعادة)

فكان النهي على العرف حتى لو وجد سبب أوجه يستدل به على غير ما قلنا اعتماداً على ذلك (وكذا) لو اتخذ الوليمة لزفاف
 ابنته إلى بيت زوجها فاهدى أقرباء الزوج أو أقرباء المرأة (هذا) كله إذا لم يقل المهدى أهديت للأب أو للأب في المسئلة الأولى وللزوج أو
 للأمراة في المسئلة الثانية بان تعذر الرجوع إلى قول المهدى أما إذا عينه المهدى فالقول قوله لأنه هو المالك (قدم) من السفر وجاء بالخف إلى من نزل
 عنده وقال أقسم هذا بين أولادنا وامرأتك ونفسك أن أمكن الرجوع إلى بيان المهدى فالقول قوله وإن تعذر فإصلح للرجال فله وماله من
 ثلثها وما لك ما بيننا إلى ما عرف الأب والأم (وفي الملقطات) إذا وهب للصغير شيء من المأكولات هل يباح لوالديه إن كانا منه روى عن
 محمد رحمه الله تعالى أنه يباح وشبهه بدعوة العبد المأذون له وأكثر مشايخ نحاز على أنه لا يباح (وفي المزاوي) إذا عمل الصبي حسنة
 قبل البلوغ ذوابه له لا لأبيه وله ما قرب التراب إن علمناه وقيل نواب الطاعة مع أبيه (رجل) تصدق عن ميت ودعاه يصل الثواب
 إلى الميت لأنه روى في بعض الأخبار أن الحى إذا تصدق على الميت ودعاه بعث ذلك إلى الميت على طبق من نور والله سبحانه وتعالى أعلم
 * (نوع في هبة الميراث وغيره) * (وهب) في مرضه ولم يملكه حتى مات طالت الهبة لأنه وإن كان وصيه يعقب استيفاءه الثالث فهو هبة

حقيقة فيحتاج الى القبض (ذهب) الميراث بعد الامالة غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقص البيع ويضمن ثلثه (وان) أعتقه الموهوب له والواهب مدون ولا مال له غيره جاز قبل موته وبعد موته الواهب لا يجوز لان الاعتاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وان أعتقه الواهب قبل موته ومات لاسعاية على العبد لجواز الاعتاق وعدم الملك يوم الموت (ذهب) الميراث شيئا لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث بالاختيار وفي البيع غير المشتري (امرأة) قالت تزوجها الميراث من مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت مهرى علي من صدقة بطل لانه مخاطرة وتعلق (وفي الولوالجي) امرأة حبلى أرادت أن تهب مهرها من زوجها على وجه ان مات يبرأ الزوج وان لم تمت يكن المهر لها باقيا فالحيلة أن تشتري مهرها من الزوج ثوبا في منديل وتقبضه فان مات لم يبق لها عليه شيء وان سلت تود عليه بنحو الرقبة فيبقى المهر كما كان (وفي خزنة الاكل) قال أبو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا رحمه الله تعالى رجل جعل لأحد بنيته دارا بمكة على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى به (١٦١) الفقيه أبو جعفر محمد بن البيهقي

أحد أصحاب محمد بن شعاع البجلي وحتى ذلك من أصحاب أحمد بن أبي الخوارزمي وأبي عمر والطبري انتهى (إذا) قال الطالب لم يوفيه اذا مات فانت ترى من الدين الذي عليه ان جازو يكون رخصة من الطالب للمطالب (ولو) قال ان مات فانت ترى من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة (كقوله) اذا دخلت الدار فاباري بمالي عليك لا يبرأ (قال) لحقته هذه الارض لك فاذهب وارزها فقبل الحن وزرع فالارض للحن وان لم يمل فبنت لا يكون له (قال) لا تحريه وبيت عبدى منك وهو حاضر بحيث لو مديده لئله فقال قبضته جازت من غير قوله قبضته يصير قابضاً عند محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه

قال الله تعالى نذ العفو وأمر بالعرف الآية والعادة غايبة عن من المعاني على جميع البلاد أو بعضها ونقل بعض العلماء الاجماع على أن من باع سلعة بمائة دينار ونقد البلاد مختلف ان البيع فاسد ولو كان مع اختلاف السكان جرت عادة بالتابع بسكتم معلومة منها السكان البيع صحيحا وفضي بدفع تلك السلعة ومن ذلك قول المقر له عندى ومضى فهذا اللفظ يستعمل في الامانات لان كامة عند نستعمل للمقر به ومع للمقارنة والمقارنة هي المقاربة والدين لا يكون قريبا من انسان حقيقة والوديعة تكون قريبة منه ولان هذه السلعة في العرف والعادة تستعمل في الامانات لافي الاجابيات ومطلق الكلام يحمل على المعارف (مسئلة) * اذا كان الخاص بين الدار من قاعاه كل واحد منهما والقسط الى أحدهما فهو لمن اليه القسط في قولهما خلافا لابي حنيفة لان عندهما ترشح بذلك اعتبار للعادة وهو ان الانسان يجعل وجه البناء الى صاحب العلو وكذلك الطاقات فترجحه (مسئلة) * واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يعرف للرجال فهو للرجال وما يعرف للنساء فهو للنساء وما يسطع لهما فهو للرجال (مسئلة) * رجل يهت الى امرأته شيئا أو اشترى لها أمتعة بعد ما بنى ما فقال الزوج هو من المهر وقالت هو هديته ذكر في الجامع الصغير ان القول قول الزوج الا فيما يثبت كل القول لهما لان في غير المأ كقول بشهده الظاهر بكذبه والعرف الجاري بخلافه (قاعدة) كل من له عرف يحمل كلامه على عرفه كقوله عليه السلام من حلف فامتنى عاد كمن لم يحلف يحمل على الحلف الشرعي (فرع) * لو قال ايمان اليه يترحمي فانما يتفرج على ما جرت به العادة في الحلف عند الملوك المعاصرة اذ لم يكن له نية فأي شيء جرت به عادة ملوك الوقت في الخلف به في بيعتهم واشتهر عند الناس بحيث صار عرفا ومنه ولا متبادرا للذهن من غير قرينة جعل على يمينه وان لم يكن الامر كذلك اعبرت بنية فان لم يكن شيء من ذلك ولا شيء عليه وذكر القراني هذه المسئلة في كتاب الاحكام في الفرق بين الفتاوى والاحكام اما الصحيح في هذه الاحكام في ذهب ابي حنيفة والشافعي وغيرهما المرتبة على العوائد الذين كانوا حاضرين حاله بخرم العلماء هذه الاحكام فهل اذا تفرقت تلك العوائد وصارت تدل على ضدها كانت تدل عليه أو لا فهل تبطل هذه الفتاوى في الكتب ويقتضى بما تقتضيه العوائد المحددة أو يقال نحن مقلدون ومالنا احداث شرع لعدم أهلية تاللا جتهاد فيلحق بما في الكتب المنعولة عن المجتهدين والجواب ان اجراء هذه الاحكام

(٢١ - مع الاحكام) الله تعالى لا يصير قابضا ما لم يقبض (وان) كان العبد غائبا فقال وبيت منك عبدى فلا نا فاذهب واقبضه ذهب وقبضه جاز وان لم يقل فباش به نأخذ (ولو) قال هو لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز (دفع) اليه درهم فقال أنفة لها فقبل فهو قرص كقولنا اعرفها الى حوائجك (ولو) دفع اليه ثوبا وقال اليه فقبل يكون هبة لا قرص لان قرص الثوب باطل (وفي اللقطات) رجل قال لا تحريه من كل حق لك على فقبل ان كان صاحب الحق عالما بما عاين به يرى حكاوي ديانته وان لم يكن عالما يرى حكاوي ديانته عند محمد لا يبرأ وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفي القنية) غصب عينا خالها مالكة من كل حق هو له قبله قال أئمة تبع الخليل يقع على ما هو واجب في النعمة لا على عين قائم والله أعلم (نوع في الرجوع عن الهبة) * (ويكره) الرجوع في الهبة وان كان جائزا في الحكم اذ لم يكن عليه حق واجب (اتوه) صلى الله عليه وسلم العائد في هبته كالعائد في قبضته (ولأنه) من باب الحساسة والديانة ورواها في واهذا شيء به باق أحوال الكلب وهذا الان التشبيه في معنى الاستقباح والاستقباح لا في حرمة الرجوع كما قال الشافعي رحمه الله تعالى ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم قال في رواية أخرى كالبقي في قبضته وفعل الكلب يوصف بالقبض

لا يجرى فيه قول أنه يستقيم (ويجوز) الرجوع فيها عندئذ وإن كان مكرهاً إذا كان ذلك بمرأته أو بغيرها (القول) الحكم (القول) حكم الله
 عليه وسلم الواهب أحق بهيته مالم يشب عنها أي مالم يعوض (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز الرجوع إلا في الواهب لولده ثم يرجع
 فيه (قال) صدر الشريعة ونحن نقول به أي لا ينبغي أن يرجع بها إلا الواهب فإنه يملكه بالحاجة (ومنه) أي الرجوع إلى زيادة المتصلة كبناء
 وغرضه ومن لا المتصلة وهي مثل الولد (وهو) أحد المتعاقدين (وعوض) أضيف إليها ولومن أجنبي نحو خذذه عوض هبتك فقبض
 فلوهب ولم يضر جمع كل بهيته (وخروجها) عن ملك الموهوب (والزوجية) وقت الهبة فلوهب لها فاشكها رجوع ولو وهب فأبان
 لا (وقرابة) المحرمية (وهـ) الـ (الموهوب) (وضابها) حروف مع خرقه فالذي زاد في الموهوب والموت والعين العوض والخلاء الخروج والزاى
 الزوجية واتفاق القرابة والهالة كذا في الوقاية وشربها (وفي البرازي) ولوزعم الموهوب له هلا كما صدق بلاعين (ولو) قال الواهب
 العين هذه وأنكر الموهوب له حلف المنكر الموهوب له (وهب) الموهوب له لا تختم رجوع الواهب الأول له أن يرجع أيضاً (داوى)
 المريض حتى برأ أو كان أعمى فأبصر بطل (١٦٢) الرجوع (وفي اللؤلؤ) رجل وهب من رجل غرابه زاد لعله الموهوب له إلى بلغ

ليس الواهب أن يرجع
 فيه (رجل) وهب لرجل
 جارية فعلها القسر أن أو
 الكتابة أو المشط ليس له أن
 يرجع فيها هو المختار لأن هذه
 زيادة متصلة (رجل) وهب
 لرجل سويقاً فله بالماء
 يرجع الواهب لأنه بقي الاسم
 وهذا نقصان كمن وهب لرجل
 منطة فأنها بالماء بخلاف
 ما إذا وهب لرجل ثياباً فله
 بالماء حيث لا يرجع (والفرق)
 أن ههنا اسم التراب لم يبق فلم
 يبق الموهوب (ولو) وهب
 داراً أو أرضاً ففي طائفة
 منها بناء أو غرس شجرة
 أو كانت جارية صغيرة فكبرت
 وزادت غيراً أو كان غلاماً
 فصار رجلاً فلا رجوع له
 في شيء من ذلك انتهى
 * (الفصل العشرون في
 الرهن) * وينبغي بالإيجاب

التي مدركها العوائد متى تغيرت تلك العوائد خلاف الإجماع وجهها في الدين بل كل ما هو في الشريعة يتبع
 العوائد بتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة وأيس ذلك تحديد الاجتهاد من
 المقلدين حتى يشترط فيه أهلية الاجتهاد بل هذه قاعدة اجتهاد فيها العلماء وأجمعوا عليها فحقن بدهم فيها من
 غير استئناف اجتهاد ألا يرى أنهم أجمعوا على أن المعاملات إذا أطاق فيها الثمن تحمل على غالب النقود فإذا
 كانت العادة نقداً معينا جازماً الاطلاق عليه فإذا انقلبت العادة إلى غيره معينا ما انقلب العادة إلى غيره
 الأول لا تنقل العادة عنه وكذلك الاطلاق في الوصايا والإيمان وجميع أبواب الفقه المحمولة على العوائد
 وكذلك الدعوى إذا كان القول قول من ادعى شيئاً لأنه العادة ثم تغيرت العادة لم يبق القول قول مدعيه بل
 انعكس الحال فيه بل ولا يشترط فيه تغير العادة بل لو خرجنا نحن من ذلك البلد إلى بلد آخر عوائدهم على
 خلاف عادة البلد الذي كانوا فيه أن ينهناهم بعادة بلدهم ولم نعتبر عادة البلد الذي نحن فيه وكذلك إذا قدم علينا
 أحد من بلد عادته ضادة للبلد الذي نحن فيه لم نقتضه إلا بعادة بلدنا ولهذا أمثلة كثيرة في الفقه فلا تطيل بحملها
 * (تنبيه) * قال القرافي في الكتاب المذكور وينبغي للمفتي إذا ورد عليه مستفتى لا يعلم أنه من أهل البلد
 الذي فيه المفتي فلا يفتيه بما عادته يفتي به حتى يسأله عن بلده وهل حدث له عرف في ذلك البلد في ذلك الموضع
 اللغوي أم لا وإن كان الظاهر فيها هل عرف ذلك البلد موافق لهذا البلد في عرفه أم لا وهذا أمر متيقن
 واجب لا يختلف فيه العلماء وإن العادتين متى كانتا في بلدين ليستساوياً فإن حكمهما ليسوا سواءاً إنما يختلف
 العلماء في الدرف واللغة هل يقدم العرف على اللغة أم لا فيه خلاف بينهم * (تنبيه) * ونقلت من الرحلة
 لابي عبد الله وشيخه رحمه الله فبين صاحب الإيمان اللازمة وحدث هل يلزمه الطلاق الثلاث أو واحدة ثم قال
 والمعتبر في ذلك عرف الخائف لا عرف المفتي بل ودخل المفتي بالبلد لا يكون عرفهم فيه أنه يراد به الطلاق الثلاث
 لم يحزله أن يفتي فيه بذلك ولا يحل للمفتي أن يفتي بما يتوقف على العرف إلا بعد عرف العرف غير الجواب
 وهذا من الأمر المهم معرفته انتهى وهذا بعد كلام القرافي

* (الباب التاسع والعشرون في النضاب قول أهل المعرفة) *

يجب الرجوع إلى قول أهل البصر والمعرفة من النخاسين في معرفة عيوب الرقيق من الأماء والعبيد وما سائر

والقبول ويتم بالقبض ويكتفي فيه بالتخلية في الأصح فإذا قبضه المرتهن نحو زامر غان الشواغل بمسيرات العقد الحيوانان
 فيه ومالم يقبضه يتخير الرهن فيه بين التسليم والرجوع (ولا) يصح الرهن إلا بأحد أمرين إما بالدين أو بالامان المضمونة بانقضاءها (أما)
 الدين فلا حكم الرهن بثبوت الاستيفاء والاستيفاء لا الوجوب في الذمة (وفي البدائع) يجوز الرهن بالدين بأي سبب وجبت من
 الائتلاف والغصب والبيع ونحوها لأن الدين كلها واجبة على اختلاف أسباب وجوبها فكان الرهن بها رهناً مضموناً فيصح (وهل)
 يجوز الرهن ببطل الكتابة والديه فعلى إطلاق هذا الكلام يجوز وسواء كان مما يحتمل الاستبدال قبل القبض أو لا يحتمله كراس مال
 السلم وبطل الصرف والمسلم فيه وفيه خلاف زفر (وأما) الاعيان فعلى أنواع (منها) ماله يكتسب كالوديعة والعارية ومال المضاربة
 والبضاعة والشركة والمستأجر ونحوها فلا يجوز الرهن بها لأنها ليست بمضمونة أصلاً (ومنها) ما هو مضمون وهو على نوعين مضمونة بتعريفها
 كالبيع فإنه لا يصح الرهن به ومضمونة بنفسها وهو ما يوجب المثل أو القيمة فيملاكها كالمصوب في يد الغاصب الهري في يد الزوج ورجل

المرتهن على الدين كونه المودع وجعل الاقربى على المرتهن المالك كانت قيمة الرهن والدين سواء لان
الحمل مضمون فيحتاج الى الاعانة ليرده على المالك وان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين كان على الراهن مقدار الزيادة لان يده على الزيادة
كيد المودع فلا يلحقه الضمان بخلاف أجر المسكن لان حق الحبس في السكن ثابت حقاً للمرتهن (وكذلك) مداواة الجراحات والقرح
والامراض فتقسم على قدر الامانة والضمان كعمل الاقربى (وفي البرزاري) عن الدوا وأجره الطيب على المرتهن (وذكر) القدوري
ان كل ما كان من حصة الامانة فعلى الراهن (ومن) المشايخ من قال عن الدوا على المرتهن لا يلزم ان لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن
فعليه (وقال) بعضهم على المرتهن بكل حال (وقال) الفقيه الحارث ما كان عند المرتهن يجب عليه عن دوائه وأجره طيبه وما كان عند الراهن
ان لم يزد عند المرتهن حتى احتاج الى زيادة الدوا فالدوا على المرتهن ولكن لا يجبر عليه لان الراهن لا يجبر على المداواة وان أجبر على
المنفعة فالمرتهن أولى ولكن يقال له (١٦٤) هذا قد حدث عندك فان كنت تريد اصلاح مالك فداده (وما) أنفق المرتهن على الرهن حال

غيبه الراهن فتطوع فيه وان
كان باعرا حاكماً وجعله
ديناً على الراهن فهو دين عليه
كذا قال محمد رحمه الله تعالى
وهذا الكلام اشارة الى
انه يجبر دأماً حاكماً لا يصير
ديناً عليه ما لم يجعله ديناً عليه
كما مرح به وأكثر المشايخ
على هذا لان هذا الامر
ليس لازماً حتمياً للظن
وهو تردد بين الامر بين
الامر حسب سببه وبين الامر
ليكون ديناً والادنى أولى ما لم
ينص على الاعلى (وعن)
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
انه اذا انفق عليه حال غيبة
الراهن باعرا حاكماً يرجع
وان كان بحضرته بالامر
لا يرجع (وعن) أبي يوسف
رحمه الله تعالى انه يرجع
فيهما (وذكر) الناطقي
وما يجب على الراهن اذا

كثيراً أفتى الفقيه حنيفة بالرد وقد تقدم

(الباب الثلاثون في القضا بالتناقض في الدعوى وفي دعوى المدفع والتناقض في النسب)

قال أبو الويث التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه من أقر بعين لغيره فكذلك لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك
أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية (مسئلة) * برهن المدعي عليه على وكيل الخصومة أنه سبقت منه مساومة
أو استعارة أو استخدام أو نحوها عزل من الو كالة لانه لو فعله عند القاضي لعزله والموكل على حقه ولو شرط أن
قراره عليه لا يجوز (مسئلة) * الكرخي استأجر ثوباً واستعاره ثم ادعى انه لابنه الصغير يقبل هذا كره
فأضغان مسئلة الامارة وقال هذه الرواية التي تكون الاستعارة اقراراً بأن لملك المستعير ولا تكون
اقراراً بالملك للمعير وتبين هذا بال اقراراً بأن لملك له فيه يمنع دوا لغيره بيانه قال في الذخيرة مسئلة
الاستعارة عن أبي يوسف رحمه الله المبسوط ادعاء لنفسه ثم اعبره بوكالة تسمع اذ لا مساومة بين الدعويين اذ وكيل
الخصومة قد يضيف الملك لنفسه على معنى انه حق المطالبة ولو ادعى لغيره بوكالة ثم لنفسه لا يسمع لان ما هو
ملكه لا يضيفه الى غيره عند الخصومة فيمكن المناقاة وكذلك لو برهن انه لفلان آخر وكاله بخصومة فلا يسمع
اذا وكيل الخصومة من جهة زيد لا يضيفه الى غيره فيمكن التناقض بين الدعوى على وجه لا يمكن التوفيق
*(مسئلة) * قال في فتاوى رشيد الدين أقر أنه لملك له فيه ثم ادعاء لنفسه يقبل ولو أقر أنه لملك فلان ثم ادعاء
لا يقبل لانه يملك ملك العير بخلاف الاول قال عماد الدين في فصوله في تحقيق هذا البحث وتطبيقاته لو قال
ذو اليد ليس هذا لي أو ملكي أو لاحق لي فيه أو ما كان لي أو نحو ولا منازع ثم ادعاء أحد وقال ذو اليد هو لي
فالقوله والتناقض لا يمنع لان اقراره هذا لم يثبت حقاً لا حسداً اذا اقراره للمجهول باطل والتناقض انما
يمنع اذا تضمن ابطال الحق على أحد فلو كان لدى اليد منازع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك في رواية لكن
القاضي يسأل ذا اليد هو ملك المدعى فلو أقر به أمره بتسليمه اليه ولو أنكر يبرهن المدعى ولو أقر بما
ذكرناه غبردى البدذ كرفي شرح الجامع ان قوله ليس لي أو ما كان لي ينفع من الدعوى بعد للتناقض
ونعالم يمنع ذا اليد على ما مر لقيام اليد

*(مصل) * قال في الفتاوى الصغرى مالى في بد فلان دار ولاحق ولم ينسبه الى دستاق ولا قر به ثم ادعى ان له

فعله المرتهن أو مالى المرتهن اذا دعه له الراهن فهو متطوع (اذا) أخذ السلطان الخراج والعشر من المرتهن قبله

لا يرجع على الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان كان مكرها فقد ظلمه السلطان والمطلوب لا يرجع الاعلى الظالم انتهى (ويبيع)
ما يخاف الفساد عليه باذن الحاكم ويكون رهناً في يد مو الخراج على الراهن خاصة لانه مؤنة الملك فيكون على المالك (وفي الملقطات) الاب
اذا رهن من مال الصغير شيئاً بدين على نفسه ذكر أنه يجوز وان كان الرهن أكثر قيمة من الدين فهلك الرهن ضمن الاب قدر الدين دون
الزيادة بخلاف الوصى فانه يضمن قيمته والفرق ان الاب أن يتفجع بمال الصغير من الحاجة ولا كذلك الوصى (وفي البرزاري) رهن الاب
منع الصغير وأدرك الابن ومات الاب ليس للاب أن أخذه قبل قضاء الدين لان تصرف الاب لازم كتصرف الابن نفسه ويرجع الابن في مال
لاب ان كان رهناً لنفسه لانه مضطرب كغير الرهن (رهن) الوصى مال اليتيم والورثة كبار لا يجوز اذا كان الدين على الورثة الكبار لتصرفه
فيما هو ممنوع من التصرف فيه ولو كان الدين على الميت جاز وقيل لا يجوز ولو كان على الميت أيضاً لا فيسه اتلاف مال التركة وانه غير
مأثور واذا هلك الرهن سقط الدين اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء وان كانت قيمة الرهن أكثر فالزيادة تملك أمانة وان كانت قيمته أقل

من الدين هالك السعوط من الدين جندوه بر جمع المرثون بالفاضل من الدين (وعند) الشافعي وجه أنه تعالى الرهن أما أن يضاف له لا يسعه ما
 الدين شي (وفي القنية) رجل آجر داره وحملها إلى المستاجر ثم وهبها منه أنقصت الاجارة وصارت رهنا (ويجوز) أن يسافر بالرهن وان كان
 له حل ومؤنة اذا كان الطريق أمنا عند أبي حنيفة وجه أنه تعالى كالوديعة (وعند) محمد وجه أنه تعالى ليس له أن يسافر بالرهن وبالوديعة
 أيضا اذا كان له حل ومؤنة (قال) محمد وجه أنه تعالى ولو أراد ذلك يرفعه إلى القاضي حتى يكون هو الذي يأمره بذلك (استعار) شيئا لرهنه
 ف رهن جاز وله أن يأمره بقضاء الدين واسترداده وكذا اذا رهن شيئا ثم أقرب بالرهن لغيره لا يصدق في حق المرثون ويؤمر بقضاء الدين ورده إلى
 المقر له (ولو) رهن دار غيره فاجاز صاحبها جاز كالأجرها ابتداء (وده) مع باقي قيمة خمسة وقال كذلك قبضته وقال الراهن بل قبضته سلمه
 قيمته عشرة وأقاما البيعة فبيعت الراهن أولى (وقال) برهان الدين صاحب الدين أولى ولو قال شاهد الرهن لا أدري بكم رهنه لا تقبل سعادته
 (وقال) ظهير الدين المرغيناني تقبل (اختلفا) في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرثون بل (١٦٥) هذا هو الذي رهنته عندي

قال قول للمرثون انتهى
 كلام القنية (وفي البرازي)
 التي المرثون الخاتم الرهن
 في كيسه المفقود وضاع
 بالسنة وطبقت كل
 الفاضل من الدين أيضا
 (قال) لا مرثون اعطاه الدلال
 لبيع ونسب ذلك مدعى
 إلى الدلال وهذا في يد
 لا يضمن المرثون (ولو) باع
 المرثون ما يملك عليه
 الفساد من المتولد من الرهن
 كالسنة والثمرة وكذا ينسب
 الرهن اذا كان مما ينفقه
 عليه الفساد باع ياد
 القاضي ويكون ثمنه رهنا
 وان باعه بلا إذن القاضي
 ضمن وليس له ما يبيع
 الرهن اذا كان الراهن
 مفلسا عند الامام رحمه الله
 تعالى لانه لا يرى الجرح على
 الحر المدون (وفي القنية)

قبله مقابلي في قرية لا تقبل بيته قال المدعي لا يثبت في رهن هل يقبل به روايتان قال في المتن تقبل
 لو وقف ولو قال المدعي لا دفع لي ثم تبذره قبل هو على هاتين الروايتين وقبل لا يصح دفعه وفاقا لزمعناه ليس
 لي دعوى المدفع ومن قال لا دفع لي قبل لان ثم ادعى لا يصح كذا هاتين الروايتين لا يصح المدفع بحمل بالبيعة
 على المدفع لا بدعوى المدفع وقوله لا دفع لي بغيره قوله لا يثبت في رهن (مسئلة) قال في الفتاوى الظهيرية لو قال
 لا دفع لي ثم جاء به فقد قبل هو على الخلاف فيما لو قال لا يثبت في رهن خصمه ثم رهن يقبل عند أبي حنيفة
 لا عند محمد (مسئلة) قال في العدة المدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان المدعي عليه أحد الورثة
 فبرهن الوارث الاخر أن المدعي قال أنا مبطّل ببيع وفيها أيضا جعل أمر امرأته بيدها على انه لو لم تصل اليها
 نفقتها في وقت كذا انتهى تعلق نفسها حتى شامت فبقي ذلك الوقت فأرادت أن تطلق نفسها باختلاف وصول
 النفقة في ذلك فبرهنت انه أقر أنه لم تصل اليها نفقتها قبل وتبذره دعواه ولو برهنت انه أقر أنه لم يدفع اليها
 نفقتها لا يقبل لحوازان وكيله دعوى اليها قبل يقبل في الوجوب لان دفعه وكيله كدفعه ألا يرى انه لو حلف
 لمعطين فلا نكاحه وأمر غيره فأعطاه برولو برهنت على طلاق ثلاث وبرهن الزوج أنها أقرت بعد الطاقات
 الثلاث انه اعتدت ورتحت بآخه ودخل بها وطلقة ما مضت ههنا وترتجته وهي امرأته اليوم فقد
 قبل هذا ليس بدفع والصحيح انه دفع (فرع) الايضاح قال أبرأني المدعي عن هذه الدعوى فيسأل
 المدعي ألك بيعة على المال فلو برهن بحلف المدعي على البراءة وان لم يبرهن بحلف المدعي عليه أولا على دعواه
 المال فلو حلف المدعي عليه ترك ولو حلف المدعي على البراءة ودعوى البراءة أقر او بالمال عند
 المتأخرين لا عند المتقدمين وهو الاصح (مسئلة) لو برهن انه ابن عم فلان الاخر يقبل في حق
 المدفع لا في اثبات النسب كما عاقله لانه برهن على القاتل لان لاوليننا يقبل في دفع الدية عنهم لا في ثبوت القتل
 من فلان قاله في الفتاوى الرشدية (مسئلة) قال في جامع الفتاوى برهن على أنه ابن عم الميت وذكروا
 النسب فبرهن خصمه ان جد الميت فلان غير ما بينه المدعي لو لم يقض بالاول لا يقضي شي لا تعارض ولو قضى
 بالاول لا يقضي بالثاني كمسئلة تعالى و امرأته يوم النحر بكوفة في هذه السنة ونحر يرقه بمكة يوم الحرفي
 هذه السنة (مسئلة) امرأة متحججة ناصحت عمها ليفرض لها النفقة عليها برهن العم على رجل أنه

لامرثون بيع الرهن باجازه الحاكم وأخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم
 (الفصل الحادي والعشرون في الكراهية) (المكره) عند محمد رحمه الله تعالى ما لم يملكه له عدم الغاطع فنسبة المكره إلى
 الحرام كنسبة الواجب إلى الفرض (وعند) أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بمكرام لكنه إلى الحرام أقرب لانه اذا تعارض
 دليل الحل بدليل الحرمة يغلب جانب الحرمة على جانب الحل (لقوله) صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع الحلال والحرام يغلب الحرام على الحلال
 (وهذا) هو المكره وكراهية تحريم (وأما) المكره وكراهية تنزيهه قال الحلال أقرب كذا في الوقاية وشرحها (وفي) الجامع الصغير قال ويكره
 أكل لحوم الاتس والبانما (لما) روى عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر واذا ثبت حكم
 اللحم ثبت حكم اللبن لانه متولد منه والمراد بالكراهية هنا التحريم وكذلك أبوالابن ولحم الفرس (وقال) لا بأس بأبوالابن ولحم الفرس
 (وناويل) قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في أبوالابن انه لا بأس به التداوى (لما) في حديث جابر أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم عن لحوم الحمر الأهلية واذن في لحوم الخيل (ولابي) حنيفة رحمه الله تعالى قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لكم كبوه ولا الهة الا لربنا

كثير من الناس كانت غير متقبلين قبل لا تكل (نوع في السمك) * (وفي الاصل) السمك الذي مات في الماء بغير آفة وهو الطافي لا يؤكل وان مات بافة وهو ان ينحسر عنه الماء أو طفا على وجه الارض أو وجد في بطن طير أو سمك أو دابة أخرى في الماء واضطر الصيادون بجماعة منها الى مضيق فتراكم في تلك أولدته حية أو أصابته مديدة أو ألقي في الماء نقياً كاه ومات يؤكل ولا يحل أكل ما في الماء الا السمك (وفي الفتاوى) اذا قل له حرم الماء أو برده لا يؤكل عند أبي حنيفة رحمه الله كالطافي (وعند) محمد يؤكل وهذا اُرفق بالناس (وفي التجريد) لم يذكر الخلاف ولكنه قال فيسهر وايتان (سمكة) بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة فان كان الرأس خارج الماء كانت وان كان في الماء ان كان ما على الارض قدر النصف أو أقل لم تؤكل وان كان ما على الارض أكثر من النصف أكلت (السبب) اذا رمى به الرجل في الماء فعاقت به سمكة ان رمى به خارج الماء في موضع يدر على أحد ففاضطررت فوقع في الماء ملكه وان انقطع الحبل قبل أن يخرجه من الماء لا يملكه وعلى هذا اذا (١٦٨) أرسل الكلب أدرى يعرف من هذا الفصل * (نوع فيما يؤكل وفيما لا يؤكل) * (وفي) شرح

الكفيل منه ادلم يحز أن يكون المال على الكفيل لا الاصيل وكان من ضرر وجوب المال على الكفيل وجوبه على الاصيل فينتصب الحاضر خصم من الغائب ومن جنسه عن محمد رحمه الله فبين باع منه ما بالغ على ان كلا منهما كفيل عن الآخر فبرهن على أحدهما أنه عليه وعلى فلان الغائب ألفا وكل منهما كفيل عن الآخر بامر فانه يحكم على الحاضر بالف نصفه وأما النصف فله كفاية ولو حضر الغائب قبل أخذ الألف لم يكن للبائع أن يأخذ من حضر الا الخمس المائة الاصلية اذا الحكم على كفيله حكم عليه بالحكم على المكفول عنه ليس يحكم على الكفيل وفيه له عليه ألف وكفيل به بامر فبرهن على الاصيل أن في عليه كذا وفلان كفيل به بامر لا يقضي على الاصيل ولا يكون هذا قضاء على الكفيل فلو اتي الكفيل ليس له أن يأخذ منه شيئاً قبل أن يعيد البيعة ولو برهن على الكفيل أو لا يبيعه الاصيل وأثبت كفايته بامر ثبتت المال عليه وعلى الغائب وينتصب الكفيل خصم من الاصيل أما الاصيل فلا ينتصب خصم من الكفيل من النوازل * (الباب الثالث والثلاثون في القصاص بما نصح فيه الشهادة بلا دعوى)

الشهادة بعق الامة وبالطلاق تقبل حسبة بلا دعوى ولا بشرط حضور المرأة والامة ولكن بشرط حضور الزوج والمولى قال في شروط الخلواتي تحضر المرأة لا يثيرها * (مسئله) لو شهد أنه أبان امرأته فلانة فالت لم يطلقني وقال الزوج ليس اسمها فلانة وشهد أن اسمها فلانة فالقاضي يفرق بينهما ما وبعثه عتق الامة بلا شهادة أنه حررها وأن اسمها كذا وقالت لم يحررني فالقاضي يحكم بعتقها والشهادة بحرمة المصاهرة والا يلاعوا الظهار بدون الدعوى تقبل بشرط حضور الشهود عليه وقبل لا تقبل بدون الدعوى في الایلاء والظهار والشهادة بالوقف بدون الدعوى قبل ترد وقيل تقبل لان الوقة حق لله وهو التصديق بالغة فلا يشترط فيه الدعوى كطلاق وعتق أمة والشهادة بعق النفس لا تقبل عند أبي حنيفة بدون دعواه خلافاً لهما * (تنبيه) قال في الفتاوى الرشدية ان خلاف أبي حنيفة في الشهادة بالعتق الحاصل من جهة ولا أما لو شهد أنه حرر الاصل تقبل بلا دعواه وفاقا للشهادة بحرية الاصل شهادة بحرية أمة والشهادة بحرية أمة شهادة بحرمة الفرج وهي حق الله فتقبل حسبة كإلى الطلاق وعتق الامة قال في شرح الجامع الصغير الصحيح ان دعوى النفس شرط وعند أبي حنيفة في حرية الاصل أيضاً والتناقض لا يمنع صحة الدعوى والشهادة

الطحاوي لا يؤكل ذوات من السباع (بيانه) الاسد والذئب والامر والفهد والثعلب والضبع والكلب والسنور والاهلي والبري والفيل وسباع الهوام أيضاً (بيانه) الصب والبربروع وابن عرس والسحاب والفلن والسمور والدلق (والهوام) التي سكناها في الارض (بيانه) الفأرة والوزغة والقنفذ والحياب وجميع هوام الارض الا الارنب فانه يحل أكله (وذو) مخالب من الطيور (بيانه) الصقر والعتاب والبازي والشاهين وما أشبه ذلك (وفي) الفتاوى الصغرى ما لادم له كل تزور ونحوه لا يؤكل الا السمك والجراد والعقور ونحوه يؤكل ويكره العراب وهو الذي

يا كل الجيف والنجاسات (وفي) فتاوى الولوالجي أكل الهدم لا بأس به لانه ليس بذي مخالب من الطيور (وفي) فتاوى القاضي الامام لا يؤكل الخفاش لانه ذوات (ولا) بأس بالخفاف والقمرى والسودانية والزردور والعصافير والفانسة والجراد وكل ما ليس له مخالب بخطم بخابه (وجار) الوحش يؤكل بخلاف الاهلي والبغل لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند أبي حنيفة رحمه الله وفي الكراهة وايتان والاصح كراهة التحريم ولنه كلفه وما يتصل بهذا كالجلالة ويكره أكل لحوم الابل الجلالة (وفي النوازل) لو أن جدياً غذى بابن الخبز برؤا بأس باكله (يعلى) هذا قالوا لا بأس بكل السباع الذي يخالط ولا يتغير لحمه والذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال تحبس الدجاجة ثلاثة أيام كان لتزيبه وانما يشترط ذلك في الجلالة التي لا تأكل الا الجيف وأما ما يخالط كما اذا تناول النجاسة والجيف ويتناول غيرها على وجه لا يظهر أثر ذلك في لحمه ولا بأس بأكله (وفي) شرح الشافى في الابل تحبس شهر وفي البقرة شهرين يوماً وفي الشاة عشرة أيام وفي الدجاجة ثلاثة أيام (وقال) الامام المرحوم في الاصح انهم تحبس الى أن تزول الرائحة المنة (وفي المتن) الكرو والجلالة التي تقرب ويوجد منها يحبس ثلاثة أيام كل يوم لا يشرب منها ولا يهل عليه او تلك ما نهاي يكره يحوا ويمنها (وفي) فتاوى البيهقي حررها تحبس وانه أكل

(كتاب الذبائح) (وهو مشتمل على فصلين الأول في مسائل الذبح والثاني في مسائل التسعة) (الفصل الأول) وفي مختصر
 القسودى ذبيحة المسلم والكتابى حلال ولا تؤكل ذبيحة المجوسى والمرند والمرند والوثى والمحرمن الصيد (وفي الأصل) نهود المجوسى
 أو تنصير حلت ذبيحته (المولود) بين الكتابى والمجوسى ذبيحته حلال ولو كان حريباً (وفي فتاوى القاضى الامام ذبيحة اليهودى والنصرانى
 حلال وان كان حريباً الا أن يسمع منه انه يسمى عليه المسج فادامع منه ذلك لا تحل لانه أهل به لغبر الله (وقال) بعض أصحاب الشافعى
 رحمه الله انها تحل (ولا) تحل ذبيحة المرتدون ارنى الى دين أهل الكتاب (رالمراء) كالرجل فى الذبح والصبي الذى يعقل ويضبط كالبالغ
 (ويستحب) توجيهاها الى الذبح الى القبلة ويكره ان تتخ الشاة اذا ذبحت (ولا) بأس بأكل الذبيحة (١٦٩) منها (لما) روى عن النبي صلى

الله عليه وسلم انه نهى ان
 تتخ الشاة اذا ذبحت قبل
 أن تسكن وقبل أن تبرد
 وقيل هو أن يبالغ فى الذبح
 حتى يبالغ الخناق وهو هرق
 فى العنق فيكره لان فيه زيادة
 مشقة من غير حاجة ويكره
 أن يجرها الى مذبحها وان
 يحدد الشفرة بعد ما أصبحها
 (جنس آخر) وفي الجامع
 الصغير لا بأس بالذبح فى
 الحاق كاه أهله وأوسطه
 وأسفله (ولا) بأس بأكل
 الجزر واذا ذبح ذبحها ولم ينحر
 والشاة والبقرة اذا انحرنا
 ولم يذبحا يكره ذلك (وفي)
 بعض النسخ لا يستحب
 (وفي) فتاوى القاضى الامام
 السنة فى الابل النحر وهو
 قطع العروق من أسفل
 العنق عند الصدر والسنة
 فى الشاة والبقر الذبح (فان)
 ذبح الابل ونحصر الشاة
 بالبقرة جازاً أيضاً (لقوله)
 صلى الله عليه وسلم ما أنحر
 الدم وأنرى الاوداج فكل

لا فى حرية الاصل ولا فى امتق العارض *(مسئلة)* قال فى المحيط لا يحلف على متق القن حسبة بدون
 الدهوى وقاذا فى متق الامة والعلاق بدون الدهوى قبل يحلف وقيل لا يقتل عند الفتوى وشهادة رمضان
 بدون الدهوى تقبل عندهما وينبغى أن يشترط الدهوى عند أبي حنيفة وقيل يشترط لفظ الشهادة
 وقيل لا فى شهادة الفطر والاصحى يعتبر لفظ الشهادة كذا فى الفتاوى الظاهرية

(الباب الرابع والثلاثون فى القضاة فى تحديد المقارود وهو ما يتعلق به)
 يكتب فى الحد ينتهى الى كذا أو يلاصق كذا ولا يكتب وأحد حدوده كذا قال أبو حنيفة لو كتب أحد
 حدوده دونه أو الطريق أو المسجد فالبيع جائز ولا تدخل الحدود فى البيع اذ قصد الناس اظهار ما يقع عليه
 البيع لكن أبو يوسف قال البيع فاسد اذا الحدود فيه تدخل فى البيع فاختارنا ينتهى أول بق أو يلاصق
 تحريزاً عن الخلاف ولان الدار على قول من يقول يدخل الحد فى البيع هو الموضع الذى ينتهى اليه فاما ذلك
 الموضع المنتهى اليه فقد جعل حداً وهو داخل فى البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد فى البيع فانه ينتهى
 الى الدار لا يدخل تحت البيع ذلك منسذ كقولنا حدوده تدخل فى البيع وقا قاسم: مروا الحاكم
 (مسئلة) بعد ذكر الحدود يقول بحدوده وحقوقه لانه لو لم يذ كر الحقوق لا يدخل الطريق والمسبل
 فيه مال عليه الا تمناع فلا يذ كر استحقاق الدار ولا ينبغي أن يذ كر الدار بطريقه ومسبل مائه ولو كان باب
 الدار والميزاب على طريق العامة يصير مدعياً بذلك الموضع عليه انصه وهو لم يجز اذ طريق العامة لا يملكه
 أحد قاله فى الاقضية *(مسئلة)* لا يكتفى بذكر الحدين ويكتفى بثلاثة فيجعل الرابع بازاء الثالث
 ينتهى الى الحد الاول والشهادة كالدعوى فيما من الاحكام قاله فى المحيط *(فرع)* لو كان الحد
 الرابع ملك رجاين لكل منهما أرض على حدة فذ كر فى الحد الرابع بق ملك فلان ولم يذ كر الاخر
 يصح وكذا لو كان الرابع بق أرض ومسجد فذ كر الأرض لا المسجد يجوز وقيل الصحيح انه لا يصح
 التمسك اذ جعل الحد الرابع كاه لزيد ملك فلان فاذا لم يكن كاه ملك فلان فذ كر اهل تداول هذه الحدود فلا
 يصح كالأعطى فى أحد الاربعه بخلاف سكونه من الرابع قاله فى الفتاوى الظاهرية *(مسئلة)* شهدا
 بحدود ثلاثة وقالوا لا نعرف الرابع نعوذ شاهدناهما كالأعطى الرابع أحد حدوده أو كلها تصل ملك المدعى
 هل يحتاج الى ذكر الفاصل قبل لا يحتاج ولو كان منسلاً ملك المدعى عليه وقيل لو كان المدعى أرضاً
 فكذلك وان بينا أو منزلاً أو داراً فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل ولو شهدا أن الحد الرابع متصل
 بملك المدعى بطول ولم يذ كر الفاصل فى الاراضى أيضاً ولو ذ كر الفاصل وحكم بالمدعى هل يدخل الفاصل
 فى الحكم فى فوائد شيخ الاسلام برهان الدين اشار الى أنه يدخل وكذا وقعت فى الفتاوى كذب فى صل

(٢٢ - معيار الحكم) (شاة) ذبحت من قناتها ان قطع الحلقوم والوداج والمرى قبل أن تموت الشاة لا بأس باكلها (وان)
 ذبح الشاة بسن أو ظفر غير مزروع لا يحل أكلها (واذا) ذبحت بظفر مزروع أو سن متروعة أو قرن أو عظم فأنحر الدم وأمرى الاوداج يحل
 عندنا (شاة) ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المرى لا تؤكل وان قطع الاكثر من الحلقوم والوداج والمرى مؤكل (واختلفوا)
 فى تفسير الاكثر فعن أبي حنيفة رحمه الله اذا قطع الثلاثة من العروق الاربعة أى ثلاثة كانت تحل وان ترك قطع واحدة منها لا تحل (وقال)
 أبو يوسف رحمه الله ان قطع الحلقوم والمرى وأحد الودجين تحل والله تعالى أعلم (جنس آخر) قال الامام السرخسى لو ذبح الشاة من المذبح
 فلم يسل منها الدم اختلفنا نحن وقال أبو القاسم الصفار لا تحل وقال أبو بكر الاسكاف لا بأس به (وفي التوازل) ذبح شاة أو بقره ان
 تحركت بعد الذبح ونحر من ماله لم يوجع تحل وكذا ان تحركت ولم يخرج الدم أو خرج الدم ولم تغيره لم يوجع الدم لا تحل

(مسألة) إذا لم يعلم وقت الذبح فإن مات ميتة واحدة وان لم تتحرك (ولي) شرح الطحاوي خروج الدم لا يدل على الحياة إلا إذا كان يخرج كما يخرج من الحي وهذا عند أبي حنيفة وجه الله وهو ظاهر الرواية (رجل) ذبح شاة ميتة ولم يتحرك منها شيء إلا أنها قال محمد بن مسلمة إن قحقت فاهم لا تؤكل وإن ضمتها تؤكل وكذا في العين إن قحقتها لا تؤكل وإن ضمتها تؤكل (وفي) الرجل إن قبضت رجله أو كل واحد من يديه لا تؤكل (وان) نام شعرها أو كل واحد من أظفارها لا يؤكل (هذا) إذا لم يعلم حياتها وقت الذبح ولم يخرج الدم ولم تتحرك أما إذا وجد خروج الدم والحركة فقد ذكروا (المصيد) إذا بقي فيه من الحياة قدر ما يبقى في المذبوح بعد الذبح فهو ميتة أو بيع مسائل (أحداها) ما ذكرنا (والثانية) الذئب إذا قطع بطن شاة (١٧٠) وبقي فيها من الحياة ما يبقى في المذبوحة (والثالثة) السكاب المعلم إذا أخذ الصيد وجده وبقي فيه ما يبقى في المذبوح بعد الذبح

(والرابعة) إذا رمى صيدا فأسابه وبقي فيه من الحياة قدر ما يبقى في المذبوح بعد الذبح الأولى والثانية مندهما لا يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما لا يعمل (واختلف) المشايخ على قول أبي حنيفة ولا يصح أنهما يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما لا يعمل ذكره الفقهاء أبو الليث في مختلفاته والثالثة والرابعة لا يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما لا يعمل (وأي) وجهه المالك فلم يذكروه لا يحرم (وأبو) حنيفة رحمه الله فرقه بين الثالثة والرابعة وبين الأولى والثانية (وذكر) الإمام السرخسي إذا علم أنها كانت حية حين ذبحت حمل أكلها سواء كانت الحياة فيها يذبحهم بقاؤها أو لا يتوهم بقاؤها (وقال) أبو يوسف رحمه الله إن كان يتوهم أنها تعيش يوما أو أكثر نحل (رجل) شق بطن شاة فأخرج ولدها

الشراء أحد حدوده دار البائع والفاصل جد أو حصص فالجسد أو الفاصل إن يكون في فوائده إشارة إلى أنه لا يشتري ولو كان المدعى أرضا وذكر أو أن الفاصل شجرة لا يكفي إذا الشجرة لا تحيط بكل المدعى به والفاصل يجب أن يكون محيطا بكل المدعى به حتى يبره علوما (فرع) قال في المحيط لو جعل الحيط طريق العامة لا يشترط فيه أنه طريق القرية أو البلدة لأن ذكر الحد لا علام ما ينتهي إليه الحدود ودوة يحصل العلم حيث انتهى إلى الطريق وفيه الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه إلى بيان ما ولا وعرضه الأعلى قولهم من الأئمة السرخسي فإنه قال يبين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا السور وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وظاهر المذهب أنه يصلح حدا وانحدق كالنهر قال في الفتاوى السرخسية عند أبي حنيفة رحمه الله سور المدينة والنهر والعريق لا يصلح حدا لأنه يزبد وينقص ويرى بما يخرب السور ولا يبقى وهو يترك السلوك في هذا الطريق وأجزاء الماء في هذا النهر وعندهما يصلح حدا واختارهم من الأئمة الأوزجندى قولهما (فرع) بين حدود الدار ولم يبين أنه كرم أو أرض أو دار وشهدا كذلك قبل لا تسمع الدعوى ولا الشهادة وقبل تسمع لو بين الممر والحلة والموضع وقبل ذكر الممر والقرية والحلة ليس بالأمر فله في الذخيرة (مسألة) من الجامع والفتاوى ادعى سكي دارا ونحوه وبين حدوده لا يصح إذا السكي نقل فلا يصح د قال في ذوى رشيد الدين وإن كان السكي نقالا لكن لما انفصل بالأرض اتصال تاييد كان تعريضا به به تعرف الأرض إذ في سائر النقطات إنما لا يعرف بالحدود ولا مكان احضاره فيستغنى بالإشارة إليه عن الحد أما السكي فنقله لا يمكن لأنه مركب في البناء تركيب قرارا فالنقل بما لا يمكن نقله أصلا (مسألة) الشاهد لو أضاف في بعض الحدود نذرك وأعاد الشهادة وأصاب قبلت شهادته لو أمكن التوفيق سواء نذرك في المجلس أو في مجلس آخر ومعنى إمكان التوفيق أن يقول كان صاحب الحد فلانا لأنه باع داره من فلان آخر وما علمناه أو يقول كان صاحب الحد فلانا فلانا لأنه باع داره من فلان آخر وما علمناه وعلى هذا القياس فإنهم أصله من شرح الجامع هذا إذا ترك الشاهد أحد الحدود أو غلط في وزن المدعى أحد الحدود أو غلط في حكمه كاشاهد جملته قاله في المحيط والذخيرة وفي فتاوى رشيد الدين لو غلط الشهود في الحد الرابع ثم ذكر وأعلى وجه الصواب وقالوا هذا هو الشهادة بالدعوى الأولى لا يقبل للتناقض

(الباب الخامس والثلاثون في القضاء بالإشارة والنسب والتعريف في الدعوى والشهادة) اعلم أن الإشارة في مواضعها من أهم ما يحتاج إليه في الدعوى قطعا للاحتتمال حتى قالوا لو كتب في المحضر حضر فلان بمجلس الحاكم وأحضر معه فلانا فادعى هذه الدعوى لا يفتى بعهة المحضر وبأنه أن يكتب على هذا

وذبح الولد ثم ذبح الشاة إن كانت الشاة لا تعيش من الشق لا تعمل وإن كانت تعيش نحل (بقرة) عسر عليها الولادة فادخل رجل الذي يده في موضع الولادة فذبح الولد أو جرح في غيره وضع الذبح إن ذبح على ولا يشك في جرحه إن كان لا يقدر على ذبحه على (رجل) له شاة حامل أراد ذبحها إن تقاربت الولادة يكره ذبحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على أن الجنين لا يذبح كذا كراه الامعده (قصاب) ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع الأعلى من الحلقوم وأسطل منه يحرم وفي محل الذكاة قد ذكروا (الفصل الثاني في التسمية) (وفي) الجامع الصغير يكره أن يذكر اسم الله تعالى مع اسم غيره عند الذبح (وهي) على ثلاثة أوجه منها ما يحرم ومنها ما لا يحرم ويكره ومنها ما لا يحرم ولا يكره (أما) الأول وهو أن يذكر اسم الله تعالى واسم غيره على وجه العطف والشركة نحو أن يقول بسم الله واسم فلان أو بسم الله ومحمد رسول الله (والثاني) أن يذكر اسم الله وغيره مفرقا وفي الطاهر من غير حرج عليه ولا شركة مع غيره وأدعى قول بسم الله محمد رسول الله (وأما)

في الزمان الذي لا يثبت على ظاهر الرواية (وشرائها) وجوب الفتي وان يكون مقبلاً في مفر أو قرية أو أن لا يكون مسافراً أو أن يكون في الوقت (وفي) أجناس الناطق قال أبو حنيفة نرى الله المومنين الذي ما تادهم أو مرض يساوي ما تاتي درهم سوى المسكن والحمام والنياب التي تلبس ومتاع البيت الذي يحتاج اليه وهذا الذي له الى أن يذبح الاضحية (وفي الهارونيات) ان جاء يوم الاضحية وله ما تادهم ولا مال له غيره فذلك لم تجب الاضحية عليه وكذا لو نة من من الماتين (ولو) جاء يوم الاضحية ولا مال له ثم استفاد ما تاتي درهم ولادين اعليه وبعثت عليه الاضحية (الفقر) والفتي والموت انما يعتبر في حق الاضحية آخر أيام التشريق وأيام النحر (ولو) كان له مقام مستعمل اختلاف المتأخرون ففي اصاحي الزعفراني يعتبر قيمته (١٧٢) لادخله حتى لو كانت قيمته ما تاتي درهم فعليه الاضحية (وقال) أبو علي الدقاق يعتبر بدخله لاقبته

(تفسيره) ان كان يدخل من ذلك قوت سنة فعليه الاضحية ومدة الفطار وقال غيره قوت شهر فان فضل عن ذلك ما تادهم فعليه الاضحية ومدة الفطار (وفي) أدل اصاحي الزعفراني ان كانت غلة المستعمل تكفيه وعياله فهو موسر والا فهو موسر عند أبي يوسف وموسر (ولو) كانت الضباع وقفارها غلة ان وجب له في أيام النحر قدر ما تاتي درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبزاً وعند حنابلة فيمتها قدر ما تاتي درهم أو ملح قيمته ما تادهم أو قصاراً عنده أشنان أو صابون قيمته ما تاتي درهم فعليه الاضحية (ولو) كان له معصف أو كتب الفقه أو الحديث ان كان يحسن أن يقرأها وقيمته ما تاتي درهم فلا اضحية عليه وان كان لا يحسن فعليه الاضحية السكك من الاجناس (وفي)

رجلان وقالوا نشهد أنهم اخذنا بنت فلان بن فلان - حل له الشهادة وما قالان في لفظ الشهادة من التأكيده ما ليس في لفظ الخبر لانه عين بالله معني ولو كان بلفظ الحسب انما يجوز من أبي حنيفة ولو أخبر جماعة لا يتصور توطؤهم على الكذب وعندهم الواضحة عدلان أنهم ابنت فلان بن فلان يحل له الشهادة على النسب ويصح تعريف من لا يصح شاهد الهاموا كانت الشهادة لها أو عليها وقيل لا يصح فيه الهام واختار النسبي الأول لان هذا خبر لا شهادة وكذا لا يشترط لفظ الشهادة وفي الخبر الحاجة الى من يقبضه كذا في المحيط * (فرع) * ذكر رشيد الدين وتعريف الاب والابن والزوج يجوز ان يشهدوا ولا عليها معتبرة فصيح التعريف أيضا لعدم التهمة بخلاف التعديل فان التعديل شهادة والتعريف لا قال في الجامع في الفتاوى تعريفها ان يشهد على معرفتها عدلان أو رجل واحد نصح الشهادة على المرأة المستقبلة بعض ما احتجوا قالوا يصح عند التعريف وقدمت هذه المسئلة في فصل ما ينبغي للشاهد أن يشبهه في تحمل الشهادة وعن ابن مقبل لو سمع اقرار امرأة من وراء الحجاب وشهدا اثبات انها فلانة وذكر نسبها لم يجز أن يشهد عليها أطلق الجواب اطلاقاً وقال أبو الليث لم يجز أن يشهد عليها الا اذا رأى نفسه مال اقرارها حجة فيجوز أن يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها * (مسئلة) * حسرت عن وجهها وقالت أم فلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهد أن يشير اليها فان ماتت عتبت بحاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها انظر الجامع الصغير

* (الباب السادس والثلاثون في القضاء بأحكام الشيوخ وسأله) *

اعلم ان الشائع ينقسم الى قسمين شائع يحتمل التهمة كنصف الدار ونصف البيت الكبير وشائع لا يحتملها كنصف قن ورحا وجار وفوب ويقتصر غير نظامل بينهم حرف واحد وهو ان القامى لو أجبر أحد الشريكين على القسم بطالب الاخر فهو من القسم الاول ولو لم يجبر فهو من الثاني اذ الجبر آية القبول * وأما مسائل الشيوخ سبع بيع الشائع واجارته واعارته ورهنه وهبته ومدة موقوفه ما يبيع به فسهان يحتمل القسمه اولاً وكل قسم دلي وجوب امان باع من اجبى أو من شريكه فالوجه الاول وهو البيع من اجنبى على من يبيع امان كل الكل له فباع نصفه أو كان بين اثنين فباع أحدهما نصيبه فالبيع جائز في المواضع كلها انظر القنيس * (مسئلة) * نحل بينهم ما عليه غمراً أو أرض بينهم ما وفيها زرع فباع أحدهما محظه من الكل ينبغي أن يجوز اذا المشتري لا يبيع على القطع فبما مدة ام البائع انظر الواضحات * (فرع) * دار بينهما فباع أحدهما بناءها من اجنبى لم يجز اذا لا يخلو امان باعه بشرط التركة أو بشرط القلع أما الاول فلا يجوز اذ يبيع شرطه لمصلحة المشتري سوى البيع فصار بمنزلة اجاره في بيع وأما الثاني فلم

الفتاوى الصغرى الفقيه بالكتب لا يصير غنيا الا أن يكون له من كل كتاب اثنان وهو ما يرويه واحدة عن محمد وان كان أحدهما يجوز رواية الامام أبي حنيفة ولا خبر رواية أبي سليمان لا يصير به غنياً (ولا) يصير الانسان غنياً بكتب الاحاديث والتفاسير وان كان له من كل اثنان (ومصاحب) كتب الطب والنجوم والادب في جملة ما تاتي قيمته ما تاتي درهم (وفي الاجناس) رجل يهرم مائة اشترى حماراً ركبته ويسعى في حوائجه وقيمته ما تادهم فلا اضحية عليه (ولو) كان في دار بكره ما تاتي قيمته ما تاتي درهم (وفي الاجناس) رجل يهرم مائة اشترى حماراً ركبته ويسعى في حوائجه وقيمته ما تادهم فلا اضحية عليه (ولو) كان له دار فيها بيتان شتوي وصيفي وفرض صيفي وشتوي لم يكن به ما غنيان كان له فيها ثلاثة أو اثنتين ما تادهم فلا اضحية (وكذا) الا فراس يعتبر الفرس الثالث (واله زى) لا يكون بطرسين عياداً بالثالث يكون غنياً لا يكون الا اذى بالاسلحة فله الا أن يكون له من كل سلاح اثنان وأحداهما يساوي ما تاتي درهم (وفي الفتاوى) الله تعالى لبي يعني لفرس واحد وبجملته واحد فان كان له فرسان أو

وأرادوا أن يقتسموا العدم بينهم أن اقتسموها وتجاوزوا أن اقتسموها وأما أن يقتسموها فكل من السقط كالرأس والأيدي يجوز وأن لم يحلوا لا يجوز وأن فعلوا مع هذا وحلوا الفضل بينهم بعضهم لبعض لم يحز (ولو) ما عدهم أبداً وأحدهما أكثر وزناً فحل صاحبه الآخر يجوز لأن هذه المشاع فيما لا يحتل القسمة يجوز وفي الأولى يحصل القسمة والفرق أن تحليل الفضل هذه وفي مسألة العدم وهب المشاع فيما يحصل القسمة وهو العدم فلم يحز وفي مسألة الدرهم الواحد لا يحصل القسمة بخار (ولو) جعلوا العدم والخدم سبعة أسهم وقسموها بينهم خرافاً جزأت القسمة هكذا في الفتاوى (وفي المنتقى) لو غصب أخصية غيره وبزجها عن نفسه وضمن القيمة لصاحبها أجزأه ما صنع لأنه ملكها بسابق الغصب (وفي) نظام الزندوستي خمسة أشياء إذا أخذها من ملك الغير تجوز بها (١٧٥) الأخصية وضمن قيمتها (أولها)

فغصب شاة وضحي بها
(والثاني) لو سرق شاة
وضحي بها (والثالث)
لو غصب من ولده الصغير أو
الكبير (والرابع) لو غصب
من عبده المأدون المديون
دينام مستغرة (والخامس)
الشراء المأسد (قال) وسنه
لا تجوز أولها المودع إذا
ضحي بشاة الوديعه والمستهير
والمستضع والمرتمن
والوكيل بشراء الشاة
والوكيل ببيعها ماله إذا
ضحي بشاة موكله والسادسة
الزوج والزوجة إذا ضحي
كل بشاة صاحبه بغير إذنه
والأخصية تدخل في ضمانه
بالذبح ولولم يتقدم ملكه
على وقت المباشرة
* (فوع في العيوب) *
(وفي) نظام الزندوستي - ستة
عشر من الآفات لا تفسد
بواز الأخصية (منها) اب
التي لا اسم لها ان كانت

تعلق لا تجوز في ظاهر الأصول
(وعن) أبي يوسف -

أولاده وأحفاده أباداً ما تناسلوا وأحد الرجلي غائب فبرهن المدعي على الحاضر لو شهد أنه مملوك الواقف وقفه ما جيعاً وقفاً واحداً وذكرنا أن الوقف حكم على الحاضر بكون الأرضين وقفاً إذا حضر هذا يصير صما عن الغائب فصار كالأورثة ولو شهد أنه وقف وقفين متفرقين بضمي بما في يد الحاضر فقط قاله صاحب الفتاوى الظهيرية وفي المسئلة أشكالاً وينبغي أن يحكم بوقفية بما في يد الحاضر في الوجهين جميعاً لأنه الحق باحد الورثة وأحد الورثة إنما يصير صما عن البقية إذا كانت العين بيده حتى لو ادعى عيناً من التركة على وارث ليس العين بيده لا تسمع وفي مسئلتنا أحد الأرضين بيد الغائب فكيف يرضى بوقفيتها على الحاضر * (مسئلة) * قال في الذمة - برة ادعى داراً قال ذوايدانه وقف على الفقراء أو ما قيمتهم صح إقراره ويكون وقفاً ولو أراد المدعي تحليفه بأخذ الدار لولا نكل لا يحلفه وفاً إذا العين صار مستهلكاً - برة ورثة وقفاً ولو أراد تحليفه بأخذ القيمة فعلى قيس قول الحسن لا يحلفه بغير إقراره بالوقف لأن - لا يضمنان قيمة العقار وعلى ميا من قول محمد بخلفه وان نكل يأخذ - ذمته قيمته ويقتى بقول محمد كذا لا يحلف به - هذه الحيلة لدفع اليمين عن نفسه وعلى هذا لو أقر بالدار لابنه الصغير فقد ذكر في مسائل الاستحلاف وقفه في صفة فسات وادعى أحد أنه له وأقر به ورثته لا يبطل الوقف وضمنوا قيمته من تركه الميث ولو أنكر وأخذه تحليفهم لأخذ القيمة أموالاً أراد تحليفهم بأخذ الوقف فلا يمين لهم عليه كذا في التجنيس * (مسئلة) * ادعى الوقف عليه أنه وقف عليه لو ادعى باذن القاضي يصح وقفاً وبغير إذنه نفي - روايتان والامح انه لا يصح لانه - فمالي العلة لا غير فلا يكون خصماً في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة وفيه ان مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف بما يملكه المتولي ولو كان الوقف على رجل معين قبل تجوز أن يكون هو المتولي بغير اطلاق القاضي إذا حل له وهو يفتى بأنه لا يصح لأن حقه أخذ الغلة لا التصرف في العلة ولو غصب الوقف أحد ليس لأحد من الموقوف عليهم الخصومة بلا اذن القاضي كذا عن الفتاوى الرشيدية * (مسئلة) * ادعى انه وقف وأنكر ذوايد فصاله على مال (يجوز إذا لم يلج كبيره وليس لا يتولى بيعه واستبداله ولو دفع المتولي شيئاً إلى ذي اليد وأخذ الدار لوقف يجوز لولم يكن له ينية على إثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لم يجز لانه ليس بحصم والفضولي لو فعل ذلك يجوز إذا الموقوف عليه فعله ليأخذ الدار أما الفضولي فلو فعله من ماله لا تغلص الوقف في دفع ماله ولا يأخذ الدار من فتاوى رشيد الدين

* (فصل) * من ادعى انه وقف على كذا ولم يذكر الوقف قبل يسمع ونيل لا مالم يذكر الوقف عندهم إذا الوقف عندهما ليس أصل الملك عن ملك الوقف فلا بد من ذكره أن لا يكون اثباتاً للمجهول قال في الفتاوى

الله تعالى ان بقي من الاسنان مائة تلعبه يجوز (وفي) الاجناس لا يجوز ما عدا التي لاله ان لها في الغنم يجوز وفي البقر لا والجر باه ان كانت سمينة تجوز والتي لا قرن لها من الاصل تجوز وان انقطع أو انكسر بعض قرنم تجوز الا اذا بلغ الحنك وسنة مرة الاذن والتي باذنهم انقب أو شق من الاعلى الى الاسفل فان لم يكن لها أذن خلقة لا تجوز وكذا إذا لم يكن لها إحدى الاذنين (وروى) الحسن عن أبي حنيفة - هاهنا ان لم يخاف لها أذن تجوز وهكذا روى عن محمد رحمه الله والتولاء وهي الجنوة مان كانت سمينة والعرجاء ان كانت غشقى ثلاث قوائم وتجانى الرابعة عن الارض لا تجوز وان كانت نضع الرابعة على الارض وتستهين بها الا أنها تتمايل مع ذلك وتضعها أرضاً حتى يفتاحوز والجنوب العاجز عن الجماع والتي فيها السعال والعاجزة من الولادة اكبر سنها والتي لها كوالتي لا ينزل لها اللبن من غير علة والتي لها رلد تجوز (وفي الاجناس) ان كان الشاة أليفة سمينة قد لا يحسبها الذئب تجوز وان لم يكن لها ألية شامت كذلك قال محمد ولا تجوز (وفي) من العبي - بالاجنوس

(ثم قال) العبد المذنب العوراء قال كان الذاهب بهن منهن الواحدة أو بعض أعضائها التي رواية الاجناس ان كان أكثر من النصف لا يجوز بالايجاع وان كان أقل من الثلثين يجوز بقدر الثلث وما كان دون النصف فهو قليل عندهما وبقدر النصف ظاهره ذهبما انه كثير (وفي) شرح الجامع الصغير لصدر الشهيد في النصف عنهما روايتان والظاهر عنهما ان النصف كثير (وفي) مختلف الروايات ان كان أكثر من الثلث لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وبقدر الثلث يجوز وعليه اعتماد في الجامع الصغير وعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز وهل تجمع الخروق في الاذن من الاضحية اختلف المشايخ في كتاب الصلوات من الاجناس (ولو) كانت صحبة العيين فيعورت عنده بعد ايجابه اياها على نفسه (١٧٦) أو كانت سمينة فصارت عنده بمغناه أو حر جاعان كان ومرا لا يجوز له أن يضي بها وان كان فقيرا

بإزاله ذلك (وهذا) في رواية أبي سليمان (وفي) رواية أبي حنيفة يجوز ميسرا كان أو موسرا (ولو) أم ابنتها آفة فكسرت رجلها أو ذهب عينها في معالجة الذبح ان لم يرسلها جاز وان أرسلها بعد اصابة الآفة ثم ضيع بها في وقت آخر في يومه أو في يوم آخر لا رواية لها في الاصول (وفي) العيون والميتى واضاحي الزعفراني عن أبي يوسف رحمه الله انه يجوز (وقال) الزعفراني في كتابه انه لا يجوز به قال بعض العلماء ولا يأخذ به (والجفاء) التي لا تشتمل لها لا يجوز ومقطوعة رؤس ضررها وان ذهب من واحد أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن (وفي) الشاة وان زاد لم يكن لها احدى جانبها شاة أو ذهب باقية ربقبت أخرى لم تجز (وفي) الابل والبقرة ان ذهبت

الظاهرية الشهادة بالوقف بلا بيان واقف تقبل وفي الفتاوى الرشيدية لا تقبل قال في العدة ينبغي ان تقبل لو كان قد عا ولود كروا الواقف لا المصروف يقبل وان كان قد عا ويصرف للفقراء (مسئلة) وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فالمتعار أن لا يجوز اذا الشهادة على أصل الوقف بالشهرة تجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم باعيانهم أو أماعلى الشرائط فلاه والمتمار كذا في الفتاوى (مسئلة) وفي الفتاوى الرشيدية تقبل الشهادة على الوقف وكذا شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بصريح لوصريه اذ الشهادة بما تكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فتبين القاضي انه شهد بسماع فاذا افرق بين سكوت وانصاح بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع فانه الوصريه ما شهد بسماع لا تقبل ولو شهد بوقف على نفسه أو على أحد من أولاده وان سفلوا أو على آباءه وان علوا لا تقبل وكذا لو شهد به على نفسه وعلى أجنبي لا تقبل لاني حقه ولا في حق الاجنبي ولو شهد أحدهما ما انه وقف على زيد وشهد الآخر انه وقف على عمرو وتصرف غايته الى الفقراء لانهم ما اتفقوا وقف (مسئلة) قال في كتاب الدعوى والبيانات وقف نصه أو نحوه مشاعا جاز عند أبي يوسف ولو قال وقفته مني من مولى يسمها قال أسخسن ان أجزره لو ثبت الواقف على اقراره بالوقف والا فلا شهد اعليه بالوقف بقدر حقه منه ربياه تقبل ويحكم بالوقف ولو شهد باقراره ولم يعرف حصة أخذه القاضي فان مبي حصة فالقول قوله فيما مبي حقه بوقفته ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه فاما اقر به لزمه الى أن يثبت الزيادة عند القاضي فيحكم بما ثبت عنده منه ولو شهد انه أقرانه وقف جميع حصته وهو الثالث فاذا هو أكثر يصبر جميع حصته وبقا لا يرى ان أصحابنا قالوا لو قال أو صبه بثلث مالي وهو ألف فاذا هو أكثر فله الثلث كما بالعامة باع والارى أنه لو قال أو صيته بحصتي من هذه الدار وهو الثلث فاذا هي النصف فله نصفه فكذا الوقف كذا في الذخيرة (مسئلة) قال في فتاوى أهل مصر قد ذهب وبقا فانه من فما أخذ بنصفه يصرف الى مريمته لا الى أهل الوقف لانه بدل الرقة وحقتهم في الهة لا في الرقة ولو زاد غاصبه فيه شيئا ولو كان مما ليس بمال لولا حكم المال يؤخذ منه بلا شيء ولو كان مالا فاعلم كعرس وبناء أمر بقلعه الا اذا أمر بالوقف فيضمن القيم أو القاصي قيمه من غلة الوقف ان كانت والابن جرح الوقف ويعلى من أجرته كذا في فتاوى الفضلي (مسئلة) قال في النوازل سئل النسي عن أرض وقف فيه بناء مملوك وكان صاحب البنة اعتقد استأجر الأرض باجره ثلثه يوم ثم تبدل المتولى بعد زمان وزاد أجره ثلثه فابى مالك البناء الا بالاجرة الاولى والمتولى الجديد لا يرضى الا بالجر المثل الا ان هل للمتولى ذلك قال نعم (مسئلة) قال في الذخيرة استأجر أرض وقف ثلاثين باجره هي أجر مثلها حتى جازن الاجارة فرخصت أجرته لا تنسخ

واحدة يجوز وان ذهب اثنان لا يجوز والله أعلم (فوع في الانتفاع بالاضحية) (وفي الاصل) يكره ان تحلب الاضحية ولو عجزت عنها قبل الذبح وينفع به قال فعل ذلك تصدق به (ومن) أصحابنا من قال هذا في الشاة التي أوجبها على نفسه (و يجوز) الانتفاع بجلد الاضحية وهذه المتعة والتطوع بان يتخذ فر وأوبس اطأ أو جريا أو غير بالاوله ان يشتري به متاع البت كالجراب والاعراب والخلف ولا يشتري به الحل والزيت والحم ولا بأس ببيعه بالدرهم ليتصدق به أو ليس له ان يبيعه بالدرهم لينة فقها على نفسه ولو فعل ذلك يتصدق بثمنه (واذا) اشترى بقرة أو بغيرها أو بجمسه اضمية كره له ركوبه واستعماله فان فعل ذلك أو بعضه تصدق بمائة ومان أجره تصدق بأجره (وفي) اشياء الزعفراني فان ولدن ولدان بجهاد ولدهما معها (وع في التضحية عن الغير) (وفي التجريد) يضي النبي عن نفسه وأما من رآه الله شهوده وروايتان وأما من أولاده الكبار فلا يضي من وأما من الابن فقهره وان كان الصبي مال يضي عنه أبوه أو ورثه

هذه أبي حنيفة وأبي يوسف وهنود محمد بن زكريا يضحى من مال نفسه (وفي الأصل) قال الامام السرخسي رحمه بعض مشايخنا ان على الاب ان يضحى من مال الصغير وكذلك الوصي على قياس مسدقة الفطر عند أبي حنيفة والاصح انه ليس له ذلك وهذا لا يملكه حتى يحدده وهو ماله والقاضي في مال الصغير على هذا والمجنون كالصبي وعلى الاب ان يودى خراج الارض التي للصبي وهو شره ويؤدى دينه (وفي الفتاوى) الوصي اذا ضحى من الصغير بماله يعني بمال المعبر ولم يتصدق جاز فان تصدق ضمن (وفي النوازل) لو ضحى بشاة نفسه على غيره بامره أو بغير أمره لا يجوز بخلاف المعتق من غيره فانه لو اعتق هذه عن كفارة رجل بامره يجوز (وذكر) بهذا في النوازل مثل نصير عن رجل ضحى عن الميت ما اذا منع به قال يا كل منه وبمنه به ما يصنع بأصحبته فقبل له أيضا عن الميت (١٧٧) فقال الاجرة والمالك هذا فقبل له فان ضحى عن الصبي فقال

الاجرة والمالك لهذا الرجل (وقال) محمد بن سلمة: مثل هذا (وقال) محمد بن قاتل مثل ذلك وأبو طابيع مثله (وقال) همام بن يوسف بتمسك بالكل (وفي) الروضة ان أوصى أن يضحى عنه من ثلث ماله كل عام جاز (وفي) أصاح الزهري اني لو ضحى بقرة عن نفسي وعن ستة من أولادهم كانوا صغارا جاز وأجازهم وني السكبار بامره جاز وبه أمرهم لا يجوز هذا ما يصر الله تعالى من الخصال الثالثة (الصل الثالث والعشرون في الحمايات والديات والحسد) (نعم) القتل على خمسة أوجه عدا وشبهه عدا وخما أو ما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب (فالعقد) ما نعهده صر به بسلاح أو ما جرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالحسد من الخشب والحجر

ولو غاب لا يسمع في رواية لان أحرار المثل يعتبر وقت العقد وتنفس في رواية ويجدد العقد والى وقت الفسخ لزمه المسمى الاول ثم فيه ما به بطور مسمى المستأجر الاول بالزيادة فهو أولى من غيره ولو لم يمكن فسخ العقد بان كان فيه زرع فاني وقت زيارته لزمه المسمى الاول وبعد الزيادة يجب أجزاؤه بالزيادة الاجرة متبر لو زادت عند الكل حتى لو زاد واحد تعتنا لا تعتبر هذه الزيادة (فرع) لو أجزأ بجرته مثله ثم زاد أجزأه لا تنفس ولو أجزأه باقل وجب الاقل ولو زاد آخر للمتولى ان يخرج الاول الا ان يستأجره الاول بأجره له انظر الجامع الصغير ولو بنى المستأجر يادن المتولى فلما مضت المدونة زاد في الاجرة المستقبل فرضي صاحب السكى بالزيادة فهو أولى (مسألة) لو أراد المتولى ان يشتري ضيعة بعلة الوقف لتكون موقوفة على وجه الوقف الاول فقد وقف ولم يوجده في رواية فقبل بغيره لقامى ثم اتفقوا على انه لم يجز بضم المتولى لوقفه لانه يجوز على الوقف شراء ما يكون فيه عمارة الوقف وزيادة لعلته وأما ما يكون وقفاً على ذلك الوجه فهو وقف آخر لامن مصالح الوقف الاول ألا يرى ان غلته تصرف الى عمارة نفسه وما فعل يصرف الى عمارة الوقف الاول انظر شروط الحاكم (مسألة) اجتمع من مال المسجد شيء فقبل ايس القيم ان يشتري به دارا للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن وقيل يجوز استئصاله به أنقى محمد بن سلمة انظر القنية (مسألة) قيم الوقف لو باع الوقف بأمر القاضي ورأيه جاز كداروى عن أبي يوسف انظر فوائد صاحب الخط (فرع) قال في المسئلة الواقف لا يقر بالوقف رفع الى المسمى حتى يفسخ الوقف ولو لم يكن مسجد لا (مسألة) شمس الاثمة الخواني عن وقف نعهد واستعلا له دل للمتولى ان يبيعه ويشتري منه آخر مكانه قال نعم قبل له لو لم يتعامل ولكن يؤخذ بانه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقبل لم يجز ببيع الوقف به مال أولاً وكذا لم يجز الاستبدال به وفي المتن عن محمد بن طاهر قال لا يبيعه ويشتري منه غيره وليس ذلك للقاضي وفي الفتاوى الطحاوي الطاهر به يبيع بناء الوقف جاز بعد الهدم لا قبله وكذا الشجر المثمر الموقوف جاز يبيعه بعد القطع لا قبله ولو كان الشجر غير مثمر جاز يبيعه قبل القطع وبه (مسألة) في الفتاوى الرشيدية وقف على أولاد وأولاد أولادهم هل يدخل فيه أولاد البنات فيه روايتان وفيه ما يندخلون كذا في آخر ما عرفت من الاستدلال (مسألة) رجل في يده ضيعة تباع رجل واحد في اوقاف وجاء به في خطوط عدول وحكام قد انقضوا وتلفوا وطالب من الحاكم القضاء به قال لا يندخل في الخطوط ولا ينبغي للحاكم ان يحكم بذلك وكذلك لو كان لوح مفرد على باب دار ينطق بالوقف لا يضحى به مال يشهد الشهود على الوقف من الخلاصة وقد تقدم في منه (فصل في بيع الوقف عليه ومن لا يبيع) وفي الخاوي قال أبو حنيفة اذا وقف مالاً لبيت الله تعالى أو لأولاد أو لغير القصور ولا تصح السقايات

(٢٣ - مع الحكم) والنار ووجبه ذلك الاثم والقود الا ان يعفو الاولياء ولا كفارة فيه (وشبهه العدا) عند أبي حنيفة رحمه الله ان يتعمد الضرب بالسلاح ولا يلجى مجرى السلاح (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله اذا ضرب بجهره ذليماً أو بشبهة ضلعية فهو عدا لانه لا يقصد به الا القتل ومن جاز ذلك على القوانين الاثم والسكارة ولا قود فيه وفيه دية مغفلة على العاقلة (والخطأ) على وجهين خطأ في القصد وهو أن يرمى بمصايطه صيداً فاذا هو آدمى وخطأ في الفعل وهو أن يرمى غرضاً فيصيب آدمياً وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيه (وأما) ما جرى مجرى الخطأ مثل النائم يقاب على رجل فيقتله فكمه حكم الخطأ (وأما) القتل بسبب كخافق البر وواضع الحجر في نفسه يرمي به اذ تلف فيه آدمى الدية على العاقلة ولا كفارة فيه (والكفارة) في شبه الخلاء اعتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يرضى فيها الاطعام لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطئاً فغيره برقة مؤمنة (ويقتل) الذي بالذبح (ويقتل) (مسألة)

أولهم (الكل من شرح الكثر) (ولا يجوز استيفاء القصاص إلا بالسيف أو السكين حتى إن من أحرق رجلا بالنار أو قطع طرف لسانه غيات أو شجبه وكان يضرب (١٧٨) علاوته فمات يقتل بالسيف لا غير (ولا يقتل والد الولد ولا الجد من قبل الرجال والنساء وإن علا ولا يولد الولد وإن سفل ولا والدة يولدها ولا جد من قبل الأب والأم وإن ماتت أو سفلت (ويقتل) الولد بالوالد (ولا يقتل) المولى بعبده ملك كله أو بعضه (ويقتل) العبد بمولاه (ولو) بين القاتل بعد القتل لا يقتل ويغلب مالا (ويقتل) سابع الجوارح بنقص الأطراف (والبائع) والعامل بالصبي والمجنون (ولا) قصاص بين الأحرار والعبيد ولا بين الذكور والإناث فيمادون النفس (الكل) من خزانة الفتاوى (ولو) غرق صبي أو بالغ في البحر لا قصاص عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يجب (والجرح) العظام على هذا (رجل) قضا صبي أو طارحه فقتله سبع لم يكن عليه قود ولاديه ولصنعه زرع ويحبس حتى يموت وعلى عاقلة لاديه (ولو) قضا رجلا فالتقاء في البحر حتى رسب فغرق يجب اللدنية ولو سجد غرق لاديه عليه (رجل)

أو اشترى أو كتمان فقراء المسلمين لا يجوز ولا جمل المساجد جازلان العادة لم تجز به هذا بخلاف ما إذا وقفه لأجل المساجد فإنه جائز لجرى العرف به (مسئلة) رجل وقف داره على فقراء مكة أو على فقراء قرية معروفة إن كان الوقف في حياته ومعه ماله لا يحصون لا يجوز لوقفه وإن كان الوقف بعد موته وهم يحصون يجوز لأن الوقف بعد الموت وميسرة الوصية لقوم يحصون تجوز حتى إذا انقرضوا صار ميراثهم وإن كانوا لا يحصون لا يجوز سواء كان الوقف في حال الحياة أو بعد الموت لأنه وقف مؤبد وفي وقف الحصاص لو قال أرمي هذه صدقة موفقة لله تعالى على الناس أو على بني آدم أو على أهل بغداد فإذا انقرضوا فعلى المساكين أو على الزعمي والعلميان فالوقف باطل وذكر الحصاص في الزعمي والعلميان في موضع آخر وقال العلامة للمساكين فلا تكون الزعمي والعلميان وكذا الوقف على فراء القرآن أو على الفقهاء فالوقف باطل وفي وقف هلال الوقف على الزعمي والمائة مائة صحيح وفي وقف الحصاص الوقف على الصوفية لا يجوز وفي مواضع خمس الإسلام الأوزجندى الوقف على موفي خاتنه لا يجوز وعن شمس الأئمة الخوافي أنه يفتي بأنه يجوز الوقف على الصوفية ونسخ القاضى الإمام السعدي رحمه الله الرواية من وقف الحصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعلميان فراجعوا إلى حواشي السكل من الخلاصة

(الباب الثامن والثلاثون في القضاء فمين كتب شهادته في صلته ثم ادعاه أو شهد بغير الأول ويدان تماقض الشاهد في شهادته وغلط ورجوعه) *

(مسئلة) أحد الورثة لو باع كراما من لركة قبل المصمة فكتب آخر من الورثة تشهد بذلك أو شهد بما فيه فهو اقراؤه بأنه لا بائع ولو نال بعده لم أجز البيع ولم أعرف أنه اقراؤه بأنه للبائع اختلاف المشايخ كمن حرر أو طاق أو أبرأ بالعريضة ولم يعرف إمامة الرب قبل يصح طلاقا وقبل لا طلاقا ويسأل يصح في تصرف يستوى فيه الباع والهزل ولا يعتبر قوله أعرف معناه ولا يصح في تصرف لا يستويان فيه كبيع فان بيع الهزل لا يصح والهزل من يتلفظ بعقد لا يقصد به كمنه أو يتلفظ بكلمة لا يعرف معناها ولو قال بهت ويقول لم أقصد به المالك فمذمة المشتري لا يثبت المالك لا تقاؤه ما على عدم التاميل إذا التاميل المعنوي وجد براض ولم يوجد قال وإذا كتب في ملك البيع شهد بذلك إنما كان ذلك اقراؤه بأنه لا ملك له لأن معناه كراهه سديران يفتي بما في الملك والكتاب في الملك ما هو له وما كرهه ما هو عليه وأما ما شهد به على ملك البائع والبيع الصحيح فيهما هو بزوج ولو كتب بشهادة لم يكن اقراؤه بالبائع ولو كتب أشهد عليه أو أشهدني عليه أو اقراؤه إذا ألهاء في عليه كتابة من البيع الجائز حتى لو كتب أشهداني لا غير لم يكن اقراؤه بكتب في صلته بمشهدى لم يكن له حق الدعوى إذا الباء لا لصاق والاصاق للموجود يكون

قتل آخر وهو في النزاع قتل وإن كان يعلم أنه يعيش (ولو) قتل رجلا بالابرة فلا قود عليه إلا إذا غرزه في القتل (ولو) قال افتأني فقتله ولو لا يجب القصاص وتجب اللدنية (وفي الخبر يد) لا تجب اللدنية في أصح الروايتين عند أبي حنيفة رحمه الله (وفي) رواية تجب (ولو) قال له أقطع يدي فقطع لاشئ عليه خزانة الفتاوى (ولو) إن رجلا أخذ رجلا فجلده وجلسه في بيت حتى مات جوعا قال تجد أو جوعا أو جوعا واللدنية على عائلته (والفتوى) على قول أبي حنيفة في أنه لا شئ عليه (وان) دفنه في قبر حيا فمات يقتل به لأنه قتله عمدا وهذا قول محمد والفتوى على أن على عاقلة اللدنية (وإذا) ما بين رجل على رجل يتاحى مات جوعا أو عطشا لم يصح في قول أبي حنيفة (وقالا) عليه اللدنية غيبة الفتاوى (رجل) ما تم آه قوم صحيح البدن قد جرحه أسنان وقال ذبيح وهو ميت فإنه يقتل في أسنانه الاستحسان تجب اللدنية (أخذ) بيده وجلس فحذب إلى بل يده فمات بغير أن كان أحد يديه له علة لا شئ عليه من أرض السيدان كان غرزه فمات في يده أو أمار ذلك ضمن أرض السيد

(ولو) ان صيبي يدأيه جذبه انسان والاب عسده حتى مات فذبه الصبي الى من جسد به ويرثه أبوه (وان) جذبه الابو جدي به الى رجل حتى مات فعليه المأثية ولا يرثه أبوه (غنية الفتاوى) (رجل) ضرب رجل بالسيوف في غيرة ففرق السيوف الفم وفتله فلا قصاص منه رأيت حنيفه رحمه الله وقال محمد ان كان بالقدم وضربه به وسدده قتل به وهو بناء على القتل بالثقل (ولو) غرر رجل بارة أو بياشيهما تعمد افقتله لا قوديه ولو كان بمسلة فقيه القود يجنسها (رجل) ضرب رجل بعصرة فقات لا يجب القصاص عليه (قيل) لا بي حنيفه رحمه الله رأيت لو كانت العصرة عظيمة قال وان ضربه بجبل أو بقبيل لا يجب عليه القصاص فهي مسألة القتل بالثقل (وهذا) اللفظ مما أخذ به بعض الجهال على أبي حنيفة في علم الامراب فقال الصواب بجبل أبي قيس قال القدوري لم يثبت هذا عن (١٧٩) أبي حنيفة ولم يوجد في كتابه وان

ثبت ذلك عنه فهو لغة بعض

العرب قال القائل

ان أباهما وأما أباهما

قد باعا في المحدثات

(من العينة) (ولو) أني

رجلا في ماء بارد في يوم

الشتاء فمكّن ساعة ثم

ألفه ذوات فعليه المأثية

وكذا لو جرده من ثيابه فجعله

في سطح في يوم شديد البرد

فلم يزل كذلك حتى مات

من البرد وكذلك لو قطع

فعله في الثلج (من الذبحة)

(ولو) ان رجلا طر حرجلا

من سبعة في البحر اوق

دجلة وهو لا يحسن

السباحة فربس لا يقتل

به عن أبي حنيفة وعاب

الدية وان ارتفع ساعة

وسبح ثم غرق ومات فان

أباحية قال ليس به

فصاص ولا دية (من العينة)

(ولو) ان رجلا أدخل

رجلا في بيت وأدخل معه

سبعاً وأغلق عليهم الباب

فأخذ السبع الرجل فقتله

ولو قال لا تخرأ كتب شهادتي في هذا الصك فكتب المأمور شهد بذلك لم يكن اقراراً من الاقرار بأنه للبائع كما لو قال له اكتب طلاق امرأتى فكتب فهو ليس باقرار بطلاقها وفيه لو قال له اكتب لك اكتب لك الاجارة باسم فلان بم هذا الدار لم يكن اقراراً باجارة اذا العرف بانهم يأمرؤن بكتب المالك قبل اعادة انظار فتاوى رشيد الدين * (مصل) * ذكر محمد في الجامع شراء مشهور رجل على ذلك ونعم وهو ليس بتسليم يريد اذا شهد بالشهادة في صك الشراء ونعم على الصك ثم ادعاه مع دعواه ولم يكن كتابة الشهادة اقراراً بأنه للبائع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه فلم تكن شهادته اقراراً به في البيع والشهادة بالبائع لا تدل على صحته ونفاذه لان له ان يقول انما كتب شهادتي لاري ان في هذا العقد صرراً أم لا اذا العقد ورد على ما لم يكن فان كان فيه صرر رددته والا جرت ولم أمكنه هذا التوفيق لم يكن متنافساً قالوا لوكما وجب صحته أو نفاذه باع ودفع له ماله أو باعه ببيعنا وهو كتب شهد بذلك بطل دعواه وشهادته لغيره الا اذا كتب الشهادة على اقراره حابه بحيث لا يطل دعواه * (مصل) * لو باع داره من ابنه الصغير ثم باعه من اجنبي مع لو كان بقيته ولو باعه من ابنه البالغ وكتب الصك وأشهد ثم باعه من غيره وكتب الصك وأشهد الشهود الاول وقد كتبوا في صك الابن شهد بذلك لا تصح شهادته مع على الملك الثاني لانه اقرار من الشهود بعينه الملك لابن ولو كتب في الصك الاول اقرار البائع بما فيه صحته شهادة انثاني لو كتب في الثاني شهد بذلك أم لو كتب في الصكين اقرار البائع بما فيه لم يكن شهادة بذلك لابن ولا لاجنبي وفيه شري دارا وكتب الشاهد في الصك شهد بذلك والمكتوب في الصك باع ببيعنا ثم غير المشتري ادعاه على المشتري شهد هذا الشاهد هذا المذني بالدار وهو مقراني كتب هذه الشهادة لا تقبل شهادته اهـ هذا المذني لانه اقراراً به لا يشتري فيه مير في الشهادة الثانية متنافساً ولم يكتب الشهادة ولا كنه قال صـ هذا القادي أما شاهد بانه الذي اليد وهو المشتري لا تقبل شهادته للخارج ولو كتب في الصك بمشهودي تشمل شهادته لا مدعي وكذا لو كتب اقرار البائع بذلك وفيه ادعاه فقال ذواليد اما ان تؤخر يد وتجزع البيعة فمكس له مدعي ثم ذواليد ادعى شراء من الثالث وجاءه بك فيه خطا المدعي شهد بذلك وكتب فيه باعاً ولم يدكر ما أو بائناً كان ذلك انه اجازة لبيع الثالث ولو كتب فيه باع ببيعنا ثم شهد اقراره بانه الذي اليد لانه اقراراً بالبيع وقع جائز ولو باعه من غيره والمشتري كتب في صك شراء انثاني شهد بذلك فلو كان المكتوب باع ببيعنا فهو اقرار ببيع الشراء ببيع وببي البائع لانه اقراراً به باع ملك نفسه ولا يكون ما كالبائع الا بالفسخ وفيه من ادعى ملكا لنفسه ثم شهد أنه ملك غيره لا تقبل شهادته ولو شهد بذلك لانسان ثم شهد به اخيره لا تقبل * (مسألة) * قال الشاهد عند القاضي ان المدعي به ليس هذا ثم شهد بعد للدعوى أن

لم يقتل به ولا نبي عليه (وكذا) لو نكحته حبة أولدته عقر لم يكن فيه شيء سواء أدخل الحبة والقرب معه أو كان في البيت وان فعل ذلك به صي فعليه المأثية (قال) في الهارونيات وفيها قول آخر ان فيها المأثية (من العينة) (رجل) أقرانه قتل فلا يحد يده أو قال بسيف ثم قال اغتار أدت غيره فأصبته دري عنه القتل (ولو) قال ضربت فلا يحد يده فقتله ثم قال أدت غيره فأصبته لم يقبل ذلك منه ويقتل (وفي المتن) اذا قطع عنق رجل وبقى شيء من الحاقوم وفيه الروح فقتله رجل لا تؤد عليه لانه ميت ولو مات اسسه بعد ذلك وهو على تلك الحالة وورثه ابنه ولم يرثه هو اسه (من العينة) (صفهان) التقياض من المسلمين وصف من المشركين فاقبوا وعقل رجل من المسلمين رجلاً من اعدائهم فطمع مشركا فباعه الكفار والدية ولا قود عليه قبل هذا اذا كان المقتول في صف المسلمين رأما اذا كان المقتول في صف المشركين ولا يجب عليه شيء (غنية) (وعمد) الصبي ونحوه سواء عندنا حتى يجب الدية في الحالين ويكون ذلك في ماله من العمد (وي) التي بادات الدية في قبل المهر على الحاقلة أيضا

ولا كفارة لعائيه في انطاعا ولا يحرم الميراث (والمستوه) كالصبي (ولو) آخره غير ان يطاع فيه أو يفقأ عينه مطلقا لا ضمان عليه في الوجهين
(من الغنية) (ولو) قال اقتل أخى قتله والآخر وارثه قال أبو حنيفة رحمه الله أستحسن ان آخذ الدية من القاتل (ولو) قتل الله بالمرهون
في المرتين لم يكن لواحد منهما أن يتفرد بالقصاص فإذا اجتمعا كان لهما أن يستوفي القصاص (قال) الشيخ الامام أبو الفضل المكرماني
وجدت رواية أنه لا يثبت إهمام حق القصاص وان اجتمعوا هو أقرب إلى الفقه (من الغنية) (ويستوفي) الكبير بحق القصاص قبل كبر
الصغير فلو داه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس الكبير ولاية القصاص حتى يدرك الصغير لانه حق مشترك كما إذا كان بين الكبيرين
واحد هـ ما غائب (صدر الشريعة) (١٨٠) (رجلان) مذاشيرة فوقعت عائيهما فماتتا على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولو

مات أحدهما كان على
عاقلة الآخر نصف الدية
(رجل) دفع إلى صبي سكيناً
فضرب الصبي نفسه أو غيره
بغير إذن الدافع لا يضمن
الدافع شيئاً (من الغنية)
(ح) بالغ أمر صديقه بقتل
رجل فقتله كان على عاقلة
الصبي الدية ثم يرجع عاقلة
الصبي على عاقلة الآخر
(ولو) أن بالعامرية
بحرق مال إنسان أو بقتل
دائيه فضمن ذلك على
الصبي ثم يرجع بذلك على
الآخر (غنية) (ولو) وثق
جار به إنسان بشبهة وأزال
بكارته على قول أبي يوسف
ومحمد ينفردان مهر مثلهما
غير بكسر وإلى ضمان
البكارة فإمـ ما كان أكثر
يجب ذلك ويدخل الأهل
في إلا أكثر (ولو) كان صبياً
وثق بمية فذهب عذرتها
كان عليه المهر بإزالة
البكارة (من الغنية) (ولو)
قتل الرجل عمه وله ولي

المدعى به هذا لا تقبل للتناقض وقيل على قياس ما لو قال لا مال لي ثم ادعى أنه ماله يبغي ان تقبل (مسئلة) *
لو وقف الشاهد وقال حين تحملها الشهادة كان سنهما كذا والآخر زاد كذا فشهد بانها عليه تقبل كما تقبل
في مسألة الدار لما قال لا ميراثا لها كان كذا فشهدا به عليه الكل من الفتاوى الرشدية (مسئلة) *
قال في الجامع شهد أنه أقرضه علم أول ألف درهم فحكم به ثم برهن المدعى عليه أن المدعى أراه قبل
شهادتهما يوم حكم بالبراءة وبالمال فلم يضمننا ذلك بظاهر كذبهم ماله كان التوفيق بطوار أنهما اعياها
القرض عام ول شهد به ولم يعرف بالبراءة فلم ينعرضنا للعمال وبمنتهى لولم يشهدا بقرض وشهدا أن له عليه
ألف درهم والمسئلة بحالها صحت بحسب المدعى عليه ضمن المدعى أو الشاهد من لانهم أحققا عليه ما يجب
المال في المال يظهر كذبهم باختلاف الوجه الأول لان عمه لم يحققا المال عليه في الحال بل أنه برهن شيء
مضى ولم يظهر كذبهم أو أوضح حجة الله هذه المسئلة بمسئلة الطلاق وأن المدعى عليه لو أنكر المال وحلف
ثم شهدا بقراره لم يثبت لما نه لم يحققا عليه ما لا يجب ولو حلفا في الحال ثبت فانضح الفرز والله أعلم
(الباب التاسع والثلاثون في القضاء بالاحكام في الغرور)

قال أبو الليث الاسفهامي نزعان بطل لاه لك كعتق ونحوه ونقل للمالك كاستحقاق بالملك فالناقل لا يوجب
فسخ العقد في ظاهر الرواية والمال يوجب في كل الروايات ثم انهم ما يتفقان من وجه وبخلافان من وجه
وجه الاتفاق أنهم ما يجعلان المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء من جهة مستحقا عليهم حتى أن واحد منهم
لو برهن على المستحق بالملك المطلق لا يقبل ووجه الاختلاف أن الناقل إذا ورد فان كل واحد من الباعة
لا يرجع على بائعه مالم يرجع عليه ولا يرجع على الكفيل مالم يحكم على المكفول به وفي المبطل يثبت
لكل منهم الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه يرجع على المكفول منه وقال في الجامع الاستحقاق
ضربان قديم ومن حقه الرجوع على بائعه بثمنه لانه يظهر أن البائع باع ملك غيره وموحد ومن حقه أن
لا يرجع على بائعه لانه باع ملك نفسه ثم استحق هذا المشتري ألا يرى أنه لو اشترى شيئاً فمكت عند منة ثم
برهن آخرانه له منذ شهر أنه لا يرجع على بائعه بثمنه ولو شري ثوباً فاعطاه قيساً فبرهن آخران القيس له
فالمشتري لا يرجع على بائعه بثمنه إذا لم يرجع لم يستحق والمشتري لم يبيع إذا لم يبيع كبراس والمشتري فقص
ولانه ما سألته قبضاً لم يجز أن يملكه أحد إلا بسبب حدث بعد الخطأ طمة ما بشرائه من خاطئه أو بقراره
(مسئلة) * ذكر في الذميرة أن استحقاق المبيع يوجب توقف العقد على الإجازة لانه في ظاهر الرواية
وذكر رشيد الدين في أن المبيع متى ينسخ قبل أن يقبض المشتري وقيل فيفس الحكم والعصم انه
لا ينسخ مالم يرجع المشتري على بائعه بثمنه مادام جيع ينسخ حتى لو أجاز المشتري بعد ما قبضه قبل أن

واحد له أن يقتل القاتل قصاصاً سواء قضي القاضي أو لم يقض ويقتله بالسيف (ولو) أراد أن يقتل بغير السيف يمنع عن ذلك يرجع
(ولو) مـ سل يعزر (خزائن الفتاوى) (نوع) في الجنين العرة خمسة درهم وهي نصف مشر الدية أو عذر أو فرس قيمته خمسة مائة
درهم ذكرها كان الجنين أو أنثى (وفي جنين) المولود نصف عشر قيمته ان كان ذكر أو عشر قيمته ان كان أنثى وهما في المقدار سواء من
حيث الشروع اقيام قيمة كل واحد منهما مقام الدية (ومحمد) أبي حنيفة رحمه الله لا يعتبر بالتفاوت (واما) سبي غرة لان غرة لشيء أوله ومنه
غرة الشهر أي أوله وأول مقادير الديات خمسة درهم فذلكان سبي غرة وهي تجب في سنة واحدة (منية) (الجنين) إذا وجد قبل أن يولد
فلا قسم ولا دية (رجل) ضرب بطن امرأة أو ألفت جنباً من أحدهما ميتاً ولا تحرق فلت الحى بعد الانهصال من ذلك الضرب كان
حلي الضارب في الميتة من سبب غرة وفي الحية دية كاملة (من الغنية) (وان) انه صل الجنين ميتاً لم يرثه لانه لم يكن في حياته وقت موت الاب

لجوازانه كان مبتالاً ينفع فيه الروح والجوازانه كان حياً فلا يرث بالشسك (وفي التنخبة) ثم الجدين اذا خرج من الابن اذا خرج من
 وأما اذا أخرج حياً فهو من جملة الورثة (بيان) اذا ضرب بفسان بطن امرأة فألقت جنيناً انفق على ميتة فانه لا يرث ولا يرث وارثاً
 حياً فهو من جملة الورثة (تنارخانية) (فوع في الصبي والمجنون) صبيان اجتمعوا في موضع يحبون ويومنون فأصاب سهم أحدهم
 من امرأة وذهبت وظهر الصبي ابن تسع سنين أو نحوه قال الفقيه أبو بكر أرشدين المرأة يكون في مال الصبي ولا شيء على الابوان لم يكن له
 مال فمطرة الى ميسرة (قال) الفقيه أبو الليث انما وجبت المديونية في مال الصبي لانه لا يرى للعجم عاقلة (ثم) انما تجب المديونية اذا ثبت ومية بشهادة
 الشهود ولا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان اقراره على نفسه باطل (غنية) (رجل) حل صيا (٤٨١) على دابة فقال له امسكها الى

يرجع المستحق على بائعه يصح قال: نعم الا انما لو اني ابيعك لا تنفعني بالاستحقة في مال يرجع
 كل واحد على بائعه بفضاء أبو الليث عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا ينفع من مال أخذ المبيع بفضاء ابل الفسخ
 فيه ففسخ حتى لا يحتمل الاجارة بعد وفي ظاهر الرواية لا ينفع من مال يفسخ وهو الاصح ولو استحق فارد المشتري
 نقض البيع بلاقضاء ولا وضاً البائع لا يمكنه لان احتمال اقامة البيعة على التنازع من البائع أو على التنازع
 من المشتري ثابت الا اذا حكم القاضي فيلزم الجز فيفسخ والمشتري انما يرجع بماله على بائعه لو ثبت
 الاستحقاق ببيعة أمالو ثبت بانرا المشتري أو بنكوله أو بانرا وكيله بمصومه أو بنكوله فلا يرجع اذ
 الاقرار ليس بحجة في غيره كذا في الظهيرية (فرع) لو استحق من اقره دين وعد له مال الله هو عليه قول
 أبو يوسف اسأل عن الشاهد من فان عدلار جمع المشهود عليه بثبوتها على بائعه وان لم يعدل لا يقضى على
 المشهود عليه لتعديلها اياها ولا يرجع بثبوتها لانه انرا اقرار الفتاوى الرشدانية (مسئلة) شراء
 فادعاء آخر فقبل أن يثبت الاستحقاق صالحه المشتري ودفع اليه شيئاً وأمسك المبيع يصير هذا شراء للمبيع
 المستحق فينفى ان يثبت له الرجوع على بائعه من البسوط (مسئلة) هار بده ادعى آخر نصفه فصالحه
 على ألف فادعى آخر نصفه فصالحه على ألف ثم استحق نصفه لا يرجع على واحد منهما بشئ لان كلاهما
 يقول ببق نصفه ولو استحق ثلاثة أرباعه يرجع عليهم ما بصف ما أخذوا اقرار المتنازعين (مسئلة) استحق
 حماراً فطلب ثمنه من بائعه فقال البائع للمشتري من كم دابة غاب عنا هذا الحمار فقال له دسنة بغيره من البائع
 انه كان في يده منذ سنين لا تندفع انما هو مقيم المحيط (فرع) قال المستحق غابت الدابة سمى منذ سنة
 فقبل الحكم على المستحق بدين البائع ثم امسكه منذ عشر سنين يقضى بها المستحق لانه اذ غاب غير البائع
 الملك والبائع أرخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصار كأن المشتري ادعى ملك بائعه بتاريخ
 عشر سنين غير أن التاريخ لا يعتبر حاله الا انرا ادعى في حنيطة حتى دعوى الملك المطلق فيحكم للمستحق انرا
 كتاب الدعوى والبيانات

(فصل) في المشتري يرجع على وكيل البيع ببقية ما باع وبقيمة زلة المروور ولو بني داراً ثم شري أرضه
 فاستحق لم يرجع بقيمة بنائه ولو شري داراً ثم بخر في داراً فبقي بالوعة أو رتم من الدار شيئاً ثم استحق لا يرجع
 بشئ منها اذا الحكم بوجوب الرجوع بقيمة لا بنفقة حتى لو كتب في الصلح فأنفق المشتري فيه أو رتم فعلى
 البائع بفساد البيع ولو طهر بخر وطواها برجع بقيمة الطهر ولو طهر طافسداً للبيع كذا في
 الفتاوى الظهيرية (مسئلة واحدة) شري داراً فبقي فاستحق بجميع ما فيه من البناء يرجع بثمنه
 الا بقيمة بنائه لما مر ان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يرجع الرجوع على البائع والبناء ملك

ولم يكن يسير به ففسد
 عن الدابة وما كان على
 بائعه الذي حله الدابة سواء
 كان الصبي من بركب مثله
 أو لا بركب فابى حاراً في
 الدابة فقلت انما ما فقتل
 والى من يفسد الدابة
 ودية القتل تكون ما
 عاقلة الصبي ولا شيء
 بائعه الذي حله الدابة
 الذي أخذ في السير
 اذ الرجل له (ون) كان
 الذي من لا يسير به
 ولا يستعمل عليها فده
 لقتل هدر لان الله في اذا
 كان لا يستعملها فده
 كانت الدابة بمثلها
 (وان) سقط الصبي من
 الدابة والدابة تسير فده
 الصبي كانت دية الصبي
 على عاقلة الذي حله على كل
 مال سواء سقط الصبي به
 ما سارت الدابة أو في ذلك
 رسوا كان الصبي يستعمل
 على الدابة أو لا يستعمل
 (ولو) نال الرجل واكس

فقبل صياحه على الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستعمل عليها فوطئت الدابة انما وقتلته كانت الدابة في عاقلة الرجل لان
 الصبي اذا كان لا يستعمل يكون بمنزلة المتاع فيكون سير الدابة مضاه الى الرجل فقتل الدابة على عاقلة الرجل وعاقلة كداه بغيره المبالغة
 (وان) كان هذا الصبي يصرف الدابة ويستعمل عليها فدية القتل على عاقلة ما جبهه لان سير الدابة يضاهى الصبي او لا يرجع عاقلة الذي حله
 عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جنابة الصبي بيده (غنية) (واذا) كان الرجل يحس ويهيق بقتل رجل في حال فاقتله كسر الاصل ان الواجب
 سواء فان جن به ذلك هل يسقط القصاص لم يذكر محمد هذا في الامسك (قال) شيخ الاسلام بنو اهر زاده ان بعض من يخطئوا سائرهم يتصدون
 فقالوا ان كان الجنون مائة اسقط القصاص وان كان غير مطبق لا يسقط (غنية) (ولو) ان عمداً حل صياحه على دابة فوقع الصبي على
 ومات فدية الصبي تكون في حق العبد يدفعه الولي بها أو يهدى (وان) كان العبد مع الصبي على الدابة وساقها فوطئت الدابة لم يرد

على ما كان في يد منق العبد نصيبها (غنية) (رجل) قتل رجلاً من صامعتهما وشهد عليه الشهود بالقتل وهو متوهم
فأبى أن يستحسن أن لا يقتله وأجمل الديانة في ماله والمستحق للمتيقن (وذكر) في موضع آخر في المتقن روى إبراهيم عن محمد بن رجل قتل رجلاً ثم
جن القاتل لا يقتل (ولو) قضى عليه بالقود ثم جن فالقياس أن لا يقتل (وقال) أبو يوسف يقتل إذا كان قد قضى عليه (وفي) موضع آخر إذا
قضى القاضي بالقتل على القاتل فقبل أن يدفع إلى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص استحقاقاً ونجيب الديانة وإن جن بعد الدفع إليه أن
يقتله (غنية) (مجنون) سهر على رجل سلاحه قتله المشهور عليه لزمته الديانة والكفارة (أراد) أن يذكره غلاماً وامرأة على الفاحشة فلم
يستطيع ما دونه إلا بالقتل فدمه مدر (١٨٢) * (نوع في القتل تسبياً) * (ولو) عثر رجل بجعر وقع في بئر فلهما آخر فان كان

الجعر وضعه انسان على
الطريق فالضمة ان على
واضح الجعلان التردى
بأثره له وان كان الجعر لم
يضعه أحد انكه جيل
السييل فالضمة ان على
الساور (ولو) - لم يثر في
خلة من الارض فلا ضمان
على الحمار لان الفلاة
موضع مباح فلا يكون
الخطر عروفا (رجل)
سهر بئر في ملكه فسيره
هو قبح فيها انسان فقال
ما حب الارض أنا امرته
بذلك رأسكرا ولياء الواقع
فالقياس ان لا ضمان
صاحب الارض وفي
الاستحسان يصدق لانه أخبر
بما علمك التماسه (غنية)
(رجل) استأجر رجلاً
ليحمله بئرا في الطريق
فتردى فيها انسان فان
كانت في ذمارة فالضمان
على المستأجر دون الجائر
وان لم يكن في ذمارة فان علم
الا برب ذلك فالضمان على

المشتري فلا يرجع به ولانه لما استحق الكل لا يقدر المشتري ان يسلم البناء الى البائع وقد مر أنه لا يرجع
بقية بنائه مالم يسلمه الى البائع * (مسألة) * ولو عرف المشتري ان الدار لغير البائع ولم يدع البائع وكالته
ففي فاسحق لم يكن مغروراً ولم يبيع مالم انه يبيع بأمره ولكن البائع قال أمرني ببيعه وشراؤه فبني ثم استحقه
ماله وأسكر الامر بالبائع فالمشتري يرجع على بائعه ببنائه وبقيته ببنائه لتحقق الغرر وكما لو شري أمة من
يقول أمرني بالكذا يبيعها فأولدها المشتري ثم أنكر مالها بالبيع فالامر بالبائع فالولد حر بقيته ويرجع
المشتري بائعه والقيمة على بائعه والولد والبناء يجر بان يجري واحد في الغرر والضميمة في شرح الجامع
* (مسألة) * شري كرم فاستحق أصل الكرم دون الشجر والفضبان والحيطان فله المشتري ان يرد الاشجار
على البائع ويستردج مع الهن لانه لو لم يرد ينضروا لانه يؤمر بالقلع كذا في الدخيرة وقال وبمنسله لو شري
جدار مع برذنته فاستحق الجدار لا البرذنة ليس للمشتري أن يرد البرذنة ويرجع بكل ثمنه بل يرجع
بحصة الجدار وحده من الثمن والفرق انه لو أمر بقلع الشجر فيصير حطاً ويخرج عن هذا الانتفاع الذي
شراؤه لانه هو - داعب فاحش فيثبت له حق الرد بخصه لانه لا يخرج عن انتفاع شراؤه لاجله
والله أعلم

(الباب الرابعون في القضاة يبيع الوفاة وأحكامه وشراؤه وأقسامه) اهلم ان العقد الذي شرط
فيه الاتاه لذاره البائع الثمن سميها الناس يبيع الوفاة وفي المصنف يبيع الامانة فله حكم الرهن
منسداً كثر الشيوخ فلا يباح للمشتري ان ينتفع بالمبيع بدون اذن البائع ويسقط الدين به سلاكه
وبعض الناس جعله باطلا لا يار بالهزل وبعضهم جعله في حكم بيع المكره فيبطله المشتري ان شاء
لانه لم يكن راضياً به قال نجم الدين النسفي اتفق في هذا الزمان على جوازه قال صاحب النهاية وعليه المنوي
في الثانية الصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهناً ثم يقرر ان ذكر الشرط فيه
يفسد وان ذكر قبله أو بعده على وجه المواعدة وعقد خال عن الشرط يصح العقد ويلزم الوفاة بالعهد
لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وسيأتي لذلك مزيد بيان ان شاء الله عن فتاوى النسفي قال
البيع الذي تعارفه أهل زماننا احتيالا للربا وهو يبيع الوفاة - ورهن في الحقيقة فلا يملك ولا يتطع به
الاباذن مالكة وهو ضمان لما أكل من غمره أو تأف من شجره ويسقط الدين به - لا كملو بقي لان ضمن الزيادة
ولما منع استرداده اذا قضى دية لافرق عسداً بدينه وبين الرهن في حكمهم من الاحكام لان المتعاقدين وان
سميها البيع ولكن غرضه الرهن والاعتيان بالدين اذ العاقد يقول لكل واحد بعد هذا العقد رهنت
ملكى دلاما والمشتري يقول ان رهنت ملك دلاما والعبرة في التصرفات للمعاصم - والمعاني لا للافراط والمباني

الاحيرون المداوون لم يعلم بالضمان على المستأجر لانه غره (غنية) (سقاء) سمحتي ملت فهو على وجهين ان دفع اليه السم فان
مضى كل علم لم يله ضمان لا يجب القصاص ولا الديانة ويجوز ولو أن - به اعتبار انجب الديانة على عائلته (وان) دفع اليه شربة فشرب
ومات لا تجب الديانة لانه شرب بانه يتأثره الا ان في الدفع خدعة فلا يجب الا التعزير والاستغفار (غنية) (رجل) قال أنا ضربت دلاما بالسيف
فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عدا (رجل) قتل رجلاً في الزرع فانه يقتل به (وادا) شهد الشهود على رجل بالزنا والاحسان
عز كبت - القاصي ليرجه عدا أو بعد أيام وقتله رجل عدا الاقصاص عايه (غنية الفتاوى) (رجل) قتل رجلاً فعفا بعض ورثته عن
القاتل سم قتله في الورثة ان عدا وان عفا البعض يسقط القصاص لزمهم القود وان لم يعلموا بهذا الحكم فلا قود عليهم وان علموا بالعفو (غنية)
(الم) ادان رجل بالسرقة التمهيد في ادان كان سهره - رآه اروسه لا يضمن ان كان في الموضع المدا (غنية) (صبي) على ما نطق

صاحبه رجل فوق فبات قال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر لا شيء عليه أطلق الجواب هنا وفيه في نوادر رستم فقال إذا ما سمع به فقال لا شيء فوقه لا يضمن ولو قال فع فوقه يضمن والقوى على هذا (من الغنية) (مكية) بنت ست سنين بنت وكانت جالسة جنب البارئ فخر جنب الام الى بعض الجسيران فاحترقت المصيبة فبات لا تود على الام لكن اذا كانت عملية يجنبني أن تعق رقبة مؤمنة والاصامت شهرين متتابعين وتكون على ندامة واستغفار غسل الله أن يعفو عنها وهذا استحسن (غنية) (مكية) مات في الماء أو وقع من سطح فبات ان كان من جهة فدية نفسه كان هذا بركة البالغ وان كان من لا يحفظ نفسه فعلى أبيه الدية والكفارة لان حفظه عليهم فوجب الكفارة عليهم ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فالكفارة عليه واحتمل الفقهاء أبو اليت أنه لا كفارة على (١٨٣)

والقوى على ما انتاره أبو
اليت (من الغنية)

(وع في العفو والصلح)

(الوارث) اذا عفا عن القاتل

هل يبرأ فيما بينه وبين الله

نعالي قال هو عزلة الدين

على رجل لرجل فبات

الطالب وارانة الورقة فبات

يبرأ فيما بقي اما من ملدا

التمه عدم فبلا يبرأ وكذا

القاتل من ملدا يبرأ وانه

ويسبرأ من القصاص

(وذكر) الكرم في

مختصره ان العفو عن

القاتل أفضل لقوله تعالى

فمن عفا عنه فهو كفاة

(واختلاف) أهل الدية

تاويله قال قوم هو كفارة

للقاتل ونال اخرون دية

كفارة له عفا وهو أرا

التأويل عندي (من

الدية) (وحل) وتلى محمد

وله رليان وصالح أحدهما

القاتل من جميع الدم على

سبب أو اذا جاز الصالح في

نفيه بخمسة وعشرين

فان الحوالة بشرط أن لا يبرأ كفالة والكفالة بشرط البراءة والدية بشرط الحرة نفسها بحضرة الشهود ومع تسمية المهر نكاح والاستبضاع الفاسد اذا ضرب فيه الاجل سلم وتظايره كثيرة قال السيد الامام قلت للامام الحسن الماتر يدى قد فشاهدنا البيوع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وقولك انه رهن واما أيضا صلي ذلك فالصواب ان تجمع الامة وتتفق على هذا ويظهر بين الناس وقال المعبر اليوم فترانا وقد ظهر ذلك بين الناس فن خالفنا فليبرأ وليقسم دايه وقبل هو بيع جائز (ومسألة) ع رباغ نصف كرمه من آخر بيع الوفاء وخرج هو في الصنف الى كرمه باهله وأخرج هذا المشتري أهله وأدركت الملات فأخذ البائع نصفها والمشتري نصفها هل للبائع اذا تقابلا البيوع وأعطاه عن مائشراء ان يطالبه بما حل من الغلات قال لو أخذ بغير رضا البائع فللبائع ان يطالبه به لولا أنه قد برضا ويكون ذلك هبة قال ولا يضمن الباعيل فيه فان رب الكرم والذى نقله الى كرمه يحتل الاخذ برضا وبغير رضا فأما لو شري كاه وقبضه وأخذ غلاته والاخذ بغير رضا البائع فهو في الحقيقة رهن وليس للمرئ ان يأكل على الراهن فاذا أكلها بضمها فافتيها بالتمتع على الاتفاق لذل كما من مجمع النوازل قال النسفي اتفق مشايخ زماننا على صحة بيعه على ما كان عليه بعض السلف لانهم ما تعلقوا بالحق البيوع بلاذ كرم بشرط يسه والبركة له لوط أيضا دون المقود فان من تزوج امرأة ومن نيته ان يطالبها بعد ما جاء بها صم العقد (مسألة) مستحب قال النسفي بيعت حائزنا بأربع مائة ثم طلب المشتري اقاله البيوع ورد الهم وهو يقول بعني بيع الوفاء وانا أقول له بعك ما نا فاجاب ان القول قولك فقال السائل لو سلمنى على ذلك هل يسعى أن أحلف وكان نبي ان أخذ الحائز منه وأرد الثمن اليه بعد زمان وكانت صد المشتري ذلك كما هو العرف الا انى لا أقدر اليوم على ان أقد الثمن أحاب اما ذكر ذلك قبل العقد وما كان في القلب عند العقد لا يبرأ لولا لم يذكر عند العقد سوى الابواب والقبول وان تحلف انك بعته به ايا فاقول هذا ان البركة له لوط وقد تعلقنا بالحق البيوع لا الرهن طاعة بهما أولى الا انه يشكل بان المبيع اذا جاء الى العماره فالبائع بهرمو يؤدي خرابه أيضا والجواب انه يفعل ذلك اختيارا لا جبرا حتى لو امتنع لا يجبر بكذا لا يجبر على ترك الوفاء بذلك ويجعل البيوع ما تار للمشتري حق طلب الثمن لا غير مانا تنقص المبيع بان كان دارا فانهم لا يجبر البائع على ردائه من لانه كبيع جديد ولو كان المبيع فنا أو دابة فذلك عند المشتري فلا شيء لو احدثه فباع على الآخر (مسألة) لو شرطنا النجاسة في البيوع فسد البيوع ولو قواض ما جبال البيوع ثم تباع بالاذ كرم شرط جاز البيوع عند أبي حنيفة الا اذا تصادقا لم ما تباع على تلك المواضع فكذلك الوفاة على البيوع ثم عقد بالشرط الوفاء فله العقد سائر ولا عبرة للمواصفة السابقة من مختلف الرواية (مسألة) تباع بالاذ كرم شرط الوفاء ثم شرط ما يكون

أما والاد آخر من الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة خمسة آلاف ان الصلح على أكثر من الدية باطل ورجب لكل واحد منهما دية الدية وهو خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى (ولو) كان القصاص بين أخوين أحدهما غائب فادى العاتل ان العاتب قد عفا عنه وأقام البيعة على ذلك فانه تقبل بيته ويثبت لعفو عن العاتب ولو جاء العاتب لا تكاف القاتل باعادة البيعة فاذا أقام القاتل البيعة على ما ادعى من عفو العاتب وان لم يكن له بيعة على ما ادعى وأراد أن يستخاف الحاضر يؤخر حتى يقدم العاتب هكذا ذكر محمد وأطلق الجواب إطلاقا (قال) بعض مشايخنا بدي محمد بقوله يؤخر حتى يقدم العاتب تأخير استعلاف البتان لان الحاضر لا يستخاف على البتان أما اذا أراد استعلاف الحاضر على العلم بالله ما يعلم ان العاتب قد عفا عنه فانه يستخاف على ذلك (غنية) (وفي النخبة) رجل رجل عدوا على المقتول يرون من انولى القاتل ما لم يحل على مال يهوى من ذلك ديون المقتول (وكذلك) له كراهة لقول أو يبي بوضا ما تقدمه من دلائل ومما يراه (مسألة)

(ودية) الذي والمستأ من كدية السلم متدا (ودية) انطلا انعام مشرون بنت مخاض ومشرون ابن مخاض وعشرون بنت باون وعشرون بنت حمة وعشرون بنت عذرة (ودية) تنبيه العمد أربع وخمسة وعشرون بنت مخاض وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون بنت حمة وخمسة وعشرون بنت عذرة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (وفي) فتاوى القاضى الامام واختلفوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى المجنى عليه انه لو كان ثملوا كما تكلم يتقص من قيمته هذه الجناية ان كانت تنقص عشر قيمته في المخرج عشر دية قال والفتوى على - ذاهذا ما يسر الله تعالى من الخلاصة (وفي) النفس الدية وكذا الانف والذكور والحشمة والعقل والشعر والذوق والسمع والبصر واللسان (وبعضه) اذ اذمنع الكلام (والصلب) اذ اذمنع الجماع وكذا اذا افضاها فلم تستمسك البول (ومن) قطع بدر جل خطأ ثم قتله قبل البرء خطأ عليه دية واحدة (وما) في البدن اثنان ففيه الدية وفي أحدها نصف الدية (١٨٥) (وما) فيه أربعة ففي أحدهما ربع الدية (وفي) كل

أصبح عشر الدية وتقسيم على مفاصلها وكف يبيع المفاصل (وفي) كل سن نصف عشر الدية فان قلها فبنت أخرى مكانها سقط أرشها (وفي) شعر الرأس اذا حلق ولم يبت الدية وكذا اللحية والحاجبان والاهراب واليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها (وفي) الشارب ولحية الكوسح وندى الرجل وذكر الحصى والعين ولسان الاخرس واليد الشلاء والعين العوراء والرجل المرجأ والسن السوداء والاصبع الزائدة وعين الصبي ولسانه وذكره اذا لم تعلم حمة حكومة (واذا) قطع أصبعاً فاشات أخرى ففيها الارش (وعند) الصبي والمجنون خطأ وقد تدم (والسجاح) عشرة الجارحة وهي التي تشق الجلد ثم الدامعة وهي التي تخرج ما يشبه الدرع ثم

مضت مدة الاحارة وقد غرس المستأجر فيه شجرة او العصب انه يؤمر المستأجر بقلعه الا ان يجب على المؤجر ثمة الشجرة او ما يجلف الزرع فانه يتركها جرح مثله الى الادراك اذ الزرع له نهاية بخلاف العرم انظر اصل المسئلة في الذخيرة

(الباب الحادى والاربعون فى القضاء بدوى السكاح والمهر والنفقة

ودوى الجهاز وما يتعلق به)

قال فى الذخيرة برهن على سكاح امرأه تقول ان لى زوجا فى بلد كذا وسمته أولافانه يحكم له وقرارها الغيرة لا يمنع من الحكم بينة المدعى نكاحها او ما سكرت وان لم تقر غيره ثم أقرت لهذا المدعى يسمع اقرارها ولو قرت لا تخفى لهذا المدعى لا يسمع اقرارها لهذا المدعى ولو تزوج بها ثم أنكرت النكاح ورتو جتبا آخر ودمات شهود الاول ليس له أن يحاكمها اذ الخصومة لتخفيف بقصد به يكون اقرار اولو أقرت صرحت بالنكاح الاول بعد ما تزوجت بالثاني لم يجز اقرارها ولكن الاول ان حلف الثاني على العلم فان وكل صار مقرا بطلان نكاحه فالآن يحلف على البتات والحاصل أنه لو ادعى نكاح امرأته فى نكاح غيره ولا يثبت له المدعى استخفاف الزوج والرافة ويسد أيمن الزوج على العلم فان حلف انقطع الخصومة فان نكل يحلف بتاتا فان نكلت فهي له مدعى ادعت انه نكحها أو أنكرت ثم أقر جاز وكذا لو ادعى نكاحا ثم أقرت وابتس انكار الزوج السكاح كادعائه الفسخ ونكاحه فى الذخيرة (مسئلة) * ادعى نكاحها أو ما سكرت وأقرت به لى جل حاصر وصرفها المقر له فان برهن المدعى يحتاج المقر له الى البينة على - ذاهذا المدعى بحضرة المرأة ولو برهن المقر له بعدما برهن المدعى يترجح المقر له بالبينة والاقر انظر شروط المسالوانى (فرع) * وفى الحبط برهن على النكاح ولو كانت فى بيت أحدهما أو دخل بها فله اذ دخوله ونقلها دليل سبق عقده الا اذا سبق تاريخ الاخر فينتهذ بسقط اعتبار دليل سبق عقد النكاح بالسبق ولو لم تكن فى بيت أحدهما ولو ادخل بها ولو وقتا فالاول اولد ولو لم يوثق أو وقتا أو عن زكيت بيته اولد ولو زكيتا تسئل المرأة ولو لم تقر لاحدهما فرق بينهما وبينهما ولو أقرت لاحدهما بالنكاح فهي له الا اذا سبق تاريخ بينة الاخر وهذا ان العمل بابيئته من غير سقطا وبقى تصادق أحدهما معها فيثبت النكاح بينهما بصادقهما وهذا كله فيه الو تارعا حال حياة المرأة وأما بعد موتها على وجوه ولا يعتبر فيه الاقرار والبدل أو رخصتها لمن سبق تاريخه ولو لم يورثها أو رخصها أو فسخي لها يجب على كل منهما نصف المهر ورتانها ارث زوج والفرق بين حياتها وموتها ان العرض فى حياتها هو المرأة وهي لا تقبل الشركة والعرض فى موتها هو الارث وهو مال يقبل الشركة فان واثبتت نسبتهما وورث من كل منهما ارث ابن كامل اذ البينة لا تخفى أبجلة

(٢٤ - معى السكاح) الدامعة وهي التي تخرج الدم ثم البانعة وهي التي تبضع الدم ثم المتلاجة وهي التي تأخذ من اللحم أكثر ثم السجاف وهي جلدة فوق العظام اتصلت بها الشجة ثم الموضحة وهي التي توصل العظم ثم الهاشمة وهي التي تشم العظام ثم المنقلة وهي التي تنقله ثم الآمنة وهي التي تصل الى أم الدماغ (فنى) الموضحة القصاص ان كان عمدا وفى الباقي حكومة عدل ولا قصاص فى شئ منها وان كانت عمدا (وروى) فى الموضحة وفيما ادبها القصاص دون ما دها (وفي) الهاشمة العشرة وفى المنقلة عشرة ونصف (وفي) الآمنة الثلاث وكذا البانعة فادانقت وثلاثان (والسجاح) تحتص بالوجه والرأس والحائفة بالجوف والجنب والظهر وما سوى ذلك حراحت مكرمة عدل وقد تقدم بيان حكومة العدل (ومن) شجر وجلاد ذهب عقله أو شعر رأسه دلت فيه ارش الوصى (وان) ذهب سبعة أو بصره أو كلامه لم يثبت ولم يصر من الوصى - والعارفين معنى يبرأ (ولو) نكحها فالحمة تحوئبت الشجر فقط الارض

والأصل في أهل البلد المأبوس أنه تعالى قال من الحثارة على وجه الاستحسان (باب القسامة) القتل على ميتة أو إذا وجد في حيازة
لا يعلم قاتله وأدعى عليه القتل على أهلها أو على بعضهم عدوا أو خطأ ولا يثبت له يختار منهم حسين رجلا يحلفون بالله ما قتلناه ولا علمناه قاتلا ثم
يقضي بالدية على أهل الحلة وكذلك إذا وجد بدنه أو أكثره أو بعضه مع الرأس لم يكن فيهم نجسون رجلا كررت الأيمان عليهم انتم
نجسين ومن أي منهم يجلس - ثم يحلف ويقضي بالدية للولي (ولا يد) دخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا عبد ولا امرأة (وان) ادعى الولي القتل
على غيره سقطت عنهم القسامة ولا تقبل شهادتهم على ذلك (وان) وجد على دابة يسوقها انسان فالقسامة عليه وعلى عاقلة السائق
وكذا القائد والراكب (وان) (١٨٦) وجد في دار انسان فالقسامة عليه وعلى عاقلته ان كانوا حاضرا والا كررت الأيمان عليه والدية

على عاقلة (وان) وجد بين
قرية بين فعلى أنربهم ما إذا
كانوا يسمعون الصوت
(ولو) وجد في السفينة
فانسامة على السلاحين
والركابو (في) مسجد
على فعلى أهالها (وفي) الجامع
والشارع الاعظم الدينية في
بيت المال ولا قسامة (وان)
وجد في بركة أو في وسط
الغمرات فهو روان كان
تسببا بالشاطئ فعلى أقرب
القرى منه ان كانوا يسمعون
الصوت والله تعالى أعلم
هذا ما يسر الله نقله من المختار
(ولو) وجد في دار نفسه
تدعى عاقلة ورثته منه أبي
حقيقة رجه الله وهند زفر
لاثنى فيه وبه يقضى (الفسامة)
على أهل الخطاة لاهلى
السكان ولا على المشتريين
فلو باع كلهم فعلى المشتريين
(وجد) قيل في دارين
قوم لبعضهم أكثر فهى
على الرئس وفي سوق
ملوك فعلى المسالك وفي غير

* (فصل) * ادعت نكاحه في ربيع كذا وادعت المهر في تركه والورثة يبرهنوا ان مورثهم مات في صفر
 لا تقبل بدينهم لانهم أثبتوا الموت والموت لا يدل تحت الحكم * (مسئلة) * قال في فتاوى أهل سمرقند
 ادعت مهر المثل ثم ادعت المسمى يقل اذا المسمى يتصور بعد ثبوت مهر المثل في نكاح واحد بان سمي بعد
 نكاح بلا تسمية ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل لا يقبل * (مسئلة) * من الموازل مات فادعت امرأته
 على ورثته مهرها بصرف الى مهرها قال أبو الميثاق لو بنى بها يمنع منها قدر ما جرت العادة في التحجيل به والقول
 للورثة فيه والقول للمرأة فيه اذا علم اذ كره في الذمة برة وعلة باب النكاح شاهد على وجوب كل المهر
 واعرف شاهد على قبض بعض المهر فيه عملهم ما وقبل لو صرحت بانكار القبض وبان لم قبض شيئا قال القول
 قولها اذ النكاح دليل محكم على وجوب كل المهر والدخول والموت دليلان محكان على تقرير ذلك الواجب
 والبناء على اليسر بدليل محكم على قبض بعضه لانه قد بينى بما قبل تحجيل شيء من المهر فيكون القول هو هذه
 المسئلة تؤيد ما ذكره القاصي ظاهر الدين ان الوادعت كل مهرها بعد موت الزوج وبرهنت على اقرار
 الزوج به لا تسمع اذا الظاهر انهم الاتسلم بمسها الا بعد قبض بعضه فكذلك الظاهر

* (فصل) * تزوج كبيرة ومأبث النفقة وهي في بيت الأب بعد طلاقها أو لم يطالبها الزوج بالنفقة إذا النفقة
 - عنها والنفقة حق الزوج فإذا لم يطالبها بالنفقة لم يركب عنه وهو لا يبطل حقها به يبقى وقيل لا نفقة لها
 إذا لم تزف إلى زوجها ولو اشتدت عن النفقة بحق كتاب المجل فلها النفقة ولو امتنعت بغير حق لم يكون
 المهر مؤجلاً ولا نفقة لها وكذا الجواب في صغيرة بحام مثلها أو إذا نفقة لها حتى تصير بحال تطيق الجماع
 سواء كانت في بيت زوجها أو في بيت الأب قال في لطائف الأشارات تصلح للجماع بتسع وفي الصحيح تعتبر لا طاعة
 * (مسألة) * ولو أبت أن تتحول معه إلى ما يرى من البهتان وقد أواها المجل فلان نفقة لها لأنها مبطلة في هذا
 المانع ونشرت بخلاف ما لو لم يعطها المهر أو لا وهذا لو لم يدخل بها ولو دخل فكذا الجواب عند أبي حنيفة وعندهما
 لا نفقة لها سواء أواها المهر أو لا وهذا بناء على أن المهر دخول به إليها أن منع نفسها له مهر عنده لا عندهما
 فكانت بمنع في هذا المانع عنده لا عندهما من تهذيب القلانسي قال الصدوق والشهيد هذا الخلاف في ما لو دخل
 به بمرضها وهي بالغة ما لو دخل بها وهي كارهة أو صغيرة أو مجنة لا بأس بها حقها في منع نفسها قال أبو
 القاسم الصفار هذا في زمانهم أما في زماننا فلا ذلك الزوج أن يسافر بها أو في مهرها أو لا لفساد الناس قبله
 - ل يخرجها من البلد إلى القرية أو العكس قال إيس ذلك يساروا وأخرجها إلى بلد آخر سفر كرد في الذخيرة
 وفي التجنيس والفروع على أن له أن يسافر بها إذا أواها المجل لقوله تعالى أسكنوهن الآيات وقال في
 الددة ليس له إخراجها إلى بلد آخر ولو أواها المهر ركز الاختيار الفقيه مظهر الدين المرغيناني

المأول والسكن لاقامة والدبة علي بيت المال (ولو) وجد في معسكر في قلاعة غير مملوكة في الخيمة والمسطاط علي

سأكنهم ما هذا ما يستر تعالى نفسه من الدرر والغرر والله الموفق لسبيل الرشاد * (باب المعاقلة) وهي جوع معقولة وهي الدية والمعاقلة الذين يودونهم أو تجب عليهم كل دية وجبت بنعس القتل فإن كان القاتل من أهل الديوان فهم عاقلة تؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين سواء خرجت في أقل أو أكثر وإن لم يكن من أهل الديوان فتقبلته يتسقط عليهم في ثلاث سنين لا يراد الواحد على أربعة دراهم وينقص منها فإن لم تسع القبيلة ذلك هم اليهم أقرب القبائل نسباً وإن كان ممن يتناصرون بالحرف وأهل حرته (وإن) تناصروا بالحلف فأهله يؤدى القاتل كاحدهم (ولا) عقل على العيوان والنساء ولا يبعث القاتل الكافر عن السلم ولا يأكس (وإن) كلب لادمي عاقلة فالدية عليهم والإدنى ماله في ثلاث سنين (والمعاقلة) المستقيمة ماله ولا موه عاقلة ماله ولا موه قبيحة (ورلد) إلا ما لا عقل له عاقلة أمه فإن ادعى بالاب وهو

ذلك رجمه على عاقلة الاب (وخمل) العاقلة مسند بنار وصاعد او مادون ما مال الجاني ولا تسفل العاقلة ما عرف به الجاني
الا ان يصدقه واذا جنى الحر على العبد خطا على عاقلة وهذا ما يصره الله تعالى نقله من المختار والله الموفق لسبيل الرشاد

(فصل في المسائل المتعلقة بالحدود) (رجل) زنى بامرأة مسنة لاحد عليه وعليه التعزير (11) روى أن بهلول النباش فعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقم عليه الحد ونزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة لا يندفون بها من غير حد (ولو) أتى امرأة أو غلاما في الموضع المكروه والعياذ بالله تعالى فليس عليه حد الزنا ولكنه يستتاب بالتعزير والحبس (وعندهما) عليه الحد (وفي) روضة الزندوستي ان الخلاف في العلامة أمالوا في امرأتى الموضع المكروه ومنها يحد بخلاف (187) (ولو) فعل هذا بعبده أو أخته أو مكرهته لا يحد به

أو مكرهته لا يحد به
خلاف (قال) محمد رحمه الله
في الاصل اذا زنى بامرأة
خمس لا حد على واحد
منهما او جعل الجواب في
المرءة كالجواب فيما اذا
كانت المرأة باطقة وادعت
المسرة النكاح بخلاف
ما اذا كانت مجنونة أو مبيعة
يجماع مثلهما كان على
الرجل الحد بخلاف
ما اذا كانت المرأة غائبة
وأثر الرجل ان الله رضى بها أو
شهد عليه الشهود فانه يقام
عليه الحد (من العينة)
(عن) ابن عباس رضى
الله عنه ما قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
وجدتموه يعمل عمل قوم لوط
فاقتلوا الفاعل والمفعول
به (وقال) من أتى بمسنة
فاقتلوه واقتلوا معه (وعن)
جابر بن عبد الله رضى الله
تعالى عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان
أخوف ما أخاف على أمتي

(فصل في دعوى الجهار) قال في الذخيرة زوج بنته ومجهزها فانت فزعم أبوها أن الجهار
أعاره منها ولم يهبه فالقول للزوج وعلى الاب يده اذا طاهرانه اذا جهز بنته يدفع بطريق التملك والبيئة
الصحة فيه أن يشهد هذا التسليم الى بنته الى ما أعطيت هذه الاشياء بنتي عارية أو يكتب نسخة مأمومة وتشهد
البيئة على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك والى عارية من يدي لكن هذا يصلح للقضاء
لا للاحتياط بل وان شراها الى صغرها فبذلك الاقرار لا يصير للاب ديانة والاحتياط أن يشترى ما في
هذه النسخة ثم تبرئه بنته عن الثمن وعن السعدى ان القول للاب اذا ليد استفيدت من قبله فهو وأعرف
ولان العارية تبرع والهبة تبرع والعارية أدناهما فحمل على الادنى قال السدر الشافعي والفتوى انه
لو كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك جهارا لعارية كفى ديارا فالقول للزوج ولو كان العرف مستمرا
فالقول للاب قال في الملتقط القول للزوج مع يمينه على علمه قال في الابتناح ان كان الاب من الاشراف
لا يقبل قوله وان كان ممن لا يجوز البتة بغيره قبل قوله *(فرع)* كتب نسخة الجهار وأقر الاب ان
هذه الاشياء ملك البنت لكن الشهود لم يروا هذه الاشياء بجهة واحد او واحد لم يجز لهم أن يشهدوا
بانهم ملكها من فتاوى رشيد الدين *(مسئلة)* تزوجها وبعث اليها بـدايا وموضته وزفت اليه
فشارفها فقال ما بعثته فكله عارية والقول له في متاعه لانه يسكر التملك ولها أخذ ما بعثته لانما ارجمت انه
عوض للهبة فلم يملك بغيره لم يكن ذلك عوضا لكل منهما أخذ ما دفع ايضا لو صرحت حين بعثته انه
عوض فكذلك ولو لم تصرح به لكنها فونه كان هبة وبطلت نيتها *(مسئلة)* لو أنها كت ما بعثته
الزوج اليها فانكر الهبة وحلف بنفي أن يجوز له التضمن لان حكم المارية كذلك وكذا لو ألق الزوج
ما بعثته اليه ينفي ان يجوز زناها التضمن أنظر اصول الاستروشنى قال في الذخيرة بعث الى امرأته ثيابا ثم
ادعى انها عارية صدق *(فرع)* بعث الزوج الى أهل زوجته اشياء منه وزفها من ثيابها
فلم زفت اليه أراد أن يأخذ منها الذي باح لبس له ذلك لو بعث اليها على وجه التملك من الفتاوى الرشيدية
(مسئلة) ماتت فانتحلت والدفن ما عاينها زوج الميتة بقرعة تدعى وتنفقها فخلعت وطلب الزوج
قيمة البقرة فان اتفقا على شرط الرجوع برجع لا لو اتفقا على انه لم يذكر القيمة لانما خلعت باذنه بلا شرط
القيمة ولو اختلفا فيه فالقول لام الميتة لانها تنكر شرط النكاح قال أبو الليث *(مسئلة)* غره
فقال أزوجك بنتي وأجوزها لجهاز عظيم فاستزوج وودع الدستيمان الى ابها ثم أبوها لم يجزها لارواية في
ذلك وأفتى بان الروح يطالب أبا المرأة بالتجهيز فان جهز ولا يسترد ما زاد على دستيمان مثلها وقد روى بعضهم
الجهاز بالدستيمان لكل دينار من الدستيمان ثلاثة دنانير من الجهاز أو أربعة دنانير فالزوج يطالب بهذا

عمل قوم لوط مصابيح (ولو) لا ط بامرأته أو عبده لا يجب الحد (روى) جامع ظهير الدين الواطاني عده وفي الاجنبي والاجنبية فيه ما أشد
التعزير والراى فيه ما الى الامام ان شاء قتله ان اعتاد ذلك وان شاعصره وجسه (وقالا) فيه الحد (وقال) أبو بكر يحرق بالنار (وعن)
الشعبي يرمي في الاحوال كلها (وعن) البعض يرمي بدم عليه جدار (ولو) جرد امرأته عاقبة أو قبلها أو جامعها نيام دون الفرج حتى أتوا فعله
التعزير (رجل) وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلق يخاف عليه التلف اذا ضرب بجلد أو ما يحتمل خزانة الفتاوى (رجل) زنى بمسنة
لا تقم على الجماع فادضاها لحد عليه في قولهم جميعا ثم يتخارفا في القضاء كانت تستمسك البرل كان عليه المهر بالوطء وثالث الدية بالقضاء
وان كانت تستمسك البرل كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه الدية والمهر أيضا ولا يحرم عليه
أهوا ولا ينتهاج سد الوطء في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف تحرم من العينة (رجل) زنى بجارية ولو كته وقتلها فعمل الجماع كره في الاصل

في كل عام لا يثبت في النكاح لاني المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بعيب عند تالايثت
 استيطعتهم فلا يسقط الحد منه من الغنية (وينبغي) للقاضي أن يسأل شهود الاحسان عن الاحسان ما هو فان قالوا انها وصفتها تزوج
 امرأتها ودخل بها فعلى قول أبي يوسف رجه الله يكتفي بقولهم ودخل بها (وعند) محمد لا يكتفي به ما لم يقولوا جامعها (واجمعوا) على انه لا يكتفي
 بقولهم مسها أو لمسها (واجمعوا) على انه يكتفي بقولهم جاء بها باضعا (وفي) الباقى انه يكتفي بقولهم اقتسل منها غنية (ولو) خلا بامرأة
 ثم طلقها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصنا ما قرأه والمرأة لا تكون محصنة لانكارها (رجل) أقر عند
 القاضي بالزنا أربع مرات (١٩٠) فامر القاضي برجه ثم قال والله ما أقرت بشئ يدركه هذا ما يسر الله تعالى نقله من مجموع

خيار الزوجه لا يثبت في النكاح لاني المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بعيب عند تالايثت
 في النكاح فلا ترد المرأة بعيب ما قال الشافعي له أن يرد المرأ بأحد العيوب الخمسة يجنون وجدها م و برص
 وفرق ورتق فان ردها قبل الدخول سقط كل المهر وان ردها بعده فلها كمال المهر ولا يرد الزوج يجنون وجدها م
 و برص عند الحسن وقال محمد لها رده ولا يرد الزوج بعينه وجب ولها الماطة بالارسال بالمعروف والتفريق
 بناء على ما إذا كانت الفرقة بسبب العنة والجلب طلاقا باننا كذا في قاضيان * (مسئلة) * خيار العتق
 للمسكوة اذا كانت آمنة أو مدبرة أو أم ولد فعتقت قبل دخوله أو بعده فلها حق الفسخ حرا كان زوجها
 أو قننا وقال الشافعي لا خيار لها في زوج حركه كذا للمكاتبه الصغيرة أو الكبيرة وزوجها المولى برضاها
 فعتقت بأداء أو غير يرتخير عندنا وهذا الخبر كذا في الخبرية ثبت لا لشي لا لذكر وقوع الفرقة به
 لا توقف على القضاء ولا يسمي بكونه ويعد إلى آخر الجلس الا اذا ابطأته صريحا أو دلالة بأن تمكنه من
 نفسها ونحوها لما ينافي هذا الخبر بالخبرين لو جهن أحد هما ان الفرقة بخيار العتق لا تكون طلاقا بخلاف
 الخبرية لانه يثبت ببناء المهر وهو أهل للمطالعة فان قاضيان * (مسئلة) * قال في المحيط خيار الباطل
 كسفة فانه كما بلغت ينبغي لها أن تختار نفسها كالمشيع ونشهد على النقص لو كان مسدها من قبل
 شهادته والاختراع إلى الناس وتختار ثانيا ولو لم تختار في بينهما حتى خرجت إلى الناس بطل خيارها والاشهاد
 لا يشترط لاختيارها نفسها لكن شرط لاثباته بينة يسقط اليقين منها وتجليدها على اختيارها نفسها
 كتحليف الشقيع على طالب الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسي بين باعت أو دين باعت طابت الفرقة
 صدقت مع البين ولو قالت بلغت أمس وطابت الفرقة لا يقبل وتحتاج إلى البينة وكذا الذي يبيع لو قال طابت
 الشفعة بين طالت فالقول له ولو قال علفت أمس وطابت لا يقبل ويكفيه أقامة البينة * (فرع) * قال في
 الاصل شرط الخيار في الصلح كشرطه في البيع ثم هو في البيع جائز له ما أو لا أحدهما مؤقتا بثلاثة أيام
 أو أقل وان شرط أكثر من البيع عند أبي حنيفة كالمشيط أو قال أبو يوسف ومحمد وابن أبي ليلى
 لو ذكر أو قتا ما لوما كسهر وسنة أو أكثر يجوز وزهر والشافعي مع أبي حنيفة قال في فصول الفقه هو
 يبيع في ثمانية أشهر يبيع وأجارة وقسمه وبلغ من مال بعينه وكتابة وخام وعتق على مال لو شرط الخيار
 للمرأة والعن يصح عند أبي حنيفة ولو شرط للزوج والمولى لم يجز وفاقا ولو شرط للراهن جاز لا للرهن
 اذله قض الرهن متى شاغل الخيار ولو كفل بنفس أو مال و شرط الخيار لا مكفول له أو لا مكفول جاز ولو
 استأجر بخياره ثلاثة أيام جاز كبيع فلو فسخ في الثالث هل يجب على المستأجر أجرة يومين أو على صاحب
 المحيط انه لا يجب لانه لا يتمكن من الانتفاع بحكم الخيار لانه لو انتفع بطل خياره * (مسئلة) * باع بخيار

ويذكره شارح الطحاوي
 (لا يجل) شرب الخمر الا عند
 الضرورة للعطش يشرب
 قدر ما يدفع العطش فلا والله
 شرب الخمر عقوبة مبرورة
 فسكر لا حده عليه لانه مبرورة
 في ما حده اذا اقتدوا لدفع
 العطش فقط (ومن) شرب
 منه اقتدر ما يصل إلى جوفه
 في ثمانية أيام وان كان
 حرا أو أرقب بين ان كان
 عبدا (ومن) وجد في فيه
 واتحة الخمر أو فاه جرا لا يحد
 شرب الخمر لانه لا يحد
 به فان ذهب به فقد لم يجد
 فان سكر منه لا يحد عند هـ
 خلافا لمحمد رحمه الله تعالى
 ومن زنى في رمضان فادعى
 شبهة تسقط الحد من روحه
 هذا ما يسر الله تعالى نقله
 من الخلاصة والله تعالى
 الموافق لسبيل الرشاد
 * (نوع في حد القذف) *
 وفي جنابات النوازل رجل
 قال لا محراب حيث لا يقول
 له بل أنت والاحسان ان

تكف عنه ولا يجب ولوروع الامر إلى القاضي أو ديه يجوز ولو أجاب مع هذا لا بأس به (ولو) قال لا تخربا ديوت أو يا فاجر أو يا فاسق فوجب
 أو يا يهودي أو يا مختل لا يجب الحد ولكن يعزريه بني اذا قال لاصالح أما اذا قال للقاسق يا فاسق أو قال لاص بالاص لا يجب شئ واختيار التعزير
 قال القاضي من وادع إلى تسع وثلاثين وهذا عند هـ وان الفتاوى (وفي) شرح الطحاوي في كتاب الحدود انه عزير على أربع مرات
 عزير اشرف الاشرف كالعلاء والعلوية عزير الاشرف كالهافة وتعزير أو ساط الناس وتعزير الحسائس فتعزير اشرف الاشرف
 الاعلام لا غير وهو أن يقول القاضي ياغي انك تقول كذا أو تفعل كذا وتزير الاشرف الاعلام والجرا إلى باب القاضي وتعزير الاعلام
 بهم السوءة الاعلام والجرا إلى باب القاضي والحبس وتعزير الحسائس الاعلام والجرا إلى باب القاضي والضرب والحبس به وذلك قال المصنف
 رحمه الله سمعت من ثمة ان التعزير بان ما ان رأى القاضي أو ال إلى جاز ومن جله ذلك رجل لا يحضه الجماعة يجوز تعزير به بان ذلك المسال وبما

في هذه المسئلة الى خارج أو سرق رب مقصورة من مقصورة أخرى فيها أو التي شيئا من سرق في العار ين ثم أخذ ماله في سرقه أو سرقه
من سرقه وهذا ما يسر الله تعالى ناله من صدر الشريعة * (فصل في جنابة الهيعة والجنابة عليها) * (ضمن) الركب في طريق العامة
ما وطئت دابته وما أصابت يديها أو رجلاها أو رأسها أو كدمت أي ضمت بقدم أسنانها أو خبطت أي ضربت بيدها أو دممت أي ضربت
بشيء شائبا (فلو) حدثت هذه الأشياء وهي تسير في ماله لم يعزم الميراث ولا يلزمه الكفارة (ولو) حدثت في ماله غيره ولو كان سيرها
بأذنه كان ذلك ماله مطلقا لا مانع من رجلاها أو ذنبها سائرة فلا يملكه الاحتراز عنهم مع سيرها أو صاحب عار أنت أو ماله في
الطريق سائرة (فلو) أو فقهها (١٩٢) لم ير ضمن الألفي وضع اذن الامام بإيقافها فيه (وان) أصابت يديها أو رجلاها حصاة أو نواة أو نار
فبارا وبجر أصغر ففقا

دخول فلان الدار أو ان هبت الريح أو ان جاء المار تصح الكفارة لا الشرط وما جازته أيقفه بالشرط لا تبطل
الشرط القاسدة كالعلاق وحق وحوالة وكفالة ويبطل الشرط ولا يصح تعليق الاحتكاف ولا يلزمه
وبصح تعليق تسليم الشفعة بان قال ان اشتريت أنت فقد سلمت الشفعة فلوا شترى غيره فهو على شفخته
ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط القاسدة وتبطل الاجارة ولا يجوز تعليق السكنة بالشرط وتبطل بفاسده
* (مسئلة) * جلة ما يصح اضافته الى زمان أربعة عشر اجارة وفسخه او مزارعة ومعاملة ومضاربة ووكالة
وكفالة وابضاع وصية وقضاء وادارة وطلاق وعتق ورقعة وما لا يصح اصادته بشرة يبيع واجازته وفسخه
وقسمة وشركة ودية ونكاح ورجعة وبيع من مال واربعة دين انظر العدة * (مسئلة) * قال في العدة كفل
بنفسه الى شهر على أنه يرى بعد الشهر فهو كما قال والتوصيل الى عشرة أيام هل ينتهي بصيها الا مع انه
لا ينتهي والله أعلم

* (الباب السادس والاربعون في القضاء انواع الضمانات الواجبة وكيفيةها

وتضمن الامين وبرادة الغدير) *

* (مسئلة) * امره باخذ مال الغير ضمن الاستحلال الا امره بالامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر
لا يضمن الا امره في الذخيرة يضمن الامر لو كان سلعاً مالا لو كان غيره ذم امر السلطان كما كراه اد
المأمور به لم عادة أنه يعاقبه لو لم يمتثل امره بخلاف غير السلطان فيضمن السلطان لا مأموره فتصح الدعوى
على الضامن لا على غيره مود كرمح في السب والكذب بر أن مجرد أمر الامام امره باكرامه لو كان المأمور
لا يخاف منه لو لم يمتثل امره فليس من الناس من جعل مجرد أمره كراه اولو كان المأمور لا يخاف منه
لو لم يمتثل * (مسئلة) * قال احطرت في هذا الخاطئ بأبافعل وهو لغيره ضمن الحافز ورجع على أمره ولو
قاله وترك لفظة لم يرجع ولو كان الامر سا كافي الذار واستأجره على المحر ورجع الحافز على أمره
انظر المنق * (مرع) * الجاني لو أمر العوان بالاختلاف فيه نظر باعتباره الظاهر من الاستحلال الجاني
وباعتبار السعي ضمن الجاني فتأمل فيه عند الفتاوى هكذا أشار اليه في الفتاوى المسمى وقال فاضحان
الفتوى على أن الاستحلال ضمن على كل حال ثم لو دفع المأخوذ الى أمره رجوع عليه لا لو تلفه منه ولو تلفه
في حاجة الامر فهو كالمور لا تلفاق من مال نفسه في حاجة الامر وقيل يرجع لو شرط الرجوع وقيل
الاصح انه يرجع شرطه أو لا قال في الميما والمختار أن الجاني لا يضمن وأما الجاني لو أرى الاعوان بيت
رب المالك ولم يامر به بشئ أو الشربك أرى الاعوان بيت شريكه حتى أخذ المال أو أخذ من بيتهم هذا المال
المطلوب لاجل المصالحه وضاع الزهر فالجاني والشريك لم يضمنه بلا شبهة اذ لم يوجد به امر ولا حل ودفع

حيثما أو فسد ثوباً لا يضمن
السائق للداية والقائد
كالركب في الضمان وعليه
أي الركب الكفارة لانه
مباشر وحكم المباشر ان
لا يرت ان كان المقتول
مورثاً بخلافه ما أي السائق
والقائد حيث لا كفارة
عليه ما يرتب ان لم
تسيبان والكفارة وحرمات
الارث ليس من أحكام
التسبب (ضمن) عاقلة كل
حرفاس أو راجل دية الا شتر
ان اخطأ ما وساتاً ولم يكونا
من العجم وكان الاخطأ
خطأ ولو دافعه فله أي
الدية ولو دافعه فيمدر
دمه ما ولو اخطأ ما حرا
والا شتر به دافعه عاقلة
المر المقتول قيمة العبد في
الخطأ ونصها في العمد
ويضمنها عاقلة (سائق)
داية مائة مائة أدامها
على رجل فسان وقائد مائة
وطي يعير منه رجلا فسان

لومعه سائق في جانب الابل ضمة أو ما اذالم يكن في جانب الابل بل يوسطها وأخذ زمام واحد منها ضمن وحده (قتل) يعير رطه العوان
على قطار يسير بلاه لم قائد رجلا ضمن عاقلة القائد الذي يتورجعو اعل عاقلة الرابطة فلور بطها والقطار واقف ضمة أي الدية عاقلة القائد
بلا رجوع كذا اذا علم القائد انتهى هذا ما يسر الله تعالى ناله من الدرر والغرر وقد نعدم في فصل الضمانات ما يتعلق بالجنابات فليراجع
والله الموفق لسبيل الرشاد (الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارة والمساقاة) (كتاب الشرب) وفي فتاوى القاصي الامام الاصل
فيه مقوله عليه السلام في ثلاث المسامير الكلالا وارولم يرد به ثمره المالك ان اراد الا باحة في الماء الذي لم يحرر في
الرياض والعيون والابار والتمار والكل أشد أن يشرب به ما ييسق دوابه وان ييسق قطع ذلك الماء ولا يسق به أرضه ولا زرعته (وفي
الاصول) المايلة (الاول) في نهاية الموم كالانزال نظام كدجلة والفرات ويجوزون يسقيون وهي لا تسقيهم كدجلة كدجلة لكل أحد

أن يستقي منها ويسقي دابته وأرضه ويشربه ويتوضأ به ولكل أحد نصب الطاحون والساقية والدارية واتخاذ المشرقة واتخاذ النهر إلى أرضه بشرط أن لا يضرب بالعامية فإن أضرب منع من ذلك فإن لم يضرب فعلى ذلك ولم يمنع وإن أضرب فعلى ذلك واحد من أهل الدار مسلم أو ذمي أو امرأة أو مكاتب منه (الثاني) في نهاية الخصوص كما يجب والكوز وليس لأحد أن يتفجع به إلا بأذن صاحبه (وفي) الفتاوى في كتاب الصلاة لو نصب ماء حب إنسان يقال له أملاً فإن اضطر إليه فبئس ذنبه يتفجع به بغير إذن صاحبه (الثالث) المتوسط وهو ماء الانم أو الآبار الملوكة والخاص ولكل واحد أن يسقي دابته إلا إذا كان له جمال وأبقار كثيرة يخاف صاحب النهر فساد المسنة وتغير نصب النهر فينتدله منه هكذا في الفتاوى (وان) كان الحوض في دار رجل أو في بستانه فاستقي آخره (١٩٣) ليس لصاحب الدار أو البستان أن يأخذ ذلك منه إلا أن

لصاحب الملك أن يمنع من التدخل في ملكه ولو كل واحد أن يقول الحق في دارك فإما أن توضحني إليه أو تكتفي من التدخل وهذا إذا كان له مستقي غير ذلك فإن لم يكن له أن يدخل داره بغير إذنه الكل في نسخة الإمام السرخسي (وفي) فتاوى القاضي غير أقوم ولو رجل أرض يجبه ليس له شرب منه من هذا النهر كان لصاحب الأرض الذي ليس له شرب منه أن يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له أن يسقي أرضه أو أن يجرا أو زرعاً ولا أن يصب دلوها على هذا النهر لأرضه وإن أراد أن يروى الماء منه بالقرب والواني ويسقي زرعاً أو نجساً خلتفه المشايخ في الواقع أنه ليس له ذلك ولا هسل النهر أن يمنعوه (وفي) شرح الشافعي لا يجوز بيعه وليس لأحد

العوام يمكن بطريقه وأما دفع السلطان فلا يمكن (مسئلة) سعى إلى سلطان ظالم حتى غرم رجلاً فلوسه بحق نحو أن كان يؤذيه ويحجزه من دفعه لا يسعه أو ما سقلا لا يمنع بالامر في مثله لا يضمن الساعي كذا في العدة قال قاضيان لوسى اليه بان افلان مالا كثيراً أو جسد أو أصاب ميراً أو غنمه مال لفسلان الغائب أو أنه يريد الفجور باهلي أو مربي أو ظلي فلو كان السلطان ممن يأخذ المال بهذه الأسباب ضمن لو كان كاذباً وكذا لو كان صادقاً إلا أنه في غير متظلم ومخدب في ذلك الذنب لم يضمن المضروب لوسى (فرع) السعاية الموجهة للفهمان أن يتكلم بكذب يكون سبباً لاخذ المال منه أولاً ليكون قصده إقامة الحسنة كمالو قال هند السلطان أنه وجد مالا وقد وجد المال فهذا يوجب الضمان إذا الظاهر أن السلطان يأخذ منه المال بهذه الأسباب انظر الفتاوى الرئدية (مسئلة) ادعى عابرة وقدمه إلى السلطان يطالب منه ضربه حتى يقر بضربه مرة أو مرتين فحسبه نفاق من التعذيب والصرب فبعد السطع ابعثت فسقامن السطع فسات وقد غرم في هذا الامر ففاهرت السرقة على يد غيره فالورثة أخذت من السرقة بدية وورثهم وبعراءه أداها إلى السلطان انظر فتاوى ظهير الدين (فرع) لو قال وجد كثيراً أو لولة فظاهر كذبه ضمن إلا أن كان السلطان عادلاً لا يفرم بمثل هذه السعيات أو قد يغرم وقد لا يغرم برئ الساعي ولو وقع في قلبه أنه يجي إلى امرأته أو أمته فرفع إلى السلطان وغرمه فظاهر كذبه لم يضمن الساعي عده ما ضمن عبد محمد وبه يفتي لعلبة السعيات في زمان من العدة (مسئلة) أمر قبا بآباق أو قال له اقتل نفسك ففعل ضمن قيمة ولو أمره بالتلاف مال مولاه فأتلفه لم يضمن إلا أمره بآباق وقتل صار غاصباً إذا استعمله في ذلك الفعل وأما بالامر بالتلاف مال مولاه لم يضمن غاصباً للماله وانما صار غاصباً لآباق وهو لم يملك وانما المتلف مال المولى بفعله منه من فتاوى رشيد الدين (مسئلة) قال في المجرى استعمال فن العبر كعصبة في ضمن لو هلك من ذلك العمل ولو أودع قنابعتة المودع في حاجته ما راعى ما وان بينهما من استخذه أحدهما ببيعة الا تحرفات في خدمته لم يضمن وفي الدابة ضمن وفي نوادره شام ضمن القن أيضاً (فرع) قال في الفسيرة راد الا تق استعماله في حاجته في الطريق ثم أبق منه ضمن (مسئلة) قال في دواء صاحب الجبعا قال في حرافة ممانى فاستعمله وهلك ثم ظهر أنه قن ضمن علم أولاً وهذا الاستعمال في عمل نفسه أو لغيره في عمل غيره لم يضمن إلا إذا بصبر به غاصباً كقوله لقن غيره لوقن الشجرة وانثر الثمر لتأكله أنت فسقط لم يضمن الا ثمر ولو قال لتأكله أنت وأما في قاضيان أنه ينبغي أن يضمن قيمته كله لو استعمله كله في منفعة كذا على ما يشبه بعض كتب الذميرة وفيها قن رجل كوز ما ينفقه إلى بيت مولاه بأذنه مدفع إليه رجل كوز ليحمله ماء من الخوض ففعل في الطريق قال صاحب المحيط مره يضمن نصف قيمته ثم مرة قايمة قال يضمن كل قيمته إذا فعله

(٢٥ - من المحكمات) نصب الطاحونة ولا غيرها على الأنهار المشتركة لأقوام مخصوصين وليس للسلطان أن يأذن لهم بذلك وإن ادن لم يعتبر إذنه (نهر) بين قوم عليه أرضون لم يعرف كيف كان أصله اختلفوا فيه يقسم بينهم على قدر أراضيهم فإن كان الأعلى لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك الأرض الا تخرب والمختار أنه إذا لم يمكنه سقي أرضه من غير سكر رفع الامر إلى القاضي حتى يأمرهم بالمهاياة فإن اصابوا ماء على أن يسكر كل شارب يوماً بارز وليس لأحد أن يكرى منه نهر الأرض الا تخرب وكذا نصب الرحي إلا أن يكون موضع الرحي في أرضه ولا يضر بالنهر ولا بالماء (ومن) كان له شرب في أرضه في أسفل النهر ففعل ذلك في أعلاه فليس له ذلك (ومن) جعل بابداره في أعلى حائطه ذلك كذا في مختصر عصام وقسمه شرح الطحاوي (وفي) كتاب الشرب للإمام حواهر زاده لو أراد أن يجعل شربه أسفل أو أعلى له ذلك وهو كذا في نسخة الإمام السرخسي (وذكر) الصدر الشهيد في كتاب الحيوان لو أراد أن يسوق بربه إلى أرض أخرى

(وأما شرائطها فمن جهة ذلك كون الأرض صالحة للزراعة وتكون رب الأرض والعامل من أهل العقد وبيان المقدسة أو ستة عشر شرط في الزراعة وفي المعاملة يجوز من غير بيان المدة استحسننا الوقف على أول ثمرة تخرج في تلك السنة (وفي النوازل) عن محمد بن سلمة المزاريعة من غير بيان المدة جائزة أيضا وتقع على سنة واحدة يعني على زرع واحد وبه أخذ الفقيه أبو الليث وقال انما شرط أهل الكوفة بيان الوقت لأن وقت المزارعة عندهم متفاوت وابتدأوها وانتهوا بها مجهول ووقت المعاملة معلوم فأجاز والمعاملة وتقع على أول سنة ولم يجزوا المزارعة أما في بلادنا فوقت المزارعة معلوم فيجوز وان لم يوقت كالمعاملة (لو) دفع أرضه مزارعة خمس سنوات فاسدة (ومن) شرائطها التخلية حتى لو شرط في العقد ما يتعذر به التخلية مثل عمل رب الأرض بتفقد المزارعة (ومن) شرائطها بيان ما يزرع (١٩٥) في الأرض قياسا وفي الاستحسان ليس بشرط (ومن) شرائطها

بيان من عليه البذر (ومن) بعض أئمة بلخ أن كان بينهم عرف ظاهر أن البذر يكون على أحدهما بعينه لا يشترط بيان من عليه البذر (ومن) شرائطها بيان المصيب على وجهه لا يقطع التركة بينهما في الخارج بأن يقول بالنصف أو الثلث أو الربع أو ما أشبه ذلك فان بيننا يصيب أحدهما ينظر طرقات بيننا نصيب من لا يذرع من جهته حازب المزارعة قياسا واستحسننا أن

وكله يبيع فله وهو في المصروف فخرج من المصروف ما ضمن استحسننا لم يجز بيعه - إلى الأمر لتقييد الوكالة بالمصروف الف باخراج - فضمن ووكيل البيع لو خالف بات استعمال أو دفع التوب إلى قصار لية مصر حتى صار ضمانا أو عاد إلى الوفاق يبرأ المودع والوكالة باقية في بيعه وأصل المسئلة في كتاب شرح الحيل * (مسئلة) قال في المدة دفع نصفه إلى تخفيف ايصاله وتركه في مكانه لئلا يفسد برئ لو كان في الدكان حافوا في السوق حارس والاضمن قال في الذخيرة كان ظهر الدين المرقيناني بقى بالبراءة فمطابقا قبل يعتبر العرف لو كان العرف ان يتركوا الاشياء في الحوايت بلا حارس ولا حافط يبرأ لو كان العرف بخلافه * (مسئلة) سوق تام من دكانه إلى مسلاته وفيه الودائع لم يضمن لانه غير مضيق ادجيرة يحفظونه ليس هذا ايداع المودع الى غيره ليعال ليس المودع أب يودع لكن هذا مودع لم يضيع من فتاوى ظهر الدين * (مسئلة) مات المودع مجهلا ضمن بعض اذا مات ولم يعلم حال الوديعة أما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه يعرف مات لم يضمن فلو قال الوارث أنا علمتها أنكر الطالب لو فسرهابان قال كانت كذا وكذا وقد هلكت صدقنا كونها هتة كذا في العدة وفي الذخيرة قال ربح مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت فاة تومعروفة ثم هلكت بعد موته صدق ربحها وهو الصحيح اذ الوديعة صارت ديننا في الظاهر في التركة فلا تصدق الورثة ولو قال ورثته ردها في حياته أو ماتت في حياته لم يصدق بل يبيته كونه مجهلا فتقرر النكاح ولو برهنوا ان المودع قال في حياته رددتها قبل اذ الثابت بيينة كذا ثبت ببيان

* (فصل) الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر والمسألة أجبر بوجوب عار والمعار به تعار ولا تؤجر قبل يودع المسألة تأجر والمعار به اذ يصح اعارتها وهي أقوى من الايداع المفرد اذ هو الامر بالحفظ بلا انتفاع يصح الاذن بالطريق الاولي وقبل الاذن أمانة رابيس للامين أن يسلم الامانة الى من لا يدخل حوزة وانما اعارته لان المعبر والمؤجر لا يلا في الاذن بالاتفاق ومثل هذا الاذن معدوم في الايداع وهو باق على أصل الجبر فليس له الايداع فان قبل اذا عار فقد أودع فله الايداع فيه ضمن لا قصدي والاصح ان لا يثبت تبعا ما ثبت قصدا ويثبت تضمينا ما يبطال تصريحنا لا يرى ان يبيع حل الامة صح تبعا لا ومعدوله نظائر كثيرة في الفقه

* (فصل) في اعادة الدواب وما يتعلق بها * قال في الذخيرة استعارة دابة أو استأجرها الشبيع جنازة فلما نزل لصلاة الجنازة دفعها الى رجل ليصلي وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى قال في الفتاوى الظاهريه ولعل عن الدابة في الصراء أو مسكها فان ماتت لم يضمن دل هذا أن المعتبر أن لا يضمن ما من بصره * (مسئلة) قال في فتاوى الفضلي عن محمد دفعها الى رجل ليمسكها حتى يصلي فماتت ولو شرط ركوب نفسه والا فلا قال

لانصح المعاملة (وأما) بيان حكمها فقول حكمها ثبوت الملك في منفعة الأرض اذا كان البذر من جهة المزارع والشركة في الخارج (وأما) بيان صفة المعاملة والمزارعة فنقول المعاملة لازمة من الجانبين ولو أراد أحدهم السفر ليس له التمسك بالبعد والمزارعة لازمة من قبل من لا يذرع منه حتى لا يملك الفسخ البذر قبل الغاء البذر في الأرض حتى يملك الفسخ من غير عذر لان نفسه اتلاف ماله وهو البذر والانسان لا يجبر على اتلاف ماله بخلاف المعاملة فانه ليس له الوفاء بما يؤدي الى تلف المال على أحدهما فلهذا المضي فيها لا يبعد (والعذر) ان يمرض العامل أو يلحق صاحب العمل دين فيضطر الى بيعه لانه في ضرر اطاعه أو أترك السفر وليس فيه ضرر ظاهر فافترقا وهدم ما بقي البذر في الأرض تصير لازمة من الجانبين (قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة على سبعة) أوجه (أحدها) ان تكون الأرض من أحدهما والبذر والعمل والبذر من الآخر وهذا العمل بائز وحاسب البذر من تأجر للأرض (الثاني) ان يكون العمل من أحدهما

لكن المزارع انحرأ وانما سقى انقضت السنة والزرع على قارح من الارض أن يقطع الزرع وأبي المزارع عيسى لم يزل الأرض ان يقطع
الزرع وتثبت بينهم ما جاز في نصف السنة حكم حتى يستعدوا العمل عليهما نصفان حتى يستعدوا وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد
القلع فله رب الأرض خيرات ثلاث على ما ذكرنا (واذا) اتفق بعد انتهاء الزرع بامر القاضي وجب على المزارع نصف النفقة (ولو) انقضت
مدة المعاملة والثمر لم يترك وأبي العامل الغرم يترك بغير اجارة في يده (اذا) هرب المزارع في وسط السنة والزرع على يلق فانفق عايسه رب
الأرض حتى استعد درج على العامل بما اتفق بالغام بالغ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع عينه على عمله وان مات المزارع والزرع
على فقلت وورث المزارع (١٩٨) نحن نعملها على حالها حتى نستعد هذا ذلك لهم ولو قالوا انقطع الزرع ولا نعمل لايحبرون على العمل

فصل في المزارع يدفع
الى آخره (وفي الاصل) اذا كان
البذر من المزارع له أن يدفع
الى آخره اربعة وان لم يأت
له رب الأرض أصلا ولو دفع
المزارع مزارعة بالنصف
الى آخره على أن يعمل ببذره
والشرط في المزارعة الاولى
أبضا النصف فانخرج بين
رب الارب الأرض والمزارع
الثاني نصفان ولا شيء المزارع
الاول (الكل) في الاصل
هذا ما يسهل الله فله من
الحلاصة والله الموفق
(كتاب المساقاة)
المساقاة هي في الاصل دفع
الشجر الى من يملكه بحجره
من ثمره وهي كالمزارعة حكمها
وخلافها ربح وطافان حكم
المساقاة حكم المزارعة وانما
البتوى على جهتها وفي انها
باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله
خلافها ما في ان شرطها
كشر وطها وفي كل شرط
يمكن وجود في المساقاة

منها حتى المنع والطرح والدفع واحداتها في سكة غير نافذة لم يجز بلاذن أهلها ضرر اولاد كسر الطحاوي
ان احدها انما على طريق العامة يباح قبل ان يخاف منه أحدا لا بهد ولا الانتفاع ويأثم بتركها قال أبو يوسف
ومحمد يباح له الانتفاع لو لم يضرهم (مسئلة) قال في المتن اني أمتنع من بناء كنيف أو طلة على طريق
العامة فلو بنى يقطع لوضروا الا وقال محمد لو أخرج كنيفا لم يضره في داره ولم يضر تركه ولو ادخله فيه أمتنع عنه
والبينه على من يدعي انه من الطريق وقال محمد له طلة في غير نافذة ليس لأهلها هدمها ولو لم يعلم كيف كان
أمرها ولو علم انه بناها على السكة هدمت ولو كانت نافذة في الوجه هدمت قال أبو يوسف يهدم لو يضر واللاثم
الاصل ان ما على طريق العامة لم يعرف حاله يجعل حديثا فلا يأم رفعه وما في غير النافذة لو لم يعلم حاله يجعل
قد عاين لا يرفع (مسئلة) قال في الاصل غاب أحد نربكي الدار فأراد الخاضع ان يسكنها رجلا أو بوجرها
لا ينبغي ان يملك ذلك ديانة اذا تصرف في ملك الغير حرام قاله تعالى والله الذي لا يمنع من قضاء اذا الانسان
لا يمنع من التصرف فيما في يده لو لم يضره أحد فلو أخرج أو أخذ الآخر يرد على شريكه نفسه لو قدر والاعتدق
به لتمكن الخبث فيه بحق شريكه وكان كغاصب آخر يتصدق بالاجر أو يرد على المالك وامتناعه
في طيبه لا ادل الخبث فيه هذا لو أسكن غيره ما لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياسا وله ذلك استحسانا اذله ان
يسكنها باذن شريكه حال حصره اذ يتعذر عليه الاستئذان في كل مرة هذا أمر الدور فيما بين الناس
وسكان له أن يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلاذيه فكذلك حال غيبته
(مسئلة) قال في الغيبة دار بينهما غير مقسومة غاب أحدهما وسع الخاضع ان يسكن به درجته فيسكن
الدار كلها وكذا خاتم بينهما غاب أحدهما فله الخاضع ان يستخدمه بحضرة وفي الدابة لا يركبها الخاضع ان تفاوت
الناس في الركوب لا السكى والاستخدام فيضر والغائب يركوبهم الا بهما قال في النوازل عن محمد الخاضع
ان يسكن كل الدار لو خاف خرابها ولو يسكنها وعن أبي حنيفة ليس للخاضع في الأرض ان يزرع به درجته
نصيبه وفي الدار أن يسكنها قال في الخبر يدان له ذلك في الوجهين والاصل ان الدار المشتركة في حق السكى
وتوابعه جعل الملك لكل من الشريكين على السكك اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل منهما من دخوله وقعوده
ووضع أمتعة فيه حال ما بهما منافع لهما وهو لم يجز فصار الخاضع ما يكفي ذلك نفسه فكيف يلزمه
الاجر (فرع) قال في النوازل ان اتخذ داره حظيرة غنم في سكة غير نافذة ويتأذى جيرانه بين السرقين ولا
يأمنون على الرعاة ليس لهم في الحكم منه (مسئلة) قال في النخبة أو ادان بيني في داره تنور الخبز
الدارم أو ربحي للطنن أو مدة لفصاري يمنع عنه لنضر وجيرانه ضررا فاحشا وعن أبي يوسف لو اتخذ داره
جسما ويتأذى الجيران من دخانها فلهم معه الا أن يكون دخان الخسام مثل دخان الجيران وعن بعضهم اذا

كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل والتخلى بين الاشجار والعامل والشركة في الخارج فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة استفتي
وعند الشافعي المساقاة جائزة والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو المضاربة والمساقاة أشبه بها لان الشركة في الربح فقط وفي
المزارعة لا تجوز الشركة وهو ما زاد على البذر والامدة فانما أصبح بلاذ كرها استحسنافان لادراك الثمر وقتا معلوما ويقع على
أول ثمره فخرج وادراك بذر الرطبة كادراك الثمر الرطبة بالفارسية سميت فانه ادن دفع الرطبة مساقاة ولا شرط بيان المدة فمقدار
ادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الشجر (أقول) العاقدان البذر وفيه تصويل تحصى كل سنة ست مرات أو أكثر وان
أريد البذر تحصى مرة وتترك مرة ثانية الى ان يدرك البذر غيب ما لا يوجد البذر في السنة الاولى وكذا لا يخرج الثمر
فيها لهدمها ود كذا قد تباعق فموا قد لا تباعق نصح فله يخرج في رتبته على الشرط والاداء على أي حال الى ادراك الثمر

(وهم) في الكرم والشجر والوطاء واصل الباذنجان والنخل ان كان فيه ثمر الامور كما كان ازارعة عند ما وجد الشاقي ربه الله لا تصح
 الا في الكرم والنخل وانما تصح في ما يحدت خبيرون غيرهما بقي على القياس وعندنا تصح في جميع ما ذكره جماعة الناس (ثم) اذا تصح
 تصح وان كان الثمر على الشجر الا ان يكون الثمر مدر كالا انه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعد كالأزارعة تصح اذا كان الزرع قد لا ولا
 تصح اذا استحصلت اجارة الارض لا تصح الا ان تكون خالية عن زرع المالك (فان) مات أحدهما أو مضته دتم أو انحرى يقوم العامل
 عليه أو وارثه وان كره الدافع أو ورثته أي ان مات العامل والشجر يقوم ورثة المالك عليه وان كره الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان
 وان كره ورثة الدافع استحسننا فاعل الضرر ولا تصح الا بعذر وكون العامل مريضاً لا يقدر (١٩٩) على العمل أو سارفاً يخاف على نفسه

أو غيره من ضرر ولو دفع نضاه
 مدة معاملة ليس ويحكم
 الشجر والارض بينهما
 لا يصح لاشترط الشركة
 فيها هو حاصل قبل الشركة
 والثمر والغرس لرب
 الارض ولا تخريبه
 فخرسه وأجر عمله لانه في
 مدته في قفـير الطمان لانه
 استخار بعرض ما يخرج
 من عمله وهو نصف البستان
 وانما لا يكون الغراس
 لصاحبه لانه غرس برئاه
 ورضي صاحب الارض
 فسارت به الارض (وحيلة)
 الجسوزان يبيع نصيب
 الغراس بنصف الارض
 ويستأجر صاحب الارض
 العامل ثلاث سنين لا
 بشئ قابل لعمل في نصيبه
 هذا ما يراه الله له من
 مدار الشريعة والله سبحانه
 وتعالى أعلم

(الفصل في الحادي عشر)
 والعشرون في الحادي عشر
 يتعلق به) (جدار) (ب)

استفتي عن بناء تنوري في ملكه للخبز وسط البرازين تارة كان يلقى بانه ذلك وتارة يفتي بانه ليس له ذلك
 (مسئلة) قال في النوارى أراد ان يتخذ حواشي بيته ويضرب ذلك بجاره فشر راينا بان علم ان دوران
 الرحي أو رعيه من بناء جاري يمنع منه فالجواب ان القياس في جنس هذه المسائل ان من تصرف في خالص
 ملكه لا يمنع منه ولو أصغر بغيره لكن ترك القياس في محل يضرب بغيره ضرر راينا وبسبب المنع به أخذ
 كثير من مشايخنا وعليه الفتوى (فرع) داران متلاقيتان جعل رب واحداهما في داره أم طبلان وكان
 في القديم مسكنا وفيه ضرر برب الاخرى قال أبو القاسم الصغار لو كان وجود الدواب الى الجار لا يمنع ولو
 كانت حوافرها اليه يمنع ثم لو خربت الدواب في الاصل بل جدار الجار يحرقها قبل لا يضمن رب الدار اذ لم
 يشر اذ لا ينتقل فعل الدواب اليه لانه جدار فلا يضمن انما يضمن بادخال الدواب في الاصل من حيث
 التمسك الى الخرب الا انه لم ينعقد في هذا الباب اذا ادخلها في ملكه فالتسليم انما هو جب الصمان عند
 التعدي والله أعلم

(فصل في الانحياز التولية الاغصان الى ملك الغير) قال في فتاوى أبي الليث باع ضيعة وللبائع اشجار
 في ضيعة أخرى بجنب هذه الضيعة أغصان امتدلية في المبيعة فله شترى أن يأخذ بتفريع المبيعة من
 الاغصان المتدلية فيها وكذا الورق او في جانبها ضيعة كذلك لانه كورثه وله تفريع ضيعة من تلك الاغصان
 فكذا وارثه (فرع) قال في التجر يد وقعت نخرة في نصيب أحد المتقاسمين أغصان امتدلية الى نصيب
 الآخر يخرجه صاحبها على قطع الاغصان في رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب
 نخلة الى جاره فلما قطعها لم يبق في حوائطها الا ما هو ذا على وجهين فلو أمكن تخريفه عند الشعب على النخلة
 أو تخريفه بشد بعضها فله ان يأخذ بقطع النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التخريف بشده وأما ما لا يمكن تخريفه
 الابية فالاولى ان يستأذن ربهما في قطع نفسه أو يأذن له به ولو أبي رفع الى القاضي فيجبره على القطع
 ولو لم يفعل الحار كذلك ولا يمكن قطعها بنفسه ابتداء فلو قطع من محل ليس القطع من محل آخر أو على نفسه
 أو أسهل أنفع في حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل آخر أنفع منه ضمن جلة

(الباب التاسع والاربعون في القضاء بالحائط المتنازع فيه)
 اعلم انه لا يخلو اما ان يتمل بينهما ما أو بناء أحدهما أو لا يتصل أم لا ولكن بين دارين حار الا انهما
 اتصال ترسيم واتصال مجاورة وملازمة لا يخلو اما أن يكون لهما عليه جنوع أو لا حدهما مجنون
 ولا تخرواوي أو ليس له شيء أو لهما عاياه هر اوى أو لا حدهما فقط أو لا يكون لهما عليه شيء فالجواب
 بينهما ولا لهما عليه شيء من جذع وغصن يفضي به بينهما كذا في الاصل اذا استوفى الدعوى ولا

شر يكن أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك الا اذن الشريلك أصرو بالشريلك ذلك أو لم يضرب (جدار) بين دارين انهم قد
 ولا حدهما بنات ونسوة فاراد صاحب العيال أن يبيعه وأبي الاخر قال بعضهم لا يجبر الا بى وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد
 أن يكون بينهما مسطرة (قال) الامام تفر الدين قاضي حان يفتي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة فيمكن
 لكل واحد منهما ان يبني في نصيبه مسطرة لا يجبر الا بى على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يجبر الا بى على
 البناء في الفتاوى (جدار) بين رجلين لكل واحد منهما عاياه حوالات فوهي الجدار فرضه احدهما وبنائه على نفسه ونعم الاخر عن وضع
 الحوالات على ما كان عليه في الزمن القديم قال الفقيه أبو بكر الاسكافي يظهر ان كان عرض الجدار يوقسم بينهما أسباب كل واحد منهما
 موضع فيمكنه ان يبني عليه ما يلائم حوالاته على ما كان في الاصل كان الباقي متعلقا بالبناء لانه لا بد ان يقع صاحبه من حوالاته

من رتبة بعد الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه فنية (حائط) بين رجلين لاحدهما عايه حوله وليس له حوله حتى لا
 الجذوع وان لكل منهما يد استعمال اذا استعمال بالتربيع وهو البناء يسبق على الاستعمال بجذوع
 وهو وضعها الا انه لا يرفع جذوع الا يخرج خلاف ما لو برهن ذوات تربيع ان الحائط له برفع جذوع
 الا خرد البينة حجة مطلقا تصح للدفع والاستحقاق على الغير واما التربيع فهو نوع ظاهر والمالك الثابت
 ثابت بنوع ظاهر ولو كان التربيع في طرف واحد قبل هو أولى وقيل الجذوع أولى ولو في أعلى حائط توزع
 فيه عود مركب على عموده وعلى حائط أحدهما خاصة وللاخر عليه جذوع أولى من اتصال ملازقة اذرب
 الجذوع مستعمل للماء وللاخر مجرد اتصال وان لاحدهما عشر خشبات ماء وللاخر عليه ثلاث فهو
 بينهما ما انما اذا استويا في استعمال بنى الحائط لاجله لانه بنى للتسقيف وهو كما يحصل بالعشرة يحصل بها
 دونها الى الثلاث فاستويا بهذا ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة انه يرجع عنه وقال لكل منهما ما تحت خشبة
 اذما تحت في يده وصاحبه خارج فيه وصدق ذواليدوعن أبي يوسف انه يرجع وقال الحائط كله لرب العشرة
 والصحيح هو الاول وهو ظاهر الرواية وان لاحدهما عليه خشبة واحدة وللاخر ثلاث أو أكثر فهو بينهما
 قياسا لاستحسانا ثم اذا لم يكن بينهما استحصاء قبل هو لرب العشرة ولا يؤمر الا بخروج الجذوع وقيل
 لكل منهما ما تحت خشبة وعن أبي يوسف انه بينهما على أحدهما عشر سهماء به رد الجذوع اعتبارا للاستعمال
 وليل على الحائط فينتسم على عددها وأما ما بين الخشبات فقيل هو على أحدهما عشر سهماء وقيل بينهما نصفان
 لا متواتر مافيه وان لاحدهما خشبتان وللاخر خشبات ثلث هما كذا لا يمكن التسقيف بمساو قبل
 كواحدة اذ لا يمكن التسقيف الا نادرا (مسألة) قال في الجامع جذوع أحدهما في أحد الصفيين وجذوع
 الاخر في النصف الاخر فكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين بينهما والجذوع أول من السرة
 فالحائط لرب الجذوع وكذا السرة لو تنازع فيها ولو توافقا ان السرة للاخر لا ترفع كمن له سفلى وتنازع في
 سقفه وما عليه فالكل لذي السفلى ولو توافقا أن العلول لا ترفع الا اذ برهن

التربيع في طرفي الحائط فسد والتربيع أولى وعليه عامة المساج وكذا عن أبي يوسف فرج الاتصال على
 الجذوع وان لكل منهما يد استعمال اذا استعمال بالتربيع وهو البناء يسبق على الاستعمال بجذوع
 وهو وضعها الا انه لا يرفع جذوع الا يخرج خلاف ما لو برهن ذوات تربيع ان الحائط له برفع جذوع
 الا خرد البينة حجة مطلقا تصح للدفع والاستحقاق على الغير واما التربيع فهو نوع ظاهر والمالك الثابت
 ثابت بنوع ظاهر ولو كان التربيع في طرف واحد قبل هو أولى وقيل الجذوع أولى ولو في أعلى حائط توزع
 فيه عود مركب على عموده وعلى حائط أحدهما خاصة وللاخر عليه جذوع أولى من اتصال ملازقة اذرب
 الجذوع مستعمل للماء وللاخر مجرد اتصال وان لاحدهما عشر خشبات ماء وللاخر عليه ثلاث فهو
 بينهما ما انما اذا استويا في استعمال بنى الحائط لاجله لانه بنى للتسقيف وهو كما يحصل بالعشرة يحصل بها
 دونها الى الثلاث فاستويا بهذا ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة انه يرجع عنه وقال لكل منهما ما تحت خشبة
 اذما تحت في يده وصاحبه خارج فيه وصدق ذواليدوعن أبي يوسف انه يرجع وقال الحائط كله لرب العشرة
 والصحيح هو الاول وهو ظاهر الرواية وان لاحدهما عليه خشبة واحدة وللاخر ثلاث أو أكثر فهو بينهما
 قياسا لاستحسانا ثم اذا لم يكن بينهما استحصاء قبل هو لرب العشرة ولا يؤمر الا بخروج الجذوع وقيل
 لكل منهما ما تحت خشبة وعن أبي يوسف انه بينهما على أحدهما عشر سهماء به رد الجذوع اعتبارا للاستعمال
 وليل على الحائط فينتسم على عددها وأما ما بين الخشبات فقيل هو على أحدهما عشر سهماء وقيل بينهما نصفان
 لا متواتر مافيه وان لاحدهما خشبتان وللاخر خشبات ثلث هما كذا لا يمكن التسقيف بمساو قبل
 كواحدة اذ لا يمكن التسقيف الا نادرا (مسألة) قال في الجامع جذوع أحدهما في أحد الصفيين وجذوع
 الاخر في النصف الاخر فكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين بينهما والجذوع أول من السرة
 فالحائط لرب الجذوع وكذا السرة لو تنازع فيها ولو توافقا ان السرة للاخر لا ترفع كمن له سفلى وتنازع في
 سقفه وما عليه فالكل لذي السفلى ولو توافقا أن العلول لا ترفع الا اذ برهن

(فصل في وضع الخشب على الحائط المشترك) لو كان لاحدهما حائط خشب فلا تخروصه مثله اذا
 استويا في أصل المالك فيستويان في الانتفاع بالحائط حيث وضع الخشب عليه اذ انبنى للتسقيف وليس
 للاخر ان يرفع شيئا من خشب شرير يكرهه بدمه ببناءه واما في الانتفاع بما له لا ضراره غيره
 قالوا هذا الواحد من الحائط مثل ذلك الخشب لو وضع عليه فلو علم انه لا يعمل يؤمر بتركه برفع بعض الخشب
 حتى يبقى ما يتحمل الحائط لادرب الخشب لو وضعه باذن شرير يكرهه ما يبذل ولا تخوم غير
 لتصديقه من الحائط والمعير أن يسرده الهار به وبه أفتى صاحب شرح الحيل وسئل أبو بكر عن هذه المسئلة

(٢٦ - معين النكاح) كان الشريكة معسرا يقال له أنفق حتى يكون ديني على الشريك ولو أنفق أحدهما
 في ممرتها بغير إذن الشريك لا يكون مبرعا خزنة الفتاوى هذا ما يسر الله نقله من مجموع مؤيد زاده والله أعلم (وفى) صلح النوازل رجل
 أراد أن يتخذ داره بسطة فماليس لجاره أن يمنع من ذلك اذا كانت الارض صلبة لا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت رخوة يتعدى الى
 جداره ان يسهل (وعلى) هذا اذا جعل ذلك طاحونة أو جعله للقمار (وعلى) هذا لو أراد أن يبني حماما أو اصطبل (وفى) صلح الفتاوى
 اذا كان لرجل محل في ملكه فخرج معها الى ملك غيره فأراد الاخر قطعها له ذلك (وفى) يوسع النوازل رجل له داره تدل أغصان
 شجرة لرجل وأخذت هراء داره فقام صاحب الدار الاغصان ان أمكن صاحب الشجرة أن يرفع هراء داره من غير أن يقطع بان يجمع
 الاغصان ويشدها بحبل من راب كانت غلاطلا لا يمكن وقعا من الموضع الذي يتطعمها الحياكم من لورفع اليه لا يضمن وان قطع أكثر

البيع يجوز إذا باع لالبيع على القول الأول وعلى القول الثاني أن كل ما يبيع فذلك جواز إلى دار الإسلام فكأنه قال ببيعهم ملكه بالقهر وإن كان البيع باطلا والصحيح أن البائع أن رأى جواز البيع ملكه مطلقا وإن كان لا يرى جواز البيع أن اشتراه وذهب به كرها ملكه (قال) المصنف وفي سيرة الأصل في باب صلح المملوك والموادعة مسئلة تدل على أنه يجوز البيع إذا رأى البائع جوازه وإن قهره حتى يبيع بعض أحوالهم ثم يباعه من المسلم المستأن إذا كان الحكم عندهم أن من قهر منهم صاحبه ملكه مجازا لشرع وإن كان الحكم عندهم على خلاف هذا لا يجوز (مسلم) تزوج امرأتى دار الحرب وكانت كافرة تركية وأعطى الأب صداقها وأخبرني قلبه أنه يبيعها فخرجم إلى دار الإسلام وأراد بيعها فالبيع باطل وهي حرة يرد به إذا خرجت معه طوعا لعدم القهر (الحربي) إذا دخل (٢٠٢) دارا بأمان مع الولد فباع الولد

لا يجوز بيعه لأن الولد داخل تحت الأمان وفي إجازة البيع نقض الأمان (ملك) من المملوك الذين في دار الحرب أهدى إلى رجل من المسلمين هدية من أحرارهم أو من بعض أهله فإن كان الذي أهدى إليه ليس بينهم وبينه قرابة كان مملوكا إن أهداه إليهم وإن كان ذارحهم محرم أو امرأة قد ولدت منه لم يكن مما أهدى كالأذى أهدى إليه هذا ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الخلاصة والله سبحانه هو الموفق

سخر باسم من أسمائه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده أو وعده يكفر * (مسئلة) * رجل قال لو كان دنانير لا آمن به أو قال لو أمرني الله بعشر صلوات لأصلي أو قال لو كانت القبلة إلى هذه الجهة لأصلي هذا كله كفر ولو قال لو بعث فلان نبيا لآتيناكم بامر لا يكفروا لو عسى به في الآتين أن لا يذهب على موجب الأوامر لا يكفروا لو عسى أن لا يكون نبي من الأنبياء نبيا أن أراد به الاستخفاف بذلك النبي أو عداوته يكفروا لو عاب يابكفر * (مسئلة) * وفي الفتاوى رجل قال أنا مؤمن إن شاء الله يكفر إن قال من غير تأويل ولو قال لا أدري أخرج من الدنيا مؤمنا أولا لا يكفر * (فرع) * رجل وضع قنسوة الجوس على رأسه قال بعضهم يكفروا وقال بعضهم لا يكفروا وقال بعض المتأخرين إن كان نصر وذا البرد أو لأن البقرة لا تعطيه إلا لبن لا يكفر ولا يكفر ولو شدد الزنار على وسطه ودخل دار الحرب قال القاضي أبو جعفر الاسترغيني وشي أن فعل اختياره الأسارى لا يكفر ولو دخل لاختبار يكفر أمره أفسدت على وسعها حبلها وقالت هذا إذا كان يكفر ولو وضع على رأسه شبه قنسوة الجوس مع العمامة المختارة لا يكفر وليس السواد والسر الخبيث وتعليق العائرة لا يوجب الكفر * (فرع) * وفي النصاب ومن أبغض عالما من غير سب ظاهر خيف عليه الكفر * (مسئلة) * وفي نسخة خير واني رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل بطريق الاستنزاه ثم يضربونه بالوسائد وهم يضحكون يكفرون جميعا وكذا لو لم يجلس على المكان المرتفع السكل من الخلاصة * (الباب الحادي والخمسون في القضاء بما يظهر من قرائن الأحوال والأمارات وحكم الفراسة والدليل على ذلك من الكتاب والسنة وعمل ساف الأمانة) *

* (وصل في الحظر والاباحة) * (رجل) * سب دابة ضعيفة فأنه لها انسان ثم جاء صاحبها وأراد أخذها فافترق وقال قلت حين خليت بيهاها من أخذها فليس له وأنكر فاقبت عليه البينة أو استخلف فسكل فهي الواجدة منه ما وإن كان جاضرا يبيع هذه المقالة أو

قال بعض العلماء على الناظر أن يلحظ الأمارات والعلامات إذا تعارضت فماتر ج منها قضي بحائب الترجيح وهو قوة التهمة ولا خلاف في الحكم ببقائه لو قد جاء العمل به في مسائل اتفق عليها الطوائف الأربع من الفقهاء الأولى أن الفقهاء كاهم يقولون بجواز وطء الرجل المرأة إذا أهديت إليه ليل الزفاف وإن لم يشهد غيره عدلان من الرجال إن هذه ثلاثة ثبت فلان التي صعدت عليها وإن لم يستطع النساء إن هذه امرأته اعتمدا على القرينة ظاهرة المنزلة منزلة الشهادة الثانية أن الناس قد عاينوا حديثا لم يروا يعتمدون على قول الصبيان والأماء المرسل منهم بالهدايا وأنهم أرسلوا إليهم فيقبلون قوالهم ويأكلون الطعام المرسل به الثالثة أنهم يعتبرون أذن الصبيان في الدخول إلى المنزل الرابعة أن الضيف بشر من كوز صاحب البيت ويشكى على وسادته ويقضي حاجته في مرأضه من غير استئذان ولا بعد في ذلك منصرفا في ملكه بغير إذنه الخامسة جواز أخذ ما يقطع من الإنسان إذا لم يعرف صاحبه مما لا يتبعه الإنسان كالفلس والتمر والعصا

غائب بابعه الخبر قال الصدر الشهيد وهو اختيارنا فيمن أرسل صيده وإن لم يكن من هذا الكتاب (وان) اختلاف القول قول صاحب معينه أنه لم يقل هي لمن أخذها (رجل) قال لا خير أدخل كرمي وخذ من العنب فله أن يأخذ قدر ما يشبع به إنسان واحد (رجل) قال أذنت للناس في غمر خي ومن أخذت بيأهوله فبلغ الناس وأخذوا من ذلك شيئا كان لهم ذلك (وفي) الأجاس رجل قال لا خير أنت في حل من مالي فهو ذاعلى الدراهم والدنانير ولو أخذها كته أو أوالا أو غنما منه لا يحل (وفي الفتاوى) لو قال لا خير أنت في حل مما أكلته من مالي أو أخذت أو أعطيت حل له الاكل ولا يحل له الاخذ ولا اعطاه (رجل) قال لا خير حللي من كل حق هو لك على ففعل وإبرأه إن كان صاحب الحق عالما به يرى حكما ودبابة وإن لم يكن عالما به يرى حكما بالاجماع وأما دبابته فعند محمد لا يبرأ دبابته وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفي) صلح الأصل في باب الصلح في أنه إذا دار الامام البرجسي ان البراءة عن الحقوق المجهولة جائز مطلقا سواء كان البراءة بعرض أو بغير عرض

(وفي) لو قال رب الدين اذمت فانت في حل لان هذه مكية (وكذا) لو قالت لزوجها المريض
 كذا انت في مرضك هذا فانت في حل من موري او قالت فمري عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخا طرة وتعلق (ولو) قال لمدونه ان مت ماتت
 برى من الدين الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب والمطلوب (وفي) واقعة الفتاوى ولو قال لا تسر لا انا صديق ولا اطلب منك شيئا
 مما في قلبك فهذا ليس بشئ (هذا) ما يصر الله تعالى نفيه من اصول العمادى والله الموفق * (الفصل السابع والعشرون فيما يكون
 اسلام من الكافر وما لا يكون (٢٠٤) وما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون) * (وفي) شرح القدوري اذا قال الكافر الذي يجحد

البارى سبحانه وتعالى كعبدة
 الاوثان او يقر بالبارى
 ويشرك غيره كالنوبة
 فانهم اذا قالوا لا اله الا الله
 كان منهم اسلا ما وكذا اذا
 قالوا شهد ان محمدا رسول
 الله لانهم يمتنعون عن كل
 واحدة من الكلمتين فاذا
 شهدوا بها فقد ارتقوا بها
 كانوا عليه فيحكمهم باسلامهم
 (وفي السير) اذا حل على
 مشرك ليقتله فقال لا اله الا
 الله وهو ممن لا يقول ذلك
 فهو مسلم يذنب ان يكف
 عنه (وكذا) اذا شهدوا
 برساله محمد صلى الله عليه وسلم
 او قالوا انا على دين الاسلام
 او قالوا على الخنيفة ولو
 رجع يقتل (وفي الخبرين)
 منهم من يقر بالتوحيد
 ويحسد الرسالة فاذا قال
 لا اله الا الله لا يصر مسلما
 واذا قال محمد رسول الله يصر
 مسلما والجوى اذا قال
 خذواي ياناست وهمة
 يغمس بران حق يحكمكم
 باسلامه (وفي) مجموع النوازل مجوسى قال صل على محمد لا يكون اسلا ما (وقال) محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذى
 اذا قال اسلمت فهو اسلا م وهكذا قال غير من العلماء لان المشرك اذا قال انا مسلم وهو ممن لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو عبدة ما مسلم ولو قال
 اردت منه التعمد حتى لا يقتل منه هكذا فى الاجناس (وفي الروضة) لو قال الكافر امنت بالله او بما آمن به الرسل ما رسلما (وفي)
 مجموع النوازل اذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلما (ولو) قال للمسلم دينك حق لا يصير مسلما و قيل يصير مسلما الا اذا قال حق لكن
 لا اومن به (وفي) نوادر ابن رستم قال بجدي في مجوسى قال اسلمت وقطع هملته لا يصلى عليه ان مات (ولو) قال برئت من ديني ودخلت
 فى دين الاسلام يكون مسلما (وفي الخبرين) لو قال اليهودى او النصرانى لا اله الا الله وتبرأ عن اليهودية او عن النصرانية او كل واحد منهما
 فان ذلك ليس باسلام (ولو) قال مع ذلك وادنى فى دين الاسلام او دين محمد عليه السلام كان مسلما (وفي) الاجناس كما رآه قال يكون

التافهة الثن ونحو ذلك السادس تجوز اخذ ما يبقى فى الحوائط والاقرحمة من الثمار والحب بعد انتقال
 أهله عنه وتخليته وتسيده السابع تجوز اخذ ما يسقط من الحب عند الحصاد مما لا يعتنى صاحب الزرع
 بلقائه الثامنة ان صاحب المنزل اذا قدم الطعام للضيف جاز له الاقدام على الاكل وان لم يأذن لفظا اذا سلم
 ان صاحب الطعام قدمه خامسا وايس ثم غائب يتقار حضوره اعتبارا بدلالة الحال الجارية بمجرى القطع
 التاسعة انه صلى الله عليه وسلم لم يجوز للمار بثمر الغير ان يأكل من ثمره ولا يحمل منه شيئا وحل ذلك بعضهم
 على غير الموطوع وما ليس له حارس العائنة تجوز قضاء الحاجة فى الاقرحمة والمزارع التى فيها الطرقات العظام
 بحيث لا يمتنع منها المار فوكذلك المسلة فيها وان كانت مملوكة لا يكون ذلك غصبالها ولا تصرفا عنها
 الحادية عشرة الشرب من المائع الموضوعة على الطرقات وان لم يعلم الشارب اذن اربابها فى ذلك لفظا
 اعتمادا على دلالة الحال ولكن لا يتوضأ منها لان العرف لا يمتص به الا ان يكون هناك شاهد حال يقتضى
 ذلك فلا بأس بالموضوعة حينئذ الثانية عشرة قولهم فى الركا اذا كان عليه علامة المسلمين كسكاة الشهادة
 سمى كترا وهو كاللقطة وان كان عليه شكل العايب او المور او اسم ملك من ملوك الروم فهو ركاز ونص
 كلام صاحب الهداية هنا وان وجد ركز أى كثر وجب الخمس عليه ثم قال فى آخره ثم ان كان على ضرب
 اهل الاسلام كالكثير عليه كفاة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وقد عرف حكمه وان كان على ضرب اهل
 الجاهلية كالنقوش ما باسم الصم فيه الخمس على كل حال انتهى فهذا عمل بالعلامات فاعلم ذلك الثالثة
 عشرة اذا استأجر دابة جاز له ضربها اذا صرت فى السير وان لم يستأذن مالكها وكذلك ركوبها بالهمايز
 الرابعة عشرة تجوز اذن المستأجر لدار ضيفه واصحابه فى الدخول والاميت وان لم يتضمن ذلك عقد الاجارة
 الخامسة عشرة تجوز غسل المستأجر الثوب المستأجر اذا اتسعه وان لم يستأذن المؤجر فى ذلك السادسة عشرة
 اذا وجد ناهد با مشعر امخو ر وايس عنده أحد جاز لا كل منه للقرينة الظاهرة السابعة عشرة تلوشرى طعما
 او جبانى دار رجل فله ان يدخل داره من الدواب والرجال من يحول ذلك وان لم يأذن له المالك الثامنة عشرة
 القضاء بالسكول واعتباره فى الاحكام وايس الارجوعا الى مجرد القرينة الظاهرة فقد تمت على أصل برادة
 الائمة التاسعة عشرة قال أصحابنا اذا تازع الزوجان فى متاع البيت فان للرجل ما يعرف للرجل والمرأة
 ما يعرف للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك فى بابها لشر من معرفتها البكر بهما انها اعتمادا على القرينة
 الشاهدة بذلك الحادية والعشرون قال أصحابنا اذا دخل الرجل بامرأته وأرغى استبرأ عليها ثم طلق وقال لم
 أمسها وقالت قد وطئت مسدت وكان عاها الصداق كاملا الثانية والعشرون اذا وجد فى تركة أبيه بهما
 أبيه ان له عند زيد كذا اجره الدعوى بذلك اءتماد منه على محتمل يكتبه أبو مليا يمامه من صدقه وثبته فيها

باسلامه (وفي) مجموع النوازل مجوسى قال صل على محمد لا يكون اسلا ما (وقال) محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذى
 اذا قال اسلمت فهو اسلا م وهكذا قال غير من العلماء لان المشرك اذا قال انا مسلم وهو ممن لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو عبدة ما مسلم ولو قال
 اردت منه التعمد حتى لا يقتل منه هكذا فى الاجناس (وفي الروضة) لو قال الكافر امنت بالله او بما آمن به الرسل ما رسلما (وفي)
 مجموع النوازل اذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلما (ولو) قال للمسلم دينك حق لا يصير مسلما و قيل يصير مسلما الا اذا قال حق لكن
 لا اومن به (وفي) نوادر ابن رستم قال بجدي في مجوسى قال اسلمت وقطع هملته لا يصلى عليه ان مات (ولو) قال برئت من ديني ودخلت
 فى دين الاسلام يكون مسلما (وفي الخبرين) لو قال اليهودى او النصرانى لا اله الا الله وتبرأ عن اليهودية او عن النصرانية او كل واحد منهما
 فان ذلك ليس باسلام (ولو) قال مع ذلك وادنى فى دين الاسلام او دين محمد عليه السلام كان مسلما (وفي) الاجناس كما رآه قال يكون

جسماً (وفي) بجوع النوازل لو اذن في وقت الصلاة بغيره على الاسلام (أما) لو قرأ القرآن ولم يعلم لا يكون اسلامياً (وفي) الايمان بغيره لو شقوا
 انهم رأوه يصل الصلوات الخمس مع المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلامياً (وفي الروضة) الكافر اذا صلى وحده فهو مشرك عاصي لا يؤمن بالله ولا
 في الاجناس (ومما) يتصل بهذا الايمان الياس غير مقبول وثوبه الياس المحتار انهم مقبول (اذا) أكره على الاسلام فاجرى حجة الاسلام
 على لسانه يكون مسلماً فان عاد الى الكفر لا يقتل ويجهر على الاسلام (وفي) نوادر ابن رستم السكران اذا أسلم يكون اسلامياً فان رجس من
 الاسلام يجهر على العود ولا يقتل وقال محمد لا يجهر على الاسلام (وفي) السير الكبير يصل المسلمون على الميت بقولوا يدبره ان يكون عدلاً
 (وفي) بجوع النوازل دعى دخل دار الحرب وسرق مدياً وأدخله دار الاسلام يحكم بالاسلام ولو (٢٠٥) اشترى الصبي لا يحكم بالاسلام لانه

ملكه باسراء (الرافضى)
 اذا كان سب الشيخين
 رضى الله تعالى عنهما
 وبلغنهما يكون كافراً
 (وان) كان يضل على
 أب بكر وعمر رضى الله
 عنهم أجمعين لا يكون
 كافراً لكنه يكون مبتدعاً
 (والاعتزلى) مبتدع الا اذا
 قال باستقالة الرؤساء فحينئذ
 هو كافر (ولي المتقي) سئل
 بوجيعة عن مذهب
 اهل السنن والجماعة فقال
 ان تفصل الشخين وتجب
 الحننير وترى المصح على
 الحفنين وتصلى بالمك
 بر وفاجر والله أعلم
 (فصل فيما يكون كشراً
 من المسلم وما لا يكون) *
 (وينبغي) للمسلم ان يعود
 من ذلك ويذكر هذا
 الدعاء صباحاً ومساءلاً
 سبب للعصاة من الله
 الورطة بوعده النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو هذا اللهم
 انى أعوذ بك ان أشرك بك

بضع به خطه وأظن انهم اتفقت في الدعوى الثالثة والعشرون اذا صاد بازيافى وجلبه سامان أو طيباني أذنيه
 قرطان أو في عنقه كالجوهر فليس لو اجدته قبس شئ وعليه ان يعرفه كالأقطة لان ذلك قرينة على انه مملوك
 لغيره الرابعة والعشرون لو اشترى سمكة فوجد في بطنها جوهرة مثقوبة فعليه منعه بها وان كانت غير
 مثقوبة بما يعلم ان المالك لم يتداولها فقال في المحيط عن النوادر لو اشترى صدقة أو سمكة فتوجد فيها وثيقة
 فهي للمشتري لانها تنزل من الصدق فصارت كالبيضة في بطن البجاجة والسمن ياكل ما في البحر فصارت
 له كالو جسد سمكة في بطن سمكة ولو اشترى دجاجة فتوجد في بطنها الزلزلة فهي للبائع لانها لا تنزل من
 الدجاجة بل ابتلعها تلك الغيرة انظر تمام ذلك في المحيط في باب بيع ما هو على خطر الوجود * (مسئلة) *
 ذكرها بعض الحنابلة قال فان قبل مائة ولون في كتب العلم وجده على ظهرها وها هو امشها كتابه الوقف
 هل لها ان يحكم بكونها وقفاً بذلك قيل هذا يختلف باختلاف قرائن الاحوال فاذا رأينا كتاباً مودعة في
 خزانة مدرسة وعليها كتابة الوقف وقدم مضى عليها مدة طويلة كذلك وقد اشتهرت بذلك لم نسل في كونها
 وقفاً وحكمها حكم المدرسة في الوقفية فان انقطعت كتبها أو نوقدت ثم وجدت وعليها تلك الوقفية وشهرة
 كتب المدرسة في الوقفية معلومة فيكون في ذلك الاستغاضة فان الوقف ثبت بالاستغاضة والسماع وأما اذا
 رأينا كتاباً بالاسم مقرر ولا نعرف من كتب عليه الوقفية فهذا يجب التوقف في أمره حتى يتبين حاله وهو
 يجب يثبت للمشتري به الرد انتهى ووقع في الخلاصة لو كان لوح مضر وب على باب دار ينطق بالوقف لا يقضى
 به ما لم تشهد الشهود على الوقف * (مسئلة) * ومن هذا الباب حتى بعضهم في القبلة قال اذا دخل رجل
 بلد انحرأ بالاحاديث وقد ضروعت الصلاة فان كان من أهل الاجتهاد ولم يخف عليه دليل القبلة رجع
 الى اجتهاده ولم يلتفت الى تلك المحاريب وان خفت عليه الدلائل ولم يكن من أهل الاجتهاد وكانت اقرب
 للمساكين صلى الى تلك المحاريب لان الظاهر من بلاد المسلمين ان مساجدهم وآثارهم لا تخفى وان جاباتهم
 ومحاريبهم على ما توجه التربة وأما ان كانت محاريب منصوبة في بلاد المسلمين العاصرة في المساجد التي
 تكثر فيها الصلوات وتكررو به لم أن اماماً للمساكين بناها فان العالم والعامى يصلون الى تلك القبلة
 ولا يمتحنون في ذلك الى اجتهاد لان من المعلوم انهم لم يبنوا بعد الاجتهاد في ذلك وأما المساجد التي لا تجري
 هذا الجرى فان العالم اذا كان من أهل الاجتهاد هبيله ان يستدل على الجهة فان خفيت عليه الدلائل صلى
 الى تلك المحاريب اذا كان بلاداً للمساكين عامر الان هذا أقوى من اجتهاده مع خفاء الدلائل عليه فاما العامى
 فيصل الى سائر المساجد اذ ليس من أهل الاجتهاد * (تنبيه) * وهذا بشرط ان لا يشتهر الطعن فيها كمدار
 القرى وغيرها بالديار المصرية فان أكثرها مزال العامة قد عاودنا فيها يهون على نساها قاله القر في

شياً وأما أعلم واستغفرك مما لا أعلم (ومما) اذا كان في المسئلة وجوه فوجب التكفير ووجه واحد يجمع على المفتي ان يعمل الى ذلك الوجه
 (الجاهل) اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدانها كفر قال بعضهم لا يكون كافراً به بذكر بالجهل وقال بعضهم يصير كافراً (ومنها) ان من
 أنى بلفظة الكفر ولم يعلم انها كفر الا انه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافاً لبعض ولا يهذر بالجهل (أما) اذا أراد أن
 يتكلم بخبر على لسانه كلمة الكفر والامانة بالله تعالى من غير قصد لا يكفر (ومنها) ان من خطب بباله ما يوجب الكفر ولو تكلم به وهو كاره
 لذلك فذلك محض الايمان (ومنها) اذا عزم على الكفر ولو بعد سنة يكفر في الحال بخلاف الاسلام حيث لا يصح الكفر مسلماً المزم على
 الاسلام (ومنها) ان من اعتقد الحرام حلالاً أو على القلب يكره أو ما لو قال حرام هذا حلال لتروج السلطنة أو يحكم بالجهل لا يكون كافراً (رجل)
 قال هذا بتقدير الله فقال ظالم أنا فقل بغير تقدير الله يكفر (وفي) دواوى الرافضى الامام رجل سأل وقال الله يعلم انى ما دعاب هذا وهو يعلم

في كتابه المشهور في بيان ما ينشأ عن الشيخ الإمام اسيد الزهد انه قال وبطلت روايته في هذا انه يكفر (وكذا) لو صلى مع الامام في غير
 الصلاة (وقال) بعضهم اذا قال الله يعلم اني لم اعمل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا والاول اصح (وفي الفتاوى) رجل قال ان قلت
 كذا فانا كافر او يهودي او نصراني على الاستقبال بكفر وايس هذا بين وذهب بعض العلماء الى انه عين هنداوة تقدم ذلك في الايمان
 (رجل) كافر باللسان طائفة اوقله مطمئن بالايمان يكون كفرا عندنا ويكون عند الله مؤمنا (رجل) قال انقله امر اردت ان اكفر يصير
 كافرا (ولو) ادعى رجل النبوة فطلب رجل منه المجزة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم ان كان عرضه اظهار عجزه وادعاءه لا يكفر وفي الفتاوى
 (رجل) قال اني مؤمن ان شاء الله تعالى يكفر ان قال ذلك من غير تأويل (ولو) قال لا ادري اخرج من الدنيا وما اولادك يكفر

(كافر) جاء الى رجل وقال
 أعرض على الاسلام وقال
 الرجل اذهب الى فلان
 العالم يكفر (وقال) الفقيه
 أبو الليث لا يكفر (رجل)
 قال لا تخربايم ودي فقال
 ابيك اوقال يهود كبير
 يكفر (ولو) قال لا تخرب
 هـ هـ الله وروى عن علي الكفر
 عن أبي يوسف وجه الله انه
 لا يكفر وايسه لالصار
 القاضي برهان الدين (رجل)
 مسلم امرأة الردة ثنتين من
 زوجها تكفر ويكفر العلم
 يمسق من علمها او امرها
 بذلك (وفي النوازل) رجل
 قال اما لم يكفر (ولو) قال
 الهراية يرمي اليهودية
 يكفر وينبغي ان يقول
 اليهودية شر من النصرانية
 (رجل) وضع قلنسوة الجوس
 على رأسه قال بعضهم يكفر
 وقال بعضهم لا يكفر وقال
 بعض المتأخرين انه ان كان
 لغير ورد البرد او لان البقرة
 لا تلبس اللين لا يكفر (رجل)

والزبي المصطفى في ذلك كتاب وغيره وقد قصد الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعي تغيير محراب قبة
 الشافعي والمدرسة وصلى حولان فاجله ما منه من ذلك وكذلك محراب المحلة بمدينة الغريبة والقبوم وهي
 لا تمد ولا تحصى ولا يجوز ان يقلدها عالم ولا عاى والحاصل ان تتبع الاحكام بما يطول الكلام عليه فيصير
 على هذا القدر

(فصل في ذكر الفراسة والمنع من الحكم بها) * والاصل في الفراسة قوله تعالى ان في ذلك لآيات
 للمتوسمين فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تفرس بين ذكره الحكيم الترمذي في نوادر
 الاصول وقل عليه الصلاة والسلام اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر نورا لله وقال عليه الصلاة والسلام ان
 لله عبادا يعرفون الناس بالتوسم ودكرهما الترمذي والفراسة ناشئة عن جودة القرينة وجودة النظر
 ومعرفة الفكر وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه دخل عليه قوم من مذبح فهم الاشتر ففصد
 عن رقبته النظر ومعه وقال لهم هـ افاضل مالك بن الحرث دة ل ماله قاتله الله اني لا ارى للمسلمين منسوما
 عسما كان منه في الغنمة ما كان وندخل المدينة وقد من اليمين وكان عمر والصحاب في المسجد فأشاروا الى
 رجل من الوفد وقالوا العر هل تعرف هـ اذ قال له له سواد بن قارب فكان كذلك وكان عمر رضي الله عنه
 يطوف بالبيت فسمع امرأة تنشد في الطواف

ومنهن من تسقى بعذب برد * نقاخ فتلكم عند ذلك مرة
 ومنهن من تسقى باخضر آجن * أجاح ولولا نشية الله ريت

فتفرس عمر رضي الله عنه فيما شكت فبعث عمر الى وجهها فاستنكهه فاداهوا أنحرا الغم فاعطاه جسمه مائة
 وجارية على ان يطلقها ففعل وروى ان بعض الصحابة دخل على عة ان رضي الله عنه وقد كان مر بالسوق
 فنظر الى امرأة فلما نظر اليه عثمان قال له يدنسل أحدكم عليه او في عينيه اثر الزنا فقال له الرجل اوحى بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن ربه ان ومراسة ومثل هذا كثير عن علي رضي الله عنه ونقل
 القرطبي في تفسيره عن القاضي أبي بكر بن العربي انه قال الفراسة لا يترتب عليها حكم وتذكر كان قاضي
 القضاة الشافعي المالكي يفسد اذ ايام كونه في الشام يحكم بالفراسة جريا على طريق القاضي اياس بن
 معاوية وكان اياس قاضيا في ايام عمر بن عبد العزيز له احكام كثيرة يعارض بها الفراسة قال ابن العربي وكان
 شيخا فخر الاسلام أبو بكر الشافعي صنف جزا في الرد عليه كتب له بخطه واعطاه وذاك معهم فان مدارك
 الاحكام معلومة شرعا مدركا وطعا وليست الفراسة منها اهـ فالحكم بالفراسة مثل الحكم بالظن والحزر
 والتخمين وذلك فسق وجور من الحاكم والظن يخفى ويصيب وانما اجيزت شهادة التوسم في محصل

تعدق بالحرام ويرجو الثواب يكفر ولو علم العقير ودعا له وامر المعطى كفرا (ولو) قال لا تخرب كل من الحلال فقال الحرام أحب
 الي كثر وكذا فاسق يشرب الخمر فاه أقر ماؤه ونثر والادراهم عليه كفروا (ولو) قال حرمه الخمر لم تثبت بالقرآن يكفر (وفي النصاب) من
 أبيض عاليا بهير سبب طاهر حيف عليه الكفر (وفي) نسخة الخسر وان رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون منه ماثل بطريق الاستهزاء
 وهم يضررون بالوسائد ويصنعون يكفرون جميعا (وفي النصاب) رجل قرأ على ضرب الدف أو القصب يكفر لا سقطاه بالقرآن (رجل)
 يدخل آية انرا على الوعاء أو علا قدسا ويقول وكاسا دهاقا أو قال خاله بالكر دها مستحون والسماع الطارق قال الامام أبو بكر بن محمد بن
 الفضل اصح يكفر العلم دون الجاهل (ولو) قال لما في القسور والباقيات المالحات خير يكفر (وفي) نسخة الخسر وان رجل يشرب الخمر
 برة قال نعم الله أو قال هاهـ (ا) اكفر (وكذا) لو أكل الحرام وقال هـ اكل الحرام المحدثه اختلوا فيسه (وفي) نسخة الطاهر وان رجل

لا يوصى وهو في وقت الصلاة فقال لا أصلي يكفر ولو قال لا أصلي بامرئ لا يكفر (وفي) مجموع النوازل ولو قال لا أشدع الدنيا لا أشدع
فقال أنكر الله بدانسيته يكفر (وفي) الفتاوى سلطان صاع فقال له رجل برحمتك وبك الله فقال له وجعل لا يقال للسلطان هكذا يكفر
(ومن) قال ان السلطان قد زماننا عادل يكفر لانه جائر ومن سمي الجور عدلا يكفر كذلك الامام علم الهدى أبو منصور الماتريدي وقال بعضهم
لا يكفر (ادا) قيل للمسلم احب للملك والافتناء قال افضل ان لا يعبد لانه كفر والافضل ان لا يأتي عمامه وكفر صورة (وفي الاجناس)
قال أبو حنيفة رحمه الله لا يصلي على غير الانبياء والملائكة (الامم) على يزيد بن معاوية لا ينبغي ان يفعل وكذلك الجراح (قال) رحمه الله تعالى
سمعت من الشيخ الامام الزاهد قوام الدين الصفار انه كان يعنى عن أبيه انه يجوز ذلك ويقول (٢٠٧) لا نلعنوا معاوية وأما لعن علي
يزيد فلا بأس هذا ما يسم الله
نقله من الخلاصة والله

مخصوص الضرورة

(القسم الثالث من الكتاب في القضاء بالسياسة الشرعية)

اعلم ان السياسة شرعها وظا والسياسة نوعان سياسة ظاهرة فالسياسة الشرعية تحرمها وسياسة عادلة تخرج الحق
من الظالم وتذفع كثيرا من الظالم وتردع أهل الفساد وتوصلهم الى المقاصد الشرعية للعبادة والشرعية بحسب
الصبر بها والاعتماد في اظهار الحق على ما هو باب واسع فضل فيه الافهام وتزل فيه الاقدام واهماله يضيع
الحقوق ويعدل الحدود ويحرم أهل الفساد ويعين أهل العناد والتوسع فيه يفتح أبواب الظالم الشنيعة
ويوجب سفك الدماء واخذ الاموال الغير الشرعية ولهذا سلك فيه طائفة مسلك التفرغ المذموم فقاموا
التفرغ من هذا الباب الادب ما قل غناه منهم أن تعاطى ذلك منافاة للقواعد الشرعية فسدوا من طرق الحق سبلا
واضحة وعدلوا الى طريق من العناد فاصححنا في اسكار السياسة الشرعية رد النصوص الشرعية واعدلنا
للتخلف الراسد بسوطاتفة سلكنا في هذا الباب مسلك الافراط فتعروا واحد ودالله وخرجوا عن قانون
الشرع الى أنواع من الظلم والبدع السياسية وقوهوا ان السياسة الشرعية فاصحة من سياسة الحق
ومصلحة الامة وهو سهل وغلطا فاحش فقد قال عمر من قاتل اليوم أكملت لكم دينكم فدخل في هذا جميع
مصالح العباد الدينية والدنيوية على وجه الكمال وقال صلى الله عليه وسلم تركت فيكم ما ان تحسبتم به ان
تصلوا كتاب الله وسنتي وطائفة تواسطت وسلكتم في مسلك الحق وجهوا بين السياسة والشرع فقاموا
الباطل ودحضوه واصبوا الشرع ونهروا الله من يشاء الى صراط مستقيم وهذا القسم يشتمل
على فصول

*(الفصل الاول) في الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة اعلم ان الله سبحانه وتعالى شرع
الاحكام فنهاما أدركناه ومنها ما نحن عليه ناربها لمصالح العباد ودرأنا فسادهم تطفلا لا وجوبها وهي تنقسم
الى خمسة أقسام *(القسم الاول) شرع لكسر النفس بالعبادات *(القسم الثاني) شرع لبقاء
حياة الانسان كالاذن في المباحات المحصلة للراحة من الطعام واللباس والسكن والوطأ وشبه ذلك *(القسم
الثالث) شرع لدفع الضرورات كالبياعات والاجارات والقراض والمساكنة ولا تقتصر الانسان الى ما ليس
منه من الاعيان واحتياجه الى استخدام غيره في تحصيل مصالحه *(القسم الرابع) شرع تنبيه
على مكارم الاخلاق كالحرص على الموائمة مع الرقاب والهيئات والاحسان والصدقات وبحود ذلك من مكارم
الاخلاق *(القسم الخامس) وهو المقصود شرع للسياسة والرجوع هو ستة اقسام *(الصفحة
الاول) شرع لصيانة الوجود كالحفاظ على الفخوس والاطراف فن ذلك قوله تعالى ولكم في القصاص

الموفق للمسواب
الفصل الثامن والعشرون
في الوصايا (وفي) شرح
الطحاوي الافضل لمن كان
له مال قليل او لا يوصي بشئ
اذا كان له ورثة والاصل
ليس كان له مال كثير ان
لا يتجاوز عن الثلث فيما
لا وصية فيه ويوصي فيما
لا وصية فيه (وعن) الامام
الفضل على اذا كانت الورثة
معارا فترك الوصية افضل
قال هكذا اروي عن أبي
يوسف رحمه الله وان كان
بالعشرين ان كانوا فقرا ولا
يستغنون ثلثي التركة فترك
الوصية افضل وان كانوا
أغنياء وصيحتون بالثلثين
فالوصية أفضل (وقدر)
الاستعانة عن أبي حنيفة
اذا ترك لكل واحد من
الورثة أربعة آلاف درهم
الوصية (وعن) الفضلي
مئة ألف (وفي) الموضع

الذي أراد أن يوصي اليه ينبغي أن يبيد ما الواجبات فان لم يكن عليه شئ من الواجبات يبدأ بما رتبة فان كانوا أغنياء فالجيران (وعنه)
(وفي) شرح الطحاوي ثم الوصية بشرط فيها القبول وذلك بالصرح أو بالدلالة وذلك بأن يموت الموصي له بعد موت الموصي (وفي) التجريد
والدلالة أن يموت الموصي له قبل القبول والرد بعد موت الموصي فيكون موته قبولا للوصية ويكون ذلك ميراثا لورثته وقبول الموصي له ورثة له
موت الموصي لا يمتنع به (ثم) الوصايا على أربعة أوجه (منها) ما يجوز أجازت الورثة أو لم يحرموا بأن أوصي لاجنبي ثلث ماله أو بكل ماله ولا
وارث له (ومنها) ما لا يجوز وان أجازت الورثة وهي الوصية للرجل بحلاف المسكين والذين فانه يعوزها ماله الوصية باستحسانا (ومنها) ما يجوز
ان أجازت الورثة بأن أوصي بأكثر من ثلث ماله لاجنبي أو أوصي لواحد من الورثة لا يجوز الا بالاجازة من الورثة اذا كانوا غير ورثة
ما يكون من ثلث ماله وهي الوصية لالة وأبواه الورثة عند عجزهم (ثم) في موضع شرط الا بآية قوله

يجوز إذا كان الميراث من أهل الاجازة بان كان غافلا بالغا صحفا إذا أجاز الوصي له ملكه من الموصى لامن الميراث هكذا في التحرير (وفي)
فتاوى القاضى الامام رجب اوصى بجميع ماله الفقراء اول رجل بعينه لا يجوز ذلك الا من الثلث فان أجازت الورثة في حياة الموصى لا تعتبر
اجازتهم وكان لهم الرجوع فان أجاز وابعد موته صحت الاجازة (ثم) الوصية على ثلاثة أنواع (في وجهه) يكون الموصى له كالمودع والوصية
في يد الموصى أو في يد الورثة كالوديعة نحو لو هلك من غير تعدى ضمن (وفي وجهه) ان أوصى بعين مال قائم وذلك يخرج من الثلث حتى لو هلك
من غير تعدى لا ضمن (وفي وجهه) يكون الموصى له كالشريك مع الورثة نحو ان أوصى بثلاث ماله أو ربع ماله يكون مال الميت مشتركاً
حتى ان ماله لثلاث بالاحساب (٢٠٨) وما بقى يبقى بالاحساب (جنس آخر) وفي فتاوى الفضلى مريض لا يقدر على الكلام لضعفه

قادمى وأشار برأسه
ويعلم انه يعقل ان مات قبل
أن يقدر على النطق بجازت
وصيته (وقال) في النوازل
جدا مول محمد من مقاتل
وانه لا يجوز عند أصحابنا
(وفي) واقعات الدافى اذا
أصابه فالج ذهب لسا، فلم
يقدر على الكلام وأشار
بشيء أو كتب ونسب تقدم
وطال وزداده مدة نسخة
فهو بمنزلة الاخرس (وفي
النوازل) قيل للمريض
أوص بشئ فقال ثلاث على
ولم يزد على ذلك ان قال على
أثره والمهم يخرج ثلاث
ماله للفقراء (وقال) محمد
ابن سماء ثلاث له للفقراء ولم
يذكر هذه التخصيص قال
وهذا ما وافق لما يأتى به
هذه ماله قال لو قال ثلاث
لفلان أو سدي أو راحي
لفلان في الاستحسان هذه
وصية بجائزة (وكذا) لو قال
هذه مولى بخلاف لو قال
في يده ثلاث مالى ولو ذكره

بأية يأتى الى الاباب لعلكم تتقون معناه ان القصاص الذى كتبه عليكم اذا أقيم ازيد جالس من القتل
قال ابن العربي في أحكام القرآن في هذه الآية الكريمة تنبيه على الحكمة في شرع القصاص وبأنه
الغرض منه وقال قتادة جعل الله تعالى هذا القصاص حياة ونكالا وعلامة لاهل الجاهل فكم من رجل هم
بدهاءة لولا مخافة القصاص لو وقع ماولكن القصاص يحجز بعضهم عن بعض وخص أول الاباب وان كان
الحياة عامالانهم أصحاب العقول الذين ينفرون في العواقب ثم قال لعلكم تتقون بمعنى الدماء وأما القصاص
في الاطراف فقوله تعالى وكتبناه لهم فيها أن النفس بالنفس الآية ايزد جرح الناس عن الاقدام على شئ من
ذلك ومن ذلك قتال تلوارج والحاربين والكفار قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون
في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف الآية وفي قتال الكفار زيادة
معنى وهي اءلاء كلمة الحق ومحو الشرك (المنصف الثاني) من الاحكام شرع لحفظ الانساب كد الزنا
قال الله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وانظروا كلام صاحب الوفاية حيث
قال ولا يصح بين جلد ورحم ولا نقي وجلد الا أن يكون سياحة (المنصف الثالث) من الاحكام شرع
لصيانة الاهراض لان صيانته من أكبر الاغراض قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وألحق الشرع بذلك التعزير على السب والاذى بالقول على حسب
اجتهاد الادام في ذلك (المنصف الرابع) من الاحكام شرع لصيانة الاموال كد السرقة وحسد
الجناية قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا من الاثم والله عليم
بالحكم شرع لحفظ العقل كد الجروحة ونهى الله تعالى عنه في قوله تعالى
انما الجور والميل والاضراب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ثم قال فهل أنتم متنبون ووردت
السنه بعد الشارب (المنصف السادس) من الاحكام شرع للردع والتعزير بقوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الى قوله تعالى لا تذوق وبال أمره أى لذوق جزاء فعله وقوله تعالى الذين
يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم الى قوله وانهم يقولون منكر من القول وزور انهم شرع كفاية
ذلك في قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتعزير رقيب من قبل أن يناسد ائكم
توعظون به الى قوله وتلك حدود الله وقوله تعالى واللاتى يخافون نشوزهن فاعطوهن ما بهن
في المصالحع الآية وهذه الثلاثة الذين خطفوا وغير ذلك مما ورد به القرآن العظيم وما يدل على ذلك من
السنة ما وقع في الموطأ وغيره من كتب الحديث قال سدي ما لك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن أبي مالك
الغفارى أن رجلا من غفار أقبل يريد ان الاسلام حتى اذا كانا قريبا من المدينة أمسس يانبا وأتى أناس

في خلال الوصايا أو أضافه الى ما به الموت وكان ذلك في الصحة يكون وصية وفي المرض على هذا (وكذا) لو قال في مرضه أخرجوا
ألف درهم من مالى أو لم يقبل من مالى ولم يزد على هذا ان كان في ذكر الوصية جازو بصرف الى الفقراء (ولو) قال ثلاث مالى وقف ولم يرد
على هذا ان كان ماله دراهم أو دنانير هذا القول باطل وان كان ضيا عاصار وقفا على الفقراء (الكل) من النوازل (وفي) نوادر هشام لو قال
ثلاث مالى لله تعالى فالوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد تصرف الى وجوه البر (ولو) قال انظر والى ما يجوز اعطاه فاعطوه وهذا
على الثالث (رجل) أوصى بان يحد الطاعم بموته ايعام اناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة هو الاصح (أوصى) بالثلاث في رجوه الخبر بصرف
الى القطر أو انا المساجد أو طلبه العلم (رجل) أوصى لوارثه ولا جنى فلا جنى هذه الوصية موقوفة على الوصية لوارث (ولو) أوصى
بأية وصية أو جمع الوصية لعموم (والمرءى) اذا أقبل لارثته ولا جنى بدين بطل ذلك كله (جنس) (وفي) في النوازل الوصية

من ملكه (وأما) الوجه الذي لا يتحمل القبول والفعل فهو التذير (وأما) الوجه الذي يجوز الرجوع فيه بالقول دون الفعل فهو الوصية ثلاث ماله أو ربع ماله أن رجوع عنها بالقول مع وإن أخرجه عن ملكه بالبيع لا تبطل الوصية وتغذي من الثالث المأني (وأما) الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التذير المقيد أن رجوع عنه بالقول لا يبع ولو باع المذير المقيّد مع (الكل) من شرح الطحاوي (وفي التجريد) لو أوصى بثوب ثم قطعه ونطاه أو بقطن فغزله أو بغزل فتسجبه أو بجدد فصنع ثاء أو بقطن ثم حشى به أو ببطانة فبطن بها أو بشاة فذبجها أو بقميص فقصه وجعله قباء بطلت الوصية في جميع ذلك (ولو) أوصى بدار فهدمها فهذا ليس برجوع (ولو) أوصى بعبده وهو يخرج من ثلثه (٢١٠) ثم أوصى به لا آخر فهو بينهما صفات (ولو) قال العبد الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان يكون رجوعاً (قال) أبو يوسف

السير ومن ذلك أنه لما وقعت قصة الألف وتكلم الناس به استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب وزيد بن سارية رضي الله عنهما فقال زيد أهلك يا رسول الله ولا تعلم إلا خبراً أو لا تعلم منهم إلا خبراً وهذا لكذب وباطل وأما علي رضي الله عنه فإنه قال يا رسول الله إن النساء لكثيرواتك لا تقدر أن تستخلف واسأل الجارية فقامت صدقك فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم برقة يسألهما فقال علي فضرهما فضرهما بأشديد وأجعل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقول والله ما أعلم إلا خبراً أو ما كنت أعجب على عائشة شيئاً إلا أني كنت أعجب العجبين فآمرها أن تحفظه فتنام منه فتأتي الشاة فتأكله فهذا من السياسة لأنه ضربهها لتقر بما عندها ومن ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد في بعض غزواته رجلاً منهم به بانه جاسوس للعدو فمأخوذه حتى أقروا من ذلك أنه صلى الله عليه وسلم بلغه أن ناساً من المنافقين يجهلون الناس عنه في غزوة تبوك فبعث إليهم طليعة من بني داهية في نفر من أصحابه وأمرهم أن يحرقوا عليهم البيت ففعل طليعة ذلك واقتحم الصالح بن خليفة من ظهر البيت فانكسر من رجله واقتحم أصحابه فاقبلوا ومن ذلك ما روي في جامع الخلال أنه حبس في ثمرة دم يوم مايلة وفي رواية أنه حبس في ثمرة ساعة من ثمرة رواه صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً منهم المسروق منه بسرقة وكان صاحبه في السفر رواه به هم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلاً فبصل بالناس ثم أنطلق معي رجال معهم خرم من حطاب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار رواه أبو هريرة في الصحيح وعنه أيضاً قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد هممت أن أمر ديناً فيجمعون خرماء من حطاب ثم أتى قوماً يصلون في بيوتهم ليس لهم عذر فأحرقها عليهم وانضاف هل هذا في المؤمنين أو المنافقين والظاهر أنه في المؤمنين لقوله عليه السلام في بيوتهم والمنافقون لا يصلون في بيوتهم وقد قال تعالى وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا انفكوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم انما نحن مستزرون وقائدة قوله لقد هممت بتقديم الوعيد والتهديد على العقوبة لأن المفسدة إذا ارتفعت واندفعت بالانكشاف من الزجر لم يعدل إلى الأعلى ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد بن ابن حنبل في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رجل يا رسول الله إن لي جاراً يؤذيني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انطلق فانحر مناءك إلى الطريق فانطلق فانحر مناءه فاجتمع الناس إليه فقالوا ما شأنك فقال لي جار يؤذيني فجعلوا يقولون اللهم العنه اللهم العنه ثم أخرجه فمعه ذلك فأتاه فقال ارجع إلى ربك لا والله لا أؤذيك ومن ذلك ما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم قال أبي بكر رضي الله عنه ممن مع الزكاة واجتهاده في الحكم بقتالهم ومن ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر بقرى قصر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه لما بلغه أنه احتجب عن الخرواح للحكم بين الناس وصار يحكم في داره وأمر أيضاً

إذا أوصى بوصية ثم قال لا أعرف هذه الوصية أو قال لم أرض بها فهو رجوع (وقال) عجم لا يكون رجوعاً (وفي) الجلاء الكبير لو قال أشهدوا أني أوصى بشيء لم يكن رجوعاً (ولو) قال كل وصية أوصيت بها فلان فهي باطلة فهو رجوع (ولو) قال حرام أو باليس برجوع اه والله أعلم (نوع في الوصية بالكفارة) (وفي التجريد) إذا اجتمعت الوصايا والثلاث يضيق عن الجميع إن كانت متساوية يمسأ بأبوابها إلى الميت (واختلفت) الروايات عن أبي يوسف وجه الله في الحج والزكاة في رواية جدهما في الحج وفي رواية يدهما الزكاة والحج والزكاة يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على سركة الطمار وصدة الطمار مة على الذور والذور

دم على النافلة (وفي النوازل) يقدم فيها ما بدأ به الميت (وأما) الوصايا بالعتق فإن كانت في كفارة تخرق إن كان كانت في غير واجب حكمها حكم النفل فإن كان مع شيء من هذه الوصايا الثانية حق لله تعالى وصية لا آدمي كل جهة من جهات القرية منفردة بالمصرف نحو أن يقول ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولزبدسهم من أوصى بالامانة عن موائمه لانه يطعم لكل صلاة تصف صاع من الخنطة هو الاصح (جنس آخر) * لما له للمساكين وهو في بلده ووطنه في بلد آخر كان ماله ماله يصرف ذلك إلى فقرائه هذا المباد وما كان في الزكاة (ولو) أوصى بأن يتصدق بثلث ماله على فقراء بلده لا يدخل أن يصرف إليهم وإن أعطى غيرهم (وقال) لا يجوز (وكذا) أوصى بأن يتصدق على من لا يطاع فيصدق على غيرهم (وفي النوازل)

وتمسك بالباقي على الفقراء والمساكين (وفي النزول) الوصية بطلب القبر وان يضرب به على قبره خمسة باطلة (ولو) أو وصي بان يدفن في
 مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد تراعى شرائط الوصية (ولو) أو وصي بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا تراعى شروطها (وفي النزول) لو أو وصي
 بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين (ولو) أو وصي بان تدفن كتبه لا يجوز والألآن يكون فيها شيء لا يفهمه أحد وفيها فساد فينبغي
 أن تدفن (ولو) أو وصي بان يسلي عليه فلان صلاة الجنائز الوصية باطلة هو الأصح (نوع في الإيصالة والعزل) * (من) أقبه طليع
 البطني أنه قال أفتى منذيف وشرين سنة فمأرايت عما يدل في مال ابن أخيه وهذا يدل على أنه إذا لم يبل الوصية فهو أسلم (إذا) عرفنا هذا
 جئنا إلى المسائل فنقول في فتاوى (٢١٢) النسفي رجل قال لا تخيرني إداري فرر يدان بردماريش برش أو قال بالعريسة فهدمهم أو قم

ثم كبر على رضى الله عنه وكبر الحاضر ومن معه المتممون لا علم لهم إلا أنهم ظنوا أنهم أصحابهم قد أقر عليهم
 ثم دعا آخر بعد أن قضى الأول عن مجلسه فقال له كسأل صاحبه ثم فبسه وطلب الأخر وسأله حتى عرف
 ما عند الجميع فوجد كل واحد يخسر بضما أخيه به صاحبه ثم أمر برد الأول فقال يا هذا قد عرفت
 قدرك وكذبك بما سمعت من أصحابك وما ينبغيك من العقوبة إلا الصديق ثم أمر به إلى السجن وكبر وكبر
 الحاضرون بتكبيره فلما أبه راقوم الحال لم يشكوا أن أصحابهم أقر عليهم ثم دعا آخر منهم فهدده فقال
 والله يا أبا المؤمنين لقد كنت كل هذا لما صنعوا ثم دعا الجميع فأقر وبالقصة واستدعى الأول وقال له قد أقر
 أصحابك ولا ينبغيك سوى الصدق فأقر بمثل ما أقر به أصحابه فأقرهم هم المال وقاد منهم بالقتل وهذا من
 السياسة الحسنة وقد تقدم حكم تغريق الشهود إذا استراب القاضي منهم ومن ذلك أن رجلا ضرب رجلا
 على رأسه فادعى المضروب أنه أخرس ورزمت القضية إلى علي رضى الله عنه فقال يخرج أسانه وينحس
 بأبرة فان خرج الدم أحمر فهو صحيح اللسان وإن خرج أسود فهو أخرس ومن ذلك أن عليا رضى الله عنه قضى
 في مولود ولد له رأسان وصدران في حق واحد فهدم له أثرت ميراث اثنين أو ميراث واحد فقال يترك
 حقين نام ثم أصبح به فان اتبها جميعا كان له ميراث واحد وان اتبها واحد وبقي واحد كان له ميراث اثنين وأما
 ما ذكر من سياسة الخلفاء والملوك والقضاة واستخراجهم الحقوق بالطرق السياسية فيما طول الكتاب بذكره
 * (الفصل الثاني في أحكام هذا الباب) * إذا ثبت قيام الدليل على أن السياسة في الأحكام من الطرق
 الشرعية فهل للفتنة أن يتعاطوا الحكم بها فيمأزغ اليهم من اتهام الموصي وأهل الشر والتعدي
 وهل لهم الكشف عن مجرد الإقرار أو قيام الدلائل وهل لهم أن يتهدوا الخصم إذا ظهر أنه مبالغ أو ضربه
 أو ذلله عن أشياء تدل على صورة الحال والجواب ما ذكره ابن قيم الجوزية الحنبلي من أن عموم الولايات
 ونصوصها وما يستفادها المتولى بالولاية يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف وليس لذلك حد في الشرع
 فتدبى في ولاية القضاء في بعض الأزمنة ولا يمكنه ما يدبى في ولاية الحرب في زمان ومكان آخر
 وبالعكس وأما موصي أهل المذهب فمهم بحجة بان لهم تعاطي ذلك على ما سئذ كرهه الله تعالى
 ونهى القراني في كتابه المسمى بالحدود وما ذكره الماوردي في الأحكام السلطانية في الكلام على ولاية
 الكشف عن المظالم وفي أحكام الجرائم وكلامه فيها يقتضي أن القاضي ليس له أن يتكلم في السياسة
 ولا مدخل له فيها أو ساد كره ما ذكره القراني ثم اتبعه نصوص أهل المذهب أن شاء الله تعالى على سبيل
 الاختصار والاقتصار على ما يحصل به المقصود قال القراني في الولاية السياسية وهي ولاية الكشف عن المظالم
 والفرق بين تدار إلى المظالم وبين القضاة من عشرة أوجه الأوله يعني فاطر المظالم من القوة والهيبة ما ليس

بأمرهم أو ما يجزى بحراه
 بصير وصيا (وفي النزول)
 لو قال المريض لرجل اتض
 ووفى بصير وصيا عند أبي
 حنيفة وعند محمد إذا قال
 الرجل لغيره أنت وصي
 فهدم وصية بعد الموت
 (وجل) قال لا تخراستك
 بمائة درهم اتفق وصايا
 بالمائة صالحة لأن هذه الجارة
 بعد الموت والجاره بعد
 الموت باطلة وهي من الثلث
 وهو وصي (رجل) قال لا تخ
 لث ثمانمائة درهم على أن
 تكون وصيا فالشرط باطل
 والمائة وصية له وهو وصي
 (ولو) خاطب المريض قوما
 ابتاعوا عنه وقال لهم
 افعلوا كذا بعد موتى من
 الأهل التي يصير الرجل
 بم أو وصيا فالكل أو وصيا
 ولو سكتوا حتى مات المريض
 ثم قبل بعضهم دون بعض
 أن كان القابل اثنين صاروا
 وصيين وإن كان واحدا
 يرفع الأمر إلى القاضي

حتى يضم إليه آخر كأنه أو وصي إلى رجلين لا يرد أحدهما إلا في أشياء متعددة (المسائل) في النزول
 * (جنس آخر في العزل) * (وفي) شرح الطحاوي الأوصياء بالبدون الأحرار على ثلاث مراتب (أما) الأول أن يكون الوصي قويا آمنا
 يمكنه القيام على مال الميت فليس للمعاكم عزله (الثاني) أن كان آمنا لكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف وغيره فالقاضي أن يضم إليه
 ثقة آخر ولا يعزله (الثالث) أن يكون طائفا وتجاهر شيئا منه فلقاضي أن يعزله (وفي التجريد) لو لم يعلم القاضي أنه وصيا فكتب له وصيا
 فليس هذا الفعل أخراجه من الوصية والوصي أن يوصي إلى آخر عند الموت (وفي) نسخة الإمام خواجه زاده الوصي إذا كان عدلا كافيا
 لا ينبغي للقاضي أن يعزله لكن مع هذا الوعزله ينحل وهكذا في الفتاوى الصغرى أنه يحل (وفي القضية) ذكر فيه اختلاف المشايخ
 (وفي) قصة الفتاوى الوصي إذا جاز عن التمام أمر الميت فأقام الحاكم ثم إذا آخر لا يعزل الأول (الوصي) إذا ادعى شيئا على الميت لا يفرجه

القاضي من الوصية (ولو) ادعى شياً من الاعيان يخرج منه (قال) الفقيه أبو الميثاق الطائري الدين أبيه أن يقول له القاضي انا أنت قاضي البيت
على الدين أو تبرئه من الدين أو يخرجك من الوصية فان أراءه والاخرج من الوصاية وجعل مكانه آخر (الوصي) لا يقرض مال اليتيم على
ما يذكر ولو أقرض مع هذا لا يكون هذا خيراً من أن لا يستحق العزل (فرع في تصرفات الوصي) * (وفي) وكالة الامم الوصي ان يوكل بالخصومة
أما لو قيل هل يوكل أم لا قد ذكرنا في كتاب الوكالة يبيع الوصي مال المصطفى وقد ذكرنا في كتاب اليتيم لا يقرض مال اليتيم
والقاضي يقرض مال اليتيم وتسكاه في الاب والاصح انه كالوصي هكذا في الجامع الصغير من كتاب القضاء (وفي) أدب القاضي للخصومة
القاضي انما يملك الاتراض اذا لم يجد من يدفع اليه ضاربة أو يشتري شيئاً والوصي يملك بيع مال اليتيم (٢١٣) نسبة اذا كان لا يخاف الجور

والوصي لو استقرض لنفسه
يضمن وعن محمد بن جعفر بن الله
انه لا يضمن وفي رهن الاصل
يضمن (والمثولي) اذا أقرض
ما فضل من الوصية مع اذا
كان آخر زمن الامسالك
وان استقرض ان شرط
الواقف فله ذلك ولا يرفع
الامر الى القاضي ان احتج
(والجهد) المأذون والمالك
لا يقرضان واذا أقر الوصي
المعي أو عبده أو ماله باق
واذا باع الصغير له ان ينسخ
الاجارة التي عقدها له
وليس له ان ينسخ الاجارة
التي عقدها له على ماله
(والوصي) اذا أقرضه
للمعي لم يجز له (وفي النصاب)
الوصي اذا أراد ان يستاجر
دارا للمعي ولا يكون عام بها
يؤاجر الدار من امرائه ثم
يسكنها فيه أو يهب من ماله
مقدار الاجرة فتؤدي المرأة
الاجرة (لوصي) اذا رهن
مال اليتيم بدين نفسه جاز
استحسانا (وقال) أبو يوسف

لهم الثاني انه أقسم مجالا وأوسع مقالا الثالث انه يستعمل من الارهاب وكشف الاشياء بالامارات الدالة
وشواهد الاحوال الاثنية مما يؤدي الى ظهور الحق بخلافهم الرابع انه يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب
بخلافهم الخامس انه يتأني في ترداد الخصوم عند اللبس ليعين في الكشف بخلافهم اذا سألهم أحد
الخصمين فدل الحكم لا يؤخره السادس له رد الخصوم اذا عضوا الى واسطة الامناء ليفصل بينهم صلحاً عن
راض وليس له قضاء الا برضا الخصمين السابع ان يقع في ملازمة الخصمين اذا وضعت أمارات التجاهد
ويأذن في الرام الكفالة فيما شرع فيه التكفيل لينقاد الخصوم الى التناصف ويتركوا التجاهد
بخلافهم الثامن انه يسمح بهادات المستورين بخلافهم التاسع له ان يحلف بالشهود اذا ارتاب فيهم
بخلاف القضاة العائنه ان يبتدئ باستدعاء الشهود ويسألهم عما سمعوه في القضية بخلاف
القضاة لا يسعون البينة حتى يريد المدعي احضارها ولا يشهدون الا بدهم مسألة المدعي لسماعها وهذا
مطعن ما ذكره الماوردي الشافعي في الاحكام السامانية ونصوص المذهب تقتضي ان للقاضي تعامل
أكثر هذه الامور قد قالوا في خصال القاضي انه يأخذ نفسه بالجهاد ويسعى في اكتساب الخير ويطالبه
ويستصلح الناس بالرهبة والرغبة ويستدعيهم في الحق ولا يدع من حق الله شيئاً ولا ين من غير غيب حتى
قال في المحيط لو علم عليه أحد الخصمين في المجلس وسعه ان لا يردى أحد القوابل اتقاء لمرة الجاس وهذا
نص في استعمال القوة والهيبة وأما الانتدبيقرائن الاحوال فلا قاضي أن يأخذ بالامارات والقرائن في
وجوه كثيرة يعاول ذكرها وقد أوردت لها باباً سابقاً ذكرها وأما مقابلة من ظهر ظلمه بالتأديب فهذا هو
المذهب قال بعضهم ان المدعي اذا انكشف له اكم انه مهمل في دعواه فانه يؤدبه وأقل ذلك الحبس ليندفع
بذلك أهل الباطل والادد قال في المحيط والقاضي ان يحبس الصبي الفاجر على وجه التأديب لا على وجه
العقوبة حتى لا يماطل حقوق العباد لان الصبي يؤدب ليتزجر عن الافعال الذميمة فوكذا اذا أذى أحد
الخصمين صاحبه أو تشتمه فله حبسه ما ونعز برهما أو أماناً به في تراد الخصوم عند اللبس ليعين في
الكشف فهذا هو المذهب وقد تقدم بيان هذا في باب الآداب التي ينبغي للقاضي الانحذير بها ومن ذلك انه
اذا طال الخصام في أمر وكثر التشكيك فيه فلا يأس للقاضي ان يعزق كتبهم اذا رجا بذلك تغارب أمرهم
وينسخ ما في أيديهم من الحجج ويأمرهم ببثاء الحكومة وأما رد الخصومة الى واسطة الامناء ليفصل بينهم
بالصلح فقواعد المذهب ومسائله تقتضي ذلك وقد ذكرنا في باب أدب القاضي ان القاضي اذا خشى من
تفاقم الامر بانفاذ الحكم بين الخصمين أو كان من أهل الفضل أو بينهما رحم سوا بينهما وأمرهما بالصلح
وقد أقام بعض قضاة العدل من الصدر الاول رجاين من صالحين جيرانه من بين يديه وقال استرأ على أنه يك

رحمه الله لا يجوز قياساً واستحساناً أو جمعاً على انه لو أراد أن توفي دينه من مال الصغير ليس له ذلك (وفي) أدب القاضي الوصي يودع مال اليتيم
ويعبر ويضع (الوصي) اذا أخذ أرض اليتيم من امرأة قال الفضلي ان كان البذر على اليتيم لا يجوز ولو جعله الوصي على نفسه فعلى قياس
ما قال أبو حنيفة في جواز بيع الوصي مال اليتيم من نفسه ينبغي ان يجوز (وفي) الجامع الصغير مقاسمة الوصي الوصي له على الورثة جائرة ومقاسمة
الوصي الورثة على الوصي له باطلة (وتفسير) المسئلة اذا كان الوارث غائباً فاسم الوصي الموصي له بالثالث فصرف الثالث الى الوصي له
وأما سئل الثاني الوارث فذلك ثلث من الثلثين ذلك من مال الوارث ولو كان الوصي له غائباً فاسم الوصي الوارث وصرف الثلثين للوارث
وأما سئل الثالث الوصي له فضاء الثلث في يده لا يملك من مال الوصي له وله ان يشارك الوارث فيما حدثت ما بقي في يده (رجل) وقف وقفا
ولم يجعل له فيما وصيه وصي فاعلم على أوقافه (الوصي) متى يدفع المال الى اليتيم قال اذا بلغ وظهر منه الرشيد * (جنس آخر) لا أحد

المؤلف فعمله المقترض يرجع إلى المقترض والمستقر من كل يرجع إلى الأمر شرط الرجوع يرجع وبذوقه هل يرجع اختارنا
 المشايخ فيه والله الموفق لسبيل الرشاد هذا ما يبره الله تعالى نفعه من كتاب الخلاصة والله تعالى أعلم (الفصل التاسع والعشرون في القراض)
 الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على محمد ورسوله وعنده قال الشيخ الامام الاجل الكبير الزاهد الاستاذ برهان الله والدين شيخ مشايخ
 الاسلام والمسلمين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرضائي المرعشي غفر الله له ولوالديه وأحسن اليهما وأليه هذا مجموع
 يلقب بالعثماني قدوة في القاضى والدانى وفى قرأته على المشايخ مرارا وطورت فيه أولى هذه الصفة صغارا وكبارا ووقفت عليه
 صريحا واضمارا وما أعرض المصنف عن ذكر الردود والارحام وما عداها من تفريعات (٢١٥) الاحكام ذكرت بعد انتهائه

روايد وأدرحت في اثباته
 فوائد من عدة مصنفين
 وجدته الله تقديم وعدة
 نسكت استغنى عن التأخر من
 على وجه ياتى في هذا الكتاب
 وان لم يكن محيطا بآهني
 الباب راجعا إلى سراج من
 الملك العادل والدعاء من كل
 ناظر عادل أو عاقل (أول)
 ما بدأ به من تركه الميراث
 تجهيزه ودفنه ثم قضاء ديونه
 ثم تقبيل وصاياه ثم تسمة
 الداني ورثته وكتبنا
 هذا ليبيان المساورين
 فنقول وبالله التوفيق
 (عزم) الارث بقتل ورق
 واختلاف دين ويستحق
 برحم ونسكاح وولاء والولاء
 على صريين ولاء عنافة
 وولاء مولاة (ثم) السهام
 في الزرائع من السهام
 ورسع وثمن على التضمين
 والسحب ثلثان وثان
 وسدس كذلك (وأصحاب)
 هذه السهام اثنا عشر
 عشر فتراسة أهم حال واحدة

التسعة في مجرد الاتهام بالجرائم ويظهر بها الفرق بين الامراء والقضاة قبل ثبوت الجرائم فاما بعد ثبوتها
 بالاقراء وباليمين فيستوى في اقامة حدودها الامراء والقضاة انتهى واعلم ان للقضاة على كثير من هذه
 الامور ما كونه يسمع قذف المتهم من أعوان الامارة فقد استحبوا القاضي ان يتخذ كاشفا قد ارتضاء
 يكشف له من أحوال الشهود في السر ويقبل منه ما قل اليه ولا ينبغي له ان يستبدل أهل الدين والامانة
 والادلة فيستعين بهم على ما هو بسبيله ويقوى بهم على التوصل الى ما ينوي به وقد أجازوا التجريح بواحد
 دل اذا كان بمنزلة القاضي وأجازوا التجريح في السر ويقبل القاضي ذلك من العدل الواحد أنما المحيط
 وهذا نحوه في أعوان الامارة وأما كونه يراعى شواهد الحال فيجوز للقاضي مراعاة شواهد الاحوال وقد
 ذكرته في باب الحكم بالقرائن والدلائل وأما تجليل حبس المتهم للاستماع والكشف قال بعضهم من أتى
 القاضي متعلقا برجل يرميه بدم وليه فان القاضي اذا جاءه مثل هذا فان المدعى يحتاج الى أن يثبت أنه ولي
 الدم فاذا أثبت له ثبوت مدعى دمه كشف هل له يديه على دعواه فان ادعى ثبوت ذلك من يرميه أو من
 الغريم حبس المدعى عليه وقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا في ثمة دم يوما ولا وان أثبت العدد
 ولم يحضر يمينه على الدم فهو على ضربين ان كان المدعى عليه متما طيل حبسه على ما يراه الحاكم وان كان
 غيره منهم فاليومين أو نحوه هما فان أتى طالب الدم في داخل المدة بسبب قوى سقط هذا الحكم ووجب
 الزيادة في حبسه على ما يراه وأما كونه يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهم ضرب تقرير فذلك يجوز للقاضي
 تعاطيه وسبائى ذلك تقريرا في الدعاوى على أهل التهم والهدوان ولكن لا يخرج بذلك من صفة ضرب
 الحدود ولا يعاقبهم بغير العقوبات الشرعية

(فصل) ومن هذا الفصل ما وقع في لاهل ان المدعى عليه اذا أنكر السرقة قال عامه المشايخ الامام
 بهزاد او جده في موضع التهمة بان رأه الامام بمشي مع السران أو رآه مع الفساق جالسا لا يشرب الخمر لكنه
 معهم في مجلس القسوق وعن مصام بن يوسف انه دخل على مان بن أبي حبيب له وكان أميرا ذاتي بسارى فقال
 الأمير أى شئ يجب عليه قال الأمير وعلى المدعى البينة قال الأمير ها تروا بالسوط والعقابين وهما عودان
 ينصبان في الطريق في الارض يشج بينهما المضرور أو المألوف كذا في الخبر فضا ضرب عشرة أسواط حتى
 أقروا أنى بسرقة قال عام سبحانه الله وأيت ظلمنا أشبه بالعدل من هذا من الخلاصة وأما قوله ان له نهي
 تكرون منه الحرام ولم ينزج بالحدود اسندامة حبسه فذلك مما يطعنه القاضي قال في الخلاصة والدعاوى
 يعجبون حتى تعرف توهمهم ذكره في باب من يحبس وأيضا فان الاغلاط على أهل الشر والجمع أهم والاحسد
 على أيديهم مما يلج الله به العباد والبلاد ويقال من لم يجمع الناس من الباطل لم يحملهم على الحق وأما كونه

سهم لا غير زوج وزوجة وأم وجدة وأخ وأخت لأم وستة لهم حالان سهم وتصيب أب وجدة بنت وبنت اب وأخت لاب
 (وتصيب) الزوج النصف مع كل الورثة الامع الولد أو ولد الابن فله معهم الربع مع كل حال (وتصيب) الزوجة الربع مع كل الورثة الامع الزوجة
 أو ولد الابن فلهما معهم الثمن بكل حال واحدة أو أكثر يشتركن في ذلك (وتصيب) الام الثلث مع كل الورثة الامع الولد أو ولد الابن أو الاثنين
 من الاخوة والاخوات فصاعدا فلهما معهم السدس بكل حال الا في فر يمتين زوج وأخوان أو زوجة وأخوان فلازم في هاتين الفريضتين ثلث
 باقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة وذلك في الثانيات لاني السدس باقى (وتصيب) ابنة السدس لأم كانت أو لاب واحدة كانت أو أكثر
 يشتركن في ذلك بعد ما أب كن مستو ما بقى الدرجة غير فاضدات والقاسدة هي التي في نسبها ذكر بن اثنين كام أب الام كاهن يسقطان بالام
 وبالأب الابن خاصة (وتصوير) أربع درجات من اللفظ أن يبنى القاعدة الاولى آية على عدد المراتل ثم يبنى الابن باقى

قال بهار يدرضى الله عنه فيما رواه ابن مطرحة للزوج النصف واللام الثالث والحمد السادس (١١٧) ولاحت الله في شمس الجاد

فهي مضافة الى نصيب الاخت
ثلاثة اثلثا لثلاثة اثلثا
وللثلاثة للاخت اثلثا
ستة وتعود الى ستة ونصف
من سبعة وعشرين وقال
قبيصة بن ذريح والله ما قال
زيد في الاكدرية شيئا
ولو كان مكان الاخت أخ
فلا عول ولا اكدرية
ولام يراث الاخ لان الاخ
عصبة والاخت صاحبة سهم
ولو كان أخ واخت فلا
اكدرية ايضا (وكذا ان)
اذا كانتا أختين لان حق
الأم يرد من الثلث الى
السدس فلا ضرر وقال
اعني اربعة اقسام
فيكون للزوج الثلث
وللام السدس وللمهر
من ستة الباقي بين الاختين
ثم غني أو بين الاخ والاخت
لذكر مثل مثل الاثنتين
(ثم) وللام بعد وللام
والأم في مقاسمة المهر
ومزاجته معنى اذا خرج
ابا من الوسط عاد كل الى
أصله كما لم يكن الجرد
(مورود) جردا لاب وأم
وأخ لاب فالأصل بينهم
اثلثا للدهم واكل أخ
سهم ثم يسرد الاخ لاب وأم
ما في يد الاخ لاب ويخرج
بغير شيء (جرد) وأخ لاب
وأم وأخوان لاب فلا جرد
ههنا الثلث خير والباقي
للاخ لاب وأم فعدا اتفق
الجواب في المسئلةين من
ههنا ولا يكل اخت سهم

يشهدون بالزنا كالرود في المكحلة وتقبل في القتل انبيس والدماء أعظم لكن المقصود المسترولم يحوج الروح
 الملاعن الى بيعة غير أيمانهم ولم يوجب عليه سد القذف بخلاف سائر القذفة لشدة الخطابة في الذنب عن الانسان
 ومسون العيال والفرش عن أسباب الارتباب وهذه المباينات والاختلافات كثيرة في الشرع لاختلاف
 الاحوال فان ذلك ينبغي أن يراعى اختلاف الاحوال في الازمان فتكون المناسبة الواقعة في هذه القوانين
 السياسية مما شهدت لها القواعد بالاعتبار فلا تكون من المصالح المرسل بل أعلى وتبصرة فتلق بالقواعد
 الاصلية ورابعها ان كل حكم في هذه القوانين ورد دليل بخصه أو أصل يماس عليه كما تقدم في أدلة الباب
 وقد تقدم ذكر ما لا كلام به من بعض العلماء وهو المذهب على انه قال ان لم نجد في جهة الا غير العدول أنما
 أصلهم وأقلامهم فجور الاشياء عليهم ويلزم مثل ذلك في القضاة وغيرهم لتلاصيح المصالح وتتعطل الحقوق
 والاسكام وما أظن انه يخالفه أحد في هذا فان التكليف مشروط بالامكان واذا جاز نصب الشهود ونسقة
 لاجل عموم السداد جاز التوسع في الاحكام السياسية لاجل كثرة فساد الزمان وأما له وقد قال عمر بن عبد
 العزيز يحدث الناس قضية بقدر ما أحد نوا من الفجور قال القرافي ولا نشك ان قضاة زماننا اوشد هودهم
 وولاتهم وأمناءهم لو كانوا في العصر الاول ولولا اصرح عليهم وولاية ولا في مثل ذلك العصر فسوق
 فان تدار زماننا هم أرذل ذلك الزمان وولاية الاراذل فسوق فتقدم من ما كان في زماننا اتسع ما كان ضيقا
 واختلافت الاحكام باختلاف الازمان وخالفها انه يعد ذلك من القواعد الشرعية ان التوسع في العصر
 في النجاسة الادعية لها من الصغير مما لم تشهد به كروا الارض اتسع ووسع في زمان المطرف في طين المطر كما ذكره
 في طين بخارا على ما فيه من القذو والنجاسة ووسع لاحباب القروح في كثير من نجاسة ووسع
 لاحباب البواسير في بلها وجوز الشارح ترك أركان الصلاة وشروطها اذا ضاق الحال كصلاة الخوف
 ونحوها وذلك كثير في الشرع ولذلك قال الشافعي ما ضاق شيء الا اتسع يشير الى هذا الموضع وكذلك اذا
 ضاق علينا الحال في درء المفاسد اتسع كما اتسع في تلك الاوطان وسادسها ان أول بدء الانسان من زمن آدم
 عليه السلام كان الحال ضيقة فايجب الاختلاف لانهما اوائلا كثيرة ووسع الله تعالى فيها لما اتسع الحال وكثرت
 الذرية فزعم ذلك في زمن بني اسرائيل وحرم السبت والنموم والابل وأمورا كثيرة وفرض عليهم من غيرهم
 صلاة ولو بدأ أحدهم بالقتل لنفسه وازالة النجاسة بتماعها الى غيره ذلك من التمسيد ان ثم جاء آخر الزمان
 ونهق الجسد وقتل الجار فلطف الله بعباده فأحلت تلك الحرمات وحفظت الصلوات وقبالت التوب بالقد طهر
 أن الامكام والشرائع بحسب اختلاف الزمان وذلك من الف الله عز وجل بعباده ربه في حياته
 ونظهر أن هذه الافرائق لا يخرج عن أصول القواعد دوايت بدعا عمما جامعة الشرع المكرم

(الفصل الثالث في الدعوى بالنهم والعدوان) والمدعى عليه يقسم الى ثلاثة أقسام * (القسم الاول) *
 أن يكون المدعى عليه بذلك بريئاً ليس من أهل تلك النعمة كمن كان رجلاً صالحاً شريفاً وهو رافض النعم
 لا يجوز عقوبته اتفاقاً وأما المدعى عليه بذلك بما قد ساقط له أو على الشر والعدوان على أعراض البراءة
 الصالحين وهو أبو يمد ما ذكرناه أو وقع في شرح التجريد في آخر من شأنه القصاص عن أبي حنيفة فيمن قال له براءة
 بأفاسق بالصانع فان كان من أهل الإلح ولا يعرف بذلك وعلى القادف التعزير لان الشين الحق ان كان به هذه
 الصفة وان كان يعرف به لم يعزر اهـ - فظاهر النوع الاول من قسم المدعى عليه مما لا يسمى بالاعمال
 ويؤدب المدعى بسبب ما دعاه الذي وعد بذلك بالآيات في أحكام المبيعة * (القسم الثاني) * وهو المتهم
 بالهجوم كالسرقة وقطع النارين والقتل والارهاق والقسم لابد أن يكشفوا ويستقضي عليهم بدور متهم
 وشهرتهم بذلك وربما كان بالضرب وبالحبس دون الضرب على قدر ما اشتهر عنهم قال ابن قيم الجوزية
 الحنبلي ما عات أحد من أئمة المسلمين يقول ان هذا المدعى عليه من هذه الدعوى وما أشبهها بخلاف برئ بلا
 حيس ولا غيره وليس تخليفه وارساله مذهباً لأحد من الأئمة الاربعين ولا غيره هم ولو حلفوا كل واحد منهم

ولكل אחת سهم ثم تسترد
 الاخت لاب وام ما في يد
 الاخشين لاب الى غلام
 النصف والباقي لها نصف
 سهم اصلها من خمسة تصح
 من عشرين (جد) وأخت
 لاب وام وأخ لاب فهذه
 والرابعة سواء الا انها تصح
 من عشرة وهذا سميت
 عشرية زيدا ذ للاخ عنده
 عشر المال (جد) وجد نان
 أم الام وأم الاب وأخت
 لاب وام ونسب اخوات لاب
 وللمدتين السدس وللجد
 ثلث ما يبقى لانه خير احواله
 الثلاث ثم للاخت لاب وام
 نصف جميع المال يبقى
 للاخوات ثلث السدس
 أصاها من ستة وتنقل الى
 ثمانية عشر ونصف من
 ثلاثمائة وأربعة وعشرين
 (وأما) البنات فذوات
 السهام الا ان يقع في
 درجتهن ذكر فبصرن
 مصبته (فاذا) كن ذوات
 السهام فلا واحدة من
 المصائب النصف وللاثنين
 فصاعدا الثلثان ولا يرذن
 على الاثنين وان كثرن
 (وان) كانت واحدة من
 الصلب ومعه واحدة من
 الابن أو أكثر نلني من
 المصائب النصف ولاتي من
 الابن السدس من تكه له
 الثلثين (وان) كانتا اثنتين
 من المصائب فلا سهم لاتي من
 الابن (وان) كان واحد

وأما علماءنا سيده مع العلم بآثاره بالفساد في الأرض وكثرة سرقاته وقلة المال لا يؤمنه في الإلهام هدي
عدل كان القبل تخالف السياسية الشرعية من ظن أن الشرع تحيله وإرساله فقد غلطاً غلطاً فاحشاً
لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جماع الأمة ولا جل هذا العلماء الفاحش تجرأ الولاية على مخالفة
الشرع ونوره وأن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الأمة فقد واحد ودائقه وخيرها
من الشرع إلى أنواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يعجز عن سبب ذلك الجهل بالشرع يفوق
مع من النبي صلى الله عليه وسلم أن من تخلف بالكتاب والسنة ان يضل وقد تقدم في أول الباب من أفعال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على عقوبة المتهم وجبته واعلم أن هذا النوع من المتهمين يجوز ضربه
وجبته لما قام على ذلك من الدليل الشرعي * (مسئلة) * رجل دخل على رجل في منزله فبادره صاحب
المنزل فقتله وقال انه داعر دخل على ليمتلي فان كان الداعر معروفاً بالعداوة لم يجب القصاص وان لم يكن
معروفاً وجب من الايضاح * (مسئلة) * وفي بعض الاحكام اذا وجد عند المتهم بعض المتاع المروق
وادعى المتهم انه اشتراه ولا يثبت له فهو منهم بالسرقه ولا سبيل للمدعي الا فيما يبيده فان كان غير معروف
بذلك فعلى السلطان حبسه والكشف عنه وقد مع عنه عليه الصلاة والسلام انه حبس في تهمته وان كان
معروفاً بالسرقه فانه يطال في حبسه حتى يقر * (مسئلة) * اذا كان المدعي عليه متهماً قال بعضهم يخفى
بالسجن بقدر رأى الامام وكتب عمر بن عبد العزيز انه يجب حتى يموت يعني اذا لم يقر به قال أبو الليث
ووقع في بعض الكتب فحين سرق له مناع فاتهم بجلامه ورواها بذلك يحبس لان حبسه يصرف أذهاب الناس
اذا كان معروفاً بذلك لا يكره منعه اصمراة على الانكار والتلاف أموال الناس فيجب أن يقبض منهم
بالسجن وليس بعض الاوقات بأولى بذلك من بعض مع تساوى حاله فيها وقد تقدم من الخلاصة ان الداعر
يعتبر حتى تعرف توبتهم * (مسئلة) * اذا دفع لقاتلي رجل يعرف بالسرقه والعداوة فادعى عليه
بذلك رجل في حبسه لا يختار ذلك دأفر في الامور بما ادعى عليه من ذلك وذلك يلزمه وهذا الحبس خارج عن
الاكراه قال في شرح التحرير في مثله وان خوفه بضرب وط أو حبس يوم حتى يقر فليس هذا باكراه قال
شيخنا وليس في هذا وقت ولكن ما يجي منه الاعتصام بالبين لان الناس متناوون في ذلك فرب انسان يغتم
بحبس يوم والا لا يغتم لتفاوتهم في الشرف والثناء ففرض ذلك الى رأى كل قاض في زمانه فينظر ان
رأى أن ذلك الاكراه قوت عليه رضاه أبطاله والاملاؤه في الاموال وأمالوا كرهه على الاقرار بعد أو
قص فلا يجوز اقراره * (مسئلة) * واختلف فيمن يتولى ضرب هذا المتهم وحبسه فقال جماعة من أهل
العلم انه يضربه الوالي والقاضي وحبسه ويدل على ذلك ما ذكره ابن حبيب من المالكية قال أتى هشام
ابن عبد الملك وهو قاضي المدينة برجل متهم خبيث معروف بالمصيان قد لاقى بهام في الزحام فبعث الى مالك
بشتمه فيه فامر مالك القاصي يعقوبه فضربه أربع مائة سوط وبه قال أحمد بن حنبل وقال بعض
لشافعية يضربه الوالي دون القاصي وكذلك الحبس راجع الى الوالي وذهب الى ذلك جماعة من المتأخرين
ثوجه ذلك عدم ان الضرب المشروع هو ضرب المجرم ودون التعزير ان ذلك انما يكون بعد ثبوت
الجرم ما روي عنه فيهما فيعاقب ذلك بالقاضي ووضع ولاية الرأى المنع من الفساد في الأرض وقع أهل
لشر والعدوان وذلك لا يمكن الا بالعهوة لاهتهم من المعروفين بالاجرام بحلاف ولاية الاحكام فان
وضوعها ابطال الحقوق وانباتها نكل رال أمر بفعل ما فوض اليه اه من كلام ابن قيم الجوزية الخنيلي
هذا الذي نقله عن الشافعية هو كلام الماوردي في الاحكام السلطانية وهو الذي نقله القرائي ومما يناسب
ضعية هشام بن عبد الملك قاضي المدينة في قضية الرجل المذكورة ما وقع في الخلاصة في رجل خلع امرأه
رجل حتى وقعت الفرقة بينهما وبين زوجها من غير أوحد مدعي تزوجها من رجل حبس حتى
ردها أو يموت والسجن ان كان أسلم العقوبات قد تأول بعضهم قوله تعالى الا أن يسجن أو عذاب أليم ان

(وثلاث) بنات ابن ابن
آخر بعضهن أسفل من
بعض (صورته) بنت ابن
ابن وبنت ابن ابن ابن
وبنت ابن ابن ابن ابن
جملتهن الوسطى وتصلها
عليها الوسطى ووسطى
الوسطى ووسطى الوسطى
(وثلاث) بنات ابن ابن ابن
آخر بعضهن أسفل من
بعض (صورته) بنت ابن
ابن وبنت ابن ابن ابن
ابن وبنت ابن ابن ابن
ابن جملتهن السفلى
وتصلها عليها السفلى
ووسطى السفلى ووسطى
السفلى (فأما) من
الفرق الاول النصف
والثاني تليها من العليا من
الفرق الثاني السادس
تكملة الثانيين وثلاث
البقيات (وان) كان مع
احدى البقيات غلام يورث
من بعده ومن فوقه من لم
يستوف فرسه من الثانيين
ولا يورث من دونه (واما)
الاخوات فذوات السهام
الا ان يقع في دوجتهن
ذكر فيصيرن عسبة به
واذا كن ذوات السهام
فالواحدة من الاب والام
الثلاثين فثلاثين فصاعدا
الثلاثين ولا يورث على
الثلاثين وان كثرت (ولو)
كانت واحدة من الاب
والام ومعهما واحد من
الاب فثلاثين من الاب والام
كان واحد من الاب والام

* (فصل في بيع العالم مال نفسه عند المصادرة) * قال بعضهم في المال يولون بمطالبهم أو كره فباخذون
 أموال الناس بغير حق ويسبون فيهم سيرة العالم ثم يحزلون عن سخطا من الوالي عليهم فيهرهههم ويعذبهم في
 غرم يغرهم انتقاما لله تعالى منهم وليرده على أهله الذين أخذ منهم بغير حق أو يغرهم لنفسه على غير مجرى
 الحق والعدالة فيلجئون في ذلك إلى بيع أمتعتهم ورقبتهم فذلك ماض عليهم سائق لمن ابتاعه قال في التجريد
 إذا باع مكرها أو سلم مكرها ثبت المالك للمشتري انتهى لان اغرامهم ذلك كان من المالحق للوالي الذي ولاهم
 وأن يرد ذلك إلى أربابه فان احتبس الوالي ذلك إلى نفسه فأنما هو ظالم لغيره في ذلك وليس ذلك بتافع أولئك
 الأعمال الخالصة فيما باعوه ولا حجة لهم في قولهم إنما كانوا أخذ ذلك لمن ولاوا ويقاد منهم لكل من جلدوا أو
 قطعوا بغير حق * (فرع) * وكذلك العامل الذي يتقبل الكسرة والبلدة بشئ معين مضمون في ماله يارمه
 نفسه فان استوفاه من القوم الذين يتهبل عليهم فله ما زاد وعابه ما نقص فحرج في عمله على هذا فباخذ ما شاء
 من أهوالهم غير أن ذلك بأسباب ووظائف وهال ويدع وأشباه قد سبوا أو أورد حروا عليها فربما عزله
 الوالي لا وقت الذي تقبله اليه فيجز عن تلك القبالة فبايع من ذلك من متاعه طوعا أو كرها فهو ماض بغير
 مردود وهو أقيم وبيعه أجوز من الأول * (مسئلة) * السلطان إذا صاد رجلا فقال الماطوب لرجل ادفع اليه
 وإلى أهوانه شيئا عن جنائي قد دفع بأمره قال السرخسي والبردوي يرجع على الأمر بما دوع بدون شرط
 الرجوع والضمنان كالأمر بقضاء الدين وقالوا المطالبة بحسبة كالسرعية وقال عامة المشايخ لا يرجع بدون
 شرط الرجوع والضمنان * (مسئلة) * وفي النوازل قوم وقعت لهم المصادرة فأمر وارجل أن يستقرض
 لهم مالا وينفق في هذه المونة ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض والماء المستقرض هل له أن يرجع على
 الأمران شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط هل يرجع اختاف المشايخ فيه انظر الخلاصة في باب القضاء
 والوصية

لأنه قال التي من الأب السادس تكملية الثاني (وان) كانتا التتبع من الأب والام ولا هم التي من الأب (وان)

عمومة الاجداد وان علوا اولادهم الذ كان وان سفلوا ثم العتق ومعتق المعتق ذكرنا (٢٢١) كان او اني ثم عتقها ونحوه المذلول

(ثالث) الفرائض بعون الله
وحسن توقيفه على شعب
ذوي السهام وهم الستة
الاول وهو على بعض دور
الحالين وهم الستة الاخر
وعلى بعض الساعات وهم
ثلاثة (ثالث) الاموال التي
منها يصح خروج خمسة
الاسهم هم الستة المتفرقة
باعتبارها التي مع
انفس من ثلاثة
اربعة من ستة من ثمانية
من اثني عشر من اربعة
وعشرين ثلاثة منها اقول
من ستة الى عشرة وثلاثة
وثلاثة من اثني عشر الى
الاربعة عشر واثني عشر
ومن اربعة وعشرين اقول
الى سبعة وعشرين واربعة
واحدة (وطريقة) خرجها
انه متى حائل من سهم
السهم الستة المتفرقة اريد
احاد فخرج كل جزء
الاثنين فهو من اثنين
وفي حائل من اربعة
نظران كانا من خمسة واحد
فلا كثر ربع واحد
وان كانا من ثمانية
فخالفين اربعة اربعة
المستحب من سدا بكل
الاخر او بعينه فهو من
مستوا واربعة اربعة
من هذا به كل الا
او بعضه فهو من اثني عشر
وان كانا من ثمانية
بكل الاخر او بعضه فهو
من اربعة عشر من ثمانية
الاصول الثمانية وهو لا يبدل من نفسه وهي معرفة الوقت بين الجاني وبين المعتق وهو ان تقسم

في التزاع قتل به وان كان يعلم انه لا يعيش ولا تصاص في الاطعمة والوكز والوجاء والمدفع المسائل في المشتق
ولو ضرب به بالمسالة فيه القصاص (مسئلة) ولو عصفه حتى مات ذكر في الاجناس كل آلة تتعلق بها
التي كانت في الهائم يتعلق بها القصاص في الايدي والافلاحي لا يجب بالبعض (فرع) وفي النوازل
رجل قال بعتك ادي باني درهم او بفلس فقتله يجب القصاص ولو قال له اقتلني فقتله لا يجب القصاص
وتجب الدية وفي الخبر يد لا تجب الدية في اصح الروايتين عند أبي حنيفة ويقتولها وفي رواية تجب
ولو قال له اقطع يدي فقط فلا تبي عليه وكذا في جميع الاطراف (مسئلة) وفي المشتق لو قال لا تخرق اقطع
يدي على ان تطيني هذا الثوب او هذه الدراهم فقتل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم وبالس والحد
ولو قال لا تخرجني على فرما بجحره فحرقه جرحا لا يعيش من مثله فهذا قاتل ولا يسمى بجانيا وعابا الدية ولو
جرح بجاني جرحا لا يعيش من مثله لا يسمى قاتلا ولو لم تكن من ذلك لاشي على الجاني ومن هذا بانس اربعة
الفتوى صورته رجل قال لا تخرام الي اقبضه واكسره فرما قاصا عليه نذهب منه عا لا يضمن
شيئا (مسئلة) ولو قال لا تخرق اقطع يدي فقتله يجب القصاص وكذا لو قال له اقطع يدي فقط
يا فقتله القصاص وفي العيون لو قال لا تخرق اقطع يدي فقتله وهو وارثه القصاص وان عصب القصاص وهو
رواية من أبي يوسف وروى هشام عن محمد بن أبي حنيفة انه قال تجب الدية في كفاية البهني جعل الام
كالابن وقال القياس ان يجب القصاص في الكل والاصح ان تجب الدية وفي الايضاح بهذه العبارة
الابن يستعمل ان يكون هذا وجه القصاص ولو قال اقتل ابي فقتله تجب الدية ولو قال اقطع يدي فقتله يجب
القصاص ولو قال اقتل عدي او اقطع يدي فقتله لا تبي عليه السكل من الخلاصة

(فصل) واما شبه العبد ان يتعمد الضرب بالسلاح ولا يجرحه بجرحا في تقريظ الاجزاء ولا يجب
به القصاص في قول أبي حنيفة وقالوا والشاذي شبه العمد ان يتعمد الضرب بالسلاح لا يقتل بمثلها في اغالب
فان كانت الاكلة مثله فهي بمنزلة السيف فيجب بها القصاص

(فصل) واما السلطان فقتل يكون في نفس القتل نحو ان يتصد شيئا فيصيب غيره وقد يكون في الظن نحو
ان يملكه صيدا او حرييا في اذنه مسلما او ذميا وليس به انم القتل انما فيه ان ترك التأمل للقاتل والقصاص
والخبر عن الوقوع فيه والكفارة شرعت لستر هذا الاثم وجه الاثم انتفض القتل سببا لحرمات الارث وفيه
الدية على العاقلة في ثلاث سنين ونوع آخر يجري مجرى الخطا وهو النائم تنقلب على انسان فيقتله
(تقرير) قال في المشتق نال نجاد اذ نهد شيئا من انسان فاصاب شيئا من عسوى ما نهد فهو عمد وان اصاب
ثيبه فهو خطأ او نفسه ذلك رجل تعمد ان يضرب بجرجل سيف فاصاب عاتقه واثني رأسه فهو
عمد ولو اراد بجرجل فاصاب عاتقه فهو خطأ لانه اصاب غير ما نهد وفي الاولى اصاب ما نهد لانه تصد
اتلاف طرف ذلك الرجل ولوروى قلنسة رجل على رأسه فاصاب رجلا فهو خطأ وكذلك لو قصد القاتل
فأصاب السيف رأسه فهو خطأ ولوروى رجلا فاصاب حائطاً ثم رجع السهم فاصاب الرجل فقتله فهو خطأ لانه
أخطأ في اصابة الحائط ورجوع السهم مبني على اصابة الحائط لا على الرمي السابق لانه آخر المديين والحكم
يضاف الى آخر السديين وجود انظر المحيط

(فصل) واما القتل بطريق التسميم كالمزهر ووضع الحجر على نازعة الطربق وذلك يوجب الدية على
الماثلة ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الارث وقال الشاذي يلحق بالخطا في جميع احكامه وليس بمادون
النفس شبه عمد فاصاب شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس (مسئلة) وفي نسخة الامام
الشرعي لو ضرب انسانا ضربا لا أثر له في النفس لا يضمن شيئا في مجموع النوازل لرجل وساح على آخر
خلاف فساتن سيجته تجب الدية ولو سلم جلد وجهه فساتن فدية الدية

(فصل) لو قتل الرجل عمدا وله ولي واحد له أن يقتل القاتل فاساس امر مقتضى القصاص اول مقتضى
الاصول الثمانية وهو لا يبدل من نفسه وهي معرفة الوقت بين الجاني وبين المعتق وهو ان تقسم

الاكثر مقدار الاقل من الحاتين (٢٢٢) حتى يتقاربا فيكونا احداً فان اشتقا في واحد فلا ولا في وان اشتقا في الاثنين فلا ولا في

وفي الثلاثة بالثلاث وهكذا
الى العشرة وفي العشرة
بالعشرة وفي احدى عشر بحزبه
من احدى عشر وفي اثني عشر
بحزبه من اثني عشر وهكذا
الى حيث ينتهي الحساب
فتسببها الى آخر اجزاء
ما اتفق عليه (ثم) الصحيح
اذا انكسرت السهام
والرؤوس طلبنا الوفاق بين
السهام والرؤوس فان لم
تجد اخذنا كل الرؤوس وان
وجدنا اخذنا وفق الرؤوس
وهكذا ينعمل بالثاني
والثالث اخذنا بلا ضرب
(ثم) على آخر بين رؤوس
ورؤوس طابنا الوفاق بين
رؤوس ورؤوس ان لم نجده
ضربنا كل احدى ما في
كل الاخرات وجعلنا
ضربنا وفق احدى ما
في كل الاخر وهكذا يفعل
بالثالث والرابع (وان)
تساوت الاعداد اكتفينا
ما احسبنا وان تداخلت
الاعداد اكتفينا بما كثرها
ثم ما اجتمع فيه فهو مبلغ
الرؤوس ونحوها فانها
لا فرق الا بصاها وضربناها
في أسهل المربضة مع
اولها ان كانت عاقله فما
بما في الصحيح المسألة (ثم)
فصيب كل تربني ما عس
فهو في الابتداء ضرر با
فيها صيرنا في أسهل
المربضة (وتصيب) كل
واحد من لم يكسر عليهم

ويقتله بالسيف ويضرب بالاوله ولو اراد أن يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك يجرى الا انه لا يجرى
عليه وصار مستوفيا حقه سواء قتله بالعصا او بالحجر او ساق عليه دابة او حفر بترافا لقتله فيها او بأي نوع من
أنواع القتل وله أن يقتله بنفسه او بامر غيره بقتله فاذا قتله غيره بامر صار مستوفيا ولا ضمان على ذلك الى رجل
هذا اذا قتل والامر ظاهر اما اذا قتل فقال الولي كنت امرته فانه لا يصدق في ذلك ويجب القصاص
على القاتل

*(فصل) رجلان اصطدما فوق عاقلاتان وقع كل واحد منهما على وجهه لاثني على كل واحد منهما من
ديهما صاحبون وقع كل واحد منهما على ثمنه على عاقلته كل واحد منهما مادية صاحبه ولو وقع احدى ما على
وجهه والاخر على قفاه قدم الذي وقع على وجهه هدر دية الا شروى على عاقلته صاحبه (فرع) منديل في
يد رجلين فاخذ احدى ما طرف الاخر فاجازا فوق عاقلاتهما وقعا منبسطين تجب دية كل
واحد منهما على عاقلته الا شروى ولو وقعاه مستلقيين على قفاهما لا يجب شيء لواحد منهما ولو وقع احدى ما منبسطا
والاخر مستلقيا لا تجب دية المستلقي وتجب دية المنبسط وفي العيون لو قطع رجل المنديل فوقهما على اقصيهما
فما تضمن القاطع دينهما والمنديل كذا روى عن أبي يوسف وعن الامام الفضل انه قال لا يجب على القاطع
شيء الا الدية ولا القصاص (مسئلة) صبي في يد أبيه جذبه انسان من يد أبيه والاب يحسكه حتى مات فدية
الصبي على من جذبه وبرئه أبوه وان جذبه الرجل وجذبه الاب حتى مات فعليه ما الدية ولا برئه أبوه
(مسئلة) رجل أخذ بيد رجل فجذب الرجل يده فانكسرت يده ان جذبه بالمصافحة فلا شيء عليه في اليد
وان جذبه بالقبض دية اليد ولو مض ذراع رجل فجذب العضو ذراعه من فيه فسد قط بعض
أسنانه وذهب بعض لحم العضو فدية الاسنان هدر ويضمن العاص أورش ذراع هذا بخلاف ما اذا كان
في يده ثوب فتشبت بالثوب رجل فجذبه صاحب الثوب من يد المتشبت فتخرف الثوب ضمن المتشبت نصف
ذلك وان كان الذي جذب الثوب من لبس الثوب ضمن جميع الخرون انظر الخلاصة

*(القسم الثاني في الجراح والاطراف والمنافع) وينقسم الى عمد وخطأ والقصاص فيمادون النفس
مشروع بنص الكتاب والمماثلة معتبرة من حيث سلامة الاجزاء والشجاج عشرة وقد قيل ان الشبه لا تغلو
اما ان تقطع الجذام لا فان لم تقطع فلا تكون شجة ولا كلام فيه وان قطعت فلا يخفى لو اما ان تقطع الدم أم لا
فان لم تقطع فهي الحارصة وان أظهرت فلا يخفى اما ان يسيل الدم أم لا فان لم يسيل فهي الدامعة وان أسالت فلا
يخفى اما ان تكون قطعت بعض اللحم أم لا فان لم تقطع فهي الدامعة وان قطعت فلا يخفى اما ان يكون ذلك
البعض أكثر اللحم الذي بينه وبين العظم أم لا فان لم يكن أكثر اللحم فهي الباضعة وان كان أكثر فلا يخفى
اما ان تظهر الجلدة الرقيقة الحساسة بين اللحم والعظم أم لا فان لم تظهر فهي المنسالة وان أظهرت فهي
السميكة ثم بعد ذلك ان انحسرت على اظهار العظم فلا يخفى ان انحسرت على كسر العظم أم لا فان انحسرت
عابها بالهامة وان لم تحسرت فلا يخفى اما ان تحسرت على نقل العظم وتحويله من غير وصول الى الجلدة التي بين
العظم والدماغ أم لا فان انحسرت فهي النقلة والا فهي العائرة ولم يذكر مجملها به دها وهي
الدامعة بالبين المجهة وهي التي تخرج الدماغ لان النفس لا تبقى بعدها فكان ذلك قتلا لا شجة والكلام في
الشجة لا في القتل فاعلم ان مصر التجاج في تعاقب أثرها كذا نرى في المبسوط في الموضحة القصاص اذا
كان عمدا ولا يعلم فيه خلاف لا فيما هو أكثر شجة من الموضحة وهو فيما ذكر بعد الموضحة من الهامة
والمنقلة والالامة لا قصاص فيه ولا يعلم فيه خلاف وفيما دون الموضحة حكوة على ما هو مطلق في كتب الفقه
وبهذا هذا الباب ذكر المقدمات وما فيها وأحكام كل قسم من هذا الباب يخرجنا عن المقصود والغرض
بما ذكره من ائمة تتعلق بالسياسة

*(فصل في الجناية على العقل وهو الشرب) اذا كان شارب الخمر حراما مكلفا وشربه مختارا من غير

إكراه أو إغارة أو إكراه أو إغارة (واما) ان كسر عاقله بالبر أو إكراه أو إغارة (واما) ان كسر عاقله بالبر أو إكراه أو إغارة

فيه الى اربع مقدمات (الاولى) ان فوق رؤس طائفتهم او وقفها وانحسبهم او وقفها (والثانية) ان اطلب الوق بين حاصل رؤس طائفتهم وبين حاصل رؤس كل طائفة ورواها

ضرورية ولا عذر فانه بعد ثمانين سوطا فان كان عبد الجبل اربعين فان كان كافرا او وجد سكران ترك وان أعلن بذلك وقبوا جمعوا على ان الحد من الخمر يجب بنفس الشرب ولو لم يفرق بغيره من الاثربة فانه لا يجب حتى يسكر * (مسئلة) لو كانت الرائحة توجد منه عند الاخذ فليذهبوا به الى الامام انتقلت الرائحة بسبب بعد المسافة لم يمال لان هذا موضع العذر والسكران الذي يمسح به الذي لا يعقل منعاقا قلبلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة وقال محمد بن أنس بن سدي ويخطأ كلامه وهو المذكور في كتاب الاثربة * (مسئلة) لو أقر بعد زوال الريح فانه لا يؤخذ باقراره حتى يقر ويحيا يوجد منه وهو قول أبي يوسف وقال محمد بن يوسف باقراره وكذلك لو شهد عليه بعد زوال الريح لم يحسم عندهما وقال محمد بن سعد وكذلك لو وجد منه ريحها أو تقاياها لجواز أن يكون شربها مكرها ولو ان الرائحة تشبهه * (مسئلة) اذا رجع شارب المسكر أو الخمر من اقراره لا يحسم لاحتمال انه صادق في الرجوع فادورث شبهة وكذلك لو أقر سكران لا يحسم لجواز كذبه في الاقرار بسبب السكر فتقوم الشهادة ولا كذلك سائر الحقوق * (مسئلة) وجد سكران وتوجد منه الرائحة لا يحسم ولكن يعزب بأقل من أربعين سوطا ولو وجد منه رائحة الخمر دون السكر يعزب لا يؤخر التعزير حتى يزول السكر * (مسئلة) ولو وجد يحتمل آنية فيها خمر يعزب * (مسئلة) ويضرب المسلم ببيع الخمر ضربا وجيعا بخلاف الذي حتى يتقدم اليه فان باع في المصير بعد التقدم ثم أسلم لم يسقط الضرب وهذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة * (فرع) ويتزعم ثوب الشارب عند الضرب ويلحقه على أعضائه كيانا في فصل الزمان شاء الله تعالى وضرب الشارب أشد من ضرب القاذف لان سببه ثابت بيقين وسبب الحد الذي يتردد

* (فصل) وأما الحشيشة ففيها الادب بقدر اجتهاد الحاكم لانها تغلى العقل بخلاف العقاقير الهندية فان كانت لتعطية العقل امتنع أكاهما جند * (فرع) والمأهرس وازماسقي من المردة لقطع عضو ونحوه لان ضرر المرقدمأمون وضرر العضو غير مأمون

* (فصل في السرقة) السارق كل بالغ عاقل لاشبهة في المال واذا كان في جفاء السرقة صبي أو مجنون درى الحد منهم في قول أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف اذا كان الصبي والمجنون ولي الخراج المتاع درى منهم وان كان الذي ولي سواهما انما هو الا الصبي والمجنون وعن أبي حنيفة في رجلين أقر بسرقة ثوب يساوي مائة ثم قال أحدهما الثوب ثوبنا لم نسرقة درى منهما القطع وقال أحدهما سرقتنا هذا الثوب من فلان وكذبه الآخر قطع المقروءة في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يقطع واحد منهما ولو شاركه صبي أو ذورحم يحرم من المبروق منه أو كان شريكا للمسرور فمضى في المتاع فلا قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف يجب على شريك الصبي والمحرّم ولا يجب اذا كان أحدهما شريكا للمسرور فمضى وعلى هذا الاختلاف اذا كان في قطاع الطريق صبي أو مجنون أو آخر

* (فصل) لا خلاف في أن النصاب في باب السرقة شرط لوجوب القطع وهو مائة درهم وقدره الشافعي ومالك بربع دينار وذكروا الحسن أنه يستره عشرة دراهم مضروبة حتى لو كانت تبرأ لا تبلغ قيمتها عشرة دراهم مضروبة لم يقطع وهو رواية عن أبي يوسف ومحمد وروى عن أبي حنيفة اذا سرقة عشرة دراهم مضروبة فيمابين الناس فمضى وهذا يدل على ان غير المبرور اذا كان باريا واذا كانت قيمة المبرور كما له وقت السرقة ثم انتفعت فان كان النصاب في عينه لم يقطع القطع وان كان طريق السرقة سقاطا وعن محمد انه لا يسقط وهو قول الشافعي ولو سرق في بلاد ووجد في بلد آخر والقيمة فيه أتم لم يقطع حتى تكون القيمة في البلد من عشرة اقطار البضاح

* (فصل) ولا خلاف ان الحرز معتبر وذلك باحد أمرين اما بما يندلج لاسراز كالدور والدار كالكين وما اشبه ذلك واما ان يصير محرزا بالماقفا فان من جاس في الطريق أو في المسجد وعند منعه فهو محرزه وما كان

من انكسر عليهم فأنه ان الوق من كل مواسف والكل من كل مبان (والثالثة) أن نطلب الرقي بين ما اخذنا من حاصل رؤس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فاضرب بعنقها في بعض بعد طلب الموافقة (والرابعة) أن ننظر الى ما اجتمع من حاصل رؤس الطوائف بعد ضرب بعضها في بعض في بعض فنضرب به في الحد من سهام الطائفة الوقوف فبالخ فهو وعنده كل واحد من الترقق الموقوف (هذا) اذا كان السهم من حصون انبفان كان من بيان لا يحتاج الى المعدة الثالثة وان كان من جاقب واحد يحتاج الى المعدة الاولى فحسب (وان) شئت اخرجت الاصاب بطريق النسبة ونحو أن تسب سهام كل طائفة الى رؤسها وتأخذ بتلك النسبة من مبالغ الرؤس في ما اخذ وهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة وان شئت ان يصب الرؤس كل طائفة اسدا منها وأخذت بمبلغ الرؤس بتلك النسبة ونضرب به في سهامهم فخرج وهو نصيب كل واحد منهم (ثم) اذا أردت قسمه الزنة اذا كان بين اثنين

فاضرب سهام كل وارث في التركة ثم اجمع ما اجتمع عليه العريضة فخرج سهمهم فهو نصيبه

حزب النوع فهو حزب لساير الانواع حتى يسيل شريحة البقال حزبا لبحر وهو سوا مسرق من ذلك وكيفية خروج الباب اول باب له اذا جاز البناء للمكان الذي لم يوضع للعرض يعتبر فيه الحائظ وسواء كان الحائظ قائما في ذلك المكان أو مستيقظا وما كان محزبا بالابنية فاذن له في دخوله فسرقة هذا المأذون له في الدخول لم يقطع ولم يكن حزبا في حق وان كان محتفظا أو كان صاحب المنزل ناظما عليه

فاسقط سهام من الشريعة ثم اقسام باقي التركة على سهام الباقين (ثم الرد) وهو ان اذا اصبحت ذوى السهام

(فصل في عقوبة السرقة) وهو القلع وذلك الى الامام ومعه قطع اليد اليمنى من مفصل الزند وابهام اليمنى بشرائط وهي ان تكون اليسرى صحيحة والرجل اليمنى صحيحة فان كانت اليسرى مقطوعة أو مشللة أو مقطوعة الاجسام أو ثلاث اصابع سوى الاجسام لم تقطع اليمنى لان القلع يكون اهللا كامن وجسه وذكر في الحسامع الصبر اذا سرق وابهام يده اليسرى مقطوعة أو تشاب سوي الاجسام لم تقطع اليمنى وان كانت واحدة سوى الاجسام تقطع ولا قطع في اليد اليسرى على كل حال ولا في الرجل اليمنى واعما تقطع اليمنى في المرة الاولى والرجل اليسرى في الكرة الثانية ثم يعزى بعد ذلك ويعبس وقال الشاذلي ومالك تقطع يده اليسرى في الكرة الثالثة ورجله اليمنى في المرة الرابعة فان سرق بعد ذلك سبس وقال أبو بصير يقطع والقاع لو جوبه شروط بعضها في السارق وقد تقدم بعضها بالجله فهو ان يكون بالغ الا ان القلع عقوبة وانه يستدعي سابقة جنابة والفعل لا يقع جنابة من الصبي والمجنون وأن لا يكون بينه وبين المسروق قربة قرابة ولاية أو قرابة ذى رحم محرم ولا زوجية وبعدها في المسروق وهو كونه نكاحا بالاجماع

سواء هم ذوى سهم لاه تحقق له بردها لهم بقدر سهامهم الا الزوج والزوج منه هذا ولعمرو على رضى الله عنهم ما وره أنه إذا علموا أنها (وقال) زبدى رضى الله عنه يوضح الفاضل في بيت المال وبه أنه بذلك السامعي (والامس) في تصحيح مسائله انه اذا لم يكن في اليد - لانه لا يرد عليه

(فصل في القلع) ما أوجب القلع فان السارق لا يضمن اذا قطع ولا يضمن مع القلع والامان وقال الشاذلي يقطع ويضمن ما استهلك ولو كانت العين فاعترفت الى المالك ولو سقط القناع بشبهة مدسرة أو حياض ما لا يضمن المسروق ضمن ولو باع السارق العين من غيره أو وهب دت الى صاحبها أو التمسك ما طلق فانها كت في يد المشتري وتنه كان البيع قبل القلع أو بعد فلا ضمان على السارق ولا على القابض هكذا روى عن أبي يوسف ولو غصب انسان من السارق فهلك في يد العاصب بعد القلع ولا ضمان على السارق ولا على الغاصب قال القادوري والاولى أن يقال بان الغاصب يضمن ولو استهلك السارق المتاع بعد القلع لم يكن عليه ضمان في المشهور ومن الرواية روى الحسن عن أبي حنيفة انه يضمن اذا هلك ولو هلك أو دمر لم يضمن ولو وجدته المالك في يد المشتري من السارق كان له أن يأخذه ويرجع المأخوذ منه على السارق بالثمن الذي دفعه اليه وكذلك لو كان المشتري أو الوكيل استهلك كالل مالك أن يضمنه النية في الرجوع الى ترمي على السارق بالثمن دون الشبهة انظر الايناع

قاله على سهام من يرد عليهم فان كان فيهم من لا رضى عليه أصليا نسيبه من أقل بخلاف جبه ثم نالرا المد الباقى ان اقام على سهام يرد عليهم بغيره والاضر بها يرد عليهم في طرح لصاب من لا يرد عليه شياباع بها تسع الامسواهم فان وقع الكسر بعد ذلك فاسقط ما زاد من كان

(فصل في الزنا) الحد الواجب بالزنا نوعان رجم وجار وبالحرج بينهما تفسيره شريح وأما الذكر فحدان بالحد والاعراب ليس بحد ولكن الامام لو حصل ذلك سياسة جازم قال الشاذلي يجمع بين ابداء الدواعى بحدسية نية والرجس يجب على المحسن والامان عبادت عن البواع والاعمال والرجس في المحل في الكاح المسح في الزنا على وجهه يوجب الحد من غير ان يراد الا لاه وقال الشاذلي لا يحد في الزنا ولو راد فولى أو يرضى واستصان كل واحد من الزوج شرط ليصير به الا حرمه زوال أو يرضى فاما الامم الراية ليس بشرط

من يرد عليهم مسبقا واحدا فيهم فانه الامان يعلو فان لا يرد عليه دونه من أهل - سار به والباقي لهم فبراد واما ان وقع الكسر يجمعها اليه كذا يجمعها

(فصل في الزنا) واذ اثبت احصان الزاني بالاتقار أو بالبيئة فهو سوا غيره وهم وكذا في الزنا وهذا الشاذلي واداه جازم أو باضها ولم يشهد والله دسل بم اسار يخصصها كالوشه بد والله باسمه في قول أبي حنيفة وأبو يوسف وقال محمد لا يكتفى بقولهم دخل بها

ان كان بها ذوى سهم يرد عليهم (أرى بق آخر) في تصحيح المسائل الردية روى أن يجمع مودة سن

(فصل في مودة الزنا) الزنا علم على الفعل المخطور والحدسية بالشبهة والحدسية على صروب شبهة في القدر فالقيد اذا وجد حلالا كان أو حراما متعاقبا على تحريره أو متعاقبا عليه علم الواطئ انه محرم أو حلال يجب نكاحه في قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ادا روى نكاحا حجة على حريمه ككاح النمار والحداثة

ان كان بها ذوى سهم يرد عليهم (أرى بق آخر) في تصحيح المسائل الردية روى أن يجمع مودة سن

ثالث استقام على سهام من رد عليهم فيها والاطل بالوقت بين تصحيح من رد عليهم وبين الباقي بعد (٢٢٥) نصيب من لا رد عليهم من تصحيح

(٣) ان لم نجد ضربا كل

تصحیح من رد عليهم في باع

تصحیح من لا رد عليهم في

بلغ فيها تصحيح المسئلة نصيب

من لا رد عليهم مضر وب في

تصحیح من رد عليهم أوفى

وفى ونصيب كل واحد من

رد عليهم مضر وب في الباقي

رد نصيب من لا رد عليهم من

تصحیح أوفى وفوق ذلك (ثم

المسألة) ومماها على

التصحیح وهو أن تصحیح

فريضة الميت الاول على

ورثته وتحفظ من ذلك

ما أصاب الميت الثاني اطالب

الوفى ثم تصحیح فريضة الميت

الثاني على ورثته ثم تطالب

الوفى بين ما في يده وتصحيح

ان لم نجد ضربا كل هذا

التصحیح في كل التصحيح

الاول وان وجدنا ضربا

وهو هذا التصحيح في كل

التصحیح الاول ثم يتبدى

بالمسألة فن كانه نصيب

من الفريضة الاولى فضررب

في الفريضة الثانية ومن

كانه نصيب من الفريضة

الثانية فضررب في نصيب

ايت الثاني ومن كانه

نصيب من الفريضة الثانية

من الفريضة الاولى فضررب

في الفريضة الثانية وما

من الفريضة الثانية فضررب

في نصيب الميت الثاني (هذا)

اذا عدم الوفق أما اذا وجد

الوفى في ضرب في واضح

الضرب في وفقه ويحفظ

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

من ذلك ما أصاب الميت

وأنت المرءة فليس ذلك بشبهة ويجب الحد على الواطئ اذا علم بالتحريم وان كان لا يعلم فلا حد عليه

(فصل) * الشبهة في الفعل في شبهة موطن جارية الاب وجارية الام والمطلقة ثلاثا مادامت على العدة

وام الولد مادامت عتده من وجارية المنكوحه والعبد اذا وطئ جارية ولده والجارية المهرهونة بماؤها

المرتهن في رواية كتاب الرهن وذكر في كتاب الحدود أنه بعد المهرن ولا يعتبر عتده في هذه المواضع اذا ادعى

فقال طنت انما تحمل لم يجب الحد ولا يثبت نسب الولد وان لم يدع الفان وجب الحد وان ادعاه أحد هما

أولم يدعه الا تحولا حتى يقر جميعا بأنهما على ما بالحرمة

(فصل) * والقرار بالزنا لا يتعلق به الحد حتى يقرأ أربع مرات في أربع مجالس مختلفة من مجالس المقر

دون مجلس القاضي وقال شارحناية ام يقر او مرة وأما المدة هادة على الزنا فلا يقبل أقل من أربعة وقد تقدم

(فصل كيف يتم الحد) * واذا حكم بالرجم أمر الشهود أن يبدؤا بالرجم ثم الامام ثم الناس ولا يربط

المرجوم ولا يمسك ولا يحمله اذا كان رجلا ولا يمسكه ام فاعماو ينصب للناس ويرجم وان كانت امرأة

فان شاء حفروا لها وان شاء لم يحفر ولا بأس لكل من رمى أن يتعمد مقتله الا اذا كان ذارحم محرم من المرجوم

فانه لا يستحب له أن يتعمد مقتله ويجوز في التعزير ووجه الزنا وكذا في حد الشرب في الرواية المشهورة وعن

محمد أنه لا يجزى في الشرب وأما حد القذف فلا يجزى فيه ولكن ينزع عنه الحشود والفرد وأما المرأة فلا ينزع

عنها ثيابها في سائر الحدود والحشود والفرد وقال أبو حنيفة الحد في الأعضاء كلها ما عدا الفرج والوجه

والرأس وقال أبو يوسف بنى الله - درو البطن ويضرب الرأس سوطا أو سوطين ويفرق على الكتفين

والذراعين والعندين والساقين والقدمين وأما في التعزير فلا يفرق على الأعضاء

(فصل) * وينبغي للقاضي اذا ضرب الناس في الحدود كلها أن يضرب الرجال فيما وبأمر الجسد

أن لا يرفع يده بالسوط جدا ولا يخففها جدا ولكن وسطا من ذلك وضرب الشاب والشيخ في الحدود

كلها سواء في الإجماع واذا اتهم الناس في جرائم دعا طيب رقيق يقتل لهم وأجره على المقصود

ويستحب للسلطان أن يختار رجلا لا عدلا لاقامة الحد ودعى أهلها عارفا بوجوه ذلك لئلا يفتن الحق

فقد كان على أبي طالب رضي الله عنه يقيم الحد لابي بكر وعمر في خلافهم ما ولا مقام الحدود الا بالسوط

ولا تكون بالدرة وقال بعضهم راعيا كان درة عمر لا بد فاذ حضرت الحد ودقرب السوط ولا يعاد الحد

بالسوط اذا أقيم بالدرة فقد يكون من الدرة ما هو أوجع من كثير من السياط فلا يجمع عليه حدان

الا أن تكون الدرة لطيفة لا تؤلم ولا تؤرجع فيعاد الحد بالسوط ولا يعمد بضربته مكان ضربة قبلها بل

يفرق عليه الضرب اذ فيه راحة ولا يشطط بالأيدي والارجل ولا يعمد بحبال ولا تربط يدها بل تترك له يدفع

بها عن نفسه هذا في الحدود وأما العقوبان والتعزيرات فاعظم منها فهو كاتقدم في الحدود وما خفف منها

هو قس صاحب على شأنه وربما كان يجلس دون ضرب وسبأ في ذكره ان الله تعالى ويكون السوط

الذي يجلبه متوسط لا يجرد ولا يخلقا ويكون قد قطعت ثمرته وغرة السوط عشرة طرفه كذا قال

الجوهري

(فصل في القذف) * عن أبي يوسف فيمن قال لغيره في رضا أو غضب لست لايك فهاذا ذف (مسألة) * ولو قال ليس هذا أبالك فان قال في رضا أو على وجه الاستغناء لم يبر بقاذف ولو قال في غضب أو على وجه

التعزير فهو قاذف (مسألة) * ولو قال لست لايك فليس بقاذف بالمالان معاهم تلك أمك وانما الزانية

هي التي تلد من الزنا لا التي لاتلد بخلاف نفيه من الاب لانه قطع سببه ونفاه وانما يتنق بزنا الام فكان قدفا

(مسألة) * ولو قال يا ابن الزانية وأمه التي ولدته مسلمة عليه الحد وان كانت كافرة فلا حد عليه ولا يدا إلى

بحال الجدة لان الامية حقيقة للولادة والجدة تسمى به بما جازاه (مرع) * ولو قال يا ابن مائت زانية فانه يعتبر

حال الام لذلك لان عتده زنت مائة مرة (مرع) * ولو قال أنت ابن فلان لرجل أجبي في حال الغضب فهو قاذف

الذي يجلبه متوسط لا يجرد ولا يخلقا ويكون قد قطعت ثمرته وغرة السوط عشرة طرفه كذا قال

الجوهري

(فصل في القذف) * عن أبي يوسف فيمن قال لغيره في رضا أو غضب لست لايك فهاذا ذف (مسألة) * ولو قال ليس هذا أبالك فان قال في رضا أو على وجه الاستغناء لم يبر بقاذف ولو قال في غضب أو على وجه

التعزير فهو قاذف (مسألة) * ولو قال لست لايك فليس بقاذف بالمالان معاهم تلك أمك وانما الزانية

هي التي تلد من الزنا لا التي لاتلد بخلاف نفيه من الاب لانه قطع سببه ونفاه وانما يتنق بزنا الام فكان قدفا

(مسألة) * ولو قال يا ابن الزانية وأمه التي ولدته مسلمة عليه الحد وان كانت كافرة فلا حد عليه ولا يدا إلى

بحال الجدة لان الامية حقيقة للولادة والجدة تسمى به بما جازاه (مرع) * ولو قال يا ابن مائت زانية فانه يعتبر

حال الام لذلك لان عتده زنت مائة مرة (مرع) * ولو قال أنت ابن فلان لرجل أجبي في حال الغضب فهو قاذف

الذي يجلبه متوسط لا يجرد ولا يخلقا ويكون قد قطعت ثمرته وغرة السوط عشرة طرفه كذا قال

الجوهري

وحي هذا جميع هذا الوجه
ولياسه وبالله التوفيق (تم)
يجب أن تعلم أن المرافقة
أيضا انقضت فلها نتائج وثمرات
واذا خرجنا من
المناقشة أو غير ها وأعطينا
كل ذي حق حقه وأوفينا
حقوقه ثم ألغينا الانصباء كلها
فوافق بعضها بعضا في جزء من
الاجزاء الصاعدة في شجرة
هذه الموافقة أن نقسم من
كل نصيب على جزء الوفاق
ونخرج المسئلة من وفقها
وعلى هذا بابا وركن من
المسائل فاحفظه

(فصل في ذوى الارحام) *
 وهم خمسة أصناف (أولهم)
 أولاد البنات وأولاد بنات
 الابن (والثاني) الجدود
 الفاسدة والجدات الفاسدات
 (والثالث) أولاد الاخوات
 لاب وام أولاب وأولاد
 الانوة والاختوات لام وبنات
 الانوة (والرابع) الاختوال
 والحالات والعمت كلهن
 والاعمم لام وبنات الاعمم
 وأولاد هؤلاء (والخامس)
 عمات الايماء والامهات
 وأخوالهم وبناتهم وأعمم
 الايماء لام وأعمم الامهات
 حكمهم هم وأولاد هؤلاء
 (وأولاهم) بالميراث أولهم
 ثم نازيهم ثم ثالثهم ثم رابعهم
 ثم خامسهم فمداواة عن
 أبي حنيفة وعمله الضوى
 (وروى) عن أبي حنيفة ان
 الجد الفاسد أولى بالمال من

للأجنبي ولا م ذلك الذي خاطب لان مقبته في النسب لكن يستعمل للتشبيه في أحد الاقد فتعكم الحالة
فان كان في غضب يجهل قد قال له لان الحالة تدل عليه وان كان في رضاه يجهل على التشبيه بدلالة حاله
كذا في شرح التبريد (فرع) ولو قال لست لآدم أو لآسان أولي جـ لم يكن قاذفا لانه ليس فيه معنى
نسبة لام الى الزنا فلم يكن قذفا ولو قال يا ابن الزنا فهو قاذف ولو قال لرجـ لم يامقبوح فانه يعزى ولا يجب الحد
في قول أبي يوسف ومحمد حتى يضيف الفعل الى السبيل وعلى قول أبي حنيفة فلا يكون قذفا حال وعليه
التعزير لان اللواطة عندهما بمعنى الزنا (مسئلة) ولو قال يا ابن القعبة يعزى لان القعبة اسم
للمتعرضة للزنا دون الزانية

(فصل) * ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلذا في المكان الذي قذفه فيه أو في الوقت الذي قذفه فيه وجب الحد عند أبي حنيفة قولا لا يجب الحد ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه قذفه يوم الجمعة فلا حد عليه في قولهم ومن عجز إذا شهد الشهود وتمازوا أو ابتاه برني فيما دون الفرج قال لا يحد ولا يحدون ولو تمازوا أو ابتاه برني ثم قالوا به قطع السكك زني فيما دون الفرج ضرب بوالحد أنظر الإيضاح * (مسئلة) * لو صدق المذوف القاذف في ذنبه أو شهد عليه الشهود بذلك جازت الشهادة ولا حد على القاذف * (مسئلة) * ولا تجوز الشهادة على القاذف إلا بشهادة رجلين ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال والشهادة على المرأة وكتاب القاضي إلى القاضي * (مسئلة) * وإذا ادعى القاذف أن المذوف صدقه جازت على ذلك شهادة رجل وامرأتين والشهادة على الشبهة وكتاب القاضي إلى القاضي * (فرع) * ولو ادعى المذوف أن له بينة حاضرة في المصر على قذفه فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال أحبس المذعي عليه لا يعلم الحكم من مجلسه يريد بذلك الإلزام ولا يأخذ منه كتابا بنفسه وقال أبو يوسف يأخذ الكفيل * (شرع) * ولو أقام المذعي شاهدا واحدا عدلا أو شاهدين لا يعرفهما القاضي قال أبو حنيفة يحبس نفسه وقال أبو يوسف لا يحبس بقول الواحد العدل لأن قول الواحد لا يصلح حجة لاثبات الحق بخلاف الشاهدين فإن قولهما يصلح حجة في ذلك وأبو حنيفة يقول الحجة تؤجد بالعدد ويسئل بها عند العدة وإذا وجد الواحد عدلا وجد الوصف والعمل للشبهة فاورث النعمة والحبس شرع منه التهمة أنظر شرح التحرير * (مسئلة) * ولو أقام بينة واحدة وادعى أن له بينة أخرى خارج المصر لا يحبس ويكفي إذا ادعى أن شهوده غيب وطلب التأجيل من القاضي لم يؤجله وكذا إذا ادعى أن شهوده محضون في المصر أجعل ما بينه وبين قيام القاضي فيلزمه ويقول استأثرت الشهودك وأحضرهم وقال أبو يوسف وتجد يؤجل يومين أو ثلاثة ويؤخذ منه الكفيل وأبو حنيفة يقول إن التكفير لستأثرت وأنه لا يلزم الحدود والتأجيل أكثر من مجلس القاضي منع عن استيفاء الحق بلا حجة لا يجوز * (فرع) * يروى عن محمد أنه إذا ادعى أن له بينة حاضرة ولم يجد أحدا يشبهه إلى الشهود فإن القاضي يبعثه مع من صاحب الشرط من جهة قانونه ولا يترك حتى يفر فإن لم يجد ضرب بالحد فإن أقام بينة بعد ذلك على صدق قذفه ألغيت شهادته وأجزمت لأنه طهر بالبينة أن المذوف لم يكن محصوا وكلامه لم يكن قذفا وأنه جلد خطأ والله أعلم

(فصل فيمن له المطالب بالحد) * هذا القدر لا يورث ويبيع بالحد الموت المقسوف لان المعاصي فيه - حق الله
سالك والارث لا يجوز في حقوه ولو قد فقه بعد الموت فاولاده أن يأخذ به بالحد ولا ابن الابن وبنات الابن
ولا يأخذ بالحد للميت الاولاد او ولد ولا يأخذ بذلك أخ ولا عم ولا مولى لان القدر يتناول الولد باعتبار
لايجاد النابتة بالجزئية والاجزئية بينه وبين غيره وقال أبو حنيفة خمسة يستري في ذلك ولد الابن وولد البنت
وقال محمد بن علي بن أحمد من يرث ومن لا يرث يرث به ولد الابن دون والدة البنت لان الارث بالانساب دون الامهات
يجوز للاب بعد من الولد أن يطالب بالحد مع بقاء الاقرب فيكون لابن الابن أن يطالب مع بقاء الابن
- الاقرب من (مسئلة) * وايس للولد أن يطالب أباه أو جدته ان علما بالقدر فله ولا جدته لان الحد

أولاد الـ: بنت (مقال) أميرة بنو فزارة أولاد الات، أبو العلاء وأبو الأدم وكل واحد أولي ولد له.

بالميراث أقربهم (فان) استودوا في القرب فوله الوارث
أولى (واختلفوا) في ولد
ولد الوارث والصحيح انه ليس
بأولى (مثاله) بنت البنت
أولى من بنت بنت البنت
لانها أقرب وبنت بنت الابن
أولى من بنت بنت البنت
لانها ولد الوارث (بنت) بنت
بنت البنت وبنت بنت
بنت الابن فالمال بينهما
الصحيح والقسمه على أبدانهم
ان انفقت أصولهم وان
اختلفت فكان ذلك عند أبي
يوسف رحمه الله وغور راية
عن أبي حنيفة - وعنده محمد
وهو أشهر الروايتين عن
أبي حنيفة القسمه على أولاد
خلاف مع اعتبار مسدة
الاصول في الفروع واعتبار
عدد الفروع في الاصول
(ثم) كل ثقب جهاته لاصل
ينقل ذلك الى فرعه (مثاله)
بنت ابن بنت وبنت بنت
بنت فعنده أبي يوسف المال
بينهم - وانما باعتبار
الأبدان وعنده محمد أثلاثا
مسهمان لبنت ابن البنت
وسهم لبنت بنت البنت
كأنه مات عن ابن وبنت
فينقسم المال بينهما أثلاثا
ثم ما أصاب ابن البنت فاولاده
وما أصاب بنت البنت فاولادها
(بنتا) ابن بنت وبنت بنت
بنت فعنده أبي يوسف المال
بينهن أثلاثا باعتبار الأبدان
(وعنده) محمد خمس المال

(فصل في الحاربة وهوبة الحاربين وقطاع الطريق) * مسئلة الحارب وهو الخارج من طائفة الامام
 اذا كان به منعة توكل من خرج في غير مصر يسالاح او تحشب فامتنع وقد ران يدفع عن نفسه فقد حارب
 ومن فعل ذلك في المصر فليس ذلك بحارب ولا يقام عليه الحد في قول أبي نيفة وعجمد وقال أبو يوسف
 يقام عليه لان هذه جنابة فلا تختاف باختلاف الامكنة فكذلك حكمها قلنا ان الحكم يتعلق بقطع الطريق
 لا بجنابة ، ملاقة وانه لا يتحقق في المصر ولا في بيامنه لانه تطويت أمن على وجهه بقطع الطريق به وانه
 يتحقق خارج المصر لانه لا يلحقه الغوث وقال أبو حنيفة من قطع الطريق بين الكوفة والحيرة لا يقيم عليه
 الحد وهو ذا كان في زمانه وأما الآن فصار بمنزلة البرية يلحقه الغوث فينعلق به الحسد وانما يسمى بحاربا
 لان المال محفوظ في المصراء بحفظ الله والمعرض له تصور بصورة الحارب لله ورسوله وسوا في ذلك من
 باشر القتل وأخذ المال ومن لم يباشر لان قطع الطريق مضاف الى الكل لان الذي لم يباشره معين للمباشر
 ومحقق معنى قوله بترصده للدفع منه والارهاب فصار كالردي في باب النسيئة

* (فصل) * إذا سقط الحد دفع من قتل منهم بحدية إلى الأولياء فيقتلون أو يعفون لانه وإن خرج الفعل
 من أن يكون قطعاً للعاريق لكن لم يخرج من كونه فتلاً فيرتب عليه حكمه وحكم القتل العمد ماد كرمنا
 * (فرع) * وإن كان القتل بعصاً أو حجر فعلى عاقلة الهدية وكذا إذا ناب الحارثون قبل القدرة عليهم
 فالحكم في القصاص وضمن الأموال والنحو وأخذوا من غير قطع العاريق وكذا إذا أخذوا قبل النوبة
 ولم يكونوا أخذوا مالا ولا قتلوا ولكن أصابوا جراحات وجب عليهم القصاص فيما به تطاع ويضمنون
 مالا يستطاع ويستودعون الحبس حتى يتوبوا

لَمَّا بَلَغَ الْبَيْتَ وَأَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ ابْنَتَهُ كَلِمَةً عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَبَنَاتِهِ تَخْفِضُهُنَّ إِلَى بَيْتِهِمْ إِذْ سَاءَ أَفْعَاؤُهَا نَتَّارُ بَيْتِهَا

له بنتا (كاملويد) أولا ابن
ابن بنت وهو ابن بنت بنت
والولودة تذاير بنت بنت بنت
وهو ما الزو - بان ثم مان
الجسد فعدت الي يوسف
الله في رواية السال يسم - ما
انما ساسن المال انما
بنت البنت وربعة اخاه
لدى القرايين وسمه في رواية
يقدم المال ينفذ - اذ لا
بهمان لدى القرايين - كان
الذكورة وسمهم ابنت به
البنت (وعند محمد بن
المال انت بنت البنت
وحسنه اسداسه - لاني
القرايين
(نصل في الع - الفاني)
وهم الجسد الف - اة
الجيدات الفاسدات اولاهم
بالميراث فمهم الى ايت
كان اسنوا في الترتيب
يدل بوارث فهو اولي
البعض ولا تفصل
الاسن من (فاد) است واث
التردد وليس فهم من يدل
وارث نظر وان كانوا
بجانب واحد - من باب
الاب ايسن بجانب الام
وانه من مضاف من يدلونهم
فالقسم على ابدانهم مهمان
كانوا ذكورا او اناء
السوية وان كانوا تحت ايد
ولذا كره في حلق الانبي
وان اناقت - فمهم
يدلونهم بشم على افس
بطن الى الما - افس
الاصف لاول (وان) كانوا
من - ايد - محمد بن

﴿فصل﴾ * ومن سب غير عائشة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ٢ ففيه اختلاف بين أهل العلم أحدها
 أن يقتل لأنه سب النبي عليه السلام بسب حليته والأخرى ما كسأثر العصابة بجلبد المفتري
 ﴿فصل﴾ * ومن انتسب إلى آل النبي صلى الله عليه وسلم لم يضرب ضرباً ولا جيعاً ولا يشهر ويحبس طويلاً
 حتى تظهر قوته لأنه استحقاق بحق الرسول عليه السلام

(فصل) وقد تقدم ان سب نبيا أو ما حكم الملائكة فان سبيل من سب النبي عليه السلام قال صاحب الشفاء وهذا فيمن سبنا كونه من الملائكة والانباء كجبريل وميكائيل وحزقيا والجنة ونزرة النار أعادنا الله منها والزبانية فوجه العرش وكعزرائيل واسرافيل ورضوان والحفظة ومنكر ونكير من الملائكة المتفق على قبول الخبر الوارد به كرههم فاما من لم تثبت الاخبار بتعيينه من الملائكة والرسول كهارون وماروت من الملائكة والخضر واقمان وذى القرنين ومريم وآسية وسالدين سنان المذكوواته نبي أهل الرس وزرادشت الذي تدعى الجوس ويذكر المورخون نبوته وليس الحكم في سبهم والسكانجهم كالحكم فيمن قد مناه اذ لم تثبت لهم تلك الحرمة ولكن يزعمون نفعهم وآذاهم ويؤذ بحال المقول فيهم لاسيما من عرفت صديقه وفضله منهم كمرهم وان لم تثبت نبوته وأما انكار نبوتهم أو كون الآخرين من الملائكة فان كان المنكاه في ذلك من أهل العلم فلا حرج لاختلاف العلماء في ذلك وان كان من عوام الناس وزعمون الخوض في مثل هذا فان عادادب اذ ليس لهم الكلام في مثل هذا وقد ذكره السالف في مثل هذا ما ليس يحسنه عمل لاهل العلم فكيف بالعامه

الادب والاثار لزيارة الامم ثم ما اسباب كل فريق يحسم فيها بينهم كاله اندردوا (ومثله) اءام اب الاس و اب ادب

عبد اللہ ابواب ام ابی الام و اب

فما أصابته قرابة الأب بغيرهم
أفلا تاتاهما جلد من قبل أبيه
وهو أب أم أب الأب وثاته
جلد من قبل أمه وهو أب
أب أم الأب وما أصاب قرابة
الأم فكذلك تاتاهما جلد
من قبل أبيه وهو أب أم أب
الأم وثاته جلد من قبل
أمها وهو أب أب أم الأم
وهذا الجواب على قول من
لا يجزئ المدل بالوارث وأما
من يعتبر الأدلاء بالوارث
فمنع من المال كله له سد
المذكور وأولاهو أب أم
أب الأب

قال كرم في اولاد الانوات
و بنات الانوة لاب وام
(ان) اولادهم اقربهم وعند
الانوة في العرب من كان
واله الوارث أولى بالقسمة
على ابا، اثمهم اذا اتفقت
اصولهم وان اختلفت
على اخذت الاولة قبله في
الاصحاب الاول (مثال) بنت
الانثت اولي من بنت بنت
الانثت لانهم اقرب تربت
اس الاخ اولي من بنت بنت
الاخ لانهم اولاد الوارث (مثال)
أخت واس أخت فاما مال
بينهم الا انهم عريقا
الانثت (انثت) ابن اخت
واب بنت اخ و بنت بنت اخ
من ابا ابو ثم بنت الابن

(وہ) مجھ سے الگ
 گئے ان کے
 ارمے الا یہاں لاہوریت
 الا " ارمے الا

المال لا يبي الا بعد اقراره

وثلاث لبنات الاح لا يولد
 (والكلام) في اولاد
 الاخوان وبنات الاخ
 لا يولد كالكلام في القرية
 الاول منهم وأما
 الكلام في اولاد الاخوة
 والاخوات لا يولد
 اولادهم أمهم ولا يولد
 الذكور إلا الإناث

رحمة الله (مآله) بنت أخ لام
و ابن أخ لام فتدعى
المال بينهما دلالة ولها من
و... داي يوسف بن علي بن
الرواية أن لا نحلف إلا بالمولد
(وإذا) اجتمع الإله أراد
أخوها، متفرقة أو لا
أخت أخوة تفرق داي روا
على الترتيب والدرجة، أو
يوسف رحمه الله وهو رواية
عن أبي حنيفة أن... الله يعبر
الأمول (مآله) بنت أخت
لاب وأم و بنت أخت لام
و بنت أخت لام و بنت
يوسف رحمه الله المال داي
بنت الأخت لاب وأم و بنت
نحو خمس المال لاب...
لام رحمه الله بنت الأخت
لاب و... الأخت
الأخت لاب وأم (بنت) أم
لاب وأم و بنت أخ لام
أبي يوسف رحمه الله أن لا
كله أخت الأخ لاب وأم
(و... داي) بنت أخت المال

لاجل لابل وام (واذا) استجرت
ملاش بنات اخوان متفرقا

المال من مشايخ الأديب

(مسئلة) * ولما كان عضو مجلس الحاكم من جنس المجلس لما يقسم التوقي عن التصرف في

مصلحة المملوك لان الحاكم يطلب الغريم له دعي بخاتم أو رسول على ما هو مقر وفي موضعه يحصل للغريم

توقي عن مصالحه ثم اذا حضر مجلس الحاكم فقد يكون الحاكم غير جالس لغضوب في ذلك الوقت

وربما كان مشغولا عنه بغيره فلا يزال معوقا حتى يتفرغ القاضي للفعل بينه وبين قريبه

(فصل) * وفي كفالة الاصل يحبس في الدرهم وأقل من ذلك وفي كتاب النفقات لشمس الائمة الخواني

يحبس يدائق ويحبس في كل دين ما خلا دين الولد على أحد الابوين أو الجدة على أنه يحبس في نفقة

الولادة الصغير ولا يحبس المكاتب والعبد للآذون بدني المولى والمولى يحبس بدنيهما هذا اذا كان المأذون

مدون في المكاتب اذا لم يكن الدين من جنس بدل السكينة أما اذا كان من جنس بدل السكينة فقد ظهر المولى

يحبس حقه فبذلك بيان قصاصا (مسئلة) * الكفيل اذا حبس يحبس المكفول عنه واذا لم يملكه المكفول

يلزم المكفول عنه ان كانت الكفالة بأمره ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن رب المال لو أراد

أن يحبس الكفيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس الكفيل وكفيل الكفيل وان كثر واد يحبس في

الحسدود والقصاص في مدة التزكية وفي المتن في رجل جرح رجلا هل يحبس حتى يبرأ ان كان الجرح فيه

القصاص حبس وان لم يكن فيه القصاص ان يرى لم يحبس ويستوفى منه (مسئلة) * المرأة اذا حبست

زوجها يقال الروح للقاضي احبسها معي فان في موضعها في الحبس ولكن تحبس في بيت الزوج ونقل عن

قاضي لامرأته كان يحبسها في وقت قضائه لصلة رأى في ذلك وهي صيانة عن الفجور

(فصل) * وفي كفالة الاصل لا يضرب المديون ولا يغفل ولا يقيد الا ان يخاف فراره كذا في المتن ولا

يخوف ولا يجرد ولا يقيم بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يؤاجر ولا يخرج لجمعة ولا عید ولا حج ولا صلاة جنازة

ولا عبادة مريض ويحبس في موضع وحش ولا يمس طاه فرش ولا غطاء ولا يدخل عليه أحد باستئناس به

ذكره السرخسي وفي الاضحية انه لا يمنع من دخول الجيران وأهله عليه لانه يحتاج الى المشورة فلهم لاجل

الدين ولا يمكنون من المكنته حتى لا يستأنس بهم (مسئلة) * ولو جن المحبوس قال أبو بكر الاسكاف

لا يخرج منه الحاكم وفي واقعات الناطق لومرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يخدمه يخرج من الحبس

هكذا روى عن محمد هذا اذا كان العال بالهوان والهالك وعن أبي يوسف انه لا يخرج من الهوان في السجن

ونفسه سوا الفتوى على رواية محمد وانما يطلقه بكفيل فان لم يجد الكفيل لابطاقه (فرع) * لو احتاج

الى الجماع تدخل عليه امرأته أو جاريته حتى يجامعها المكن في موضع لا يطلع عليه أحد فان لم يجد مكانا

خاليا لاجتماع وعن أبي حنيفة انه يمنع من الجماع بخلاف الاكل للضرورة ثم وهل يمنع من الكسب اختلف

الشيوخ فيه والصحيح أنه يمنع

(فصل) * ويترك له دستان من الثياب ويبيع الباقي في الدين فان كان ثياب حسنة تباع ويشترى له

بقدر الكفاية ويصرف الباقي الى الدين وعن شرح أنه باع عمامة المحبوس وعن أبي يوسف كذا

(مسئلة) * اذا أقام المشتري ان كان ذيل القبض يبيع القاضي المبيع لاجل الثمن وهذا قوله ما وأما

عند أبي حنيفة فلا يبيع الدروض ولا العقار بناء على مسئلة الجهره على الحر ولو قال المديون أبيع عبدي هذا

وقضى الدين منه لا يحبس القاضي ويؤجله يومين أو ثلاثة فان كان له عقار يحبس ليبيع ويقضى الدين

وان كان لا يشتري الا بشئ قليل

(فصل) * اذا حبس القاضي رجلا يسأل عن يساره ان كان موسرا أبدا يحبس حتى يقضى الدين وان

كان معسرا حتى يبيده وفي كفالة الاصل اذا حبس شهرين أو ثلاثة يسأل عن حاله هذا اذا كان أمره مشكلا

أما ان كان أمره ظاهرا عند الناصر وعند القاضي يقبل البيعة على ذلك ويخلي سبيله واذا كان أمره مشكلا

هل تقبل البيعة قبل الحبس يعرفوا يشان يسأل ويقبل البيعة على الافلاس قبل الحبس وهو اختيار جماعة

(٢٢٠ - معيار الحكم) (والولاء) لا يرث ويكون لاقرب به من المقتق (مثاله) مائة المقتق

ولم يحل عرف ماله فانما أحسن منه، فقد اراد الدين ولا يجوز لنا جسدنا في جسد استمرار نظامه ودوام المنكر في
الافعال وضرره هو مع امكان ان لا يسبق شيء من ذلك كاه (سؤال) كيف يغسل في الميمن من الامتنع من دفع
درهم وجب عليه وعجزنا عن أحد نعمتنا لان ساعة قوبة غلبة في جنابة حقيرة وقواعد الشرع تقتضى تقدير
العقوبات بقدر الجنابات (جوابه) انه اعقوبة غير باراجنابة حقيرة فلم يخالف القواعد فانه في كل ساعة
ممتنع من اذاع الحق عاص فيقابل في كل ساعة من ساعات الامتناع بساعة من ساعات الميمن فمضى جنابات
وعقوبات متكررة متعاقبة فاندفع السؤال ولم يخالف القواعد وقد يجب بانواعه في غلبة في مقابلة
جنابة غلبة فان معادل الغنى ظلم والاصرار على النقام والتمادي عليه بجنابة غلبة فاستحق ذلك والظالم
أسقى ان يحمل عليه

(فصل في التضمن) ومن السياسة الشرعية القضاء بتضمن الصانع وشبههم الاجير المشترك من
يستحق الاجر بعمله وماهالك في يده من غير منعه فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وزر والحنبل وهو القياس
وقالاهم مضمون عليه الامن شيء غالب لا ينفذ منه كالخربق الغائب والعذر والمكابر وهذا استحسنه وعند
أبي حنيفة الاجير المشترك انما لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن وسبب ان ما فيه من
الخلافة في محل هو ألتوبة من هذا (مسألة) وماهالك في يده صاحب به بدون منع الاجير فلا ضمان عليه في
قولهم نعم وان كان صاحب المتاع را كافي السفينة أو على الدابة التي عليها الجمل فعلمت لانه اذا كان را كبا
وحدد فالتاع في يده وان كان را كبا مع المكاري أو فائد بن أو سائقين فكذلك الان يد الاجير انما تثبت اذا
زال بيد المالك بالكلية ولم تزل فلم يكن المحمل مضمونا باليد والفعل واما ما هالك في يد المالك يصنع الاجير
بان جنحت السفينة بعد الملاح أو انقطع حبالها أو هزت الدابة من سوق المكاري أو عثر الجمل فهو ضامن قال
في شرح الخبر يذله لانه ضمان استهلاك فلا يفرق بينهما اذا كان في يده أو في يد غيره (مسألة) عن أبي
يوسف اذا سرق المتاع من رأس الجمل ورب المتاع معه فلا ضمان عليه لانه لم يوجد من الجمل صنع والمتاع
ليس في يده لانه في يد مالكه اذا كان معه (فرع) لو كان الطعام في سفنتين سببهما ما وجب سهمهما
ورب المتاع في أحدهما فلا ضمان على الملاح فيما هلك بغير منعه لان المتاع في يد المالك وراه كاتما مقرونتين
أولا وكذا الجمل اذا كان عليها الجولة ورب الجولة على يده فلا ضمان على الجمل لما بيننا وعن أبي يوسف
رحم الله في الجمل ورب المتاع اذا حملاه يضعاه على رأس الجمل موقع وهلك فلا ضمان على الجمل ولو حمله
الى بيت صاحبه ثم نزله وصاحب المتاع من رأسه فوقع من أيديهما وهلك فالجمل ضامن في قول أبي يوسف
وهو قول محمد الاول ثم رجع وقال لا ضمان على الجمل

(فصل في الصانع التي لا تضمن ما أتى على أيديهم فيها) اعلم ان الاجير الخاص من يستحق الاجرة بالوقت
دون العمل ولا يجوز ان يعمله لغيره بغير اذن من استأجره وهو معنى الخاص والقسم الاول وهو الاجير
المشترك سمي بذلك لان له ان يعمله له واغيره ولا ضمان على أجير الواحد فيما هلك في يده من غير منعه
بالاجماع أما عند أبي حنيفة فظاهر وأما عندهما فلان تضمن أجير المشترك كان احتياطاً كيلا تضيق
أموال الناس وهو شرع مغلط وقد عرفنا السياسة في أول الباب ولا حاجة الى الاحتياط في أجير الواحد
لانه لا يقبض المال عادة وانما سلم نفسه وماهالك من عمله فلا ضمان عليه اذا لم يتعمد الفساد بالاجماع وعلى
هذا التليذ القصار وسائر الصانع وأجرائهم لا ضمان عليهم الا فيما تعدوا فيه لانهم أجير الواحد وأجير الواحد
لا يضمن بصنعه الا بصفة التعدي

(فصل) لو استأجر انسانا ليذهب الى موضع كذا ويحضره بعينه فوجد به ضمه ميتا وجابا بالباقي فله من
الاجر بحسبه لانه أوفى به من المعتود عليه فيستحق الاجر بحسبه قيل هذا اذا كانت بعينه معاملة
(مسألة) ولو استأجر ليذهب بكتاب الى فلان ويحضره بجوابه فوجد المكتوب البهيمتافرد الكتاب فلا

يجزى منه في آخر جزاء من
أجزأ حياته فبئس ان مات
حرا (والسنسعي) بمنزلة
حرم دون منعه ما وجد
أبي حنيفة رحمه الله هو عبد
ما بقى عليه درهم هذا اذا
كان يسرى لفسك رقبته
كمعتق البهيمتافرد اما اذا كان
يسرى بحق في رقبته كالمبيد
لارهنون اذا أعنفه الرهن
فهو بمنزلة الاسرار يرب
ويرث عنه (والحنبل) من
أسباب الحرمان (ونقل)
قتل يتعلق به وجوب
القصاص أو الكفارة فانه
يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق
به وجوب القصاص ولا
الكفارة فانه لا يمنع الارث
(أما) القتل الذي يتعلق
به وجوب القصاص فهو
أن يقتل مورثه عمدا بالحد يد
أو بما يعمل عمل الحد (وأما)
الذي يوجب الكفارة فهو أن
يقتله بالباشرة خطأ أو وطأ
دابته مورثه وهو را كبا
أو انقلب في النوم على
مورثه فقتله أو سقط عليه
من السطح فقتله أو سقط
بخر من يده عليه فقتله فهذا
كله قتل بطريق المباشرة
فتجب فيه الكفارة ويوجب
حرمان الميراث ان كان مورثا
والوصية ان كان أجنبيا
(وأما) القتل الذي لا يتعلق
به وجوب القصاص ولا
الكفارة فهو أن الصبي أو
المجنون اذا قتل مورثه أو
غير الصبي والمجنون اذا قتل
مورثه بالنسيب كما اذا شرب

جنحا على فارة الطريق فسهط على مورثه فبات أو حفر بئر على فارة الطريق فوقع مورثه فيها فبات أو ألقي حجر على فارة الطريق فقتل

وارثه لا يوجب ميراثه وكذلك الاب اذا باع فرع ابنه أو اخته أو جده من غير ان يعاقب (١٢٧) في ذلك الميراث الزوج اذا تزوج

زوجته بان لم تقامه في الفراش فانت فانه يوجب ميراث الميراث (الكفر) كله واحدة عندنا برث بعضهم بعضا فانهم اني برث اليهودي واليهودي برث الجوسي الا اذا كانت دورهم مختلفة متباينة مثل نصراني مات وله ابن في الروم وابن في الهند لا يرث واحده منهما ولومات مسلم وله ابن مسلم في الهند فانه يرثه لانهم يتبعان الدار حكا (وارثه) لا يرث من واحد وكذا المرتدة وهل يرث المسلم منه قال ابو حنيفة ان كان كسبا اكتسبه في حال الردة يكون له وان كان كسبا اكتسبه في حال الاسلام يكون لورثته المسلمين وقال ابن يوسف ومحمد جميعا الله الكسبان لورثته الذين وقال الشافعي الكسبان جميعا في عتق لحق بدارا لرب مرندا يقسم الله ما بين بين ورثته مكانه ميت (اليوسفي) يرث بالعتق والولاء وبني كاح يقر عابه بعد الاسلام والنسب فيهما بينهم يثبت بالانكحة في القاصدة (ومن) يدلي الى الميت بنسب ان كان احدهما لا يجب الاخر ورث جميعا وان كان يجب ورث بالحياب (مثله) اذا ترك ابني عمه احدهما لا يرث الا لعمه الذي من الغرض والباقي

أن لا يحول في الاستحسان يجب الاجر ولو استثنى في كان الراعي قال قول قول لرب الغنم (فصل) رجل مسلم بقرته رجل يراعيها ليل فزعم انه ادخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نيران كان أهمل القرية وضوايان يا تويا بقر القرية ولم يكافره ان يدخل كل بقرته في منزل صاحبها القول قول الراعي انه قد جئت بالبقر القرية مع عيسه فان دخل برقي وان أبي ضمن (مسئلة) أهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوبة فذهب منها بقر لا يضمن وكل واحد منهم معين في رعيه اذا قال القعية أبو القيث بخلاف الاجير المشترك حيث يضمن عندهما وخرج المسئلة في مجموع النوازل قال لو كان قرية أحدهم فلم يذهب هو لكن استأجر رجلا ليحفظها فأشوح الباقورة الى المفازة ثم رجع الى الاكل فضاقت بقرته منها ينظر ان ضاقت بعد ما رجع من الاكل لا يضمن وان ضاقت قبل ان يرجع ضمن ولا ضمان على صاحب النوبة بحال لان له ان يحفظ باجراته (قصر ع) راعي البقر اذا ادخل السرح في سكة فارسل كل بقرته في سكة صاحب اولم يسلمها الى صاحبها وقد كانت الرعاة فعلاوا كذلك وقد كان يعرفهم هكذا ففعل هذا الراعي كذلك فضاقت بقرته قبل ان تصل الى صاحبها قال ابو نصر الدوسي لا ضمان عليه اذا المعروف كالمشروط (مسئلة) راع لاهل قرية ولهم مرقى محقق بالاشجار لا يمكنه ان ينظر الى كل بقرته فضاقت بقرته لا يضمن (مسئلة) بقره مرقى على قنطرة فضاقت وجعلها في ثقبها فانكسرت أو دخلت الماء والماء عتيق والراعي لم يعلم وهو لم يستعها ضمن اذا أمكنه صونها (فصل) راعي الرمال اذا قهرق ركة فوقع في عتقها فذهبها فانت عامتهم على انه لا يضمن على كل حال (مسئلة) واذا شرط على الراعي ان مات ياتي بسمتها والا فهو ضمان ليس عليه الا بان بالعمه ولا يضمن بعد الشرط

(فصل في ضمان القصار) وفي الاصل اذا هلك الثوب عند القصار بعد الفراغ من العمل لا أجر له لانه لم يسلم العمل ولا الثوب بمثله من يجد في انبساط اذا خا ط بأجر فنتقمه رجل قبل أن يقبض رب الثوب فلا أجر له لان المقود هلك قبل التسليم فسقط البذل كما في البيع انتهى قال في الخلاصة ولا يضمن الثوب ان هلك بغير فعل عند أبي حنيفة وعندهما يضمن صيانة لاهل الناس وهو مذهب عمر ومذهب أبي حنيفة قال به جمع من التابعين منهم طائفة وطائفة وبجهاه دو بعض العلماء أنه اذا بقولهما احتشاما لقول عمر وبعضهم أقوا بالصالح مما بالقولين منهم الاوز جندى وأمة فرغانة على هذا وعمر الدين الكندي كان يقضي بجواز الصلح وظاهر بر الدين كان يقضي بقول أبي حنيفة فقلت له يوما من قال بالصالح لو امتنع الخصم هل يجب قال لا وكنت أقضي بالصالح فرجعت لهذا ثم ضد هما ان شاء المالك ثم منه مصورا وأعطاهما الاجر وان شاء غيره مقصود ولا أجر له فان هلك بدن القصار وعصره يضمن عند أصحابنا الثلاثة بخلاف البراع والفصاد والحام على ما تبين (مسئلة) دفع الثوب الى القصار وقال له انصرف ولا تضع غير يدك حتى تفرغ منه فهدا ليس بشئ وكذا الوشرط عليه ان يقصره اليوم أو غدا فلم يفعل وطالب صاحب الثوب مرات حتى سرق لا يضمن في المحيط (مسئلة) لاهل الاوز جندى من دفع ثوبه الى القصار ليقصره اليوم فلم يفعل حتى هلك قال يضمن (مسئلة) لو جطف القصار الثوب على جبل فرت به جملة فزقه فلا ضمان عليه وانما الضمان على سائق الجملة لان القصار لا يحصل بسوقه وانه يقدر بشرط السلامة واذا وطئ ثوبه لاهل الاجير المترك على ثوب من اقصاره ففرقه ضمن لانه غير أدون في الوطء ولو وقع من يده سراج فاحرق ثوبا من القصار فالضمان على لاسناده وانه وكذا الودق التليذ ثوبا فانه ثبت المدق من يده فخرقة الثوب من القصار فالضمان على الالسناده

فان التجر يد (فصل في ضمان الحجام والبراع) اذا حجم الحجام أو برع البيطار أو حنن الختان فانت لم يضمن بخلاف قصارا لكن هذا اذا لم يجاوز موضع العمل فان جاوز موضع العمل فمقتطع الحشفة ذكر في النوازل انه ان

بابا اعصوبه لان احدهما يجهل قرابته لا يجب الجبهة لا تولى حرقه حمار (فان) تركه بئس حاله واحدا من النعمة لا يبرء لها المال كله موصا

أهل الذميين ووقف الباقي

وان كان يعجب من هذا

واقف ما أسر بلافساد أسر ماله كما يقبوه بلا نسيان ولو خالقه ضمن قيمة تجلده أو أخذوا الخلف وأعطاه أجرته

• (فصل في ضمان الخداد) • دفع اليه مديدا يصنفه عينا سماويا بحر فخره على ما أمر به أمر مال كنه قوله

﴿فصل في ضمان الجاهل﴾ وفي الأصل رجل لبس ثوباً غير أبي عين الجاهل وكن الجاهل أنه ثوبه فإذا

وانت ابا يوسف ونسب على قواها النعمي قال في الخشني سنة راني منبر رلا من التيقن - فتو قال ابو

(٢٤٠) بالصواب ويحيز كل منهم يثاب (طريق) من رثاها هو الاقل مما اعطاه أبو يوسف ويحيز أن يضرب

الرافع أنت لا تضمن الميراث الحقة لما ظن ان الرافع هو ولو سرق وهو لا يعلم به يبرأ ولم يذهب عن ذلك
الموضع ولم يضيع وهذا قول السكك القدر تمام ذلك على القسيرة * (فرع) * قوله بعد من الجاهل يخرج
قوله الجاهل تأمل ولم يرد قوله فان تمام قاعدة الاضمان وان مضطجعا بان وضع جنبه على الارض قيل ضمن
وقيل لا الا لزم المستعير والمودع عند الامانة مضطجعا بعد حفظا عادة انظر القيس * (مسئلة) * في النوازل
رجل دخل الحمام وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لاضمان على صاحب الحمام ان
سرق اوضاعه ولا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا هلك يضمن في قولهم جميعا

* (نصل) * ومن الاعمال الموجهة للضمان اذا اوقد نار الى أرضه في يوم ريح لاحراق الخشيش فتعدت الى
كدس جاره فاحرقته يضمن ان كانت الريح تهب الى جانب الكدس والا فلا قاله صاحب المحيط * (مسئلة) *
رجل اوقد النار في طريق الجادة ثم جاءت الريح وقبيلته الى دار قوم فاحرقتها لا يضمن هكذا في القتاوي وفي
الجامع الصغير في كتاب الاجارات رجل استأجر أرضا فاحرق الحما اند فاحرق كدس غيره لا يضمن قال
السرخسي يضمن في يوم الريح * (مسئلة) * قال القاضي عبد الجبار دار بين شريكين لاحدهما فيها انعام
باذن شريكه واذن الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن واوقد فيها نارا فاحترقت الدار والانعام فعليه قيمة
الانعام والدار في الايقاد المعتاد قلت هكذا وجدته مكتوب بالسكنى تقيده بالايقاد المعتاد اوقع في شبهة فيه
قال في فوائد سيف الدين الظاهر ان الايقاد المعتاد لا يمنع وجوب الضمان لان احدهما شريك لا يملك
اسكان الغير في الدار المشتركة كما قاله بصح اسكانه لم يصح المأور بالسكنى مأمورا بايقاد النار اسلاف يضمن
ما تلف من الايقاد وان كان معتادا لانه تعدى الايقاد في ملك الغير * (مسئلة) * أحرق كذا او حاصدا
في أرضه فذهبت النار عينا وشمالا واحرق شيئا لغيره لم يضمنه مطلقا وفي قتاوي النسفي رجل اوقد النار في
ملك غيره بغيرة فعدت النار الى كدس حنطة أو شئ آخر من الاموال فاحرقته لا يضمن ولو احرق
شيئا في المكان الذي اوقد ضمن كذا ذكره مجد الاثمة التبرجاني في قتاوا * (فرع) * لو مررت في ملكه
او ملك غيره فوقع شرار من نار على ثوب انسان قال محمد بن الفضل يضمن لانه لم يخال بين رجل النار
والوقوع على الثوب بواسطة ليكون مضافا اليه حتى لو طارت الريح بشر من النار فالقاء على ثوب انسان
لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا كره في النوازل عن أبي يوسف وقال بعض العلماء ان مر بالنار في موضع
له حق المرور فوقع شرار في ملك انسان او له بها لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب
على التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت بها الريح لا يضمن وعليه الفتوى * (مسئلة) * رجل
طعن الى النفاق فلقبته امرأته في السكة تحمل قبسا من النار فاحترق ثوبان فاحرقته يضمن ان كان
ذلك من حركة الريح والانتظار ان كانت هي التي مشت الى القطن ضمنه وان مشى صاحب القطن الى النار لم
يضمن * (مسئلة) * رجلان كانا يدبغان جلودا في ساقوت واحد اذا ذاب أحدهما ثوبا في رجل نحاس
فصب فيه ماء ليسكن فالتب الشحم فاصاب السقف فاحترق مناع صاحبه وامتد فحرقه لم يضمن

* (فصل) * من مسائل الضمان من ابن ثلاث سنين وحق الحضانة للام فخرجت وتزكت الصبي فوقع
في النار ضمن الام كذا قاله شرف الاثمة المكي وقال في المحيط لا يضمن في ابن سنتين * (مسئلة) * قال
السرخسي في مجموعاته امرأته تصرع أحيانا فاحتاج الى حفظها لئلا تقع في ماء أو نار وهي في منزل الزوج
فعليه حفظها وان لم يحفظها حتى لو ألقت نفسها في نار عند الصرع فعلى الزوج ضمانها وكذا الصغيرة التي
تحتاج الى الحفظ وهي مسئلة الى الزوج ان لم يحفظها وضيعها ضمن * (مسئلة) * قال شرف الاثمة المكي
معلم بصيغة النجى بنار خيرا ذن أبيها فاحترق يضمن ان كان مفرها بعت لا يمكن احفظ النفس والا فلا
* (مسئلة) * امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت لها في بطنك هجر داري حتى أرجع فذهبت المرأة
الثانية وتركتها في النار فحارها بالدية للام وسائر الورثة ان كان من لا يحفظها نفسه * (فرع) *

ولا يضمن الا في النوازل * (مسئلة) * قاله شرف الاثمة المكي
الضمان الذي يعطيه أبو
يوسف في الاثني عشر مخرج
ما يعطيه منه محمد والشمس
التي يعطيه منها محمد في سبعة
مخرج ما يعطيه منه أبو يوسف
فيكون الاول ستة وثلاثين
والثاني خمسة وثلاثين وستة
وثلاثون ثلاث مرات اثنا
عشر يعطيه محمد من كل اثني
عشر خمسة مائة مائة
ما يعطيه محمد خمسة عشر من
ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون
خمس مرات سبعة يعطيه
أبو يوسف من كل سبعة
ثلاث وخميس مرات ثلاثة
سبعة عشر يعطيه أبو يوسف
خمس مائة من خمسة وثلاثين
ومحمد من ستة وثلاثين
وخمسة عشر من خمسة
وثلاثين أكثر منها من ستة
وثلاثين هكذا هو والذالك
في كتبهم وفي هذا النوع
تفسير وسكسر والاصح
الاسم ان تقول فاضرب
مخرج ما يعطيه منه أبو
يوسف وذلك سبعة في مخرج
ما يعطيه منه محمد وذلك اثنا
عشر مائة مائة مائة الضرب
أربعة وعشرين مائة من
هذا المبلغ بعد الضرب
بالطريق الذي ذكرنا في
المناجات لافراز الانصاء
أعني ثلثه ثلاثة واضربها
فيها ضربت السبعة فيه
وذلك اثنا عشر وثلاثة
في اثني عشر ستة وثلاثون
هذا هو الذي يعطيه أبو
يوسف من أربعة وعشرين

وانما التصير هذا ما يستره الله تعالى نفسه من رسول العبادي والله الهادي الى طريق الرشاد

والفضل التسلاون وهو تمام النصول في مسائل شتى (وفي التوازل) لابي الميث السمرقندي في باب مسائل شتى منشرة قال محمد بن الحسن انبهرت رجل من اصحابنا عن الحسن البصري انه سئل عن رجل اخرج جلا ايجل له ان يتروح ابنه فقال سمعان الله اويكون هذا قال نعم فوسلوا له رجل لا يفتننا كان فعل ذلك به فقال لا يحرم ذلك شيئا مال محمد وبه نأخذ (وسئل) ابو القاسم عن دارين متلاصقتين في رجل صاحب احدهما الدارين في داره اصحاب الاركان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرره في صاحب الدار الاخرى هل له ان يمنع من ذلك ام لا قال ان كانت وجوه الدواب الى جدار داره فليس له ان يمنع وان كانت حوافرها الى الجدار فله منعه (وسئل) الفقيه ابو جعفر عن نواويس بجانب ارض رجل فاراد ان يجرها الى ارضه قال ان لم يكن لها قيمة فلا بأس وان كان لها قيمة قال كأنه نواويس الجاهلية فهو بمنزلة ارض الموات وان كانت من نواويس كانت بعد الاسلام فهو بمنزلة القطة يباع ويصرف عنه

قال في الجهاد اودعت مكية فوشت في النار فانت فانت من بصرها منعت والا فلا (فرع) قال ابو الفضل في من يبيع من يبيعان فصرع احدهما صاحبه فاستكره فله ان يبيع حتى لا يكتنه المتي على امر ياء الصبي من جهة ابيه فبعد ان يدار (مسئلة) قال ابو بكر في النوازل صبيات يروون اعباء فاصاب سهم احداهم من امرأته واسم تسع بنسب ونحوها في قتلوا في الولو الجيسة والراي ابن خمس عشرة فالتية في مال الصبي ولا تبي على الاب وان لم يكن له مال فتطروا الى ميسرة قال ابو الميث وانما اوجب التية في مال الصبي لانه لا يرى اجمع ما قلناه وما اذا كان للصبي عاقلة وثبت بالينة فعلى عاقلة ولو شهد الصبيات أوامر الصبي لم يجب على احد شئ (فرع) تزعم من امرأة فتمن يوم اتقيق يوما فكم ومعدل (فصل) وضع شيا على طريق العامة فغتر به انسان فسقط وهذا ذلك الشئ من غير قصد منه يضمن هو المبيع فانه القاضي ببيع (فرع) قال القاضي عبد الجبار والعلامة جمل في موضع رفا في الطريق فغتر به انسان فغتر به يضمن ان كان وضعه لغدر والا فلا قال في المحيط ان ابصر محين مثر عليه يضمن والا فلا والله أعلم (فصل في ضمان الراكب والقائد والسائق وما اشبههم) اذا سار في الطريق فلو طأ دابة رجل لا يدها أو رجلها أو كلبه أو صدمت فهو ضامن وكذلك السائق والراكب والراعي وسواهم لان سير الدابة مضاف الى الراكب (مسئلة) وفي شرح الطحاوي وان كانت الدابة تسد بر وعلمها رجل فخصها فالتت الراكب ان كان الخس يادنه لا يجب على الناحس شئ وان كان به براذنه فله ان يملك حال الدابة وان ضربت الذان من فمك فصدمه هدر (مسئلة) الفبار الثاني من حوافر الدواب والخصى الصغار المرتفعة من سنانها اذا تلقت لا يضمن لانه لا يمكن الاحتراز منه بخلاف الخصى الكار لان الاحتراز عنها يمكن لانه انشأ من تعسف صاحب الدابة (مسئلة) ولو نعت الدابة برجاها وهي تسد بر أو بذنها فلا ضمان على الراكب لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك حال السير وكذا ما غلب يولها وروثها حال سيرها وكذا على القائد او السائق (مسئلة) ولو أوتفها صاحبها في الطريق ضمن نفحة الرجل والذنب لان الايقاف غير مطلق له في الطريق فصار متعديا في الايقاف فيضمن ما تولد منه (فرع) رجل أو تفداته على باب المسجد فان كان الامام جعل للمسلمين عند باب المسجد موقفا فوقف فيه دوابهم فلا ضمان عليه فيما أصابت في وقوفها (فرع) ولو ساقها في هذا الموقف أو قادها فهو ضامن وكذلك اذا فعل الامام في الطريق العام المشترك وكذلك اذا كان ذلك الموضع قد أذن الامام فيه بمنزلة سوق الخيل والدواب فلا ضمان على واقف الدابة فيما كان من نفحة ذنب أو رجل أو بول أو لعاب وكذلك اذا كان راكبا عليها واقفا فلا ضمان لان القود والسوق والسير كان ثابتا قبل جعل الامام فلا يؤثر فيه اذن الامام وعنده بل يبقى مقيدا على حاله بشرط السلامة وكذلك الفلاة من الارض اذا وقف فيها دابة وكذلك طريق مكة اذا كان وقوفه في غير المحجة لانه بمنزلة الفلاة من الارض وان وقف في المحجة فهو كالوقوف في الطريق وان كان سائر في هذه المواضع فهو ضامن لما بينا (مسئلة) لو كان في ملكه كلب عقوق فغتر اسنانا فلا ضمان لان فعل الكلب هدر ملذيث جرح الجماعة جبار ولو أغرى كلبا حتى عثر رجلا يضمن كذا لو أرسل بازيا وعند أبي يوسف يضمن سواء كان قائدا أو سائقا ولا يقوده ولا يسوقه كذا إذا أرسل البهائم وعند محمد ان كان سائقا أو قائدا يضمن وان لم يكن لا وبه أخذ الطحاوي والفقيه ابو الميث كان يفتي بقول أبي يوسف وهذا اختيار أبي حازم وقال الصدر الشهيد وفي الزيادة اشارة الى ذلك وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب معلى لا يشترط أن يكون هو سائقه ويضمن مطلقا في غير العلم بشرط السوق انظر الخلاصة (مسئلة) اذا قاد الرجل قطارا فسا أو طأ أو له أو آخره فهو ضامن وكذلك اذا صدم انسانا فقتله لانه متسبب الى تلفه بتقريب الدابة اليه وان كان معه سائق فالضامن علم بالانتماء لشتر كافي التسيب وقال محمد في الاسلام لو أن رجلا كان يقود قطارا وآخر من خلف القطار يسوقه على الابل فوم في الحمال نيام أو غير نيام فوطى بغير انسا فقتله

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

طائفي قال فوسل نفسه ثورا
حتى يانشف الماء (وسئل)
عن رجل قال لا امرأة ان

لم أجعلك على هذا الروح
فأنت ملأني قال ينقلب
النفوس ويخرج رأس الروح
من السطح قليلا ثم يجامعها
عليه (وسئل) عن رجل قال
لا صرأته أن كلامك أولا
فأنت ملأني ثم قالت له
أصرأته أن كلامك أولا
فجاءه رجل من قال لا
الرجل ولا يصنع لأنه قد
خرج عن عتبة الكلام المرأة
(وسئل) عن رجل قال
والله لا أشرب الخمر إلا لاجد
خسيرا من ذلك ثم أنه شرب
الخمر من غير اضطرار قال

عنث في حيتو وأخاف عليه
الخطير به هذه الحكمة
(وحتى) أويكر من رجل
سلف ان لا يأكل هذا اللحم
فأكاه غيره ما يوحى قال
لا بعث كرجل سلف
لا يأكل كل هذا الفتيق فأكله
صلى الله عليه وسلم
وهذا ما قاله النبي وهو نبي

انه يفتت (وَسْتَل) مَنْ
 سكران قال لامرأته ان لم تكن
 فلانة أوسع دبراً منك فانت
 طالق قال هذا تقي غير
 مفهوم ولا مقدور على
 معرفته فلا يقع فيه الخلف
 (وَسْتَل) مَنْ رَجُلٌ خَافَ
 أَنْ لَا يَنَامَ عَلَى الْفِرَاشِ
 مَا دَامَ فِي الْعَرَبَةِ فَتَزَوَّجَ

يُقام على الفراش حال الدخول

وإذا تزوجها على أن يعالها أجهل منه النكاح فهو باطل (ومثل) سليمان التوري من (٢٤٣) رجل وهب لرجل ثوباً ثم اشتد عليه

فاستهلكه قال على الواهب
قبضه وليس الارتجاع
الأصل العاقبة قال الخليل
وهذا قول أصحابنا وبه

فالمسلم لو وهب لرجل دراهم
ثم استقرضها منه فأقرضها
بها وليس الواهب أن يرجع
أبداً لأن الهبة صارت
مستهلكة وصارت ديناً على
الواهب (ومثل) نصير من
يجي من الكسب فريضة
هو أم لا قال الكسب والعمل

فريضة مقدار ما لا يهتد به
من القرائن ما لا يستطاع
الابادة كالملا لا تجوز إلا
بالوضوء فهاهنا تكاف الماء
ومثله ليقم به الطريق
وهله أن ليس الثياب لأقامة
المسألة ولا يرتفع ذلك إلا
بالعمل لأنه لم ينسج التسامح
ويحيط الشك ولا يحتاج أن
يزدح قبل ذلك لستة أشهر إلا
لأجل ذلك وقد جعل الله
تعالى أهل الجنة لأموالهم
وتكاف وأما في الدنيا فانه
بالشكاف قال الله تعالى
لأنهم فلا يخرجون كنزهم
الجنة فشق يعني بالكسب
المعينة لأن كل الأبرقة
جيبك وقال عز وجل لربهم
وهي إليك يرجعون الخ
تساقطت ليسك رطاباً خيراً
وقال تعالى انطقوا من
لسانكم ما كنتم تكتمون وقال
تعالى فإذا أنشيت المسألة
فانتصروا في الأرض وانتصروا
من فضل الله يعني الكسب
وقال تعالى وآخرون ينصرفون
في الأرض ينتفون من فضل

فالمضمان على الأمر

(فصل) استأجر أربعة نفر يعطرون له بترافقهم ما بهم من حفرهم فمات أحدهم فعلى كل واحد
من الثلاثة ربع المدة وهدر الربع ولو وقع رجل في بئر فتعلق بالآخر وتعلق الثاني بالثالث فماتوا فماتوا
عرف ساله وتهم بأن أخرجهوا الحياة فأنه سبوا فأنه على تسعة أوجه أما الأول أن عرف أنه مات بوقوعه
فالمضمان على الخافر وإن مات بوقوع الثاني عليه فهدر وإن مات بوقوع الثالث عليه فالمضمان على
الثاني وإن مات بوقوع الثاني والثالث فهدر ونصفه على الثاني وإن مات بسقوطه ووقوع الثاني
عليه فالنصف على الخافر ونصفه هدر وإن كان بسقوطه ووقوع الثالث عليه فالنصف على الخافر والنصف
على الثاني وإن مات من كل ذلك فالثالث هدر وثلثه على الخافر وثلثه على الثاني وثلثه على الثالث فأن كان
بوقوعه في البئر دية على الأول وإن مات بوقوع الثالث عليه فهدر وإن مات بوقوعه الثالث
عليه فهدر ونصفه هدر والنصف على الأول وأما موت الثالث فله وجه واحد وهو وقوعه في البئر دية
على الثاني

(فصل) وإن لم يعرف حال موتهم فالقياس أن دية الأول هي الخافر ودية الثاني هي الأول ودية الثالث
هي الثاني وهو قول محمد وفي الاستحسان دية الأول أثلاثاً على صاحب البئر الثالث وعلى الأوسط الثالث
والثالث هدر ودية الثاني نصفان نصفه هدر ونصفه على الأول ودية الثالث على الثاني انظر الإيضاح

(فصل في ضمان ما يترد في الطريق) إذا حاسر برتراً في طريق الساميين أو فنانته أو أخرج
جناحاً أو نصب فيه ميراً أو وضع حجراً أو خشيلاً أو متاعاً أو بني دكاناً أو صب ماء أو فسد في الطريق استرجع أو
من فسد ماله فله أن أوداه في موضع ما كان من جنسه في بني آدم وباع نصف الأمر
فهو على العاقلة وقال أبو حنيفة إذا مضى في الطريق وهو لا يسر شيئاً أو لم يسر شيئاً فله أن يسأل من كان معه من
ذلك فله أن يوقع في الطريق إن شرب إنسان دلاء من كان حمله فحدث شيء من ذلك فهو ضامن وقال
محمد إذا لبس ما يلبسه الناس فهو ضامن بمنزلة الحامل ولو وضع كلبه في الطريق فقتله إنسان ضمن

(فرع) وفي شرح الحاوي إذا أخرج الرجل من داره ميراً إلى الطريق سقط على رجل فقتله
أن أصابه الطرف الداحل لم يضمن شيئاً وإن أصابه الطرف الخارج ضمن وكذا وسعاه وإن أصابه الطرفان
بضمن النصف والقياس أن لا يضمن شيئاً (مسألة) وفي الحاوي المغربي استأجر رجلاً ليخرج
له جناحاً في تناء دار أو حانوته أن أخبره أن له حق الأشراع في القسمة نسفاً وتسل انفساً لا يجب الضمان
على الجير سواء كان قبل الفراغ من البناء أو بعد الفراغ ويرجع الجير على الأمر وإن عمل الجيران
ليس له حق الأشراع باتخاذ أو بهيرانه إن سقط قبل الفراغ من البناء فتسل انفساً ضمن الجير
ولا يرجع على الأمر سواء استخسما وإن سقط بعد الفراغ يرجع استخساناً (مسألة) وفي العيون
من محمد إن السالك بالثلث المرمى إذا رآه إنسان أو دابة إن لم تكن اليه فله أن يذبحه لا ضمان على الرامي وإن
كانت نافذة ضمن الرامي قال الخليل أرى لا يجب الضمان معاً فنافذة أو غير نافذة قال وجواب محمد في
ديارهم لأن السلك يظل هناك أولاً يكون (مسألة) لو وضع خشبة في سكة حديد فنافذة أو رش الماء
فقطب به إنسان لم يضمن وفي الحاوي أنه يضمن مطالعة وفي باب النون أنه يضمن إذا رش كل الطريق وفي
باب السنين أن لم يره يضمن وإن رآه لا يضمن قال زهير بن القتيبي (فرع) لو أمر الجير برش قنات الدكان
لأنه في قوله منه يضمن الأمر وهو أمر من الراس أو أمر بالوضوء في الطريق فتوضأ في
الطريق فالمضمان على المتوضئ (مسألة) إذا أخرج الجير رجلاً أمره بالوضوء فخرج إلى الطريق
فقطب به الأمر ضمن الواضع كذا لو قال له أسرع بنا من ذلك أو ابن دكاناً على بابك فقطب به الأمر
أو قناتاً وكذا إذا أذن الأمر لمأموراً به ثم قطب به الأمر من أنظر الإيضاح والخلاصة

الله (قال) وبلفظهم يعني البناء فله أن يقول الله لا يبارك في ما له إلا بالبركة (ومثل) الكسب (وقال) نصير من الكسب

عن أبي عبد الله عن الحسن بن محبوب عن
أبي بصير عن الأشعث بن عمار عن
ابن كثير عن الحسن قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم طالب الخلال خريضة
بعد أداء الفرائض (قال)
وحدثنا أحمد بن محمد بن عثمان
الربيعي عن حماد بن سلمة عن
ثابت البناني عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أن زكريا عليه السلام
كان نجارا (وقال) النبي
صلى الله عليه وسلم عليكم
بالبرقان أي أياكم كان بزازا
يعني إبراهيم الخليل عليه
السلام (وكان) عمر بن
الخطاب رضي الله عنه يقول
يلعشر العراقة عوارقكم
وانتهر وافقد وضع الطريق
ولا تكونوا أميالاً على الناس
(وقال) نصير حدثنا يحيى
ابن المبارك حسن معمر بن
الزهرى عن مالك بن أنس
عن عمر بن الخطاب رضي
عنه الله أن النبي صلى
الله عليه وسلم ادخروا
سنة (وقال) نصير سمعت
تحيق بن إبراهيم يقول في
قوله تعالى ولو بسط الله
الرزق لعباده لبغوا في الأرض
لو أن الله تعالى رزق من غير
كسب لبغوا في الأرض
وقال لو أن الله تعالى رزق
عباده من غير كسب لبغوا
في الأرض وتلا سجدوا
واكن ثقلهم بالكسب
حتى لا يفرغوا الفساد
(وقال) نصير حدثنا أبو
إمامة عن هشام بن عروة عن

(فصل في الحائض المائتة إلى الطريق) ما إذا نزلت الحائض إلى الماء فغسلت يدها وألقى الطريق فغسلت يدها
 عليه يسقط سواء طوى بالثمن أم لا ولو نزلت في ذلك فغسلت يدها فغسلت يدها بالثمن حتى
 سقط فلا ضمان عليه ولو أشهد عليه بالثمن ثم سقط في مدة يمكنه النقض بعد الأشهاد فهو ضامن وإن لم يطرط
 في النقض وذهب يطلب من يده فسقط الحائط وتضمنه الإنسان أو ستاع فلا ضمان عليه وإن كان الميلاق
 إلى الطريق مع الأشهاد ممن له الضرر وأهل النعمة والسلام سواء بعد أن يكون بالغاً أو صغيراً أذن له وأيه
 بالخصوص أو بعد أذن له مولاه بالخصوص فإذا تقدم إلى صاحب الحائط فقال إن حائطك مائتة فلا فسخه كفاه
 والأشهاد للفرع من الجود في مجموع النوازل ولو قال له ينبغي لك أن تهدي له لا يكون استسقاء أو انما يكون
 مشورة (فرع) وإن كان الميلاق إلى دار رجل فلا شهادة إلى صاحب الدار وإن كان فيها سكان فلا شهادة
 إليهم ولو أشهد عليه في الطريق ثم استعمل من القاضي أو ممن أشهد عليه أي ما فاجله فهو باطل انظر القبريد
 (فصل في القضاء بنق الضرر) ثبت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ضرر ولا ضرار قال
 بعضهم يحتمل أن يريد بقوله لا ضرر أي لا ضرر على أحد بمعنى أنه لا يضره المبرد له ولا يجوز له أن يضره بغيره
 وقال بعضهم الضرر أن تضر نفسك لتضر به لئلا يضره فإذا منع هذا فكيف بمن يصلح مال نفسه بأفساد مال
 غيره ويحتمل عندى أن يكون معنى الضرر أن يضر أحد الجار من يضره والضرار أن يضر كل واحد منهما
 بصاحبه لأن هذا البناء يستعمل كثير بمعنى المفاعلة في القتال والضرب والسباب وكذا الضرر ففسد
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يتعد أحدهما الآخر لصاحبه وعن أن يقصد ذلك جميعاً وقال بعضهم الضرر
 ما ينفعل به يضر صاحبك والضرر ما يضر صاحبك ولا ينفعل به فيكون الضرر ما تصد به الإنسان لنفسه
 وكان في مسرعه على غيره والضرر ما تصد به الآخر بغيره وبالجملة فلا ينبغي لمن يؤمن بالله واليوم الآخر
 أن يحدث على جاره شيئاً يضره (مسئلة) رجل اشترى بيتاً من منزل يحدوده وحقوقه وصاحب المنزل
 يمنع من الدخول ويأمره بفتح الباب إلى السكة أن بين البائع له طريقاً ليس له منع من أن يسيح في السكة
 المتأخرون فيه والمختار أنه ليس له المنع (مسئلة) رجل أراد أن يهدم داره ولاهل السكة تضرر لانه
 يخرّب السكة المختار أنه يمنع فلو هدم مع هذا وأنه يضر بالجيران أن كان قادراً على البناء يعبر على البناء
 والاصح أنه لا يعبر (مسئلة) وفي غصب الفتاوى رجل غرس شجرة القرمص في الطريق قال كان
 لا يضر الطريق لا بأصبعه ولا بغيره للذي غرسه فمصادره وورثه والله تعالى أعلم هذا تمام الكتاب بعون الله
 الملك الوهاب ولقد وفقني فيه إن شاء الله تعالى بفضل النوائد الكريمة بقواعد الجلية ولست أعور
 حاسدا ولا غمرا جاحدا يقابل سعي فيه بالظن والتغيير ويتسببني فيه إلى إحدى خطا القصور
 والتقصير فلا يعزلك يا أخا الأنصاف كلامه عن الاستنباط بأنوار الكتاب والبحث عن
 أعوار هذا الكتاب ولقد استوفيت فيه على صغر حجمه جميع القوانين واستقصيت
 فيه أشكال البراهين وذات فيه المسالك المتوعدة وكثرت عن وجوه
 الحقائق المستترة واتقد أسمعت من ناديت وأهديت إلى من
 نويت وألمعت ذرا ليه أن رأى في بعض قواعد بعض الخال
 أو صادف في بعض أمثلة ما بعد من باب الدغل ثاب
 جاني ما شرحته في شرح كتاب الوفاة وهو
 مشهور والحمد لله العلي المنصور وصلي
 الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه والتابعين وسلم
 إلى يوم الدين
 آمين

هو الجواز ان لا يعلم به او سلاطه في طلب الذم حتى لا يجرى فيه وان لم يكن على ما ذكرنا من عداوة مع ما ذكرنا ان ما ذكرنا قال له ادع به في وقتها اذ هو في

بعض أصحابنا أن داود النبي عليه السلام كان يخرج متذكرا ليس آله من تنبيهه في محاسنهم فخره به
فقال له داود يا نبي ما تقول في داود قال نعم العبد هو خير أن فيه منسلة قال وماهي قال يا كل (٢٤٥)

نحمدك يا من أمار الوجود بشريعة الأحكام وأكمل العقول ببيان منافع العدل بغاية الأحكام ونصلي
على سيدنا محمد وآل بيته الهداية والجامع لما نشئت من محاسن الانحلال حتى أذهن الكل بأنه لم
له غاية وعلى آله الطاهرين من دلس الامواج وأصحابه الذين قاموا بمحاسنهم من العدل ولم يأت
فيهم خلق أدنى ارتجاج أما بعد فقد تم بحمدك تعالى طبع كتاب معين الأحكام فيما يتردد بين الخصاص
من الأحكام وهو كتاب جمع من محاسن مفسلات الأحكام ما يضطر إليه ذوو الحكم بين الأنام
شوارد القضاة كل عزيزة تمتع بذكرها في غسيرة فائدها وكل شريفة تستر بلباس محيية في غي
أبائها بقاء على ما يراد من حسن وضع وسبك انتظام خصوصاً وقد حليت طرره ووشيت
فخره بكتاب لسان الأحكام لابن التمهنة الهمام مع تفته غاية المرام للعلامة رها
الدين إبراهيم الخليلي الحلبي عاملهم الله بطلعه الخلق فانتظم البوق في ساوله التبر
واجتمع نفع المسلك إلى نشر العطر وجاء برقل من وضع لم يسبق له مثيل وزها
بحسن وضع أوجب للكل أنه عليه في كل حادثة التحويل وذلك بالمطبعة

المهنية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أحمد الدردير

فرياس الجامع الأزهر المنير إدارة المفتقر لعفوريه

القدير أحمد البابي الحلبي ذي العجز والنقصير

وذلك في أوائل شهر ربيع الأول

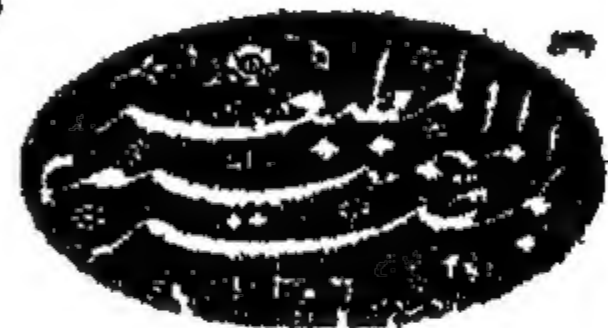
سنة ١٣١٠ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

آمين آمين

آمين



للمهنية في داره الوقى السيل الرأ ادو عليه التوكل والاعتماد (وكان) المراج من جهتها ثالثة مشرى
لله تعالى بالتمام وسأله بحسن الختام (سهيتم) غابة الزا في تفته عليه ان الحكم والجدة لله وحده وبسلى

